



جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر

نحو نقلة نوعية فى التعليم

٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧

من كلمات السيد الرئيس محمد حسنى مبارك
بمناسبة توقيع سيادته على قانون
كادر المعلمين فى ٢١ يونيو ٢٠٠٧

إن مواصلة تطوير منظومة التعليم تمثل مطلباً رئيسياً لا يحتمل التأجيل...
فكل سياساتنا وجهودنا لا بد أن تبدأ بالإنسان المصرى... وتنتهى إليه
باعتباره محوراً وغايتها ومحركها والمستفيد منها.

إن قضية الجودة هى التحدى الأكبر أمام مسيرة عملنا الوطنى ... وهى
تتجاوز جودة التعليم إلى جميع قضايا المجتمع.

سنمضى فى المزيد من الخطوات للتوسع فى إتاحة التعليم الأساسى
وتطوير جودته ... نواصل تطوير التعليم الفنى ومراكز التدريب المهنى
... نعزز المشاركة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلى فى قطاع
التعليم، نتوسع فى تطبيق اللامركزية فى إدارة العملية التعليمية
بالمحافظات ... ونثق فى أننا على الطريق الصحيح.

تقديم الأستاذ الدكتور/ يسرى الجمل وزير التربية والتعليم

ثمة حقيقة أساسية فى مصر، تتمثل فى إيمان القيادة السياسية بأن التعليم حق ديمقراطى إنسانى لجميع أبناء مصر، وهو مدخل مصر إلى التقدم، وقاطرة التنمية والنهضة، ووسيلة وأداة لتحقيق سياسات الدولة فى التنمية والإصلاح الشامل لكل جوانب الحياة.

وتتجلى هذه الحقيقة بكل وضوح فى مجموعة من الوثائق التاريخية المهمة التى تعتبر منطلقات أى عمل وطنى فى تطوير التعليم، وهى:

أولاً: البرنامج الانتخابى للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية عام ٢٠٠٥، حيث قدم الرئيس رؤية للإصلاح الشامل لكل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية فى مصر. واحتل إصلاح التعليم بؤرة الاهتمام فى هذه الرؤية، وشمل برنامج الرئيس كل جوانب التعليم، من خلال رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى والمهنى للمعلم، بإنشاء كادر خاص للمعلمين، وبناء المدارس، والارتقاء بجودة التعليم، الأمر الذى يعنى الإصلاح الشامل للمناهج وطرق التدريس، وتكنولوجيا التعليم، وإنشاء هيئة مستقلة للاعتماد التربوى وضمان الجودة، والاهتمام بالمناطق النائية، ودعم الأسر الفقيرة لضمان مواصلة تعليم أبنائها.

ثانياً: بيان الحكومة الذى قدمه السيد رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب، حيث قدم برنامجاً تنفيذياً للبرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، وأعطى التعليم أهمية خاصة فى هذا البرنامج.

ثالثاً: أوراق السياسات للحزب الوطنى الديمقراطى، حيث قدم الحزب فى مؤتمراته المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٢ مجموعة من الدراسات الاستراتيجية فى تطوير التعليم، وهى تعبر عن رؤية الحزب الوطنى لاستراتيجية تطوير التعليم فى مصر.

رابعاً: دراسات وبحوث المجالس القومية المتخصصة، وبحوث نقابة المعلمين، والمؤسسات البحثية المصرية.

خامساً: الخبرات والتجارب المتميزة والتقارير والخطط فى وزارة التربية والتعليم خلال الفتره السابقة.

سادساً: المبادرات العالمية فى مجال التعليم، واتفاقات مصر الدولية، وتقارير ودراسات المنظمات العالمية فى تطوير نظم التعليم.

لقد كان اهتمام القيادة بالتعليم فى مصر اهتماماً تاريخياً انعكس جلياً فى قدرة مصر ونجاحها بكل المعايير فى إقامة بنية تحتية لأكبر شبكة تعليمية فى المنطقة، حتى اقتربت معدلات القيد الإجمالى فى التعليم الأساسى فى مصر من المعدلات العالمية، الأمر الذى جعل مصر الآن مهيأة للانتقال إلى تحقيق الجودة للجميع، مع مواصلة الإتاحة لضمان الفرصة المتكافئة للجميع.

وثمة حدثان تاريخيان يشهدان بالتحول الحادث فى مصر نحو تحقيق نقلة نوعية فى جودة التعليم المصرى: أولهما، إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد التربوى. وقد تم ذلك بصدور القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦. وثانيهما، إقرار كادر خاص للمعلمين، وإنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين لرعايتهم وضمان تأكيد مهنية وظائف التعليم، وقيامها على أسس ومعايير مهنية موضوعية واضحة لأول مرة فى تاريخ مصر. وقد تم ذلك بالفعل، من خلال تعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ٨١ من خلال القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧.

وانطلاقاً من ذلك كله، وفى إطار دعم القيادة السياسية وإنجازاتها فى التعليم، كان على وزارة التربية والتعليم أن تلتزم بمواصلة السعى لتحقيق إصلاح شامل للتعليم قبل الجامعى فى مصر، فى جميع المراحل وعلى جميع المستويات الإدارية. لذلك يشرفنى الآن أن أقدم "الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم فى مصر فى السنوات الخمسة ٢٠٠٧/٠٨ - ١٢/٢٠١١" التى تستلهم جانباً مهماً من برنامج الرئيس، وتسعى لتحقيق ما يتطلع إليه أبناء مصر فى الإصلاح الشامل لنظام التعليم. وقد استغرق بناء هذه الخطة قرابة عام ونصف العام، منذ أن أصدرت وزارة التربية والتعليم "الإطار العام للسياسات المستقبلية لتطوير التعليم فى مصر" فى مارس ٢٠٠٦، وإنشاء وحدة للسياسات والتخطيط الاستراتيجى داخل الوزارة، بالقرار الوزارى رقم ٩٧ بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٠٦.

خرجت الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر فى عمل متكامل يعبر عن كل ما سبق ذكره، من منطلقات، كما يعبر عن فلسفة تربوية جديدة تواكب مستحدثات العصر.. وذلك فى صورة برامج محددة.. وأهداف واضحة.. وأطر دقيقة من الزمان والمكان والتكلفة. ونأمل أن يكون تنفيذها بنجاح محققاً لنقطة نوعية فى التعليم المصرى تسهم بفاعلية فى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة تعكس تاريخ وقيم المجتمع المصرى وتطلعاته إلى مستقبل زاهر فى ظل منافسة عالمية تتسارع متغيراتنا من حولنا فى جميع المجالات.

وقد حصلت الوزارة على كل دعم مالى ومعنوى من الحكومة والحزب الوطنى طوال عمليات بناء الخطة، حيث أقر مجلس الوزراء الخطة بشكل مبدئى فى جلسته بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٠٧، كما عرضت الخطة على مجلس المحافظين فى ١٦ مايو ٢٠٠٧، ونوقشت فى لجنة التعليم بمجلس الشورى ١٢ سبتمبر ٢٠٠٧. وكان ذلك بمثابة حافز مشجع على بذل مزيد من الجهد فى هذا الاتجاه. وبالمثل فقد وجدت فرق إعداد هذه الخطة كل دعم ومساندة من الشركاء من الجمعيات الأهلية، ورجال الأعمال، وقيادات التعليم على كل المستويات.

وتقدر الوزارة المساهمة الفنية والدور المخلص لأبنائها من أعضاء وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى، على ما بذلوه من جهد بكفاءة ومهنية عالية، وكذلك مجموعات العمل الوطنية سواء من خارج الوزارة، أو من العاملين بها على كل المستويات. لقد قدم هؤلاء جميعاً جهوداً وطنية مخلصه، ابتداءً من البحث وتحليل الدراسات والتقارير المحلية والعالمية، ومروراً بالجلسات التشاورية مع كل المعنيين بالأمر والتى أصبحت إحدى السمات الأساسية فى منهجية العمل، وانتهاءً بعملية بناء البرامج والنماذج الإحصائية. وقد تجاوز عدد من شارك فى ذلك العمل مائتى عضو، ويقدر الجهد المبذول بما يزيد عن مائتين وثلاثين ألف ساعة عمل.

ونذكر بكل عرفان وتقدير المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو (IIEP - UNESCO) ببيريس، لما قدمه من دعم فنى، بواسطة فريق عالى الكفاءة ساهم باقتدار فى تنمية القدرات الفنية لفرق العمل الوطنية. وكذلك نقدر مساهمات الشركاء الدوليين، من منظمات الأمم المتحدة، ووكالات التنمية الدولية التابعة للدول الصديقة فى مصر، التى بذلت جهودا مخلصه ومتعاونة وداعمة للإرادة والجهود الوطنية المصرية.

إن الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر ٢٠٠٧/٠٨-١٢/٢٠١١، هى إطار فكرى للعمل، وخريطة وطنية للتطوير، محددة فى محاور الزمان والمكان والتكلفة. ومن ثم فممن شأن هذه الخطة أن تجعل أى شراكة دولية أو شراكة مع القطاع الخاص أو القطاع التعاونى أو الجمعيات الأهلية شراكة فعالة ومحسوبة وشفافة. ويدعم ذلك بالطبع، وجود مؤشرات واضحة للتقويم والمتابعة والمساءلة، مع وضوح الأدوار والمسئوليات.

جاءت الخطة الاستراتيجية لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية، هى: (١) تحقيق جودة عالية فى التعليم، (٢) دعم كفاءة النظم، والتأصيل المؤسسى للمركزية والمشاركة المجتمعية، (٣) تحقيق عدالة الإتاحة، وتوفير الفرص التعليمية المتكافئة لجميع أبناء مصر. وفى إطار هذه الأهداف الثلاثة، أنجزت فرق العمل النموذج المصرى للتحليل والتوقع Egyptian ANPRO Model الذى ساعد فى حساب وتقدير كل مكونات إصلاح التعليم بما فى ذلك التكلفة والتمويل، كما تم بناء برامج الإصلاح الشامل وعددها إثنا عشر برنامجا تعبر عن أولويات الإصلاح، ولكل برنامج أهدافه العامة والإجرائية ومستهدفاته وأنشطته المحددة بالزمان والمكان والمسئولية عن التنفيذ والتكلفة المطلوبة.

وسوف يتم التنفيذ لامركزيا على أرض الواقع فى المحافظات والإدارات التعليمية والمدارس. ولذلك ستكون هذه الخطة الاستراتيجية القومية بمثابة الإطار العام للعمل الوطنى الذى تتم من خلاله كل جهود التنفيذ فى المحليات، وسيتم على الفور تقديم دعم فنى لمساعدة المحافظات لبناء خططها وتحديد أولوياتها بنفسها، فى إطار هذه الخطة الاستراتيجية لتحقيق الأهداف القومية.

كما تم حساب تكلفة الخطة على أساس البرامج لتواكب نظم موازنة الأداء، تمهيدا للانتقال من ميزانية الأبواب إلى ميزانية البرامج.

وفى النهاية، فإن هذا الجهد العلمى المتمثل فى هذا العمل الضخم، بناء الخطة الاستراتيجية القومية للإصلاح الشامل للتعليم ٢٠٠٧/٠٨-١٢/٢٠١١، إنما تم من أجل إعداد أجيال جديدة تتمتع بقدرات وسمات شخصية متكاملة، قادرة على التفكير الناقد والإبداعي، وممارسة المنهج العلمى فى التفكير، وقادرة على الحوار وممارسة الديمقراطية والمواطنة المستتيرة، وقادرة على النجاح فى حياتها العملية والعلمية، والمساهمة فى بناء ثقافة جديدة تساعد على دخول مصر إلى عالم جديد؛ عالم مجتمع المعرفة، والمنافسة العالمية.

وما نبغى إلا الإصلاح...

وفقنا الله جميعا من أجل بناء مستقبل أفضل جديد لأبنائنا.

وزير التربية والتعليم

د. يسرى الجمل

شكر وتقدير

أعضاء فرق العمل

مدير وحدة السياسات والتخطيط والمشرف العام على المشروع	حسن حسين البيلاوى
فريق الدعم الفني والاستشاريون	حسن حسين البيلاوى هالة الصيرفى دينا برعى محمود جمال الدين
تمهيد: التعريف بالخطة	حسن حسين البيلاوى
ملخص الخطة	زاهر أحمد محمد

الباب الأول: تحليل الوضع الراهن

الفصل الأول:	السياق الاجتماعى والاقتصادى والسكانى: مصر عام ٢٠٠٧
فريق العمل	حسن حسين البيلاوى زاهر أحمد محمد روزان حزين أميرة الحسينى محمد
الفصل الثانى :	تحليل الوضع الراهن للتعليم فى مصر من ٢٠٠٠-٢٠٠٦
فريق العمل	حسن حسين البيلاوى ايناس حجازى أمانى مصطفى هالة الصيرفى روزان حزين محمد عبدالسلام راغب أميرة الحسينى محمد

الباب الثانى نحو نقلة نوعية فى التعليم ٢٠٠٧-٢٠١٢

الفصل الأول:	التوقعات المستقبلية الكمية للخطة الإستراتيجية
فريق العمل	عمرو زين العابدين وليد فؤاد المناخلى خالد أحمد نصر الدين طارق محمد عبدالعزيز مالك أحمد الرفاعى
الفصل الثانى :	الأسس الداعمة للإصلاح، والنتائج المتوقعة من الخطة الإستراتيجية
فريق العمل	حسن حسين البيلاوى أميرة الحسينى محمد

الباب الثالث : البرامج ذات الأولوية للخطة الإستراتيجية القومية للتعليم (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢)

الفصل الأول:	برنامج الإصلاح الشامل للمناهج ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال
فريق العمل	دينا برعى أحمد حشيش يسرى عفيفى محمد محمود حسين كوثر أبو هجار صلاح عيد رب النبي
الفصل الثانى :	برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة واعدادها للاعتماد التربوى
فريق العمل	حسن حسين البيلاوى بيومى ضحاوى أماني مصطفى كامل أحمد كامل آى الدين أمل سعيد حياكة سعيد عساف سلامة عبدالعظيم إيمان فؤاد شفيق محمد السعيد طلائع محمود عباس هالة الصيرفى عبد الفتاح عبد السلام عمرو زين العابدين مصطفى محمد مصطفى
الفصل الثالث:	برنامج تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية
فريق العمل	بهجت موسى كاميليا حجازى أمين أبو بكر عزة شفيق ياسر يوسف نيفين عبد الخالق على هانى إيمان فؤاد شفيق هشام محمد السنجرى صفاء الغزالى محمد محبوب عبد البرماوى عقيل محمود رفاعى
الفصل الرابع	برنامج التأصيل المؤسسي للامركزية
فريق العمل	أسامة سالم مجد الدين السعيد أحمد زينهم ثناء محمد أحمد منى هانم محمد فهمى ياسر الجزائر محمد احمد عبد العزيز نبيلة بدر البيلى ياسر عبد العزيز مجدى ملاكة سعيد صديق وفاء عبدالفتاح السيد عبد العزيز أبو السيد على محمد شحاتة محمود محمد محمود
الفصل الخامس	برنامج التطوير التكنولوجى ونظم المعلومات
فريق العمل	مصطفى الجبلى غادة رفعت صلاح عليوة إيمان فؤاد شفيق أحمد فهمى أماني مصطفى كامل سيد خداش سامى فريد اسحق مدحت فخرى محمد محمود حسين سوزان مرزوق أحمد الخطيب

الفصل السادس	برنامج تحديث نظم المتابعة والتقويم	فريق العمل
	حسن حسين البيلاوى السيد أبو سريع فايد	شكرى سيد أحمد شمس الدين فرحات
الفصل السابع	برنامج تطوير بناء المدارس وصيانتها	فريق العمل
	حسن حسين البيلاوى عصام رضوان عمرو زين العابدين	هالة الصيرفى زاهر أحمد محمد محمد عبد العظيم
الفصل الثامن:	برنامج تطوير مرحلة رياض الأطفال	فريق العمل
	نادية شريف وليد فؤاد المناخلى فاطمة حسن إبراهيم	عزة خليل ليلى حكيم عطا الله محمد طه
الفصل التاسع:	برنامج إصلاح التعليم الأساسى	فريق العمل
	حسن حسين البيلاوى ياسر الجزار	أمين أبو بكر طارق محمد عبدالعزيز
الفصل العاشر:	برنامج تطوير التعليم الثانوى فى مصر	فريق العمل
	حسن حسين البيلاوى إبراهيم شبكة عمر أبو هجار هشام مصطفى حسان	مصطفى عبد السميع نبيل عبد العزيز مالك أحمد الرفاعى محسن عباس
الفصل الحادى عشر	برنامج التعليم المجتمعى للفتيات والأطفال غير الملتحقين بالتعليم	فريق العمل
	أحمد جبر سمير إبراهيم أميرة الحسينى محمد همت مصطفى كمال	ملك زعلوك مجدى محمد حسين مصطفى حسين مصطفى
الفصل الثانى عشر	برنامج تعليم ودمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة	فريق العمل
	نجيب خزام ريم أحمد إبراهيم هالة عبد الحق	علاء سبيع وفاء أنور

الباب الرابع: الميزانية والتنفيذ

التكاليف التقديرية لخطة تطوير التعليم ومصادر تمويلها ٢٠١٢/٢٠١١-٢٠٠٨/٢٠٠٧	الفصل الأول:
<p>محمد الشاوي عمرو زين العابدين</p> <p>خالد أحمد نصر الدين طارق محمد عبدالعزيز</p> <p>خالد أمين</p>	فريق العمل
تنفيذ الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم	الفصل الثاني:
<p>حسن حسين البيلاوي سمير يوسف</p> <p>محمد محمود حسين</p>	فريق العمل
رياض الأطفال، التعليم الابتدائي، التعليم الإعدادي، التعليم الثانوي العام، التعليم الثانوي الفني، تعليم الكبار	وثائق تحليل الوضع الراهن في المراحل التعليمية ملحق (٢)
<p>حسن حسين البيلاوي كاميليا حجازي محمود جمال الدين أميرة الحسيني محمد سميرة على يحيى عمرو زين العابدين عائشة الدجج</p> <p>هالة الصيرفي محمد عبدالسلام راغب إيمان فؤاد شفيق أماني مصطفى كامل مالك أحمد الرفاعي عبدالناصر بيومي وائل أحمد رأفت</p> <p>إيناس حجازي هانيا صبحي طارق محمد عبد العزيز شمس الدين فرحات وليد فؤاد المناخلي ريم أحمد إبراهيم</p>	فريق العمل
سلامة عبد العظيم	مراجعة وثائق المراحل التعليمية
عبد العزيز العجيزي	المنسقون
<p>محمد عبد السلام راغب عمرو زين العابدين طارق عبد العزيز</p> <p>خالد أحمد نصر الدين سميرة على يحيى عبد الناصر بيومي</p> <p>وليد فؤاد المناخلي مالك أحمد الرفاعي</p>	مجموعة الإحصاء ونموذج التحليل والتوقع
<p>صلاح الشاطر أميرة الحسيني محمد محمود حسين</p> <p>سعيد الشاذلي مالك أحمد الرفاعي عبد الرحيم مصطفى المهدي</p> <p>قاسم أنور قاسم سعد محمد جودة مغربي</p>	المترجمون
<p>زاهر أحمد محمد عبد الله محمد عمارة عبد العليم عبد الفتاح مذكور</p> <p>روزان حزين أحمد كامل السيد</p> <p>عبد الرحيم مصطفى المهدي شمس الدين فرحات</p>	التدقيق اللغوي

الشراكة الدولية

			فريق المعهد الدولي للتخطيط التربوي IIEP/UNESCO
	كلاوس بار		قائد فريق العمل
	فادى أبى اللمع	ابتسام أبو دوحو	فريق العمل:
	خليل محشى	جبريال كارون	منسقون
	ديتر مول بول فرميولين	كورت فاندربرج	باحثون وخبراء دوليون
	اليك جبرشبيرج	لين مارتسون	استشارى

التحرير والمراجعة النهائية

	حسن حسين البيلاوى	روزان حزين	التحرير
	فريق وحدة السياسات والتخطيط الإستراتيجى/وزارة التربية والتعليم		المراجعة الفنية للوثيقة
	فريق المعهد الدولي للتخطيط التربوي IIEP/UNESCO		

شكر خاص

نشكر المعهد الدولي للتخطيط التربوي IIEP/UNESCO، لما قدمه من تعاون مخلص ودعم فنى لفرق العمل الوطنية. كما نشكر مساهمات: اليونيسيف UNICEF - اليونسكو UNESCO - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ومشروع تطوير التعليم ERP - الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA - الاتحاد الأوروبي EU - بنك التعمير الألماني KFW البنك الدولي Bank World - برنامج الغذاء العالمى WFP

قائمة المحتوى

رقم الصفحة

استهلال

من كلمات السيد / رئيس الجمهورية

V تقديم أ.د. وزير التربية والتعليم

IX شكر وعرفان

XVII قائمة الجداول والأشكال والأطر

XXI قائمة الاختصارات

١ تمهيد: التعريف بالخطة

١١ ملخص الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى

الباب الأول: تحليل الوضع الراهن

٢٣ الفصل الأول: السياق الاجتماعى الاقتصادى والسكانى: مصر عام ٢٠٠٧

٣١ الفصل الثانى: تحليل الوضع الراهن لقطاع التعليم من ٢٠٠٠-٢٠٠٦

الباب الثانى: نحو نقلة نوعية فى التعليم (٢٠٠٧-٢٠١٢)

٦١ الفصل الأول: التوقعات المستقبلية الكمية للخطة الاستراتيجية

٧٩ الفصل الثانى: الأسس الداعمة للإصلاح، والنتائج المتوقعة من الخطة الاستراتيجية

الباب الثالث:

البرامج ذات الأولوية للخطة الاستراتيجية القومية للتعليم (٢٠٠٧/٠٨-٢٠١١/١٢)

١٠٣ الفصل الأول: برنامج الإصلاح الشامل للمناهج ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال

١٣١ الفصل الثانى: برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة وإعدادها للاعتماد التربوى

١٤٥ الفصل الثالث: برنامج تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية

١٦٥	الفصل الرابع: برنامج التأصيل المؤسسي للمركزية
١٨٩	الفصل الخامس: برنامج التطوير التكنولوجي ونظم المعلومات
٢٠٥	الفصل السادس: برنامج تحديث نظم المتابعة والتقييم
٢٢٩	الفصل السابع: برنامج تطوير بناء المدارس وصيانتها
٢٤٣	الفصل الثامن: برنامج تطوير مرحلة رياض الأطفال
٢٥٧	الفصل التاسع: برنامج إصلاح التعليم الأساسي
٢٨١	الفصل العاشر: تطوير مرحلة التعليم الثانوي في مصر
٣١٩	الفصل الحادي عشر: برنامج التعليم المجتمعي للفتيات والأطفال غير الملتحقين بالتعليم
٢٣١	الفصل الثاني عشر: برنامج تعليم ودمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

٣٤٥ الباب الرابع: الميزانية والتنفيذ

٣٤٧	الفصل الأول: التكاليف التقديرية لخطة تطوير التعليم ومصادر تمويلها ٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ٢٠١٢/٢٠١١
٣٥٧	الفصل الثاني: تنفيذ الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم

٣٦٥ المراجع

٣٦٧	أولاً المراجع العربية ١- الوثائق الأساسية للخطة ٢- التقارير والدراسات
٣٦٩	ثانياً المراجع الأجنبية

فهرس الجداول

رقم الصفحة	
	الباب الأول
	الفصل الأول: السياق الاجتماعى والاقتصادى والسكانى: مصر عام ٢٠٠٧
٢٧	• جدول (١): توجهات مؤشر التنمية البشرية فى الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٤
٢٧	• جدول (٢): مؤشرات التنمية البشرية التسعة متضمنة المؤشر العام، ٢٠٠٤
	الفصل الثانى: تحليل الوضع الراهن لقطاع التعليم من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦
٣٩	• جدول (١): مدارس اليوم الكامل والفترات المدرسية ٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٥/٠٦
٤٢	• جدول (٢): معدل التسرب، والتغير بالنسبة المئوية من ٢٠٠١/٠٢ إلى ٢٠٠٥/٠٦ حسب المرحلة التعليمية
٥٠	• جدول (٣): متوسط كثافة الفصل (٢٠٠٥-٢٠٠٦) والنسبة المئوية للتغير من (٢٠٠١-٢٠٠٢) حسب مراحل التعليم
٥١	• جدول (٤): نسبة معلم/تلميذ (٢٠٠٥/٢٠٠٦) والنسبة المئوية للتغير من (٢٠٠١/٢٠٠٢)
٥٥	• جدول (٥): مقارنة لمستويات الإنفاق الخاص من قبل الأسر حسب المستوى الاقتصادى ٢٠٠٥/٢٠٠٦
	الباب الثالث
	الفصل الأول: برنامج الإصلاح الشامل للمناهج وتكنولوجيا المعلومات والاتصال
١١١	• جدول (١): نموذج تنظيم المحتوى لمراحل التعليم من سنوات الطفولة المبكرة وحتى الصف الثالث الثانوى
١١٥	• جدول (٢): الإطار الزمنى لتطوير المنهج فى المراحل التعليمية المختلفة
	الفصل السابع: برنامج تطوير بناء المدارس وصيانتها
٢٤١	• جدول (١): ملخص المبانى المطلوبة لكل مرحلة تعليمية (حكومى فقط)، خلال سنوات الخطة
	الفصل العاشر: تطوير مرحلة التعليم الثانوى فى مصر
٢٨٢	• جدول (١): توزيع الطلاب على أنواع التعليم الثانوى (٢٠٠٥/٢٠٠٦)
٢٨٣	• جدول (٢): توزيع مدارس وفصول وطلاب الثانوى العام (حضر-ريف) ٢٠٠٥/٢٠٠٦
٢٨٤	• جدول (٣): توزيع مدارس وفصول وطلاب الثانوى الفنى (حضر-ريف) ٢٠٠٥/٢٠٠٦
٢٨٤	• جدول (٤): التفاوت بين المحافظات فى توزيع مدارس الثانوى العام
٢٨٥	• جدول (٥): التفاوت بين المحافظات فى توزيع مدارس الثانوى الفنى
٢٨٦	• جدول (٦): شرائح كثافات الفصول فى الثانوى العام والفنى (٢٠٠٥/٢٠٠٦)
	الفصل الحادى عشر: برنامج التعليم المجتمعى للفتيات والأطفال وغير الملتحقين بالتعليم
٣٢١	• جدول (١): توزيع مدارس التعليم المجتمعى طبقاً لنوع المدرسة وأعداد الملتحقين والفئة المستهدفة والإطار الزمنى للمشروع
	الباب الرابع
	الفصل الأول التكاليف التقديرية لخطة تطوير التعليم ومصادر تمويلها ٢٠٠٧/٠٠٧ - ٢٠١١/٢٠١٢
٣٤٧	• جدول (١): الإنفاق الحكومى على التعليم الجامعى وقبل الجامعى للسنوات ٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (بالأسعار الجارية)
٣٤٩	• جدول (٢): الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى طبقاً للتقسيم الإدارى للسنوات ٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٦/٢٠٠٧
٣٤٩	• جدول (٣): الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى بحسب طبيعة الإنفاق خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٦/٢٠٠٧
٣٥١	• جدول رقم (٤): توزيع الإنفاق الجارى للتعليم قبل الجامعى بحسب المراحل التعليمية ومجموعات الإنفاق طبقاً للحساب الختامى للعام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥
٣٥٢	• جدول (٥): توزيع الإنفاق الجارى للتعليم قبل الجامعى بحسب المراحل التعليمية ومجموعات الإنفاق طبقاً لموازنة العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (تقديرى)
٣٥٣	• جدول (٦): التوزيع النسبى للإنفاق الجارى مقارنة بالتوزيع النسبى للمقيدين على مستوى كل مرحلة تعليمية
٣٥٤	• جدول (٧): متوسط الإنفاق على التلميذ باستخدام معادل القوة الشرائية للدولار

فهرس الأشكال

رقم الصفحة

٢

٤

تمهيد: التعريف بالخطة

- شكل (١): الهيكل التنظيمي لعمل وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي
- شكل (٢): بنية الخطة الاستراتيجية

الباب الأول

الفصل الثاني: تحليل الوضع الراهن لقطاع التعليم من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦

- شكل (١): نظام التعليم المصري
- شكل (٢): نسبة مدارس الحضر والريف حسب المرحلة، ٠٦/٢٠٠٥
- شكل (٣): الفصول في الريف والحضر حسب المرحلة، ٠٦/٢٠٠٥
- شكل (٤): معدلات القيد الإجمالي طبقاً للنوع/المراحل التعليمية
- شكل (٥): نسبة هيئة العاملين المتوقعين حسب التصنيف ٩٦/١٩٩٥-٠٤/٢٠٠٣
- شكل (٦): توزيع معلمي المدارس الابتدائية حسب الشريحة العمرية
- شكل (٧): معدل القيد حسب السن ٠٦/٢٠٠٥
- شكل (٨): النسبة المئوية " للتعليم الفني والمهني والتدريب" من إجمالي القيد بالتعليم الإعدادي والثانوي (٢٠٠٤)
- شكل (٩): معدل القيد الإجمالي في بعض المحافظات ٢٠٠٦/٢٠٠٥
- شكل (١٠): المقارنة الدولية لمسابقة TIMSS (٢٠٠٤)
- شكل (١١): مقارنة الإنفاق العام على التعليم
- شكل (١٢): نصيب التعليم من إجمالي الإنفاق الأسري (%) وفقاً لدخل الأسر (١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٤)

الباب الثاني

الفصل الأول: التحليلات الإحصائية والتوقعات المستقبلية للخطة الاستراتيجية

- شكل (١): القيد الإجمالي برياض الأطفال
- شكل (٢): معدل طفل/فصل، ومعدل طفل/معلم
- شكل (٣): أعداد الفصول التي سيتم بناؤها لمرحلة رياض الأطفال (حكومي فقط)
- شكل (٤): تطور أعداد التلاميذ في حلقة التعليم الابتدائي (تعليم حكومي، وخاص، وأزهرى)
- شكل (٥): القيد الإجمالي والقيد الصافي بمرحلة التعليم الابتدائي
- شكل (٦): معدل تلميذ/فصل، ومعدل تلميذ/ معلم في المرحلة الابتدائية
- شكل (٧): الإنفاق على الطالب في المرحلة الابتدائية
- شكل (٨): الكفاءة الداخلية للنظام في المرحلة الابتدائية
- شكل (٩): إجمالي المقيدين بحلقة التعليم الإعدادي (حكومي، وخاص، وأزهر)
- شكل (١٠): معدل القيد الإجمالي والقيد الصافي بحلقة التعليم الإعدادي
- شكل (١١): معدل تلميذ/ معلم، ومعدل تلميذ/ فصل في حلقة التعليم الإعدادي
- شكل (١٢): الإنفاق على التلميذ في حلقة التعليم الإعدادي
- شكل (١٣): معامل الكفاءة الداخلية للنظام في حلقة التعليم الإعدادي
- شكل (١٤): الحجرات المطلوب إنشاؤها في مرحلة التعليم الأساسي خلال سنوات الخطة ١٢/١١-٠٨/٠٧
- شكل (١٥): تطور أعداد الطلاب المقيدين في التعليم الثانوي العام بدون الأزهر
- شكل (١٦): معدل القيد الإجمالي للتعليم الثانوي العام بدون الأزهر
- شكل (١٧-أ): الزيادة المتوقعة في أعداد الطلاب في التعليم الثانوي الأزهرى خلال سنوات الخطة
- شكل (١٧-ب): معدل القيد الإجمالي بمرحلة التعليم الثانوي العام والأزهر
- شكل (١٨): معدل الطالب/فصل، ومعدل الطالب/معلم بمرحلة التعليم الثانوي العام
- شكل (١٩): الإنفاق على الطالب في مرحلة التعليم الثانوي العام
- شكل (٢٠): معامل الكفاءة الداخلية للتعليم الثانوي العام
- شكل (٢١): تطور أعداد الطلاب في التعليم الثانوي الفني
- شكل (٢٢): القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي الفني
- شكل (٢٣): معدل الطالب/معلم في التعليم الثانوي الفني

رقم الصفحة

- شكل (٢٤): الإنفاق على الطالب في مرحلة التعليم الثانوى الفنى ٧٤
- شكل (٢٥): معدلات النجاح فى التعليم الثانوى الفنى ٧٥
- شكل (٢٦): معدلات الرسوب فى التعليم الثانوى الفنى ٧٥
- شكل (٢٧): معدلات التسرب فى التعليم الثانوى الفنى ٧٥
- شكل (٢٨): التقارب النسبى لمعدلى القيد فى التعليم الثانوى بنوعيه العام والفنى ٧٥
- شكل (٢٩): الحجرات المطلوب إنشاؤها خلال سنوات الخطة بالتعليم الثانوى (عام وفنى) ٧٦
- شكل (٣٠): زيادة أعداد المعلمين، وانخفاض أعداد غير العاملين بالتدريس ٧٦
- شكل (٣١) نسبة إدارى/معلم ٧٧

الفصل الثانى: الأسس الداعمة للإصلاح، والنتائج المتوقعة من الخطة الاستراتيجية

- شكل (١): البرامج الإثنى عشر فى الخطة الاستراتيجية للتعليم ٨٧
- شكل (٢): الأبعاد الثلاثة للنموذج المتكامل لتطوير التعليم ٩٩

الباب الثالث

الفصل الأول: برنامج الإصلاح الشامل للمناهج وتكنولوجيا المعلومات والاتصال

- شكل (١): النقلة النوعية فى تطوير النموذج التربوى ١٠٩
- شكل (٢): مخطط مفردات المقرر Syllabus ١١٣
- شكل (٣): دمج تطوير المناهج وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ١١٧

الفصل الثانى: الإصلاح المتمركز على المدرسة واعدادها للاعتماد التربوى

- شكل (١): الإصلاح الشامل المتمركز على المدرسة ١٣٦

الفصل الخامس: برنامج التطوير التكنولوجي ونظم المعلومات

- شكل (١): رؤية الوزارة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال ١٩٣

الفصل السادس: برنامج تحديث نظم المتابعة والتقويم

- شكل (١): إطار عمل المتابعة والتقويم ٢٠٨
- شكل (٢): منظومة التقويم والمتابعة على مستوى المدرسة والإدارة والمديرية والوزارة ٢١١

الفصل الثامن: برنامج تطوير التعليم بمرحلة رياض الأطفال

- شكل (١): معدلات القيد بمرحلة رياض الأطفال فى كل محافظات الجمهورية (٢٠٠٦/٢٠٠٥) ٢٤٤
- شكل (٢): أعداد الفصول المطلوبة للوصول إلى معدل قيد إجمالى ٦٠% بمرحلة رياض الأطفال بحلول عام ١٢/٢٠١١ ٢٤٧

الفصل الحادى عشر: برنامج التعليم المجتمعى للفتيات والأطفال غير الملحقين بالتعليم

- شكل (١): توزيع مدارس التعليم المجتمعى طبقا للمحافظة ونوع المدرسة ٣٢١
- شكل (٢): وضع التعليم المجتمعى موضحا التفاوت فى نسب التسرب والالتحاق الحالى وإجمالى الاحتياجات لمدارس التعليم المجتمعى فى ٢٧ محافظة ٣٢٢

الباب الرابع

الفصل الثانى: تنفيذ الخطة الاستراتيجية القومية

- شكل (١): الهيكل التنظيمى للتخطيط وتنفيذ الخطة ٣٦٣

فهرس الأطر

رقم الصفحة

الباب الأول

الفصل الأول: السباق الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع المصرى

٢٨

• إطار (١): المصادر التى تم على أساسها حساب السباق الاجتماعى والاقتصادى والسكانى

الباب الثانى

الفصل الثانى الأسس الداعمة للإصلاح، والنتائج المتوقعة من الخطة الاستراتيجية

٧٩

• إطار (١): رؤية التعليم قبل الجامعى

٨٢

• إطار (٢): الوثائق السياسية المرجعية للخطة الاستراتيجية

٨٥

• إطار (٣): رسالة التعليم قبل الجامعى

٨٥

• إطار (٤): منظومة القيم والمبادئ الأساسية للتعليم قبل الجامعى

٩٦

• إطار (٥): الخطة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار

قائمة الاختصارات

Abbreviations & Acronyms

AGFUND	Arabian Gulf Program for Supporting United Nations Development Organizations
ANPRO	Analysis and Projection Model
ASER	Age-Specific Enrollment Rate
BER	Basic Education Reform
BoT	Board of Trustees
CAES	Central Administration for Educational Services
CAI	Central Authority for Inspection
CAOA	Central Authority for Organization and Administration
CBE	Community Based Education
CCIMD	Center for Curriculum and Instructional Material Development
CDIST	Central Department for In-Service Training
CIDA	Canadian International Development Agency
CP	Committee of Partnership
DAC	Disability Accessibility Code
EC	Early Childhood
ECEEP	Early Childhood Education Enhancement Project
EEl	Egyptian Education Initiative
EEP	Education Enhancement Program
E-Learning	Electronic learning
EMIS	Education Management Information System
ERP	Education Reform Project
EU	European Union
FY	Fiscal Year
GABR	General Administration for Public Relations
GAEB	General Authority for Educational Buildings
GAEC	General Administration for Educational Computers
GAFAA	General Administration for Financial and Administrative Affairs
GAIN	General Administration for Instructional Media
GAISC	General Administration for Information, Statistics and Computers
GANGOs	General Administration for Non-Governmental Organizations

GAOD	General Administration for Organization and Disposal
GASE	General Administration for Special Education
GDEC	General Department for Educational Computer
GDP	Gross Domestic Product
GEPIC	Governorate Educational Planning and Implementation Committee
GEPIU	Governorate Educational Planning and Implementation Unit
GER	Gross Enrollment Rate
GES	General Education Sector
GFER	Governors' Forum for Education Reform
GHIO	General Health Insurance Organization
GoE	Government of Egypt
HCCD	Higher Committee for Curriculum Development
HDI	Human Development Index
HR/ PD	Human Resources and Professional Development
ICT	Information and Communication Technology
IIEP	International Institute for Educational Planning
IMEWG	Implementation Monitoring and Evaluation working Group
ISWG	Implementation Support Working Group
IT	Information Technology
IWG	Implementation Working Group
KG	Kindergarten
LAN	Local Area Network
LGC	Local Governorate Council
LGU	Local Governorate Unit
M&E	Monitoring and Evaluation
MCHC	Mother and Child Health Centers
MCIT	Ministry of Communication and Information Technology
MDG	Millennium Development Goal
MENA Countries	Middle East and North Africa Countries
MHDU	Mental Health and Disability Units
MKI	Mubarak - Kohl Initiative
MoC	Ministry of Culture
MoE	Ministry of Education
MoF	Ministry of Finance
MoH	Ministry of Health

MoHE	Ministry of Higher Education
Mol	Ministry of Information
MoLD	Ministry of Local Development
MSAD	Ministry of State for Administrative Development
MSED	Ministry of State for Economic Development
MSS	Ministry of Social Solidarity
MToT	Master Trainer of Trainers
NAEQAA	National Authority of Educational Quality Assurance and Accreditation
NCCM	National Council for Childhood and Motherhood
NCEEE	National Center for Examination and Educational Evaluation
NCERD	National Center for Educational Research and Development
NEPIC	National Educational Plan Implementation Committee
NES	National Education Strategy
NGO	Non Governmental Organization
NIB	National Investment Bank
NSAT	National Standardized Achievement Test
NSP	New School Project
NSPE	National Strategic Plan for Education
NSSA	National System for Student Assessment
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development
OPEC	Organization of Petroleum Exporting Countries
PAT	Professional Academy for Teachers
PC	Partnership Committee
PD	Professional Development
PIZA	Program for International Student Assessment
PPMU	Policy Planning Monitoring Unit
PPP	Purchasing Power Parity
PPP	Private Public Partnership
PSPU	Policy & Strategic Planning Unit
PWG	Planning Working Group
QAU	Quality Assurance Unit
RCAE	Regional Center for Adult Education
RSC	Resource and Support Centres
SBM	School Based Management
SBR	School Based Reform

SCM	School Construction and Maintenance
SEEP	Secondary Education Enhancement Program
SES	Socio-Economic Status
SIP	School Improvement Plan
SMS	School Management System
SMSEC	Suzanne Mubarak Science Exploration Centers
SPWG	Strategic Planning Working Group
SQTU	School Quality and Training Unit
STEAP	School Team Excellency Award Program
STEPS II	Support to Egyptian Primary Schooling Project
SToT	Senior Trainer of Trainers
TDC	Technology Development Center
TES	Technical Education Sector
TIMSS	Trends in International Mathematics and Science Study
ToT	Trainer of Trainers
TS	Teacher Syndicate
TV	Television
TVET	Technical and Vocational Educational Training
UBE	Universal Basic Education
UN	United Nations
UNDP	United Nations Development Program
UNESCO	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
UNICEF	United Nations International Children's Emergency Fund
USAID	United States Agency for International Development
WB	World Bank
WEF	World Economic Forum
WFP	World Food Program

تمهيد

التعريف بالخطة

يتناول هذا التمهيد عددا من المسائل الفنية التى ارتبطت بمنهجية تأسيس هذه الخطة الاستراتيجية. وقد استندت منهجية الخطة على مجموعة الخبرات التاريخية المتراكمة فى وزارة التربية والتعليم وخاصة خبرة الوزارة فى إعداد الخطة القومية للتعليم للجميع سنويا وفقا "لإطار داكار ٢٠٠٠" الناتج عن مبادرة اليونسكو للتعليم للجميع EFA. إلا أن هذه الخطة الحالية تعتبر نقلة نوعية ليس فقط من حيث المدى وحجم ونطاق العمل، بل أيضا من حيث المنهجية فى التخطيط والتوجه فى فكر الإصلاح التربوى. لقد ارتبطت هذه الخطة الاستراتيجية القومية بدائرة أوسع من الطموحات القومية؛ حيث انطلقت من البرنامج الانتخابي للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك عام ٢٠٠٦ وتفاعلت مع سياق الظروف التاريخية التى تمر بها مصر وتطلعاتها نحو التحول إلى مجتمع المعرفة وامتلاك القدرة التنافسية فى الاقتصاد العالمى. ولذلك جاءت الخطة شاملة وهادفة إلى إحراز تحول فى النموذج التربوى Education Paradigm Shift شاملا كل عناصر العمليات التربوية والنظم، ومخرجات التعلم، ونموذج المعلم والقيادة التربوية... الخ.

وسوف نلقى الضوء على خمس نقاط أساسية لنوضح: منهجية إنجاز الخطة الاستراتيجية، ثم مراحل الإعداد، والملامح الأساسية التى تحدد خصائص هذه الخطة، وكذلك المبادئ الأساسية الفلسفية التى بنيت على أساسها الخطة، وأخيرا متطلبات النجاح لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وذلك على النحو التالى:

أولا: منهجية إنجاز الخطة:

لقد تم إنجاز الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم وفق منهجية علمية ارتكزت على مجموعة الأساليب والمبادئ التالية:

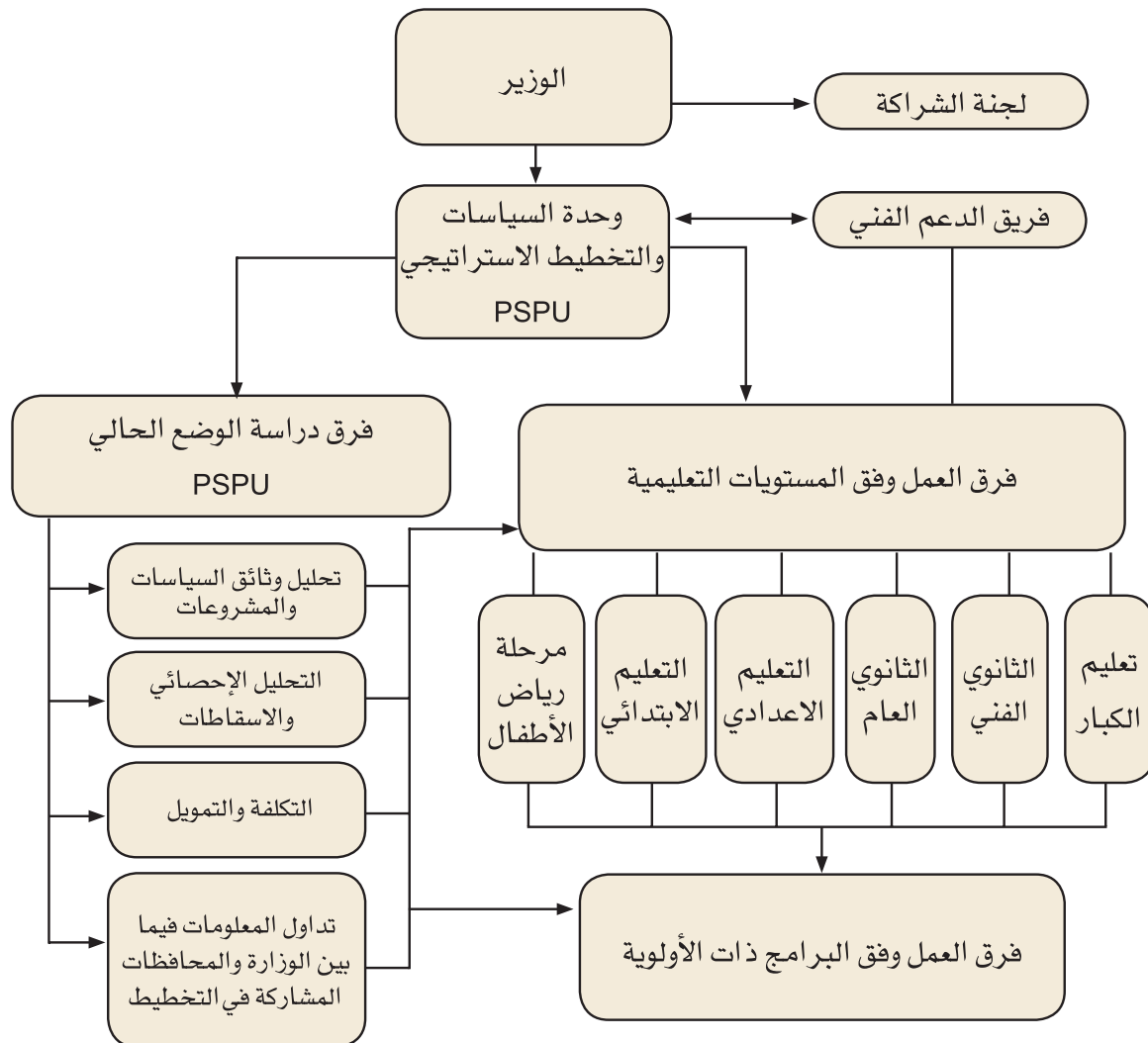
- **أسلوب تشاركي:** وتم ذلك من خلال التعاون بين الوزارة -على المستوى المركزى- والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس، والجامعات والمجتمع المدنى والوزارات ذات الصلة والهيئات الدولية.
- **أسلوب قطاعي متكامل:** تم من خلال دراسة الواقع الفعلي للمؤسسات التعليمية فى جميع القطاعات المختلفة لتحقيق تكاملها على جميع المستويات التعليمية والإشرافية والتنفيذية المختلفة Bottom-Up and Top-Down.
- **أسلوب علمي:** حيث تم الاعتماد على البيانات، بعد التأكد من صحتها، وتحليل الوضع الراهن لقطاع التعليم قبل الجامعى، واستنتاج القضايا والتحديات، ومن ثم الأهداف والاستراتيجيات.
- **الاستفادة من الخبرات التاريخية المتراكمة فى تطوير التعليم:** بعد الدراسة والتحليل الناقد لتلك الخبرات التى تمثلت ليس فقط فى الدراسات والبحوث المتميزة من جهات متعددة اهتمت بالتعليم، بل أيضا بالتجارب المتميزة فى التعليم التى تمت داخل وزارة التربية والتعليم نفسها خلال عقود سابقة.
- **تواصل الخبرات الدولية:** وقد لعب المعهد الدولى للتخطيط التربوى IIEP دورا مؤثرا فى هذا الاتجاه، كذلك كان موقف كل الشركاء الدوليين الذين وفروا الخبرات العالمية التى احتاجت إليها فرق العمل الوطنية.
- **تنمية المهارات ودعم القدرات المؤسسية:** لقد كان شعار التعليم من خلال العمل Learnin through doing هو المبدأ الأساسى الذى قامت عليه كل جهود الفرق والخبراء الوطنيين أثناء بناء الخطة الاستراتيجية. وقد نتج عن ذلك دعم مؤسسي عال، وبناء كوادر وطنية اكتسبت المهارات والمعارف المهنية من خلال التفاعل الحى العملى.

ثانياً مراحل إعداد الخطة:

تتمثل مراحل إعداد الخطة في النقاط الآتية:

١. بناء "الإطار العام لسياسات التعليم المستقبلية" في مارس ٢٠٠٦. وقد حدد هذا الإطار الرؤية والرسالة والقيم والمبادئ الأساسية والتوجهات المستقبلية الأساسية، كما حدد الإطار العام لسياسات التعليم الأهداف العامة الأساسية للسياسة التعليمية التي تمثلت في: الجودة، وكفاءة النظم وتأسيس اللامركزية، وعدالة الإتاحة وتحقيق الجودة للجميع.
٢. إنشاء وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي بالوزارة. وقد تولت هذه الوحدة مسؤولية تحويل إطار السياسات إلى خطة استراتيجية قومية تحقق الأهداف الأساسية. والشكل رقم (١) يوضح بنية ووظائف هذه الوحدة، ويصور علاقات العمل داخلها ابتداء من الدراسات وتحديد الوضع الراهن وانتهاء إلى بناء البرامج ذات الأولوية.

شكل (١) الهيكل التنظيمي لعمل وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي



٣. **تحليل الوضع الراهن للتعليم قبل الجامعي**. تم تحليل الوضع الراهن في المراحل التعليمية المختلفة: رياض الأطفال - التعليم الابتدائي - التعليم الإعدادي - الثانوي العام والثانوي الفني؛ ومن ثم التمكن من رصد التحديات والقضايا التي تواجه كل مرحلة من هذه المراحل التعليمية، وجوانب القوة والضعف بها، وبالتالي تحديد الأهداف العامة والإجرائية والمستهدفات، ونتج عن ذلك خمسة ملفات أساسية عن تحليل الوضع الراهن تحليلًا دقيقًا لنظام التعليم في مصر في مراحلها المختلفة (انظر ملاحق الخطة الاستراتيجية: الملحق رقم ٢).

وقد تمت عملية تحليل الوضع الراهن من خلال الخطوات الآتية:

- تجميع البيانات والإحصاءات الأساسية عن النظام التعليمي واختبار صحتها، تم تحليلها في ضوء المؤشرات العالمية المتفق عليها.
- دراسة البحوث والتقارير الصادرة عن جهات وطنية رسمية أو شبه رسمية، وكذلك الصادرة عن الجهات والمنظمات العالمية.
- عقد لقاءات متعددة ومكثفة مع المجموعات النقاشية التي شكلت من مختلف الفئات صاحبة المصلحة ومن مناطق متعددة خارج وداخل النظام التعليمي على مستوى الجمهورية.

وثمة منطلقات أساسية انطلقت منها التحليلات والدراسات في بنائها للسياسات والتوجهات والأهداف، وهذه المنطلقات هي: البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية، وبيان الحكومة أمام مجلس الشعب تنفيذًا للبرنامج الانتخابي للسيد الرئيس عام ٢٠٠٥، وأوراق السياسات لإصلاح التعليم التي قدمها الحزب الوطني في مؤتمراته السنوية العامة في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٦، والدراسات الصادرة عن المجالس القومية المتخصصة، ونقابة المعلمين، وكذلك التزام مصر بالمعاهدات الدولية، والخبرات التاريخية والممارسات الناجحة لوزارة التربية والتعليم.

٤. **بناء النموذج المصري للتحليل والتوقع (Egyptian ANPRO Model)** ونموذج التحليل والتوقع هو في الأصل نموذج عالمي، أعدته منظمة اليونسكو، وقد تم استخدامه في عديد من الدول أثناء القيام بإعداد خططها الاستراتيجية وتبنته مصر لدقته وكفاءة تشغيله. وقامت وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي بالوزارة بتطويعه من حيث المنطق وبناء العلاقات الرياضية للواقع المصري، وقد أقرت هذه التعديلات بعتة المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لمنظمة اليونسكو بباريس. كما تم استخدام هذا النموذج المصري في إجراء التحليلات والتوقعات المتعلقة بكل عناصر العمل (انظر ملاحق الخطة - الملحق رقم ٣) لعرض بعض البيانات والتوقعات الأساسية).

٥. **تحديد وتصميم البرامج ذات الأولوية**. حيث تم بناء اثني عشر برنامجًا مترابطًا لتحقيق الإصلاح الشامل استنادًا إلى التحليلات الكيفية والكمية للوضع الحالي، وانطلاقًا من الرؤية والرسالة والأهداف الأساسية. وارتبطت هذه البرامج بالمحاور الثلاثة: تأكيد الجودة، رفع كفاءة النظم وتأسيس اللامركزية، وتحقيق عدالة الإتاحة. وهذه البرامج الإثنا عشر هي:

١. الإصلاح الشامل للمناهج ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٢. الإصلاح المتمركز على المدرسة وإعدادها للاعتماد التربوي.

٣. تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية.

٤. التأصيل المؤسسي للامركزية.

٥. التطوير التكنولوجي ونظم المعلومات (SMS / EMIS).

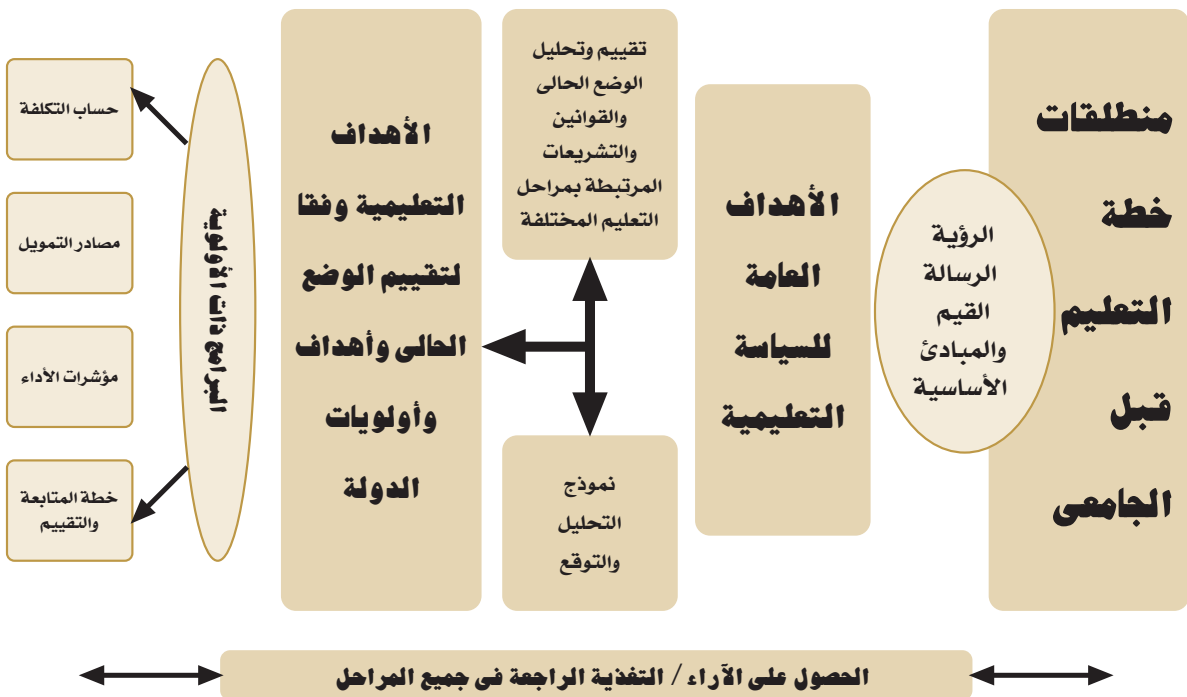
٦. تحديث نظم المتابعة والتقييم.
٧. تطوير بناء المدارس وصيانتها.
٨. تطوير مرحلة رياض الأطفال.
٩. إصلاح التعليم الأساسي.
١٠. تحديث التعليم الثانوي في مصر.
١١. التعليم المجتمعي للفتيات والأطفال غير الملتحقين بالتعليم.
١٢. تعليم ودمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٦. إعداد تحليل للموازنات السابقة وبناء توقعات مستقبلية لسنوات الخطة. في ضوء جهود تحليل الموازنات السابقة . يمكن تحديد التكلفة لكل برامج الإصلاح، واستخدام في ذلك النموذج المصري للتحليل والتوقع Egyptian ANPRO MODEL .

٧. بناء نظم تنفيذ الخطة الاستراتيجية ومؤشرات الأداء ونظم المتابعة والتقييم. وذلك من أجل بناء خطط التنفيذ وتحديد المسؤوليات، ومتابعة الانجازات وتقييم الأداء على كل المستويات.

ويوضح الشكل رقم (٢) بنية الخطة الاستراتيجية لإصلاح التعليم ومراحل إعدادها ومحاور العمل بها والعلاقات المنطقية بين أجزائها.

شكل (٢) بنية الخطة الاستراتيجية



ثالثاً: الملامح الأساسية للخطة:

١. اللامركزية
٢. الجودة
٣. الشمول والتكامل
٤. الالتزام بالمواثيق العالمية
٥. تخصيص الموارد المالية للتعليم على أساس البرامج

١- الملحق الأول: اللامركزية

اللامركزية هي أحد الملامح الضرورية للتحديث والتطوير المستمرين لإدارة القطاع الحكومى. وتحاول وزارة التربية والتعليم تبني تلك المبادرة في إطار الاتجاه العام للدولة، ليكون نظام التعليم هو الميدان الأول لتأصيل اللامركزية. وتتوجه الخطة الاستراتيجية إلى ضرورة انتقال الوظائف والمهام الإدارية من المستوى المركزى إلى مستويات إدارية أخرى مثل مديريات التربية والتعليم، والإدارات التعليمية، والمدارس. باعتبار الأخيرة هي الوحدة التنظيمية التي تركز عليها الإدارة وجهود الإصلاح. ووفقاً لبنية هذه الخطة، فإنه لا يمكن تحقيق أهدافها إلا من خلال الإجراءات المتخذة على المستويات المحلية. ومعنى ذلك أنه لنجاح هذه الخطة لابد وأن تترجم إلى خطط تعليمية محلية، وأن يتم التنفيذ لامركزياً. وللقيام بذلك يتعين على المحافظات إعداد خططها التعليمية المحلية، الأمر الذى يتطلب تبني وأقلمة أهداف الخطة الاستراتيجية القومية للأوضاع والاحتياجات الخاصة بكل محافظة من خلال عملية التخطيط اللامركزى.

وتتضمن الخطة الاستراتيجية القومية كافة الأهداف التى تنطبق على الدولة ككل، وكذلك على كل القطاعات الفرعية للتعليم، إلا أنه لابد أن يؤخذ فى الحسبان أن الأهداف القومية ليست إلا متوسطات قومية تلخص التنوع فى الأوضاع على مستوى المحافظات، إذ لا تتشابه المحافظات فى أوضاعها التعليمية، بل وفى ما قد يشهده التعليم فيها من تطوير فى المستقبل. وفى نفس الوقت يتعين على المحافظات أن تعمل على بناء خططها فى إطار الخطة القومية مسترشدة بها لتحقيق الأهداف القومية والسياسات العامة للدولة. ويتطلب ذلك فى النهاية تغيير الأدوار والمسئوليات على مستوى الوزارة، وعلى المستويات الأخرى: المديرية التعليمية، والإدارة التعليمية، والمدرسة. وقد حدد برنامج اللامركزية، بهذه الخطة الاستراتيجية، الأدوار والمسئوليات بوضوح بحيث يتم بالتدريج تأصيل اللامركزية تأصيلاً مؤسسياً خلال سنوات الخطة.

٢- الملحق الثانى: الجودة

تركز المرحلة الحالية للعمل الوطنى فى التعليم جل اهتمامها على الارتقاء بمستوى جودة العملية التعليمية. وتعتبر الخطة الاستراتيجية الجودة الهدف الأساسى لها، وينعكس هذا التأكيد فى كل برامج الخطة الأثنى عشر. وقد جاء برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة، واعتبار المدرسة هي الوحدة التنظيمية وخط الإنتاج الأول فى النظام التعليمى، فى موضع القلب من البرامج الأثنى عشر لإصلاح التعليم؛ فالمدرسة هي وحدة الفعل ووحدة التغيير، وميدان تحقيق الجودة فى كل جوانب العملية التعليمية، وما هذه الخطة الاستراتيجية فى مجملها إلا أداة لتحقيق التحول فى نموذج التعليم المصرى من نموذج تقليدى إلى نموذج حديث يعكس الاتجاهات العالمية - وضع المتعلم فى بؤرة الاهتمام وتنميته تنمية شاملة- فى المناهج، وطرق التدريس وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتقويم، ومهنية المعلم، وتنمية الموارد البشرية، ونمط القيادة وكفاءة النظم. ومن الملاحظ فى هذه الخطة أن الاهتمام ليس فقط بإتاحة الجودة ولكن أيضاً بعدالة توزيعها. وتعتبر الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم أداة الدولة فى تحقيق العدل الاجتماعى والحد من الفقر، وتحقيق التكامل والدمج الاجتماعى فى المجتمع، وتنشيط المشاركة المجتمعية والشراكة مع القطاع الخاص، والقطاع التعاونى فى المجتمع.

٣- الملحق الثالث: الشمول والتكامل؛

ونعنى بهذا الملحق أن الجودة لا تتحقق بذاتها أو مستقلة عن المتغيرات الأخرى. ومن أهم المتغيرات التي يجب أن تتكامل مع الجودة: نظم الحوافز، ونظم الرقابة والمساءلة. وهذه المتغيرات بالنسبة للخطة هي بمثابة الشروط الكافية لنجاح جهود إصلاح التعليم، إذ لا يمكن أن يتحقق لهذه الجهود النجاح دونها، مهما تعاضمت هذه الجهود.

وقد تأكد هذا الملحق بوضوح في الخطة بفضل وجود برنامج نظم الموارد البشرية والتنمية المهنية وما يتضمنه من كادر المعلمين وإنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين، وكذلك برامج الإصلاح المتمركز على المدرسة، وبرنامج المتابعة والتقييم وهي مجموعة البرامج التي تركز على وجود نظم الحوافز والمحاسبية.

٤- الملحق الرابع: الالتزام بالموثيق والمبادرات العالمية

ثمة إجماع عالمي حول مجموعة من المبادرات الدولية، وبعض هذه المبادرات موجه إلى التعليم مباشرة، وبعضها الآخر ينطوي على أهداف ذات صلة وثيقة بالتعليم. ومن المبادرات ذات الصلة القوية بالتعليم: في مجال البيئة "بروتوكول طوكيو"، وفي مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية "أهداف التنمية للألفية الجديدة واستراتيجية النمو والحد من الفقر". أما المبادرات المباشرة في مجال التعليم فنجد "مبادرة التعليم للجميع، داكار ٢٠٠٠"، و"مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات"، و"اتفاقية حقوق الطفل". وقد عكست الخطة الاستراتيجية للتعليم في كل مكوناتها وأهدافها توجهات وأهداف هذه المبادرات، فمصر عضو فاعل أصيل في المجتمع الدولي، تلتزم بكل الموثيق الدولية والمبادرات التي تحقق دعم التقدم في العالم.

٥- الملحق الخامس: تخصيص الموارد المالية للتعليم على أساس البرامج

تعد هذه الخطة الاستراتيجية خطة متوسطة المدى (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١٢/٢٠١١). ولما كانت البرامج هي الأساس في حساب التكلفة فإنها تتطلب أشكالاً جديدة من تخصيص الموارد للتعليم على هذا الأساس. ويتمثل أحد الأشكال الملائمة في إطار الإنفاق متوسط المدى. وهذا يعني ميزانيات برامج تغطي فترة تمتد لعدة سنوات، في الغالب ٣ سنوات، وذلك على عكس الممارسة التقليدية الحالية لميزانية العام الواحد. وقد أنجزت الخطة الاستراتيجية متطلبات تحقيق موازنة البرامج من حيث التقديرات التفصيلية لكل مكون والتكلفة المالية المطلوبة لتنفيذ أنشطة كل مكون. وقد يكون ذلك ملائماً الآن لدعم توجه وزارة المالية للتحديث والانتقال من موازنة الأبواب التقليدية إلى موازنة الأداء. وبالطبع هناك مرونة في الخطة الاستراتيجية للتعليم للتعامل خلال مرحلة الانتقال، التي قد تمتد من عام إلى عامين منذ بداية تنفيذ هذه الخطة، مع أي شكل من أشكال تخصيص الموارد سواء الشكل التقليدي أو الشكل الحديث، أو أي شكل من الأشكال تفرضه مرحلة الانتقال إلى موازنة الأداء.

وفي القريب العاجل ستعمل سلطات التعليم المركزية والمحلية معاً لإدارة عملية التخطيط وتخصيص الموارد، وسوف تكون خطط التعليم أحد مدخلات إطار الإنفاق متوسط المدى الذي يؤثر بدوره على الميزانية السنوية. ولن تكون هذه الميزانية هي الأداة الرئيسية لتخصيص الموارد، إذ إن إطار الإنفاق المحلي متوسط المدى سوف يلعب دوراً مهماً في عملية تخصيص الموارد، حيث سيتم إعداد هذا الإطار ضمن خطط التعليم المحلية. ويعد إطار الإنفاق متوسط المدى أداة ربط خطة التعليم المحلي بعيدة المدى وتنفيذها من خلال الميزانيات السنوية. ويعتبر التعزيز المستهدف للميزانية أداة لتركيز استخدام الموارد لتحقيق الأهداف المحددة لخطة التعليم. وعلى سبيل المثال، يمكن صياغة تطوير التعليم الأساسي ورفع جودته، على سبيل المثال، كبرنامج وميزانية خاصين. وتتضمن هذه البرامج كل الأنشطة والميزانيات ذات الصلة، بما في ذلك تدريب المعلمين، وتوظيفهم، وبناء المدارس وتجهيزاتها، وتوفير المواد التعليمية للمعلمين والطلاب، والمدخلات الأخرى، كما يتم توزيع الميزانية بالنسبة للبرنامج ككل في خط ميزانية منفصل (أو قسم كامل للميزانية) مخصص لهذا البرنامج.

رابعاً: المبادئ الأساسية التربوية فى بناء الخطة الاستراتيجية:

ترتكز الخطة الاستراتيجية على مجموعة من المفاهيم والمبادئ الأساسية، وهى بمثابة موجّهات فلسفية ارتبطت بها الخطة الاستراتيجية وقامت عليها . وفيما يلى عرض موجز لها :

المبدأ الأول: الإيمان بقدره كل تلميذ على التعلم تعلماً عالى الجودة

إن الفكرة الرئيسية فى الإصلاح هى تقديم تعليم عالى الجودة للتلاميذ . وتقوم الخطة على اعتقاد راسخ بأن كل الأطفال قادرون على الوصول إلى أعلى مستويات التعلم بصرف النظر عن الظروف الاقتصادية أو العرق أو الدين . ولذلك فإن الخطة تعمل على دعم وصول كل الأطفال إلى أعلى مستويات التعلم كما تقاس نتائجها بنظم تقييم الأداء، أو بالاختبارات المقننة الوطنية أو العالمية . إن كل الأطفال قادرون - متى توفر لهم الإطار الصحيح للتعليم والتعلم، ومتى توفرت لهم الأدوات الصحيحة الملائمة - على الوصول إلى أعلى مستويات التعلم.

المبدأ الثانى: دعم جودة العملية التعليمية داخل حجرة الدراسة وإيجاد أنماط غير تقليدية لأساليب التعليم والتعلم

يظهر هذا المبدأ بوضوح فى برنامجى تطوير المناهج ودمج التكنولوجيا، وتحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية. وهذا المبدأ يتطلب تحقيق ما يلى:

- إعادة وظيفة مدير المدرسة من كونه مجرد إدارى للنواحى الإدارية والمالية، إلى الاهتمام الأكبر بعمليات التعليم والتعلم، بحيث تكون مهمته الأولى تحسين عملية التعليم والتعلم داخل حجرات الدراسة . ولا بد أن نؤكد على أن مديرى ونظار المدارس هم قيادة تعليمية على مستوى المدرسة وهم المسئولون مع هيئة التدريس بالمدرسة عن المستوى الأكاديمى بها .
- الاهتمام بالتدريب والرعاية والتوجيه Training, Coaching, Mentoring واستمرار التدريب للمعلمين على كيفية تحسين وسائل التدريس . لذلك تقع التنمية المهنية فى موضع القلب من برنامج تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية المدرج بالخطة الاستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعى .
- الاهتمام بأساليب عرض المحتوى بدءاً من الاهتمام بالكتاب المدرسى وانتهاء باستخدام المعلم للمحتوى وطرق عرضه له . ولذلك فإن الاهتمام بدمج التكنولوجيا وتصوير المحتوى choreography أصبح من الأمور المهمة فى عملية التعليم والتعلم التى تؤكد عليها الخطة الاستراتيجية .
- إتاحة الفرص أمام المعلمين المتميزين لاستخدام أساليب ونماذج بيداغوجية متنوعة، وتدعيم التنوع الخلاق بين أبنائنا . وفى هذا السياق فإن الخطة تشجع تطبيق نماذج تنمية الإبداع والتفكير الناقد، وتطبيق اللامركزية بطريقة صحيحة، والتخلص من البيروقراطية المعوقة وبالتالي يمكن المعلمين من تنفيذ مبادرات تربوية فى التجديد والتحديث والإبداع .

المبدأ الثالث: الإيمان بضرورة بناء ثقافة التقويم المستمر على أساس معايير واضحة لكل من المعلم والتلميذ

يتطلب هذا المبدأ العمل على التنمية المستمرة لأداء التلاميذ للوصول إلى المعايير القومية والعالمية لجميع التلاميذ، وبناء نظام للتقويم الشامل والمستمر باعتباره الوسيلة الوحيدة للتحقق من وصول كل التلاميذ إلى المستويات المطلوبة والحد من رسوبهم. ولذلك فإن الخطة ترسخ ثقافة التقويم وتدريب المعلمين وتشجيعهم على الاستخدام الكفء لطرق وأساليب التقويم الشامل والمستمر بكفاءة. وإذا تبين من هذا التقويم افتقار تلميذ أو مجموعة من التلاميذ لمهارة أو أكثر يتطلب إكسابه إياها فوراً من خلال إجراءات علاجية تتم على مستوى المدرسة. وتقتضى ثقافة التقويم ترسيخ مبدأ آخر وهو مبدأ المساءلة، والمبدأ أن يتطلبان بيئة عمل تتحقق فيها الشفافية التي تمكن التلميذ من معرفة الأداء المتوقع منه في المواقف المختلفة، سواء الأكاديمية أو الأنشطة داخل المدرسة. كما تمكن هذه البيئة المعلم أيضاً من معرفة ما هو متوقع منه تجاه التلاميذ، وما يجب أن يعلمه لتلاميذه، وبأى معايير، وما هي المعايير والمقاييس المستخدمة في التقويم والمساءلة.

المبدأ الرابع: أن تكون هناك مسئولية واضحة قائمة على شراكة مؤكدة في كل موقع من مواقع العمل:

قامت الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي على الإيمان بأن ضمان نجاح أى عمل يتوقف على أن يكون هناك مسئول عن هذا العمل يعمل ضمن شراكة واضحة مع المعنيين بالأمر، وأن يكرس هؤلاء الشركاء وقتاً كافياً لتقويم العمل والمشاركة في إدارته، وتحقيق أهداف الإصلاح.

ومن المهم أن يتحقق شبه إجماع بين الشركاء على الأهداف؛ فإذا كنا نتكلم عن مبدأ التميز وحق كل طفل في التميز فإنه يتعين أن يوافق ٥٠٪ على الأقل من هؤلاء الشركاء على ما يشبه العقد الاجتماعي الذي يؤكد على الالتزام "بالتميز". إن تحديد المسئولية وتوسيع قاعدة المشاركة يولد الشعور بملكية العمل. ويتوقف نجاح المدرسة على شعور الشركاء بملكيته، في إطار واضح من المسئولية والمساءلة. لذلك فإن تبني برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة في الخطة الاستراتيجية لمبدأ الإدارة المتمركزة على المدرسة، إنما يدعم بناء حوكمة رشيدة مستندة إلى قيادة متميزة ومشاركة اجتماعية واسعة من خلال مجالس الأمناء والانفتاح على المجتمع المدني المحيط بالمدرسة.

المبدأ الخامس: وجود بنية واضحة لكل عمل تربوي:

قدمت الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم عملاً متكاملًا ذا بنية واضحة. والبنية هنا تعنى ترابط كل الجهود، وترابط عناصر العمل وتكاملها، بوضوح وفاعلية نحو تحقيق هدف محدد. وبهذا المعنى فإن من أهم المبادئ الأساسية لنجاح جهود الإصلاح وجود بنية واضحة متكاملة تشمل كل أطراف العمل أو المحاور ذات الصلة.

ويظهر ذلك المبدأ واضحاً في الإصلاح التربوي الذي تقوم به الوزارة حالياً في الصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الابتدائي، الذي يعكس ترابطاً قوياً ويؤسس بنية واضحة بين العناصر الآتية داخل حجرة الدراسة:

- أهداف التعليم.
- المحتوى.
- التعلم النشط.
- التقويم الشامل.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وتشكل هذه العناصر الخمسة نسقا واضحا مترابطا داخل حجرة الدراسة، أو بالأحرى بنية واحدة تحقق فى النهاية هدفا واحدا هو إعداد المتعلم إعدادا متكاملًا نفسيا ومعرفيا ومهاريا، ليتمكن من القراءة، والكتابة والحساب، ويمارس التعلم النشط والتفكير والإبداع. وهناك أمثلة كثيرة تدل على وجود هذه البنية الواضحة، لأن الخطة الاستراتيجية قد حرصت على تحقيق هذا المبدأ. ولعل ترابط البرامج نفسها فى مصفوفة واحدة هو مثال جيد لتحقيق هذا المبدأ الذى تتطلب الخطة تحقيقه فهو أحد شروط النجاح فى عملية التنفيذ، فضلا عن كونه عنصرا أساسيا فى فلسفة بناء الخطة.

المبدأ السادس: بناء بيئة اجتماعية داعمة للأطفال والمعلمين داخل المدرسة

يعنى هذا المبدأ الاهتمام بالأطفال ذوى التحصيل أو الأداء المنخفض، والاهتمام بالأطفال الفقراء، والاهتمام بالمدارس الموجودة فى بيئات فقيرة، حيث إن الدعم هنا ليس دعما أكاديميا فقط بل هو أيضا دعم اجتماعي للحد من التسرب.

تتأسس الخطة الاستراتيجية على إيمان عميق بأن البرامج العلاجية الداعمة للأطفال ذوى الأداء الأكاديمي المنخفض ليست كافية، ويجب أن يكون هناك إطار عمل اجتماعي جديد، وبيئة داعمة وداخلة اجتماعيا وثقافيا وليس تربويا فقط. لذلك تشجع الوزارة كل أنواع التعاون مع وزارة التضامن الاجتماعى، فى مشروعاتها نحو دعم الأسر الفقيرة اجتماعيا، وأن ينعكس هذا الدعم على الأطفال أنفسهم لمواصلة التعليم والتعلم.

إن انخراط المجتمع المحلى وتشجيع المشاركة المجتمعية التى تدعو إليها الخطة الاستراتيجية القومية إنما يقوم على هذا المبدأ: فالمشاركة المجتمعية هى الضمان الأساسى لاستمرار دعم التلاميذ من خلال بيئة اجتماعية تضامنية داخل المدرسة. ومن ثم فإن المشاركة المجتمعية هى أحد أركان النجاح. كما أن البيئة الداعمة للأطفال تتحقق أيضا من خلال تبنى مفهوم الدمج الشامل لذوى الاحتياجات الخاصة. ويحقق ذلك برنامج تطوير تعليم ذوى الاحتياجات الخاصة بالخطة الاستراتيجية.

أما دعم المعلمين، فيتم من خلال برامج الرعاية الاجتماعية ورفع المستوى الاقتصادى لهم، وكذلك برامج داعمة للتنمية المهنية المستدامة، ويضع قانون الكادر الخاص أسسا واضحة لدعم المستوى الاقتصادى وربطه بالأداء المهني، وتتولى الأكاديمية المهنية للمعلمين وضع برامج التدريب التى تدعم التنمية المهنية المستدامة للمعلمين والقيادات المدرسية. ويتعين على مدير المدرسة الذى يتمتع بمهارات قيادية متميزة، أن يجعل توفير هذه البيئة الداعمة للمعلم أحد الأهداف الأساسية لتطوير التعليم بالمدرسة. وتقدم المعايير القومية للتعليم ملامح واضحة لهذه البيئة الداعمة المنشودة.

خامسا: متطلبات نجاح الخطة الاستراتيجية

لتحقيق النجاح فى تنفيذ الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم ٢٠٠٧/٠٨ - ٢٠١١/١٢ من الضرورى - ضمن أشياء أخرى- تأزر كل الجهود الوطنية لتحقيق ما يلى:

١. **ثقافة داعمة للتغيير**، بغرض الانتقال من نموذج تربوى تقليدى استمرت هيمنته سنوات طويلة، يكرس الحفظ والتلقين إلى نموذج تربوى حديث يربط مصر بمستقبل أرحب تستطيع فيه الأجيال الجديدة من ممارسة التفكير الناقد والإبداع. ولذلك لابد من وجود إعلام داعم، يعمل على بناء ثقافة مستتيرة تساند إحداث هذه النقلة النوعية.

٢. **دعم اقتصادى لمواجهة تحدى التمويل**، ولا بد من تأزر الجميع فى ذلك الأمر، فالتعليم لم يعد مسئولية تنفيذية أو حكومية فقط، بل مسئولية مجتمعية. ولذلك نتوقع مساهمة واسعة من الجميع، فإلى جانب ضرورة زيادة الموازنة العامة للدولة لدعم التعليم يجب أن تتسع مساهمة رجال الأعمال، والجمعيات الأهلية، ويجب أن تتسع دائرة القطاع الخاص، والقطاع التعاونى فى التعليم.

٣. **مشاركة مجتمعية واسعة**، لدعم الإحساس بملكية المؤسسات التعليمية، وتأصيل الحوكمة الرشيدة على مستوى المدارس. وتحقيق تأزر اجتماعى يواجه التحدى الثقافى والمالى والاجتماعى، ويرعى أسس وقيم المواطنة ويرسخها فى المناخ التربوى داخل مدارسنا، وداخل حجرات الدراسة.

٤. **التأصيل المؤسسى للامركزية**، ويترتب على ذلك إعادة بناء الأدوار والمسئوليات على جميع المستويات الإدارية فى نظام التعليم، بدءا من المستوى المركزى بالوزارة ومرورا بالمستويات المحلية: المديرية التعليمية والإدارة ووصولاً إلى مستوى المدرسة. والتأصيل المؤسسى للامركزية يشمل كل الجوانب الأكاديمية، والإدارية، والمالية. وعلى المستويات المحلية أن تضطلع بدور فعال فى عملية الإصلاح وفى ظل مسئوليات وأدوار جديدة.

إن نجاح مصر فى الانتقال التدريجى المنظم نحو اللامركزية من شأنه أن يدعم ويوفر أسس النجاح للنموذج التربوى الجديد الداعم لقدرات الفرد فى بناء حياته اليومية وممارسة مسئولياته وأدواره، وكذلك بناء مستويات جديدة من المساءلة ودعم مشاركة المجتمع المدنى فى الإصلاح.

الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر

(٢٠٠٧ / ٢٠٠٨-٢٠١١ / ٢٠١٢)

المخلص

أولاً: الأساس المنطقي

تقدم وزارة التربية والتعليم في مصر خطتها الاستراتيجية (٢٠٠٧-٢٠١٢) إلى المجتمع المصري، عاقدة العزم على ضمان تحقيق نظام حديث لمرحلة التعليم قبل الجامعي، في كل ربوع مصر، بهدف دعم وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الديمقراطية والحرية، في عصر يقوم على اقتصاد المعرفة والتنافسية العالمية.

وتأتى هذه الخطة الاستراتيجية تنويجا للمحاولات العديدة، الجادة والمكثفة، التي بُذلت في الماضي لإشراك كل الأطراف المعنية كالمعلمين ومديرى التعليم وأولياء الأمور والطلاب والمنظمات غير الحكومية وأساتذة الجامعات والمتقنين... وقدمت إسهامات قيمة في إطار حوار حول كثير من قضايا التعليم مثل بناء المعايير القومية، والنماذج التجريبية وتطوير المناهج.

وقد تم بناء وثيقة الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم ٢٠٠٧/٠٨-٢٠١١/١٢ بعد كثير من العمل الشاق والمكثف، الذى قامت به الفرق الوطنية العديدة، والوزارات المعنية وممثلو المحافظات من خلال وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي بوزارة التربية والتعليم وكذلك الاستفادة من الخبرات العالمية بالمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لمنظمة اليونسكو، ومساندة من الشراكات الدولية المختلفة، مع التركيز على التطلعات طويلة المدى، وفقاً لرؤية ورسالة وزارة التربية والتعليم والمبادئ الأساسية ومنظومة القيم لتحقيق الجودة العالية فى التعليم. وفى هذا السياق، تهدف الخطة الاستراتيجية إلى تطوير وتعزيز التماسك الاجتماعي والمشاركة المجتمعية فى برامج التنمية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.

ثانياً: رؤية وزارة التربية والتعليم

تلتزم وزارة التربية والتعليم بتطوير نظام التعليم قبل الجامعي فى مصر لتقديم نموذج رائد فى المنطقة، وذلك من خلال توفير تعليم على الجودة للجميع كحق أساسى من حقوق الإنسان وإعداد كل الأطفال والشباب لمواطنة مستتيرة فى مجتمع المعرفة فى ظل عقد اجتماعى جديد قائم على الديمقراطية والحرية والعدل الاجتماعى وتأسيس نظام تعليمى لامركزي يدعم المشاركة المجتمعية والحوكمة الرشيدة ويكفل إدارة إصلاح التعليم بطريقة فاعلة على مستوى المدرسة وكل المستويات الإدارية.

ثالثاً: رسالة وزارة التربية والتعليم

تعمل وزارة التربية والتعليم على توفير فرص عادلة لجميع الأطفال المصريين للحصول على تعليم على الجودة يُمكنهم من مهارات التفكير العلمى الإبداعي الناقد وحل المشكلات، والتعلم مدى الحياة، والتزود بالمهارات اللازمة التى تمكّنهم من أن يكونوا مواطنين نشطاء ومشاركين فعالين فى مجتمع عالمى دائم التغير.

رابعاً: المبادئ الرئيسة ومنظومة القيم

العدالة، التفوق، تمكين المدرسة، التنمية البشرية، المواطنة، المشاركة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التسامح، دعم المجتمع

المدنى والقطاع التعاونى، الديمقراطية، المحاسبية والشفافية، اللامركزية. وذلك بما يمكن من تنمية ثقافة وطنية تعكس قيم المجتمع المصرى وتطلعاته إلى مستقبل زاهر فى عالم اقتصاديات المعرفة والمتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة. واتساقا مع تلك الرسالة، تم وضع ثلاثة أهداف أساسية، تحدد أولويات عمليات الإصلاح فيما يلى:

١. التأكيد على جودة العملية التعليمية باعتبارها ركيزة لتحقيق التحرك نحو اقتصاد المعرفة.
٢. التأكيد على تحقيق نظام إدارى فعال، داعم للامركزية والمشاركة المجتمعية.
٣. التأكيد على عدالة إتاحة فرص التعليم لكل الأطفال المصريين.

خامساً: الوثائق الأساسية التى انطلقت منها الخطة الاستراتيجية للتعليم

هناك وثائق أساسية انطلقت منها الخطة الاستراتيجية للتعليم تمثلت فى: البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، وبيان الحكومة، وأوراق السياسات لإصلاح التعليم التى قدمها الحزب الوطنى فى مؤتمراته السنوية والوثائق الصادرة عن مجلسى الشعب والشورى، والمجالس القومية المتخصصة، ونقابة المعلمين، ومؤسسات البحث العلمى الوطنية على اختلافها، والتزام مصر بالمعاهدات الدولية، والخبرات التاريخية والممارسات الناجحة لوزارة التربية والتعليم.

سادساً: هيكل الخطة الاستراتيجية للتعليم

تتألف الخطة الاستراتيجية من أربعة أبواب رئيسة على النحو التالى:

الباب الأول: تحليل الوضع الراهن

يصف هذا الباب السياقات الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للحياة المصرية المعاصرة. ويوضح التزام الحكومة الحالية باللامركزية، وأيضا ينظر إلى قطاع التعليم باعتباره تجربة رائدة فى اللامركزية بجميع قطاعات الحكومة. كما يشمل هذا الباب مؤشر التنمية البشرية لعام (٢٠٠٦) الذى يبين ما أحرزته مصر من تقدم فيما يتعلق بهذا المؤشر خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠٠٤. وبالتالي فهو يوضح مدى أهمية التعليم بالنسبة للتنمية البشرية.

ويتكون نظام التعليم قبل الجامعى من ثلاثة مستويات: الابتدائى والإعدادى والثانوى. ويهدف التعليم الأساسى، الذى يتألف من تسع سنوات (ست سنوات للمرحلة الابتدائية وثلاث للإعدادية) إلى استيعاب جميع الأطفال فى الشريحة العمرية (٦-١٤ سنة). ويكفل الدستور المصرى الحق فى الحصول على التعليم الأساسى لكل المواطنين. أما التعليم الثانوى، والذى يتألف من ثلاث سنوات، فهو ينقسم إلى عام وفنى، هذا مع وجود بعض المدارس الفنية التى تعمل بنظام الخمس سنوات.

كما يتعامل الباب الأول أيضا مع تحليل الوضع الراهن لأداء قطاع التعليم فى الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، من حيث تقييم جوانب القوة وجوانب الضعف والفرص والتحديات. فمنذ أوائل التسعينيات دشن الرئيس مبارك مبادرة لدعم التعليم وضعت التعليم على رأس الأولويات فى مصر. وبُذلت جهود حثيثة لضمان تكافؤ فرص التعليم لجميع الأطفال فى مصر. هذه الجهود التى أسفرت عن زيادة فى ميزانية التعليم تقدر بحوالى ٢٤٠٪ خلال فترة التسعينيات من القرن الماضى. كما تم بناء ١٤,٠٠٠ مبنى مدرسى جديد فى الفترة ما بين (١٩٩٢/١٩٩٣) و(٢٠٠٥/٢٠٠٦). ويمثل هذا الرقم أكثر من ضعف عدد المدارس التى تم بناؤها فى المائة وعشر سنوات السابقة. ويبلغ عدد المدارس العاملة الآن ما يقرب من ٤٠,٠٠٠ مدرسة، موجودة فى ٢٥,٠٠٠ مبنى مدرسى. وقد أدى ذلك بالطبع إلى زيادة فى معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسى لكل من البنين والبنات على وجه الخصوص. وفى عام ٢٠٠٣ أصدرت مصر المعايير القومية لجودة التعليم، التى أرست بوضوح طرقا جديدة لتحقيق جودة التعليم فى مصر.

وقد أسفرت التحليلات التي تمت في هذا الباب عن مجموعة من القضايا والتحديات الأساسية التي يجب مواجهتها من أجل إحداث نقلة نوعية في التعليم وإرساء دعائم جديدة لمستويات جودة عالية. **ومن أهم هذه القضايا والتحديات:** ضرورة ضمان عدالة الإتاحة وخاصة في التعليم الثانوي ورياض الأطفال، وتحسين الكفاءة والنظم، ورفع مستويات الأداء لترشيد الإنفاق على التعليم، وإعادة بناء الثقة المجتمعية في التعليم حتى يمكن ترشيد ما ينفقه الآباء عشوائياً في دروس خصوصية لا تعبر عن أهداف تعليمية، وتأسيس نظم للمتابعة والتقييم تحقق المساواة والشفافية في صورة مؤشرات واضحة، وأخيراً تأصيل اللامركزية مؤسسياً وتشجيع المشاركة المجتمعية.

الباب الثاني: نحو نقلة نوعية في التعليم

يؤكد الباب الثاني على ثلاثة مجالات رئيسية للخطة، وهي: جودة التعليم، الإبداع في آليات ونظم تقديم الخدمة التعليمية، والحاجة للاستمرار في سد الفجوات التعليمية للبنات وفي المناطق الفقيرة اقتصادياً، وتلك المزدهمة بالسكان في المناطق الحضرية. كما يهتم هذا الباب بوضع إطار عمل ومبادئ ترتكز عليها عملية الإصلاح لتحقيق رؤية ورسالة مصر للوصول إلى جودة تعليم عالية للجميع كأحد حقوق الإنسان الأساسية. **كما يشير هذا الباب أيضاً إلى النسخة المصرية من نموذج التحليل والتوقع** Egyptian Analysis and Projection Model (ANPRO) كأداة لفهم وتحليل والتعامل مع الوضع الراهن في مصر، وذلك للاستفادة من السيناريوهات المختلفة التي يمكن تصورها من خلال هذا النموذج. ويقدم النموذج تقديرات موثوقة بها لكل عناصر الخطة بما فيها التكلفة المالية. كما يقترح بدائل مختلفة لتناسب احتياجات المستخدم والوضع الراهن في ضوء الموارد المتاحة.

الباب الثالث: البرامج ذات الأولوية للخطة الاستراتيجية القومية للتعليم

يضم هذا الباب اثني عشر برنامجاً يجب أن يتم تنفيذها لتحقيق عملية الإصلاح الشامل للتعليم قبل الجامعي في مصر. ويشمل كل برنامج نقاط القوة ونقاط الضعف، والتي يمكن الرجوع إليها في السرد الخاص بوصف كل برنامج. هذا، ويشير وصف البرنامج إلى الإجراءات التي يمكن تصميمها لتعزيز نقاط القوة وتحسين نقاط الضعف. ويتلخص ذلك في مصفوفتين منفصلتين لكل برنامج: (أ) مصفوفة السياسات الخاصة بالأهداف الفرعية، والمستهدفات، وتتابع الأنشطة والإطار الزمني والمسئولية عن التنفيذ (ب) مصفوفة الإطار المنطقي والتي تشمل مؤشرات الأداء، ووسائل التحقق، والافتراضات الحاسمة. **وسيتتم استعراض أهداف ومستهدفات الاثنى عشر برنامجاً ونواتجها المتوقعة باختصار في الجزء السابع التالي من هذا الملخص.**

الباب الرابع: الميزانية والتنفيذ

يشمل هذا الباب تفاصيل عملية تمويل وتنفيذ الخطة، بحيث يتم تنفيذها وتنظيمها بطريقة مرنة، في صورة خطط تنفيذية سنوية. وتتم مراجعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم سنوياً بالإضافة إلى المراجعات ربع السنوية للخطط التنفيذية وذلك لتقييم ما يتم إحرازه من تقدم، وكذلك ما يتم مواجهته من مشكلات خلال فترة المراجعة. وقد قام وزير التربية والتعليم بتشكيل لجنة لتنفيذ الخطة القومية للتعليم (NEPIC) برئاسة سيادته. وتقوم وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي (PSPU) بإعداد تقارير المتابعة والتقييم اللازمة لعمل هذه اللجنة، وكذلك توفير الدعم الفني لما توصى به.

ولكى تتجح الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم سوف يتم تحويلها إلى خطط استراتيجية للتعليم على مستوى المحافظات، وكذلك تحديد طرق التنفيذ على المستوى اللامركزي. ومن أجل تولى مسئولية التخطيط على مستوى المحافظة، سيتم تعزيز قدرات التخطيط الإستراتيجي للمحافظات: من خلال إنشاء وحدة للسياسات والتخطيط على مستوى المحافظة (GPSPU)، وكذلك إنشاء لجنة عليا لتنفيذ الخطة الاستراتيجية (GEPIC) يفضل أن تكون برئاسة المحافظ - مناظرة لما هو عليه على المستوى المركزي- لتتولى مسئولية متابعة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية على المستوى اللامركزي (المديرية والإدارة والمدارس) في إطار علاقة تفاعلية بين المستوى المركزي والمستويات المحلية.

سابعاً: البرامج الاثنا عشر ذات الأولوية ونواتجها المتوقعة

تم تصنيف الاثني عشر برنامجاً ذات الأولوية والمتضمنة في الخطة الاستراتيجية للتعليم ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى، وتضم **البرامج المتعلقة بالجودة**. وهي تتكون من ثلاثة برامج: حيث يجرى برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة في قلب تلك المجموعة، بالإضافة إلى برنامجي الإصلاح الشامل للمناهج ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبرنامج تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية. والمجموعة الثانية وتضم **البرامج المتعلقة بالإدارة ودعم النظم**. والتي توفر الدعم الفني لإصلاح النظم وتتألف من أربعة برامج: التأهيل المؤسسي للمركزية، والتطوير التكنولوجي ونظم المعلومات، وبناء نظم المتابعة والتقييم، وتطوير بناء المدارس وصيانتها. والمجموعة الثالثة: وتضم **البرامج الخاصة بالمستويات التعليمية المختلفة**. وهي برامج: برنامج تطوير رياض الأطفال، وإصلاح التعليم الأساسي، وتحديث التعليم الثانوي في مصر، والتعليم المجتمعي للفتيات والأطفال غير الملحقين بالتعليم، وأخيراً تعليم ودمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

وجميع البرامج الاثني عشر برامج متداخلة ويتم بعضها البعض الآخر، وذلك من أجل تحقيق النقلة النوعية المخطط لها في التعليم المصري. وعن طريق تبني الإصلاح المتمركز على المدرسة، تنتقل مصر من مدخل التطوير القائم على المدخلات Input Driven Approach، إلى مدخل الإصلاح الشامل على مستوى المدرسة School Based Reform Approach القائم على النتائج والشواهد، وذلك في إطار دعم التوجه نحو اللامركزية، على كل مستويات العمل الوطني في التعليم.

من المتوقع أن يكون للبرامج الاثني عشر ذات الأولوية نواتج وتأثيرات إيجابية على أداء نظام التعليم المصري وذلك خلال السنوات الخمسة القادمة، نلخصها فيما يلي:

١. الإصلاح الشامل للمناهج ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

إن الهدف العام لهذا البرنامج هو تعزيز جودة المناهج، ودمج تكنولوجيا المعلومات، وتطوير طرق التعليم والتعلم لجميع الطلاب في جميع المراحل التعليمية: (رياض الأطفال، والتعليم الابتدائي، والتعليم الإعدادي، والتعليم الثانوي بكل أنواعه). ويقوم على هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الإجرائية الفرعية: (١) بناء مناهج حديثة تركز على المعايير القومية للتعليم. (٢) إنتاج كتب مدرسية جديدة تعبر عن التطورات الحديثة في المناهج، وعن تكامل هذه الكتب معاً (الكتاب المدرسي، ودليل المعلم، وكتاب أنشطة التلميذ). (٣) الارتقاء بجودة تعليم اللغة العربية. (٤) بناء كوادر فنية متخصصة في إعداد وتقييم المناهج، وتأليف الكتب الدراسية. (٥) تحسين كفاءة إجراءات طباعة الكتب، وإجراء تجربة الطباعة من خلال ناشرين من القطاع الخاص في ٣ محافظات في مجالات العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية. (٦) إعادة هيكلة مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.

والنتائج المتوقعة لهذا البرنامج تتلخص في تحقيق ما يلي:

١- تحسين نواتج التعلم لدعم قدرات المتعلمين في التفكير الناقد والإبداع، والتعامل مع مصادر المعرفة المختلفة، واكتساب قيم المواطنة ومهارات التعامل مع المجتمع الديمقراطي، واستخدام التكنولوجيا بكفاءة، والتعلم مدى الحياة، والنجاح في الحياة العملية.

٢- بناء نموذج تربوي حديث، وإحداث نقلة نوعية في التعليم Education Paradigm Shift تقوم على:

● التعلم النشط الذي يشجع التنوع، ويمكن من أنشطة الاستكشاف والتقصي.

● الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وربط التعلم بالمهارات الحياتية.

● تطوير أساليب التقييم:

■ التقييم الشامل والمستمر.

■ الاختبارات القومية المقننة.

■ امتحانات نهاية المرحلة بطرائق متقدمة.

■ المشاركة في الاختبارات الدولية.

٣- تحديث طرق وأساليب إنتاج الكتب، وترشيد تكلفتها، وخفض عددها وفقاً للمعدلات العالمية، وتشجيع القطاع الخاص على إنتاج كتب وفقاً للمعايير العالمية، فى مجالات العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية، على أساس الإطار العام للمنهج المعتمد من الوزارة، وذلك للوصول إلى المستوى العالمى لجودة الكتاب المدرسى وضمان كفاءة إنتاج وتوزيع الكتب لامركزياً.

٢. الإصلاح المتمركز على المدرسة وإعدادها للاعتماد التربوى:

تدعو الخطة الاستراتيجية للتعليم إلى الأخذ بمنهجية جديدة فى إدارة عملية تطوير التعليم Education Reform Management، وهذه المنهجية تقوم على اعتبار أن المدرسة هى وحدة العمل، ووحدة التغيير. والهدف العام لهذا البرنامج يتمثل فى: إحداث نقلة نوعية فى إدارة العملية التعليمية، وتمكين المدرسة ومجتمعها المحلى من ممارسة الإدارة المتمركزة على المدرسة School Based Management للارتقاء بمستوى جودة المخرجات التعليمية، والوفاء باحتياجات المتعلمين، وتحسين أداء المدرسة وإعدادها للاعتماد التربوى. أما الأهداف الإجرائية الفرعية لهذا البرنامج، فتتمثل فى: (١) تحسين المدرسة وإعدادها للاعتماد. (٢) ممارسة الإدارة المتمركزة على المدرسة. (٣) دعم المشاركة المجتمعية وتأسيس حوكمة رشيدة على مستوى المدرسة. (٤) ضمان جودة المباني والتجهيزات المدرسية، وملاءمتها للنموذج التربوى الحديث.

ومن المتوقع بعد تنفيذ هذا البرنامج: أن يتحسن مستوى جودة المخرجات التعليمية. ويتحقق النموذج التربوى الحديث فى التعليم والتعلم، وأن تحصل المدارس على قدر كبير من الاستقلالية فى إدارة شئونها، وبالتالي تزداد مسئوليتها عن النتائج التى تحققها فى نهاية العام. وسوف يزداد تبعاً لذلك ترسيخ مفهوم الحوكمة الرشيدة، ومفهوم الشفافية والمساءلة وفق معايير ومؤشرات جودة الأداء.

٣. تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية:

يهدف البرنامج الثالث لتحديث نظم الموارد البشرية والتنمية المهنية إلى توفير نظم للموارد البشرية والتنمية المهنية لدعم بناء القدرات للمعلمين وجميع العاملين بالتعليم لتحسين الأداء على جميع المستويات وفى كل المجالات.

أما الأهداف الإجرائية الفرعية لهذا البرنامج فتتمثل فى: (١) وضع نظام لا مركزى حديث للموارد البشرية. (٢) استكشاف وجذب القيادات الإدارية الواعدة. (٣) توفير فرص التدريب للوفاء باحتياجات خطط التطوير الواردة فى كل البرامج الاثنى عشر لإصلاح التعليم. (٤) إنشاء كادر خاص للمعلمين للارتقاء بمستوى المعلمين مهنيًا واقتصاديًا. (٥) إنشاء أكاديمية مهنية للمعلمين.

ومن المتوقع أن يساعد هذا البرنامج فى:

- تطبيق الكادر الخاص للمعلمين بنجاح لبناء نظم موضوعية للحوافز والترقى.
- خفض معدلات ترك المعلمين لمهنة التدريس.
- خفض معدلات أعداد الإداريين فى النظام التعليمى.
- الارتقاء بالمكانة المهنية للمعلمين.
- تدعيم قنوات الاتصال بين نظام التعليم قبل الجامعى، وكليات التربية.
- دعم نموذج المعلم الممارس المفكر Reflective Practitioner Teacher داخل نظام التعليم المصرى.

٤- التأسيس المؤسسى للامركزية:

يهدف هذا البرنامج إلى دعم القدرة المؤسسية للنظام التعليمى لتحقيق كفاءة النظم والتأسيس المؤسسى للامركزية. أما الأهداف الإجرائية والفرعية له فيمكن تلخيصها فيما يلى: (١) دعم القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم فى مجالات اتخاذ القرارات وتقويم الأداء. (٢) إعادة هيكلة المراكز والهيئات المساندة. (٣) دعم مراكز التدريب فى المحافظات. (٤) دعم الإدارة المتمركزة على المدرسة.

(٥) وضع نظام توجيه إدارى داعم للمركزية. (٦) زيادة الفاعلية لتنفيذ القوانين والقرارات. (٧) دعم القدرة المؤسسية على جميع المستويات فى النظام التعليمى فى الشئون المالية والإدارية. (٨) وضع نظام مؤسسى للمركزية المالية فى المدرسة يربط الموازنة بالأداء.

وتتمثل النتائج المتوقعة لهذا البرنامج فى:

- التأصيل المؤسسى للمركزية، لتحقيق مزيد من التوسع فى نقل سلطة صناعة القرار إلى الوحدات التعليمية بالمحافظات: المديریات والإدارات والمدارس.
- توفير المزيد من الخدمات السريعة والإيجابية للمجتمع المحلى.
- تمكين العاملين المؤهلين من اتخاذ القرارات التى تساعد فى تقديم خدمات تعليمية وجماهيرية ذات جودة أفضل.
- وصول جهود التطوير إلى الطلاب، والفصول، والمدارس مباشرة.
- دعم الأسر، والمجتمع المحلى المحيط بالمدرسة.
- توفير فرص التنمية المهنية المستدامة لجميع العاملين من خلال نظم تدريب لا مركزية، تتسم بجودة عالية وتكاليف منخفضة.
- دعم نظم المتابعة والتقييم على جميع المستويات، وإرساء مبادئ الشفافية والمحاسبية.
- التعامل مع الموازنة وصناعة القرار، وفقاً لنظم حديثة تدعم اتخاذ وتنفيذ القرارات على كل من المستوى المحلى، والمدرسة والإدارة.

٥- التطوير التكنولوجى ونظم المعلومات:

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتقديم الدعم الفنى اللازم لتنفيذ واستمرار طرق التعليم/التعلم الحديثة والإدارة التعليمية الفاعلة، واتخاذ القرار وصنع السياسات والتخطيط. أما الأهداف الإجرائية الفرعية للبرنامج فىمكن تلخيصها فيما يلى: (١) تحديث واستكمال البنية التحتية لتكنولوجيا فى جميع المدارس. (٢) تفعيل دور نظم المعلومات الإدارية فى العملية التعليمية. (٣) دعم أفضل استخدام للتعليم والتدريب عن بعد. (٤) بناء القدرات الفنية للأفراد والمؤسسات فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. (٥) دمج إدارات التكنولوجيا والمعلومات المختلفة فى قطاع واحد لتحقيق تكامل وكفاءة الوظائف والبنى التحتية فى مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات.

ومن المتوقع أن يؤدى استكمال البنية التحتية والدعم الفنى المطلوب للتكنولوجيا ونظم المعلومات إلى تحسين الأداء العام للمدارس، فى العملية التعليمية، وكذلك الأعمال الإدارية.

كما أن تفعيل نظم المعلومات SMS/EMIS من شأنه أن يوفر بيانات ومؤشرات تساعد على إجراء عمليات المتابعة والتقييم بدقة، والحصول على الإحصاءات والمؤشرات التى تدعم اتخاذ القرار بكفاءة، سواء فى صنع السياسات أو عمليات التخطيط أو الإدارة اليومية.

٦- تحديث نظم المتابعة والتقييم:

يعمل هذا المكون على تأسيس نظام تقييم ذاتى ومستقل لأداء جميع الكيانات التعليمية، من خلال الإطار العام لإصلاح التعليم، على أن يتم نشر تقارير المتابعة والتقييم ومناقشتها من قبل جميع المعنيين بأمور التعليم.

والهدف العام لهذا البرنامج هو تطوير نظام فعال ومتكامل للمتابعة والتقييم لجميع عناصر العملية التعليمية على كافة المستويات، أما الأهداف الإجرائية الفرعية للبرنامج فىمكن تلخيصها كما يلى: (١) متابعة وتقييم أداء المتعلمين فى ضوء مؤشرات الإنجاز. (٢) متابعة وتقييم الأداء المدرسى وفقاً لمؤشرات المدرسة الفعالة. (٣) متابعة وتقييم أداء الأنظمة المالية والإدارية على كافة المستويات. (٤) إعادة هيكلة نظم المتابعة والتقييم. (٥) دعم القدرات المؤسسية للمركز القومى للاختبارات والتقييم التربوى.

ومن المتوقع تحقيق النتائج الآتية من هذا البرنامج:

- زيادة الشفافية والمساءلة.
- تفعيل دور وحدات التقويم والجودة على مستوى المدرسة.
- إنشاء إدارات لضمان الجودة على كل المستويات: الوزارة، والمديرية، والإدارة التعليمية.
- ارتفاع مستويات جودة أداء التلاميذ والمعلمين والمدارس.

٧- تطوير بناء المدارس وصيانتها:

إن الهدف العام من هذا البرنامج هو بناء الأعداد اللازمة من الفصول، وتحقيق اللامركزية فى نظم بناء وصيانة المدارس لضمان عدالة الإتاحة والجودة، وملاءمة المبنى المدرسى للبيئات الجغرافية المختلفة. أما الأهداف الإجرائية الفرعية للبرنامج فتتمثل فى: (١) تصميم بناء المدارس وفقا لمعايير ملائمة للمتغيرات الجديدة. (٢) تحسين وتطوير إجراءات تخطيط وبناء المدارس. (٣) تأصيل لامركزية اختيار المواقع، وبناء وصيانة المدارس. (٤) وضع خطة لإدارة عمليات بناء المدارس لا مركزيا. (٥) وضع نظام لمشاركة القطاعين العام والخاص فى عملية بناء المدارس، (٦) توفير المباني المدرسية لجميع احتياجات المراحل التعليمية. ويعتبر التوجه نحو نظام اللامركزية فى عملية بناء المدارس أحد الملامح المهمة لهذه الخطة الاستراتيجية. وفى هذا الصدد، فإنه من الأهمية بمكان تحليل جميع العوامل التى تؤثر على كفاءة بناء المدارس من حيث الموقع، والتصميم، وأنشطة البناء، وكذلك البحث عن نظام بديل لبناء وصيانة المدارس متضمنا تحديد الأدوار والمسئوليات الجديدة على المستوى اللامركزي فى المحافظات والإدارات التعليمية.

٨- تطوير رياض الأطفال:

يهدف هذا البرنامج إلى توفير جودة تعليمية للأطفال فى الشريحة العمرية (٤-٥ سنوات) والوصول إلى نسبة ٦٠٪ من معدل القيد الإجمالى قبل نهاية الخطة، مع: (أ) تحسين جودة العملية التعليمية وفقا للاتجاهات العالمية الحديثة. (ب) وضع نظام إدارى حديث لمرحلة الطفولة المبكرة. (ج) تفعيل دور رجال الأعمال، والجمعيات الأهلية والقطاع التعاونى للنهوض برياض الأطفال كماً وكيفاً.

٩- إصلاح التعليم الأساسى:

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق عدالة إتاحة الفرص التعليمية عالية الجودة للجميع، والتى تمكن أطفال مصر من مهارات القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم، وتنمى قدراتهم المعرفية والإبداعية، وتكسيهم قيم الحوار والمواطنة والديمقراطية والتسامح.

ومن المتوقع لهذا البرنامج تحقيق النتائج الآتية:

- تعميم التعليم الأساسى للجميع.
- رفع الكفاءة الداخلية فى التعليم الابتدائى والإعدادى.
- إكساب الأطفال فى التعليم الابتدائى مهارات القراءة والكتابة والحساب.
- تمكين طلاب التعليم الابتدائى من المهارات الأساسية فى اللغة والتواصل، وتنمية اتجاهاتهم نحو العلوم والرياضيات، ودعم قدراتهم فى التفكير الناقد والإبداعى.
- تعميم النموذج التربوى الحديث، القائم على:
 - التعلم النشط.
 - التقويم الشامل.
 - الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا.

١٠- تحديث التعليم الثانوى فى مصر:

يهدف هذا البرنامج إلى تحديث منظومة التعليم الثانوى تحديثاً شاملاً والوصول إلى مستوى متوازن فى القيد بهذه المرحلة بشقيها العام والفنى قبل نهاية الخطة من خلال: (أ) تحويل نظام التعليم بالمرحلة الثانوية بشقيها العام والفنى إلى نظام مفتوح يركز على الاتجاهات العالمية المعاصرة. (ب) تحديث مناهج التعليم الثانوى، وإيجاد جذع مشترك من المناهج بين جميع التخصصات وفروع التعليم الثانوى. (ج) تحقيق نقلة نوعية فى طرق التعليم/التعلم، (د) الارتقاء بجودة أداء الطلاب فى مرحلة التعليم الثانوى. (هـ) توفير برامج للتنمية المهنية للمعلمين فى مرحلة التعليم الثانوى. (و) بناء القدرات المؤسسية لمدارس هذه المرحلة بشقيها. (ز) إصلاح نظام الثانوية العامة. (ح) تطوير نظم الامتحانات والتقويم بمرحلة التعليم الثانوى الفنى. (ط) دمج التخصصات ذات الصلة ببعضها فى مرحلة التعليم الثانوى الفنى. (ى) دمج مدارس التعليم المهنى بالمدارس الثانوية الفنية. (ك) توفير نماذج إبداعية لتكون أساساً قوياً لتطوير التعليم الثانوى الفنى.

ومن المتوقع أن يحقق هذا البرنامج إصلاحاً شاملاً لمنظومة التعليم الثانوى كما يلى:

- زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوى، مع تحقيق التوازن بين التعليم الثانوى العام والفنى.
- تمكين الطلاب بالتعليم الثانوى بشقيه من امتلاك مهارات التفكير الناقد والإبداعى والبحث العلمى.
- الاهتمام بعلوم المستقبل، لمواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة.
- بناء ثقافة مشتركة لدى جميع طلاب هذه المرحلة فى جميع التخصصات والفروع من خلال بناء مكون عام فى المناهج يكون بمثابة جذع مشترك بين جميع أنواع التعليم الثانوى، يزيل كل الثنائيات التقليدية فى هذه المرحلة.
- استخدام نموذج تربوى حديث قائم على التعلم النشط، والتقويم الشامل والمستمر والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- توفير حد أدنى من المكون التكنولوجى فى جميع المدارس الثانوية.
- بناء ستة نماذج جديدة لتطوير مدارس التعليم الفنى، من بينها مراكز التميز، والمدرسة الموحدة الشاملة، ونموذج التجمع الصناعى (مدرسة صناعية، ومركز تدريب مهنى، ومعهد عالٍ فنى، وكلية تكنولوجية).

١١- التعليم المجتمعى للفتيات والأطفال غير الملتحقين بالتعليم:

الهدف العام لهذا البرنامج هو التوسع فى إنشاء مدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد للفتيات والأطفال غير المقيدى فى التعليم، من خلال: (أ) إنشاء مدارس - على غرار مدارس المجتمع- بالتعاون مع المجتمعات المحلية. (ب) توفير أعداد كافية من المديرين والموجهين والعمال المؤهلين. (ج) إنتاج مواد تعليمية فى إطار المناهج القومية. (د) توفير برامج تغذية مدرسية لجميع الأطفال. (هـ) وضع نظام إدارى فعال.

ويساعد هذا البرنامج على تحفيز منابع الأمية، حيث سيوفر فرصة ثانية للتعليم؛ للفتيات والأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم أو الذين تسربوا منه. وتستهدف الخطة الاستراتيجية ٤٠٠ ألف طفل من هؤلاء الأطفال خلال السنوات الخمسة للخطة ٢٠٠٧/٠٨-٢٠١١/١٢.

١٢- تعليم ودمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة:

يهدف هذا البرنامج إلى توفير فرص تعليمية متكافئة للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة وتحقيق الدمج الشامل بمدارس التعليم الأساسى قبل نهاية الخطة، من خلال: (أ) دمج ١٠٪ من الأطفال ذوى الإعاقات البسيطة فى مدارس مرحلة التعليم الأساسى. (ب) تحسين جودة التعليم فى مدارس التربية الخاصة الحالية. (ج) العمل على إيجاد بيئة تربوية وتشريعية وثقافية داعمة لمفهوم الدمج بمدارس التعليم الأساسى. وسوف يحقق هذا البرنامج فرصاً للتنمية المهنية للمعلمين لتأهيلهم للتعامل مع ذوى الاحتياجات الخاصة: للارتفاع بمستوى جودة الخدمة التعليمية، مع تأهيل المباني المدرسية التى سيتم فيها الدمج الشامل لتلائم تحقيق هذا الهدف بفعالية وكفاءة.

كما أن دعم الموهوبين يعد بعداً مهماً فى تطبيق مبدأ التعددية. ولذلك سيتم توفير الفرص الملائمة لكل فئات المجتمع المصرى. وسوف يتم تمكين المعلمين من مهارات متابعة واكتشاف المواهب المختلفة لدى تلاميذهم، وتقديم الرعاية اللازمة لتنميتها باعتبار ذلك استثماراً فى رأس المال البشرى فى مصر. أما بالنسبة لمحو الأمية وتعليم الكبار، تقوم الهيئة العامة لتعليم الكبار بتنفيذ خطة قومية للقضاء على الأمية.

ثامنا مؤشرات الأداء لتنفيذ الخطة الاستراتيجية:

١- مؤشرات الأثر الاجتماعي والاقتصادى للخطة الاستراتيجية القومية للتعليم:

- بنجاح الخطة نتوقع أن تتقلص ظاهرة الدروس الخصوصية كظاهرة اجتماعية تربوية. فبناء النموذج التربوى الجديد الذى تستهدفه الخطة، من شأنه أن يحقق بيئة تعليمية غير نمطية لا وجود فيها للدروس الخصوصية، بل ستكون بيئة طاردة للدروس الخصوصية بشكلها المرضى الحالى، الذى تفتشى كظاهرة اجتماعية. كذلك فإن نجاح برامج المشاركة المجتمعية والحوكمة الرشيدة التى تستهدفها برامج الإصلاح المتمركز على المدرسة واللامركزية الداعمة لمشاركة المجتمع المدنى، وتعميق الشعور بالملكية والمسئولية على مستوى المجتمع المحلى، سوف يترتب عليها بالضرورة زيادة ثقة أولياء الأمور بالمدرسة والمناخ المدرسى الجديد والمعلم. وسوف يحول ذلك طاقة أولياء الأمور إلى مزيد من المشاركة المجتمعية، والشعور بملكية المؤسسات التعليمية، وممارسة المسئولية والمساءلة.
- زيادة مؤازرة النظام التعليمى لسياسة الدولة فى محاربة الفقر، وتحقيق الدمج الثقافى والعدل الاجتماعى، والمساهمة فى إرساء ثقافة المواطنة والحوار فى المجتمع المصرى.
- المساهمة فى دعم سياسة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وذلك من خلال سياسات دعم المجتمع المدنى، وتأسيس اللامركزية، وتأسيس ملكية المجتمع المدنى ومسئوليته عن مؤسساته التعليمية.
- دعم سياسة الإثابة، وبناء ثقافة المساءلة فى قطاع التعليم، لتوفير الشروط الداعمة لسياسات بناء الجودة. وسوف يلعب المجتمع المدنى دورا مؤثرا فى المساءلة.

٢- مؤشرات النتائج المتوقعة لتنفيذ الخطة:

مؤشرات الجودة

- ترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية بين المتعلمين.
- انسجام المناهج مع المعايير القومية والدولية.
- ارتفاع مستويات أداء الطلاب فى التفكير الناقد والإبداع، التى تقاس بالاختبارات المقننة لجميع المستويات.
- زيادة الاتجاهات الإيجابية نحو العلوم والبحث العلمى.
- خفض كثافة الفصول من خلال زيادة عدد المدارس المزودة بالتجهيزات.
- فرص متكافئة ومتساوية فى دعم أداء الأفراد.
- ممارسة التقويم الذاتى المتزايد للمعلمين والمدرسين الأوائل والمشرفين.
- معدلات التحاق متزايدة للفتيات والأطفال خاصة فى المناطق المحرومة.
- التنمية المهنية للمعلمين والقيادات المدرسية والتربوية.
- زيادة عدد المدارس المؤهلة للاعتماد.

مؤشرات كفاءة النظم واللامركزية

- تأسيس نظام معلومات إدارية دقيق فى مجال التعليم.
- دمج الكيانات التنظيمية المرتبطة ببعضها من أجل تحقيق التكامل وتقديم الخدمة بأفضل الطرق واتخاذ القرار بشكل سريع وفعال.
- نقل عملية التخطيط والموازنات المالية حتى مستوى المؤسسات التعليمية المحلية.
- القيام بدراسة الوضع الحالى للهيكل التنظيمية والإدارية بصورة محددة وشاملة.
- بناء نظم المتابعة والتقويم على أساس المعايير والمؤشرات الواضحة التى تدعم اللامركزية والمساءلة والشفافية.
- إعداد مؤشرات للأداء فى مستوياته المختلفة.

مؤشرات عدالة الإتاحة

- ارتفاع معدلات القيد الصافى خاصة فى المناطق الريفية الفقيرة، فى رياض الأطفال والثانوى العام.
- زيادة تعزيز وتقوية المشاركة المجتمعية فى دعم التعليم المجتمعى للأطفال المحرومين الذين لم يلتحقوا بالتعليم أو تسربوا منه.
- زيادة عدالة الإتاحة فى المناطق النائية والفقيرة والأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.

الفصل الأول

السياق الاجتماعي الاقتصادي والسكاني: مصر عام ٢٠٠٧

من الأهمية بمكان أن يتم وصف السياق الاجتماعي الاقتصادي والسكاني في مصر لتوضيح الإطار الذي يتم فيه وضع الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم قبل الجامعي في مصر في الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٢. وسوف يركز هذا الفصل على استعراض السياق الجغرافي، والاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي للحياة المصرية المعاصرة.

إن موقع مصر الجغرافي الاستراتيجي، وتاريخها العريق وعدد سكانها الحالي جعلها تتبوأ موقع القيادة الإقليمية سياسياً وثقافياً واقتصادياً؛ فهي تقع في الشمال الشرقي لقارة أفريقيا ويحدها كل من ليبيا وفلسطين وإسرائيل والسودان والبحر المتوسط والبحر الأحمر. وتمثل الأراضي الصحراوية ما يزيد عن ٩٥٪ من مساحة مصر، بينما يشكل وادي النيل ودلتاه النسبة الباقية. وتمثل الأراضي الصالحة للزراعة ما يقرب من ٣٪؛ منها ٥,٠٪ صالحة للزراعة محاصيل دائمة. ولا يزيد اتساع وادي النيل فوق القاهرة عن ٢٠ كم عند أي نقطة، في حين أن اتساع الدلتا يبلغ ٢٥٠ كم (١٥٠ ميلاً) في اتجاه البحر المتوسط، وحوالي ١٦٠ كم (٩٦ ميلاً) من الجنوب إلى الشمال.

وعلى مدار تاريخ مصر العريق، لعب نهر النيل دوراً مهماً في الحياة المصرية. فهو يمتد لحوالي ١٥٠٠ كم بطول البلاد، ويعيش على ضفتيه ما يقرب من ٩٨٪ من السكان منذ ما يزيد عن ٦٠٠٠ عام. وبينما تذبذب تعداد سكان مصر في العصور القديمة بين زيادة ونقصان، شهد تعداد السكان في العصور الحديثة زيادة مستمرة؛ فقد قُدِّر عدد السكان عام ١٩٧٥ بحوالي ٤٥ مليون نسمة، وفي عام ٢٠٠٦ وصل إلى ٧٦ مليون نسمة. ويُتوقع حدوث انخفاض ملحوظ في معدل النمو السنوي للسكان من ١,٢٪ (١٩٧٥-٢٠٠٤) إلى ٠,٨٪ (٢٠٠٤-٢٠١٥). ويظهر ذلك أيضاً في انخفاض معدلات الخصوبة من ٥,٧ مولود/سيدة في الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٥ إلى ٣,٣ مولود/سيدة في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (مؤشرات التنمية البشرية، ٢٠٠٦).

وبالرغم من هذه الانخفاضات الواضحة في معدلات المواليد والخصوبة، لا تزال معظم الإحصاءات تشير إلى أن إجمالي عدد السكان المتوقع بحلول عام ٢٠٥٠ سوف يتراوح بين ١١٥-١٢٥ مليون نسمة، أي بزيادة ٥١ مليون نسمة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٥٠. وبالنسبة لتقسيم السكان بين الريف والحضر فقد ظل ثابتاً بين ١٩٧٥ و ٢٠٠٤، حيث يعيش ما يقرب من ٤٣٪ من السكان في المناطق الحضرية وحوالي ٥٧٪ في المناطق الريفية. ويعتبر أهم مؤشر سكاني في مصر هو صغر سن التركيبة السكانية، حيث يمثل عدد السكان في الشريحة العمرية أقل من ١٥ سنة حوالي ٣٤٪ من إجمالي عدد السكان، ومن المتوقع أن ينخفض هذا المؤشر بنسبة طفيفة (٤,٣١٪) بحلول عام ٢٠١٥ (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٦). وتلك الحقيقة تلقي بتبعات على نظام التعليم تتمثل في ضرورة دعم قدرته على إتاحة فرص تعليمية لكل الأطفال والشباب في سن التعليم.

ومن غير المتوقع أن يستمر وادي النيل في استيعابه للزيادة السكانية المتوقعة. ويعد هذا أحد التحديات الرئيسية للتنمية في مصر: كيفية توفير الموارد الكافية (المياه على وجه الخصوص)، والبنية التحتية، والخدمات لمناطق خارج وادي النيل بحيث تشكل جذبا لعدة ملايين من السكان للاستقرار في تلك المناطق الصحراوية المستصلحة. إن تمركز الغالبية العظمى من المصريين في منطقة وادي النيل ودلتاه يتسبب في وجود تحديات بيئية إضافية تتضمن التمدد على الأراضي الزراعية مع زيادة التصحر، وزيادة ملوحة التربة، وتلوث الهواء والمياه، والتلوث السمعي، ونقص المياه النقية اللازمة للسكان والاحتياجات الاقتصادية. ومثل هذه الحقائق تؤثر في حياة جميع المصريين، وتشكل تحديات لكل قطاعات الحكومة. ففي مجال التعليم، على سبيل المثال، يتطلب التغيير الذي حدث في ظروف الأراضي الزراعية وجود تدريب من نوع مختلف على مهارات فنية جديدة لطلاب المرحلة الثانوية تمكنهم من التعامل مع هذه التحديات.

وطبقاً لبيانات الهيئة العامة للاستعلامات فى مصر، يوجد ٤٠ ميناء بحرى قدرتها الكلية تصل إلى حوالى ٦٦,٨ مليون طن (٢٠٠٦/٢٠٠٥)، وإجمالى طرق ممهدة تصل إلى ٩٤٣٥ كم، و٧٩٦ محطة أتوبيس، و١٨٠٠ محطة قطار، و٢٨ خط قطار. كما يوجد شبكة طرق سريعة ممهدة تصل إلى ٤٨١٠٠ كم. ويوجد ٣٠ مطار فى جميع أنحاء مصر، تستقبل ٢١,٧ مليون مسافر سنوياً (٢٠٠٦/٢٠٠٥). بالإضافة إلى ٤,٣١١ مليون طن/كم من البضائع المنقولة جواً سنوياً. ومن المتوقع أن تكون هناك حاجة لصيانة وزيادة مثل هذه المرافق للوفاء باحتياجات النمو السكانى المتزايد والأهداف الاقتصادية للدولة.

وتعد القاهرة إحدى مدن العالم الضخمة، أكبر مدينة فى الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث يسكنها عدد من ملايين السكان يصعب إحصاؤه بدقة (حوالى ١٨ مليون نسمة). ويوجد فى القاهرة ممثلون لجميع الدول تقريباً، وهو ما يعطى المدينة طابعاً عالمياً، بجانب أحيائها الشعبية الشهيرة الكثيرة. كما تتميز القاهرة بكونها موطناً لبعض أفضل الآثار الإسلامية فى العالم، وتتميز كذلك بقربها من المواقع الأثرية القديمة. ومع ذلك، يمثل حجم المدينة والنمو السكانى المتزايد بها تحديات لمستوى التنمية فى القاهرة الكبرى. وفى مجال التعليم، على وجه الخصوص، يصعب بناء مدارس جديدة داخل القاهرة نظراً لندرة المواقع الملائمة، وبالتالي فإن التعامل مع هذه المشكلة يتطلب حلولاً إبداعية.

ولمصر تاريخ طويل من الحكومات شديدة المركزية منذ العصور القديمة وحتى الوقت الحاضر (مايفيلد، ١٩٩٤). غير أن الحكومة الحالية تحملت مسئولية تأسيس مستوى عالٍ من اللامركزية فى الخدمات. والحقيقة أن تجربة قطاع التعليم فى مجال اللامركزية يمكن أن تصبح تجربة رائدة تهتدى بها القطاعات الحكومية الأخرى عند تطبيق اللامركزية. ولا شك فى أن التطور السريع والمهم لمجالس الأمناء داخل المدارس والآليات الأخرى التى تشجع المجتمع المدنى والآباء على المشاركة فى العملية التعليمية يعتبر أحد النتائج الدالة على ذلك، وهو انعكاس ودعم فى الوقت نفسه لهذا الاتجاه الإيجابى المتنامى فى مصر.

ويتضمن الهيكل الإدارى الحالى ٢٦ محافظة بالإضافة إلى مدينة الأقصر، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين محافظ لكل محافظة. وفى الماضى تعرضت مصر لسنوات طويلة من حكم الاحتلال؛ حتى نجحت فى التخلص منه فى بداية الخمسينيات. ومنذ ذلك الحين، اتبعت الحكومة المصرية النظام الجمهورى فى الحكم، مع وجود رئيس لمجلس الوزراء يمثل السلطة التنفيذية. وتتكون السلطة التشريعية من مجلس الشعب الذى يملك سلطة إصدار التشريعات، بالإضافة إلى مجلس الشورى الذى يعمل كمجلس استشارى له صلاحيات محددة يكفلها قانون مجلس الشورى الجديد. ويتكون المجلسان من أعضاء منتخبين بالإضافة إلى نسبة يقوم رئيس الجمهورية بتعيينها. وتطبق مصر نظام التعدد الحزبى، إلا أن الحزب الوطنى الديمقراطى يحتل أكبر عدد من المقاعد فى مجلس الشعب وهو الحزب الحاكم الآن. ويُسَمَح للمواطنين البالغين من العمر ١٨ عاماً فأكثر بالتصويت فى الانتخابات والاستفتاءات. أما الدستور الحالى فقد تم إعلانه فى ١١ سبتمبر ١٩٧١، وعُدل فى ٢٢ مايو ١٩٨٠، و٢٥ مايو ٢٠٠٥، وكان آخر تعديل له فى أبريل ٢٠٠٧. وتعد التعديلات الأخيرة مؤشراً واضحاً على تحرر السياسات، كما أنها تعكس تحركاً إيجابياً نحو إشراك الأحزاب المتعددة فى الحياة السياسية. إن دعم قاعدة المشاركة السياسية والاجتماعية يوسع قاعدة الاتجاه نحو تأسيس مجتمع معرفى حر فى مصر. وتعتمد الديمقراطية الفعالة أساساً على معرفة الناخبين للقراءة والكتابة؛ وبالتالي فإن ضمان نجاح الحكم الديمقراطى يعتبر أحد أهم النواتج المتوقعة من التعليم الذى يجب أن يبت فى الأطفال والشباب قيم الديمقراطية والمواطنة والحوار والتسامح وقبول الآخر، وينمى فيه الوعى السياسى والاجتماعى الذى يساعد على إرساء مجتمع الحرية والعدل.

وقد أدى الوضع السياسى المتأزم فى منطقة الشرق الأوسط إلى حالة من عدم الاستقرار خلال العقود الستة الماضية، حيث اعترض هذا الوضع سبيل التنمية فى مصر فى أمور عديدة. كما ساهمت بعض التطورات الدولية الحالية فى استمرار حالة عدم الاستقرار تلك.

ولمصر مسئوليات سياسية ضرورية تتعدى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) من أهمها ضرورة أن تضطلع مصر بدور قيادي يساعد على تأمين مياه حوض النيل. وبطبيعة الحال، تعد هذه المهمة من الأولويات التي توليها الحكومة أهمية بالغة. كذلك فإن مصر تستضيف العديد من اللاجئين من الجنسيات المختلفة الذين يمثل تقديم خدمات تعليمية جيدة لهم تحدياً إضافياً. وهناك العديد من رجال الأعمال البارزين في المنطقة الذين يتخذون من مصر قاعدة لتشغيل مشروعاتهم الاقتصادية، وذلك لما تتمتع به من موقع متميز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقبل انتشار تكنولوجيا الأقمار الصناعية، كانت مصر ذات ريادة وقوة لا تبارى في مجال الإعلام، ومنبرا ثقافيا بين جميع الأقطار العربية، ومركزا لتجمع أعلام الصحافة والإعلام العربي. بينما تسعى بعض دول المنطقة في هذه الآونة إلى إعداد نفسها لتصبح قائدة لمجال الإعلام في المنطقة، خاصة الإعلام المعتمد على التكنولوجيا الرقمية. ولذلك يجب على مصر أن تعمل بجد حتى تتمكن من استعادة مركزها الريادي في هذا المجال. ومن الواضح أن الاستخدام الفعال للتكنولوجيا في المدارس الحكومية كوسيلة مساعدة في عمليات التعليم والتعلم وكمادة دراسية مستقلة سوف يكون له أهمية بالغة في تخريج جيل يستطيع أن يحافظ لمصر على مكانتها الإعلامية.

ووفقا لإحصائيات البنك الدولي، تأتي مصر في المرتبة الثانية من حيث إجمالي الناتج المحلي على مستوى المنطقة بعد المملكة العربية السعودية، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي ٦١٨ مليار جنيه مصري^(١) في عام ٢٠٠٦، وهو ما يزيد عن إجمالي الناتج المحلي في عامي ٢٠٠٥ (٥٥٨ مليار جنيه مصري) و ٢٠٠٠ (٣٤٠ مليار جنيه مصري). كما شهدت مصر نمواً اقتصادياً ملحوظاً بمعدل ٦,٩٪ خلال عام ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي إلى ٧,٥٪ خلال عام ٢٠٠٧.

وجدير بالذكر أن الدعم الحكومي للوقود (خاصة منتجات البترول)، والمواد الغذائية الأساسية (خاصة الخبز) والسلع الأساسية قد زاد بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ من ٢٥ مليار جنيه مصري إلى ٦٨,٥ مليار جنيه. وتكشف الحاجة المستمرة لدعم السلع الأساسية عن تحدٍ مستمر يجب أن تتصدى له الحكومة وهو الحاجة لخفض نسبة الفقر، وبالتالي تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء في مصر^(٢).

وتتشكل القوى العاملة من حوالي ٤٣٠,٩٧١,٢١ فرداً (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٧)، يعمل حوالي ١٩ مليون فرد منهم في قطاعات الخدمات والزراعة والصناعة. وتبلغ نسبة البطالة في قوة العمل حوالي ٣,٩٪ أو ما يقرب من ٢ مليون فرد، وفقاً للنتائج الأولية للإحصاء القومي للسكان عام ٢٠٠٦ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٧). وتمثل هذه النسبة زيادة طفيفة عن النسبة التي تم تسجيلها عام ١٩٩٦ حيث بلغت نسبة البطالة ٨,٩٥٪. وتشير الإحصاءات أيضاً إلى أن حوالي ٣٨٪ من القوى العاملة يعملون في قطاع الخدمات الاقتصادية الذي يمثل ٤٩٪ من إجمالي الناتج المحلي. ومما لا شك فيه أن تحسين جودة العملية التعليمية لجميع الطلاب يعد شرطاً ضرورياً لتحسين الظروف الاقتصادية والوظيفية في مصر.

ولقد كانت الزراعة النشاط التقليدي للغالبية العظمى من المصريين منذ القدم، حيث أدى الطقس الدافئ وتوافر مياه النيل بشكل دائم إلى إمكانية توافر محاصيل زراعية متنوعة طوال العام. ومن المحاصيل الرئيسية التي تنتجها مصر القطن، والأرز، والقمح، والذرة، وقصب السكر، وبنجر السكر، والبصل، والفول. وبالرغم من الجهود التي بذلت منذ السبعينيات لاستصلاح الأراضي الصحراوية، إلا أن الرقعة الزراعية آخذة في التضاؤل بسبب الزحف العمراني وتجريف الأراضي الزراعية. وعادة ما تكون مساحات المزارع صغيرة (فدان واحد على سبيل المثال)، يتم ربيها من خلال أنظمة الري التقليدية (قنوات الري). ويستخدم الفلاحون بعض

(١) إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (الأسعار الجارية)

http://www.president.gov.eg/html/economic_indicator.html.

(٢) انظر جريدة الأهرام ويكلي Al Ahram Weekly ٢٦ يناير - ١ فبراير، العدد رقم ٧٧٩، إعلانات أكثر فعالية، AmCham مصر - نشرة المراقبة المصرية - ١ أغسطس، ٢٠٠٦.

حيوانات المزارع لمعاونتهم في أعمالهم. ويعمل حاليا ما يقرب من ٤٠٪ من القوى العاملة في الزراعة التي تمثل حوالي ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي هذا الإطار يمكن القول إن تعليم أساليب الزراعة الحديثة لن يؤدي وحده إلى تحسين العمل في مجال الزراعة، بل يحتاج إلى تدخل قطاع التنمية، وسوف يتطلب ذلك نوعا من التنسيق مع الوزارات المعنية الأخرى. ويمكن أن يظهر التأثير الأكبر للتعليم من خلال تطبيق نظام الإدارة المتمركزة على المدرسة حيث يساعد في تلبية احتياجات السكان في البيئات الزراعية من خلال ملاءمة جدول الحصص الدراسية وبعض أجزاء وأنشطة المنهج مع الظروف الحياتية في تلك المناطق .

وبالإضافة إلى الزراعة، يوجد قطاع اقتصادي آخر يعتبر على جانب كبير من الأهمية وهو الصناعة والذي يشمل صناعات النسيج، وتصنيع المواد الغذائية، والكيماويات، والمستحضرات الصيدلانية، والهيدروكربونات، وأسمنت البناء، والمعادن، والصناعات الخفيفة. ويعمل حوالي ٢٢٪ من القوى العاملة في هذه الصناعات، ويمثل هذا القطاع ٣٦٪ من إجمالي الناتج المحلي. ويجب أن يقدم التعليم الدعم الأساسي للتنمية الصناعية بالتعاون مع الوزارات الأخرى وأن يساهم في تهيئة البيئة الملائمة لإقامة المشروعات الاقتصادية والصناعية في مصر. ومن الواضح أنه عند قيام أي نشاط تنموي، سيكون من الأهمية بمكان وجود نوع من التنسيق الوزاري المتبادل والداعم .

كما تعد السياحة من قطاعات الخدمات الرئيسية، والذي يجب أن تتبوأ فيه مصر مركزا قياديا على مستوى العالم، نظرا لأنها تمتلك من الآثار المشهورة أكثر مما تمتلك أي دولة أخرى (بالإضافة إلى أن الكثير من هذه الآثار لا يزال في طريقه للاكتشاف)، إلى جانب السياحة الثقافية (زيارة المناطق الأثرية على سبيل المثال). وقد حققت مصر منذ بداية التسعينيات تفوقا في سوق السياحة الترفيهية العالمي، من خلال تطوير المنتجعات على شواطئ البحر الأحمر كشرم الشيخ والغردقة، وكذلك على شاطئ البحر المتوسط مثل الساحل الشمالي. ومع ذلك، تعتبر السياحة قطاعا وثيق الصلة بالأحداث السياسية؛ حيث تؤثر حالات عدم الاستقرار في المنطقة على النجاحات التي يحققها قطاع السياحة، وتؤدي بعض الأحداث إلى هبوط يتخطى نطاق سيطرة الحكومة والعاملين في هذه الصناعة. ويعتمد قطاع السياحة على النظام التعليمي؛ بدءا من إعداد علماء الآثار المصريين وحتى إعداد ورعاية قوى عاملة مدربة تدريبيا جيدا تمتلك مهارة إجادة اللغات الأجنبية للقيام بأعمال الفنادق والضيافة. كذلك فإن تمكين الشباب في المرحلة الثانوية من اللغات والمعارف والثقافة والمهارات الحياتية يعتبر دعما بشريا لإنجاح الجهود المتطورة لقطاع السياحة في مصر. في عام ٢٠٠٥، قُدِّرَت الصادرات المصرية بما يقرب من ٣٣, ١٤ مليار دولار أمريكي شملت البترول الخام والنفط والغاز والقطن والنسيج ومنتجات المعادن والكيماويات. كما قدرت الواردات بما يقرب من ١, ٢٤ مليار دولار أمريكي شملت الآلات والمعدات والمواد الغذائية والكيماويات ومنتجات الأخشاب والوقود. وتعتبر إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وسوريا وألمانيا وأسبانيا والصين والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية من أهم شركاء التبادل التجاري مع مصر.

وبينما أخذ احتياطي مصر المعروف من البترول في التناقص منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن هناك إنتاجا وفيرا من الغاز الطبيعي والذي مكن مصر من احتلال مركز الصدارة على المستوى الإقليمي في تصدير هذه السلعة. وفي نفس الوقت، اتخذت الحكومة عددا من التدابير في محاولة لضمان زيادة الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي (حتى يتناقص الطلب على البترول ولا تضطر مصر إلى استيراده). ويشمل ذلك تحويل الاستعمال المنزلي من اسطوانات الغاز المعبأة إلى ضخ الغاز الطبيعي بالمنزل، والأمر نفسه مع سيارات الأجرة من استعمال البنزين إلى استعمال الغاز الطبيعي. وهنا أيضا، يجب أن يلعب قطاع التعليم دورا أساسيا من خلال تعليم جميع الطلاب مفاهيم ترشيد استخدام الطاقة والطاقة البديلة والمفاهيم البيئية الأخرى، لإعداد جيل من العاملين والمواطنين القادرين على فهم القضايا المتعلقة بالطاقة؛ كالتغيرات المناخية.

جدول (١): توجهات مؤشر التنمية البشرية فى الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٤

٠,٤٣٩	مؤشر التنمية البشرية، ١٩٧٥
٠,٤٨٨	مؤشر التنمية البشرية، ١٩٨٠
٠,٥٤١	مؤشر التنمية البشرية، ١٩٨٥
٠,٥٨٠	مؤشر التنمية البشرية، ١٩٩٠
٠,٦١٣	مؤشر التنمية البشرية، ١٩٩٥
٠,٦٥٤	مؤشر التنمية البشرية، ٢٠٠٠
٠,٧٠٢	مؤشر التنمية البشرية، ٢٠٠٤

المصدر، <http://hdr.undp.org/hdr2006/statistics/indicators/10.html>

وبالإضافة إلى هذه المؤشرات الجغرافية والسكانية والسياسية والاقتصادية، يوجد عدد آخر من أطر العمل التى يمكن استخدامها لمراجعة السياق الاجتماعى والاقتصادى لمصر، والذى يقدم بعضها لمحات سريعة، فى حين يدخل البعض الآخر فى المزيد من التفاصيل. ويعد دليل التنمية البشرية (٢٠٠٦) الأكثر تميزاً بين تلك المؤشرات، حيث يحتوى على بيانات مقارنة عن مصر منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠٠٤. ويوضح الجدول (١) التقدم فى هذا الدليل خلال هذه الفترة، بينما يشير الجدول (٢) إلى الأداء العام لكل مؤشر من المؤشرات التسعة فى عام ٢٠٠٤، والتأكيد على أن التعليم هو محور التنمية البشرية.

جدول (٢): مؤشرات التنمية البشرية التسعة متضمنة المؤشر العام، ٢٠٠٤

٠,٧٠٢	قيمة مؤشر التنمية البشرية العام، ٢٠٠٤
٧٠,٢	العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات)، (مؤشر التنمية البشرية) ٢٠٠٤
٧١,٤	معدل محو الأمية لدى الكبار (أعمار ١٥ عام وأكبر) (مؤشر التنمية البشرية) ٢٠٠٤
٧٦	معدل إجمالى القيد بمدارس المرحلة الابتدائية والثانوية والنظام الثلاثى (%). ٢٠٠٤
٤,٢١١	نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى (القوة الشرائية للجنيه المصرى فى مقابل الدولار الأمريكى) (مؤشر التنمية البشرية)، ٢٠٠٤
٠,٧٥	مؤشر العمر المتوقع
٠,٧٣	مؤشر التعليم
٠,٦٢	مؤشر إجمالى الناتج المحلى
٢-	مؤشر نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى (القوة الشرائية للجنيه المصرى فى مقابل الدولار الأمريكى)

المصدر، <http://hdr.undp.org/hdr2006/statistics/indicators/10.html>

وخلال العقود الثلاثة الماضية، حققت مصر تقدماً ثابتاً وإن كان بطيئاً فى مؤشرات التنمية البشرية، تمثل فى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية من ٤٣٩، ٠ عام ١٩٧٥ إلى ٧٠٢، ٠ عام ٢٠٠٤. وحيث إن الواحد الصحيح (١، ٠) هو أعلى قيمة يمكن تحقيقها، فإنه يمكن القول إن مصر نجحت فى الانتقال من منتصف المسافة نحو الهدف فى مجال التنمية البشرية عام ١٩٧٥ إلى ما يقرب من ثلاثة أرباع المسافة نحو تحقيق هذه المجموعة المركبة من الأهداف. وفيما يتعلق بالترتيب العام، فقد شغلت مصر المركز ١١١ عام ٢٠٠٤ من أصل ١٧٧ دولة. وقد تحسن هذا الترتيب بشكل ثابت منذ بدأت السجلات عام ١٩٧٥، حين كان ترتيب مصر ٧٥ من أصل ١٠١ دولة.

وإذا ما روجعت البيانات الخاصة بالمناطق الجغرافية المختلفة، تظهر فروق واضحة فى مستوى التنمية البشرية فى جميع أنحاء الدولة؛ حيث تشير المدن الساحلية كالإسماعيلية وبورسعيد والسويس ودمياط وأجزاء من العاصمة القاهرة والإسكندرية إلى أعلى مستويات فى التنمية، فى حين تشير مناطق الوجه القبلى إلى أقل المستويات. وتظهر هذه الفروق الجغرافية فى كثير من البيانات التى يتضمنها هذا الفصل خاصة الوجه القبلى الذى غالباً ما تُشير مؤشراتته إلى تحركات تنموية بطيئة، مقارنة بالمناطق الأخرى. لذلك يجب النظر إلى مشكلة عدم المساواة فى الفرص التعليمية ضمن السياق الأشمل لمشكلات عدم المساواة الأخرى فى المناطق الجغرافية المختلفة بمصر؛ فالتعليم ليس إلا أحد عوامل محاربة الفقر، إلا أنه عامل مهم ينبغى الاهتمام به والاستفادة منه فى هذا الشأن.

ويشير فحص المؤشرات التفصيلية الموجودة بالجدول (٢) إلى تحسن بعض مؤشرات التنمية. فعلى سبيل المثال، فإن متوسط العمر المتوقع للمواليد بين عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ هو ٧٠، ٢ سنة، فى حين كان هذا المتوسط للمواليد بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٥ هو ٥٤ سنة. ولا يعتبر ذلك تحسناً متميزاً فقط، وإنما يضع مصر فى مرتبة مساوية للمتوسطات العالمية. ومن ناحية أخرى، وصلت نسبة المتعلمين فى الشريحة العمرية ١٥ سنة فأكثر إلى ٧١، ٤٪ فقط وهى نسبة لا تربو إلى تحقيق الهدف العام للدولة وهو محو الأمية الكامل.

إطار (١) المصادر التى تم على أساسها حساب السياق الاجتماعى والاقتصادى والسكانى

- بيانات عن العمر المتوقع من الأمم المتحدة، ٢٠٠٥ أ. بالتقارب مع العمر المتوقع عند الميلاد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، مارس، نيويورك.
- بيانات معدل محو الأمية لدى الكبار، اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم) معهد الإحصاء، ٢٠٠٦ أ. بالتقارب مع معدل محو الأمية لدى الكبار والشباب، أبريل، مونتريال.
- بيانات عن معدلات إجمالى القيد، اليونسكو. معهد الإحصاء، السنة الإحصائية ١٩٩٩، مونتريال (٥٦).
- بيانات عن نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى ٢٠٠٠ (القوة الشرائية للجنيه فى مقابل الدولار) ونصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى ٢٠٠٠ (القوة الشرائية للجنيه فى مقابل الدولار)، البنك الدولى، ٢٠٠٦.
- مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٦، قرص مدمج، واشنطن. D.C.

ومن العرض السابق للخلفية الاجتماعية والاقتصادية والسكانية فى مصر فى سياق الخطة الاستراتيجية ٢٠١٢-٢٠٠٧ للتعليم قبل الجامعى يتضح أن هناك تقدما ثابتا يتحقق ببطء، يظهر فى تحسن مؤشرات التنمية البشرية بين عامى ١٩٧٥ و ٢٠٠٤. ومن أبرز المؤشرات التى تم تحسينها متوسط العمر المتوقع للفرد الذى زاد فى العقود الأخيرة، ونسبة وفيات المواليد والأمهات التى تناقصت بشكل ملحوظ. أما فيما يخص المؤشرات الأخرى مثل تعليم الكبار، فقد كانت النتائج غير مرضية. ومن الواضح أن هناك تحديات كبيرة تنتظر عملية تنفيذ الإصلاح الاستراتيجى لقطاع التعليم؛ فهناك حاجة لنقل المكاسب المهمة التى تحققت فى جودة حياة المواطنين إلى قطاع التعليم.

وترتكز أولويات التخطيط الاستراتيجى فى هذا القطاع على تحليل الوضع الراهن للتعليم المقدم بصورة مفصلة فى الفصل الثانى من هذا الجزء، والذى يركز بشكل خاص على إتاحة تعليم ذى جودة عالية لجميع الطلاب المصريين من خلال نظام تعليمى تتم إدارته بكفاءة فى كل أنحاء الدولة على المستوى القومى والمحلى وعلى مستوى المدرسة أيضا.

الفصل الثانى

تحليل الوضع الراهن لقطاع التعليم من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦ الإتاحة - الجودة - كفاءة النظم

تقديم:

يقدم هذا الفصل تحليلاً للوضع الراهن لقطاع التعليم فى مصر فى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦. وتدور التحليلات حول محاور ثلاثة هى الإتاحة، والجودة، وكفاءة النظم. والسبب فى اختيار هذه المحاور أنها محاور اتفق عليها العالم فى القيام بعملية إصلاح التعليم، وأن لمصر، عبر حقب متتالية من تاريخها، خبرة فى العمل على هذه المحاور مستقلة: الإتاحة... ثم الجودة... ثم كفاءة النظم. والآن تعمل مصر على هذه المحاور متزامنة.

وحتى يمكن أن يتم عرض القضايا والتحديات التى تواجه النظام التعليمى فى مصر على كل محور من هذه المحاور سوف يأتى هذا الفصل فى ثلاثة أجزاء رئيسة كما يلى:

- التعريف بنظام التعليم فى مصر.
- التطور التاريخى لانتقال النظام التعليمى من الإتاحة إلى الجودة ثم إلى كفاءة النظم.
- تحليل الوضع الحالى للنظام التعليمى: الإتاحة، الجودة، كفاءة النظم والإدارة.

أولاً: التعريف بنظام التعليم فى مصر

يعتبر نظام التعليم قبل الجامعى فى مصر من أكبر نظم التعليم فى منطقة الشرق الأوسط والعالم، حيث يضم ١٧ مليون طالب تقريباً وحوالى ٤٠,٠٠٠ مدرسة (عام وخاص) بمراحل التعليم المختلفة. ومن المتوقع على المدى البعيد أن يسهم التعليم قبل الجامعى بشكل كبير فى النمو الاقتصادى بمصر وزيادة دخلها القومى.

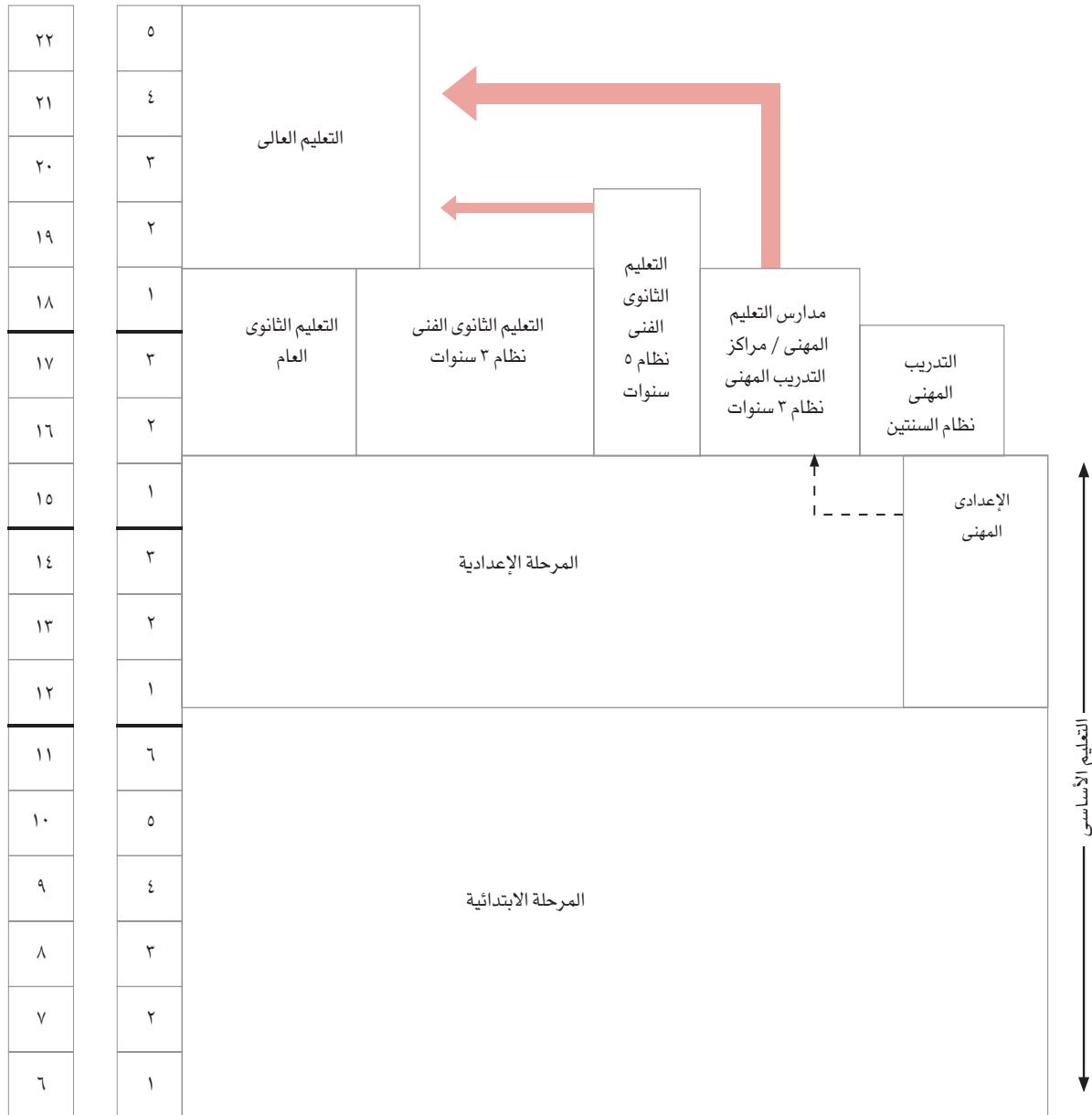
ويضم التعليم العام والخاص معاً ٩٠,٢% من إجمالى الطلاب المقيدين بالتعليم فى مصر (٨٣% و ٧,٢% على التوالى)، بينما قدرت نسبة المقيدين بمدارس الأزهر^(١) بحوالى ٩,٨%. كما يعمل بالتعليم العام الحكومى والخاص حوالى ٨٢١,٠٠٠ معلم، و ٧١١,٠٠٠ إدارى، و ١٠٥,٠٠٠ عامل يشكلون جميعاً ١,٦ مليون موظف تقريباً.

ويتكون التعليم قبل الجامعى من ثلاث مراحل: المرحلة الابتدائية، والمرحلة الإعدادية، والمرحلة الثانوية. ويوضح الشكل (١) السلم التعليمى فى مصر ومساراته المختلفة.

ويهدف التعليم الأساسى الذى يضم ٩ سنوات (٦ سنوات فى المرحلة الابتدائية و ٣ سنوات فى المرحلة الإعدادية) إلى استيعاب جميع الأطفال فى الشريحة العمرية من ٦-١٤ سنة، وهو حق يضمنه الدستور لكل مواطن مصرى، حيث صار التعليم الابتدائى إجبارياً منذ ثلاثينيات القرن الماضى.

(١) يمول التعليم الأزهرى من قبل الحكومة - وهو تعليم إسلامى مواز لنظام التعليم العام ويقدم خدمة تعليمية لحوالى ١٠% من الطلاب الملتحقين بالتعليم قبل الجامعى فى مصر.

شكل (١) نظام التعليم المصري



المصدر: وزارة التربية والتعليم، وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي

لا يعتبر تعليم رياض الأطفال جزءاً من سلم التعليم الرسمى فى الوقت الحاضر، فمستؤلية هذا النوع من التعليم تقع على العديد من الجهات منها وزارة التربية والتعليم، ووزارة التضامن الاجتماعى، والمجلس القومى للطفولة والأمومة، وتعليم رياض الأطفال بالأزهر، والجمعيات الأهلية الدولية والمحلية والقطاع الخاص.

وينتقل الطلاب الذين يجتازون امتحان إتمام الشهادة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية، بينما ينتقل الطلاب الذين لم يتمكنوا من اجتياز هذا الامتحان لمرتين متتاليتين إلى التعليم الإعدادى المهنى أو يخرجون خارج نظام التعليم كلياً، وينتقل الطلاب من مرحلة التعليم الإعدادى إلى مرحلة التعليم الثانوى وذلك طبقاً لأدائهم ودرجاتهم فى امتحان الشهادة الإعدادية حيث يتم توزيع الطلاب إما على التعليم الثانوى العام أو الثانوى الفنى، أو قد يتراجع هؤلاء الطلاب عن الاستمرار فى التعليم الرسمى. ويتأهل خريجو التعليم الثانوى العام للالتحاق بالجامعة وفق درجاتهم فى امتحانات نهاية المرحلة الثانوية، بينما يلتحق معظم خريجي الثانوى الفنى بسوق العمل (قد يلتحق نسبة ٥٪ من المتفوقين فى التعليم الثانوى الفنى بالمعاهد العليا أو الجامعة).

ثانياً: التطور التاريخى لانتقال النظام التعليمى من الإتاحة إلى الجودة ثم إلى كفاءة النظم

منذ أوائل التسعينيات من القرن السابق، اعتبر الرئيس مبارك التعليم المشروع القومى الأول فى مصر. وقد ظهر ذلك جلياً فى تلك الجهود الكبيرة التى بذلت فى احتواء الزلزال الذى ضرب مصر عام ١٩٩٢، وسبب ذلك أضراراً بالغة فى المباني المدرسية حيث ترك عدداً كبيراً منها غير صالح للاستخدام وغير آمن.

وعلى الفور بُذلت جهود عديدة لتعويض هذه الخسائر، فقد تم رصد ميزانية هائلة للتعليم لتوفير البنية التحتية اللازمة لتقديم فرص تعليمية متكافئة لجميع الأطفال فى مصر. حيث قدرت الزيادة فى ميزانية التعليم بنسبة ٢٤٠٪ خلال التسعينيات، وبلغ إجمالى عدد المدارس التى تم بناؤها ما بين الفترة من ٩٣/٩٢ إلى ٠٦/٢٠٠٥ ما يزيد عن ١٤ ألف مدرسة، ويتجاوز هذا العدد ضعف عدد المدارس التى بنيت خلال المائة وعشرة أعوام الماضية. ولقد صاحب هذه الزيادة فى أعداد المدارس زيادة فى معدلات قيد الأطفال بالتعليم الأساسى ولاسيما الفتيات، حيث اقتربت معدلات القيد بالتعليم الأساسى من المعدلات العالمية. كما ارتفعت معدلات القيد بالتعليم الثانوى فى العقد الأخير من القرن العشرين.

وتضع هذه الإنجازات مصر فى مقدمة الدول التى حققت تقدماً ملموساً فى معدلات القيد منذ إطلاق العالم مبادرة التعليم للجميع "جوميتين ١٩٩٠" وإطار عمل "داكار ٢٠٠٠". وبينما ركزت عملية تطوير التعليم فى مصر خلال هذه الفترة بشكل أساسى على الإتاحة من حيث توفير فرص تعليمية لجميع أبناء مصر، فقد تم التركيز أيضاً على جوانب الجودة، وذلك من خلال عقد برامج تدريب للمعلمين، وتجهيز جميع المدارس بأجهزة كمبيوتر لاستخدامها فى عملية التعليم والتعلم.

ويمكن القول بأن مفهوم جودة التعليم بدأ فى الوجود مع بداية عام ٢٠٠٠، معتمداً على ركيزة أساسية للجودة التعليمية وهى إعلان المعايير القومية للتعليم فى مصر عام ٢٠٠٣. وانطلاقاً من المعايير القومية تم طرح مفهوم الإصلاح المتمركز على المدرسة فى عام ٢٠٠٤ من خلال عدد من المشروعات التجريبية.

وقد ظهر مفهوم كفاءة النظم خافتاً مع مشروع تحسين التعليم الابتدائى EEP وتحسين التعليم الثانوى SEEP منذ بداية عام ١٩٩٩. وفى عام ٢٠٠٢ ظهر مفهوم اللامركزية محدوداً بتفويض سلطة الوزير إلى محافظ الإسكندرية، مع بداية تأسيس تجربة المشاركة المجتمعية بالإسكندرية وبعدها اتسع التفويض ليشمل محافظات أخرى إلى جانب الإسكندرية ليلبغ عدد المحافظات ٧ محافظات. والمفهوم هنا قصر التفويض على مجال الإدارة التربوية محدوداً بسلطة وزير التربية والتعليم وفق الاتفاق مع سائر الوزارات المعنية، المالية والتنمية الإدارية على وجه الخصوص.

واتسع الاهتمام باللامركزية عام ٢٠٠٥ حينما تقدمت الوزارة بمشروع تفعيل اللامركزية في ضوء نصوص قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وقانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ واعتبار اللامركزية حق لجميع المحافظات في حدود النصوص القانونية القائمة المشار إليها .

إلا أن الورقة المعنونة بإطار عام السياسات المستقبلية للتعليم، التي عرضتها الوزارة في مارس ٢٠٠٦ فتحت آفاقاً جديدة للتطبيق الشامل لمفهوم كفاءة النظم والإدارة، في ظل التأصيل المؤسسي للامركزية، في إطار شامل يواكب التوجه الجديد للدولة نحو تأسيس المجتمع المدني والتوسع في اللامركزية وتعزيز فرص المشاركة المجتمعية . ولذلك فإن هذا الإطار يعد بحق علامة تاريخية لتطور مصر نحو مفهوم كفاءة النظم واللامركزية .

وخلال الخمسة عشر عاماً الماضية، تطور نظام التعليم في مصر في نقلات تاريخية محددة من الإتاحة، ثم الجودة، وإدارة النظم، إلا أن الجودة الآن تقع في بؤرة التركيز لتطوير العملية التعليمية، آخذين في الاعتبار أهمية التكامل بين تلك الجوانب الثلاثة لتحقيق أهداف الدولة في التعليم^(٢) .

وفي الجزء الثالث القادم، من هذا الفصل سنتناول تحليل الموقف في كل محور من هذه المحاور الثلاثة (الإتاحة، والجودة، وكفاءة النظم) لنلقى الضوء على جوانب القوة والضعف، والفرص والتحديات والقضايا ذات الأولوية في إصلاح التعليم وتحقيق النقلة النوعية .

ثالثاً: تحليل الوضع الراهن للنظام التعليمي:

- الإتاحة
- الجودة
- كفاءة النظام

(٢) من الملاحظ أن أي تحسن في الجودة يؤدي إلى تحسن في الإتاحة، وهي نفس الوقت يعتمد تحسين الجودة - الذي يعتبر من الأسباب الرئيسية لتحسين عمليات الإدارة والنظم - على الإدارة وكفاءة النظم.

أ: الإتاحة

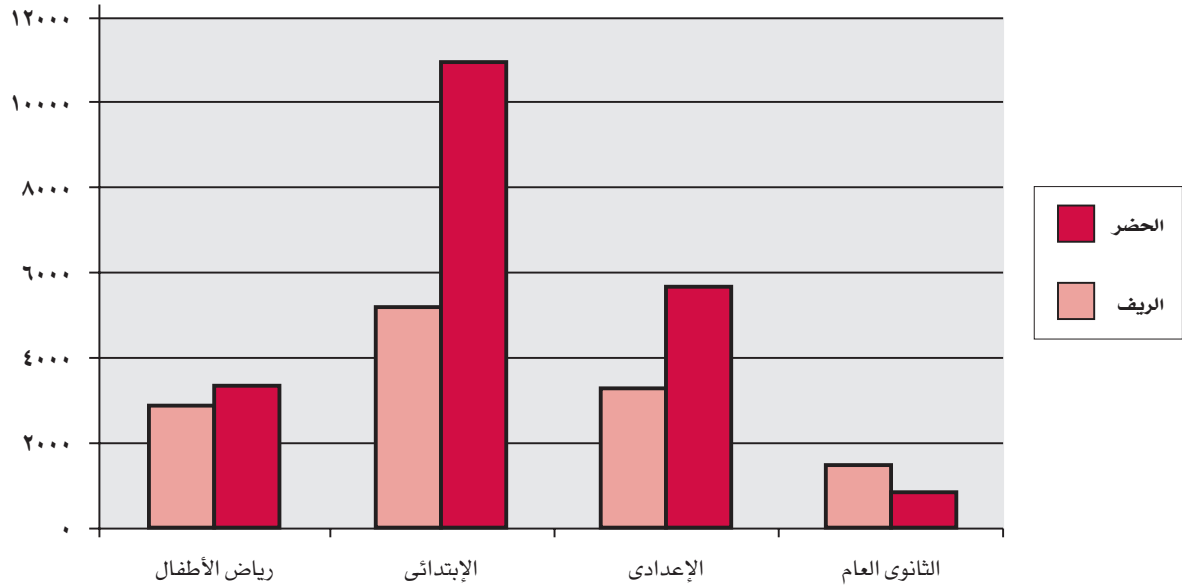
القضايا الرئيسية

- رفع قدرة النظام لاستيعاب جميع الطلاب أينما كانت مواقعهم.
- تعزيز مستوى وجودة الرعاية التى يوليتها النظام لضمان إتاحة الفرصة لجميع الطلاب للالتحاق بالتعليم.

١- عدد المدارس والفصول:

بلغ إجمالى عدد المدارس فى قطاع التعليم العام ٣٩,٩٢٦ مدرسة فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بزيادة قدرها ١٤٪ عن عدد المدارس فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١. ومن الملاحظ ارتفاع أعداد المدارس التى تخدم مرحلتى رياض الأطفال والتعليم الأساسى بالإضافة إلى تعليم الفتيات فى المناطق الريفية بالمقارنة مع مثيلاتها فى المناطق الحضرية. وذلك فى الوقت الذى تزيد فيه أعداد مدارس التعليم الثانوى والتربية الخاصة فى المناطق الحضرية (شكل ٢).

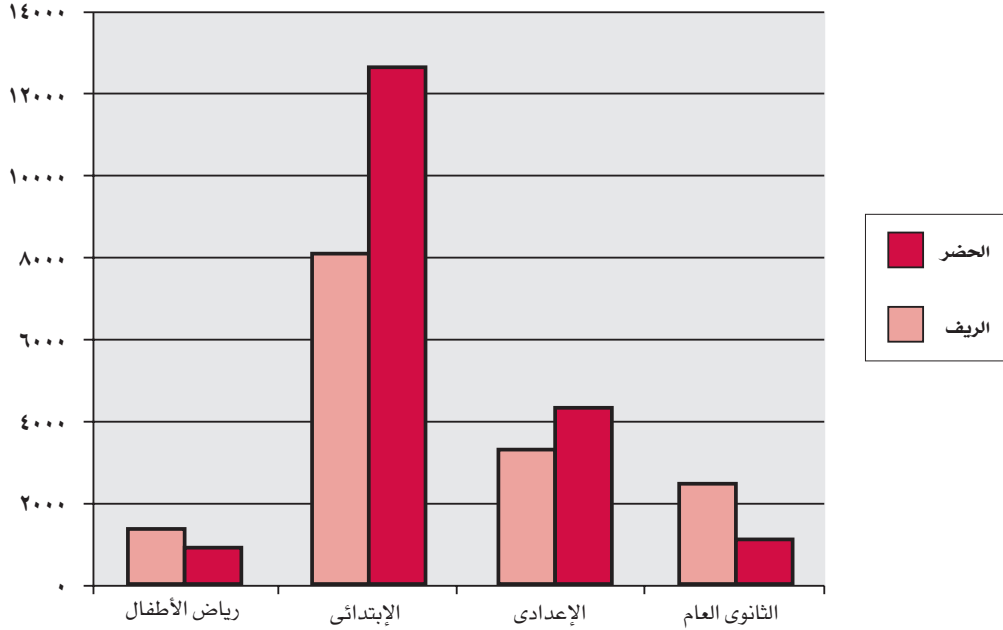
شكل (٢) نسبة مدارس الحضر والريف حسب المرحلة ٢٠٠٦/٢٠٠٥



المصدر: وزارة التربية والتعليم، وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى

أما عن توزيع الفصول بين المناطق الريفية والحضرية فى جميع المراحل فيتبع نفس نمط توزيع المدارس فيما عدا مرحلة رياض الأطفال، فبينما يوجد عدد أكبر من المدارس فى المناطق الريفية، فإن عدد الفصول أكبر فى المناطق الحضرية (شكل ٣). وبينما توجد معظم مدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع، والمدارس الصديقة للفتيات فى المناطق الريفية، فإن غالبية فصول التربية الخاصة توجد فى المناطق الحضرية.

شكل (٣): الفصول في الريف والحضر حسب المرحلة، ٠٦/٢٠٠٥



المصدر: وزارة التربية والتعليم، وحدة السياسات والتخطيط الإستراتيجي

رغم أن الزيادة في أعداد المدارس تعتبر خطوة إيجابية، فإنه من الضروري أيضا النظر إلى أعداد الطلاب الذين تخدمهم هذه المدارس. وبينما تقترب معدلات الالتحاق في المرحلة الابتدائية والإعدادية من المعدلات العالمية للالتحاق، إلا أن معدلات الالتحاق في مرحلة رياض الأطفال منخفضة جدا وذلك لأن البنية التحتية الخاصة بمرحلة رياض الأطفال لا تكفي إلا لاستيعاب نسبة ضئيلة فقط من الأطفال المتوقع التحاقهم بهذه المرحلة، حيث يصل معدل القيد الإجمالي في الشريحة العمرية ٤-٥ إلى ١٨,١٪. وإذا ما نظرنا إلى المرحلة الثانوية نجد أن مدارس التعليم الثانوي العام الحالية تستوعب ٩, ٢٧٪ (القيد الإجمالي) من طلاب المرحلة الثانوية بينما تستوعب المدارس الثانوية الفنية من القيد الإجمالي ما يقارب ٢, ٤٤٪ من الطلاب. كما تستوعب مدارس الأزهر قيدا إجماليا ٣, ٦٪، ولا يزال هناك نسبة ٦, ٢١٪ من الشريحة العمرية المقابلة للمرحلة الثانوية خارج نظام التعليم الثانوي.

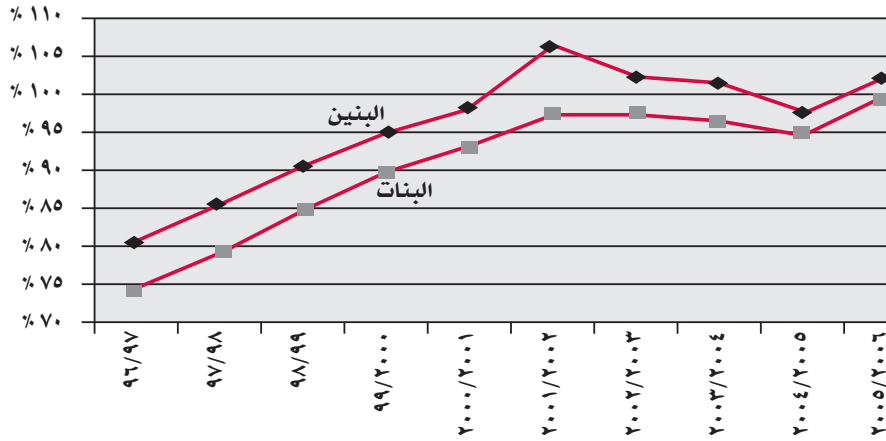
٢- معدلات القيد الإجمالي والصافي:

لقد حققت مصر خلال العقد الماضي نجاحا ملموسا في رفع معدلات القيد (شكل ٤)، حيث قاربت معدلات القيد في التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) المستويات العالمية لكل من البنين والبنات. وكانت الزيادات واضحة بشكل كبير في حلقة التعليم الإعدادي حيث زاد قيد البنين والبنات بها في خمس سنوات فقط (١٩٩٦-٢٠٠١) بنسبة ٢, ٢١٪ و ٦, ٢٠٪ على التوالي.

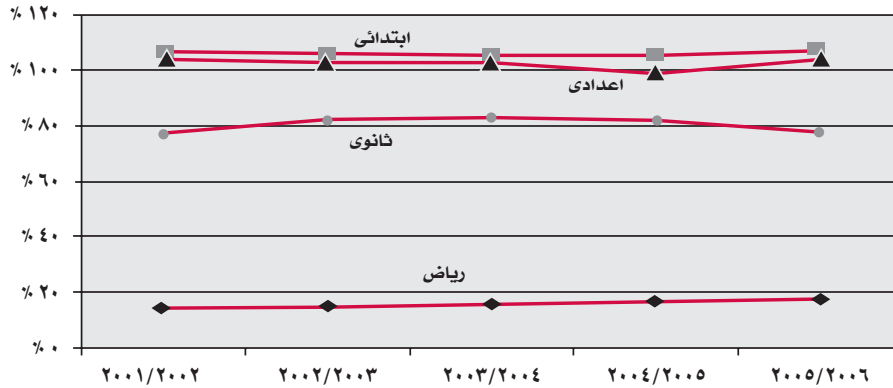
وخلال الأعوام الخمسة التالية تضاءلت الفجوة النوعية بشكل ملحوظ^(٣). وتتجاوز معدلات القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والإعدادي ١٠٠٪ وإن ظلت مستقرة منذ ٢٠٠١/٢٠٠٢، بينما يعتبر معدل القيد الإجمالي في المرحلة الثانوية (الصفوف ١٠-١٢) أقل من ٨٠٪، حيث زاد بمقدار ١٤٪ عن مثيله في عام ١٩٩٦^(٤). تُعد هذه المعدلات مرتفعة إذا ما قورنت بمعدلات الدول ذات الدخل المتوسطة ولأسيما دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

شكل (٤)

معدلات القيد الإجمالي طبقاً للنوع ١٩٩٦-٢٠٠٦



معدلات القيد الإجمالي طبقاً للمراحل التعليمية ٢٠٠١-٢٠٠٦



المصدر: وزارة التربية والتعليم، وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي

(٣) يصل معدل القيد الإجمالي للفتيات إلى ١٠٠٪ بينما يزيد معدل القيد الإجمالي للبنين بمقدار ٢٪. مع الأخذ في الاعتبار الفرق بين معدلات القيد الإجمالي والقيد الصافي، وقد يشير هذا الاختلاف إلى أن عدد مرات الإعادة بالنسبة للفتيات يكون أقل أو أن البنات يلتحقن وهن في السن المناسب للصف الموجودين فيه، مع ملاحظة أن النسب المسجلة للقيد الإجمالي في التعليم الإعدادي هي للطلاب المقيدون في التعليم الحكومي والخاص والأزهر مجتمعين. مع الأخذ في الاعتبار أن بيانات التعليم في الأزهر غير متوفرة قبل العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١. وبناء عليه فإن جزءاً من الطفرة التي حدثت في معدلات القيد بعد عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ تعود إلى دمج البيانات الخاصة بقطاع التعليم في الأزهر. ولكن النتيجة النهائية لن تتغير إذا تم استبعاد تلك البيانات من تحليل القيد في مرحلة التعليم الإعدادي.

(٤) مرة أخرى، إن معدلات القيد الإجمالي المسجلة تشمل على الطلاب المقيدون في التعليم الحكومي والأزهر والخاص مجتمعين، مع مراعاة أن بيانات التعليم في الأزهر لم تكن متوفرة قبل عام ٢٠٠٢/٢٠٠١.

أظهرت نسب القيد في المدارس الثانوية الفنية انخفاضا في صافي القيد وصل إلى (٦٠,٣٪)، بينما أظهرت نسب القيد في مدارس الثانوى العام زيادة طفيفة في صافي القيد وصلت إلى (١٠٧,٠٪). لقد كان من المتوقع حدوث هذا الانخفاض وتلك الزيادة في معدلات القيد الصافي بين التعليم الثانوى بشقيه عند الأخذ في الاعتبار تحويل ٢٠٥ مدرسة ثانوية فنية تجارية إلى مدارس ثانوى عام، وذلك في إطار سياسة تحقيق التوازن بين شقى التعليم الثانوى (العام والفنى).

يُعد معدل قيد الأطفال في الشريحة العمرية من ٤-٥ سنوات مؤشرا مهماً، حيث تعتبر هي الشريحة المناسبة التي يفترض التحاق الأطفال فيها بالتعليم الرسمي. وقد وصل معدل القيد الإجمالى في رياض الأطفال عام ٢٠٠٦/٠٦ إلى ١٨,١٪، وهو معدل ضعيف جدا إذا ما قورن بالدول ذات الوضع الاقتصادى المتشابه مع مصر (الدول التسع - ٢٠٠٣). وتتعهد الدولة بزيادة هذه النسبة إلى ٦٠٪ للأطفال في هذه الشريحة العمرية من خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية الحالية لتطوير التعليم في مصر ٢٠٠٧/٠٨ - ٢٠١١/١٢. كما تهدف الدولة أيضا للوصول بمعدلات القيد إلى ١٠٠٪ بحلول ٢٠١٥/١٦، محققة بذلك مكاسب هامة للتعليم قبل الجامعى خلال العقد القادم على غرار ما شهدته العقد الماضى من مكاسب تم تحقيقها في مرحلة التعليم الأساسى.

وقد تراجع معدل القيد في المرحلة الابتدائية بدرجة طفيفة بين أعوام ٢٠٠١/٠٢ و ٢٠٠٥/٠٦ (٦,٠٪). وكما سبق شرحه فيما يتعلق بانخفاض صافي القيد، فإن معدل القيد المنخفض انعكس في ارتفاع معدل القيد في التعليم الابتدائى الأزهرى بنسبة ٣,٥٪ خلال نفس الفترة. وبصفة عامة فقد بلغ معدل القيد الإجمالى ١٠٤,٦٪، رغم وجود مناطق كان معدل القيد بها دون المتوسط ولاسيما في صعيد مصر، حيث يقل فيها معدل القيد في الصف الأول عن مثيله في المناطق الأخرى من محافظات الوجه البحرى. وهناك قضية أخرى جديرة بالاهتمام، هي الفجوة بين مؤشرات إجمالى وصافي القيد في المرحلتين الابتدائية والإعدادية (٩,٨٪ و ٣٦,٢٪ على التوالى). ومن الممكن تفسير هذه الفجوة بما يلي: أ- ضعف الكفاءة الداخلية لنظام التعليم (على سبيل المثال، ارتفاع معدلات الإعادة وتأثيرها على رفع معدل القيد الإجمالى، بينما هو غير مؤثر على معدلات القيد الصافى). ب- قيد بعض الطلاب بالتعليم الابتدائى والإعدادى النظامى في أعمار متقدمة نسبيا عن أقرانهم (مثل طلاب الفصل الواحد ومدارس المجتمع). وفى الحقيقة، تراجعت معدلات الإعادة في التعليم الابتدائى إلى أقل من ٤٪ وتعتبر تلك النسبة غير مرتفعة عند مقارنتها بالدول ذات المستوى الاقتصادى المتوسط والمنخفض^(٥). إلا أن معدل الإعادة في المرحلة الإعدادية بلغ ٨,٥٪، وهو معدل مرتفع نسبيا. وكان التحسن الأفضل في انخفاض نسب الإعادة قد تحقق بمرحلة التعليم الثانوى حيث تراجع معدل الإعادة من ٩٪ إلى ٢٪ بين ١٩٩٥/٩٦ و ٢٠٠٣/٠٤.

٣- النسبة المئوية للقيد في مدارس اليوم الكامل:

إن الهدف طويل الأجل لأي نظام تعليمى هو إلحاق جميع الطلاب بمدارس تعمل بنظام اليوم الكامل. وكما هو الحال في نظم التعليم العام في جميع أنحاء العالم، يتعامل النظام المصرى مع كثافات عالية خاصة في المناطق الفقيرة والمناطق الحضرية. ويظهر ذلك في تطبيق نظام "الفتريات المتعددة" بالمدارس بدلا من نظام اليوم الكامل الذى تعمل المدرسة على أساسه (٦-٧ ساعات). ويوجد الآن ثلاثة أنواع من الفتريات في المدارس المصرية إلى جانب اليوم الكامل: الفترة الصباحية (٤-٥ ساعات)، والفترة المسائية (٤ ساعات)، والفتريتين (٤ ساعات لكل فترة).

(٥) أفضل الدول التي لديها معدلات إعادة منخفضة هي الفلبين حيث تصل نسب الإعادة بها (٢,٣٪)

ولقد تم تحقيق نجاح جزئي في التخلص من نظام الفترات وخاصة نظام الفترتين بالمدارس. وكما يوضح الجدول (١) كان هناك انخفاض في نسبة المدارس ذات الفترتين في جميع مراحل التعليم بين ٠٢/٢٠٠١ و ٠٦/٢٠٠٥. بالإضافة إلى ذلك فقد حدث تراجع في الفترات المسائية في جميع المراحل ماعدا الثانوية الفنية التي شهدت ارتفاعا طفيفا وصل إلى (٨, ٢٪). وقد قدرت الزيادة في عدد المدارس التي تعمل بنظام اليوم الكامل في المرحلة الابتدائية بحوالي (٨, ٣٪)، الإعدادية (٤, ٧٪) والثانوى الفنى (٥, ٢٪). ولم يحدث تراجع في هذه النسبة إلا في مرحلة الثانوى العام (-٢, ١٪).

جدول (١): مدارس اليوم الكامل والفترات المدرسية ٠٢/٢٠٠١ - ٠٦/٢٠٠٥

المرحلة	اليوم الكامل		الفترة الصباحية		الفترات المسائية		الفترتين	
	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٢/٢٠٠١
الابتدائية	٤٣,٣٪	٣٩,٥٪	٤٤,٧٪	٤٤,٦٪	٨,٤٪	١١,٥٪	٤,٤٪	٣,٦٪
الإعدادية	٤٤,٨٪	٣٧,٣٪	٤٠,٤٪	٣٤,٥٪	١١,٧٪	١٦,٣٪	١١,٩٪	٣,١٪
الثانوى العام	٦٢,١٪	٦٣,٣٪	٣٠,٥٪	٢٥,٤٪	٠,٨٪	١,٧٪	٩,٦٪	٦,٦٪
الثانوى الفنى	٢٧,٤٪	٢٤,٩٪	٢٢,٩٪	٢٢,٧٪	١٢,٥٪	٩,٧٪	٤٢,٧٪	٣٧,٢٪

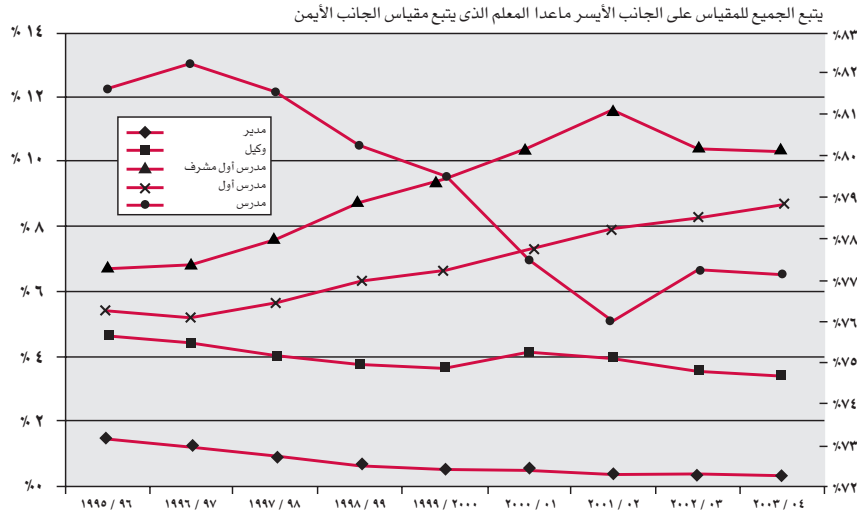
المصدر: وزارة التربية والتعليم - وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى

٤- عدد وتوزيع المعلمين المؤهلين:

رغم التزايد في أعداد كل من المعلمين والإداريين والذي فاق الزيادة في أعداد الطلاب في سن التعليم في المراحل التعليمية المختلفة (معلم/طالب) إلا أن حجم الفصول (الكثافة) لا يزال كبيرا نسبيا ولاسيما في المناطق الحضرية المحرومة، مما يلقي الضوء على وجود مشكلات تتعلق بتوزيع المعلمين.

ويظهر الوضع الحالي في المدارس الابتدائية والإعدادية أن كل معلم يقابله تقريبا إداري، في حين يصل معدل إداري/معلم في الأردن -على سبيل المثال- إلى إداري مقابل ٦ من المعلمين. ويبين شكل (٥) تراجع نسبة المعلمين العاديين وارتفاع نسبة المعلمين الأوائل والمعلمين الأوائل المشرفين.

شكل (٥): نسبة هيئة العاملين المتوقعين حسب التصنيف ٩٦/١٩٩٥ - ٠٤/٢٠٠٣

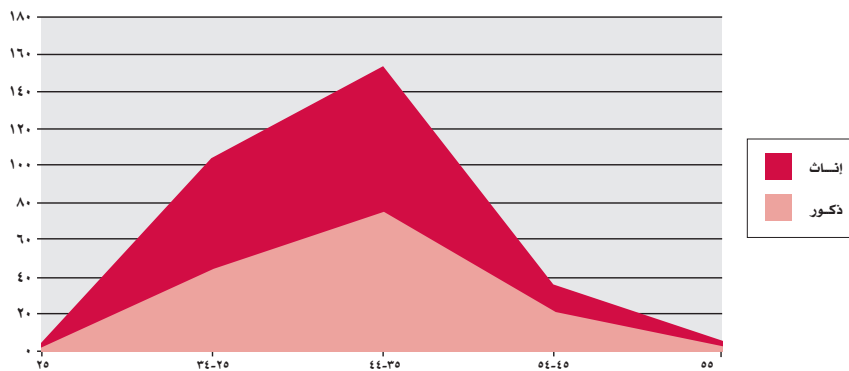


المصدر: البنك الدولي، مذكرة قطاع التعليم ٢٠٠٧

وهناك بُعد آخر للمشكلة، وهو تكديس المعلمين في بعض المناطق الجغرافية، بينما يوجد نقص شديد في مناطق أخرى. كما يوجد نقص في معلمى بعض المواد مثل اللغة العربية (٧, ٢٧٪)، واللغة الانجليزية (٤, ٨٪) والرياضيات (١, ٨٪) في المرحلة الابتدائية^(٦). ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن غالبية المعلمين في المرحلة الابتدائية يندرجون في الفئة العمرية ٣٥-٤٤ عاما (شكل ٦) بما يشير إلى استمرارهم في الخدمة لسنوات عديدة مقبلة.

ويترتب على هذه الإحصاءات ضرورة وجود برامج تدريبية شاملة أثناء الخدمة لجميع المعلمين، ولاسيما غير المتخصصين منهم.

شكل (٦) توزيع معلمى المدارس الإبتدائية حسب الشريحة العمرية



المصدر: وزارة التربية والتعليم، وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي

(٦) الأعداد المتعلقة بالنقص في المعلمين تم تجميعها على مستوى المدرسة بناء على تحديد النصاب الخاص بكل معلم من الحصص، وعدد الطلاب، وعدد المدرسين لكل مادة، وأعباء العمل الأخرى الخاصة بكل معلم.

وتوجد عدة خيارات فى الأمد القصير/المتوسط لحل مشكلة سوء توزيع المعلمين:

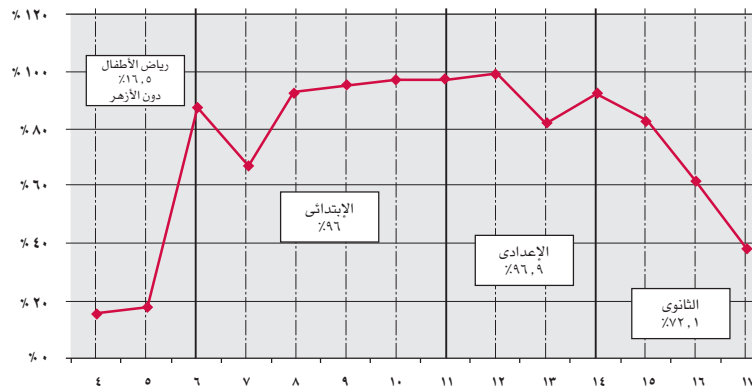
- أ- توفير حوافز لتشجيع المعلمين على العمل فى المناطق الجغرافية النائية والمحرومة،
ب- أو توفير برامج تدريب تحويلية للمعلمين فى المواد التى بها فائض فى المعلمين لتحويلهم إلى التخصصات التى بها عجز،
ج- أو توفير برامج تدريبية تأهيلية للمتخصصين الذين تركوا التدريس للعمل الإدارى، لإعادتهم إلى التدريس.
وفى الأمد البعيد، فإن إصدار قانون الكادر الخاص للمعلمين وإنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين من شأنه أن يساعد على توفير الحوافز الإيجابية للعمل فى مجال التدريس من جهة، وتوفير التنمية المهنية وتحديد دورات تدريبية ذات جودة عالية لدعم مهنية التعليم من جهة أخرى. وبالمثل فإن التخطيط يجب أن يأخذ فى الاعتبار الطبيعة الجغرافية، وتوزيع السكان والتوزيع المبدئى لطلاب الجامعة إلى مجالات تخصص تقوم على احتياجات قطاع التعليم.

٥- معدل القيد حسب السن:

يوضح هذا المؤشر النسبة المئوية للطلاب المقيدون بالتعليم فى سن محددة بصرف النظر عن المرحلة التعليمية. ويبين شكل (٧) معدل القيد حسب السن للعام الدراسى ٢٠٠٥/٠٦. ويوضح الشكل أن معظم الأطفال فى سن رياض الأطفال (٤-٥ سنوات) والذين تستهدفهم برامج الطفولة المبكرة لا يزالون خارج منظومة التعليم، وهى النسبة التى تعكسها المعدلات الإجمالية للقيد بمرحلة رياض الأطفال (١٦,٥% دون التعليم الأزهرى). كما يظهر الشكل أيضا أن ما يزيد عن ٩٠% من الأطفال فى سن ٨-١٣ سنة داخل منظومة التعليم. ومع هذا، فإن هناك تراجعا ملحوظا فى معدل القيد عند سن الرابعة عشرة (سن استكمال مرحلة التعليم الأساسى). وهذا التراجع يصل لأعلى مستوى له عند سن السابعة عشرة. وتشمل هذه السن حالات تسرب (تصل إلى ٣%) بالإضافة إلى أنها تشمل على أطفال غير مقيدين.

وتظهر الإحصاءات أيضا ضرورة بذل جهود كبيرة لاحتواء عدد أكبر من الأطفال (٤-٥ سنوات) من ناحية، مع توفير خيارات ملائمة (على سبيل المثال مدارس المجتمع) لمن هم خارج منظومة التعليم (١٤ سنة فأكثر)، إلى جانب الإبقاء على الطلاب داخل المنظومة التعليمية بعد استكمالهم لمرحلة التعليم الأساسى من ناحية أخرى. ويبلغ متوسط سنوات التمدرس المتوقعة -لمن هم فى سن السادسة ٩,٩ سنوات تقريبا - فى حالة ثبات هذه المعدلات على الوضع الراهن.

شكل (٧): معدل القيد حسب السن ٢٠٠٥/٠٦



المصدر: وزارة التربية والتعليم، وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى

٦- معدلات التسرب:

يشير تسرب الطلاب من منظومة التعليم قبل استكمال تعليمهم إلى ضعف كفاءتها الداخلية، حيث تكشف معدلات التسرب في كل مرحلة والموضحة في جدول (٢) إلى عدم وجود تغيير منذ عام ٠٢/٢٠٠١. لقد أظهرت المرحلة الابتدائية تحسنا بمقدار (٦٥, ٠٪)، حيث بلغ معدل التسرب (٢٢, ٠٪) في ٠٦/٢٠٠٥، بينما أظهرت المرحلة الإعدادية معدل تسرب (٩, ٢٪) والثانوى العام معدل تسرب (٣, ٤٪) فيما يعد انخفاضا طفيفا (بنسبة ٦, ٠٪ و ١٪ على التوالى).

**جدول (٢): معدل التسرب، والتغير بالنسبة المئوية
من ٠٢/٢٠٠١ إلى ٠٦/٢٠٠٥ حسب المرحلة التعليمية**

المرحلة	معدل التسرب (٠٦-٢٠٠٥)	التغير بالنسبة المئوية (٠٢-٢٠٠١)
رياض الأطفال	غير متاح	غير متاح
الابتدائية	٠, ٢٢٪	+ ٠, ٦٥٪
الإعدادية	٢, ٩٪	- ٠, ٦٪
الثانوى العام	٤, ٣٪	- ١٪
الثانوى الفنى	٣, ١٪	---

المصدر: وزارة التربية والتعليم - وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى

٧- وجود مسارين فى المرحلتين الإعدادية والثانوية:**أ- التعليم الإعدادى:**

يوجد حاليا مساران مختلفان فى التعليم الإعدادى - مسار التعليم العام الأكاديمى مقابل مسار التعليم المهنى. ويشكل المساران ثنائية غير متكافئة فى جسم التعليم المصرى، وتأتى هذه الثنائية مبكرة مع التعليم الإعدادى وهى ثنائية غير مبررة تربويا أو اجتماعيا من حيث مبدأ العدل الاجتماعى فى التعليم وحق الطفل فى الحصول على فرصة متكافئة من الرعاية التربوية. وتظهر إحصاءات عام (٠٢/٢٠٠١) وجود ٢, ٧٪ من طلاب المرحلة الإعدادية بالمدارس المهنية الإعدادية، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٤, ٥٪ فى عام (٠٦/٢٠٠٥). وتظهر القرائن الخاصة بمسار التعليم الإعدادى المهنى أن الطلاب الملتحقين بهذا المسار لم يختاروه بأنفسهم، وإنما التحقوا به إما لأنهم فشلوا فى اجتياز المرحلة الابتدائية أو اجتياز الصف الأول أو الثانى الإعدادى. وهذا يعنى أن وجود التعليم الإعدادى المهنى كمسار بديل لهؤلاء الطلاب ما هو إلا دليل على وجود مشكلات أخرى لا يتم معالجتها مثل كون هؤلاء الطلاب يعانون من صعوبات فى التعلم أو ينتمون لأسر لا تستطيع توفير الموارد المطلوبة للنجاح أو الاستمرار فى التعليم الإعدادى العام. بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام الامتحان نفسه قد لا يعمل على تقييم قدرات هؤلاء الطلاب مما يؤدى إلى وضع بعضهم فى السياق التعليمى غير الصحيح.

وتخطط وزارة التربية والتعليم للتعامل بأسلوب أكثر حزما مع مسار التعليم الإعدادى المهنى ويعتمد القرار الذى تطرحه هذه الخطة الاستراتيجية على تقليص مساره تدريجيا تمهيدا لإلغائه من خلال توفير برامج تربية علاجية. ومن مبررات هذا القرار المقترح وجود نوع من عدم المساواة وذلك استنادا على مبدأ حق كل طالب فى الحصول على الحد الأدنى من المهارات المعرفية والأكاديمية فى مناهج المدارس الإعدادية للتفاعل مع المجتمع وسوق العمل، ومواصلة التعلم مدى الحياة. ولإنهاء مسار التعليم الإعدادى المهنى تركز الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٧/٠٨ - ٢٠١١/١٢ على إعداد وتنفيذ دورات وبرامج علاجية تهدف إلى رفع أداء الطلاب وتحسين مهاراتهم الأساسية بما يمكنهم من الالتحاق بالمدارس الإعدادية العامة.

ب- التعليم الثانوى:

أما الثنائية الموجودة فى مرحلة التعليم الثانوى فتتمثل فى وجود مسارين: مسار الثانوى العام، وهو تعليم أكاديمى يؤدى إلى الجامعة التى يرى فيها المجتمع هدفا منشودا، وذلك مقابل مسار الثانوى الفنى، وهو مسار يؤهل المتعلمين عمليا وحرفيا لسوق العمل ولا يؤدى إلى الجامعة. وغالبا ما يتم توزيع الطلاب على المسارين على أساس مجموع الدرجات الحاصل عليها التلاميذ فى الشهادة الإعدادية بحيث يوجه ذوى الدرجات العليا إلى التعليم الثانوى العام وذوى الدرجات الدنيا إلى التعليم الثانوى الفنى. وهنا تظهر مرة أخرى ثنائية غير متكافئة تربويا واجتماعيا. والحقيقة أن وجود التعليم الثانوى بنوعيه العام والفنى قد أثار العديد من التساؤلات حول عدم تكافؤ الفرص، وخاصة تلك المرتبطة بالقيود فى التعليم الثانوى العام. وكما هو موضح بشكل (٨) فإن مصر توجد بها نسبة مرتفعة من طلاب الثانوى فى التعليم الفنى والمهني مقارنة بدول أخرى ذات مستويات دخل مماثلة^(٧). ومما يزيد الوضع سوءا، كون جودة التعليم الفنى موضع شك خاصة من جانب رجال الأعمال، حيث إن غالبية الطلاب لا يتعلمون الحرف التى يتدربون من أجلها أو تلك التى يحتاج إليها سوق العمل الجديد فى مصر.

وتظهر الإحصاءات أن نسب التحاق الطلاب بالثانوى العام تزداد فى المحافظات الحضرية، حيث يقدر العديد من الأسر المصرية القيمة الاجتماعية للتعليم الثانوى العام الذى يمثل حراكا اجتماعيا رفيع المستوى. وعلى العكس تماما ترتفع نسب الالتحاق بالتعليم الثانوى الفنى فى القرى والمناطق الفقيرة، الأمر الذى يتفق مع الطموح والاهتمامات المنخفضة للفقراء. وتبدو هذه الحكمة، التى تذخر بها أديبات العالم الثالث، صحيحة أيضا فى مصر وهى: أنه لا يشجع على التعليم الفنى إلا هؤلاء الذين لا يضار أبناؤهم بهذا النوع من التعليم.

ولتحقيق المساواة والعدالة فى الجودة والإتاحة فى المرحلة الثانوية ستتبع وزارة التربية والتعليم استراتيجية ذات ثلاثة محاور:

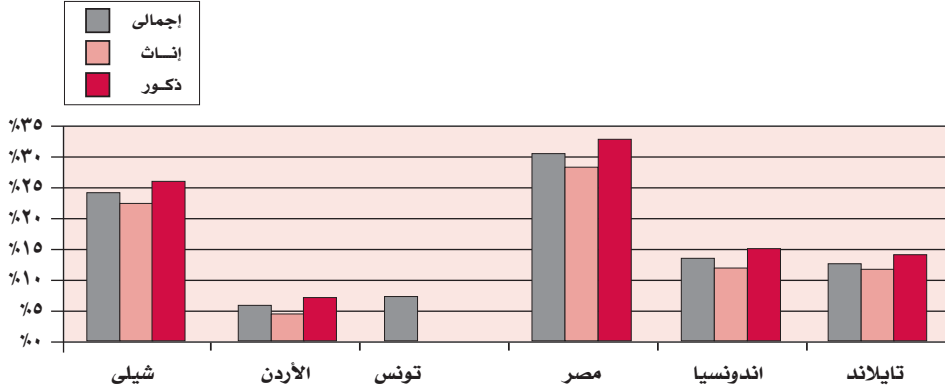
١- بناء جذع مشترك فى مناهج التعليم الثانوى Common curriculum يصل إلى ٥٠٪ من الوزن النسبى لبناء ثقافة عامة من المعارف والمهارات بين كل التلاميذ.

٢- تطوير المدارس الثانوية الفنية والمهنية وتحسين جودة التعليم الأكاديمى والفنى والمهني والارتقاء بمستوى الخدمات التربوية المقدمة لجميع التلاميذ.

٣- النظر فى إيجاد "طريق ثالث" يمزج بين مسارى التعليم الفنى والعام بشكل أفضل ويتيح للطلاب مجالا أوسع من الخيارات فى فترات مختلفة من حياتهم الدراسية تتفق وحاجاتهم وأهدافهم (وتعمل فى نفس الوقت على دعم القدرة التنافسية لدى الطلاب فى سوق العمل ومواصلة التعليم بشكل أفضل).

(٧) من الملاحظ أن ما يسمى فى مصر بالتعليم الإعدادى يشار إليه فى الأدبيات العالمية بالمرحلة الثانوية الأدنى. ويجمع الشكل (٨) بيانات لكل من هذين المستويين حيث تبلغ نسبة الإعدادى المهني ٤٪ بينما تبلغ نسبة التعليم المهني الثانوى ٦٠٪.

شكل (٨): النسبة المئوية "للتعليم الفني والمهني والتدريب" من إجمالي القيد بالتعليم الإعدادي والثانوي (٢٠٠٤)



المصدر: البنك الدولي، مذكرة قطاع التعليم، ٢٠٠٧

يتطلب هذا الحل عددا من الإجراءات بما في ذلك ربط جميع نواتج التعلم بالمرحلة الثانوية -عام أو فني/مهني على حد سواء- بحاجات سوق العمل بطريقة أكثر ديناميكية من الوضع السائد حاليا، الأمر الذي سيترتب عليه ارتفاع جودة التعليم بالمدارس الفنية/المهنية. وسيتم ذلك من خلال دعم كفاءة الأداء في كل منظومة التعليم الفني ونعني بها كفاءة المعلمين والتجهيزات وتوفير المواد الخام اللازمة. وسيؤدي ذلك قطعاً إلى تغيير المفهوم الشائع الذي يعتبر المدارس الثانوية الفنية/المهنية اختياراً بديلاً عن الالتحاق بالتعليم العام. ولعل أحد الأولويات المهمة في هذا الصدد تغيير أسلوب الالتحاق بالمدارس الفنية/المهنية، حيث يعتمد الالتحاق بتلك المدارس حالياً على أولئك الطلاب الحاصلين على درجات أقل في امتحانات المرحلة الإعدادية. ولذلك سوف يتم تطبيق تجريبى في السنوات الثلاثة الأولى من الخطة في ثلاث محافظات، أو يزيد لمن يرغب من المحافظات، للتوقف عن استخدام المجموع كأداة لتوزيع الطلاب بعد الإعدادية على نوعى التعليم الثانوى. ولا بد من وجود آليات أخرى تجنب الشعور بالدونية وتمنح الطلاب فرصاً ثانية أفضل للسماح لقدراتهم الحقيقية بالتعبير عن نفسها.

وتعتبر تلك التغييرات، التي ستمت على عدة محاور للعمل، جزءاً من التغيير والتطوير المخطط له في مرحلة التعليم الثانوى في هذه الخطة الاستراتيجية (للمزيد من التفاصيل انظر فصل "تحديث التعليم الثانوى"). ويؤكد تقرير البنك الدولي ٢٠٠٧، (ص ١٩) على أنه ورغم ما سيتطلبه التطوير من وقت وتمويل، فإن التحول الذي حدث بالفعل في مجال إتاحة التعليم وارتفاع نسب القيد بالتعليم الابتدائى والإعدادى خلال العشريين الأخيرين يبين إمكان حدوث تغييرات مهمة في نظام التعليم الثانوى إذا ما حظيت تلك التغييرات بأولوية حقيقية من قبل القائمين على النظام التعليمى بأسره.

٨- متعلمون في بؤرة الاهتمام:

أ- تعليم الفتيات:

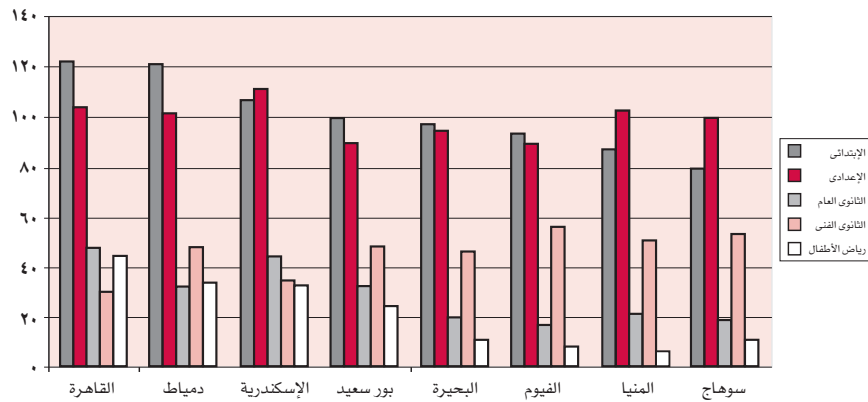
ركزت مبادرة تعليم الفتيات من المجلس القومى للطفولة والأمومة، برعاية السيدة الفاضلة/ سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية في الفترة بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٦. على توفير فرص تعليمية للفتيات بمرحلة التعليم الأساسى وخاصة المرحلة الابتدائية. وتوضح الإحصاءات أن الفجوة النوعية في التعليم الإبتدائى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وصلت إلى ٠,٧٪، مما يعد تحسناً واضحاً عن النسبة المسجلة في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ والتي بلغت ٦,٤٪. كما تراجع الفجوة النوعية في المرحلة الإعدادية من ٧٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٠,٥٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥. ويرجع تحسن الفجوة النوعية بالمرحلة الإبتدائية إلى الجهود التي بذلتها مصر خلال السنوات الماضية.

إلا أن هناك بؤراً مازال تعاني من الفجوة النوعية فى سبع محافظات هى: بنى سويف، والفيوم، وأسيوط، والمنيا، وسوهاج، والبحيرة، والجيزة. ولذلك مازالت الجهود مستمرة بتطبيق طرق وأساليب جديدة لتعليم الفتيات تستهدف رفع معدلات القيد لتحقيق هدف الألفية للتنمية، والخاص بالوصول إلى معدلات القيد العالمية بمرحلة التعليم الإبتدائى. وقد أثمرت الجهود التى بذلها المجلس القومى للطفولة والأمومة عن "مبادرة تعليم الفتيات" التى استهدفت بشكل خاص البؤر الموجودة بتلك المحافظات. كما أثمرت المبادرة عن مدارس المجتمع، ومدارس الفصل الواحد، والمدارس الصديقة للفتيات، والعديد من المدارس التابعة للجمعيات الأهلية لتعليم الفتيات. وتخدم هذه المدارس مجتمعة ٨٣,٥٩١ دارس معظمهم من الفتيات فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

ب- الطلاب فى المناطق الجغرافية المحرومة وذات المستوى الاجتماعى والاقتصادى المنخفض:

وكما تم توضيحه مسبقا فيما يتعلق بمعدل إجمالى القيد فى مراحل التعليم المختلفة، فقد وصل القيد الإجمالى على المستوى القومى فى المرحلتين الإبتدائية والإعدادية إلى المعدلات العالمية تقريبا. إلا أن التعليم الثانوى لا يزال فى حاجة إلى تحسين معدل القيد الإجمالى على المستوى القومى. وفى جميع الأحوال توضح الإحصاءات القومية تباينا بين المناطق الجغرافية المختلفة ولاسيما فى المحافظات ذات الأوضاع الاجتماعية/الاقتصادية المنخفضة. وعلاوة على ذلك، فإن الكثير من أطفال الأسر الفقيرة فى المحافظات ذات المستويات الاقتصادية الاجتماعية المرتفعة لا يلتحقون بالمدارس الثانوية.

شكل (٩) معدل القيد الإجمالى فى بعض المحافظات ٢٠٠٥/٠٦



المصدر: وزارة التربية والتعليم، وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى

يوضح شكل (٩) معدل القيد الإجمالى فى ثمانى محافظات مصرية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، يمثل أربع منها أوضاعا اجتماعية واقتصادية مرتفعة (القاهرة-دمياط - الإسكندرية - بورسعيد)، بينما تمثل المحافظات الأربعة الأخرى أوضاعا اجتماعية واقتصادية منخفضة (البحيرة - الفيوم- المنيا- سوهاج) ومعظمها من محافظات الصعيد .

وبالنظر إلى معدل القيد فى هذه المحافظات يتضح وجود تفاوت بين المناطق الجغرافية المختلفة فى جميع مراحل التعليم. غير أن هذا التفاوت يظهر بشكل واضح فى كل من مرحلتى رياض الأطفال والثانوى العام. ولقد وصل الفرق إلى ٣٦,٨٪ بين أعلى معدل إجمالى للقيد فى مرحلة رياض الأطفال (القاهرة ٤٤٪) وأدنى معدل للقيد (المنيا ٧,٢٪). بينما قدر هذا الفرق فى معدل القيد الإجمالى فى التعليم الثانوى العام بحوالى ٣٠,١٪، ويقدر أعلى معدل للقيد الإجمالى فى التعليم الثانوى العام بحوالى ٤٧,٤٪ فى القاهرة، وأدنى معدل للقيد بالفيوم (١٧,٣٪). بينما يوجد أعلى معدل للقيد الإجمالى فى التعليم الفنى فى المحافظات ذات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة، مما يؤكد على حقيقة تفضيل المناطق الأكثر فقرا والمناطق الجغرافية المحرومة للتعليم الثانوى الفنى. ويمكن أن نرجع ذلك إلى سببين؛ الأول توفر هذا النوع من المدارس لحقبات متتالية مما جعلها تبدو وكأنها من حقائق الأشياء أمام الأسر فى المناطق الفقيرة. أما السبب الثانى فيعزى إلى عدم قدرة الأسر الفقيرة على تحمل أعباء تكاليف التعليم

الثانوى العام التى تعد باهظة بسبب الدروس الخصوصية. وقد يكون هناك سبب ثالث يرجع إلى نمط وعى وثقافة الأسر الفقيرة، التى تحمل طموحات متواضعة جدا لأولادها مما يؤدي إلى حدوث قناعة لدى الأبناء بعدم قدرتهم على تحقيق نتائج جيدة تضمن لهم مكانا فى التعليم الثانوى، أو الاستمرار حتى التعليم الجامعى. وبناء عليه يتضح أن هناك حاجة للتركيز على توفير فرص تعليمية متكافئة وتحسين جودة التعليم للطلاب الذين يلتحقون الآن بالتعليم الفنى/ المهنى وتسليح جميع التلاميذ فى التعليم الثانوى بشقيه بمكون مشترك من المهارات والمعارف والاتجاهات التى تسمح للجميع بالمنافسة فى مواصلة التعليم أو الدخول إلى سوق العمل على قدر من المساواة الحقيقية.

ج- الطلاب ذوو الاحتياجات الخاصة:

من القضايا المهمة المرتبطة بتوفير فرص تعليمية للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة قضية النقص الشديد فى البيانات الدقيقة عن أعداد هؤلاء الأطفال. وإذا ما طبقت المعايير الدولية لذوى الاحتياجات الخاصة، فإن هناك ما يقرب من حوالى مليونى طفل مصرى من ذوى الاحتياجات الخاصة طبقا لإحصاءات عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥. وبناء على ذلك يمكن القول بأن أقل من ٨, ١٪ من هؤلاء الأطفال يتلقون الخدمات التربوية التى يحتاجونها فى المدارس الحكومية Public schools.

وقد أدت القدرة الاستيعابية المحدودة لمدارس التربية الخاصة فى التعليم الحكومى إلى استبعاد الغالبية العظمى من الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة فى سن المدرسة من الحصول على خدمات تربوية متخصصة أو ملائمة. وتشير الإحصاءات إلى وجود ٨٠٤ مدرسة من مدارس التربية الخاصة تخدم عددا محدودا من الطلاب ذوى الإعاقات البصرية، أو السمعية، أو صعوبات التعلم، أو شلل الأطفال، هذا بالإضافة إلى عدم تقديم خدمات تربوية لأنواع أخرى من الإعاقات مثل: الإعاقات المتعددة والشلل المخى والتوحد. وفى الواقع يستوعب نظام التعليم فى مصر عدة مئات فقط من الأطفال ذوى الإعاقات الطفيفة^(٨). وتزداد أوضاع هؤلاء الأطفال تعقيدا فى غيبة ملامح واضحة لسياسة تعليمية تحقق هدف دمج هؤلاء الأطفال فى مدارس التعليم العام. وإذا أخذنا على عاتقنا تحقيق هدف دمج العديد من الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة فى مدارس التعليم العام، فإن ذلك سيترتب عليه أن يكون لدينا المباني الملائمة والقدرة الفنية والأدوات الخاصة لإجراء التشخيص الصحيح لحاجات هؤلاء الأطفال المراد تقديم الخدمات التربوية الداعمة لهم.

د- محو الأمية وتعليم الكبار:

إن مشكلة الأمية فى مصر ليست بمشكلة جديدة، وتتمثل أهميتها فى أنها تؤثر على ترتيب مصر بين دول العالم فى تقرير التنمية البشرية. كما أن الأمية تعيق مشاركة كثير من أبناء مصر فى الارتقاء بمستوى اقتصاد وطنهم وتنميته. وهناك عدة أسباب تزيد مشكلة الأمية تعقيدا وهى: (١) إحصاء الأميين عن الالتحاق بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار وارتفاع معدلات التسرب بين من يلتحقون بها. ويرجع ذلك إلى أكثر من سبب مثل الفقر، والاتجاهات الاجتماعية غير المساندة للتعليم بوجه عام ولتعليم الكبار على وجه الخصوص، وعدم إدراك قيمة التعليم وعدم وجود ارتباط بين المستوى التعليمى للأفراد ومستوى دخولهم، وعدم توفر الوقت لدى الأميين العاملين ولدى الأميات، وعدم موضوعية وجاذبية الوسائل الإعلامية الموجهة للدعوة لمحو الأمية. (٢) استمرار منابع الأمية: وتسعى الدولة إلى تجفيف منابع الأمية بتوفير فرص تعليمية متكافئة للجميع عن طريق الارتقاء بمعدلات الاستيعاب فى الحلقة الابتدائية وتحقيقها للاستيعاب الكامل. (٣) ضعف المشاركة المجتمعية، وضعف جودة العملية التعليمية فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

(٨) تتضمن الإعاقات الطفيفة، كل أنواع الإعاقات الحركية، وضعف النظر، وضعف السمع، والإعاقات الذهنية البسيطة وصعوبات التعلم مثل الأطفال الذين يعانون من إعاقة قرائية، وبيضاء التعلم.

وجدير بالذكر أن النسبة الحالية للأمية فى مصر تبلغ ٢, ٢٩٪ فى الشريحة العمرية ١٠ سنوات فأكثر حسب تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى يناير ٢٠٠٧.

ملخص الإتاحة:

هناك زيادة فى عدد المدارس التى تم بناؤها على جميع مستويات التعليم خلال السنوات (٢٠٠٢/٢٠٠١) و(٢٠٠٦/٢٠٠٥)، باستثناء المدارس الثانوية الفنية، نظرا لتحويل بعض مدارس التعليم التجارى إلى مدارس للثانوى العام. وبالمثل فقد حدثت زيادة فى أعداد المدارس التى تعمل بنظام اليوم الكامل فى المراحل التعليمية المختلفة. وعلى الرغم من ذلك فإن المدارس التى تعمل بنظام اليوم الكامل مازالت متوفرة فقط لأقل من نصف عدد التلاميذ المقيدين فى مرحلة التعليم الأساسى. وسوف تعمل الخطة الاستراتيجية الحالية على زيادة أعداد مدارس اليوم الكامل، إلا أن هدف قيد جميع التلاميذ فى مدارس اليوم الكامل سيبقى لسنوات مستقبلية عديدة.

وعلى الرغم من اختلاف احتياجات المدارس الثانوية الفنية، فإن الخطة الاستراتيجية الحالية تسعى إلى وضعها على قدم المساواة مع مدارس الثانوى العام فى كل النواحي التربوية ومن خلال الحملات التى ترمى إلى كسب المزيد من الاعتراف بالإسهام الكبير الذى يمكن أن يقدمه خريجوها للاقتصاد والمجتمع.

ومع النتائج الإيجابية التى تم تحقيقها فى مجال تعليم الفتيات، فإن الخطة الاستراتيجية الحالية تسعى إلى حصول المجموعات الأخرى من التلاميذ على عناية مماثلة (التلاميذ فى المناطق المحرومة، وذوى الاحتياجات الخاصة)، لاسيما فى صعيد مصر. وتكتسب قضايا الجودة وعدالة الإتاحة نفس القدر من الاهتمام بالإتاحة فى ذاتها، الأمر الذى يبرر التركيز على الجودة وعدالة الإتاحة.

ب: جودة مدخلات التعليم

القضايا الرئيسية

- تحسين جودة مدخلات وعمليات التعليم: عناصر البيداجوجيا: كثافة الفصول، معدلات معلم/ التلاميذ.
- تحسين جودة مخرجات التعليم: نمو التلاميذ، التحصيل الدراسي.
- ترشيد ظاهرة الدروس الخصوصية.

١- العناصر البيداجوجية:

أولاً: مهنة التدريس

لا يوجد في مصر حتى الآن نظام لمنح ترخيص مزاوله مهنة التدريس، كما هو مطبق في بلدان كثيرة من العالم. وعلى الرغم من أن معايير أداء المعلمين قد وُضعت كجزء لا يتجزأ من المعايير القومية للتعليم في مصر، واستخدامها لمتابعة وتقويم وتحسين أداء المعلمين في مجالات التخطيط، والتدريس، وإدارة حجرة الدراسة، والتقويم المهني، إلا أنه لم يتم تعميم استخدام تلك المعايير بعد. ولذا كان من الضروري إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين والتي ستكون مسؤولة عن تنفيذ نظام شامل للتنمية المهنية للمعلمين. ومن بين مسؤوليات الأكاديمية:

أ- وضع الخطة القومية لتدريب المعلمين، بما في ذلك برامج التدريب المؤهلة للالتحاق بالخدمة.

ب- ضمان التنمية المهنية المستدامة للمعلمين.

ج- تقويم ملف إنجازات المعلمين المتقدمين للحصول على شهادة صلاحية العمل (رخصة) أو للحصول على ترقية أعلى، لتحديد أولئك الذين استوفوا شروط الحصول على شهادة الصلاحية أو الترقية وفق نظم التقويم والمعايير المقررة.

ورغم ذلك، لن تكون الأكاديمية قادرة على أداء دورها بنجاح دون وجود نظام داعم لتحسين الظروف الاجتماعية والمالية للمعلمين. ولهذا قامت الحكومة باتخاذ خطوات جادة نحو تنفيذ الكادر الخاص للمعلمين. ويركز هذا الكادر الجديد^(٩) على ربط الترقية وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمعلمين، بمستويات أداء المعلم.

ومع تطبيق ذلك النظام الشامل، سيكون من السهل تحديد مدى نجاح إعداد المعلمين قبل الخدمة، بالإضافة إلى تقديم تقارير دورية عن مساءلة ومحاسبة المعلمين، على المستوى الفردي وكذلك في شكل بيانات مُجمعة. ويجب أن يدرك القائمون على النظام التعليمي، والجمهور المستنير في مصر أن تلك التغييرات ستستغرق وقتاً لتنفيذها بنجاح.

ثانياً: المناهج وطرق التدريس

تتمثل القضايا الرئيسية ذات الصلة بجودة المناهج الدراسية ضرورة أن تعكس المناهج المعايير القومية؛ وذلك لتحقيق التوازن بين المواد النظرية والعملية، ووضع طرق لربط ما يتعلمه التلاميذ داخل حجرات الدراسة والمدارس بسوق العمل وحاجات المجتمع. ويمكن تلخيص التحديات في مجال المناهج على النحو الآتي:

أ- تركيز المناهج الدراسية، وعمليات التعليم على إطار ضيق من المعلومات والمعرفة المجردة المعتمدة على الحفظ والتلقين، وعدم إيلاء العناية الواجبة للتنمية الشاملة لشخصية التلاميذ ودعم قدراتهم في التفكير الناقد والإبداع.

ب- ضعف مشاركة المعلمين في المناقشات المهمة حول المناهج والمهارات المطلوب تعلمها وضعف مساهمتهم في بناء المواد التعليمية المساعدة حتى داخل حجرات الدراسة.

(٩) تعديل القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.

ج- الإفراط فى التركيز على الامتحانات النهائية - ذات المرة الواحدة - التى تركز نمط التعليم القائم على الحفظ والتلقين.
د- إهمال تنمية قدرات التعلم الذاتى لدى التلاميذ ليتعلم التلاميذ كيف يتعلمون وكيف يستخدمون المعلومات ويطبقون المعارف.
هـ - تستند طرق التدريس الحالية على مفهوم تقليدى ركز على التدريس والكتاب المدرسى، حيث يظهر المعلم كمصدر وحيد للمعرفة والسلطة العلمية، وهى أساليب تركز الحفظ والتلقين وتكرس قيم الإذعان والطاعة السلبية وظاهرة هيمنة ثقافة الصمت فى المجتمع.

ثالثاً: المواد التعليمية

تشمل القضايا الراهنة المتعلقة بالمواد التعليمية وطرق التدريس التركيز على الكتب المدرسية فقط، واعتبارها المصدر الوحيد للمعلومات، وتجاهل الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى عملية التعليم والتعلم. ومن أهم القضايا أيضاً أن نظام التقييم التقليدى السائد فى مدارسنا يتحمل قسماً كبيراً فى كون الكتاب المدرسى هو المصدر الوحيد للعملية التعليمية، حيث يعمل التلاميذ على الإتقان الكامل لمحتوى الكتاب عن طريق استظهار تلك الأجزاء التى أكد عليها المعلمون أثناء عملية التدريس. وتفشل محاولات إدخال أنشطة إضافية فى عملية التعليم، حيث ينصب اهتمام الطلاب على ما سيحتويه الامتحان. ولذلك تعنى هذه الخطة الاستراتيجية بتحديث وتجديد وإصلاح نظام الامتحانات بالكامل، بما فى ذلك نظام امتحان الثانوية العامة، وبناء نظم حديثة للتقييم على نحو يدعم تنمية معارف ومهارات التلاميذ، ويؤدى إلى نجاح الجهود الحالية للتطوير.

ومن بين التحديات الأخرى فى مجال الكتب المدرسية، الكتب الخارجية المتاحة فى الأسواق، والتى ينتجها القطاع الخاص، وتستخدم جنباً إلى جنب مع الدروس الخصوصية ولا تضيف شيئاً سوى تكريس ثقافة الصمت وضياع الأموال. وثمة قضية أخرى، تتمثل فى الإطار الزمنى لتوزيع الكتب المدرسية، بما فى ذلك كتب دليل المعلم والتى غالباً ما تصل بعد بدء العام الدراسى، وتنتج منفصلة عن الكتاب المدرسى، مما يقلل من فائدتها التربوية.

وأخيراً، قامت وزارة التربية والتعليم بإدخال طرائق وأساليب تدريس مبتكرة قائمة على مفهوم "التعلم النشط". وقد طبقت تلك الأساليب على السنوات الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية. ويشير التعلم النشط إلى تنفيذ "استراتيجية التعلم المتمركز على التلميذ". ويصاحب هذا التوجه تقنيتان مهمتان: العمل الجماعى (أو عمل الأقران) والتعلم التعاونى، وذلك على عكس ما هو متبع من طرق تدريس تقليدية يُعتمد فيها على المعلم كمصدر للمعرفة. ويتطلب مفهوم "التعلم النشط" تنمية قدرة المعلمين على دمج تكنولوجيا التعليم فى عملية التعليم والتعلم داخل حجرة الدراسة من ناحية، وإنتاج مواد تعليمية مساعدة وفق احتياجات التلميذ كما يكتشفها المعلم المتمرس فى الموقف التعليمى. وبذلك يتمكن المعلم من تجاوز حقيقة أن الكتاب هو المصدر الوحيد للتعلم. كما يتطلب التعلم النشط نوعاً جديداً من نظم التقييم وهو التقييم الشامل والمستمر للمتعلمين.

رابعاً: التقييم

يوجد عدد من القضايا المرتبطة بتقييم تحصيل التلاميذ، ومن أكثرها أهمية الحاجة إلى دمج ممارسات التقييم فى عمليات التعليم والتعلم، وخاصة إذا أخذنا بتطبيق "مدخل التعلم النشط"، كما هو حادث الآن فى الصفوف الثلاثة الأولى فى التعليم الابتدائى. ويهدف ذلك إلى التأكيد على قدرة التلاميذ على تجاوز حدود الكتاب المدرسى فى تطبيقهم للمعارف وقدرتهم على تجاوز حدود الاستظهار، حتى يصبحوا متعلمين قادرين على البحث والوصول إلى المعلومات وتحليلها، وكذلك القدرة على التوصل إلى المعارف وممارسة التفكير الناقد والإبداعى.

وبالفعل فقد بذلت محاولات فى الآونة الأخيرة لإحداث تغيير فى نظام التقييم وخاصة فى السنوات الأولى من المرحلة الابتدائية والذى يركز على المعايير القومية؛ وهو التقييم الشامل حيث يعتمد التقدير النهائى فى الصفوف الابتدائية (١-٣) على درجة الامتحان إضافة إلى أداء التلميذ فى الأنشطة وملف إنجازات التلميذ. ومن المأمول أن يصبح التقييم الشامل بمثابة نموذج لإصلاح طرق التقييم فى المستويات التعليمية المختلفة، والتى تتكامل مع التعلم النشط الذى تجرى الآن ممارسته فى الصفوف الثلاثة الأولى.

وعلى الرغم من أنه لم يتبين بعد مدى نجاح تطبيق نظام التقويم الشامل في المراحل التعليمية الأعلى، إلا أنه من الواضح أن إدخال أى تغييرات أخرى في المجالات (البيداجوجية)، مثل إعداد المعلمين أو إصلاح المناهج الدراسية لا يمكن إجراؤها إلا إذا تم تغيير نظام التقويم. وكجزء من هذا التغيير، يجب أن تدمج عملية التقويم ضمن عملية التعليم والتعلم ذاتها، في شكل تقويم مستمر. وفي النهاية، فإن الطرق والأساليب التي تستخدم معايير للنجاح (سواء الامتحانات، أو ملف إنجازات الطالب، أو أعمال السنة) ستكون محط اهتمام التلاميذ وأولياء الأمور، وسيكون كل شيء آخر أقل أهمية مهما بلغت درجة إثارته للاهتمام. ومن ثم فإن هذه الخطة الاستراتيجية تؤكد على تنفيذ التغييرات في مجالات البيداجوجيا بعناية شديدة حتى يعكس التقويم بشكل حقيقى التعلم الذى يراد للتلاميذ تحقيقه.

٢- حجم/ كثافة الفصل ونسبة المعلم إلى التلاميذ:

يعتبر عدد التلاميذ بكل فصل من المُدخلات الهامة لجودة العملية التعليمية. ويوضح جدول (٣) البيانات الخاصة بكثافة الفصول لكل مستوى من التعليم فى عام (٢٠٠٦/٢٠٠٥)، فضلا عن التغيرات التى طرأت منذ عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وتكشف هذه الأرقام عن أن المدارس الخاصة على كافة المستويات بها أعداد أقل من التلاميذ بكل فصل عن مثيلاتها بالمدارس الحكومية، وكما تشير أيضا إلى وجود أكبر كثافة للتلاميذ فى المدارس الابتدائية بمتوسط كثافة ٤٣,٨ تلميذا لكل فصل فى المدارس الحكومية بزيادة قدرها ٤,٢٪، وكثافة تصل إلى ٣٣,٥ فى المدارس الخاصة بانخفاض قدره ٢,٥٪.

جدول (٣): متوسط كثافة الفصل (٢٠٠٦/٢٠٠٥) والنسبة المئوية للتغيير من (٢٠٠٢/٢٠٠١) حسب مراحل التعليم

مراحل التعليم	كثافة الفصل (٢٠٠٦/٢٠٠٥)			النسبة المئوية للتغيير من (٢٠٠٢/٢٠٠١)		
	عام	خاص	إجمالي	عام	خاص	إجمالي
رياض الأطفال	٣٠,٨٤	٢٧,٧٤	٢٩,٧٨	٠,٣٤	٣,٩٢-	٠,٨٦-
الابتدائى	٤٣,٨٣	٣٣,٥١	٤٢,٧٧	٢,٣٥	٢,٤٩-	١,٨٣
الإعدادى	٣٨,٩	٢٩,٢	٣٨,٣	٥,٣٢-	٣,٦-	٥,٢-
الثانوى العام	٣٩,٧٨	٢٧,٩٢	٣٨,٥٤	٢,٤٥-	٦,٩٩-	٢,٨٨-
الثانوى الفنى	٣٨,٢	٢٤,٢	٣٨,٣	٠,٣-	١,٢	٠,٢-

المصدر: وزارة التربية والتعليم - وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى البيانات بالجدول السابق مُعبر عنها بالعشرات وليس بالمئات

يعتمد حساب نسبة معلم/ طالب على كثافة الفصل، وذلك لأن الأولى تتضمن جميع القائمين بالتدريس وليس فقط المعلمين ذوى النصاب الكامل للتدريس. وتظل حجرة الدراسة هى المحدد لعدد المعلمين الذين يقومون بالتدريس. ويتضح من جدول (٤) وجود تغير طفيف فى نسبة معلم/ طالب بمراحل التعليم المختلفة فى الأعوام (٢٠٠٢/٢٠٠١) و(٢٠٠٦/٢٠٠٥)، حيث ظلت النسبة ثابتة بمرحلة رياض الأطفال، وارتفعت بنسبة ٣,٥٪ بالمرحلة الابتدائية، وانخفضت بنسبة ١٪ فى الثانوى العام، وانخفضت بنسبة ٠,٦٪ فى الثانوى الفنى. وكما هو مبين تفصيلا فى الفصل الخاص بالموارد البشرية - تتضح العلاقة بين كثافة الفصل ونسبة معلم/ طالب، ومفادها أنه كلما زادت كثافة الفصل زادت نسبة المعلمين الذين لا يقومون بالتدريس، فهناك دائما مع الكثافات العالية نسبة كبيرة وغير فعالة من المعلمين.

جدول (٤): نسبة معلم/تلميذ (٢٠٠٦/٢٠٠٥) والنسبة المئوية للتغير من (٢٠٠٢/٢٠٠١)

النسبة المئوية للتغير من (٢٠٠٢/٢٠٠١)	نسبة معلم / تلميذ (٢٠٠٦/٢٠٠٥)	مستوى التعليم
٠,٠ %	٢٣,٥	رياض الأطفال
٣,٥ %	٢٦	الابتدائى
غير متاح	غير متاح ^(١٠)	الاعدادى
١-	١٢,٣	الثانوى العام
٠,٥٧-%	١٥,١	الثانوى الفنى

المصدر: وزارة التربية والتعليم - وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي

٣- تطور إنجازات التلاميذ:

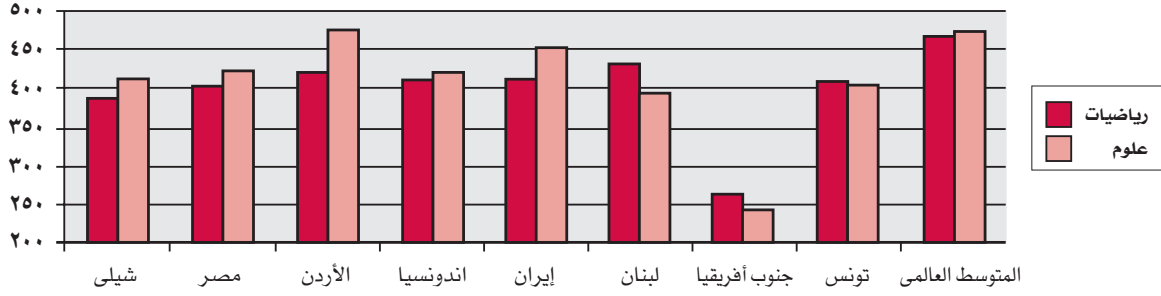
على الرغم من مشاركة مصر مرة واحدة فى المسابقة الدولية الخاصة بدراسة الاتجاهات الدولية فى الرياضيات والعلوم (TIMSS) لتلاميذ الصف الثامن فى عام ٢٠٠٤، إلا أن تلك المشاركة قد أتاحت الفرصة للوقوف على جودة الانجازات التعليمية فى مصر مرتكزة على أساس عالمى مُقارن. حيث حققت مصر متوسط درجات (٤٠٦) فى الرياضيات، ومتوسط درجات (٤٢١) فى العلوم، الأمر الذى يضع تلاميذ الصف الثامن فى مصر دون المتوسطات الدولية التى تقدر بـ (٤٦٧ و ٤٧٦) على الترتيب، محققين بذلك متوسط أقل مما حققته الأردن (٤٢٤ و ٤٧٥)؛ ومساواته لإندونيسيا (٤١٠ و ٤٢٠) وتونس (٤١٠ و ٤٠٤) ومتقدمة على الفلبين (٣٧٨) وعلى الدول الأفريقية من إقليم جنوب الصحراء. إن تلك النتائج - على الرغم من كونها مشجعة - إلا أنها تظهر بأن هناك حاجة ملحة إلى مواجهة التحدى الكبير للتنافسية الدولية، وبذل جهود أكبر فى تطوير جودة التعليم.

وبالنظر إلى التحليل المفصل لنتائج المسابقة فى مصر لوحظ وجود مدارس - لاسيما مجموعة المدارس الحكومية التجريبية وكذلك المدارس الخاصة - تساوى أو تزيد فى متوسطاتها عن المتوسطات الدولية، فقد أحرز طلاب المدارس الحكومية التجريبية لغات (٥٠٩) فى الرياضيات و(٥٠٦) فى العلوم، أما طلاب المدارس الخاصة لغات فقد أحرزوا (٥٢٩) فى الرياضيات و(٥٢٨) فى العلوم، وهذا أعلى كثيرا من المتوسطات الدولية. وتفسير ذلك أن كل المدارس التجريبية لغات والمدارس الخاصة لغات ملائمة ومجهزة بشكل أفضل من المدارس الحكومية العادية، واليوم الدراسى بها أطول، كما أنه يتم تقديم حوافز لتوظيف معلمين أفضل، فضلا عن وجود محاسبية واضحة.

ويشير كل هذا إلى أن التركيز الرئيس لنظام التعليم المصرى يجب أن يكون على قدم المساواة فى الجودة أكثر من مجرد توفير هذه الجودة.

(١٠) لم يتم حساب معدلات نسبة/طالب فى مرحلة التعليم الإعدادى وذلك لوجود السنة الفارغة الناتجة عن عودة الصف السادس الإبتدائى فحساب السنة فى مثل هذا الوضع لن يظهر النسبة الفعلية بهذه المرحلة.

شكل (١٠): المقارنة الدولية لمسابقة الـ TIMSS (٢٠٠٤)



المصدر: البنك الدولي، قطاع التعليم، ٢٠٠٧

الدروس الخصوصية:

تعد ظاهرة الدروس الخصوصية إحدى الظواهر التي يتكرر ذكرها كأحد الأسباب الأصلية للمشكلات العديدة في النظام التعليمي. وفي البداية كان الهدف من السعى وراء الدروس الخصوصية هو مساعدة الطالب في مادة يصعب عليه تحصيلها في المدرسة، أو قبيل أدائه للامتحان. أما الآن فإن التعامل مع المدرس الخاص يتم بشكل مستمر وروتيني طوال العام الدراسي، وحسب القدرة المادية للأسرة يتحدد عدد المواد التي يمكنها توفير المدرسين لها. هذا وتقدر نسبة الطلاب الذين يتلقون دروسا خصوصية بحوالي ٥٠٪ في مرحلة التعليم الأساسي و ٨٠٪ في مرحلة التعليم الثانوي (د. هبة هندوسة وآخرون، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٤). وتوضح الأرقام عدم قدرة الأسر ذات المستوى الاقتصادي الاجتماعي المنخفض على تغطية تكلفة الدروس الخصوصية في المراحل التعليمية المختلفة، الإعدادية، والثانوية والتعليم الجامعي أيضا.

ويرجع الانتشار الكبير للدروس الخصوصية لعدد من العوامل داخل وخارج النظام التعليمي على حد سواء. أهمها: (أ) المردود الاقتصادي الضعيف للاستثمار في التعليم، (ب) طرق التدريس التقليدية، (ج) طرق التقويم التقليدية، (د) تدنى مستوى أداء المعلمين. ويؤدي كل هذا إلى عدم الرغبة في الاستمرار في التعليم، خاصة لدى التلاميذ من الأسر الفقيرة، مما يشجع على زيادة احتمالية تسرب هؤلاء التلاميذ من التعليم.

ملخص الجودة:

لقد ركز النظام التعليمي الانتباه مؤخرا على القضايا المتعلقة بالجودة في التعليم. وبهذا فقد تم إعطاء الوقت الكافي لتحديد المشكلات واستكشافها، ومعرفة مدى ارتباطها وتشابكها، والأسباب الرئيسية التي أدت لحدوثها. وبوضوح يتبين أن هذه المشكلات معقدة إلى حد ما. ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها: (أ) ضعف التكامل بين أنظمة البيانات الحالية في الممارسات اليومية للمعلمين. (ب) التدنى النسبي لكفاءة نظم التنمية المهنية للمعلمين، وازدواجية برامج التدريب وغياب عمليات التقويم اللازمة لقياس فعاليتها. (ج) انخفاض المشاركة في العملية التعليمية من قبل غالبية أولياء الأمور والمجتمع. وبالرغم من أن نظام التعليم في مصر له موارد كامنة كثيرة، فإن استخدامها لا يزال غير منسق ويتم بطريقة جزئية. مما يؤكد على ضرورة تحديث طرق إدارة النظام التعليمي.

ج: كفاءة النظم وإدارة التعليم

القضايا الرئيسية:

- عدم كفاءة نظام إدارة الموارد وضعف المشاركة فى رقابتها .
- التعقيدات الإدارية التى تعيق تنفيذ السياسات بسلاسة.
- الخدمات العامة غير الفعالة، والتى تعتبر باهظة التكاليف عند مقارنتها بجودة الخدمة المقدمة .

١- النظام الإدارى فى مصر:

هناك جذور عميقة للحكم المركزى فى التاريخ المصرى، حيث قد تمت ممارسته خلال فترات التاريخ المصرى العريق لما يزيد عن ٥٠٠٠ سنة (مايفيلد، ١٩٩٦). هذا وقد لخص تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤ التأثيرات التراكمية للرقابة التقليدية الصارمة، ومضمونه: "أن الحكومة المركزية تجمع الأدوار الخاصة بعمليات التخطيط والموازنة والتمويل وتخصيص الموارد والتنظيم والمتابعة/ التقويم وتوصيل الخدمة".

وفى السنوات الأخيرة، تم تسليط الضوء على عدد من القضايا المهمة التى تتعلق بالرقابة والإدارة المركزية ومنها (أ) الإدارة المركزية للموارد، دون تدخل المحليات، الأمر الذى يؤدى إلى عدم الاستخدام الكفء لهذه الموارد، كما هو الحال فى عمليتى التخطيط والتنفيذ. (ب) اتباع سلسلة الأوامر فى توصيل الموارد: الأمر الذى يؤدى إلى عرقلة توصيل الخدمات بشكل سريع وسلس للمواطنين. (ج) غالبا ما تكون هذه الخدمات العامة غير فعالة وباهظة التكاليف، وذات جودة منخفضة، كما أن العديد من الخدمات المجانية غالبا ما تتطوى على تكلفة غير ظاهرة.

وقد طبقت وزارة التربية والتعليم، كغيرها من الوزارات الأخرى، سياسات مركزية. وفى السنوات الأخيرة اتخذت الحكومة بعض الخطوات نحو اللامركزية منها، على سبيل المثال، قيام كل محافظة حاليا بإعداد ميزانيتها التعليمية والتفاوض مع وزارتى المالية والتخطيط. ورغم ذلك تظل هناك بعض اللوائح التى تحول دون التحرك بمرونة بين أبواب الموازنة.

٢- فعالية الموارد المالية:

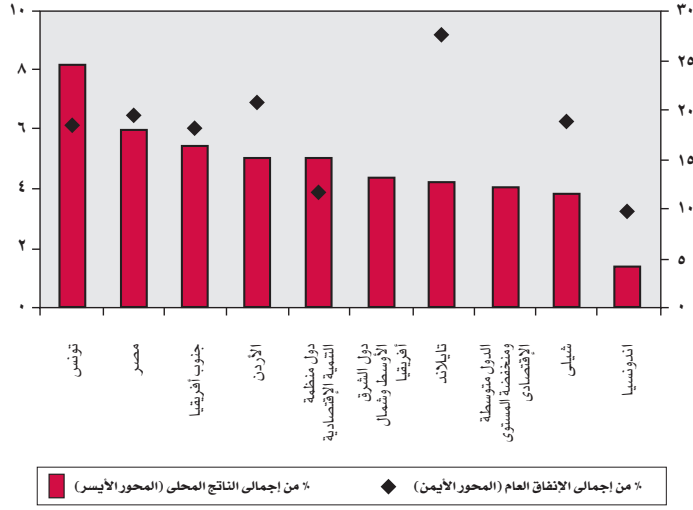
أ. الإنفاق على التعليم:

وصل الإنفاق العام على التعليم فى مصر ٩, ٤٪ من إجمالى الناتج المحلى فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و ٨, ٤٪ فى ٢٠٠٤/٢٠٠٥^(١١) والذى يماثل إنفاق الكثير من الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط وأيضا بعض دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD على التعليم. ويعد الإنفاق على التعليم قبل الجامعى أقل نسبيا عن نظيره فى دول مماثلة. وفى الوقت الذى تخصص فيه مصر من ميزانية التعليم ٧٠٪ للتعليم قبل الجامعى، تخصص الأردن على سبيل المثال ٨٠٪، بينما تخصص له إندونيسيا ٧٦٪.

هذا ويبلغ إنفاق مصر على التعليم الابتدائى حوالى ٢, ٣٠٪ من إجمالى الإنفاق على التعليم، مقارنة بالأردن والتى تنفق ما يبلغ مقداره ٣, ٤٣٪، والفلبين ٤, ٦٠٪، وتركيا ٤, ٤٨٪، وفى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ٤, ٤٠٪. هذا ويبلغ الإنفاق على التعليم فى مرحلة رياض الأطفال والتعليم الثانوى العام والثانوى الفنى بمصر ٢٪، ١١٪ و ١٧٪ على التوالى.

(١١) يعكس العمان نفس مستويات الإنفاق. عند أخذ الزيادة فى إجمالى الناتج المحلى فى الاعتبار.

شكل (١١): مقارنة الإنفاق العام على التعليم



المصدر: البنك الدولي، قطاع التعليم، ٢٠٠٧ (جميع القيم وفقا لتقديرات البنك الدولي)

ومن ناحية أخرى، تتراوح المخصصات للتعليم الجامعي من ٢٨٪ إلى ٣٠٪ من إجمالي الإنفاق العام على التعليم، هذا على الرغم من أنه يمثل فقط ١٣,٥٪ من إجمالي عدد الطلاب المقيدين في نظام التعليم المصري بجميع مراحل (من رياض الأطفال حتى التعليم الجامعي).

ويُقدَّر الإنفاق الأسري على التعليم Household Expenditure بحوالي ٣,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي حسب إحصائيات عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. هذا ويذهب ٦٠٪ من إجمالي الإنفاق الأسري على الدروس الخصوصية والمصروفات. ويرجع هذا إلى نظام امتحان نهاية المرحلة الثانوية من ناحية؛ وهو نظام توزيع خريجي الثانوى العام على التعليم الجامعي (والذى يعتمد أساسا على درجات الامتحان)؛ وضعف الثقة في نظام التعليم قبل الجامعي من ناحية أخرى. وقد أوضح بعض الباحثين أن مستوى الإنفاق العام والخاص على التعليم في مصر يشير إلى أن نظام التعليم لا يعاني من قلة التمويل، بل يعاني من التخصيص السيئ لهذا التمويل، مما يعنى أن بعض المجالات لا ينفق عليها بشكل كافٍ، وأن الإنفاق لا يتسم بالكفاءة. السؤال إذن هو: كيف يمكن إعادة تخصيص هذا التمويل في ضوء المستوى المنخفض نسبيا من مشاركة أولياء الأمور والهيئات المجتمعية والمحلية والإقليمية في العملية التعليمية؟ وهو ما يعتبر انعكاسا للنظام المركزي على التعليم. بالإضافة إلى هذا، فبينما تعد الاستثمارات الموجهة ضرورية (مرتببات المعلمين، على سبيل المثال) والتي تؤدي إلى زيادة مستوى الإنفاق، فإن هذه الاستثمارات يجب أن تتم بطريقة تعمل على تحسين الكفاءة والمحاسبية على المدى المتوسط والبعيد على حد سواء.

**جدول (٥): مقارنة لمستويات الإنفاق الخاص
من قبل الأسر حسب المستوى الاقتصادى (٢٠٠٦/٢٠٠٥)**

الإنفاق السنوى للأسر على التعليم	الخمس الأفقر	الثانى	الثالث	الرابع	الخمس الأغنى	مصر
إجمالى إنفاق الأسر على الدروس الخصوصية والمصروفات المدرسية	١٧٢,٤٩	٢٦٩,٦٣	٣٥٦,٥١	٥٥٨,٧٢	١٨٢٨,٠١	٦٣٧,٨٠
إجمالى إنفاق الأسر على التعليم (بالجنيه)	٣٥٨,٩٣	٥٣١,٣١	٦٨٢,٥٦	٩٩٧,١٣	٢٦٧٧,٤٨	١٠٥١,٠٤
نسبة الإنفاق على الدروس الخصوصية والمصروفات المدرسية من إجمالى نفقات الأسر	٢,٥٢	٣,٢٠	٣,٧٥	٥,٢٣	١٠,٩٥	٥,٧١
نسبة من إجمالى نفقات الأسر	٥,٢٥	٦,٣١	٧,١٧	٩,٣٤	١٦,٠٤	٩,٤٢

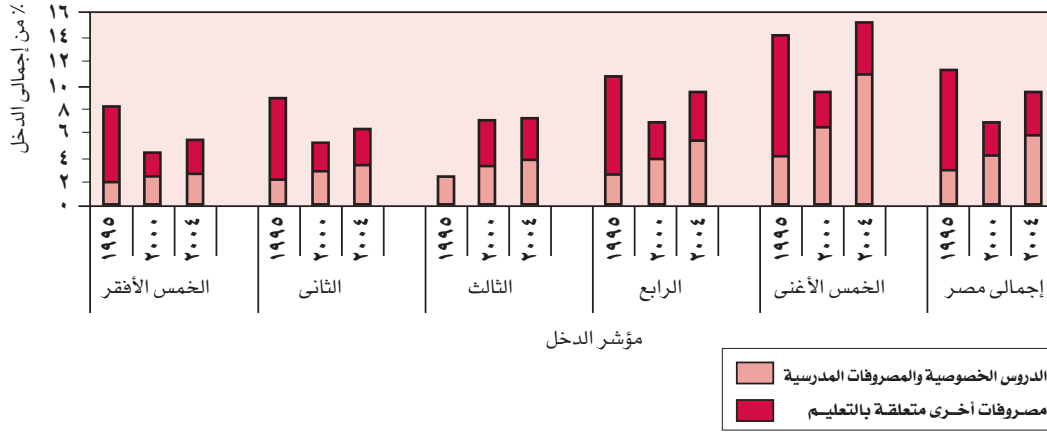
المصدر: البنك الدولى، قطاع التعليم، ٢٠٠٧.

يوضح جدول (٥) أن مستوى الإنفاق الأسرى يرتفع بمعدلات ثابتة ونسبية مع ارتفاع دخل الأسرة. وتتفق الأسر الغنية ٨ مرات أكثر مما تتفق الأسر الفقيرة بصفة عامة^(١٢)، و ١٠ مرات أكثر مما ينفق على الدروس والمصروفات المدرسية بصفة خاصة. وكما ذكر سابقا فإن إجمالى الإنفاق الأسرى يقدر بحوالى ٣,٧٪ من إجمالى الناتج القومى، وتزداد هذه النسبة بشكل ثابت، إذ قدرت بحوالى ٢,٩٨٪ فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ و ٣,٢٢٪ فى عام ٢٠٠٠.

هذا ويوضح شكل (١٢) مستوى الإنفاق الأسرى على التعليم وفقا لفئات الدخل، كما أنه يميز بين المصروفات المدرسية والدروس الخصوصية، من ناحية، وجميع بنود الإنفاق الأخرى، (على سبيل المثال، الزي المدرسى، المواصلات، الكتب، التجهيزات، الحقائق المدرسية... إلخ) من ناحية أخرى. والسبب فى ذلك هو أن: (١) الإنفاق على المصروفات المدرسية والدروس الخصوصية يحتل المرتبة الأولى لدى كل الأسر بالمقارنة مع البنود الأخرى للإنفاق. (٢) هناك تباين فى مستوى الإنفاق يزداد مع الوقت، وهو أكثر وضوحا فى الإنفاق على الدروس الخصوصية بين الأسر ذات الدخل المرتفع والمنخفض، مما يعطى الأطفال من الأسر ذات الدخل المرتفع ميزة لاختيارهم لأفضل المدارس ولأنواع التعليم المميزة. (٣) يوجد تباين واضح فى الإنفاق على الدروس الخصوصية بين الأسر الميسورة ورفيقة الحال، مما يعطى الأطفال من الأسر الأغنى ميزة اختيار أفضل المدارس والأنواع المتميزة من التعليم.

(١٢) بالإضافة إلى الدروس الخصوصية والمصروفات المدرسية، يشمل إجمالى الإنفاق الأسرى العديد من البنود بدءاً بالزى المدرسى وحتى التجهيزات والحقائب المدرسية. وفى واقع الأمر فإن أحد الدروس الناتجة عن هذا التحليل هي أن الجهات المانحة يمكن أن تقدم مساهمات كبيرة للفقراء من خلال توفير الحقائب المدرسية، والتي تعتبر بنداً مرتفعاً فى الإنفاق.

شكل ١٢: نصيب التعليم من إجمالي الإنفاق الأسرى (%) وفقا لدخل الأسر (١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٤)



المصدر: البنك الدولي، قطاع التعليم، ٢٠٠٧

الإنفاق على الكتب المدرسية:

يقوم مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية بإعداد الكتب المدرسية والمناهج الدراسية. وبهذا تتم طباعة الكتب المدرسية في مطابع حكومية وخاصة من خلال قطاع الكتب بالوزارة. وتتفق المعايير المتبعة في عمليات طباعة وإنتاج الكتب المدرسية مع المعايير الدولية. ورغم زيادة معدل القيد بنسبة ٣٪ فقط في السنوات الستة الماضية، فقد زاد معدل إنتاج الكتب المدرسية بنسبة ١٥٪، وزاد معدل الإنفاق على طباعة الكتب المدرسية بنسبة ٦٣٪. ويمثل الإنفاق على الكتب المدرسية ٦٪ من إجمالي الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، مما يدل على ضرورة مراجعة السياسة المتبعة في إعداد وطباعة وتوزيع الكتب المدرسية والمواد التعليمية، لكونها تمثل عبئاً مادياً وفنياً على الوزارة. وتؤكد هذه الخطة الإستراتيجية على ترشيد الإنفاق على طباعة وإنتاج الكتب المدرسية بمراجعة معدلات إنتاج الكتب المدرسية على المستوى الدولي وخاصة تلك الدول ذات الدخول المماثلة لمصر والتي تعتبر معدلات إنتاجها للكتب المدرسية أقل بكثير من معدلات الإنتاج في مصر.

٣- الإدارة المالية:

لقد أوضحت الممارسات الدولية أن نظام التعليم يصبح أكثر كفاءة عندما يتعامل مع المدرسة كوحدة للتكلفة حيث لا يسمح حالياً نظام الموازنة للمدرسة بالقيام بهذا الدور. لهذا فإنه من الأهمية أن يتم إنشاء نظام لامركزي يركز على مبادئ المحاسبية. ويحتاج تنفيذ مثل هذا النظام على المستوى المحلي إلى نقل الميزانية مباشرة إلى مستويات المدرسة والإدارة. هذا ويمكن تقليل المخاطر الناتجة عن هذه الخطوة من خلال تفعيل ضوابط؛ منها وجود مجلس الأمناء في كل مدرسة للمشاركة في مسئولية الرقابة على أوجه الإنفاق المتعلق بالميزانية.

ملخص كفاءة النظم وإدارة التعليم.

لم تسمح المركزية الشديدة للإدارة فى مصر بتطوير الأنظمة المحلية الموثوق فيها، والقادرة على المشاركة فى عملية توصيل الخدمة بطرق فعالة. وقد أدى التأثير التراكمى لهذا الوضع إلى عدم الكفاءة فى تخصيص الموارد، بينما كان تأثير المركزية على المدى البعيد هو الانخفاض النسبى فى جودة نواتج العملية التعليمية.

وأخيرا، يمكن تلخيص التحديات الرئيسة التى تواجه نظام التعليم فى مصر فى القضايا الآتية:

١- زيادة معدل القيد فى التعليم الثانوى مع المحافظة على المستوى العالى لمعدلات القيد الذى تم تحقيقه على مستوى التعليم الأساسى.

٢- ضمان إتاحة فرص تعليمية عادلة ذات جودة عالية بجميع المراحل التعليمية.

٣- تحسين الكفاءة فيما يتعلق بتخصيص الميزانية والإنفاق فى التعليم.

٤- إعادة الثقة المجتمعية فى التعليم لتوجيه أموال الدروس الخصوصية لخدمة النقلة النوعية العامة، التى تسعى هذه الخطة الاستراتيجية إلى إحداثها فى نظام التعليم المصرى. ويتضمن ذلك مجموعة من عمليات الدعم على المدى المتوسط والطويل، بما فى ذلك تحسين مستوى المحاسبية، وإيجاد موارد حقيقية لحوافز المعلمين من ناحية أخرى، مما يؤدى إلى كسب ثقة أولياء الأمور والطلاب فى النظام المدرسى المطور.

٥- بناء نظم فاعلة للمصادر البشرية، وتحقيق تنمية مهنية مستدامة، وبرامج إعداد للقيادات المميزة.

٦- بناء نظم حديثة فى المتابعة والتقييم تقوم على الشفافية والمحاسبية فى سياق إطار قومى لمؤشرات أداء واضحة وموضوعية ومعروفة للجميع.

٧- ترسيخ مفهوم المساءلة والمحاسبية فى الوظائف الإدارية والمؤسسية.

٨- تعزيز المشاركة المجتمعية والتوجه نحو اللامركزية.

الفصل الأول

التوقعات المستقبلية الكمية للخطة الإستراتيجية

المقدمة:

يقوم التخطيط الحديث للتعليم على توفير البيانات، إذ لا يمكن الوفاء بالتخطيط بدون توافرها، ويتطلب ذلك وجود معلومات تحليلية واستقرائية عن كافة مراحل العملية التعليمية. فهذه المعلومات ضرورية بالنسبة لتحليل الوضع الراهن، وكذلك بالنسبة لعملية وضع الأهداف وصياغة البرامج ذات الأولوية ومتابعة التنفيذ وصياغة خطة التعليم.

وللحصول على بيانات التحليل وإعداد التوقعات التي تعد جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط يحتاج المخطط إلى أداة لإدارة البيانات. وقد اعتمدنا في بناء الخطة الإستراتيجية القومية للتعليم في مصر ٠٨/٢٠٠٧ - ١٢/٢٠١١ على أداة دقيقة، هي نموذج التحليل والتوقع (ANPRO) Projection and Analysis Model، وبالطبع هناك نماذج أخرى إلا أنه تم اختيار هذا النموذج لأنه يتسم بالترابط والشمول ويغطي كل القطاعات الفرعية في نظام التعليم، هذا من جهة. أما من جهة أخرى، فهذا النموذج قد تم تأسيسه في الأصل كأداة لتخطيط مبادرة "التعليم للجميع" التي نادى بها اليونسكو أوائل التسعينات، وقد استُخدم بنجاح في كثير من الدول الأفريقية والآسيوية.

ويُعد نموذج "التحليل والتوقع" أداة مباشرة للحوار بين الأطراف المعنية على مستوى المحافظات (المديريات التعليمية)، وكذلك بين المحافظات والسلطات المركزية، بشأن قضايا التطوير المستقبلي للتعليم على المستوى المركزي. وبشكل أكثر تحديداً، فإن هذا النموذج يؤدي إلى إيجاد حوار بشأن الأولويات والأهداف، والفجوات في الموارد وتعظيم تلك الموارد، وأداء القطاعات الفرعية الفردية.

وفي هذا الإطار قام الفريق الوطني المصري، بمساعدة بعثة المعهد الدولي للتخطيط التربوي IIEP (التابع لليونسكو بباريس) بتصميم هذا النموذج للتحليل والتوقع وتعديله وفقاً لمنطق العلاقات الإحصائية التي يقوم عليها نظام التعليم المصري^(١). وقد قامت وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي بوزارة التربية والتعليم بناءً على النموذج المصري للتحليل والتوقع بتجميع المعلومات والمدخلات الإحصائية لسنة الأساس ٢٠٠٦/٢٠٠٥ عن القطاعات المختلفة التي تقدم الخدمة التعليمية: التعليم الحكومي، والخاص، والتعليم الأزهرى. ويعمل نموذج التحليل والتوقع كأداة لربط العرض (الخدمة التعليمية) بالطلب عليها، وكذلك للربط بين المدخلات البشرية (الطلاب والعاملين بالمجال) والتمويل، هذا بالإضافة إلى توفير تحليل أفقى ورأسى للبيانات المتوفرة. وفي نفس الوقت يمكن النموذج من حساب تكلفة الوحدة لكل المدخلات التعليمية، والتمويل اللازم لتنفيذ البرامج ذات الأولوية وفقاً للسيئاريوهات الموضوعية.

ومن المميزات التي يتمتع بها نموذج التحليل والتوقع المصري Egyptian ANPRO Model قدرته على توفير البيانات اللازمة لتحقيق الأهداف العامة للخطة من خلال البيانات التي يمكن استخراجها منه والتي يمكن استخدامها لتحقيق ما يلي:

- تحليل أسلوب عمل قطاعات التعليم الفرعية في الوقت الحالي.
- التعرف على إمكانيات تحسين أداء هذه القطاعات الفرعية من خلال الاستخدام الكفء للموارد.

(١) اعتمدت التعديلات التي أحدثناها في مصر على هذا النموذج بعثة المعهد الدولي للتخطيط التربوي UNESCO/IIEP، برئاسة د. كلاوس بهر، وهو مؤسس هذا النموذج، وساعده في ذلك الخبير فادي أبو المص. ولمزيد من التفاصيل حول هذا النموذج أنظر: اليونسكو، دليل اللامركزية في التعليم (النسخة العربية)، القاهرة ٢٠٠٧. النسخة العربية من هذا الدليل قام بها مشروع تطوير التعليم بالقاهرة بالتنسيق مع IIEP عام ٢٠٠٧.

- توقع التطورات المستقبلية في المكونات الرئيسية للقطاعات الفرعية.
- توقع الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف والمستهدفات Targets & Objectives.
- تقويم جدوى تلك الأهداف والمستهدفات من حيث الموارد البشرية، والمادية والمالية.
- وضع أولويات التنفيذ.
- وضع مؤشرات لتنفيذ خطة المتابعة.

وهناك نوعان من المستخدمين في نموذج "التحليل والتوقع".

- (١) مخططو التعليم الذين يستخدمون النموذج ويصدرون المعلومات التحليلية والاستقرائية التي يحتاج إليها.
- (٢) متخذو القرارات. وتُكَمَّل معرفة المخططين ومعرفة متخذى القرارات بعضها البعض الآخر، ولا بد من تقاسمها وتبادلها فيما بينهم حتى يعملوا سوياً بالكفاءة الواجبة.

ويتضمن نموذج التحليل والتوقع المصري خمسة نماذج فرعية محددة تغطي كل القطاعات التعليمية على مستوى المحافظات وهي كما يلي:

نموذج القطاع الفرعي ١	مرحلة رياض الأطفال	(من عمر ٤ إلى ٥ سنوات)
نموذج القطاع الفرعي ٢	مرحلة التعليم الابتدائي	(من عمر ٦ إلى ١١ سنة)
نموذج القطاع الفرعي ٣	مرحلة التعليم الإعدادي	(من عمر ١٢ إلى ١٤ سنة)
نموذج القطاع الفرعي ٤	مرحلة التعليم الثانوي العام	(من ١٥ إلى ١٧ سنة)
نموذج القطاع الفرعي ٥	مرحلة التعليم الثانوي الفني	(٣ سنوات من ١٥-١٧ سنة) و (٥ سنوات من ١٥-١٩ سنة)

وكل نموذج من نماذج القطاعات الفرعية السابقة يندرج تحته أربعة نماذج فرعية أخرى، وهي كما يلي:

النموذج الفرعي للتلميذ

يتعلق بمعدلات الاستيعاب والقيود، ودخول المدرسة، والكفاءة الداخلية، والمخرجات

النموذج الفرعي للمعلم

يتعلق بالعدد الكلي للمعلمين، وتقدير الاحتياج من المعلمين (من حيث المرحلة والتخصص)، والفصول والمدارس

النموذج الفرعي للنفقات الجارية

ويتعلق بأجور جميع العاملين بالمستوى التعليمي، والنفقات الخاصة بالتلميذ (الخامات والمواد التعليمية، والكتب، والتغذية)، والنفقات الخاصة بالمدارس، وتدريب المعلمين أثناء الخدمة، ومجموعة من الأنشطة، والبرامج الخاصة (مثل تطوير المنهج الدراسي، وبرامج الجماعات الخاصة المستهدفة، إلخ)

النموذج الفرعي للنفقات الرأسمالية

ويتعلق بالإنشاءات الخاصة بالمدارس، والتجهيزات التكنولوجية والنمطية والمعامل، والإصلاحات الرئيسية للمدارس، وكذلك النفقات الاستثمارية الخاصة ببرامج التطوير على المستوى التعليمي المعين.

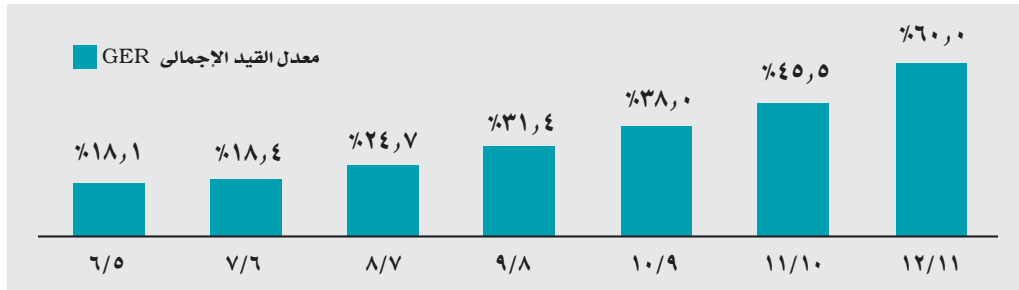
وبالإضافة إلى ما سبق، قامت وحدة السياسات والتخطيط الإستراتيجي بالوزارة (PSPU, Policy and Strategic Planning Unit)،

باستكمال الشكل النهائي للنموذج، وهيكله ومحتواه، مع الأخذ في الاعتبار هيكل الخطة الإستراتيجية. وتم إعداد مجموعة من السيناريوهات لتنفيذ الخطة، وإضافة عدد من الجداول الجديدة والتوقعات المستقبلية إليها. كما تم إضافة صفحات Excel جديدة، مثل صفحة خاصة بحلقة التعليم الإعدادي، وصفحة خاصة بمرحلة التعليم الثانوي الفني، وصفحة خاصة بتعليم الفتيات، وقد تم إضافة أهداف ومستهدفات هذه المستويات التعليمية بالكامل داخل كل صفحة. وتم أيضاً وضع سيناريوهات متعددة لتمويل أنشطة الخطة. وفي هذا الإطار تم حساب تكلفة تنفيذ البرامج ذات الأولوية، وكذلك تكلفة الأنشطة ذات الأولوية الخاصة بالمراحل التعليمية، في صفحات Excel جديدة خارج النموذج. ثم تم عمل صفحة Excel جديدة داخل النموذج خاصة بالتكلفة النهائية للبرامج (كل برنامج له جدول منفصل)، وتم ربط نتائج تكلفة كل برنامج بالجدول الخاص به.

- وسوف يتناول هذا الفصل عرض لبعض المؤشرات الخاصة بالمراحل التعليمية المختلفة، ومن هذه المؤشرات على سبيل المثال:
- **معدل القيد الإجمالي:** وهو العدد الإجمالي للطلاب المقيدين بمرحلة تعليمية معينة، بصرف النظر عن السن، ويعبر عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان في الشريحة العمرية المحددة لهذه المرحلة.
 - **معدل القيد الصافي:** هو عدد الطلاب المقيدين بمرحلة تعليمية معينة وفقاً للسن المحدد في هذه المرحلة منسوبا إلى عدد السكان في الشريحة العمرية المحددة لهذه مرحلة.
 - **معدل الطالب/معلم:** يشير إلى عدد الطلاب في مرحلة تعليمية معينة منسوبا إلى عدد المعلمين.
 - **معدل الطالب/فصل:** يشير إلى عدد الطلاب في مرحلة تعليمية معينة منسوبا إلى عدد الفصول.
 - **تكلفة الطالب:** هي كل النفقات التي تنفق على الطالب سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر (مثل التغذية والكتاب المدرسي وتدريب المعلمين ... إلخ).
 - **الكفاءة الداخلية:** تتمثل في قياس نسب النجاح، والرسوب، والتسرب، ومعدل الانتقال بين الصفوف في المرحلة التعليمية.
- وسوف يتم عرض توقعات الخطة الإستراتيجية وفق هذه المؤشرات المذكورة أعلاه لكل مرحلة تعليمية على حدة، موضحة في أشكال ورسومات بيانية تعبر عن التوقعات Projection خلال سنوات الخطة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢ انطلاقاً من سنة الأساس ٢٠٠٥/٢٠٠٦ على النحو التالي:

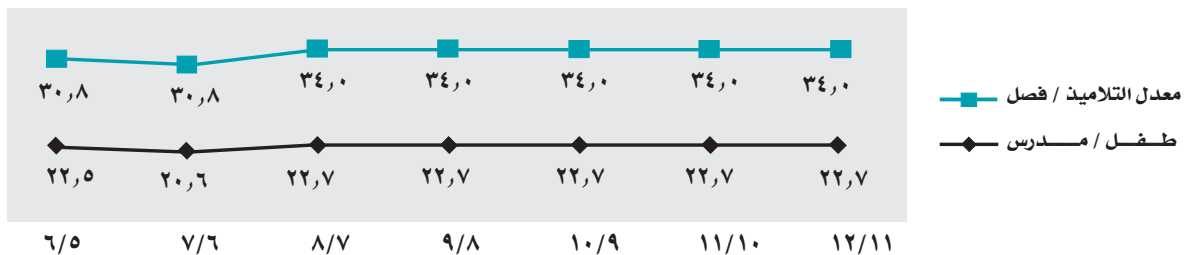
١- مرحلة رياض الأطفال:

الشكل (١) القيد الإجمالي برياض الأطفال



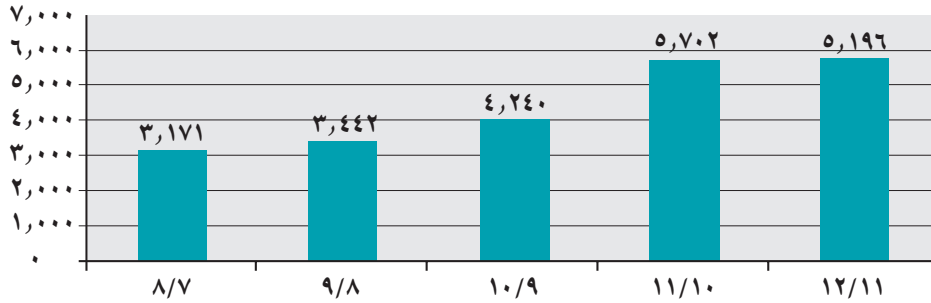
ويشير الشكل رقم (١) إلى الارتقاء بمعدل القيد الإجمالي في مرحلة رياض الأطفال خلال الخمس سنوات القادمة ليصل إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠١١/١٢؛ وذلك تحقيقاً للهدف العام لبرنامج تطوير رياض الأطفال ٢٠٠٧/٠٨ - ٢٠١١/١٢.

الشكل (٢) معدل طفل/فصل، ومعدل طفل/معلم



يشير الشكل رقم (٢) إلى أن معدل طفل/فصل كان ٣٠,٨ طفل/فصل في سنة الأساس ٢٠٠٥/٠٦، ومن المتوقع أن يزيد هذا المعدل ليصل إلى ٣٤ طفل/فصل بنهاية سنوات الخطة: وترجع هذه الزيادة إلى سعي وزارة التربية والتعليم إلى تحقيق هدف الوصول بمعدل القيد الإجمالي إلى ٦٠٪ في الشريحة العمرية ٤-٥ سنوات في هذه المرحلة، مع إعادة توزيع الموارد وتعظيم الاستفادة منها وفقاً لما تم من دراسات. أما بالنسبة لمعدل طفل/معلم فسوف تكون شبه مستقرة على مدار سنوات الخطة من ٢٢,٥ إلى ٢٢,٧ طفل/معلم بنهاية سنوات الخطة، ويتحقق ذلك في نفس الوقت في إطار تحسين جودة التعليم من خلال توفير عدد ٢ معلم لكل فصل تزيد كثافته عن ٢٥ طفل/فصل، مع رفع معدلات كفاءة العناصر الأخرى في التعليم.

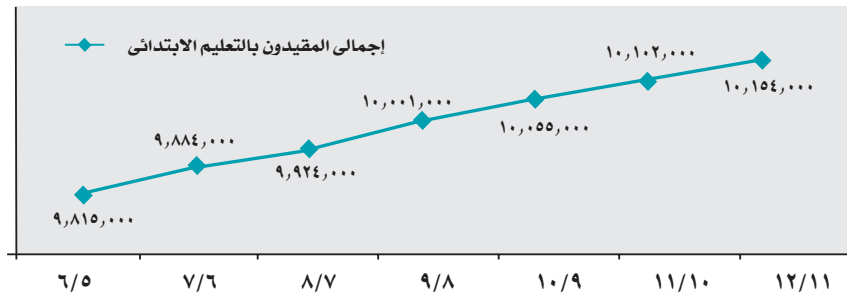
الشكل (٣) أعداد الفصول التي سيتم بناؤها لمرحلة رياض الأطفال حكومي فقط



يشير الشكل رقم (٣) إلى الزيادة المتوقعة في أعداد الفصول التي سيتم إنشاؤها على مدار سنوات الخطة للمساهمة في زيادة معدل القيد الإجمالي في المرحلة إلى ٦٠٪ للشريحة العمرية ٤-٥ سنوات بحلول عام ٢٠١٢. ويبلغ عدد الفصول التي سيتم بناؤها لرياض الأطفال حوالي ٢٢١٠٠ فصلاً، بدعم من الحكومة خلال سنوات الخطة ٢٠٠٧/٠٨ - ٢٠١١/١٢.

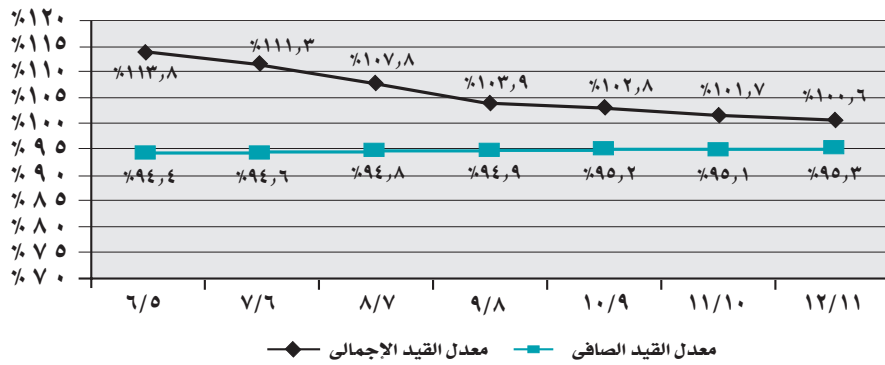
٢- حلقة التعليم الابتدائي

الشكل (٤) تطور أعداد التلاميذ في حلقة التعليم الابتدائي (تعليم حكومي، وخاص، وأزهري)



يشير الشكل رقم (٤) إلى الزيادة المتوقعة في أعداد الطلاب في حلقة التعليم الابتدائي، وتقدر نسبة الزيادة في عدد الطلاب المقيدون في حلقة التعليم الابتدائي بحوالي ٣,٥٪ خلال الفترة من ٢٠٠٥/٠٦ سنة الأساس حتى السنة الأخيرة للخطة ٢٠١١/١٢ بالإضافة إلى زيادة قدرة النظام في التوسع في الإتاحة وفقاً لأهداف الخطة الاستراتيجية، واستيعاب الطلب الاجتماعي على التعليم الابتدائي.

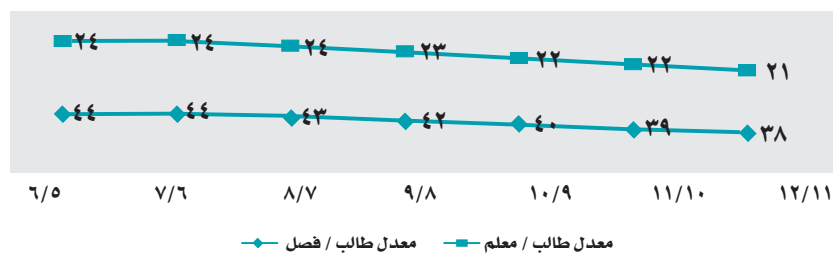
الشكل (٥) القيد الإجمالي والقيد الصافي بمرحلة التعليم الابتدائي



يشير الشكل رقم (٥) إلى انخفاض متوقع في معدل القيد الإجمالي بالتعليم الابتدائي، وذلك على الرغم من زيادة أعداد المقيدون في هذه المرحلة بنسبة ٥.٣% كما هو موضح بالشكل رقم (٤).

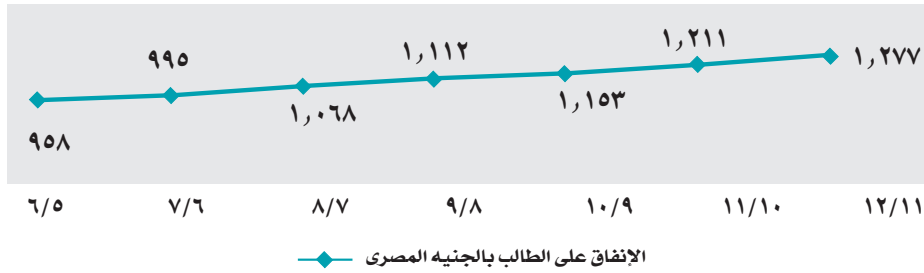
وتفسير ذلك يكمن في طريقة حساب معدل القيد الإجمالي الذي هو مجموع الطلاب المقيدون في المرحلة الابتدائية بصرف النظر عن أعمارهم مقسوماً على عدد الأطفال في الشريحة السكانية المقابلة لمرحلة التعليم الابتدائي وهي ٦-١١ سنة. ومدلول ذلك هو التحسن المتوقع في معدلات الكفاءة الداخلية للمرحلة (أي ارتفاع معدلات النجاح، وانخفاض معدلات الإعادة في الصفوف الأولى، وانخفاض معدلات التسرب). والدليل على ذلك **الارتفاع المتوقع في معدلات القيد الصافي**؛ حيث يشير نفس الشكل أيضاً الشكل رقم (٥) إلى أنه من المتوقع ارتفاع معدل القيد الصافي في حلقة التعليم الابتدائي من ٩٤.٩% في سنة الأساس ليصل إلى ٩٥.٣% في السنة الأخيرة للخطة الاستراتيجية. والمقصود بمعدل القيد الصافي مجموع التلاميذ المقيدون في مرحلة التعليم الابتدائي فقط في سن ٦-١١ سنة على الشريحة السكانية المقابلة لمرحلة التعليم الابتدائي وهي ٦-١١ سنة. ومعروف أن معدل القيد الصافي من أكثر المعدلات قدرة على توضيح حالة النظام التعليمي في أي بلد. واقترب المعدلين معاً (القيد الإجمالي والقيد الصافي) كما هو واضح بالشكل المذكور، يعبر بوضوح عن ارتفاع الكفاءة الداخلية في نظام التعليم المصري: فكلما اقترب المعدلان من بعضهما، كلما كان ذلك مؤشراً أكثر وضوحاً وواقعية على أن النظام التعليمي يسير في الاتجاه الصحيح.

الشكل (٦) معدل تلميذ/فصل، ومعدل تلميذ / معلم في المرحلة الابتدائية



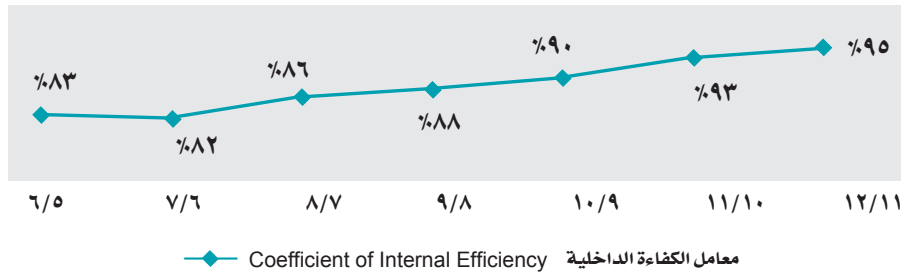
يشير الشكل رقم (٦) إلى انخفاض معدل تلميذ/فصل من ٤٤ تلميذ/فصل في عام ٢٠٠٥/٠٦ إلى ٣٨ تلميذ/فصل بنهاية الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم؛ وذلك نظراً للتوسع في بناء المدارس لهذه المرحلة لتخفيض كثافات الفصول واستيعاب الزيادة السكانية بما لا يزيد سقف الكثافة في أي منطقة عن ٤٠ تلميذ/فصل دراسي. وسوف ينخفض أيضاً معدل تلميذ/ معلم من ٢٤ إلى ٢١ تلميذ/معلم؛ نظراً للخطة الموضوعية لإعادة توزيع المعلمين بما يتناسب مع احتياجات المدارس. هذا بالإضافة إلى إعادة تأهيل بعض الإداريين المؤهلين للعمل كمعلمين بنسبة ٥% سنوياً.

الشكل (٧) الإنفاق على الطالب في المرحلة الابتدائية



يشير الشكل رقم (٧) إلى الزيادة المتوقعة في الإنفاق على التلميذ في المرحلة الابتدائية، نظراً لتحسين الجودة التعليمية في هذه المرحلة. هذا الإنفاق هو عبارة عن النفقات الجارية التي يتحملها نظام التعليم في سبيل تعليم تلميذ واحد، وذلك في ضوء المتعارف عليه دولياً لحساب الإنفاق على التلميذ: حيث يضم ذلك الإنفاق أجور العاملين بالمرحلة، وتدريب المعلمين، وتوفير الكتب المدرسية، وأدلة المعلم، وتوفير المواد التعليمية داخل الفصول، وأعمال الصيانة وخلافه من بنود النفقات الجارية، بالإضافة إلى تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية بها، ويشير الشكل إلى زيادة معدل الإنفاق على الطالب يصل إلى ٢٣٪ من سنة الأساس حتى نهاية الخطة.

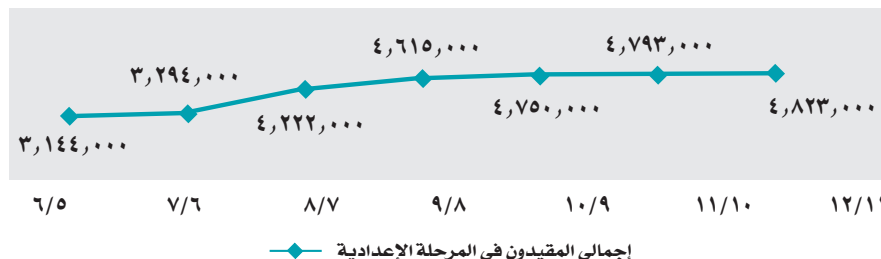
الشكل (٨) الكفاءة الداخلية للنظام في المرحلة الابتدائية



يعكس الشكل رقم (٨) إلى ارتفاع معامل الكفاءة الداخلية للنظام في حلقة التعليم الابتدائي. ويشير ذلك إلى زيادة معدلات النجاح، والبقاء في المرحلة، وانخفاض معدلات الرسوب والتسرب. ويرجع ذلك إلى تطوير نظم التقويم والامتحانات وتطوير المناهج وتقديم برامج علاجية للطلاب ذوي التحصيل الضعيف، وفقاً لأهداف برنامج تطوير التعليم الأساسي في الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم.

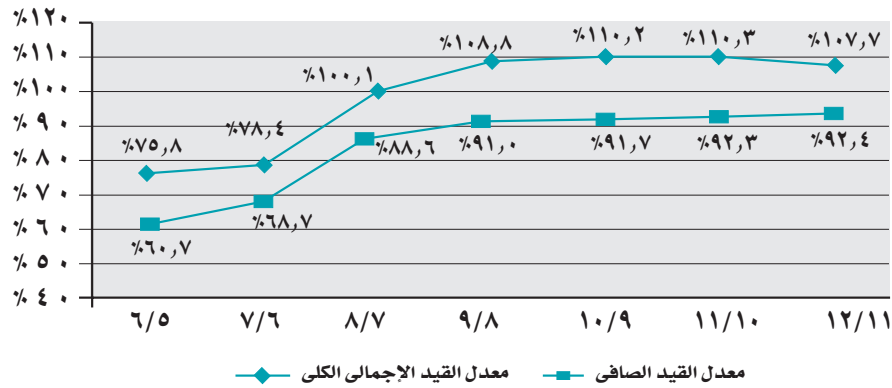
٣- حلقة التعليم الإعدادي

الشكل (٩) إجمالي المقيدون بحلقة التعليم الإعدادي (حكومي، وخاص، وأزهر)



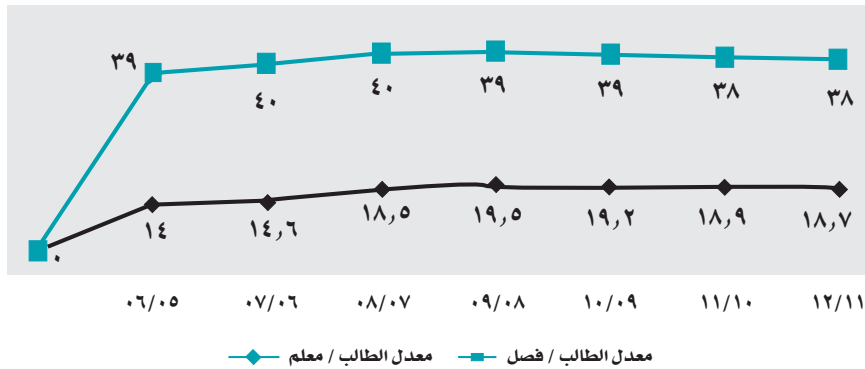
وبإغفال سنتي الفجوة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦ يشير الشكل رقم (٩) إلى الزيادة المتوقعة في أعداد التلاميذ في المرحلة الإعدادية، ويتضح أن هناك زيادة متوقعة في أعداد الطلاب تصل إلى ١٤,٢% بداية من سنة ٠٨/٢٠٠٧ وحتى آخر سنة في الخطة ١٢/٢٠١١. وترجع هذه الزيادة في أعداد التلاميذ المقيدين بحلقة التعليم الإعدادي إلى اكتمال صفوف هذه الحلقة من التعليم الأساسي (نتيجة عودة الصف السادس الابتدائي)؛ حيث كان القيد في سنة الأساس محسوباً على صفين (الأول والثالث فقط)، هذا بالإضافة إلى الجهود التي تتم للتوسع في الإتاحة وفقاً للخطة الاستراتيجية القومية للتعليم، وكذلك إلى تحسين الكفاءة الداخلية لحلقة التعليم الابتدائي بدءاً من العام الأول للخطة.

الشكل (١٠) معدل القيد الإجمالي والقيـد الصافي بحلقة التعليم الإعدادي



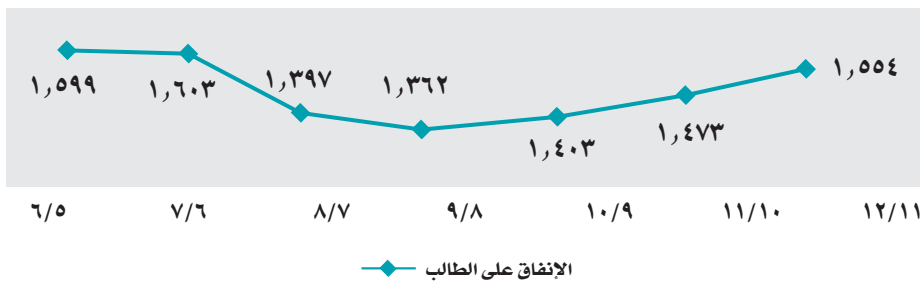
يشير الشكل رقم (١٠) إلى أن معدل القيد الإجمالي في حلقة التعليم الإعدادي في عام ٠٦/٢٠٠٥ حوالي ٧٦٪، نظراً لأنه يشير إلى أعداد التلاميذ في الصف الأول والثالث من هذه المرحلة فقط (لأن السنة الفراغ في ذلك العام كانت بالصف الثاني من نفس حلقة التعليم؛ وذلك نتيجة لعودة الصف السادس الابتدائي للمنظومة التعليمية بدءاً من عام ٠٥/٢٠٠٤). وسوف يأخذ هذا المعدل في الارتفاع في الأعوام التالية؛ لأنه سوف يحسب على إجمالي التلاميذ في الصفوف الثلاثة للمرحلة بعد اكتمالهم، وذلك اعتباراً من العام الأول للخطة. وسوف ينخفض هذا المعدل - معدل القيد الإجمالي - في آخر عام من أعوام الخطة رغم زيادة أعداد الملتحقين بهذه المرحلة كما هو واضح في الشكل رقم (٩)؛ وذلك نظراً لارتفاع الكفاءة الداخلية للنظام (زيادة معدلات النجاح والبقاء في المرحلة، وانخفاض معدلات الرسوب والتسرب). والدليل على ذلك كما هو واضح في الشكل رقم (١٠) هو ارتفاع معدل القيد الصافي بنفس الحلقة من ٦٠,٧% سنة الأساس ليصبح ٩٢,٤% بنهاية الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم. هذا الارتفاع الكبير يرجع إلى اكتمال صفوف المرحلة، كما حدث بالنسبة للقيد الإجمالي، إلا أن ارتفاعه يسير بشكل منطقي بعد اكتمال صفوف المرحلة خلال سنوات الخطة، وبما يعني أن النظام التعليمي يسير في الاتجاه الصحيح؛ نتيجة اقتراب كل من القيد الإجمالي والصافي من بعضهما البعض في الأعوام الأخيرة من الخطة؛ ويرجع هذا إلى تحسين الكفاءة الداخلية لحلقة التعليم الإعدادي، والتي تنعكس في زيادة معدلات النجاح وخفض معدلات الرسوب بما لا يدع مجالاً لتضخم نظام التعليم بأعداد الراسبين فيه.

الشكل (١١) معدل تلميذ/ معلم، ومعدل تلميذ/ فصل في حلقة التعليم الإعدادي



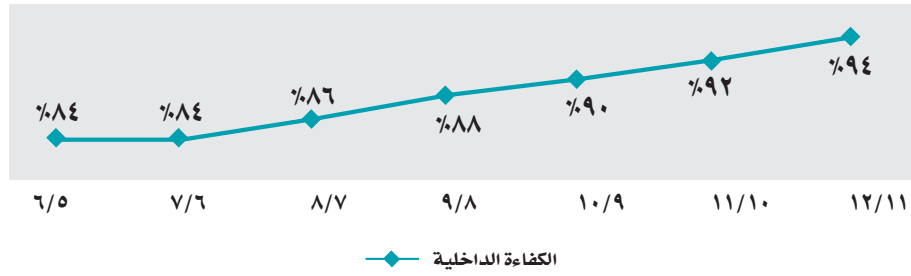
يشير الشكل رقم (١١) إلى انخفاض معدل تلميذ/ فصل من ٣٩ تلميذ/ فصل في عام ٠٦/٢٠٠٥ إلى ٣٨ طالب/فصل بنهاية الخطة؛ وذلك نظراً للتوسع في بناء المدارس بهذه المرحلة لخفض متوسط كثافات الفصول وخدمة أهداف التوسع في إتاحة الفرص التعليمية وبما لا يزيد عن ٤٠ تلميذ/فصل في أي منطقة جغرافية. أما بالنسبة لمعدل تلميذ/ معلم فكان ١٤ تلميذ/ معلم في سنة الأساس ٠٦/٢٠٠٥، وهو معدل منخفض، إلا أن انخفاضه كان مؤقتاً؛ وذلك نتيجة لوجود السنة الفراغ بهذه الحلقة التعليمية؛ حيث يحتسب المعدل بناءً على أعداد الطلاب في صفين فقط من الصفوف الثلاث للمرحلة (السنة الفراغ هي الصف الثالث الإعدادي عام ٠٧/٢٠٠٦). وسوف يعاود هذا المعدل الارتفاع في العام الأول من الخطة ٠٨/٢٠٠٧؛ نظراً لاكمال صفوف هذه الحلقة التعليمية، ليصل إلى ١٨,٧ تلميذ/ معلم بنهاية الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم.

الشكل (١٢) الإنفاق على التلميذ في حلقة التعليم الإعدادي



ويشير الشكل رقم (١٢) إلى أن الإنفاق على الطالب في المرحلة الإعدادية في العامين ٠٦/٢٠٠٥ و ٠٧/٢٠٠٦ من الخطة سيكون في أعلى مستوياته نظراً للسنة الفراغ في هذه المرحلة ثم ستعود هذه النسبة إلى معدل نموها الطبيعي بدءاً من عام ٠٨/٢٠٠٧ ثم تأخذ في الارتفاع نظراً لارتفاع الجودة وتنفيذ البرامج ذات الأولوية في هذه المرحلة.

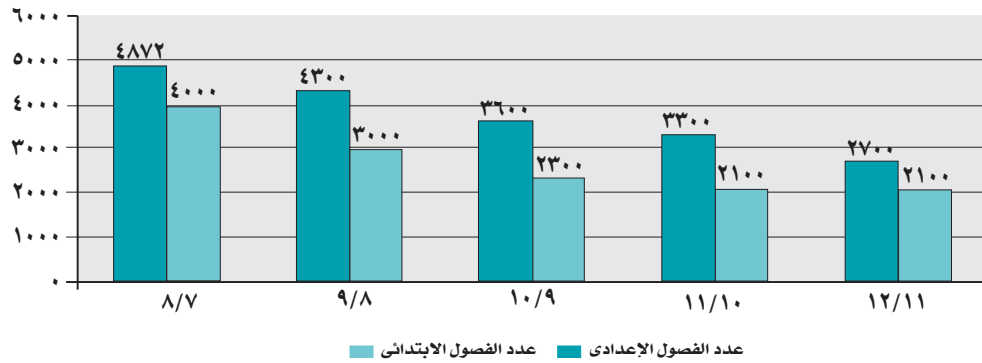
الشكل (١٣) معامل الكفاءة الداخلية للنظام فى حلقة التعليم الإعدادى



يشير الشكل رقم (١٣) إلى ارتفاع الكفاءة الداخلية للنظام فى المرحلة الإعدادية. ويشير ذلك إلى زيادة معدلات النجاح والبقاء فى المرحلة، وانخفاض معدلات الرسوب والتسرب، ويرجع ذلك إلى تطوير نظم التقويم والامتحانات وتطوير المناهج وتقديم برامج علاجية للطلاب ذوى التحصيل الضعيف، وذلك تحقيقاً لأهداف برنامج تطوير التعليم الأساسى فى الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم.

الشكل (١٤)

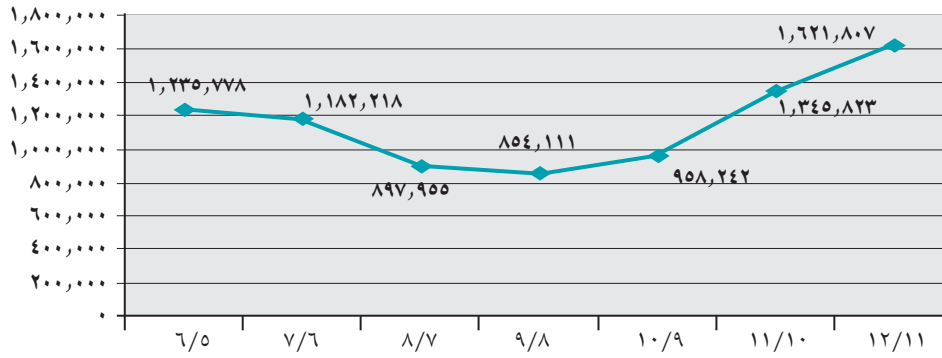
الحجرات المطلوب إنشاؤها فى مرحلة التعليم الأساسى خلال سنوات الخطة ١٢/١١-٠٨/٠٧



يشير الشكل رقم (١٤) إلى أعداد الفصول المطلوب إنشاؤها بمرحلة التعليم الأساسى خلال سنوات الخطة الخمسة، حيث يتوقع أن يتم إنشاء عدد ١٨٧٠٠ فصل لحلقة التعليم الابتدائى، و ١٣٥٠٠ فصل لحلقة التعليم الإعدادى أى بإجمالى ٣٢٢٠٠ فصل للتعليم الأساسى. وكما هو واضح فى الشكل تم توزيع الفصول المطلوب إنشاؤها خلال سنوات الخطة بحيث يتم توزيع العبء على السنوات وبما لا يسبب ضرراً بأهداف الإتاحة فى الوقت ذاته؛ حتى لا يتضخم حجم الإنفاق الاستثمارى فى إحدى سنوات الخطة.

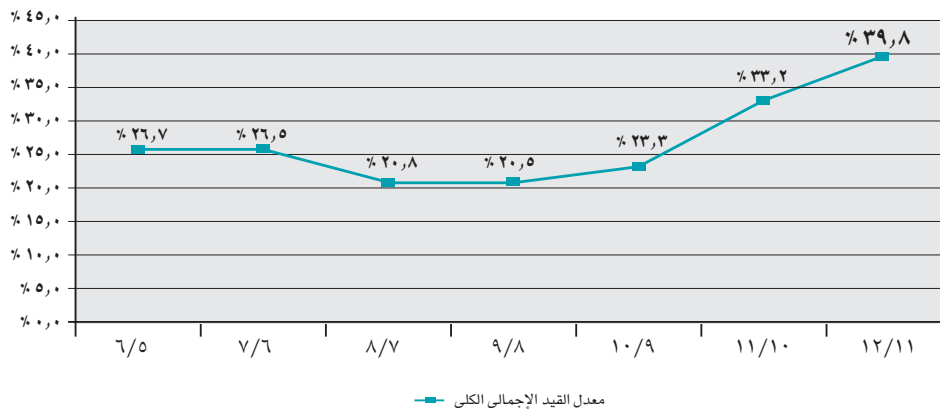
٤- التعليم الثانوى العام

الشكل (١٥) تطور أعداد الطلاب المقيدين فى التعليم الثانوى العام بدون الأزهر



يشير الشكل رقم (١٥) إلى الزيادة المتوقعة فى أعداد الطلاب فى التعليم الثانوى العام بدون الأزهر، فمن المتوقع أن ينخفض أعداد التلاميذ فى السنوات الأولى الثلاثة من الخطة؛ نظراً لظهور السنة الفراغ فى مرحلة التعليم الثانوى (الناجمة عن رجوع الصف السادس لحلقة التعليم الابتدائى). وسوف يرتفع أعداد التلاميذ بدءاً من عام ١١/٢٠١٠؛ نظراً لإكمال صفوف هذه المرحلة. إلا أن معدل الزيادة فى عدد الطلاب فى التعليم الثانوى العام سوف يكون أعلى من نظيره فى التعليم الثانوى الفنى؛ نتيجة لأهداف الخطة الاستراتيجية القومية، والتي تهدف إلى أن تكون نسبة توجه خريجي حلقة التعليم الإعدادى للتعليم الثانوى نسبة متوازنة نسبياً بين العام والفنى بنهاية الخطة. كما يرجع معدل الزيادة فى أعداد التلاميذ فى التعليم الثانوى العام على الفنى أيضاً إلى زيادة طلاب التعليم الخاص والأزهري فى التعليم الثانوى العام.

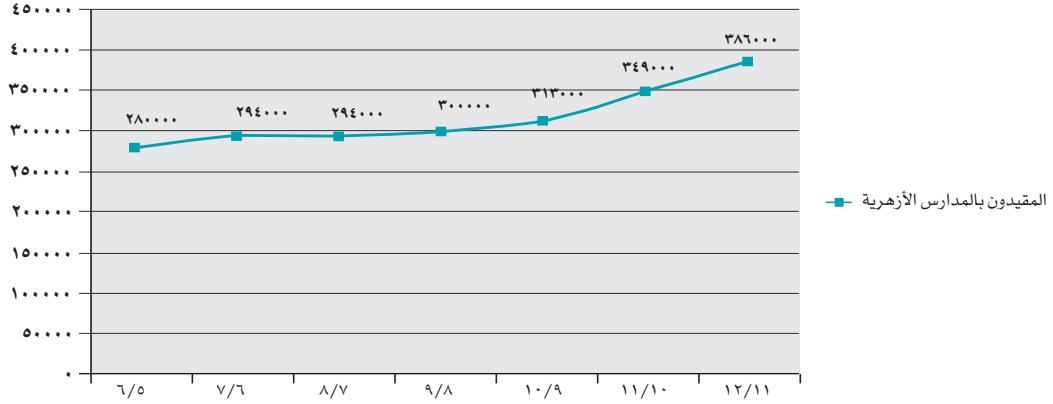
الشكل رقم (١٦) معدل القيد الإجمالى للتعليم الثانوى العام بدون الأزهر



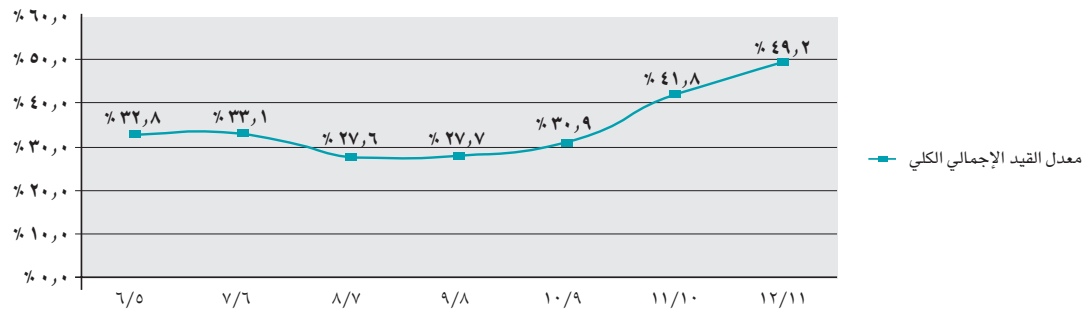
يشير الشكل السابق على معدل القيد الإجمالى للتعليم الثانوى العام بدون الأزهر ومن المتوقع أن ينخفض المعدل فى السنوات الثلاثة الأولى من الخطة لظهور سنة الفراغ وسيرتفع مرة أخرى بدءاً من ١١/١٠ نظر لإكمال صفوف هذه المرحلة

ويشير الشكل (١٧-أ)

الزيادة المتوقعة فى أعداد الطلاب فى التعليم الثانوى الأزهرى خلال سنوات الخطة.

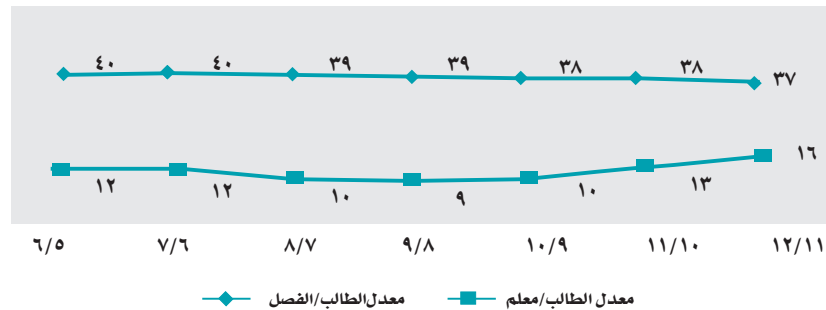


الشكل (١٧-ب) معدل القيد الإجمالى بمرحلة التعليم الثانوى العام والأزهر



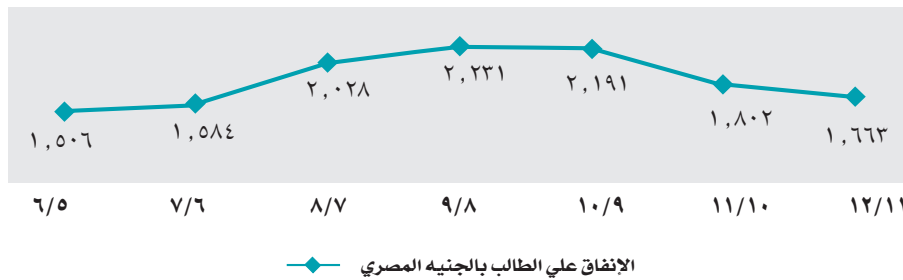
يشير الشكل رقم (١٧-ب) إلى أن معدل القيد الإجمالى فى مرحلة التعليم الثانوى العام والأزهر فى سنة الأساس ٢٠٠٥/٠٦ / ٣٢,٨%، وسوف ينخفض هذا المعدل بداية من عام ٢٠٠٧/٠٨؛ وذلك نتيجة لبدء ظهور السنة الفراغ فى المرحلة الثانوية (كنتيجة لعودة الصف السادس الابتدائى). وسوف يعاود هذا المعدل الارتفاع بدءاً من عام ٢٠١٠/١١؛ نتيجة لاكمال سنوات المرحلة؛ وكذلك نتيجة لزيادة القيد بالتعليم الثانوى العام الناتج عن زيادة معدلات الانتقال من التعليم الأساسى، وزيادة التوجه والإقبال على التعليم الثانوى العام فى مقابل التعليم الفنى، وذلك لتحقيق توازن نسبي بين نمطى التعليم الثانوى وفقاً لأهداف الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم.

الشكل (١٨) معدل الطالب/فصل، ومعدل الطالب/معلم بمرحلة التعليم الثانوى العام



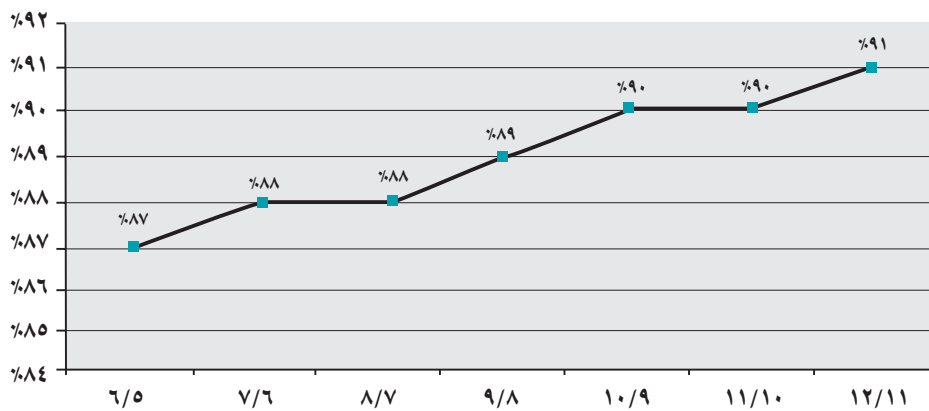
يشير الشكل رقم (١٨) إلى الانخفاض المتوقع في متوسط معدل الطالب/فصل؛ فسوف ينخفض من ٤٠ طالب/ فصل في سنة الأساس ليصل إلى ٣٧ طالب/ فصل بنهاية الخطة. ويرجع هذا الانخفاض إلى خطة وزارة التربية والتعليم لبناء المزيد من الفصول في هذه المرحلة؛ وذلك بهدف تخفيض كثافة الفصول في هذه المرحلة دعماً لجودة العملية التعليمية. وقد كان معدل الطالب/معلم في ٢٠٠٥/٠٦ حوالي ١٢ طالب/معلم، وسوف ينخفض هذا المعدل بداية من عام ٢٠٠٧/٠٨؛ وذلك نظراً لظهور السنة الفراغ في المرحلة الثانوية (كنتيجة لعودة الصف السادس الابتدائي)، إلا أنه سوف يعاود هذا المعدل في الارتفاع بدءاً من عام ٢٠١٠/١١ نظراً لاكتمال صفوف المرحلة.

الشكل (١٩) الإنفاق على الطالب في مرحلة التعليم الثانوي العام



يشير الشكل رقم (١٩) إلى أن معدل الإنفاق على الطالب في عامي ٢٠٠٦/٠٧ و ٢٠٠٥/٠٦، ١,٥٠٦ ج.م، و ١,٥٨٤ ج.م على التوالي، وسوف يرتفع هذا المعدل في الثلاثة أعوام التالية نظراً للسنة الفراغ في المرحلة الثانوية (نظراً لعودة الصف السادس الابتدائي)، ثم يعود الانخفاض مرة أخرى في آخر عامين من الخطة؛ وذلك نظراً لاكتمال صفوف المرحلة، لكنه رغم انخفاضه سوف يظل أعلى من مستواه في سنة الأساس؛ نظراً لخطة تحسين الجودة في هذه المرحلة.

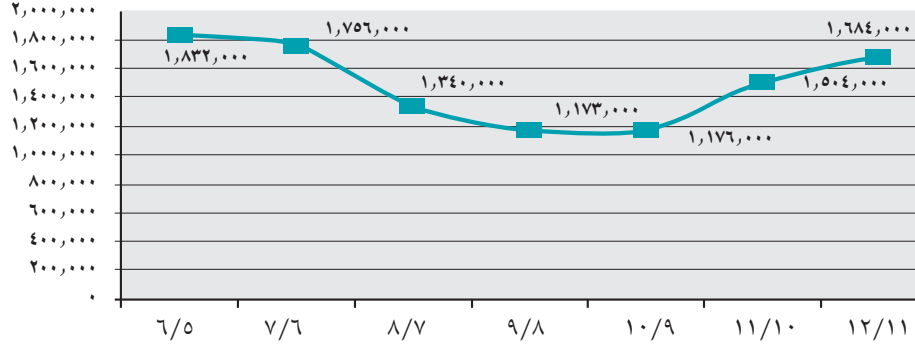
الشكل (٢٠) معامل الكفاءة الداخلية للتعليم الثانوي العام



يشير الشكل رقم (٢٠) إلى ارتفاع الكفاءة الداخلية للنظام في مرحلة التعليم الثانوي العام. ويشير ذلك إلى زيادة معدلات النجاح والبقاء في المرحلة، وانخفاض معدلات الرسوب والتسرب؛ ويرجع ذلك إلى تطوير نظم التقويم والامتحانات وتطوير المناهج وتقديم برامج تنمية مهنية مستمرة لجميع العاملين في منظومة التعليم، هذا بالإضافة إلى تحسين الكفاءة الداخلية لحلقة التعليم الإعدادي، وذلك تحقيقاً لأهداف برنامج تطوير التعليم الأساسي في الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم.

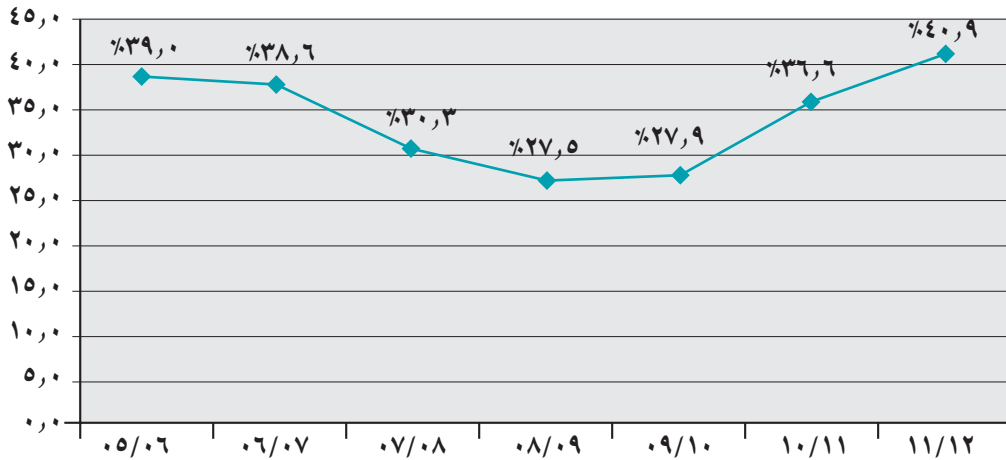
٥- التعليم الثانوى الفنى

الشكل (٢١) تطور أعداد الطلاب فى التعليم الثانوى الفنى



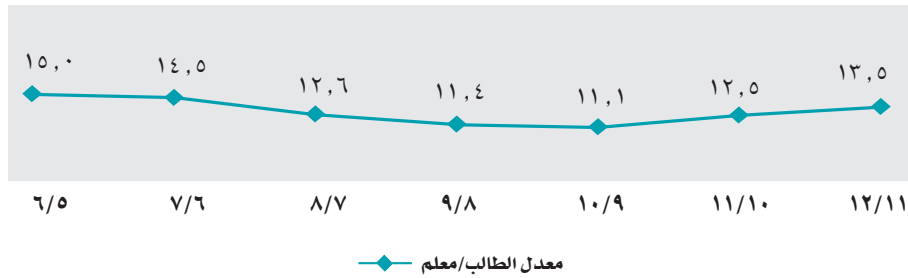
يشير الشكل رقم (٢١) إلى التطور المتوقع فى أعداد الطلاب فى التعليم الثانوى الفنى، فمن المتوقع أن ينخفض أعداد الطلاب فى السنوات الأولى الثلاثة من الخطة؛ نظراً لظهور السنة الفراغ فى مرحلة التعليم الثانوى (النتيجة عن رجوع الصف السادس لحلقة التعليم الابتدائى). وسوف يرتفع أعداد الطلاب بدءاً من عام ١١/٢٠١٠؛ نظراً لاكمال صفوف هذه المرحلة. إلا أن عدد الطلاب فى التعليم الثانوى الفنى سوف يكون أقل من نظيره فى التعليم الثانوى العام إلى حد ما؛ حيث سيكون معدل القيد الإجمالى فى التعليم الفنى ٤٠,٩٪، بينما فى التعليم الثانوى العام بدون الأزهر ٣٩,٨٪، ومعدل القيد الإجمالى فى التعليم الأزهرى سيبيلغ ٩,٥٪؛ نتيجة لأهداف الخطة الاستراتيجية القومية، والتي تهدف إلى أن تكون نسبة توجه خريجي حلقة التعليم الإعدادى للتعليم الثانوى فى حالة توازن نسبي بين نمطى التعليم العام والفنى بنهاية الخطة. ويرجع تفوق أعداد الطلاب فى التعليم الثانوى العام على الفنى إلى زيادة طلاب التعليم الخاص والأزهرى فى التعليم الثانوى العام. ويبدو هذا جلياً عند مناقشة القيد الإجمالى فيهما.

الشكل (٢٢) القيد الإجمالى فى مرحلة التعليم الثانوى الفنى



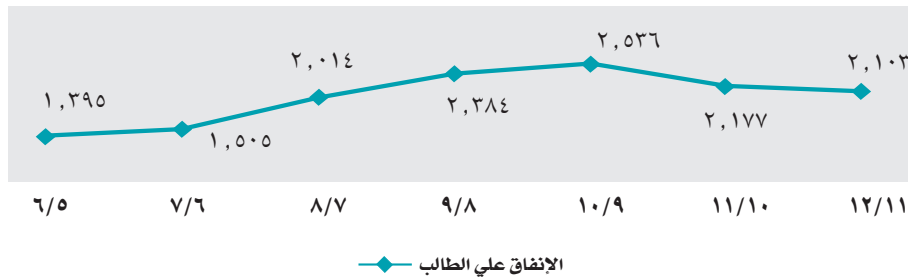
يشير الجدول رقم (٢٢) إلى أن نسبة القيد الإجمالى فى مرحلة التعليم الثانوى الفنى فى عام ٠٦/٢٠٠٥ كانت حوالى ٤٠,٩٪، وسوف تنخفض هذه النسبة بدءاً من عام ٠٨/٢٠٠٧ نظراً لظهور السنة الفراغ فى المرحلة الثانوية (نتيجة عودة الصف السادس فى حلقة التعليم الابتدائى). وسوف يرتفع معدل القيد الإجمالى فى العاميين الأخيرين من الخطة؛ نظراً لاكمال صفوف المرحلة بدءاً من عام ١١/٢٠١٠.

الشكل (٢٣) معدل الطالب/معلم فى التعليم الثانوى الفنى



يشير الشكل رقم (٢٣) إلى معدل الطالب/معلم فى سنة الأساس وهو ١٥ طالب/معلم. وسوف ينخفض هذا المعدل بداية من عام ٠٨/٢٠٠٧ نظراً للسنة الفراغ فى المرحلة الثانوية، ثم يعود الارتفاع مرة أخرى فى آخر سنوات الخطة؛ نظراً لاكمال صفوف المرحلة، إلا أن هذا المعدل رغم ارتفاعه ليس من المتوقع أن يرتفع ليصل لمستواه عند بداية الخطة؛ والسبب يرجع إلى التوازن النسبى الذى تنشده الخطة من بين كل من التعليم الثانوى العام والفنى، هذا بالإضافة إلى نسبة الإداريين المحولين للعمل فى التدريس بنسبة مقدارها ٥٪ سنوياً، تحقيقاً لأهداف الخطة الإستراتيجية القومية للتعليم، والتى ترمى إلى خفض النسبة بين المعلمين وغير العاملين بالتدريس.

الشكل (٢٤) الإنفاق على الطالب فى مرحلة التعليم الثانوى الفنى

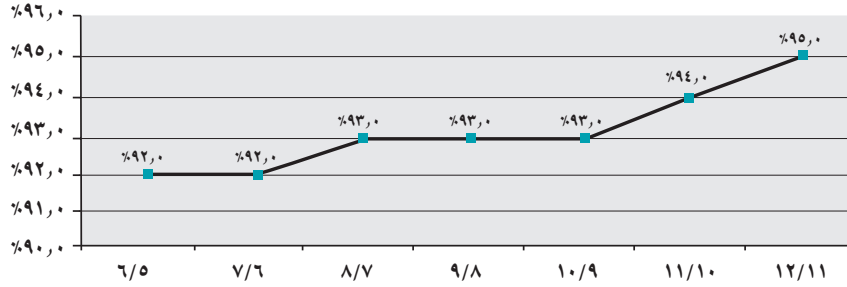


يشير الشكل رقم (٢٤) إلى أن حجم ما ينفق على الطالب كان ١٣٩٥ جنيهاً فى سنة الأساس ٠٦/٢٠٠٥، وسوف يرتفع هذا المعدل فى الثلاثة أعوام التالية؛ نظراً لظهور السنة الفراغ فى المرحلة الثانوية فى عام ٠٨/٢٠٠٧ ثم سينخفض حجم الإنفاق على الطالب بدءاً من العام الرابع من الخطة ١١/٢٠١٠؛ وذلك نتيجة لاكمال صفوف المرحلة، ولكنه رغم انخفاضه سوف يظل أكثر كثيراً من حجمه عند سنة الأساس؛ وذلك نتيجة تنفيذ البرامج والأنشطة ذات الأولوية لتحسين مستوى جودة العملية التعليمية.

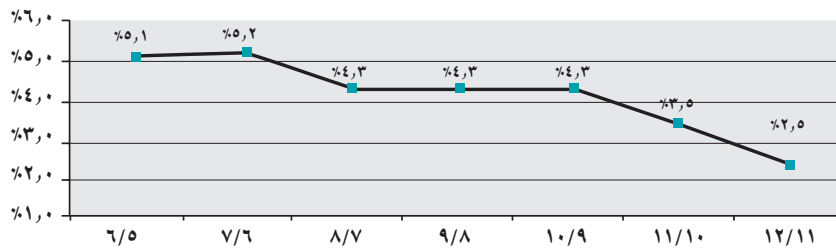
وضمن مجهودات وزارة التربية والتعليم لتحسين الكفاءة الداخلية بمرحلة التعليم الثانوى الفنى قامت باستخدام تحليل وتوقع لمعدلات نجاح ورسوب وتسرب الطلاب خلال سنوات الخطة وبناءً على نموذج التحليل والتوقع تم رصد المؤشرات التالية:

- فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ كان معدل النجاح فى المرحلة ٩٢٪ فى مقابل ٥,١٪ معدل رسوب و ٢,٩٪ معدل تسرب.
- بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١ سيظهر تحسن فى الكفاءة الداخلية بمرحلة التعليم الثانوى الفنى حيث سيصل معدل النجاح إلى ٩٥٪ فى مقابل ٢,٥٪، و ٢,٥٪ معدلات رسوب وتسرب بالترتيب.

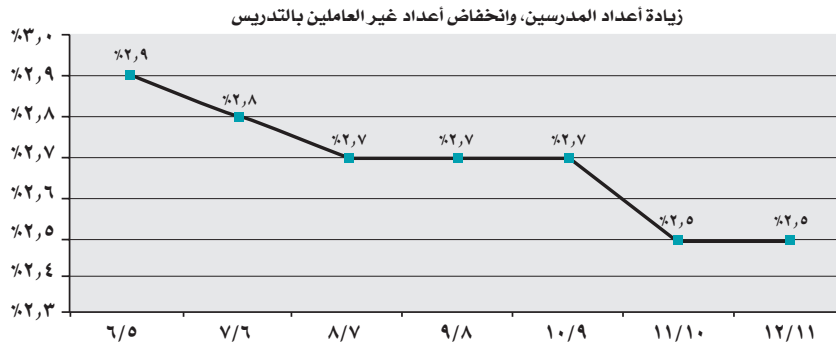
الأشكال البيانية الثلاثة التالية توضح التغيرات التى ستطرأ على معدلات فوج الطلاب فى مرحلة التعليم الثانوى الفنى فى الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى ٢٠١٢/٢٠١١



شكل (٢٥) معدلات النجاح فى التعليم الثانوى الفنى

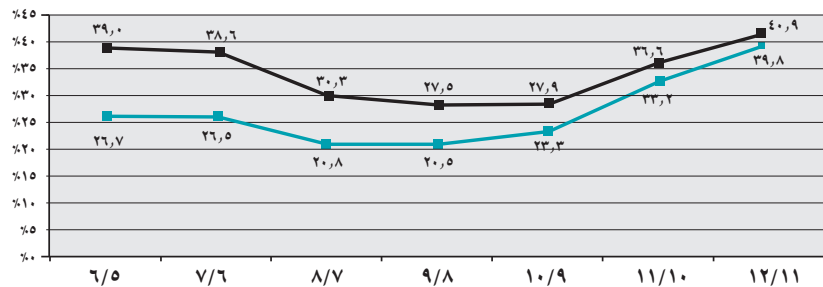


شكل (٢٦) معدلات الرسوب فى التعليم الثانوى الفنى



شكل (٢٧) معدلات التسرب فى التعليم الثانوى الفنى

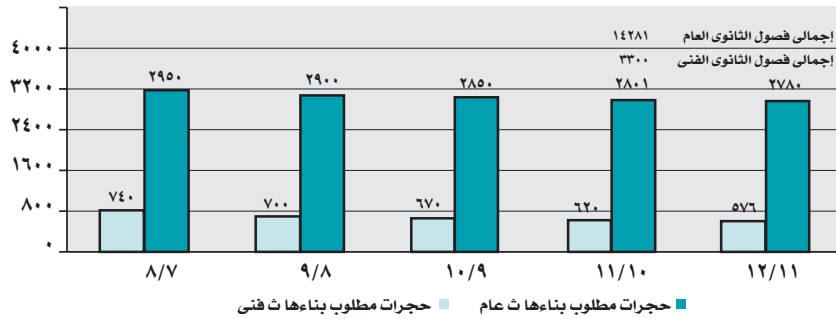
الشكل رقم (٢٨) يوضح التقارب النسبى لمعدلى القيد فى التعليم الثانوى بنوعيه العام والفنى



معدل القيد الاجمالى ثانوى عام بدون الأزهر
معدل القيد الاجمالى (نظام ٣ سنوات+أول ٣ سنوات من نظام ٥ سنوات)

يشير الشكل السابق إلى مدى التوازن النسبى بين معدلى القيد فى التعليم الثانوى العام بدون الأزهر والتعليم الفنى ويرجع ذلك نتيجة نتيجة ما تستهدفه الخطة من خلق التوازن النسبى بينهما .

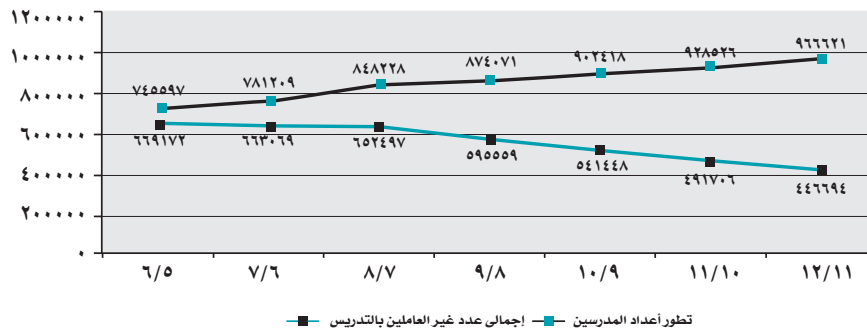
الشكل (٢٩) الحجرات المطلوب إنشاؤها خلال سنوات الخطة بالتعليم الثانوى (عام وفنى)



يشير الشكل رقم (٢٩) إلى الفصول التى سيتم بناؤها لمرحلة التعليم الثانوى. ومن الواضح أنه سوف يتم توزيع الفصول المطلوب إنشاؤها للتعليم الثانوى (العام، والفنى) خلال سنوات الخطة بحيث يتم توزيع العبء على السنوات وبما لا يسبب ضرراً بأهداف الإتحاحه فى الوقت ذاته؛ حتى لا يتضخم حجم الإنفاق الاستثمارى فى إحدى سنوات الخطة. وسوف يتفاوت عدد الفصول المطلوبة بشكل كبير بين التعليم الثانوى العام والفنى؛ نتيجة ما تستهدفه الخطة من نسبة توجه خريجو حلقة التعليم الإعدادى فيما بين التعليم الثانوى العام والفنى لتحقيق التوازن النسبى المنشود بالخطة الإستراتيجية.

٦- أثر الخطة فى خفض أعداد غير العاملين بالتدريس

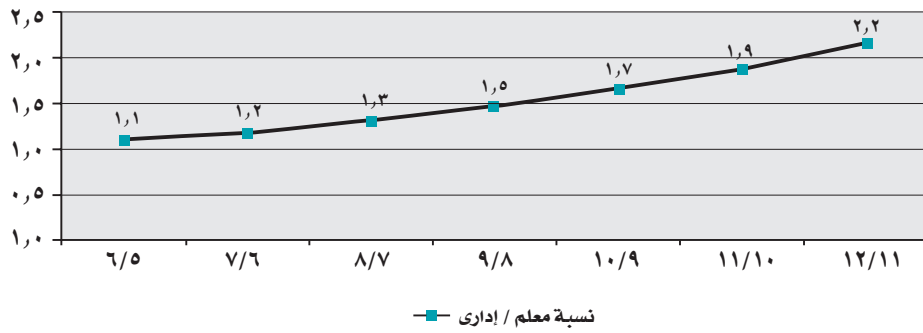
الشكل (٣٠) زيادة أعداد المعلمين، وانخفاض أعداد غير العاملين بالتدريس



يشير الشكل رقم (٣٠) إلى زيادة أعداد المعلمين وانخفاض أعداد غير العاملين بالتدريس فى نظام التعليم ككل من خلال الاستفادة بتطبيق الكادر الخاص، حيث إنه من المستهدف أن يرتفع أعداد المدرسين من داخل النظام ذاته؛ وذلك نتيجة تحويل نسبة مستهدفة من غير العاملين بالتدريس (الإداريين بالمدارس الذين لا يدرسون، ومن العاملين بالإدارات التعليمية) للعمل بالتدريس بالمدارس والمؤهلين لذلك. وبناءً على ذلك فإنه من المتوقع أن يرتفع عدد المدرسين بنسبة تقدر بحوالى ٣٠٪ خلال سنوات الخطة من سنة الأساس ٠٦/٢٠٠٥ حتى السنة الأخيرة ١٢/٢٠١١، فى حين ينخفض عدد غير العاملين بالتدريس والمتفرغين للإدارة بالمدارس بنسبة تقدر بحوالى ٣٣٪ خلال الفترة ذاتها. ومما يجدر ذكره فى هذا الشأن أن تحويل تلك النسبة المستهدفة من شأنها أن ترفع من معايير جودة وكفاءة نظام التعليم؛ حيث إن ذلك سوف يودى إلى إعادة توزيع المخصصات؛ فبدلاً من تضخم حجم الإنفاق الجارى بما ينفق على أجور العاملين، ونصفهم تقريباً لا يعمل بالتدريس، يتم إعادة تخصيصه وتوجيهه لخدمة بنود ترفع معايير جودة عملية التعليم والتعلم (مثل تدريب المعلمين، وزيادة حجم الإنفاق المباشر على التلميذ من خامات، ومواد تعليمية وخلافه، برامج علاجية

للتلاميذ دون مستوى التحصيل المطلوب... إلخ). وسوف تتبع الوزارة الآليات اللازمة لإعادة تأهيل الإداريين وغير العاملين بالتدريس ممن مارسوا مهنة التدريس بالفعل، ثم تركوها للعمل الإدارى، وذلك من خلال تنفيذ برامج تدريبية عبارة عن برامج تدريبية فى النواحي الأكاديمية لمادة التخصص، وكذلك برامج تربوية فى طرق التدريس، والمناهج، والإدارة... إلخ؛ وذلك ضماناً لمستوى عالٍ من الأداء لدى هؤلاء العائدون إلى التدريس، ولتحقيق أهداف الجودة بالخطة الاستراتيجية القومية للتعليم. وبالطبع فإن ما يساعد على تحقيق هذه الاستراتيجية وجود الكادر الخاص للمعلمين الذى يوفر حوافز الإثابة للعاملين بالتدريس، وكذلك وجود الأكاديمية المهنية التى تضع معايير ومؤشرات الجودة للمهارات والمعارف والاتجاهات المطلوبة لكل مستوى من مستويات العمل فى التدريس، والتى يجب أن توفرها البرامج التدريبية.

شكل (٣١) نسبة إدارى/معلم



ويشير الشكل رقم (٣١) إلى نسبة إدارى/معلم، وهذه النسبة تعكس إلى أى مدى سوف يتم ترشيد الموارد البشرية فى النظام التعليمى، ومن ثم موارده المادية. وتهدف الخطة أن ترتفع هذه النسبة من ١ إدارى/ ١.١ معلم فى سنة الأساس، لتصبح إدارى/ ٢.٢ معلم بنهاية الخطة عام ٠٨/٢٠٠٧. وتشير الدراسات إلى أن بعض الدول ذات المستوى الإقتصادى المقارن قد حققت مستوى أفضل فى هذه النسبة، فبعض هذه الدول وصلت إلى نسبة ٨/١ و ١٠/١ إدارى/معلم، كما أشير إلى ذلك تفصيلاً فى الفصل الثانى من الجزء الأول الخاص بتحليل الموقف الراهن.

الفصل الثاني

الأسس الداعمة للإصلاح، والنتائج المتوقعة من الخطة الاستراتيجية

إطار (١): رؤية التعليم قبل الجامعي

تلتزم وزارة التربية والتعليم بتطوير نظام التعليم قبل الجامعي في مصر لتقديم نموذج رائد في المنطقة، وذلك من خلال، توفير تعليم عالي الجودة للجميع كحق أساسي من حقوق الإنسان؛ وإعداد كل الأطفال والشباب لمواطنة مستبيرة في مجتمع المعرفة، في ظل عقد اجتماعي جديد قائم على الديمقراطية والحرية والعدل الاجتماعي؛ وتأسيس نظام تعليمي لامركزي يدعم المشاركة المجتمعية والحوكمة الرشيدة ويكفل إدارة إصلاح التعليم بطريقة فاعلة على مستوى المدرسة وكل المستويات الإدارية.

المقدمة:

اتضح جليا من تحليل الموقف في الفصل الخاص بذلك في الباب الأول من الخطة أن مصر طوال الخمسة عشر عاما الماضية قد اهتمت خلال فترات تاريخية متعاقبة أولا بالإتاحة خلال التسعينيات، ثانيا بالجودة مع صدور المعايير القومية عام ٢٠٠٣، وأخيرا بدأ الاهتمام بكفاءة النظم والتأصيل المؤسسي للامركزية. إلا أن ما يجب التأكيد عليه أن مصر خلال الخمسة عشر عاما الماضية قد أحرزت تقدما هائلا، بل تقدما تاريخيا. لذلك جاء الوقت للتركيز على جودة التعليم مع الأخذ في الاعتبار أن الاهتمام بجودة التعليم يستلزم الاستمرار في تحسين مستويات الإتاحة وعدالتها وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص. كما يجب الأخذ في الاعتبار أيضا أنه لا جودة ولا إتاحة حقيقية بدون نظم إدارية تتصف بالكفاءة، وتؤكد على اللامركزية والمشاركة المجتمعية.

وتأسيسا على ما سبق فإن الإطار القومي لسياسات التعليم في مصر الذي صدر في مارس ٢٠٠٦ واستندت إليه الخطة الاستراتيجية، باعتباره ملخصا لكل المنطلقات التي أشرنا إليها كأساس لهذه الخطة، قد ركز على هذه المجالات الثلاثة بادئا بالجودة، ثم كفاءة النظم والإدارة، ثم عدالة الإتاحة مؤكدا على مبدأ الجودة للجميع. وذلك كما يلي:

أولا: جودة التعليم في عالم متغير. وهنا تضع المعايير القومية للتعليم في مصر أساسا للإصلاحات المطلوبة لتطوير وتأسيس بيئة تعليمية تشجع على التعلم مدى الحياة، وتعزز مهارات حل المشكلات والتفكير الناقد. وتنمية قدرات التلاميذ في التعامل مع المتغيرات المحلية والعالمية المتسارعة من حولنا.

ثانيا: كفاءة النظم والإدارة. بحيث تكون وسيلة لتحقيق نقلات نوعية في أساليب التدريس والإدارة والقيادة التعليمية، وذلك من خلال التأصيل المؤسسي للامركزية ودعم المشاركة المجتمعية في قطاع التعليم.

ثالثا: تحقيق عدالة الإتاحة وجودة التعليم. من خلال مواصلة تضيق الفجوة النوعية، والجغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية، ودمج ذوى الاحتياجات الخاصة؛ ومعنى ذلك أننا لا نقصد هنا التوسع في إتاحة التعليم بمعناه التقليدي فقط (أى بناء المدارس والفصول)، وإنما يقصد به أيضا التركيز على عدالة توزيع الفرص التعليمية، وكذلك الارتقاء بجودة التعليم وأن تصبح الجودة للجميع. ويقضى ذلك معالجة جميع أنواع الفجوات داخل مراحل التعليم قبل الجامعي على سبيل المثال تلك الفجوات بين التعليم العام والتعليم الفني، وقد ناقشنا ذلك في الفصل السابق الخاص بتحليل الوضع الراهن.

وقد حدد الإطار القومي لسياسات التعليم في مصر أهدافا سياسية للمجالات الثلاثة وهي:

- (١) تحسين جودة العمليات ومخرجات التعليم وفقا للمعايير القومية للتعليم.
- (٢) دعم كفاءة نظم الإدارة وإرساء مفاهيم المحاسبية والحوكمة الرشيدة والمشاركة المجتمعية في إطار لامركزي.
- (٣) تأكيد عدالة الفرص التعليمية لجميع الأطفال في مصر.

ولتحقيق تلك الأهداف الثلاثة يجب أن يتم:

- (أ) تعميم المشروعات التجريبية الناجحة وتوسيع الاستفادة من نتائجها الإيجابية.
 - (ب) تنفيذ إصلاحات شاملة جديدة ضمن الخطة الاستراتيجية للتعليم خلال السنوات الخمس القادمة.
- ولذلك تم تحديد عدة أولويات ضمن كل هدف من الأهداف السابقة تم تفصيلها لكل مرحلة من مراحل التعليم (رياض الأطفال - التعليم الأساسي - التعليم الثانوي بشقيه - الفئات المحرومة - ذوى الاحتياجات الخاصة)، ولكل مستوى من المستويات الإدارية (المدرسة - الإدارة - المديرية - الوزارة).

وقد حدد الإطار القومي لسياسات التعليم في مصر المداخل الاستراتيجية التي سيتم إتباعها لإحداث التغيير في نظام التعليم وهي: تطبيق المعايير القومية للتعليم، والإصلاح المتمركز على المدرسة، وتشجيع التميز وتمهين وظيفة المعلم، تأصيل اللامركزية والمحاسبية، وتعميم التجارب الناجحة، ودعم الشراكات، وتشجيع الإبداع واستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في العملية التعليمية، وبناء رأى عام مساند لعمليات التغيير.

ويشرح هذا الفصل الأطر السياسية والمبادئ الفلسفية التي ستقوم عليها عملية إصلاح التعليم في مصر والتي من شأنها أن تحقق رؤية ورسالة مصر في توفير تعليم ذي جودة عالية للجميع كحق من حقوق الإنسان. ويقدم كذلك عرضا للأثر المتوقع من تنفيذ الخطة فيما يتعلق بجوانب الإصلاح، وذلك بعد أن استعرضنا في الفصل السابق النتائج الكمية المتوقعة من الخطة.

المناخ السياسي في مصر

تعتبر مصر التعليم ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعمها للأمن القومي، وبالتالي فالتعليم أداة حاسمة في تأمين دور مصر في الاقتصاد العالمي. لذلك يعتبر إصلاح نظام التعليم في مصر ليواكب متطلبات اقتصاد المعرفة أولوية قومية. ومن الأهمية بمكان أيضا، أن يتم غرس القيم والمبادئ والقدرات التي تكرر المرونة والإبداع في المجتمع وإشاعة الشفافية وتشجيع تداول المعلومات وبناء الشراكات الدولية الواسعة والمتراطة لتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص التي تتيحها العولمة والسيطرة على مخاطرها في الوقت نفسه، فالعولمة كما تؤكد القيادة السياسية في مصر: فرص ومخاطر، وعلينا استثمار الفرص والتعامل مع المخاطر بعلم ومعرفة وقدرة تنافسية عالية.

وي تدعم ذلك كله ترسيخ ثقافة الحوكمة الرشيدة، في مجتمع ديمقراطي، يؤمن بالتسامح وتقبل الآخر، والدمج الاجتماعي للجميع، ويولى الإثابة والمحاسبية والشفافية والاستدامة اهتماما خاصا كمبادئ أساسية في التنمية الشاملة في المجتمع.

وتؤكد القيادة السياسية على أن تكون حقوق الإنسان مدخلا أساسيا لسياسات الدمج خاصة للفئات الأكثر ضعفا مثل الأطفال، والفتيات، والنساء، والفئات المهمشة والمحرومة وذوى الاحتياجات الخاصة. ولقد اعتُبر هذا المدخل - بالإضافة إلى الاستراتيجية القومية لتخفيف وطأة الفقر - أولوية للحكومة عند وضع رؤية التعليم والإطار القومي للسياسات التعليمية.

رؤية ورسالة التعليم قبل الجامعي في مصر:

تتبنى رؤية ورسالة التعليم قبل الجامعي في مصر من التزام قوى نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وفهم راسخ لطبيعة مجتمع المعرفة العالمي دائم التغيير. ويوجه هذه الرؤية معرفة أصيلة بأهمية مفهوم المدرسة الفعالة كأساس منطقي وفكري لبناء نظام تعليمي جيد. وتستفيد الرؤية أيضا من مدى واسع من الخبرات والتجارب والإصلاحات التعليمية الناجحة في مصر والعالم. بل يمكن القول إن هذه الرؤية مشتقة من التجارب الناجحة التي تم تنفيذها في مصر في إطار الجهود المستمرة للتطوير؛ تلك الجهود التي حظيت بدعم القيادة السياسية على مدى أكثر من عقدين. ولقد ركزت القيادة السياسية على ضرورة إتاحة فرص متساوية لتعليم عالي

الجودة للجميع كحق من حقوق الإنسان، وضرورة تنمية، وخطوة لا بد منها للعبور للمستقبل . وذلك من أجل توفير حياة أفضل للأجيال الجديدة، واعدادها للمساهمة فى جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبناء ثقافة وطنية أصيلة تعكس فيه المجتمع المصرى وتطلعاته إلى مستقبل مشرق فى سياق عالمى يقوم على اقتصاديات المعرفة، والتنافسية، والتقدم العلمى والتكنولوجى فى متغيرات سريعة ومتلاحقة.

وعلى ذلك، فقد تأسست الرؤية، لتحقيق مبادئها الأساسية، على مدخل الجودة الشاملة لكل قطاع التعليم قبل الجامعى، ويشمل هذا المدخل سبعة مجالات هى:

(١) الانتقال إلى مفهوم المدرسة الفعالة الذى يوفر تعليماً على الجودة لكل متعلم فى بيئة تعليمية غير تقليدية تركز على الطالب، مع استخدام التكنولوجيا والتعلم النشط كطرائق تمكن الطالب من إجادة التعلم الذاتى النشط، ومهارات حل المشكلات، والتفكير الناقد والإبداع، والمهارات الحياتية.

(٢) تحويل المعلم إلى معلم متميز على قدر كبير من المهنية، بحيث يستطيع أداء دور القائد، والممارس والمفكر المتأمل Reflective Practitioner Teacher ، والميسر والمحفز على التغيير والإصلاح.

(٣) تطوير المناهج المرنة الملائمة لأسلوب التعلم النشط، والداعمة للتفكير الناقد، وحل المشكلات، والتعلم مدى الحياة، وقيم المواطنة والديمقراطية فى مجتمع المعرفة.

(٤) تطبيق نظام التقييم الشامل مع استحداث نظام الاختبارات القومية المقننة التى تهدف إلى قياس المهارات المعرفية، والتفكير الناقد، وحل المشكلات لخدمة مفهوم التعلم مدى الحياة. ويعتبر الاشتراك فى المسابقات الدولية لتقييم الطلاب علامة مرجعية يمكن من خلالها قياس تقدم الطلاب بشكل مقارن، وعلى أساس ذلك يمكن تحديث وتعديل الأهداف والاستراتيجيات.

(٥) دمج التكنولوجيا المتقدمة فى عمليات التعليم والتعلم (المناهج وطرق التدريس - الكتب الدراسية - الإدارة المدرسية - نظم المعلومات والخدمات).

(٦) تفعيل المشاركة المجتمعية وتأسيس اللامركزية التى تشكل حجر الزاوية فى دعم تطوير جودة التعليم وإرساء أسس الحوكمة الرشيدة وثقافة المشاركة والديمقراطية.

(٧) تطبيق مفهوم الإدارة التعليمية المتميزة المبنية على تداول المعلومات والمعارف، والشفافية، والمحاسبية، والقيادة المستتيرة المسؤولة، ويدعم ذلك نظام دقيق ومناسب ومبتكر للمتابعة والتقييم يكمل عملية الإصلاح الشامل لنظام التعليم.

الأهداف السياسية لتطوير التعليم قبل الجامعى

١- الجودة: الإصلاح والتحسين المستمر لجودة التعليم وفقاً للمعايير القومية

سيتم تمكين المدارس من وضع خطط التحسين الخاصة بهم وتنفيذها من خلال تطبيق مدخل الإصلاح المتمركز على المدرسة، وسيتم دعم المدارس لتحقيق المدرسة الفعالة وفق المعايير القومية للتعليم للوصول إلى مستويات الأداء المطلوبة تمهيداً للاعتماد التربوى. وسيتم إتاحة فرص للتدريب والتنمية المهنية المستمرة للمعلمين على المستويات المركزية واللامركزية وصولاً إلى مستوى المدرسة. وذلك بالإضافة إلى تشجيع المبادرات والشراكات مع وزارة التعليم العالى لتوفير مزيد من الفرص التنموية للمعلمين والإداريين. وسوف يتم تحديث التكنولوجيا وتطوير المناهج والمواد التعليمية وأساليب تقييم العمليات المرتبطة بتحسين جودة التعليم على المستويات المختلفة. إن مفهوم الجودة الشاملة يضمن نواتج تعلم تتحدد فى طالب يمتلك مهارات التفكير الناقد، ومهارات سوق العمل الجديد، وكفايات مواصلة التعلم مدى الحياة. إن وزارة التربية والتعليم حريصة على ربط التعليم بديناميات سوق العمل ومتغيراته المتسارعة لزيادة فرصة الفرد فى إيجاد عمل ملائم لمطموحاته المستقبلية، وكذلك ربط التعليم باحتياجات المجتمع المتطلع إلى الدخول إلى عصر المعرفة والمواطنة، وأخيراً بالمتغيرات العلمية والعالمية المتسارعة من حولنا.

إطار (٢): الوثائق السياسية المرجعية للخطة الاستراتيجية

تلتزم وزارة التربية والتعليم دائماً بالأولويات والمبادرات القومية والاتفاقات الدولية التى تعتبر وثائق سياسية مرجعية، وقد اعتمدت عليها الخطة الاستراتيجية وانطلقت منها. وهذه الوثائق المرجعية هى:

- البرنامج الانتخابى للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك، ٢٠٠٥.
- بيان الحكومة أمام مجلس الشعب، ٢٠٠٥.
- دراسات السياسات الاستراتيجية لتطوير التعليم الصادرة عن لجنة التعليم، أمانة السياسات بالحزب الوطنى الديمقراطى (٢٠٠٢-٢٠٠٦).
- التقارير والتوجهات الصادرة عن مجلسى الشعب والشورى فى شأن تطوير التعليم.
- الإطار العام لسياسات التعليم فى مصر، وزارة التربية والتعليم، مارس ٢٠٠٦.
- المبادرات والخطط السابقة فى مصر:
 - خطط واستراتيجيات وزارة التربية والتعليم خلال العقود الثلاثة الماضية، متضمنة الخطط القومية للتعليم للجميع عام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤.
 - الخطة القومية لأهداف الألفية، ٢٠٠٥.
 - مبادرة تعليم الفتيات، المجلس القومى للطفولة والأمومة، ٢٠٠٤.
 - الخبرات التاريخية والممارسات الناجحة فى التعليم فى مصر.
 - الدراسات والبحوث الصادرة عن المجالس القومية المتخصصة فى التعليم والتكنولوجيا، وكذلك عن نقابة المعلمين.
 - الدراسات والتقارير الصادرة عن المؤسسات العلمية والمراكز البحثية فى مصر.
 - مبادرة التعليم للجميع، اليونسكو، إعلان دكار، ٢٠٠٠.
 - الدراسات والتقارير الدولية (البنك الدولى WB، اليونسكو UNESCO، اليونيسيف UNICEF، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP، برنامج الغذاء العالمى WFP، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA، الاتحاد الأوروبى EU، بنك التنمية الألمانية KFW ... إلخ).

٢- نظم الإدارة: تطوير نظم فعالة فى الإدارة والمتابعة والتقييم فى ظل التأصيل المؤسسى للمركزية

تتجه وزارة التربية والتعليم بشكل متزايد نحو اللامركزية، ويعنى هذا المدخل أن يتم إعادة تعريف الدور الذى تقوم به الوزارة فى ظل نظام لا مركزى، وسوف تتحد الأدوار الجديدة للوزارة فى خمسة محاور أساسية هى:

- (أ) وضع سياسات واستراتيجيات تطوير التعليم.
- (ب) وضع المعايير القومية للتعليم وتحديثها فى ضوء متطلبات الواقع والاتجاهات العالمية فى تطوير التعليم.
- (ج) دعم المبادرات المحلية وتعميم التجارب الناجحة.
- (د) المتابعة والتقييم.
- (هـ) التأكد من تطابق المخرجات التعليمية مع الأهداف والأولويات القومية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم وضع خطة تفصيلية لإدارة الموارد المالية لا مركزيا مع الأخذ فى الاعتبار أن تتضمن هذه الخطة نظاما فعالا للحاسبية، ويسهم فى وضع هذه الخطة جميع المعنيين على مستوى المدرسة والمجتمع والإدارات والمديريات التعليمية. وبالنسبة للميزانية، سيتم وضع نظام لربط التمويل بوجود خطط عمل سنوية تستهدف تحقيق نتائج واضحة بالتعاون بين وزارتى المالية والتنمية الإدارية، مع وجود مؤشرات دقيقة للمتابعة والتقييم.

٣- عدالة الإتاحة وتحسين الجودة للجميع: دعم الفرص التعليمية المتكافئة لجميع أطفال مصر، وتحقيق الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة، وتوفير فرصة تعليمية ثانية للأطفال خارج نظام التعليم.

تلتزم وزارة التربية والتعليم بتحقيق العدالة بين جميع الأطفال فى سن التعليم وخاصة أولئك الذين يعيشون فى مناطق نائية أو المناطق الريفية الفقيرة أو المحرومة، وكذلك الأطفال فى المناطق الحضرية الفقيرة ذات الكثافات السكانية العالية. وسيتم تطبيق اللامركزية لتلبية الاحتياجات والأولويات المحلية فى كل مجتمع تبعاً لظروفه، بالإضافة إلى اتباع أساليب غير تقليدية لاستغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل، ودعم وتقوية الشراكات مع المجتمع المدنى، والقطاع الخاص والقطاع التعاونى والجهات المانحة.

المداخل الاستراتيجية الرئيسة

١- تطبيق المعايير القومية للتعليم

قامت وزارة التربية والتعليم بوضع المعايير القومية للتعليم، وأعلنتها فى نهاية عام ٢٠٠٣، بهدف الوصول إلى مجموعة مترابطة ومحايدة من المؤشرات لقياس جودة التعليم التى تمكن جهود التطوير من إنجاز الأهداف المحددة وتمكن المتابعة والتقييم، كما تمكن أخيراً هذا مهم من المحاسبية أمام المجتمع. ولقد غطت المعايير القومية خمسة مجالات حددها تربيون متميزون، وشخصيات عامة، ومعلمون من الميدان. ويمكن اعتبار تطبيق المعايير القومية أساساً منطقياً لرؤية الوزارة. ولقد تم اتباع خطوات عديدة للتأكد من سلامة هذه المعايير عن طريق تنفيذ بعض المشروعات التجريبية فى عدة محافظات لتطبيق المعايير القومية مثل مشروع المدرسة الفعالة وكان من أهم هذه المشاريع التجريبية هو مشروع المدارس الجديدة الذى يطبق معايير المشاركة المجتمعية والمدرسة الفعالة، وكذلك مشروع المدرسة الفعالة فى ٣٠٠ مدرسة فى المحافظات. وسوف يتم إصدار النسخة المعدلة من هذه المعايير عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وذلك فى ضوء نتائج تقييم المشاريع التجريبية والتطبيقات التى تمت للمعايير فى عملية تحسين المدارس، وأيضاً فى ضوء ما استجد من متغيرات واهتمامات فى مجال جودة التعليم.

٢- الإصلاح المتمركز على المدرسة

تتجه وزارة التربية والتعليم فى مساعيها لإصلاح التعليم نحو دعم المدارس فى وضع وتنفيذ خططها الخاصة لتحسين مستويات الأداء وفق مفهوم المدرسة الفعالة بأبعاده المتعددة، بما فى ذلك تحسين المناخ المدرسى، وتطوير بيئة التعلم، وتحقيق التنمية المهنية المستدامة، وتحسين عمليات التعليم والتعلم، والمشاركة المجتمعية. وسيتم تشجيع المدارس على تنفيذ مبادرات الإصلاح الخاصة بها، وتحديد المشكلات المعوقة للتطوير وفقاً لأسس التقييم الذاتى ثم اتخاذ القرارات اللازمة للتعامل مع تلك المشكلات. وتضمن المعايير القومية نجاح خطة تحسين المدرسة، وتنمية الشراكة مع المجتمع المحلى لضمان مساهمته فى تنفيذ الخطة، وفى نفس الوقت ضمان مساءلة المدرسة عن مدى تحقق أهداف الخطة.

٣- تشجيع التميز وتمهين الوظائف التعليمية

تؤكد الوزارة استخدام هذا المدخل لتوفير حوافز لجميع أشكال التميز بهدف تشجيع المعلمين والعاملين بالتعليم على الإبداع فى عملهم ومساعدة الطلاب على تنمية إمكاناتهم إلى أقصى حد. ويتطلب تحقيق ذلك إحداث تغيير فى مسارات الوظائف التعليمية، خاصة فيما يتعلق بمسار المعلمين الدراسى قبل التحاقهم بالخدمة التعليمية فى كليات التربية وهو ما يستلزم التعاون بين وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالى، وكذلك إحداث تغيير فى مسار التنمية المهنية المستدامة أثناء الخدمة بغرض تنمية المعلم وارتقاء بمستوى مهنة التعليم ذاتها. إن الوصول إلى تحقيق نموذج "المعلم الممارس المفكر" هو من الأهداف الأساسية لجهود التنمية المهنية المستدامة. إن الكادر الخاص للمعلمين وإنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين من شأنه أن يساعد على تحقيق هذا الهدف، حيث يتم إضفاء الطابع المهني على وظائف التعليم، واعتبار المعلم صاحب مهنة، وتوفير الحوافز اللازمة المالية والأدبية والترقيات على أسس من المعايير والمؤشرات الدقيقة والموضوعية.

٤- اللامركزية والمحاسبية

يعتبر نظام التعليم في مصر أحد أشد النظم مركزية في العالم، وعلى الرغم من ذلك فهناك التزام من الحكومة باتباع مداخل من شأنها أن تحقق مزيداً من اللامركزية وفقاً لقانون التعليم رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١، والتعديلات التي أدخلت عليه بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الكادر الخاص للمعلمين وإنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين. إن تطبيق اللامركزية من شأنه أن يدعم مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المؤسسات التعليمية على المستويات المختلفة. وسيكون التركيز الأساسي على الإدارة المتمركزة على المدرسة والاستمرار في تنمية قدرات مجالس الأمناء ومنحهم المزيد من الصلاحيات، وسيتم نقل مزيداً من سلطة اتخاذ القرار وإدارة الموارد إلى المستويات الإدارية المختلفة.

٥- تعميم التجارب الناجحة

قامت وزارة التربية والتعليم وكذلك الهيئات المانحة بتنفيذ عدد كبير من النماذج والمشروعات التجريبية على مدار السنوات الماضية، وتم بعضها بالتعاون مع هيئات مانحة عالمية. وتظهر الدراسات التقييمية التي تم إجراؤها على عدد من المشروعات التي تم تنفيذها على مستوى المدارس، أن هناك نجاحات واضحة ذات أثر كبير في تطوير عمليات التعليم والتعلم في تلك المدارس، وبالتالي يجب تعميمها. وليس من الضروري أن تقوم الوزارة بتعميم المشروعات الناجحة ككل وإنما سوف تنتقى أفضل الممارسات الناجحة وأفضل مكونات هذه التجارب.. بغرض تعميمها والاستفادة منها على أن يؤخذ في الحسبان دائماً أن المقصود هنا ليس فقط تعميم تلك التجارب الناجحة أو المكونات الناجحة، بل أيضاً، فهم الشروط العامة التي شكلت السياق الذي تم فيه نجاح هذه التجارب. إن ما نهتم به هنا في عملية التعميم، حتى تتمكن من التوسع والاستمرار في تحقيق النجاحات على المستوى الوطني، إنما هو بالأحرى فهم الشروط والعوامل التي ساعدت على تحقيق النجاح.

٦- تقوية الشراكات

تسعى الوزارة إلى تعبئة الموارد المحلية المتاحة لدعم أغراض التخطيط، والتنظيم، والمحاسبية، والمتابعة والتقييم. وفي ظل تفويض مزيد من السلطات إلى المستويات المحلية، ينبغي أن يكون هناك تركيز على تنمية دور المجتمع المحلي في دعم عمليات الإصلاح على مستوى المدرسة. ونظراً لأهمية هذا الدور في تحقيق الإصلاح، فقد تضمنت المعايير القومية للتعليم جزءاً خاصاً بالمشاركة المجتمعية يدعو إلى زيادة الوعي في المجتمعات المحلية بأهمية جودة التعليم لرفع مستوى مشاركة تلك المجتمعات في تحسين جودة العملية التعليمية على مستوى المدرسة. لقد بات من المؤكد أن الحكومة وحدها لن تستطيع تحمل مسئولية تحسين التعليم وحدها، ولذلك سيتم تشجيع الجمعيات الأهلية للاضطلاع بدور أكبر في دعم مبادرات التحسين على المستويات المحلية. ومن جانب آخر، يعتبر القطاع الخاص والقطاع التعاوني أحد القطاعات التي توفر فرص عمل لخريجي النظام التعليمي، وبالتالي هناك ضرورة لتشجيع هذه القطاعات على المشاركة في مبادرات تحسين نظام التعليم من خلال تقديم أنواع مختلفة من الدعم للمدارس التي من شأنها أن ترفع مستوى مهارات الطلاب اللازمة لسوق العمل، ولاسيما دعم برامج مبادرة "من المدرسة إلى العمل". وبمعنى آخر، يجب أن ينتج نظام التعليم طلاباً لديهم استعداد لاكتساب مزيد من المهارات من خلال التدريب أثناء الخدمة، ويجب أن يظهر القطاع الخاص والقطاع التعاوني والجمعيات الأهلية التزاماً أكبر نحو تدريب هؤلاء الطلاب، حيث إن مستوى مشاركة القطاع الخاص والقطاع التعاوني الحالي مازال منخفضاً. وهناك معلومات تشير إلى أن أصحاب الأعمال يقومون بتعيين أعداد كبيرة من العاملين على الرغم من غياب القواعد المنظمة لسوق العمل، وبالتالي فإن تسهيل الإجراءات المطلوبة من القطاع الخاص والقطاع التعاوني والجمعيات الأهلية لإقامة المشروعات، بما في ذلك تقليل تكلفة ووقت الحصول على تراخيص المشروعات، وتخفيض الضرائب، وتسهيل إجراءات وتكلفة تعيين العاملين وإنهاء عقودهم من شأنه أن يوفر فرص عمل أفضل للشباب. وفي هذا الصدد يمكن التفكير في تطبيق النموذج العالمي الناجح المعروف باسم "تبنى مدرسة".

٧- تشجيع الإبداع واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تهدف الوزارة إلى التوسع الأفقى فى توفير التكنولوجيا المتقدمة بالمدارس والاستمرار فى تزويد المدارس بالمعدات الحديثة، كما تهدف إلى تنويع الموارد التعليمية من خلال استخدام شبكة الفيديو كونفرانس، وإنتاج البرامج التعليمية على أقراص مدمجة، والتعليم الإلكتروني، والحكومة الإلكترونية. ويعتبر الهدف الأكبر من ذلك كله أن يقوم المعلم بتوظيف جميع الوسائل التكنولوجية المتاحة كأداة تعليمية. أما فيما يخص الإبداع فهو عملية مستمرة تعتمد على وجود سلسلة من الأفكار الجديدة للإصلاح والتغيير. ويجب أن يكون هناك جهة محددة تقوم بالاستفادة من كل الأفكار الجديدة والممارسات الناجحة كما هو موضح فى المعايير القومية للتعليم. وسوف تسعى الوزارة إلى تشجيع الإبداع فى كل المستويات وعلى جميع محاور العمل: التلاميذ فى حجرة الدراسة، المعلمون فى أعمالهم التعليمية، الإداريون فى مجال تحسين الإدارة، واضعو السياسات والاستراتيجيات فى مجال إدارة التغيير... إلخ. فالإبداع هو أساس التقدم الحضارى، والتقدم التكنولوجى هو نتيجة وثمره الإبداع، وفى نفس الوقت داعمة له لتحقيق مزيد من الإبداع.

إطار (٣) رسالة التعليم قبل الجامعى

تعمل وزارة التربية والتعليم على توفير فرص عادلة لجميع الطلبة المصريين للحصول على تعليم عالى الجودة يُمكنهم من أن تكون لديهم القدرة على التفكير العلمى الإبداعي النقدى وحل المشكلات، والتعلم مدى الحياة، والتزود بالمهارات اللازمة التى تُمكنهم من أن يكونوا مواطنين نشطاء ومشاركين فعّالين فى مجتمع عالمى دائم التغيير.

إطار (٤) منظومة القيم والمبادئ الأساسية للتعليم قبل الجامعى

- العدل الاجتماعى.
- التميز والتحسن المستمر.
- تمكين الطالب والمدرسة.
- المعلم المتميز والقيادات المدرسية المستتيرة.
- التنمية المهنية المستدامة.
- المواطنة والمجتمع المدنى.
- المشاركة.
- الحوار والتسامح وقبول الآخر.
- الديمقراطية.
- تنمية الثقافة الوطنية وقيم المجتمع المصرى وتطلعاته إلى المستقبل.
- الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- المنظمات غير الحكومية.
- المحاسبية والشفافية.
- اللامركزية.

٨- الرأي العام الداعم

يجب إدارة جميع عمليات التغيير داخليا وخارجيا، ويجب التخطيط جيدا للخطوات التي سيتم اتباعها لإحداث التغيير قبل البدء في تنفيذه، وفي الوقت نفسه لا يجب أن يكون هناك اتفاق على كل أنشطة التغيير حتى لا يسبب ذلك إحساسا لدى المعنيين بالأمر Stakeholders بعدم وجود فرصة للمشاركة والإحساس بالملكية. ولن يتسنى تحقيق هذه المعادلة إلا من خلال مهارات التسويق وتقوية العلاقات العامة والروابط مع المجتمع، وهي مهارات تحتاج إلى قدر كبير من التنمية في مصر. وسوف تسعى الوزارة إلى دعم قدراتها في تعبئة المعنيين بالتعليم للمشاركة في صنع مستقبل أطفال مصر. وسوف تركز استراتيجية الوزارة على خلق الوعي والفهم بعمليات إصلاح التعليم وتنمية الإحساس بالملكية وأهمية المشاركة لدى المعنيين بالعملية التعليمية.

إن المداخل الاستراتيجية السابقة إنما تتقاطع مع الأولويات التي تم تحديدها لكل هدف من أهداف السياسات، وقد تم الاعتماد على تلك المداخل في كل برامج الخطة الاستراتيجية للتعليم حيث ساعدت على بناء آليات لتنفيذ الأهداف الإجرائية في كل برنامج من برامج الخطة.

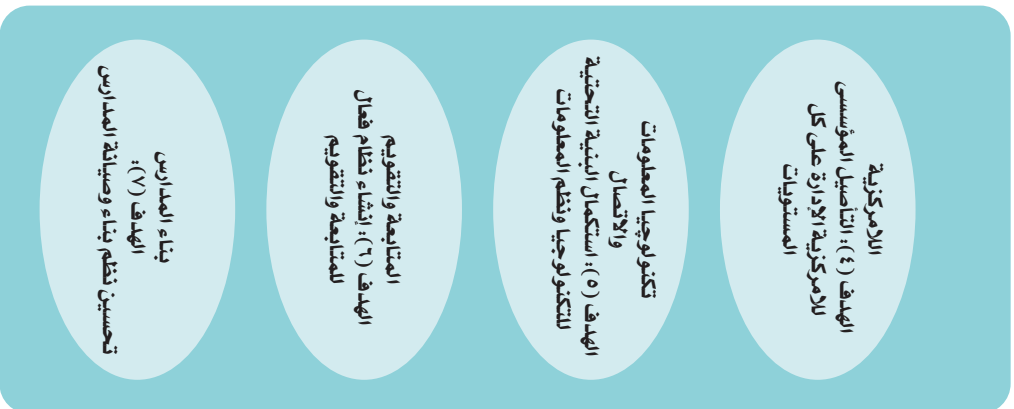
البرامج ذات الأولوية المرتبطة بأهداف السياسات

تم تحديد الأولويات المرتبطة بكل هدف من أهداف السياسات، وتم ترجمة هذه الأولويات إلى اثني عشر برنامجا ذات أولوية، هي برامج الخطة الاستراتيجية للتعليم (٢٠٠٧/٠٨ - ٢٠١١/١٢). وقد تم تصنيف البرامج ذات الأولوية تحت ثلاث مجموعات: أولها، مجموعة برامج الجودة، التي تتكون من ثلاثة برامج، يقع برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة في القلب من هذه البرامج ويتكامل معه برنامج إصلاح المناهج الدراسية، وتنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق نقلة نوعية في التعليم. أما المجموعة الثانية من البرامج: فهي مجموعة برامج نظم الإدارة، التي تدعم النقلة النوعية في إدارة الإصلاح والتغيير، وتسعى إلى تحقيق إصلاحات في نظم إدارة العملية التعليمية. ومجموعة هذه البرامج هي: برامج تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تحسين الإدارة، وإصلاح نظم المتابعة والتقييم، وإصلاح نظم بناء المدارس، والتأصيل المؤسسي للامركزية. وتشمل المجموعة الثالثة، البرامج التي تستهدف المراحل التعليمية المختلفة، بمعنى آخر مجموعة البرامج التي تعمل على مستوى المراحل التعليمية، وهي: رياض الأطفال - التعليم الأساسي - التعليم الثانوي بشقيه العام والفضي - التعليم المجتمعي للفتيات والأطفال خارج نظام التعليم - الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وهذه المجموعة الأخيرة من البرامج تتأثر بمجموعتي البرامج الأخرين، كما أن نتائج الإصلاح سوف تظهر دون شك في نتائج هذه البرامج إذ إنها سوف تنفذ على مستوى المدرسة. ويظهر الشكل رقم (١) المجموعات الثلاثة للبرامج الاثني عشر في علاقاتها المترابطة.

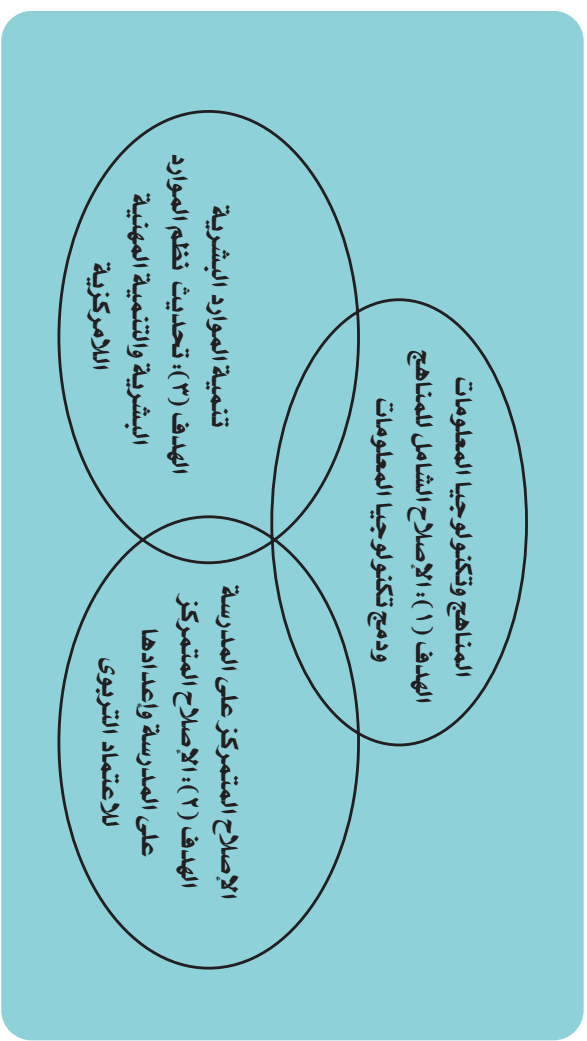
ومن الجدير بالذكر أن جميع برامج الخطة، هي برامج تتكامل وتتقاطع مع بعضها في إطار الخطة الاستراتيجية بما يحقق الأهداف السياسية العامة للتعليم قبل الجامعي. ويعتبر الإصلاح المتمركز على المدرسة البرنامج المحوري الذي تتقاطع عنده وتتكامل معه جميع البرامج ذات الأولوية. كذلك، فإن الإصلاح المتمركز على المدرسة هو بمثابة مدخل للإصلاح في التعليم، حيث تنتقل مصر من خلاله من التطوير القائم على المدخلات Input-driven approach إلى الإصلاح المتكامل القائم على النتائج والشواهد على مستوى كل مدرسة على حدة، مما يبسر عملية المتابعة والتقييم وقياس النتائج، وتأسيس محاسبية قائمة على الشفافية. كما يدعم هذا المدخل أيضا سياسة دعم القدرات المؤسسية، والتحول نحو اللامركزية.

الشكل رقم (١) البرامج الاثني عشر في الخطة الاستراتيجية للتعليم

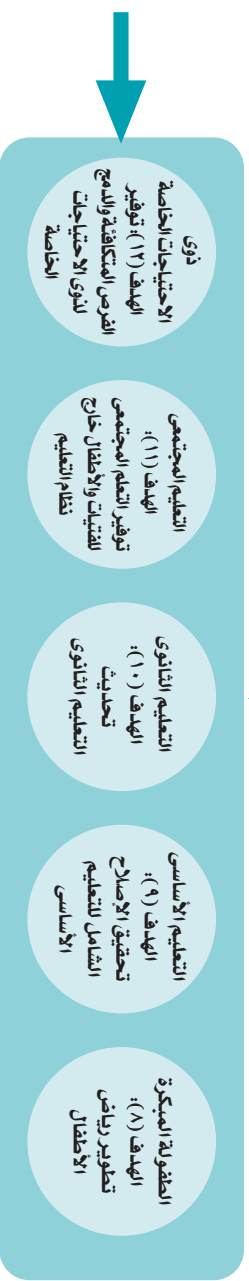
٢- برامج دعم كفاءة النظم والإدارة



١- برامج دعم جودة التعليم



٣- برامج تأكيد عدالة الإتاحة في نظام التعليم



الملاح الرئيسية والنتائج والتأثيرات المتوقعة للبرامج ذات الأولوية للخطة الاستراتيجية

من المتوقع أن يؤدي تنفيذ البرامج ذات الأولوية ضمن الخطة الاستراتيجية إلى إحداث نتائج وتأثيرات جوهرية فى نظام التعليم خلال السنوات الخمسة القادمة، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلى:

١- إصلاح المناهج وطرق التعليم والتعلم

تهدف الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم إلى إحداث نقلة نوعية فى نموذج التعلم من خلال تطوير وتحديث المناهج الدراسية، بحيث تتضمن المفاهيم الحديثة دعم التفكير الناقد وتشجيع الإبداع وإكساب المتعلم المهارات والمعارف الأساسية، ومنظومة القيم والاتجاهات التى تسهم فى تنمية ثقافية تحقق المواطنة والديمقراطية فى مصر. ولتحقيق ذلك يتم إصلاح المناهج وطرق التعليم والتعلم على المحاور الآتية:

- بناء الإطار العام للمناهج Curriculum framework وفق نموذج تربوى حديث.
- تحقيق جودة الكتب الدراسية وفق نموذج تربوى حديث يوفر سياقاً شاملاً يتحقق من خلاله إنتاج كتاب المعلم، كتاب التلميذ، كراسة أنشطة التلميذ.
- إنتاج مواد تعليمية حديثة مثل حقائب التعلم، وأدلة الأنشطة، مما يدعم تعلم الطالب عن طريق التجربة العملية.
- دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال لخلق بيئات غير تقليدية ودعم النموذج التربوى الحديث.
- تأسيس نظام متقدم للتدريب والتنمية المهنية للمعلمين أثناء الخدمة لرفع قدراتهم على عمل المواد التعليمية الخاصة بهم باستخدام خامات البيئة المحيطة.

تطوير أساليب التقويم

إن أساليب التقويم الحديثة ذات أثر بالغ على عملية التعليم والتعلم، فهى تدعم تعلم الطالب وتنمى قدراته، وذلك من خلال استنادها إلى معايير ومؤشرات تتسق مع النموذج التربوى الحديث الذى تسعى الخطة إلى تأسيسه، وكذلك من خلال تطبيقها بفعالية وشفافية، بحيث تدعم الطالب فى حجرة الدراسة. وتعمل الخطة الاستراتيجية خلال السنوات الخمسة القادمة على تأسيس نظام شامل للتقويم، ويتكون من العناصر الأربع الآتية:

- ١- التقويم الشامل والمستمر.
- ٢- الاختبارات القومية المقننة.
- ٣- امتحانات نهاية المرحلة.
- ٤- الاختبارات الدولية.

ومن المتوقع بتطبيق هذه الخطة أن ترتفع مستويات أداء التلاميذ فى التحصيل، والتفكير الناقد، من خلال تطوير المناهج ودمج التكنولوجيا، وتحسين نظم التقويم. وسوف يقاس ذلك التقدم من خلال التقويم الشامل لأداء الطلاب وأنشطتهم وكذلك من خلال نتائج الاختبارات المقننة، وامتحانات نهاية المرحلة، والاختبارات الدولية. وأهم من ذلك كله سيظهر تحسن فى أداء المتعلمين فيما يقومون به من أنشطة فى المجالات المختلفة التى تعكس التقدم المعرفى والمهارى والوجدانى لهم. إن تطوير المناهج تطويراً شاملاً سوف يؤدي إلى تحسين مستوى خريجي التعليم قبل الجامعى بما يجعلهم أكثر استعداداً لتلبية احتياجات سوق العمل واحتياجات التنمية الاقتصادية، والتعلم مدى الحياة، وممارسة المواطنة المستنيرة.

تحديث الكتب الدراسية

من المتوقع أن يتم تحسين سياسة تحديد احتياجات الكتب وخفض عددها وفقاً لمعايير معدلات الكتب فى الدول ذات المستوى الاقتصادى المماثل لمصر. كذلك من المتوقع فى نهاية تطبيق الخطة التوصل إلى أساليب جديدة غير تقليدية فى تأليف وطباعة الكتب وتوزيعها لخفض أعباء الميزانية من أجل تحقيق زيادة الإنفاق المباشر على المتعلم.

تحسين نواتج التعلم

تسعى الخطة الاستراتيجية مع نهاية مرحلة التعليم قبل الجامعى إلى تحقيق نواتج التعلم التى تجعل الأطفال والشباب قادرين على:

- ممارسة التفكير الناقد والإبداعى والاستكشاف.
- ربط المعارف بتطبيقاتها واستخداماتها فى الحياة.
- التعامل مع المصادر المتعددة للمعلومات.
- ممارسة المواطنة المستنيرة والحوار المنتج وقيم التسامح وتقبل الآخر.
- المشاركة الفاعلة فى المجتمع الديمقراطى.
- التعامل مع الوقائع المعقدة والمشكلات غير المتوقعة.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بكفاءة.
- ممارسة مهارات التعلم مدى الحياة.

تحديث نموذج البيداجوجيا:

بتطبيق هذه الخطة الاستراتيجية ونجاحها سوف يتحول نموذج البيداجوجيا (أى طرائق وأساليب التعليم والتعلم والعلاقات التربوية داخل حجرة الدراسة) إلى نموذج تربوى حديث يستند على:

- التعلم النشط المرتكز على المتعلم وحاجاته الأساسية.
- التقويم الشامل والمستمر الداعم للتلميذ.
- الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فى طرائق التعلم وطرائق التقويم.
- اكتشاف قدرات المتعلم وإرشاده إلى المسارات التربوية الملائمة.
- ترسيخ المناخ الديمقراطى القائم على النشاط والمشاركة والحوار داخل حجرة الدراسة.
- ربط التعليم بالمهارات الحياتية والتطبيقية.
- ربط عمليات التعلم باحتياجات المجتمع المحلى المحيط.

٢- الإصلاح المتمركز على المدرسة وإعداد المدارس للاعتماد التربوى:

صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بشأن إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد التربوى. وهى هيئة ذات شخصية اعتبارية تابعة لرئيس الوزراء. وسوف تقوم الهيئة بقياس جودة وفعالية هياكل ونظم وبرامج المؤسسات التعليمية، وتمنح شهادة الاعتماد لتلك المؤسسات التى استوفت المعايير القومية، وتساعد على دعم قدرات هذه المؤسسات فى ضوء نتائج التقويم. ويساعد ذلك على تحسين عمليات التعليم والتعلم والارتقاء بمستوى نواتج التعلم، مما يدعم جودة العملية التعليمية وتحقيق الأهداف الرئيسة لنظام التعليم فى مصر.

وسوف ترفع هذه الهيئة تقريراً سنوياً لرئيس الدولة ورئيس الوزراء وجميع الجهات المعنية بنتائج عمليات التقييم وجهود الاعتماد التربوي. واستعداداً للاعتماد التربوي ستقوم وزارة التربية والتعليم بتطبيق مفهوم الإصلاح المتمركز على المدرسة، الذي يعتبر مدخلاً لتطوير التعليم، بالإضافة إلى كونه برنامجاً محورياً ضمن برامج الخطة الاستراتيجية يتضمن إجراءات من شأنها أن تنمي قدرات المدرسة على التقييم الذاتي، وتحديد أولويات التطوير لديها وبناء خططها التنفيذية في تحسين المدرسة، وبالتالي تساهم في تحسين مستوى الأداء العام للمتعلمين والعملية التعليمية والمدرسة بصفة عامة.

وفي إطار هذا البرنامج سوف تتحقق معايير جودة المدرسة الفعالة في سبعة مجالات رئيسية: **رؤية المدرسة ورسالتها، والمناخ المجتمعي، وخطة التنمية المهنية المستدامة، ومجتمع التعليم والتعلم، وضمان الجودة والمحاسبية، والحوكمة الرشيدة المستندة على المشاركة المجتمعية، والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.**

وترتبط الإدارة المتمركزة على المدرسة School-based Management، ارتباطاً وثيقاً بمدخل الإصلاح المتمركز على المدرسة. ويهدف مفهوم الإدارة المتمركزة على المدرسة إلى التحول من تحسين التعليم القائم على المدخلات إلى تحسين التعليم القائم على المخرجات والنتائج في إطار اللامركزية والمشاركة المجتمعية على مستوى المدرسة.

وحيث إن الإصلاح المتمركز على المدرسة هو قلب عملية التطوير الشامل فهو يتأثر بإصلاح المناهج الدراسية وطرق التقييم وكذلك بإصلاح نظم إدارة العملية التعليمية. ومن المتوقع بعد تنفيذ هذه الإصلاحات أن تحصل المدارس على قدر كبير من الاستقلالية في إدارة شئونها وبالتالي سوف تكون مسؤولة عن النتائج التي تحقّقها في نهاية العام الدراسي. وعندما يتحقق ذلك ستخضع جميع المدارس للاعتماد التربوي، وهذا يعني أن المدارس سوف تحصل على شهادة بجودة أدائها العام، وهو ما سيزيد من مستوى المنافسة بين المدارس، وبالتالي يرفع من جودة التعليم في مصر.

بالإضافة إلى ذلك كله، فإن الإصلاح المتمركز على المدرسة سوف يرسخ مفهوم الحوكمة الرشيدة عن طريق مشاركة المجتمع المحيط بالمدرسة في إدارة العملية التعليمية واتخاذ القرار داخل المدرسة، وذلك ما سوف يؤدي إلى تغيير في ثقافة مجتمع التعلم ككل. كما أن المشاركة المجتمعية سوف تكون بمثابة القوة الدافعة التي ستسهم بفاعلية في حل مشكلات المدرسة اليومية، وكذلك المشكلات متوسطة المدى دون الحاجة إلى اللجوء إلى المستويات الإدارية العليا. ومن جانب آخر، فإن التفاعل بين المشاركة المجتمعية والمحاسبية في إطار المعايير القومية، واللوائح التنظيمية الواضحة، والشفافية، سوف يضع أساساً قوياً لثقافة المسؤولية والمساءلة مما يساعد على مكافحة الفساد، وشعور المجتمع المدني المحلي بملكية المدرسة، وتعميق الشعور بالمسؤولية عن جودتها وحسن أدائها.

٣- تنمية الموارد البشرية

تسعى وزارة التربية والتعليم إلى تطبيق استراتيجية شاملة لبناء قدرات العاملين بنظام التعليم المصري، وسيتم تطبيق هذه الاستراتيجية من خلال الأكاديمية المهنية للمعلم في إطار اللامركزية. وسيكون الدور الرئيسي لهذه الأكاديمية ضبط جودة البرامج التدريبية طبقاً للمعايير القومية.

كما تسعى الوزارة أيضاً إلى تمهين - إضفاء الطابع المهني - وظيفة المعلم، وتحسين حالته الاجتماعية والاقتصادية. وفي سبيل تحقيق ذلك تم تعديل قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ليشتمل الكادر الخاص للمعلمين الذي سيتم تطبيقه لأول مرة في مصر بدءاً من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

ويشمل الكادر الخاص المعلمين، وجميع العاملين فى المدرسة من إخصائين اجتماعيين ونفسيين، وإخصائى كمبيوتر، وأمناء مكنتبات. وسوف يؤدى هذا الكادر إلى تحقيق جودة أداء المعلمين من خلال النتائج الآتية:

أ- بناء نظام موضوعى للحوافز والأجور، يربط الترقية والحوافز والأجور بمستويات أداء المعلم وفقا للمعايير والمؤشرات ونظم التقويم الموضوعية بما يضمن جودة أداء المعلم والارتفاع بمستوى كفاءة العملية التعليمية.

ب- خفض معدلات ترك المعلمين للتدريس، بحثا عن الترقية والمميزات المادية فى الوظائف الإدارية، وسوف تقدم النظم الجديدة للأجور والترقيات فى الكادر الجديد نظاما جاذبا من الحوافز المادية والاحتفاء بالجدارة، فى صورة ترقية إلى أعلى المستويات التى لم يكن المعلم يصل إليها وهو يمارس التدريس، حيث سيصير من الممكن للمعلم - بعد تطبيق الكادر- أن يحصل على درجة مدير عام أو وكيل وزارة دون أن يترك التدريس.

ج- خفض معدلات أعداد الإداريين، الذين تركوا التدريس بالفعل وذلك بتشجيعهم على العودة مرة أخرى إلى التدريس للاستفادة من حوافز كادر المعلمين، بعد إعادة تأهيلهم تربويا من خلال برامج تدريب معدة لهذا الغرض.

د- إضفاء الطابع المهنى على وظيفة التدريس، وتحسين جودة الحياة المدرسية من خلال خلق بيئة تعليمية داعمة للبيداجوجيا الحديثة، وفقا للمعايير القومية للتعليم

هـ- تدعيم قنوات الاتصال بين وزارة التربية والتعليم وكليات التربية، حيث أصبح من الضرورى التنسيق بين عمليات التطوير التى تحدث فى مرحلة التعليم قبل الجامعى وتطوير كليات التربية حتى تتناسب مخرجاتها مع الحاجات الجديدة للوزارة، وضمان نجاح الخريج فى الحصول على شهادة صلاحية مزاوله المهنة وفقا لمتطلبات الكادر الخاص للمعلمين.

ومن المتوقع أن يشهد دور المعلم ومسئولياته نقلة نوعية بعد أن يتم تطبيق نظام الكادر الخاص، وتأسيس الأكاديمية المهنية للمعلم، حيث تسعى الوزارة إلى التحول من النموذج التقليدى للمعلم، الذى يمثل المصدر الوحيد للمعلومات، إلى نموذج حديث هو نموذج "المعلم الممارس المفكر" Reflective Practitioner Teacher الذى يتقن معرفته بمادته، وقادر على ممارسة الحوار والتأمل والتفكير الناقد مع طلابه، ولديه إيمان عميق بأن تلاميذه جميعهم - وبلا استثناء - قادرون على التفوق وممارسة النقد والإبداع. والمعلم الممارس المفكر قادر على ممارسة التعلم النشط والتقييم الشامل المستمر الداعم لقدرات الطلاب، كما أنه يتمتع بثقافة واسعة ومعرفه عامة، ولديه القدرة على إرشاد الطلاب والتعرف على أساليب التعلم التى تناسب كل طالب على حدة.

٤- استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فى الإدارة

لقد أصبح من الضرورى الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فى مصر، ليس فقط فى مجال التعليم والتعلم، بل أيضا - وبنفس الأهمية - فى مجال دعم كفاءة النظم والإدارة؛ ذلك أن نظام التعليم المصرى نظام ضخم لا يمكن إدارته بفعالية وكفاءة دون وجود نظام إلكترونى قوى يضمن تدفق المعلومات على المستويات الإدارية المختلفة لدعم اتخاذ القرار. ويعتبر وجود أجهزة الكمبيوتر داخل معظم المدارس المصرية بداية جيدة لإنشاء هذا النظام.

وتركز وزارة التربية والتعليم على تفعيل دور التكنولوجيا فى الإدارة من خلال استكمال البنية التحتية والدعم الفنى لنظام إدارة المعلومات التعليمية (EMIS)، ونظام الإدارة المدرسية (SMS).

إن نظام إدارة المعلومات التعليمية (EMIS) من شأنه أن يوفر إحصائيات تعليمية متكاملة عن نظام التعليم، ومؤشرات عن أداء المدارس، وتوقعات تخدم عملية اتخاذ القرار على المستويين المركزى والمحلى.

إن هذا النظام سوف يعطى صورة واضحة عن نظام التعليم كما وكيفما بما يدعم جودة التعليم على المدى البعيد وكذلك على مستوى العمل اليومى داخل المدارس.

أما نظام الإدارة المدرسية (SMS) فيهدف إلى توفير معلومات مفصلة عن الطلاب والمعلمين والإداريين داخل المدارس، بالإضافة إلى تسهيل العمل الإدارى وضبط الجودة على مستوى المدارس والإدارات التعليمية. وسيتم تطبيق هذا النظام على مستوى المدرسة والإدارات التعليمية.

ومن المتوقع أن يؤدى استكمال البنية التحتية والدعم الفنى المطلوب لتنفيذ أداء هذين النظامين إلى تحسين الأداء العام للمدارس، عن طريق توفير جزء كبير من الوقت الذى يستهلك يوميا فى القيام بالأعمال الإدارية، كما أنهما سيساعدان فى وضع أولويات المدرسة وتحديد المجالات التى تحتاج إلى تحسين بناء على تحليل المعلومات التى تتوفر من خلالهما. كذلك سيكون لهما تأثير كبير فى تفعيل دور المتابعة والتقييم ودعم المحاسبية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذين النظامين EMIS/SMS سيحققان الربط بين الميدان والوزارة، وبالتالي سيكون هناك صورة أوضح عن التعليم من شأنها أن تدعم عمليات اتخاذ القرار وترشد مساعى الإصلاح المستمر للتعليم فى مصر.

إن تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يحتاج إلى وضع معايير محددة لاستخدام التكنولوجيا فى عمليات التعليم والتعلم وكذلك فى العمليات الإدارية حتى يمكن الاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا فى عمليات تقويم المعلمين والمدارس واعتمادهم. وسوف تقوم وزارة التربية والتعليم خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بتحديث المعايير القومية للتعليم بصفة عامة، ومعايير ومؤشرات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بصفة خاصة.

٥- إعادة بناء نظم المتابعة والتقييم وضمان الجودة

سوف يتم مراجعة نظم المتابعة والتقييم الحالية لضمان جودة العملية التعليمية. وسيتم العمل على إنشاء نظم للمعلومات والمتابعة والتقييم تعكس المستوى الحقيقى للجودة ومن ثم تضمن إمكانية ضبط الجودة وتحسين المنتج التعليمى. وسوف يضمن نظام المتابعة والتقييم الجديد تحقيق ما يلى:

١- الشفافية والمحاسبية، من خلال استخدام معايير ومؤشرات واضحة لتقويم المكونات الرئيسة للعملية التعليمية: أداء الطالب، وأداء المدرسة، والأداء المالى والإدارى للأفراد والوحدات على كل المستويات الإدارية.

٢- تفعيل وتقوية دور "وحدات الجودة والتدريب بالمدارس" لإدارة عملية التقييم الذاتى بالمدارس باستخدام نظام الإدارة المدرسة (SMS).

٣- إنشاء وحدات إدارية لضمان الجودة، تقوم بمتابعة وتقويم المكونات الرئيسة للعملية التعليمية المشار إليها أعلاه، إنشاء قسم الجودة على مستوى الإدارة التعليمية، وإدارة عامة للجودة على مستوى المديرية، وإدارة مركزية للجودة على مستوى الوزارة. وتعتمد هذه الوحدات على نظم إدارة المعلومات التعليمية (EMIS) والإدارة الإلكترونية للمدرسة (SMS).

٦- ترشيد الإنفاق داخل نظام التعليم

تهدف الخطة الاستراتيجية إلى ترشيد الإنفاق على إنتاج الكتب الدراسية واستغلال الموارد البشرية الاستغلال الأمثل لزيادة الإنفاق المباشر على الطالب. ومن المتوقع أن ينخفض عبء عدد الكتب على التلاميذ فى كل صف دراسى من ٢٠-٢٥% من عدد الكتب الحالية، وفقا للمعايير العالمية لمعدلات الكتب الدراسية. كما ستساهم لامركزية إنتاج الكتب أيضا فى ترشيد الإنفاق وتحسين جودة التوزيع.

٧- دعم كفاءة نظم بناء وصيانة المدارس

تسعى وزارة التربية والتعليم إلى زيادة أعداد المباني المدرسية فى جميع المراحل التعليمية لتلبية احتياجات المناطق النائية التى لا تتال الخدمة التعليمية الكافية، وتقليل كثافات الفصول بما لا يزيد عن ٤٠ تلميذ/ فصل، والحد من زيادة الفترات الدراسية، وتعزيز التحاق الفتيات بصفة خاصة^(١). وسيتم استخدام تصميمات جديدة للمدارس لتحقيق الاستفادة القصوى من المساحات داخل المدارس وتخصيص ملاعب للطلاب وغرف للمعدات والأجهزة. وسيتم مراجعة المعايير التى يتم من خلالها اختيار مواقع المدارس، واتباع طرق وإجراءات جديدة لبناء المدارس، بما فى ذلك إجراءات التعاقد مع الجهات التى تقوم ببناء المدارس، وتقوية الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاونى فى هذا المجال. وسيؤخذ فى الاعتبار الدور الذى سوف تقوم به الهيئة العامة للأبنية التعليمية والمحافظات، والإدارات التعليمية، والمجتمع المحلى فى بناء المدارس فى ظل تطبيق اللامركزية.

٨- التأصيل المؤسسى للامركزية

أصبحت اللامركزية مدخلا أساسيا للحكومة المصرية ويجب أن تتعامل معه وزارة التربية والتعليم. وسيطلب تطبيق اللامركزية إعادة تعريف الأدوار والمسئوليات على جميع المستويات الإدارية بما فى ذلك دور الوزارة نفسها. وسوف تلعب الخطة الاستراتيجية للتعليم دورا رئيسيا فى تطبيق اللامركزية من خلال توفير الضمانات التالية:

- إعادة تعريف وتوزيع الأدوار والمسئوليات على المستويات الإدارية المختلفة مركزيا ومحليا، بما يضمن تعظيم قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة فى التطبيق الفعال للامركزية. وستركز الوزارة بصفة خاصة على إيجاد أساليب جديدة لتجنب نظام إصدار التعليمات فى اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل، واستبداله بنظام ذى اتجاهين يضمن تبادل المعلومات والآراء أفقيا ورأسيا لدعم عملية اتخاذ القرار. وسوف يسهم هذا التغيير فى تحقيق نقلة نوعية فى نظام التعليم. فبدلا من أن يتم تحديد مدخلات النظام مركزيا سيفتح المجال للقيادات التعليمية على المستويات الإدارية الأخرى لتحديد الاحتياجات، ومن ثم تحمل مسؤولية العمليات التعليمية والمساهمة فى توفير فرص تعليمية ذات جودة عالية للجميع. ومن أبرز الآليات فى هذا الاتجاه تطبيق الإدارة المتمركزة على المدرسة.

- وضع آليات تضمن تدفق المعلومات بين جميع المعنيين بالعملية التعليمية وخاصة بين الوزارة والمدرسة والمستويات التى تقع بينهما.

- إرساء نظم المحاسبية، وربط التمويل بالأداء، بحيث يتم مكافأة أصحاب الأداء الجيد وتوفير دعم إضافى لمعالجة جوانب القصور. ويلعب الكادر الخاص للمعلمين دورا مؤثرا إيجابيا فى هذا الاتجاه.

- التعاون مع وزارة المالية لتأسيس ميزانية الأداء وذلك وفق برامج الخطة، وقد أعدت هذه البرامج وتحددت أنشطتها التنفيذية من خلال الأطر الزمنية والمالية.

سوف ترسخ هذه الضمانات ثقافة اللامركزية وسوف تعطى حرية أكبر لجهود التطوير والإصلاح على المستويات المحلية. وسيضمن ذلك أن تكون جهود التطوير أكثر ملائمة وتلبية لاحتياجات البيئات المحلية. وبطبيعة الحال سيتغير الدور الرئيسى لوزارة التربية والتعليم من إدارة العمليات التعليمية إلى صنع السياسات ومتابعة وتقييم تنفيذ الخطط الاستراتيجية.

(١) يمثل ذلك الهدف الثانى من أهداف التعليم للجميع - الهدف الثانى من أهداف الألفية للتنمية

٩- تنمية الطفولة المبكرة^(٢)

قامت الحكومة المصرية مؤخرًا بالتوسع في برامج مرحلة رياض الأطفال وتحسين جودة الخدمة التعليمية ومؤهلات المعلمين، وحجم الفصل والأنشطة التربوية تحل محل المناهج الدراسية. غير أن هناك مشكلات مازالت تحول دون التحاق الكثير من الأطفال بهذه المرحلة الهامة. ويتم حاليا تنفيذ مشروع تحسين التعليم بمرحلة الطفولة المبكرة، بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الغذاء العالمي والهيئة الكندية للتنمية الدولية. وتسعى الوزارة - إلى جانب ذلك - من خلال الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١٢/٢٠١١ إلى تحقيق طفرة في معدل التحاق الأطفال بهذه المرحلة ليصل إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠١٢ .

ومن المتوقع من خلال تطبيق هذه الخطة الاستراتيجية أن يتم توفير مزيد من الفرص التعليمية للأطفال في سن ٤-٥ من خلال مشروعات مماثلة، ومن خلال إلقاء الضوء على أهمية هذه المرحلة في حياة كل طفل مصرى. وسوف يتم فصل هذه المرحلة عن مرحلة التعليم الأساسى، وعمل نظام مستقل لتمويلها وإدارتها، بما يضمن تحسين مستوى الخدمة التعليمية وتلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال في هذه السن، ومن ثم تشجيع أسرهم على إلحاقهم بالدراسة في هذه المرحلة.

ومن المتوقع أن يؤثر تطوير مرحلة الطفولة المبكرة على نظرة المجتمع لتلك المرحلة كما يلي:

- سوف تتغير نظرة الأسرة لهذه المرحلة من كونها ترفا غير ضرورى إلى كونها مرحلة حاسمة في بناء قدرات الأطفال، وفى تحديد مستقبل تعلم أبنائهم.

- سيتغير أسلوب التعليم في هذه المرحلة من أسلوب تقليدى إلى أسلوب حديث يشجع إحساس الطفل بالبهجة والسعادة، وفى الوقت نفسه يبنى أساسا قويا للتعلم فى مرحلة التعليم الابتدائى من خلال ممارسة الأنشطة الفنية والموسيقية والرياضية.
- سيتم تفعيل دور رجال الأعمال، والجمعيات الأهلية، والقطاع التعاونى، لتوفير مزيد من الفرص التعليمية فى هذه المرحلة وبالتالي رفع معدلات الالتحاق، وتحسين جودتها.

١٠- تطوير مرحلة التعليم الأساسى

حققت وزارة التربية والتعليم خطوات واسعة فى معدلات الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسى وتركز الآن على تحسين جودة التعليم وتحقيق العدالة فى حصول جميع الطلاب على تعليم عالى الجودة.

ويتم ذلك من خلال استكمال تطوير المناهج بهذه المرحلة، ودمج تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فى عمليات التعليم والتعلم، وتطبيق التعلم النشط، والتقييم الشامل.

ومن المتوقع تحقيق النواتج التالية من عمليات التطوير:

- ١- رفع الكفاءة الداخلية للمرحلة، حيث إن تلبية احتياجات كل طالب على حدة سوف تؤدى إلى رفع مستويات أداء الطلاب وبالتالي ستقلل من نسب الإعادة، ولن يكون هناك حاجة لوجود مسارات تعليمية أخرى فى مرحلة التعليم الأساسى (مثل مسار التعليم المهنى).
- ٢- تمكين طلاب التعليم الابتدائى من إجادة مهارات القراءة والكتابة والحساب والتفكير الناقد والإبداع التى سيتم تقييمها باستخدام نظم تقييم متعددة، وكذلك تشجيع كل تلميذ على عمل ملف الإنجاز بنفسه Portfolio.
- ٣- تمكين طلاب التعليم الإعدادى من استخدام مهارات اللغة للتواصل مع الآخرين واستخدام مهارات العلوم والرياضيات فى حياتهم اليومية، وتدعيم إحساسهم بالانتماء والمواطنة وتحسين جودة الحياة المدرسية.
- ٤- تعميم نظام التقييم الشامل فى جميع صفوف التعليم الأساسى، كما سيتم تعميمه فى جميع مراحل التعليم قبل الجامعى. ومن المتوقع أن يعطى التقييم الشامل صورة أكثر مصداقية عن أداء الطالب وبالتالي نضع أساسا لتحقيق تحسين يعتمد على واقع الأداء الحقيقى لكل طالب.

(٢) يتقابل هذا البرنامج مع الهدف الأول من أهداف مبادرة اليونسكو "التعليم للجميع"

١١- تحديث التعليم الثانوى

- تسعى وزارة التربية والتعليم من خلال الخطة الاستراتيجية إلى تحديث نظام التعليم الثانوى، لدعم القدرة التنافسية لطلابه وتمكينهم من مواصلة تعليمهم العالى، أو الالتحاق بسوق العمل، أو مواصلة التعلم الذاتى والتدريب العملى. وستركز هذه المرحلة أيضا على دعم المواطنة الصالحة ودعم قدرة الطلاب على العيش فى مجتمع الديمقراطية والمعرفة.
- ومن المتوقع مع نهاية تطبيق الخطة بنجاح، فإن مشروع تطوير التعليم الثانوى وتحديثه سوف تتحقق النتائج الهامة الآتية:
- زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوى (بشعبتيه العام والفنى) بما يضمن استيعاب جميع خريجي التعليم الأساسى فى المرحلة الثانوية.
 - تحقيق توازن بين أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوى العام والثانوى الفنى.
 - تمكين الطلاب من ممارسة مهارات التفكير الناقد والإبداع ومهارات البحث، واستخدام مصادر المعلومات بوعى، حتى يتمكنوا من تحقيق نتائج جيدة فى الاختبارات المقننة والاختبارات الدولية.
 - بناء ثقافة مشتركة لدى جميع طلاب المرحلة الثانوية فى جميع شعبه وأنواعه من خلال بناء مكون عام فى المناهج Common Curriculum يكون بمثابة الجذع المشترك الذى يزيل الثنائيات بين جميع شعب وأنواع التعليم الثانوى.
 - استخدام نموذج بيداغوجى حديث يعتمد على المناهج المرنة، ويدعم التعلم النشط، ويستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى التعليم والتعلم، مع زيادة الاعتماد على الأنشطة الطلابية وربط كل ذلك بالتقويم الشامل.
 - توفير الحد الأدنى للمكون التكنولوجى بكل مدارس التعليم الثانوى وتوفير إمكانية الاتصال بالإنترنت.
 - استخدام نظام الإدارة المدرسية (SMS) فى جميع المدارس .
 - إصلاح جميع مدارس التعليم الفنى وتطبيق التعلم النشط والتقويم الشامل لتقويم المهارات العملية للطلاب فى الورش والمعامل.
 - إدخال سبعة نماذج جديدة لتطوير مدارس التعليم الفنى، تساعد على تطوير شامل للتعليم الفنى بنهاية هذه الخطة الاستراتيجية، من بينها نموذج التجمع الصناعى، وهو بمثابة مركز تميز فى أكثر من محافظة، يضم كل تجمع مدرسة صناعية، ومركز تدريب، ومعهد عالى صناعى، وكلية التكنولوجيا فى تجمع واحد (Technical Cluster).

١٢- توفير تعليم مجتمعى للفتيات والأطفال غير المقيدين بنظام التعليم

تسعى الوزارة لدعم الفتيات خاصة فى المناطق المحرومة، ويأتى هذا من قناعة الوزارة بأهمية دور الفتيات فى تحقيق التنمية المستقبلية، ويؤكد على حق المرأة فى الحصول على فرص تعليمية متكافئة^(٣). ويتم تحقيق ذلك بتوفير فرص تعليمية متنوعة للفتيات ولجميع الأطفال خاصة أولئك الذى تسربوا من التعليم أو لم يلتحقوا به على الإطلاق، من خلال تطبيق نموذج "مدارس المجتمع" الذى أثبت نجاحا كبيرا فى مصر. ومن المتوقع أن يكون الأثر الرئيسى لهذا النوع من التعليم هو سد أحد منابع الأمية، وضمان التحاق جميع الأطفال بالتعليم الأساسى بحلول عام ٢٠١٥، وسد فجوات الالتحاق بين المناطق الجغرافية المختلفة. وسوف يساهم هذا البرنامج أيضا فى محاربة الفقر، حيث ثبت أن التعليم يساعد على تخفيف وطأة الفقر فى العائلات الفقيرة خاصة فى المناطق النائية.

١٣- دمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة

تسعى الوزارة بتطبيق هذه الخطة ونجاح تنفيذها، إلى تحسين الفرص التعليمية المقدمة إلى الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة ومساعدتهم على التكيف مع المجتمع، ولذلك سيتم العمل على:

(٣) يقابل ذلك الهدف الخامس من أهداف التعليم للجميع - وكذلك الهدف الثالث من أهداف الألفية للتنمية

١. تطبيق الدمج الشامل لهذه الفئة في مدارس التعليم الرسمي لأول مرة في مصر.
٢. تأهيل المعلمين المتخصصين في تعليم ذوى الاحتياجات الخاصة.
٣. توفير التكنولوجيا التى تناسب احتياجات هذه الفئة، وإعداد المناهج الملائمة لهم.
٤. تأهيل المباني المدرسية التى سيتم فيها الدمج لتحقيق الملائمة التربوية للدمج الشامل.

إن دعم الموهوبين يعد انعكاساً آخر لتطبيق مبدأ التعددية وتوفير الفرص الملائمة لكل فئات الأطفال فى المجتمع المصرى، وذلك مبدأ أساسى ومؤشر هام من مبادئ ومؤشرات الجودة الشاملة فى التعليم. وسيتم دعم الموهوبين فى المدارس من خلال المناهج المطورة التى سوف تمكن المعلمين من متابعة طلابهم بدقة وإرشادهم نحو اكتشاف قدراتهم ومواهبهم ومساعدتهم على تميئتها، وتمكين المتعلمين فى نفس الوقت من تنمية طاقاتهم الإبداعية إلى أبعد مدى.

ومن جانب آخر تبذل الدولة جهوداً متواصلة من أجل القضاء على الأمية التى تعتبر واحدة من أخطر المشكلات التى تحول دون المشاركة الفعالة لعدة ملايين من أبناء مصر فى دعم اقتصاد وطنهم.

إطار (٥) الخطة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار

تبذل مصر جهوداً متواصلة للتغلب على واحدة من أخطر المشكلات التى تحول دون انخراط أفرادها فى مجتمع المعرفة، إذ تحتل الأمية بتأثيرها وانعكاساتها السالبة على الفرد والمجتمع إحدى أبرز العقبات، التى تهدد جهودها فى سبيل تحقيق أهدافنا فى بناء الذات والنجاح فى منافسة الآخر.

الهيئة العامة لتعليم الكبار

أنشئت الهيئة فى عام ١٩٩٢ كهيئة ذات شخصية اعتبارية تتولى جهود محو الأمية وتعليم الكبار وفقاً للقانون ٨ لسنة ١٩٩١ وتختص الهيئة بالتخطيط والتنسيق ومتابعة التنفيذ ولها أفرع فى ٢٧ محافظة ومجلس مدينة الأقصر وتتولى الأجهزة التابعة لها عملية التنفيذ.

الموقف الحالى للأمية فى مصر:

انخفضت نسبة الأمية فى مصر لتصل إلى ٢٩,٣٪ فى الفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر طبقاً لنتائج تعداد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المعلنة فى ٢٠٠٧/١/١.

خطة الهيئة العامة لتعليم الكبار:

- أقر مجلس إدارة الهيئة برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء خطة قومية للتصدي لمشكلة الأمية، تعتمد على تبنى أساليب غير تقليدية، وأنماط جديدة للعمل فى كل مجالات محو الأمية، حيث الانتقال من مرحلة إكساب الأمى مهارات القراءة والكتابة إلى مرحلة تمكينه وإدماجه فى المجتمع، وزيادة مهاراته الحياتية بما يفتح له مزيداً من الفرص والخيارات.
- يتم تنفيذ الخطة من خلال استراتيجية متكاملة تتضافر فيها كل الجهود الوطنية، وتتعاون فيها وحدات الإدارة المحلية والجهات الحكومية والأهلية والخاصة.
- تركز الخطة القومية على ثلاثة محاور:
 - غلق المنابع المؤدية إلى زيادة أعداد الأميين
 - التعامل مع الأعداد الحالية للأميين
 - تطوير برامج مكافحة الارتداد وتنمية مهارات ما بعد محو الأمية

النتائج المتوقعة:

خفض نسبة الأمية إلى ١٧٪ فى الفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر خلال سنوات الخطة، من خلال محو أمية ٨ مليون أمى؛ بحيث تكون الأولوية للفئات الأصغر سناً والمرأة وسكان الريف والمناطق الفقيرة خاصة فى صعيد مصر.

الأثر الاجتماعى والسياسى المتوقع من الخطة الاستراتيجية

أولا: تقلص ظاهرة الدروس الخصوصية كظاهرة اجتماعية تربوية

تنظر الخطة الاستراتيجية إلى الدروس الخصوصية على أنها ظاهرة اجتماعية وثقافية، وليست ظاهرة تربوية فقط، كما أنها عرض لمرض له أسباب متعددة وكثيرة. وإن ما تستهدفه الخطة من تطوير فى المناهج والانتقال إلى البيداغوجيا الحديثة، التى تهدف إلى البناء المتكامل للشخصية الإنسانية، وتنمية التفكير الناقد والإبداع، من خلال التعلم النشط، والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا فى التعليم والتعلم، وبناء البوابة الإلكترونية للوزارة، ودعم استخداماتها التربوية، وإصلاح نظم الامتحانات والتقويم، والاتجاه نحو فلسفة التقويم الشامل الداعم للطلاب، والاهتمام بالتنمية المهنية ودعم المعلمين والارتقاء بكفاءتهم، وكذلك الاستناد إلى نظم جديدة محفزة بصدور كادر المعلمين، ونظم فى المتابعة والتقويم، وتحديد المسئوليات والمحاسبية على أساس النتائج ومستويات الأداء والمعايير كل ذلك من شأنه أن يحقق بيئة تعليمية غير نمطية لا وجود فيها للدروس الخصوصية، بل ستكون بيئة طاردة للدروس الخصوصية بشكلها المرضى الحالى الذى تفشى كظاهرة اجتماعية.

كذلك فإن استهداف الخطة لدعم نوعية الحياة الطلابية داخل المدرسة كما هو مبين فى برامج تطوير المراحل التعليمية (التعليم الأساسى - التعليم الثانوى)، من حيث الأنشطة الاجتماعية والثقافية، والرياضية، والفنية، وكذلك الاهتمام بالغذاء المدرسى للطلاب أمر مهم جدا فى بناء البيئة التربوية الجديدة فى مدارسنا. كذلك فإن نجاح برامج المشاركة المجتمعية والحوكمة الرشيدة التى تستهدفها برامج الإصلاح المتمركز على المدرسة، واللامركزية الداعمة لانخراط المجتمع المدنى، وتعميق الشعور بالملكية والمسئولية على مستوى المجتمع المحلى، سوف يترتب عليها بالضرورة زيادة ثقة أولياء الأمور بالمدرسة والمناخ المدرسى الجديد والمعلم، وسوف يحول ذلك طاقة أولياء الأمور إلى مزيد من المشاركة المجتمعية التى تدعم تطوير المدرسة فى عمل جماعى يشمل رعاية جميع الأطفال فى المدرسة دون استثناء، وتحافظ عليهم كثروة بشرية فى مصر. إن مثل هذا العمل من شأنه أن يزيل التفاوت الاجتماعى فى التعليم الحادث بفعل الدروس الخصوصية التى يوفرها القادرون لأبنائهم دون سواهم، وأن يزيل كذلك التشوهات التربوية التى تحدث لأبنائنا بسبب هذه الدروس الخصوصية.

إن المشاركة المجتمعية الفعالة أمر حاسم فى تنمية قيم ولاء المعلمين إلى مجتمعاتهم المحلبة وإلى تلاميذهم، وفى نفس الوقت تنمية قيم ولاء الطلاب وإحساسهم بالأمان فى مدارسهم. مما يخلق مناخا تربويا اجتماعيا جديدا يحقق التماسك الاجتماعى، وينشر ثقافة الثقة المتبادلة بين الجميع. وقد بينت جميع الدراسات وجود علاقة ارتباطية عالية بين ارتفاع مستوى المشاركة المجتمعية وارتفاع مستوى أداء الطلاب فى جميع المجالات التربوية.

ثانيا: دعم سياسات الدولة فى محاربة الفقر وتحقيق الاندماج الثقافى والعدل الاجتماعى والمساهمة فى إرساء

ثقافة المواطنة والحوار فى المجتمع المصرى

١- زيادة مساهمة التعليم فى خطط التنمية الاقتصادية للمجتمع من خلال تحسين جودة تعليم ما يزيد عن ١٥ مليون تلميذ وتلميذة، بما يمكنهم من امتلاك القدرات التنافسية فى اقتصاديات المعرفة الجديدة محليا وعالميا .

٢- زيادة دعم التعليم لسياسات محاربة الفقر، وتحقيق العدل الاجتماعى والدمج الثقافى، وإرساء ثقافة المواطنة فى المجتمع المصرى من خلال:

- برنامج الدمج الشامل للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة
- برنامج تعليم الأطفال - الذين هم - خارج المدرسة بسبب الفقر أو التسرب مع الاهتمام بالفئات المحرومة فى المناطق الفقيرة والنائية.

- مكون المنهج المشترك أو الجذع المشترك Common Curriculum في برامج التعليم الثانوي سوف يمكن من تجاوز الثغرات التقليدية التي تكسرت عزلة الشباب في مرحلة مبكرة من عمرهم في مسارات تعليمية متباعدة من حيث المحتوى والهدف.
- برنامج تحديث المناهج الدراسية التي تؤكد على المناهج المرنة ذات الصلة الداعمة لبيئة التعلم النشط، والتفكير العلمي والناقد، وقيم المواطنة والتسامح ومهارات الحوار في المجتمع المصري.
- التوجه نحو ربط المعارف بالمهارات الحياتية والتطبيقات العملية في المجتمع.
- التوجه نحو دعم جودة الحياة المدرسية في كل الجوانب سواء الاجتماعية، أو الثقافية، أو الرياضية، أو الصحية، لتخريج مواطنين أصحاء قادرين على ممارسة الحياة على أساس التعاون والمشاركة الفعالة، والحوار وقبول الآخر.

ثالثاً: المساهمة في دعم سياسة بناء الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

- سوف تزداد مساهمة التعليم في إصلاح النظام الإداري والمالي وفي دعم سياسة مكافحة الفساد والتخلص منه، وذلك من خلال سياسات دعم المجتمع المدني وتأسيس اللامركزية والحوكمة الرشيدة، ويتأكد كل ذلك من خلال ما يلي:
- المشاركة المجتمعية في صنع القرار من خلال مجالس الأمناء ومجالس الآباء والمعلمين.
 - إعادة بناء الصلاحيات المالية والإدارية على مستوى المدرسة بما يمكن من مشاركة المجتمع في صنع القرار، وتأسيس اللامركزية.
 - لوائح تتسم بالوضوح والشفافية، وتركز على التحديات الجديدة للمسؤوليات والأدوار والمساءلة.
 - إعداد القيادات المتميزة، القادرة على توفير فرص التفاعل مع المجتمع المدني وأولياء الأمور.
 - تدريب أعضاء مجالس الأمناء على المهارات التي تمكنهم من التأصيل المؤسسي للامركزية.
 - إعادة بناء نظم المتابعة والتقييم المعتمدة على المعايير والمؤشرات، لأداء الأفراد والوحدات التنظيمية ماليا وإداريا.
 - استكمال بناء نظم المعلومات على مستوى المدرسة SMS التي تتصل بنظم المعلومات على المستوى المركزي EMIS.
 - تكفل نظم SMS/EMIS تحقيق الشفافية، وإتاحة المعلومات، ونشر نتائج المتابعة والتقييم تربوياً وإدارياً ومالياً، كما تدعم فعاليات مجالس الأمناء BoTs.
 - إن الأبعاد الأساسية للتطوير التي تركز عليها الخطة الاستراتيجية هي: المشاركة المجتمعية، والإدارة المتميزة، ومجالس الأمناء، والتحديد الواضح للمسؤوليات والأدوار، ونظم المتابعة والتقييم، ونظم المعلومات على مستوى المدرسة SMS، وعلى مستوى الوزارة EMIS، كل ذلك يؤدي إلى التأكيد على الشفافية والمحاسبية التي تؤدي إلى مكافحة الفساد، فضلاً عن جودة التعليم وتحسين مخرجات العملية التعليمية.
 - ومن ثم تصبح جودة التعليم كما تقاس من خلال عمليات الاعتماد التربوي، كذلك مكافحة الفساد، كما تقاس بانخفاض حجم الدروس الخصوصية، وزيادة ما يصرف على الطالب مباشرة، وترشيد الإنفاق في الكتب من حيث الإنتاج والتوزيع، كل ذلك من المؤشرات الهامة لنجاح مساهمة الخطة في جهود الحكومة نحو دعم سياسات الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في كل المجالات وعلى كل المستويات.

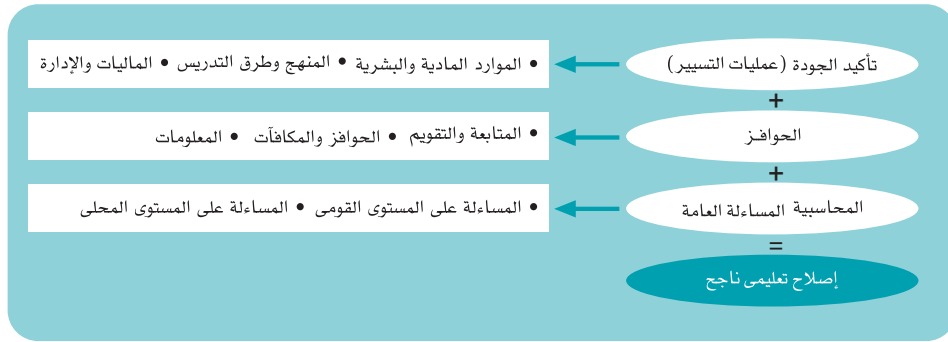
رابعاً: تحقيق النموذج المتكامل في تطوير التعليم

- انتهت الدراسة الأخيرة التي أجراها البنك الدولي^(٤) على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، إلى ضرورة تبني نموذج متكامل لتطوير التعليم يتكون من ثلاثة أبعاد: البعد الأول يركز على تطوير وتأکید الجودة. والبعد الثاني يؤكد على وجود نظم حوافز، والبعد الثالث يؤكد على المحاسبية. يهتم البعد الأول بزيادة المدخلات الكمية والنوعية في نظام التعليم، ويهتم البعد الثاني بتحفيز جميع

(٤) البنك الدولي، الطريق الذي لم يسلك بعد: الإصلاح في التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠٠٧.

المشاركين فى العملية التعليمية وربط المكافأة بنواتج التعلم، ويهتم البعد الثالث بإعطاء المستفيدين من الخدمة التعليمية والمعنيين بها الحق فى التأثير على وضع السياسات التعليمية وتخصيص الموارد المادية. وتؤكد الدراسة أن هذه الدول قد اهتمت بالبعد الأول فقط، بينما أغفلت البعدين الآخرين، ونتج عن ذلك فشل نظم التعليم فى هذه الدول فى تحقيق أهدافها، بل وتحقيق جودة التعليم ذاتها وخلصت الدراسة إلى هذه النتيجة من خلال دراسة مقارنة بين هذه الدول وبعض الدول الأخرى التى تتفق على التعليم نفس ما تتفقه دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إلا أن هذه الدول الأخرى تحصل على نتائج اجتماعية واقتصادية - تقاس بمعدلات التشغيل ومعدلات الإنتاجية ومعدلات الدخل القومى - كعائد من التعليم أفضل من تلك التى تحصل عليها مجموع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لذلك تشير الدراسة إلى ضرورة اتباع النموذج المتكامل فى تطوير وإصلاح نظم التعليم؛ وهو النموذج الذى يقوم على الأبعاد الثلاثة مجمعة: الجودة، والحوافز، والمحاسبية.

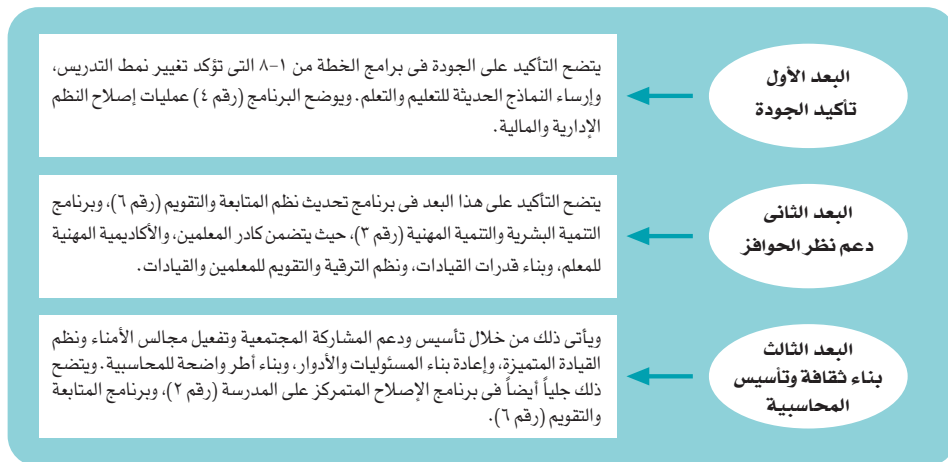
شكل رقم (٢) الأبعاد الثلاثة للنموذج المتكامل لتطوير التعليم



وتأتى الخطة القومية الاستراتيجية لتطوير التعليم فى مصر متواكبة مع هذا النموذج المتكامل، فضلا عن ارتكازها على الأبعاد الاجتماعية والثقافية التى لم تظهر فى نموذج البنك الدولى المشار إليه. إن خطتنا الاستراتيجية تحقق هذا النموذج الشامل - للبنك الدولى - فى إصلاح التعليم بأبعاده الثلاثة، وذلك كما يلى:

أبعاد النموذج المتكامل

فى الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم فى مصر ٢٠٠٧/٠٨ - ٢٠١١/١٢



ويتضح من ذلك أن الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم فى مصر إنما تؤكد على النموذج المتكامل الذى ورد فى تقرير البنك الدولى، وأجمعت عليه دول المنطقة فى ورشة العمل التى عقدت فى القاهرة فى يونيو ٢٠٠٧، وأصبحت من ركائز العمل فى الخطة: الجودة - نظم الحوافز - نظم المحاسبية.

الخاتمة: التسلسل المنطقى لعملية التغيير

تتفق رسالة نظام التعليم من رؤيته، وتتبع أهداف السياسات من تلك الرؤية أيضا، ويتم تنفيذ تلك الأهداف من خلال تبني مداخل استراتيجية مقترحة تتلاءم مع السياق المصرى. وقد أشار تحليل الوضع الحالى الذى عرضناه فى الفصل السابق إلى وجود مجالات ذات أولوية يجب التعامل معها من خلال تنفيذ برامج الخطة الاستراتيجية بالتعاون مع المجتمع المدنى، والقطاع الخاص والقطاع التعاونى، والمنظمات الدولية المتعاونة. وتعرض الفصول التالية تفاصيل كل برنامج من برامج الإصلاحات الأولوية والأنشطة التى تندرج تحته، والتى وضعت تحت مظلة الأسس التى تم شرحها فى هذا الفصل. وتمثل هذه الفصول مجتمعة الخطة الاستراتيجية للتعليم فى مصر خلال السنوات الخمسة القادمة. وحتى يكتمل معنى الخطة الاستراتيجية يجب أن يتبعها التنفيذ، ولا بد من أن يتم التنفيذ بالانتقال من مرحلة تحديد ووضع السياسات إلى مرحلة إدارة عملية التغيير. ويأتى الجزء الأخير من الخطة الاستراتيجية ليشمل فصلين، الأول عن التكلفة المالية، والثانى عن التنفيذ. وفصل التنفيذ، إنما يوضح خطط التنفيذ قصيرة ومتوسطة المدى، التى من شأنها أن تحول الإطار الاستراتيجى إلى خطوات فعلية. فما هى هذه الخطوات؟ وما هى الخطوات التى سوف تنفذ على مدار سنوات الخطة؟

يمكن متابعة التفاصيل الدقيقة للأهداف الإجرائية والمستهدفات والعلامات المرجعية فى مصفوفات البرامج، ومعرفة مبرر اختيار الأهداف فى الشرح النثرى لكل برنامج.

وقد تم حساب الميزانية اللازمة لخطط التشغيل السنوية على مستوى كل مستهدف وكل نشاط تنفيذى. وفى نهاية الخطة الخمسية يجب تحليل نتائج الخطة تحليلا متأنيا لرصد ما تم إنجازه حيث إن ذلك سوف يضع أساسا لجهود التطوير على المدى الطويل التى من شأنها أن تدعم جودة الإصلاح فى هذا الوطن ويجعله أكثر تقدما، وأكثر حرية، وأكثر عدلا. وسوف يحتاج التحليل النهائى لتنفيذ الخطة إلى إطار تنفيذى سنوى، وتقويم سنوى لأنشطة الخطة الإجرائية السنوية. وسوف تلعب المحافظات على جميع المستويات المحلية دورا هاما فى إعداد خططها التنفيذية... فى إطار ظروفها وحاجاتها وأهدافها.

الفصل الأول : برنامج الإصلاح الشامل للمناهج ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الهدف العام Overall Goal:

إصلاح المناهج الدراسية وطرق التدريس في جميع المراحل التعليمية لتحقيق المنهج المرن والملائم والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتحول إلى نموذج تربوي حديث لإعداد أجيال قادرة على المساهمة بفكر جديد في بناء مجتمع المعرفة الجديد في مصر.

١- المقدمة:

إن التحدي الحقيقي أمام وزارة التربية والتعليم هو إحداث نقلة نوعية في نظام التعليم المصري، للتحول إلى نموذج تربوي جديد، ينتقل من التعليم إلى التعلم، لتنمية الإبداع والتفكير الناقد ومهارات التعلم الذاتي المستمر، ودعم القدرات العلمية والعملية لدى المتعلمين، لإعداد رأس المال البشري، القادر على المساهمة في إنجاح سياسة الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق مجتمع المواطنة والعدل والحرية والدخول بمصر إلى مجتمع المعرفة والمنافسة العالمية.

وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دوراً متقدماً في إحداث هذه النقلة النوعية، حيث تساعد على تجاوز طرق التدريس التقليدية القائمة على الحفظ والتلقين، ونقل المعلومات إلى استخدام طرائق جديدة في بيئات تعليمية غير تقليدية تركز على المتعلم، وتنمي قدراته الذاتية في الإبداع والتفكير الناقد والبحث العلمي وترابط المعارف والمهارات الإنسانية والاجتماعية المتكاملة إن إدخال تكنولوجيا المعلومات في المدارس لا يعنى فقط مجرد توفير أجهزة، بل يعنى أيضاً -وهذا هو الأهم- إدخال ثقافة معالجة المعلومات، التي تشمل مهارات جمع وتحليل وتفسير البيانات. ويجب أن تتم عمليات اكتساب المعرفة عن طريق المتعلمين أنفسهم حتى تصبح جزءاً لا يتجزأ من الإطار المفاهيمي لديهم. وفي هذا السياق، يعتبر استخدام التكنولوجيات المتقدمة الملائمة وسيلة هامة لتغيير البنية المعرفية للنظام التعليمي، وهو المبدأ الأساسي لبناء عملية الإصلاح.

وهناك أربعة عوامل رئيسة تسهم في جودة التعليم تتعلق بما يتعلمه التلاميذ وكيف يتعلمونه:

(١) المحتوى القائم على المعايير.

(٢) ودمج تكنولوجيا التعليم.

(٣) وتطوير وتكامل عمليات التقويم المستمر.

(٤) وممارسة التعلم النشط.

إن الحاجة الملحة أمامنا الآن لا تتمثل فقط في إحداث نقلة نوعية في تطوير وبناء المناهج أو تطوير محتوى هذه المناهج، بل هناك حاجة حقيقية أيضاً في إحداث تطوير شامل، يشمل طرق التدريس واستخدام التكنولوجيا والتقويم. وكذلك هناك حاجة ملحة إلى إحداث تطوير شامل في المناهج نفسها، بمعنى آخر تطوير العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها تطوير وبناء المناهج الدراسية وإنتاج الكتاب المدرسي.

ويتطلب تطوير المناهج الدراسية- بهذا المعنى الشامل- تغييرات جذرية فى الأدوار الحالية التى يقوم بها كل من المعلم والمتعلم وبناء علاقات جديدة فى سياق نموذج بيداغوجى جديد. وهذا النموذج البيداغوجى الجديد يحدد العلاقات التربوية، وطرق التعليم والتعلم داخل حجرة الدراسة، ويقوم على التعلّم، ويعتبر المتعلم هو ركيزة العملية التربوية، التى يكتسب من خلالها مهارات التعلم مدى الحياة، وينمو فيها نموا متكاملا شاملا لكل جوانب شخصيته.

٢- القضايا والتحديات:

ولتحقيق إصلاح المناهج الدراسية وتطويرها تطويرا شاملا ودمجها بتكنولوجيا المعلومات والاتصال المتقدمة، علينا أن نواجه عددا من التحديات الرئيسية، نجملها فى مجموعتين رئيسيتين:

تتعلق المجموعة الأولى من التحديات، بتقديم إطار للمناهج Curriculum Framework يستند على المعايير القومية للتعليم ابتداء من الصف الأول بمرحلة رياض الأطفال حتى الصف الأخير بالمرحلة الثانوية (K-12). ويتمثل الواقع الحالى الآن فى مصر أن وزارة التربية والتعليم قد أنجزت عام ٢٠٠٦ وحتى الآن تطوير مناهج الصفوف الثلاثة فى التعليم الابتدائى (أى كتب حديثة، وطرائق تدريس وأساليب تقويم جديدة) وفقا للمعايير القومية للتعليم وتم تطبيقها بالفعل. ويصبح أمام الوزارة الآن ضرورة تطوير وبناء أطر مناهج حديثة لبقية الصفوف من الصف الرابع الابتدائى حتى الصف الأخير بالمرحلة الثانوية بشقيها العام والفنى.

أما عن مرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال ٤-٥ سنوات) فما زالت تحتاج هذه المرحلة إلى بناء معايير قومية، خاصة بها فى ضوء المعايير العالمية، ثم تطوير أنشطتها التعليمية وفقا لهذه المعايير.

وتتجه أطر المناهج المستهدف بناؤها - فى جميع المراحل- على أساس المعايير، إلى تحقيق جودة التعليم، من خلال نموذج تربوى حديث يستند إلى بيداغوجية يقوم فيها المعلم بدور الميسر والمحفز الذى يعمل على تهيئة الظروف المواتية للتعليم، والتى تمكن المتعلم من ممارسة التعليم الذاتى النشط والتعامل مع مصادر المعرفة. وفى إطار هذا النموذج الحديث يتم دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال بعمليات التعلم والتعليم، التى من شأنها أن تعزز وتدعم النقلة النوعية فى بيئة التعلم، وتمكن المتعلم من تجاوز الحدود الزمنية والمكانية إلى آفاق جديدة تنطلق فيها طاقاته الإبداعية والإنسانية. ويتكامل هذا النموذج التربوى الحديث والتقويم المستمر الشامل الذى يدفع الطلاب ويوجههم ويحفزهم صوب أهداف التعليم.

وتحدد المعايير ما يجب أن يعرفه التلاميذ، وما يستطيعون القيام به، نتيجة لدراستهم بدءا من مرحلة رياض الأطفال وحتى الصف الثالث ثانوي (K-12). ويمثل هذا نقلة كبيرة فى المناهج المدرسية، من التركيز على مدخلات التعليم، إلى التركيز على النتائج المرجوة من الدراسة. كما تعنى أيضا النقلة النوعية فى المنهج تبنى نموذج تربوى يشجع التلاميذ على الاضطلاع بدور نشط وتحمل مسؤولية تعلمهم. كما أن ممارسات التقويم لها تأثير قوى على التعليم والتعلم. فالغرض من التقويم هو جمع معلومات عن مدى تقدم التلاميذ نحو المعايير ومخرجات التعلم المرجوة بطريقة عادلة تؤدى إلى التعلم المستمر. وسوف يعزز التقويم المستمر عمليات التعلم عندما تتسم معاييرها بالفعالية والشفافية، وعندما تطبق بصفة دائمة، وعندما تكون الأنشطة الخاصة بالتقويم تثقيفية موجهة وداعمة لتنمية التلميذ، ومتضمنة فى المناهج الدراسية. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تدعم التعلم والتقويم المستمر إذ إن دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى المناهج سوف يضمن فهم أجيال المستقبل للتكنولوجيا واستخدامها من أجل تحقيق الاستفادة القصوى للمجتمع والفرد. وسيركز الاستخدام التربوى لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على المراجعة والبحث والاكتشاف، ونقل التعلم إلى سياق الحياة الواقعية، بما يتجاوز جدران حجرة الدراسة وما يتجاوز مجرد استيعاب المادة الدراسية، إلى استخدام التكنولوجيا فى حل المشكلات والتطبيقات العلمية الجديدة المتعلقة بهذه المادة الدراسية وارتباطها بغيرها من المواد الأخرى فى تشكيلها لبيئة المعرفة المتكاملة. كما تساعد التكنولوجيا فى عملية التقويم الذاتى. وسوف يقوم فريق من المؤلفين القائمين على تطوير المواد التعليمية بتخطيط وتصميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تتمثل المجموعة الثانية من التحديات فى ضرورة التغيير الشامل للطريقة التى يتم بها تصميم وإنتاج وتوزيع الكتب المدرسية واستخدام المعلمين لها. ويجب أن ينعكس الأسلوب الجديد فى التعلم والتعليم على عملية تأليف وإنتاج الكتب المدرسية:

أ. إنتاج نوعية جديدة من الكتب:

- يجب أن تعتمد الكتب المدرسية على النماذج الجديدة لنظريات التعلم، واستخدام الوسائل والأطر المناسبة لعرض وترتيب المعلومات والمعارف. ويجب أن تعكس الكتب المناهج الثرية المرنة، وأن تشمل على قضايا التفكير الناقد والإبداع وطرق التعلم النشط، وأنشطة التقويم المستمر والشامل، والممارسات العملية التى تستند على تكنولوجيا المعلومات الملائمة كلما أمكن.
- ويجب أن تعكس الكتب ترابطا واضحا فى المادة الدراسية على امتداد الصفوف الدراسية رأسيا وكذلك تعكس تكاملا جيدا مع المواد الأخرى أفقيا، مما يساعد المتعلم على فهم وإدراك تكامل ووحدانية المعرفة واستخدامها فى حل المشكلات والتطبيقات العملية فى الحياة الواقعية.
- تصدر الوزارة للمادة الواحدة ثلاثة كتب هى دليل المعلم، وكتاب التلميذ، وكتاب أو كراسة الأنشطة للتلميذ. وغالبا ما تصدر هذه الكتب عن جهات متفرقة داخل الوزارة، ومن ثم يفقد عنها الارتباط والتكامل. إن التحدى الآن يتمثل فى ضرورة أن تصدر هذه الكتب عن جهة واحدة متخصصة، ويتحقق فيها التكامل والترابط وفق وظيفة وهدف كل منها. إن الاتجاه الآن أن يشمل كتاب المعلم بصورة واضحة على كتاب التلميذ ويوجه كراسة الأنشطة بما يحقق سهولة توجيه المتعلم ومساعدته فى إجراء عملية تعليم وتعلم تحقق هدف النموذج التربوى الجديد.
- كذلك يبقى أن نواجه تحديا آخر خاص بمبدأ الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ودمجها فى المادة التعليمية. وذلك أنه يوجد تفاوت كبير بين مدارسنا من حيث حظ كل مدرسة فيما حصلت عليه من البنية التكنولوجية. وتقاس البنية التكنولوجية فى أى مدرسة بمعدل عدد التلاميذ لكل جهاز كمبيوتر، ونوعية شبكات الاتصال بالمدرسة، وكذلك بعدد الفنيين المتخصصين فى ذلك المجال فى المدرسة. ووفقا لتوافر البنية التحتية بالمدرسة، يتم تصنيفها (حسب نموذج Star system) والسؤال الآن: كيف تواجه الكتب المدرسية الجديدة التى تركز على مبدأ الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا هذا التحدى؟ إن محتوى الكتاب المدرسي يجب أن يكون مرنا وبخاصة كتاب دليل المعلم الذى يجب أن يمكن المعلم من إدارة عملية التعلم فى أى حجرة دراسية فى أى مدرسة فى أى مستوى تكنولوجى. وأن يكون خطاب الكتب المدرسية متكاملا ومرنا ويدعم كل بيئات التعلم فى نفس الوقت. فهذا ما يجب أن يتوفر فى الكتب الجديدة.

ب. ضرورة وجود بدائل لتوفير كتاب مدرسي ذى جودة عالية بأقل تكلفة ممكنة:

لم تعد العملية الحالية لإنتاج الكتب المدرسية كافية، تلك التى تتم إما عن طريق مؤلفين أفراد من داخل مركز تطوير المناهج، أو عن طريق مؤلفين أفراد من خارج مركز تطوير المناهج، أو عن طريق مؤلفين أفراد من خلال مسابقات تأليف الكتاب المدرسي من خارج مركز تطوير المناهج.

ويوجد بديلين جادين فى إعداد الكتاب المدرسي يمكن الأخذ بهما فى نفس الوقت: أول هذه البدائل هو إنتاج الكتب من خلال فرق متخصصين ومدربين تدريبا عاليا على تصميم المناهج وطرق التدريس ودمجها فى تكنولوجيا المعلومات وأساليب التقويم الشامل الملائمة، مع استخدام الرسومات التوضيحية الملائمة للمرحلة العمرية. وأن تعمل هذه الفرق بشكل متكامل وتحت قيادة واحدة تضمن تحقيق كل هذه الأهداف التى أشرنا إليها عالياه بطريقة متكاملة وفعالة. أما البديل الثانى: فهو إنتاج الكتب المدرسية من خارج مركز تطوير المناهج من خلال المسابقات بين ناشرين جادين من القطاع الخاص متخصصين ولديهم الإمكانيات الكاملة وعلى دراية بما يدور فى العالم من اتجاهات حديثة فى تطوير المناهج وإنتاج الكتب. وضمن نجاح هذا البديل هو مدى جودة الإطار العام للمنهج القومى الذى ينتجه مركز تطوير المناهج، والذى تعقده اللجنة العليا للمناهج التى شكلها وزير التربية والتعليم.

وفى كل الأحوال فعند اختيار البديل الأول أو الثانى، فإن التمسك بمبدأ المنهج القومى فى مصر هو أمر ضرورى... إلا أن المنهج القومى لا يعنى وجود كتاب واحد فقط لكل مقرر دراسى يتم استخدامه على المستوى القومى فى كل البيئات والمناطق الجغرافية. ويجب أن نفتح الباب لأن يكون هناك أكثر من كتاب مدرسى للمقرر الواحد، وفق الإطار العام للمنهج القومى، والمعايير القومية، وتعتمده لجان متخصصة من قبل مركز تطوير المناهج.

ومن هنا يمكن للمحافظات أن تختار ما يناسبها من بين قائمة هذه الكتب المتفق عليها ويمكن للمحافظات أن تنتج أياً من هذه الكتب التى تم اعتمادها. هذا الأسلوب الذى يسمح باستخدام العديد من الكتب المدرسية يواكب سياسات وزارة التربية والتعليم من حيث اللامركزية وتطبيق المنهج المرن الملائم.

كذلك فإن تشجيع الناشرين فى القطاع الخاص من خلال المسابقات سوف يساعد فى إحداث نهضة صناعة الكتاب فى مصر وفى مناطق جغرافية مختلفة عن العاصمة الكبرى من جهة، وعلى توفير أحدث المناهج المرتكزة على المعايير العالمية خاصة فى المواد الدراسية التى لا نخشى فيها البعد الإيديولوجى (أو العقائدى) من جهة أخرى. ويمكن أن يتم ذلك كمرحلة أولى فى مجالات: العلوم الطبيعية والرياضيات واللغات الأجنبية. إن هذا التوجه يساعد الوزارة فى الحصول على أحدث المناهج مع توفير المال والجهد والحصول على جودة عالية يصعب الحصول عليها بالطرق التقليدية التى اعتادتها الوزارة، وتتخلص الوزارة فى نفس الوقت من النظم البيروقراطية المركزية لصالح دعم اللامركزية فى قطاع التعليم.

ج. تحسين عملية إدارة طبع الكتب المدرسية وتوزيعها من قبل قطاع الكتب لدعم التطوير والكفاءة

فرغم أن الزيادة فى عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم فى الصفوف ١-١٢ هى ٣٪ فقط، من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٤، إلا أن عدد الكتب التى تم توفيرها للتلاميذ زاد بنسبة ١٥٪، وازدادت وحدة تكلفة الكتاب المدرسى بحوالى ٤٠٪، وزادت الميزانية المخصصة للكتب بنسبة ٦٣٪ (انظر تقرير البنك الدولى "مراجعة الإنفاق العام فى مصر ٢٠٠٥"). إن المشكلات الرئيسية الثلاثة التى تم تحديدها فى التقرير كانت كما يلى: الافتقار إلى القواعد التى تنظم متطلبات الكتب المدرسية، بالإضافة إلى وجود عمليات غير جديرة بالثقة لتحديد الطلبات السنوية لطباعة الكتب، مع نقص المتابعة الدورية لمواعيد تسليم الكتب المدرسية وأدلة المعلم للمدارس.

د. تأكيد مسئولية مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية وقيادته لعمليات تصميم وتطوير جميع المواد التعليمية

فحاليا تتسم عمليات تطوير المنهج والكتب المدرسية بعدم الترابط، حيث يقوم المركز حاليا بما يلى:

(١) إنتاج وثائق المنهج التى توجه عملية تأليف الكتب المدرسية

(٢) تصميم وإنتاج بعض الكتب المدرسية داخليا

(٣) تقييم النسخ المبدئية للكتب المدرسية التى يتلقاها نتيجة المسابقات، وفى نفس الوقت يقوم مركز التطوير التكنولوجى - وهو مركز غير تابع لتطوير المناهج - بإنتاج اسطوانات مدمجة (CDS)، ومواد تعتمد على شبكة الإنترنت من أجل دعم المنهج، وهذا يتم بطريقة مستقلة دون أى إشراف من قبل مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية. بينما يقوم مركز ثالث هو المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوي، (وبصفة مستقلة أيضا) بإنتاج أدلة التقويم لكل صف دراسى دون أى مساهمة من قبل مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، وأيضا بدون أى ارتباط بما أنتجه مركز التطوير التكنولوجى. والنتيجة هى عدم وجود تكامل أو ترابط بين عناصر الكتاب المدرسى، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وأساليب وطرق التقويم حيث تقوم ثلاث جهات مختلفة مستقلة عن بعضها - تابعة لوزارة التربية والتعليم - بإنتاج هذه المواد دون تنسيق أو إشراف يذكر. لذلك فمن الضرورى إعادة هيكلة مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية وإعادة تحديد أدواره ومسئولياته وذلك من أجل تحسين جودة المناهج والكتاب المدرسى وفقا للاتجاه الحديث والنموذج التربوى الجديد.

ويمكن تلخيص ما تقدم من قضايا وتحديات رئيسة فيما يلي:

١. تطوير إطار المنهج الذي:

- (أ) يقوم على معايير ومؤشرات أداء واضحة وأهداف/مخرجات تعلم.
- (ب) يعكس النقلة من الأسلوب التقليدي الذي يقوم على الحفظ والاستظهار مع تركيز كبير على المحتوى، إلى أسلوب آخر يقوم على التعلم ويعتمد على تطبيق المهارات، والتفكير الناقد وحل المشكلات.
- (ج) يتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- (د) يتضمن نظام تقويم لا يعتمد فقط على الاختبارات التي تركز على تذكر الحقائق بل نظام تقويم شامل ومستمر... داعم يساعد المتعلم على إطلاق طاقاته الإبداعية والإنسانية في أداءات إنسانية متميزة.

٢. تطوير كتب مدرسية ومواد تعليمية:

- (أ) تدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتقويم المستمر الشامل في منهج يركز على التفكير الناقد وأنشطة حل المشكلات.
 - (ب) يقوم بإنتاجها ناشرون بهدف تعزيز مشاركة القطاع الخاص في إنتاج المواد التعليمية وطباعتها، وخاصة في مجالات العلوم الطبيعية، والرياضيات واللغات الأجنبية، تترابط جميعها: كتاب التلميذ مع دليل المعلم مع كراسة أنشطة التلميذ.
- ### ٣. تدريب كادر من الخبراء المؤهلين، من فرق تصميم الكتاب من ذوى الخبرة في مختلف المجالات: طرق التعليم والتدريس، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتقويم، والحواسيب والتخطيط، وتصميم الجرافيك لإنتاج:
- (أ) أطر مناهج مرنة ومتكاملة.
 - (ب) مفردات المقررات الدراسية مرتكزة على معايير إطار كل منهج.
 - (ج) نصوص تتسم بالتشويق في كتب مميزة جاذبة.

- ### ٤. تعزيز أداء المعلمين والمشرفين وإداريي المدارس في تطبيق المنهج الجديد دعماً للتعلم النشط، والتقويم الشامل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. (انظر فصل الإصلاح المتمركز على المدرسة وفصل تنمية الموارد البشرية).

٥. مراجعة عمليات الطباعة وإجرائها، من أجل:

- (أ) ترشيد طباعة الكتب المدرسية والمواد التعليمية.
- (ب) إنشاء آلية تتسم بالكفاءة والفعالية لضمان توفير الكتب المدرسية وأدلة المعلمين وكراسات الأنشطة في الوقت المناسب لجميع المدارس وتخفيض أعداد الكتب المدرسية إلى الحد الضروري مقارنة بالدول المماثلة التي تقدمت في التعليم.

- ### ٦. إعادة هيكلة مركز تطوير المناهج لضمان أسلوب متكامل ومتناسك لإنتاج إطار مناهج الكتب المدرسية وأدلة المعلمين وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومواد تعليمية تعتمد على شبكة الإنترنت.

٣. البرامج والمبادرات الحالية:

- إن جهود إصلاح المنهج وتطويره عملية مستمرة، وهناك العديد من البرامج الحالية التي تستهدف هذا الإصلاح وهي:
- **البرنامج الأول:** هو برنامج إعادة تصميم مناهج التعليم الابتدائي، خاصة من السنوات ١-٣ من أجل التركيز على القراءة، والكتابة، والرياضيات، وهذا البرنامج يتبنى أساليب التعلم النشط التي تركز على التلميذ، ونظام التقويم الشامل الذي بدأ تطبيقه من سبتمبر ٢٠٠٦، وتعتبر العمليات المستهدفة لتطوير المناهج في المراحل المختلفة امتداداً لهذا الجهد.
 - **البرنامج الثاني:** تقوم وزارة التربية والتعليم بمراجعة شاملة للمناهج في جميع المواد للصفوف من ١-١٢ بمراحل التعليم العام، كما تقوم بتصميم أدلة المعلم والكتب التي سوف تستخدم كمصادر للمعرفة في مواد العلوم بمرحلة الثانوية العامة بتمويل من البنك الدولي.

- البرنامج الثالث: اتخذت وزارة التربية والتعليم قرارا بتخفيض عدد المواد التي تدرّس في الصف الأول من المرحلة الثانوية كي تصل إلى ١٦ مادة دراسية بدءا من سبتمبر ٢٠٠٦ .
- البرنامج الرابع: أقامت وزارة التربية والتعليم تدريبا على المعايير القومية للمناهج من أجل تكوين ثقافة تعليمية قائمة على المعايير .
- البرنامج الخامس: أنشأت وزارة التربية والتعليم مراكز سوزان مبارك الاستكشافية للعلوم والتي افتتح أولها عام ١٩٩٨ حتى بلغت ٣٠ فرعا في مختلف المحافظات بهدف إتاحة الفرصة للمتعلمين لكسر حاجز الرهبة من التكنولوجيا وتوضيح المفاهيم العلمية والتكنولوجية المعقدة، بالإضافة إلى رعاية الموهوبين في مجالات الإلكترونيات والعلوم والبيئة واللغات .
- أخيرا: كونت وزارة التربية والتعليم لجنة عليا لتطوير المناهج كي تقوم بمراجعة سياسات وزارة التربية والتعليم، واستراتيجيات الإصلاح الخاصة بتطوير المناهج . وسوف يقع على عاتق هذه اللجنة تنفيذ الخطة القومية لتطوير المناهج وتكنولوجيا التعليم كما هي واردة في هذا البرنامج... لتحقيق النقلة النوعية الجديدة المنشودة في النموذج التربوي الجديد في مصر . كما أن هناك لجنة أخرى مشتركة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي برئاسة الوزيرين، للنظر في كل المسائل بين الوزارتين .

٤- الإطار العام للسياسات ومنهجية البرنامج:

تأسيسا على التحليلات السابقة، يستند برنامج تطوير المناهج على سياسة عامة ومنهجية واضحة في عملية التطوير تقوم على فلسفة تربوية حديثة نوجزها في المبادئ الأساسية الآتية:

أولا: نواتج تعلم تلبى حاجة المجتمع إلى التغيير

- يحتاج المجتمع المصرى إلى أجيال جديدة قادرة على التعامل مع معطيات مجتمع المعرفة الجديد من خلال مناهج متطورة تمكنهم من المهارات والمعارف والقيم الآتية:
- المعارف المتقدمة وعلوم المستقبل .
 - مهارات التعلم الذاتى مدى الحياة .
 - مهارات الاتصال والتواصل .
 - قيم المواطنة والحوار وقبول الآخر .
 - التفكير الناقد، والإبداع، والبحث العلمى .
 - التمكن من اللغة العربية الأم .
 - التمكن من لغة أجنبية واحدة على الأقل .

ثانيا: معايير أداء واضحة ومحددة تقوم عليها عمليات بناء المناهج

- تحديد مسبق لمستويات الأداء المطلوبة القائمة على المعارف والمهارات والاتجاهات لتحقيق أدوار فاعلة في سياقات واقعية .
- تحديد أنماط ومستويات الأداء فى معايير واضحة تحدد ما يجب أن يعرفه وما يجب أن يقدر على أدائه كل من المعلم والمتعلم .
- تطبيق معايير الأداء فى ستة مجالات أساسية من مجالات العمل التربوى، هى:
 - المناهج .
 - التقويم .
 - تكنولوجيا المعلومات والاتصال .
 - التنمية المهنية .

- البنية التحتية للتكنولوجيا والتجهيزات المدرسية.
- الميزانيات والموارد.

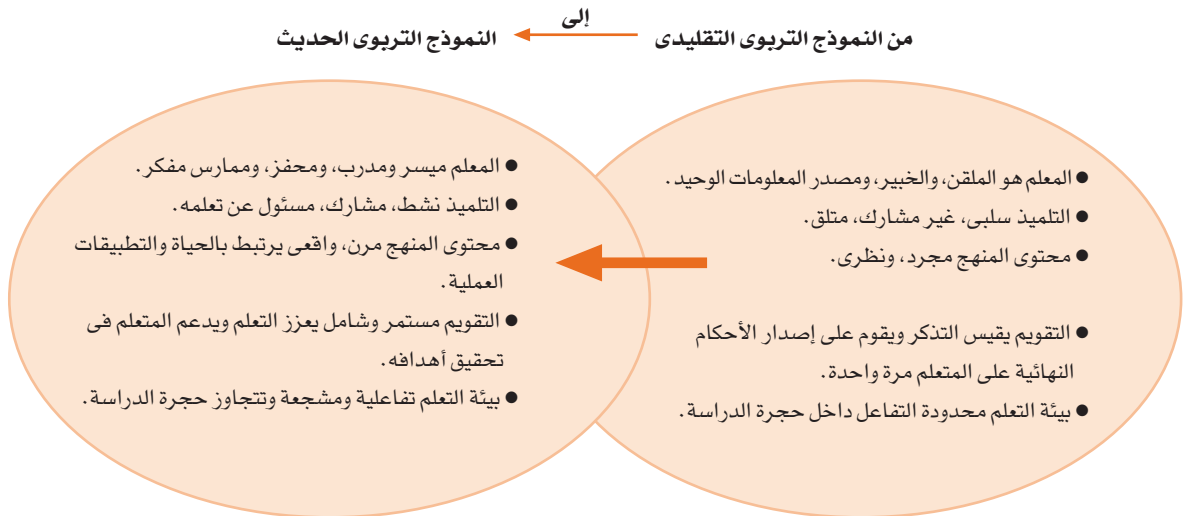
ثالثاً: نموذج بيداغوجي حديث يقوم على التعلم، ويحفز النشاط الإيجابي للمتعلم

- يحقق النموذج البيداغوجي الحديث (طرائق وفلسفة التعليم والتعلم فى حجرة الدراسة) ست قيم أساسية:
 - الارتكاز على المتعلم.
 - تشجيع التعلم من خلال الاستكشاف.
 - ربط التعليم والتعلم بسياقات الحياة الواقعية.
 - الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
 - التأمل المتواصل والتفكير فى العمليات والنتائج التربوية.
 - التقويم المستمر والشامل لأداء المتعلم.

أ- إحداث نقلة نوعية فى المسئوليات والأدوار داخل حجرة الدراسة:

تتطلب هذه النقلة فى سياق هذا النموذج التربوى الحديث، تغييراً فى الأدوار التى يقوم بها كل من المعلمين والمتعلمين، وفى محتوى المناهج ونظم التقويم وبيئة التعلم، والشكل ١-١ يوضح التغييرات اللازمة لإعداد المتعلمين القادرين على دمج المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم للقيام بأداءات تتسم بالكفاءة فى مختلف الأدوار والسياقات. ويعتبر التعلم عن طريق الاستكشاف أحد الأساليب التى تعمل على تنمية القدرة الابتكارية لدى المتعلم على أساس تراكم الخبرات وليس التحفيظ والتلقين الذى لا جدوى ولا فائدة منه. كما يعمل هذا النوع من التعلم على تكوين الشخصية العلمية والتفكير العلمى لدى المتعلم، ومزج التعلم بالمتعة، والوصول إلى المعلومة بالاستنتاج والممارسة العملية، ومزج المعرفة النظرية بالأسلوب التجريبي المعمل، وتكامل كافة وسائل المعرفة من كتاب إلى معروضات إلى وسائط متعددة ووسائل إيضاح وتجارب معملية، بغرض الخروج بعملية التعليم والتعلم إلى آفاق واسعة تواكب الحياة نفسها، وما يحدث فيها من تطور مستمر، واعتماد وسيلة البحث عن المعرفة وامتلاك مفاتيحها من خلال الاهتمام بربط المفاهيم والتطبيقات العملية.

شكل (١) النقلة النوعية فى تطوير النموذج التربوى



رابعاً: إطار عمل واضح للمنهج يحدد سياسات واتجاهات التطوير بدقة

إن إطار المنهج الذى نتطلع إليه فى مصر أكثر بكثير من كونه مقرراً دراسياً، حيث يحدد المقرر الدراسي المحتوى الذى يجب تدريسه، بينما يتضمن "إطار المنهج" Curriculum framework الذى نقصده جميع الخبرات التعليمية المقدمة للتلميذ، ويشمل المعايير ومخرجات التعلم المرجوة والبيئة التعليمية، وطرائق التعليم والتعلم، والموارد التربوية والتكنولوجية اللازمة للتعلم ونظم التقويم. ويحدد هذا الإطار مجموعة من المخرجات والمهارات والكفاءات التى ينبغى أن يحققها جميع التلاميذ^(١). وتعكس هذه المخرجات والمهارات والكفاءات حاجة التلميذ إلى التعلم حتى ينعم بحياة يكملها النجاح فى عالم العمل خارج المدارس أو فى مواصلة الدراسة. وبالتالي فإن إطار المنهج يعطى رؤية واضحة ليس فقط للمتخصصين من مصممي المناهج، بل أيضاً يعطى رؤية واضحة للتلاميذ والمعلمين وأولياء الأمور، ويعطى صورة عن مدى التقدم الذى يجب أن يحققه التلاميذ بالمدارس بصفة عامة. ويبقى أن يشجع إطار المنهج أسلوباً تنموياً متكاملًا فى مجال تخطيط المنهج والتعليم والتعلم، وأن يضع الأساس لاستمرارية ونماء عملية التعليم والتعلم للتلاميذ بحيث يتجنب الفواصل بين مراحل التعليم.

وتأسيساً على ما سبق تصدر وزارة التربية والتعليم إطاراً للمناهج يتم من خلاله:

أ- تحديد المعايير الأساسية التى ينبغى أن تتوفر فى محتوى المنهج والكتاب المدرسى والمواد التعليمية الأخرى.

ب- توصيف المادة الدراسية فى كل صف دراسى وعدد الساعات المخصصة لها.

ج- تحديد نمط التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

د- تقديم نموذج لدمج كل عناصر العملية التعليمية.

● الأهداف.

● المحتوى.

● طرق التعليم والتعلم.

● الأنشطة المطلوبة.

● تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

● عمليات التقويم.

هـ - يحدد الإطار العام للمنهج المكون الإجبارى لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بكل مادة دراسية وطريقة تنفيذه وفق مستويات

البنية التحتية التكنولوجية المتاحة.

و- يحتوى الإطار العام للمنهج على وثيقة المنهج لكل مادة دراسية تتضمن مصفوفة المخرجات التعليمية المستهدفة ومستويات

ومعايير الأداء فى كل صف دراسى.

(١) لاحظ أن هناك اختلافاً بين المهارات والكفاءات، فالكفاءة هى القدرة على التصرف، وتتطلب مجموعة معينة من المهارات، وعلى سبيل المثال فإن قراءة عبارة تختص بالأمور المالية تعتبر مهارة. أما معرفة القرار الذى يجب اتخاذه بناء على تلك القراءة تعتبر كفاءة. لذلك فإن التمييز بين الشئيين مهم. ومعظم المناهج ذات الريادة الموجودة حالياً تعتمد على مفهوم الكفاءة.

خامسا : نموذج تنظيم المحتوى بمراحل التعليم المختلفة

الجدول (١) يوضح نموذج تنظيم المحتوى لمراحل التعليم من سنوات الطفولة المبكرة وحتى الصف الثالث الثانوي،

نموذج تنظيم المحتوى بمراحل التعليم المختلفة

التعليم الثانوي الصفوف ١٠-١٢		التعليم الأساسي الصفوف ١-٩		رياض الأطفال
فني	عام	إعدادي	ابتدائي	
١٩-١٧-١٥	١٧-١٥	١٤-١٢	١١-٦	٥-٤ سنوات
<ul style="list-style-type: none"> ● مواد دراسية تكون جذعا مشتركا لجميع الطلاب ٥٠٪. ● مواد لفروع التخصص ٤٠٪. ● مواد اختيارية ١٠٪. ● يدرس هذه المناهج معلمون متخصصون. ● يتم تنظيم المنهج على أساس المعارف المتخصصة Discipline ● بالإضافة إلى مواد تقوم على المهارات.. ● وأيضا مواد متداخلة Interdisciplinary 		<ul style="list-style-type: none"> ● الصفوف الأولى (١-٣) تتبع نظام الفصل المتكامل القائم بذاته، يقوم بالتدريس فيه معلم فصل لكل المواد يساعده معلم متخصص في بعض المواد. ● الصفوف من (٤-٩) تتم في شكل مجالات متكاملة مثل العلوم والرياضيات والمواد الاجتماعية يدرسها معلمون متخصصون في كل مجال. ● يقوم معلمون متخصصون بالتدريس في اللغات وبعض الأنشطة. 		<ul style="list-style-type: none"> ● حجرة دراسية متكاملة تدرس فيها معلمتان معا من خلال الأنشطة المتمركزة على ميول الأطفال
<p>مواد مشتركة Core Curriculum</p> <p>أنشطة علمية وعملية</p>		<p>مجالات دراسية متكاملة - مهارات</p>		<p>أنشطة</p>
<p>Standards- Based Curriculum مع كل مرحلة Standards- Based Curriculum</p>				

يتطلب هذا التوجه في تنظيم المنهج تحويل المدارس إلى مؤسسات للتعليم. ذلك أن الدور الجديد للمدرسة هو تحفيز ودعم التعلم الذاتي لدى التلميذ وتوفير التنمية المهنية للمعلمين. ومن ثم تتحول المدارس إلى مؤسسات تقوم بالمتابعة الذاتية المستمرة، وتطوير ومتابعة التحديث المستمر في مجال التنمية المهنية المستدامة.

وفي ضوء نموذج المنهج الحديث Modern Education Paradigm، يتم تبني طرق التعلم المتمركزة على التلميذ، حيث يصبح التلاميذ متعلمين نشطين يمارسون التعلم الذاتي النشط ويطورون أنفسهم من خلال الأنشطة التي تقدم حلولاً للمشاكل التي يواجهونها في حياتهم اليومية. وبالتأمل في خبراتهم المكتسبة يستطيع التلاميذ فهم العالم الذي يعيشون فيه، ومن ثم بناء أحكامهم ونماذجهم العقلية الخاصة بهم، التي يستخدمونها في إدراك تجاربهم الخاصة ودعم قدراتهم على التغيير والإبداع. وسيكون لهذا أثره على عملية التعليم والتعلم، وعلى الكتب المدرسية وبيئة التعلم. كما أن الالتزام بمعايير المدرسة الفعالة ومعايير الممارسات التربوية الجديدة داخل الفصول هي التي تضمن تحقيق التلاميذ للنتائج المتضمنة في إطار المنهج القائم على النموذج التربوي الحديث.

سادسا: نظام قومي لتقويم التلاميذ

تتبنى مصر نظاما شاملا لتقويم التلاميذ يعتمد على أربعة محاور أساسية:

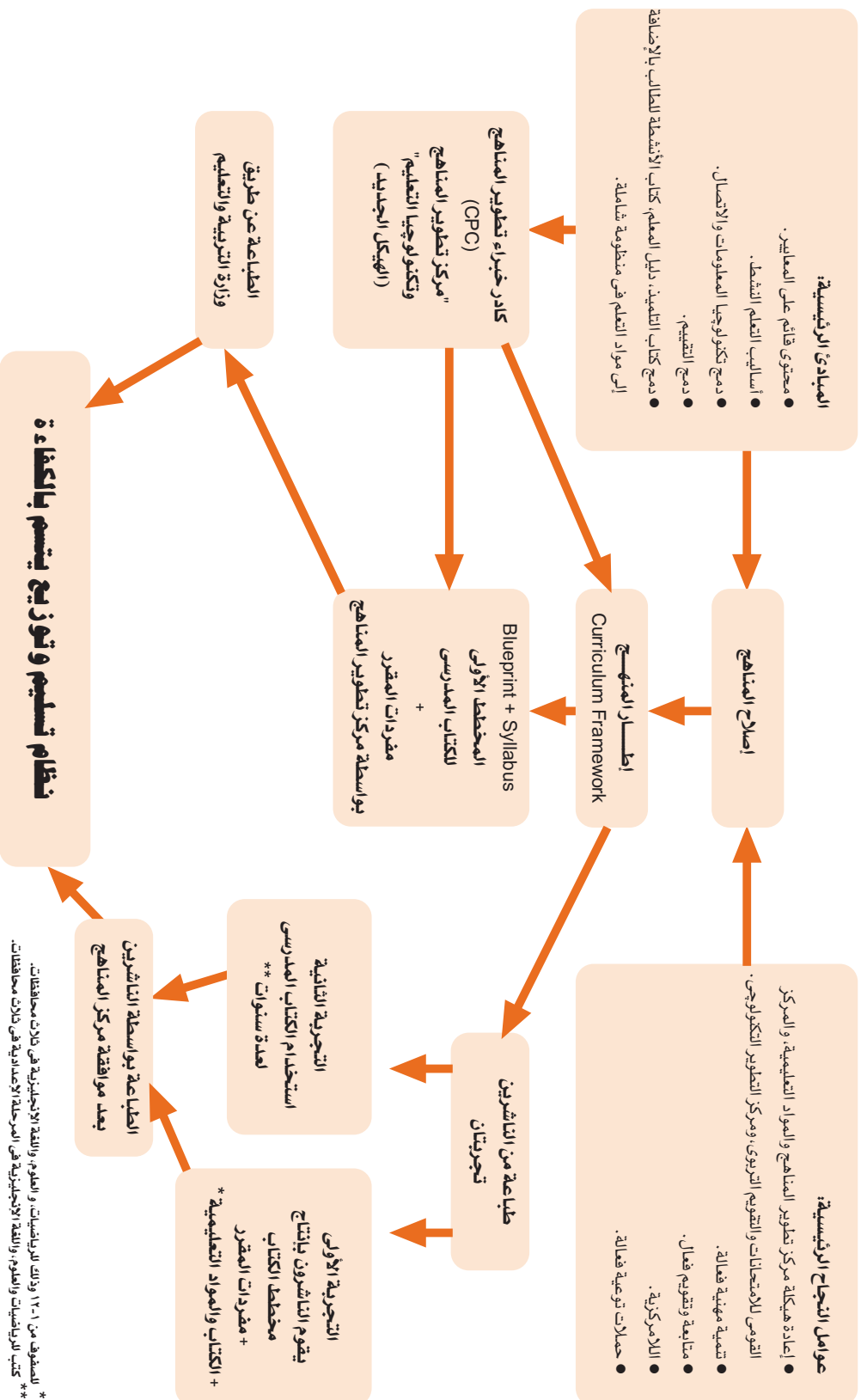
- التقويم الشامل والمستمر للتلاميذ.
- الاختبارات القومية المقننة.
- اختبار نهاية المرحلة.
- الاشتراك في الاختبارات العالمية مثل TIMSS و PISA..... الخ

سابعا: إنتاج الكتب بطريقة غير تقليدية

- يضمن الإطار العام للمنهج Curriculum Framework دمج وتكامل كتاب التلميذ مع دليل المعلم وكذلك كراسة أنشطة الطالب.
- كما يضمن هذا الإطار أيضا تكامل سياق عملية التعليم والتعلم داخل حجرة الدراسة مع التكنولوجيا الملائمة والمتاحة.
- سيوفر إطار المنهج لوزارة التربية والتعليم مرونة أكثر في إنتاج الكتب من خلال طريقتين:
 - **الطريق الأول:** إنتاج المخطوط الأولى للكتاب من خلال خبراء مركز تطوير المناهج ثم يكون بذلك جاهزا لإنتاج الكتاب داخل وزارة التربية والتعليم، ويمكن للمحافظات أن تشترك في عملية إنتاج الكتاب لا مركزيا على المستوى المحلي.
 - **الطريق الثاني:** استنادا إلى إطار المنهج يتم إنتاج الكتاب عن طريق ناشرين من القطاع الخاص في ثلاثة مجالات محددة هي العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية. وسوف تصدق اللجنة العليا لتطوير المناهج على إطار المنهج ثم يقوم مركز التطوير بعرضه في صورة مسابقة بين الناشرين لإنتاج الكتاب المدرسي (كتاب التلميذ- دليل المعلم- كراسة النشاط) وقد تفوز أكثر من نسخة والتي تفي بمعايير الإطار العام للمنهج وفق إقرار لجنة التحكيم المخصصة لذلك من قبل المركز.

الشكل (٧) مخطط مفردات المقرر Syllabus

عملية تطوير وإصلاح المناهج: مناهج مرنة وملائمة



ثامنا: إيجاد بنية محددة من العمليات والهياكل التنظيمية لتطوير المناهج وإنتاج الكتب

- أ. يوضح الشكل (٢) أن عملية تطوير المناهج تقوم على خمسة مبادئ أساسية وهي: محتوى المنهج القائم على المعايير، وتبنى منهجية التعلم النشط، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ودمج التقويم ودمج مواد التعلم والتعليم.
- ب. كما يوضح خمسة عوامل أساسية لنجاح برنامج التطوير الشامل للمناهج وهي:
- إعادة هيكلة مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، والمركز القومي للاختبارات والتقييم التربوي، ومركز التطوير التكنولوجي لضمان:
 - دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتقييم في المناهج المطورة.
 - إشراف مركز تطوير المناهج وتكنولوجيا التعليم على كل مواد تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والمواد التربوية المتاحة على شبكة الإنترنت، وأدلة التقويم.
 - توفير برامج تنمية مهنية فعالة للمعلم في مجالات التعلم النشط المتمركز على التلميذ، والتقييم لضمان التطبيق السليم للمناهج والمواد التعليمية الجديدة.
 - بناء نظام متابعة وتقييم فعال يتضمن تصميم اختبارات قومية مقننة لتحديد مستويات أداء المتعلمين في مجالات التعليم المختلفة، ويمكن استخدامها في تقويم ومراجعة المنهج بشكل مفصل من أجل دعم عملية التحسين المستمرة للمناهج وطرق التدريس.
 - تطوير المهارات المعرفية والتفكير الناقد التي يجب أن يتمكن منها المتعلمون.
 - التأصيل المؤسسي للامركزية في عمليات طباعة وتوزيع الكتب المدرسية والمواد التعليمية.
 - تنفيذ حملات توعية فعالة عن فوائد البرنامج للمتعلمين والآباء حتى يكونوا على دراية بهذه التغييرات وداعمين لجهود الإصلاح.
- ج. ويوضح الشكل أيضا مدى الحاجة إلى وجود كادر خبراء من مصممي المواد التعليمية (كادر خبراء المنهج) بالنسبة لعملية تطوير أطر المنهج القومي والخطوط الرئيسية للتأليف.
- د. يقوم مركز التطوير التكنولوجي بتوفير البنية التحتية والتجهيزات المطلوبة
- هـ. تقوم إدارة التدريب بالتخطيط لتنفيذ البرامج المهنية.
- و. المركز القومي للاختبارات والتقييم التربوي: يقوم بمتابعة الاختبارات المقننة وبنوك الأسئلة ومواصفات الامتحانات وفقا للإطار العام للمنهج.
- ز. يجتهد المعلمون على مستوى المدرسة في بناء مواد تعليمية مساعدة Supplementary material تدعم مفهوم المنهج المرين الملائم لحاجات التلميذ وبيئته المحلية.
- ح. ناشرو القطاع الخاص: سوف يكون لهم دور رئيسي في إنتاج الكتب استنادا على الإطار العام للمنهج والمعايير التي تعلنها الوزارة وستكون المرحلة الأولى تجريبية في ثلاث محافظات.

تاسعا: وضع خطة زمنية واضحة تحدد مدى وزمن التطوير المستهدف

سيتم إعداد وإعلان تطوير المنهج في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ويتم تنفيذه ابتداء من ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ويغطي الإصلاح الصفوف من مرحلة رياض الأطفال حتى الصف الثالث الثانوي، ويوضح الجدول (٢) المجال والإطار الزمني لبدء وتطبيق إصلاح المنهج بجميع مكوناته.

جدول (٢) الإطار الزمني لتطوير المنهج في المراحل التعليمية المختلفة (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢)

الإصلاح التربوي	٢٠٠٨-٢٠٠٧	٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠١٠-٢٠٠٩	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٢-٢٠١١
١- إنتاج مناهج جديدة					
٣-١ الابتدائي	تم التنفيذ ومطلوب التقييم				
٤-٢ الابتدائي	تعديلات جزئية للصف الرابع	٤	٥	٦	
٧-٩ الإعدادي		٧	٨	٩	
١٠-١٢ الثانوي		١٠	١١	١٢	
٢- التقييم الشامل والتعلم النشط					
٣-١ الابتدائي	تم التنفيذ ومطلوب التقييم				
٤-٢ الابتدائي	٤	٥	٦		
٧-٩ الإعدادي		٧	٨	٩	
١٠-١٢ الثانوي		١٠	١١	١٢	
٣- الاختبارات القومية المقبنة					
٣-١ الابتدائي					
٤-٢ الابتدائي		٤	٦	٤	٦
٧-٩ الإعدادي			٨	٨	٨
١٠-١٢ الثانوي		١٠	١١	١٢	
٤- التقييم/ الاختبارات الدولية					
البيزا PISA	يتم حاليا دراسة أفضل السبل نحو مشاركة التلاميذ في تلك الاختبارات العالمية				
التيغز TIMSS	الصف الثاني الإعدادي ٢٠٠٦-٢٠٠٧				
	الصف الرابع الابتدائي - الثاني الإعدادي				

عاشرا: تحديد وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصال

هناك خمس وظائف لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

- التعليم/التعلم (الاستخدام التربوي في حجرة الدراسة)
- التنمية المهنية
- الإدارة المدرسية (SMS)
- المعلومات، والخدمات
- متابعة وتقييم أداء المعلمين وكذلك تقييم أداء المتعلمين

يعتمد تخطيط تكنولوجيا المعلومات والاتصال (سواء من حيث الأجهزة أو شبكة الاتصال) على الاستعمال التربوي (ما يحدث داخل المعامل، وما يحدث من تعاملات مع الحاسب الآلي، وأجهزة وشاشات العرض، وكذلك النسبة المئوية من الأنشطة المتاحة على شبكة الإنترنت Online... إلخ).

ستستخدم المدارس تكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب قدراتها وإمكاناتها، وستقوم وزارة التربية والتعليم بتحديد (٦) معايير لتحديد مستوى كل مدرسة من حيث البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال (نموذج صفر - ٥ نجوم حيث يبدأ من صفر = قدرة محدودة، إلى ٥ = المستوى المتقدم) ويتحدد هذا النموذج وفقا لنسبة عدد التلاميذ لكل كمبيوتر ونوعية شبكة الاتصال والعناصر البشرية داخل المدرسة (انظر النموذج في برنامج استكمال البنية التحتية للتكنولوجيا). كما ستتاح تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمعلمين من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة كما يتم إضافة وظائف خاصة أخرى إلى تكنولوجيا المعلومات في حالة الضرورة.

حادى عشر: الاستخدام التربوي الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

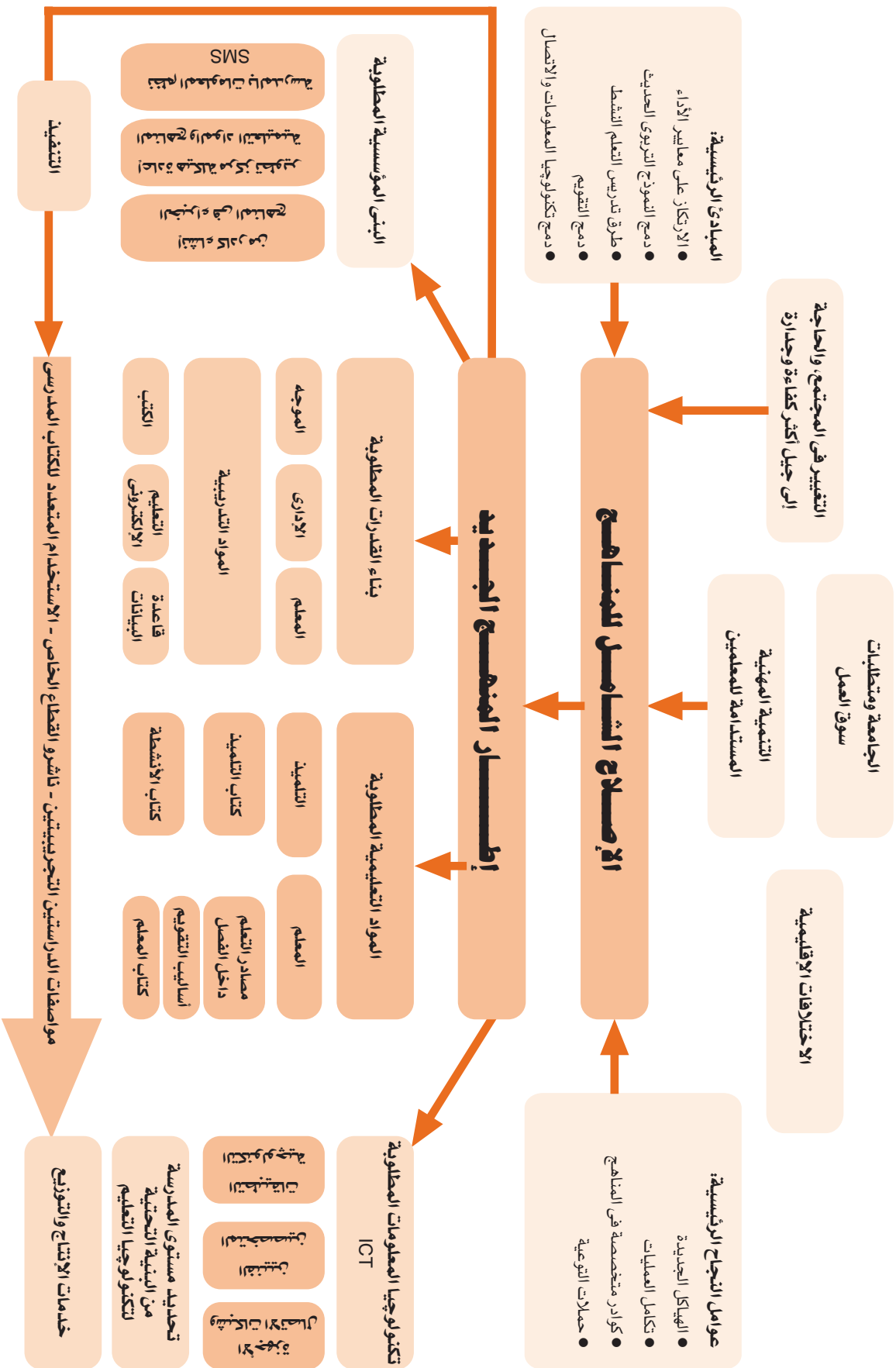
سيركز الاستخدام التربوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على أربعة تطبيقات خاصة بعملية تعلم التلميذ:

- ١- التعلم والمراجعة (يستخدم المتعلمون تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى التعلم ومراجعة المواد الدراسية والتي يتم تدريسها بطرق تقليدية فى الأساس من خلال الكتب المدرسية داخل الفصل) - ولكن تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تمكين المتعلمين من أداء ذلك ولكن بطرق مختلفة، ولذلك تعمل تكنولوجيا المعلومات على تعزيز عملية التعلم.
- ٢- الاستكشاف (يستخدم المتعلمون تكنولوجيا المعلومات والاتصال لاكتساب معارف وخبرات وأطر معرفية جديدة، كما يقومون باكتشاف الأفكار بطريقتهم الخاصة وهو ما لم يكن فى مقدرتهم من قبل).
- ٣- استخدام التطبيقات التكنولوجية وحل المشكلات (يقوم المتعلمون باستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لحل المشاكل المعقدة بطريقة مبتكرة مع تحسين قدراتهم فى السعي نحو التعلم).
- ٤- التقويم الذاتى (يقوم المتعلمون باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتقييم أنفسهم، وتقييم ما تعلموه، وأوجه القوة لديهم وتلك التى تحتاج إلى جهود وعناية أكثر للتمكن منها).

ثانى عشر: دمج تطوير المنهج وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ICT

ويوضح الشكل رقم (٣) متطلبات عملية إصلاح وتطوير المناهج وتشمل المبادئ وعوامل النجاح الأساسية بالإضافة إلى تفاصيل دمج تكنولوجيا التعليم فى المناهج وحجرات الدراسة، ونظام تكنولوجيا التعليم فى تصنيف المدارس (نظام النجوم)، والأهداف الرئيسية للبرنامج ولا سيما: تصميم أطر منهج قائمة على المعايير ومواد تعليمية تؤدى إلى اختيار أفضل لكتب مدرسية تتوافق مع المعايير العالمية للمناهج، وبناء قدرات المعلمين والموجهين والإداريين بالمدرسة بالإضافة إلى الدراستين التجريبيتين الخاصتين بنشرى القطاع الخاص واستخدام الكتاب المدرسى لأكثر من عام، وإعادة هيكلة مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية مع إنشاء كوادر من الخبراء لتطوير المناهج.

شكل (٣) دمج تطوير المناهج وتكنولوجيا المعلومات والاتصال



٥. عرض البرنامج:

الهدف العام Overall Goal:

إصلاح المناهج الدراسية وطرق التدريس في جميع المراحل التعليمية لتحقيق المنهج المرن والملائم والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتحول إلى نموذج تربوي حديث لإعداد أجيال قادرة على المساهمة بفكر جديد في بناء مجتمع المعرفة الجديد في مصر.

استراتيجية البرنامج Program Strategy:

إن الاتجاه الحديث لتطوير المنهج يقوم على تصميم أطر للمناهج Curriculum Framework قائمة على المعايير. يمكننا هذا التوجه من وضع العلامات المرجعية الخاصة بمعاييرنا القومية في مقابل معايير الدول الأخرى، كما يضمن اتساق مناهجنا مع المناهج العالمية، خاصة معايير الدول الرائدة في مجال تطوير المناهج. ويعكس التحول القائم على المعايير تركيزاً كبيراً على الجودة والمحاسبية. لذا يجب أن تركز استراتيجية الإصلاح على:

- تصميم أطر مناهج قائمة على المعايير تؤدي إلى اختيار أفضل للكتب المدرسية التي تواكب معايير المناهج العالمية. وسوف تشمل هذه الأطر أيضاً الخطوط الرئيسية لبيداجوجيا جديدة تضمن تحقيق مؤشرات ومعايير الأداء، ودمج مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستويات مختلفة من التكنولوجيا المتاحة، وأيضاً المهام التي تتعلق بالتقويم الشامل.
- ويجب أن توضع وثائق المنهج بحيث يستطيع المعلم تطبيقها واستخدامها في ثلاثة مستويات مختلفة حسب درجة تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتوفرة في المدارس: المستوى الأول هو المستوى صفر؛ أي المدارس التي تفتقر إلى تكنولوجيا ملائمة حيث لا يتوفر للتلاميذ الاتصال بالوسائل التكنولوجية. المستوى الثاني هو المستوى من المدارس ذات تقنية تكنولوجية محدودة، حيث يتوفر للتلاميذ الحد الأدنى من وسائل التكنولوجيا. أما المستوى الثالث فهو مستوى مدارس ذات تقنية تكنولوجية عالية حيث يتوفر للتلاميذ إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لاستكمال الأنشطة المتعلقة بعمليات الدمج.
- تحسين تعليم اللغة العربية بما يسمح بزيادة قدرة التلاميذ على اكتساب مهارات اللغة العربية والتعامل بها في المواقف الحياتية المختلفة، ودمجها لأول مرة بالإمكانات التكنولوجية المتاحة في أي مستوى من المستويات الثلاثة المشار إليها في النقطة السابقة.
- تحسين أداء المعلمين والموجهين والإداريين بالمدرسة في تطبيق المنهج الجديد الذي يدمج التعلم النشط والتقويم الشامل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال التنمية المهنية المستدامة.
- مراجعة النظم الحالية في إنتاج الكتب المدرسية من خلال تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص والبحث عن سبل إشراك الناشرين في مجال تأليف وطباعة الكتب المدرسية لضمان أن تعمل الكتب المدرسية على إثراء مهارات التفكير الناقد للتلاميذ، ومهارات البحث، والمهارات الحياتية. كما يجب أيضاً أن تتسم كتب التلميذ بالجاذبية، وتعمل على تحفيز التلميذ على التعلم وعدم التمييز بين البنين والبنات، وسوف يساعد على تحقيق ذلك تجريب إنتاج كتب ومواد تعليمية جديدة عن طريق الناشرين في القطاع الخاص، في محافظات محددة وفي ثلاثة مجالات: العلوم الطبيعية، والرياضيات، واللغات الأجنبية.

- **مراجعة إجراءات تدابير الطباعة وتحديد الطرق البديلة لإدارة نفقات طباعة وتسليم الكتب بشكل أكثر كفاءة.** ومن الاستراتيجيات الرئيسية في هذا المجال خفض أعداد الكتب المدرسية في الصفوف المختلفة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص، إلى جانب تجريب استخدام الكتب المدرسية لأكثر من عام في المرحلة الإعدادية. كذلك يجب إنشاء نظام كفاء للحصول على بيانات واقعية دقيقة عن الكميات اللازمة من المطبوعات التي تحتاجها المدارس، وإنشاء نظام متابعة فعال لضمان عملية إمداد المدارس بجميع المواد التعليمية في أوقاتها.
- **ضمان تماسك عملية تطوير المنهج والكتاب المدرسي، والتي ستتم من خلال إعادة هيكلة مركز تطوير المناهج والإدارة العامة لتكنولوجيا التعليم من أجل القيام بأدوار ومسئوليات جديدة.** ومن خلال هذا الهيكل الجديد، سيكون مركز تطوير المناهج وتكنولوجيا التعليم مسئولاً عن ومشرفاً بصورة مباشرة على تصميم وإنتاج كل المواد التعليمية ودمجها بتكنولوجيا التعليم والاتصال ووسائل التقويم. وعلاوة على ذلك، يجب دعم دور مركز تطوير المناهج وتكنولوجيا التعليم في تقويم الكتب المدرسية والمواد التعليمية والذي يتم من خلال ناشرين في القطاع الخاص. كما أن عملية إعادة هيكلة مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية سوف تضمن أيضاً فعالية وكفاءة إنتاج الكتاب المدرسي من خلال مجموعة من الخبراء من مصممي المواد التعليمية أو خبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصال، للعمل معاً كفريق واحد لإنتاج الكتاب المدرسي من داخل مركز تطوير المناهج.
- **تأسيس كادر متخصص من مصممي المناهج التعليمية لضمان جودة الكتب والمواد التعليمية لإثراء التفكير الناقد للتلاميذ، ومهاراتهم البحثية والحياتية،** وسوف يكون هذا الكادر أيضاً مسئولاً عن تصميم أطر للمناهج المرتكزة على المعايير والتي تشمل على تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتقويم.

الأهداف الإجرائية والمستهدفات^(٢):

الهدف الإجرائي Objective:

١.١ وضع إطار عام للمنهج Curriculum Framework ووثيقة لكل مادة دراسية على أساس المعايير، بحيث يتضمنان تكنولوجيا المعلومات، والتقويم، ومهارات التفكير النقدي، والبحث، والتحليل، بالإضافة إلى المهارات الحياتية.

المستهدف Target:

١.١.١ إعداد وتطبيق إطار عمل للمنهج يقوم على مؤشرات الأداء المرتكزة على المعايير القومية لكل مادة بجميع الصفوف (من رياض الأطفال حتى الصف الثالث الثانوي) في كل المواد الدراسية (K-12).

الهدف الإجرائي Objective:

٢.١ تطوير وإنتاج المخطط الأولي للكتاب Blueprint ومفردات المقرر Syllabus لإعداد الكتب المدرسية وأدلة المعلم والمواد التعليمية الجديدة وفق إطار المنهج الجديد بحيث تتوفر في الكتب الجديدة:

- دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال
- التركيز على التعلم القائم على الأنشطة، التفكير الناقد، مهارات البحث والتحليل والمهارات الحياتية.
- تكامل كتاب المعلم وكتاب التلميذ والأنشطة بالإضافة إلى مواد التعلم الأخرى في منظومة شاملة متكاملة.

(٢) الترقيم المتبع هو (رقم الفصل، رقم الهدف، رقم المستهدف)

المستهدف Target :

١.٢.١ تأليف وإنتاج كتب ومواد تعليمية جديدة لكل المواد للصفوف الدراسية من مرحلة رياض الأطفال (مواد تعليمية وأنشطة فقط بمرحلة رياض الأطفال) حتى الصف الثالث الثانوى فى جميع المواد الدراسية (K-12).

الهدف الإجرائى Objective :

٣.١ دعم تعليم اللغة العربية بما يسمح بزيادة قدرة التلاميذ على استخدام التفكير الناقد ومهارات البحث، والمهارات التحليلية والحياتية، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى تعلم اللغة العربية.

المستهدف Target :

١.٣.١ تحسين أداء التلاميذ من خلال اكتساب مهارات اللغة العربية والتعامل بها فى المواقف الحياتية المختلفة، والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فى عمليات التعليم والتعلم والبحث العلمى.

الهدف الإجرائى Objective :

٤.١ تحسين أداء المعلمين والموجهين والإداريين فى تطبيق المناهج الجديدة المطورة التى تتضمن التعلم النشط، التقويم الشامل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (انظر فصلى الإصلاح المتمركز على المدرسة والموارد البشرية).

المستهدف Target :

١.٤.١ بناء القدرات لـ ١٠٪ من كل العاملين بكل مدرسة لتمكينهم من تطبيق المناهج الجديدة على أن يتم ذلك بنهاية عام ٢٠١١-٢٠١٢ لكل مقرر دراسى على كل المستويات.

الهدف الإجرائى Objective :

٥.١ تطوير عملية تأليف الكتاب المدرسي - باستخدام إطار المنهج الذى أنتجه مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية- وذلك من خلال تنفيذ دراستين تجريبيتين أ- إنتاج المواد التعليمية من خلال ناشرين من القطاع الخاص، ب- استخدام الكتب المدرسية لأكثر من عام.

المستهدف Target :

١.٥.١ تجريب إنتاج الكتب المدرسية والمواد التعليمية الجديدة عن طريق الناشرين للمراحل التعليمية من الصف الأول الابتدائي إلى الصف الثالث الثانوى فى الرياضيات والعلوم واللغة الانجليزية بشرط موافقة مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية على هذه الكتب استنادا على إطار المنهج Curriculum Framework والمعايير المعلنة ويتم التجريب فى ثلاث محافظات بحلول عام ١٠/٢٠٠٩ وفى ست محافظات أخرى بحلول عام ١٢/٢٠١١ .

٢.٥.١ تجريب استخدام الكتاب المدرسي لأكثر من عام فى العلوم والرياضيات واللغة الانجليزية بالمرحلة الإعدادية؛ على أن يتم تنفيذها فى ثلاث محافظات بحلول عام ٢٠٠٩ وفى ست محافظات أخرى بحلول عام ١٢/٢٠١١ .

المستهدف Target :

٦.١ تحسين كفاءة الإجراءات الخاصة بخفض أعداد الكتب والطباعة والتوزيع.

المستهدف Target :

١.٦.١ خفض أعداد الكتب المقررة على التلاميذ بنسب تتراوح بين ٤٠٪ و ٢٠٪ حسب الصف الدراسى، فى ضوء المعايير الدولية بحلول عام ١٢/٢٠١١ .

٢.٦.١ خفض التكلفة الاقتصادية لطباعة الكتب المدرسية وتوفير المواد التعليمية اللازمة بحلول عام ٢٠١٢ وتحسين سبل تسليم كل المواد التعليمية (كتب التلاميذ، أدلة المعلم، وأساليب التقويم) فى كل المدارس ولكل صف بحلول عام ١٢/٢٠١١ .

الهدف الإجرائى Objective:

٧.١ إعادة هيكلة البنية التنظيمية لمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية وأدواره ومسئولياته من أجل تحقيق الأهداف السابقة (وخاصة فيما يتعلق بدمج التكنولوجيا والتقويم الشامل) بشكل أكثر كفاءة وفاعلية بحلول عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

المستهدف Target:

١.٧.١ دراسة ومراجعة وظائف ومهام وطبيعة العمل فى مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية مع التأكيد على تقوية دوره فى تحديد مؤشرات الأداء ليشمل مسئوليات عن: تحديد معايير الأداء، تصميم متكامل للمنهج فيما يخص المقررات، التقويم واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتطوير المطبوعات وتصاميم كل المواد التعليمية، وتحديد البرامج التدريبية، ومواصفات المواد التعليمية وتحديد متطلبات تسهيلات تكنولوجيا المعلومات، هذا إلى جانب تكوين مجموعات عمل تدمج فى هيكل مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.

الهدف الإجرائى Objective:

٨.١ إنشاء كادر من المتخصصين الخبراء فى تصميم المناهج وإعداد المواد التعليمية.

المستهدف Target:

١.٨.١ إعداد ١٥٠ من الخبراء المتخصصين فى تصميم المناهج وإعداد المواد التعليمية، والمحربين ومخرجي الكتب المدرسية لكل المواد بحلول عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وذلك من خلال التعيين أو الندب وتوفير التدريب اللائم سواء فى مصر أو فى الخارج.

أهداف وأنشطة برنامج الإصلاح الشامل للمناهج وتكنولوجيا التعليم:

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٢٠١١	١١/٢٠١٠	١٠/٢٠٠٩	٨/٢٠٠٩	٨/٢٠٠٧			
<ul style="list-style-type: none"> الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية. 						١٠١٠١ (أ) تكوين لجنة فرعية لكل مادة في كل مرحلة من مراحل التعليم (بدءاً من رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية) وذلك بمساعدة اللجنة العليا لتطوير المناهج بحلول عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨	١٠١٠١ إعداد وتطبيق إطار عمل للمنهج يقوم على مؤشرات الأداء المركزة على المعايير القومية لكل مادة بجميع الصفوف من رياض الأطفال حتى الصف الثالث الثانوي في كل المواد الدراسية (K-12).	١٠١ وضع إطار عام للمنهج Curriculum Framework ووثيقة لكل مادة دراسية على أساس المعايير، بحيث يتضمنها تكنولوجيا المعلومات، والتعليم، ومهارات التفكير النقدي، والبحث، والتحليل، بالإضافة إلى المهارات الحياتية.
						١٠١٠١ (ب) مراجعة المعايير ومؤشرات الأداء لكل المواد التي لم يتم تضمينها في مشروع إعداد المعايير القومية بحلول عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨.		
						١٠١٠١ (ج) وضع معايير ومؤشرات أداء جديدة لكل المواد التي لم يتم تضمينها في مشروع إعداد المعايير القومية بما في ذلك مرحلة رياض الأطفال بحلول عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨.		
						١٠١٠١ (د) إعداد إطار المنهج لكل مادة (يتضمن ذلك دمج التكنولوجيا والمعايير وتطبيقاتها في قاعة الدرس) وربطه بأساليب التقويم الشامل لأداء التلميذ.		
						١٠١٠١ (هـ) تقويم وتحكيم أطر المنهج عن طريق خبراء محليين وعالميين.		
						١٠١٠١ (و) تحديد الخطوط الرئيسية لتأليف وإنتاج الكتب المدرسية والمواد التعليمية.		
						١٠١٠١ (ز) وضع خطة للمراجعة الدورية للمناهج والكتب المدرسية والمواد التعليمية.		
						١٠٢٠١ (أ) تحديد الأساليب الضرورية التي تمكن مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية من تطوير ومراجعة وتقييم الكتب المدرسية في عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (انظر الهدف السادس).	١٠٢٠١ تأليف وإنتاج كتب ومواد تعليمية جديدة لكل المواد للصفوف الدراسية من مرحلة	٢٠١ تطوير وإنتاج المخطط الأولي للكتاب Blueprint ومفردات Syllabus المقرر

مسئولية التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٢٠١١	١٠/٢٠١١	٩/٢٠١١	٨/٢٠١١	٧/٢٠١١			
<ul style="list-style-type: none"> ● الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية. 						<p>١٠٣٠١ (ب) تكوين فريق لتصميم وتأليف الكتب المدرسية والمواد التعليمية لكل مادة من خلال مركز تطوير المناهج في عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨</p> <p>١٠٣٠١ (ج) تطوير الكتب المدرسية والمواد التعليمية الحالية في ضوء المعايير القومية على أن يتم الانتهاء من ذلك بحلول عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨</p> <p>١٠٣٠١ (د) تأليف وإنتاج الكتب المدرسية، وأداة المعلم، والمواد التعليمية القائمة على تكنولوجيا التعليم، والأقراص المدمجة، والمواد المتوفرة على شبكة الإنترنت، وأساليب التقييم</p> <p>١٠٣٠١ (هـ) تطبيق وتطوير الكتب الجديدة والمواد التعليمية</p> <p>١٠٣٠١ (و) مراجعة والانتهاء من المواد التعليمية في ضوء نتائج التقييم.</p>	<p>رياض الأطفال (مواد تعليمية وأنشطة فقط بمرحلة رياض الأطفال) حتى الصف الثالث الثانوي في جميع المواد الدراسية (K-12).</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● إعداد الكتب المدرسية وأداة المعلم والمواد التعليمية الجديدة وفق إطار المنهج الجديد بحيث تتوفر في الكتب الجديدة: ● دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال ● التركيز على التعلم القائم على الأنشطة: التفكير الناقد، مهارات البحث والتحليل والمهارات الحياتية. ● تكامل كتاب المعلم وكتاب التلميذ والأنشطة بالإضافة إلى مواد التعلم الأخرى في منظومة شاملة متكاملة.
<ul style="list-style-type: none"> ● الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، ومركز تطوير التكنولوجيا، ووزارة التربية والتعليم، والمارس. 						<p>١٠٣٠١ (أ) تنفيذ برامج تدريبية متخصصة لمعلمي اللغة العربية لاجتساب المهارات الخاصة بطرق التدريس.</p> <p>١٠٣٠١ (ب) تطبيق التعلم النشط والأنشطة اللاصفية داخل الفصول الدراسية</p> <p>١٠٣٠١ (ج) دعم مشروع معمل اللغة العربية والذي يهدف إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● تقديم المادة التعليمية بأسلوب المحاكاة ● دمج التكنولوجيا المتقدمة متضمنة الخبرات المتوفرة على الإنترنت في عمليات التعلم. ● اختيار الأساليب الجديدة للتدريس. <p>١٠٣٠١ (د) ربط اللغة العربية بالموافق الحياتية المختلفة عن طريق تطوير مناهجها في كافة المراحل.</p> <p>١٠٣٠١ (هـ) تشكيل لجنة لدراسة عقد أوليمبياد في اللغة العربية على مستوى التلاميذ والمعلمين.</p>	<p>١٠٣٠١ تحسين أداء التلاميذ من خلال اكتساب مهارات اللغة العربية والتعامل بها في المواقف الحياتية المختلفة، والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات التعلم والبحث العلمي</p>	<p>٢٠١ دعم تعليم اللغة العربية بما يسمح بزيادة قدرة التلاميذ على استخدام التفكير الناقد ومهارات البحث، والمهارات التحليلية والحياتية، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعلم اللغة العربية.</p>

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٢٠١١	١٠/٢٠١١	٩/٢٠١١	٨/٢٠١١	٧/٢٠١١			
● النظر فعلى الإصلاح المعتمرك على المدرسة وتنمية الموارد البشرية						١٠٤٠١ (١) النظر أنشطة فعلى الإصلاح المعتمرك على المدرسة وتنمية الموارد البشرية.	١٠٤٠١ بناء القدرات لـ ١٠٪ من كل العاملين بكل مدرسة لتكبيتهم من تطبيق المناهج الجديدة على أن يتم ذلك بنهاية عام ٢٠١٢/٢٠١١ لكل مقرر دراسى على كل المستويات.	٤٠١ تحسين أداء المعلمين والموجهين والإداريين فى تطبيق المناهج الجديدة المطورة التى تتضمن التعلم النشط، التعاون الشامل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (نظر فعلى الإصلاح المعتمرك على المدرسة والموارد البشرية).
● الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.						٢٠٠٩/٢٠٠٨ (١) ١٠٥٠١ إجراء مسابقات تأليف الكتاب المدرسى والمواد التعليمية بحلول عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (ب) وضع آلية لتطوير أدوات تقييم العطاءات بحلول عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (ج) تقييم المسابقات واختيار الكتب المدرسية والمواد التعليمية التى تمت الموافقة عليها بحلول عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ٢٠١٠/٢٠٠٩ (د) تحرير الكتب المدرسية والمواد التعليمية الجديدة فى ثلاث محافظات بحلول عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ٢٠١٠/٢٠٠٩ (هـ) تقييم التجربة وعمل التحسينات الضرورية فى ضوء النتائج. ٢٠١١-٢٠١٠ (و) التوسع فى التجربة لتشمل ست محافظات أخرى بحلول عام ٢٠١١-٢٠١٠ ٢٠١٠/٢٠٠٩ (ز) تقييم نتائج التجربة تهيأا لعميمها.	١٠٥٠١ تطوير إنتاج الكتب المدرسية والمواد التعليمية الجديدة عن طريق الناشرين للمراحل التعليمية من الصف الأول الابتدائى إلى الصف الثالث الثانوى فى الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية - بشرط موافقة مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية على هذه الكتب استنادا على إطار المنهج Curriculum Framework والمعايير المعتمدة ويتم التحرير فى ثلاث محافظات بحلول عام ٢٠٠٩/١٠ وفى ست محافظات أخرى بحلول عام ٢٠١١/١٢.	٥٠١ تطوير عملية تأليف الكتاب المدرسى - باستخدام إطار المنهج الذى أنتجه مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية - وذلك من خلال تنفيذ دراستين تجريبيتين: أ- إنتاج المواد التعليمية من خلال ناشرين من القطاع الخاص، ب- استخدام الكتب المدرسية لأكثر من عام.
● الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.						٢٠٠٩-٢٠٠٨ (١) تحديد المعايير الخاصة بالاستخدام المتعدد للكتاب المدرسى بحلول عام ٢٠٠٩-٢٠٠٨ ٢٠١٠-٢٠٠٩ (ب) تصميم وتنفيذ التجربة فى ثلاث محافظات بحلول عام ٢٠١٠-٢٠٠٩ ٢٠١١-٢٠١٠ (ج) تقييم نتائج الدراسة للتجربة فى ٣ محافظات بحلول عام ٢٠١١-٢٠١٠ ٢٠١١-٢٠١٠ (د) التوسع فى التجربة لتشمل ست محافظات أخرى بحلول عام ٢٠١١-٢٠١٠ ٢٠١٠/٢٠٠٩ (هـ) تقييم نتائج التجربة فيما يخص التكلفة والقابلية لعميم التجربة فى كل المحافظات بحلول عام ٢٠١١-٢٠١٠	٢٠٥٠١ تحرير استخدام الكتاب المدرسى لأكثر من عام فى العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية بالمرحلة الإعدادية، على أن يتم تنفيذها فى ثلاث محافظات بحلول عام ٢٠٠٩ وفى ست محافظات أخرى بحلول عام ٢٠١١/٢٠١٠.	

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠٠٨/٠٩	٢٠٠٩/١٠	٢٠١٠/١١	٢٠١١/١٢	٢٠١٢/١٣			
<ul style="list-style-type: none"> ● قطاع الكتب. ● الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية. ● المديریات. ● الإدارات التعليمية. 						<p>١.٦.١ مراجعة الوضع الحالي للكتب المدرسية ووضع خطة لخفض أعداد الكتب المدرسية (في إطار المستهدف ٢.٦.١) كالتالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● ٤٠٪ من الصف الأول الابتدائي حتى الثالث الابتدائي (تم التنفيذ) ● ٢٥٪ في الصف الرابع الابتدائي بحلول عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مقارنة لما كانت عليه في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ● ٢٥٪ في الصف الخامس الابتدائي بحلول عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة لما كانت عليه في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ● ٢٥٪ في الصف السادس الابتدائي بحلول عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة لما كانت عليه في عام ٢٠٠٩-٢٠٠٨ ● ٢٠٪ في كل صف من الأول الإعدادي حتى الثالث الثانوي بدءاً من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١ <p>٢.٦.١ (أ) تمويل فعالية النظام الحالي لإنتاج الكتب المدرسية من ناحية التكلفة الاقتصادية والتوزيع بحلول عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨</p> <p>٢.٦.١ (ب) إنشاء قاعدة بيانات لمخزون الكتب المدرسية في المدارس بحلول عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨</p> <p>٢.٦.١ (ج) تقدير تكاليف إجراءات الطباعة الجديدة والتوزيع</p> <p>٢.٦.١ (د) اقتراح وتنفيذ إجراءات وآليات جديدة للطباعة والتسليم والمتابعة محلياً من خلال المحافظات مباشرة.</p> <p>٢.٦.١ (هـ) تمويل كفاءة وفعالية النظام الذي تم مراعاته بحلول عام ٢٠١٠ - ٢٠١١</p> <p>٢.٦.١ (و) مراجعة النظام الجديد في ضوء نتائج التقييم بحلول عام ٢٠١٠ - ٢٠١١</p>	<p>١.٦.١ خفض أعداد الكتب المقررة على التلاميذ بنسب تتراوح بين ٤٠٪ و ٢٠٪ حسب الصف الدراسي، في ضوء المعايير الدولية بحلول عام ١٢/٢٠١١</p>	<p>٢.٦.١ تحسين كفاءة الإجراءات الخاصة بخفض أعداد الكتب والطباعة والتوزيع.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● وزارة التربية والتعليم 						<p>١.٧.١ تكوين مجموعة عمل لإعادة هيكلة مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.</p> <p>١.٧.١ (أ) مراجعة الهياكل التنظيمية الحالية بما فيها القرارات والإجراءات والتوصيف الوظيفي.</p> <p>١.٧.١ (ب) اقتراح هيكل تنظيمي جديد يتضمن تحديد دور ووظائف مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.</p> <p>١.٧.١ (ج) تقدير كفاءة إعادة هيكلة مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.</p> <p>١.٧.١ (د) اقتراح هيكل تنظيمي جديد يتضمن تحديد دور ووظائف مركز تطوير المناهج.</p> <p>١.٧.١ (هـ) الحصول على الموافقات المطلوبة لإعادة هيكلة مركز تطوير المناهج.</p>	<p>١.٧.١ دراسة ومراجعة وظائف ومهام وطبيعة العمل في مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية مع التأكيد على تلبية دوره في تحديد مؤشرات الأداء ليشمل مسؤوليات عن: تحديد معايير الأداء، تصميم متكامل للمنهج فيما يخص المستحضرات، التقييم</p>	<p>٧.١ إعادة هيكلة البنية التنظيمية لمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية وأدواره ومسؤولياته من أجل تحقيق الأهداف السابقة (وخاصة فيما يتعلق بدمج التكنولوجيا والتقييم الشامل) بشكل أكثر كفاءة وفاعلية بحلول عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.</p>

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٨/٠٧	٨/٠٩	٩/٠١	١٠/٠٣	١١/٠٥			
							<p>و استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتطوير المطبوعات وتصاميم كل المواد التعليمية، وتحديد البرامج التدريسية، وموافقات المواد التعليمية وتحديد متطلبات تسهيلات تكنولوجيا المعلومات، هذا إلى جانب تكوين مجموعات عمل تدمج في هيكل مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.</p>	
<p>● الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية</p>						<p>١٠٨٠١ (أ) اختيار الأفراد المطلوبين لكل فريق تصميم لكل مادة (من ٣-٥ أفراد) ١٠٨٠١ (ب) اختيار مصممي المناهج والمواد التعليمية، ممن لهم خبرات في تصميم المحتوى ودمج التكنولوجيا وأساليب التقييم، والمحررين ومخرجي الكتب المدرسية (من ٣-٥ أفراد) ١٠٨٠١ (ج) إعداد وتنفيذ تدريب متخصص لكل أعضاء فريق تصميم المناهج والمواد التعليمية (من ٣-٥ أفراد)</p>	<p>١٠٨٠١ إجراء ١٥٠ من الخبراء المتخصصين في تصميم المناهج وإعداد المواد التعليمية، والمحررين ومخرجي الكتب المدرسية لكل المواد بحلول عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وذلك من خلال التعيين أو التنب وتوفير التدريب اللازم سواء في مصر أو في الخارج.</p>	<p>٨٠١ إنشاء كادر من المتخصصين الخبراء في تصميم المناهج وإعداد المواد التعليمية.</p>

الإطار المنطقي لبرنامج الإصلاح الشامل للمناهج وتكنولوجيا التعليم

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
إعادة هيكلة الكيانات المشتركة في عملية تطوير المناهج ● مركز تطوير المناهج ● المركز القومي للامتحانات ● مركز التطوير التكنولوجي	إطار عمل المنهج وثيقة المادة الدراسية	تحسين إطار المنهج	الهدف الإجرائي الأول: وضع إطار عام المنهج Curriculum Framework ووثيقة لكل مادة دراسية على أساس المعايير، بحيث يتضمنان تكنولوجيا المعلومات، والتقويم، ومهارات التفكير النقدي، والبحث، والتحليل؛ بالإضافة إلى المهارات الحياتية.
وجود كادر مهني	أطر عمل المنهج / وثائق	تحسين إطار المنهج القومي والوثيقة لكل مادة دراسية التي تتضمن تكنولوجيا المعلومات والتقويم ومهارات التفكير النقدي والبحث والمهارات الحياتية.	المستهدف ١ إعداد وتطبيق إطار عمل المنهج يقوم على مؤشرات الأداء المرتكزة على المعايير القومية لكل مادة بجميع الصفوف من رياض الأطفال حتى الصف الثالث الثانوي في كل المواد الدراسية (K-12).
إعادة هيكلة الكيانات المشتركة في عملية تطوير المناهج	كتب مدرسية ومواد تعليمية جديدة	تحسين جودة تدريس الكتب المدرسية والمواد التعليمية	الهدف الإجرائي الثاني: تطوير وإنتاج المخطط الأول للكتاب Blueprint ومقررات المقرر Syllabus لإعداد الكتب المدرسية وأدلة المعلم والمواد التعليمية الجديدة وفق إطار المنهج الجديد بحيث تتوفر في الكتب الجديدة: ● دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال ● التركيز على التعلم القائم على الأنشطة، التفكير الناقد، مهارات البحث والتحليل والمهارات الحياتية. ● تكامل كتاب المعلم وكتاب التلميذ والأنشطة بالإضافة إلى مواد التعلم الأخرى في منظومة شاملة متكاملة.
المتابعة الفعالة والتقويم، اللامركزية، زيادة الوعي الجماهيري بأهمية الإصلاح والتغيير	كتب مدرسية ومواد تعليمية جديدة	إنتاج كتب دراسية ومواد تعليمية جديدة	المستهدف ١ تأليف وإنتاج كتب ومواد تعليمية جديدة لكل المواد للصفوف الدراسية من مرحلة رياض الأطفال (مواد تعليمية وأنشطة فقط بمرحلة رياض الأطفال) حتى الصف الثالث الثانوي في جميع المواد الدراسية K-12

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرامج
إعادة هيكلة الكيانات المشتركة في عملية تطوير المناهج المتابعة الفعالة و التتويج، الالامركزية، زيادة الوعي الجماهيري بأهمية الإصلاح والتغيير	تقارير المتابعة و التتويج	تحسن جودة المحتوى التربوي لكتب اللغة العربية	الهدف الإجرائي الثالث: دعم تعليم اللغة العربية بما يسمح بزيادة قدرة التلاميذ على استخدام التفكير الناقد ومهارات البحث، والمهارات التحليلية و الحياتية، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعلم اللغة العربية.
برامج تدريبية تسمم بالجودة العالية لمعلمي اللغة العربية	الدرجات التي حصل عليها التلاميذ في اللغة العربية	تحسن مهارات ممارسة اللغة العربية لدى التلاميذ	المستهدف ١ تحسين أداء التلاميذ من خلال اكتساب مهارات اللغة العربية والتعامل بها في المواقف الحياتية المختلفة، والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات التعليم والتعلم والبحث العلمي.
إعادة هيكلة الكيانات المشتركة في عملية تطوير المناهج	تقارير المتابعة و التتويج	تحسن أداء المعلمين والموجهين والإدارة المدرسية في المجالات التالية: منهج جديد يتضمن التعلم النشط، و التتويج الشامل، وكولوجيا المعلومات والاتصال	الهدف الإجرائي الرابع: تحسين أداء المعلمين والموجهين والإداريين في تطبيق المناهج الجديدة المطورة التي تتضمن التعلم النشط، التتويج الشامل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (انظر فصولي الإصلاح المتمركز على المدرسة والموارد البشرية)
التمهية المهنية الفعالة، المتابعة الفعالة و التتويج، الالامركزية، زيادة الوعي الجماهيري بأهمية الإصلاح والتغيير	تقارير المتابعة و التتويج	عدد المعلمين الذين تم تدريبهم	المستهدف ١ بناء القدرات ل ٧٠ ٪ من كل العاملين بكل مدرسة لتكيتهم من تطبيق المناهج الجديدة على أن يتم ذلك بنهاية عام ٢٠١١-٢٠١٢ لكل مقرر دراسي على كل المستويات.
إعادة هيكلة الكيانات المشتركة في عملية تطوير المناهج	الوثائق الخاصة بإجراء اثنتين من الدراسات التجريبية	الدراسات التجريبية التي تم تنفيذها	الهدف الإجرائي الخامس: تطوير عملية تأليف الكتاب المدرسي - باستخدام إطار المنهج الذي أنتجه مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية- وذلك من خلال تنفيذ دراستين تجريبيتين أ- إنتاج المواد التعليمية من خلال ناشرين من القطاع الخاص، ب- استخدام الكتب المدرسية الأكثر من عام.

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<p>المتابعة الفعالة والتتبع، اللامركزية، زيادة الوعي الجماهيري بأهمية الإصلاح والتغيير</p>	<p>وثائق وتقارير خبراء، تقييم الكتب المطبوعة</p>	<p>إنتاج الكتب المدرسية في العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية وفقا للخطوط الإرشادية الخاصة بالالتيف من خلال ناشرين</p>	<p>المستهدف ١ تجريب إنتاج الكتب المدرسية و المواد التعليمية الجديدة عن طريق الناشرين للمراحل التعليمية من الصف الأول الابتدائي إلى الصف الثالث الثانوي في الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية - بشرط موافقة مركز تطوير المناهج و المواد التعليمية على هذه الكتب استنادا على إطار المنهج و المعايير المملنة. ويتم التجريب في ثلاث محافظات بحلول عام ٢٠٠٩ وفي ست محافظات أخرى بحلول عام ٢٠١١</p>
<p>قبول بعض المحافظات لخوض التجربة</p>	<p>تقرير عن عدد مرات استخدام الكتاب الواحد وعدد المستخدمين</p>	<p>استخدام الكتاب لأكثر من مرة في محافظة واحدة</p>	<p>المستهدف ٢ تجريب استخدام الكتاب المدرسي لأكثر من عام في العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية بالمرحلة الإعدادية على أن يتم تنفيذها في ثلاث محافظات بحلول عام ٢٠٠٩ وفي ست محافظات أخرى بحلول عام ٢٠١١/٢٠١٠</p>
<p>إعادة هيكلة الكيانات المشتركة في عملية تطوير المناهج</p>	<p>بيانات المقارنة بين نفقات كل من الكتب و المواد التعليمية القديمة و الجديدة تقارير المتابعة الخاصة بتسليم الكتب على المستوى المركزي و على مستوى المحافظات</p>	<p>خفض نفقات طباعة الكتب المدرسية و المواد التعليمية</p>	<p>الهدف الإجرائي السادس تحسين كفاءة الإجراءات الخاصة بخفض أعداد الكتب و الطباعة و التوزيع</p>
<p>المتابعة الفعالة و التتبع، اللامركزية، زيادة الوعي الجماهيري بأهمية الإصلاح والتغيير</p>	<p>تقارير المتابعة الخاصة بتسليم الكتب على المستوى المركزي و على مستوى المحافظات</p>	<p>تسليم الكتب المدرسية و المواد التعليمية في الوقت المناسب</p>	<p>المستهدف ١ خفض أعداد الكتب المعقولة على التلاميذ بنسب تتراوح بين ٤٠٪ و ٢٠٪ حسب الصف الدراسي، في ضوء المعايير الدولية بحلول عام ٢٠١١/٢٠١٢</p>
<p>المتابعة الفعالة و التتبع، اللامركزية، زيادة الوعي الجماهيري بأهمية الإصلاح والتغيير</p>	<p>تقارير المتابعة الخاصة بتسليم الكتب على المستوى المركزي و على مستوى المحافظات</p>	<p>خفض نفقات طباعة الكتب المدرسية</p>	<p>المستهدف ٢ خفض التكلفة الاقتصادية لطباعة الكتب المدرسية و توفير المواد التعليمية اللازمة بحلول عام ٢٠١٢ و تحسين سبل تسليم كل المواد التعليمية (كتب التلاميذ، أدلة المعلم و أساليب التتبع) في كل المدارس و لكل صف بحلول عام ٢٠١١-٢٠١٢</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
إعادة هيكلة الكيانات المشتركة في عملية تطوير المناهج	الوثائق الخاصة بالهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية	توجد الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية	الهدف الإجرائي السابع: إعادة هيكلة البنية التنظيمية لمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية وأدواره ومستوياته من أجل تطبيق الأهداف السابقة (وخاصة فيما يتعلق بدمج التكنولوجيا والتطوير الشامل) بشكل أكثر كفاءة وفعالية بحلول عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.
مواكبة السلطات المعنية توفر الاعتمادات المالية والمواد التعليمية	الوثائق ذات الصلة بالمستويات والأدوار الموسعة للهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية	تتأزر الجان الخاصة بتحسين نظام تطوير المنهج الموضح بالخطة	المستهدف ١ دراسة ومراجعة وظائف ومهام وطبيعة العمل في مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية مع التأكيد على تلبية دوره في تحديد مؤشرات الأداء ليشمل مسؤوليات عن: تحديد معايير الأداء، تصميم متكامل للمنهج فيما يخص المقررات، التمويل واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتطوير المخططات وتصميم كل المواد التعليمية، وتحديد البرامج التدريبية، ومواصفات المواد التعليمية وتصميم متطلبات تسهيلات تكنولوجيا المعلومات، هذا إلى جانب تكوين مجموعات عمل تدمج في هيكل مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.
توفر الاعتمادات العالية برامج تدريبية عالية الجودة	الوثائق الخاصة بالكادر المهني	تزايد قدرة الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية على تصميم المواد التعليمية	الهدف الإجرائي الثامن: إتشاء كادر من المتخصصين الخبراء في تصميم المناهج وإعداد المواد التعليمية.
		كادر مهني يتألف من ١٥٠ فردا لديهم القدرة على تصميم المناهج والمواد التعليمية الجديدة	المستهدف ١ إعداد ١٥٠ من الخبراء المتخصصين في تصميم المناهج واعداد المواد التعليمية، والمحررين ومخرجي الكتب المدرسية لكل المواد بحلول عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وذلك من خلال التعيين أو التوظيف والترتيب الملائم سواء في مصر أو في الخارج.

الفصل الثاني

برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة وإعدادها للاعتماد التربوي

الهدف العام Overall Goal:

إحداث نقلة نوعية في تطوير التعليم، من خلال دعم المدارس ومجتمعاتها المحلية لممارسة الإدارة المتمركزة على المدرسة، وتمكين كل مدرسة من تحسين أدائها والارتقاء بجودة المخرجات التعليمية لدى تلاميذها، وتحقيق الاعتماد التربوي وضمان الجودة وفقاً للمعايير القومية للتعليم.

١- المقدمة:

يعتبر الإصلاح المتمركز على المدرسة (School Based Reform (SBR نقلة نوعية في إدارة التعليم للوصول إلى المدرسة لتميتها وتحسينها باعتبارها الوحدة الرئيسية التي يتم فيها فعل التغيير والتطوير. ويتم التطوير وفق هذا المدخل على أساس دعم الصلاحيات الإدارية والمالية والأكاديمية للإدارة على مستوى المدرسة، وفقاً لأحد المبادئ التنظيمية، في هذا المدخل وهو مبدأ الإدارة المتمركزة على المدرسة School Based Management. حيث تتمكن المدرسة من إدارة عمليات التغيير والتطوير الخاصة بها لتحسين أدائها والوصول إلى نواتج تعليمية عالية الجودة لدى تلاميذها في المهارات والمعارف والقيم والاتجاهات، وإعداد نفسها للاعتماد التربوي وضمان الجودة. ويتطلب هذا المبدأ جعل المدارس والمجتمعات المحيطة بها أكثر وعياً بالحاجة إلى إدارة فعالة وهادفة، وفي نفس الوقت إعطاء مزيد من المرونة للمدرسة لتوجيه مواردها لتفي بالاحتياجات التربوية المطلوبة لتنمية وتعليم أبنائها. وثمة مبدأ آخر هام من مبادئ الإصلاح المتمركز على المدرسة وهو المبدأ الذي يؤكد على ضرورة تحقيق مشاركة فعالة بين الحكومة والمدرسة والمجتمع المدني في إطار جهود دعم اللامركزية والإدارة المتمركزة على المدرسة. وإلى جانب هذين المبدأين الأساسيين في هذا المدخل توجد مبادئ أخرى ينبغي التأكيد عليها جيداً، وهي:

- توجيه المدخلات والجهود الهادفة لإصلاح التعليم إلى إحداث التطوير على مستوى المدرسة باعتبارها هي الوحدة التنظيمية التي يتم فيها إحداث التطوير والتغيير وباعتبار أن تطوير نواتج التعلم لدى التلميذ هو غايتنا النهائية، وذلك وفق خطة تطوير واضحة تستهدف تحقيق خصائص المدرسة الفعالة Effective school على أساس المعايير القومية للتعليم، ويؤدي التطبيق الملائم لهذا التوجه إلى الارتقاء بنواتج التعليم لدى التلاميذ، والتحول من النموذج التقليدي في التعليم الذي يكرس الحفظ والتلقين إلى نموذج التعلم النشط والتقييم الشامل المستمر ودمج تكنولوجيا المعلومات والاعتراف بأهمية المعرفة المهنية للمعلمين والتلاميذ.
- الاستناد إلى طرائق ومنهجية تحسين المدرسة School Based Improvement القائمة على التقييم الذاتي وحساب فجوات الأداء لنتائج التقييم الذاتي لكل مدرسة وفقاً للمعايير القومية وتحديد الأولويات وبناء الخطة التنفيذية لتحسين المدرسة وطرق متابعتها وتقويمها.
- دعم مهنية المعلم ومكانته التربوية، حيث يوفر مدخل الإصلاح المتمركز على المدرسة للمعلم فرصاً للتنمية المهنية تمكنه من أداء واجبه على أحسن وجه لنصل إلى المعلم الممارس المفكر، Reflective Practitioner Teacher أي ممارساً متأملاً في أدائه عارفاً بحاجات تلاميذه وقادراً على استخدام الطرق والوسائل التعليمية المناسبة التي تنمي لدى التلاميذ قدرات التفكير الإبداعي. كما يتمكن المعلم أيضاً من استخدام أساليب تقويم تتعدى الامتحانات وتلغى أسلوب التعليم الذي يركز على الامتحانات فقط،

لأن التفكير الناقد وحل المشكلات يتطلب بالضرورة الخروج من معضلة "الجواب الواحد الصحيح"، كما أن عملية التفكير في حد ذاتها لا يمكن قياسها بالامتحان ذي الإجابة الوحيدة والمحدودة. ولذلك يشجع مدخل الإصلاح المتمركز على المدرسة أن يتمكن المعلم من بناء بيئة التعلم النشط، والتعلم التعاوني حيث تصبح مهارات الاتصال والتواصل هي أهداف لعملية التعليم، وهي ما لا يمكن قياسه إلا بطرق التقويم الشامل والمستمر المستندة على الأداء.

● **ضمان التنمية المهنية المستدامة لجميع أطراف العملية التعليمية على مستوى المدرسة School Based Professional Development** باعتبارها مبدأ ضروريا وخاصة أساسية في مدخل الإصلاح المتمركز على المدرسة. وتتطلب التنمية المهنية المستدامة تنفيذ البرامج التدريبية في ضوء تحديد الاحتياجات، وفي سياق عمليات التطوير ووفق الأهداف المطلوب تنفيذها في خطط تحسين المدرسة. وتتم عمليات التدريب على مستوى المدرسة .أو في المستوى المحلي على شكل تجمعات مدرسية تلبى الاحتياجات بصورة متكاملة غنية في محتواها وقليلة في تكلفتها وعالية في عوائدها .

● **دعم المدرسة ومجتمعها المحلي من ممارسة الإدارة المتمركزة على المدرسة School Based Management** لتمكين المدرسة من استخدام الموارد والمساعدات المختلفة بما يضمن لها تحقيق أهدافها وأولوياتها . وتتطلب الإدارة المتمركزة على المدرسة دعم صلاحيات الإدارة المسؤولة على مستوى المدرسة في المجال الأكاديمي، والمهني والإداري، والمالي. كما يتطلب ذلك أيضا بناء لوائح ونظم وهياكل داعمة، وكذلك هيكل مؤسسي للمحاسبية المتمركزة على الأداء .

● **التأكيد على أن الإدارة المتمركزة على المدرسة لا تعنى أن تصبح المدرسة وحدة معزولة بل هي مؤسسة فرعية ضمن منظومة التربية والتعليم** تؤثر في القرار التربوي وتتأثر بالتشريعات والتغييرات التي تتم في كل المحاور الأخرى وأهمها : المناهج والتكنولوجيا، السياسات التعليمية وما ينتج عنها من تغييرات في الهياكل الأخرى على مستوى الوزارة والمديرية والإدارة والمدرسة وما يضبط هذه الهياكل من تشريعات ووصف وظيفي للعاملين بها على سبيل المثال فمن أهم التغييرات التنظيمية والتشريعية التي حدثت في مجال الإصلاح والمؤثرة إيجابيا في دعم جوانب الإصلاح المتمركز على المدرسة: الكادر الخاص للمعلمين، الأكاديمية المهنية للمعلمين، وقانون الاعتماد التربوي وضمان الجودة.

● **بناء حوكمة رشيدة Good Governance** تستند على المشاركة المجتمعية الفعالة، وانخراط المجتمع المدني في جميع القرارات واتخاذها على مستوى المدرسة فيتم اتخاذ القرار بشكل جماعي وليس بشكل فردي من قبل مدير المدرسة، أو بشكل مركزي من قبل وزارة التربية والتعليم أو مديريات التربية والتعليم أو الإدارات التابعة لها . وتتطلب الحوكمة الرشيدة إلى جانب المشاركة المجتمعية الفاعلة، قيادة متميزة ، وقواعد واضحة للمتابعة والتقويم .

● **اعتبار المدرسة وحدة مؤسسية للفعل والتطوير:** يعنى الانتقال من إدارة الإصلاح المستندة على منهجية المدخلات إلى منهجية الإصلاح المستند على النتائج على مستوى المدرسة، وبذلك يجعل من التطوير وجهود الإصلاح عمليات يمكن التأكد من فعاليتها وقياسها وتقويمها على مستوى المدرسة، بحيث يصبح التطوير أو التغيير عملية تستند على الأدلة والشواهد وفق المعايير القومية لجودة التعليم والاستناد على المعايير القومية للتعليم لتحسين المدرسة وفق خطط تنفيذية واضحة، يساعد المعلمين وقيادة المدرسة وجميع المعنيين في المجتمع المحلي وأولياء الأمور على المشاركة في إعداد المدرسة للاعتماد التربوي وضمان الجودة. إن الارتكاز على المعايير القومية في تحسين المدرسة، إنما يؤكد على سبل المشاركة المجتمعية كما يوفر الشفافية والمحاسبية والموضوعية التي تزيد من إحساس المجتمع المحيط بمليته للمدرسة، ويرفع درجة مساءلة المدرسة أمام المجتمع ومجالس الأمناء، ويساعد على التقدم الحقيقي نحو تحقيق اللامركزية القائمة على التخطيط العلمي والمهنية والمشاركة المجتمعية وبناء القدرات الذاتية على مستوى الوحدة الأولى في خط الإنتاج في النظام التعليمي .

٢- القضايا والتحديات:

على الرغم من الجهود العديدة والمركزة التي قامت بها وزارة التربية والتعليم في العقود الأخيرة لتحسين الإتاحة والمساواة والجودة في التعليم، إلا أن هناك العديد من القضايا والتحديات ما تزال قائمة، والتي تتعلق بعدالة الإتاحة والجودة وكفاءة الإدارة والنظم مما يؤثر على جهود إصلاح التعليم وقد دفع ذلك وزارة التربية والتعليم إلى تكثيف جهودها بشكل استراتيجي لاستخدام منهج الإصلاح على مستوى المدرسة. وتكمن تلك القضايا والتحديات في:

(أ) الافتقار إلى الرؤية والرسالة والتقييم الذاتي وخطة للتطوير في كل مدرسة .
(ب) عدم كفاءة وفعالية القيادة المدرسية لتفي بمتطلبات الإصلاح والافتقار إلى السلطة المتاحة للقيادة المدرسية لتمكينها من إصلاح العملية التعليمية على مستوى المدرسة .
(ج) العبء الزائد الذي يعانيه الهيكل التنظيمي للمدرسة، وزيادة عدد الإداريين مع تزايد البيروقراطية وتفشى المركزية وتداخل المسؤوليات بين المستويات الإدارية .

(د) التشريعات المالية والإدارية التي تنظم العمل بالمدرسة تتسم بالمركزية وعدم المرونة .
(هـ) محدودية الموارد المالية واقتصارها على التمويل الحكومي .

وفيما يتعلق بالتدريس والمناهج، فإن القضايا الأساسية تتلخص فيما يلي :

(أ) سيطرة أساليب التدريس التقليدية المتمركزة على المادة الدراسية .
(ب) استخدام أساليب التقييم التقليدية التي ترسخ الحفظ والتلقين .
(ج) الاستخدام الضعيف للتكنولوجيا في العملية التعليمية .
(د) عدم قدرة المناهج القومية على الوفاء بمتطلبات واحتياجات البيئات الجغرافية المختلفة.
وعلى مستوى المدرسة، ترتبط القضايا بالآتي :

(أ) غياب نظام المتابعة وتوكيد الجودة بالمدارس .
(ب) عدم فعالية وحدات التدريب داخل المدرسة .
(ج) عدم فعالية نظم الإدارة المدرسية .
(د) عدم ملاءمة بعض المباني المدرسية فمنها ماهو قديم ولا يفي بمتطلبات الجودة .
(هـ) نقص المرافق بالمدرسة مثل المعامل والمكتبات وحجرات النشاط ونقص التجهيزات المتطورة .

وعلى مستوى المشاركة المجتمعية، تتعلق القضايا الأساسية بما يلي :

(أ) نقص الوعي المجتمعي بأهمية وضرورة المشاركة في الإصلاح المدرسي .
(ب) إهمال بعض أولياء الأمور عن المشاركة بفاعلية في الأمور الخاصة بمدارس أبنائهم .
(ج) ضعف المشاركة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني .

٣- البرامج والمبادرات الحالية:

أصدرت وزارة التربية والتعليم المعايير القومية للتعليم في سبتمبر عام ٢٠٠٢ لتؤكد على تحسين جودة العملية التعليمية. وأصبحت المعايير أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها جودة العديد من جوانب العملية التعليمية. وتغطي المعايير القومية للتعليم خمسة مجالات رئيسية: الإدارة المتميزة، والمعلم، والمنهج ونواتج التعلم، والمدرسة الفعالة، والمشاركة المجتمعية. كما أصبحت المعايير القوة المحركة لجهود الإصلاح في مصر والدافعة إلى إحداث نقلة نوعية والتحول من التركيز على المدخلات، إلى التركيز على النتائج والأدلة المرتبطة بمعايير تحسين المدرسة والجودة التعليمية.

وقد تم تطوير وتنفيذ ست مبادرات تجريبية على الأقل حتى الآن منذ تبني هذه المعايير. أول تلك المبادرات "مشروع المدرسة الجديدة" الذي يُنفذ في ١٠٠ مدرسة موزعة على ثلاث محافظات (الفيوم والمنيا وبنى سويف) وبالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتتمثل المبادرة الثانية في مشروع "تعميم التعلم النشط" والذي يُنفذ في ٩٠ مدرسة موزعة على ثلاث محافظات (سوهاج، وقنا، وأسيوط) بالتعاون مع اليونيسف. وتتمثل المبادرة الثالثة في "برنامج تطوير التعليم" الذي بدأ تنفيذه في ٣٠ مدرسة في كل محافظة من المحافظات السبع التالية: (القاهرة، والفيوم، والمنيا، وبنى سويف، وأسوان، وقنا، والإسكندرية) بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وتتمثل المبادرة الرابعة في مشروع "المدرسة الفعالة" والذي يموله البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. ويُنفذ في ٤٠٠ مدرسة موزعة على ١٠ محافظات (المنيا، وسوهاج، وبنى سويف، والقليوبية، وكفر الشيخ، والإسماعيلية، والشرقية، والدقهلية، والغربية، وقنا). أما المبادرة الخامسة فتتمثل في "تجربة الإسكندرية" حيث تعد هذه التجربة أحد أقوى مؤشرات التحول من التوجه المتمركز على المُدخلات في تطوير التعليم إلى التوجه الشامل المتمركز على المدرسة والقائم على الأدلة والشواهد. وترتكز هذه التجربة على المشاركة المجتمعية والاتجاه نحو تعميق اللامركزية.

وتتمثل المبادرة السادسة في "تطوير ١٠٠ مدرسة بالقاهرة" والتي تُنفذ بواسطة "جمعية خدمات مصر الجديدة" من خلال مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في مناطق السلام والنهضة والمرج وهي تعد مثالا قويا للمشاركة المجتمعية والدور الفعال لها. وتُعد تلك المبادرات والمشروعات بمثابة التطبيق العملي والحقيقي لمدخل الإصلاح المتمركز على المدرسة على أساس المعايير القومية للتعليم، وتم تحقيق العديد من النواتج الهامة لهذه المشاريع منها: تطوير وحدات القياس المتدرجة Rubric للمعايير القومية، وأدوات القياس والتقويم الذاتي للمدرسة. كما ساعدت هذه المشاريع في تحديد الأطر العامة للإصلاح في المجالات الأساسية التي يمكن أن يركز عليها تحقيق المدرسة الفعالة، وتشتمل هذه المجالات: الرؤية والرسالة والمناخ الاجتماعي للمدرسة، والتنمية المهنية المستدامة، ومجتمع التعليم والتعلم، وضمان الجودة والمحاسبية في المدرسة، والمشاركة المجتمعية الفاعلة. ومن ناحية أخرى، تم وضع دليل للجودة في المدارس المصرية استنادا إلى المعايير القومية للتعليم عن طريق برنامج جائزة تميز فريق المدرسة (STEAP) والذي يتم بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث يتم المشروع في ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من المدارس الابتدائية ويستهدف تدريب المعلمين والإداريين بتلك المدارس على تطوير خطط تحسين الجودة. ويمكن ملاحظة تأثير هذا المشروع من خلال ما يحدثه من إصلاح ثقافي للمجتمع وتشجيع الجهود نحو تحسين المدرسة.

إن كل هذه المبادرات والجهود السابقة تمثل فرصا هامة... أثمرت في بلورة وتنمية أطر فكرية ومفاهيمية لمدخل الإصلاح المتمركز على المدرسة. وأصبح مناخ التطوير مهيبا الآن لتطبيق هذا المدخل على كل مدارس مصر خلال الخمس سنوات القادمة. وتعتبر هذه المبادرات من الفرص الإيجابية التي تتيح من خلال تبني هذا المدخل في الإصلاح تحقيق مدرسة فعالة، ونواتج تعلم ذات جودة عالية ودعم التوجه نحو تطبيق اللامركزية، وزيادة فعالية المجتمع المدني في دعم المدارس وممارسة الحوكمة الرشيدة في أهم الجوانب بها وهي العملية التعليمية.

٤- الإطار العام للسياسات ومنهجية البرنامج:

هناك بعض الإجراءات يجب اتخاذها فيما يتعلق بالسياسات والأولويات والاستراتيجيات كما هو موضح بالشكل رقم (١) وذلك لتحقيق الإصلاح المتمركز على المدرسة والتميز الأكاديمي وضمان التطوير الكامل للمدارس ليتم اعتمادها وفقا لمعايير الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد.

١- بناء قدرات ١٠% من إجمالي العاملين بالمدرسة بهدف:

أ . تطبيق أسلوب تحسين المدرسة المتمركز على المعايير عن طريق التقويم الذاتى وتحديد الأولويات وبناء خطة تطوير المدرسة ومتابعة التنفيذ .

ب . تعزيز قدرة المدرسة على تطبيق إصلاح العملية التعليمية بها (البيداجوجيا) على أساس المعايير القومية عن طريق تطبيق: التعلم النشط والتقويم الشامل والمستمر واستخدام التكنولوجيا فى التعليم والتعلم .

٢- ممارسة الإدارة المتمركزة على المدرسة من خلال:

أ . تبني نظام الإدارة المؤسسية والقيادة الفعالة المرتكزة على المعايير .

ب . دعم صلاحية المدرسة فى إدارة الموارد البشرية مع التركيز على ضمان الجودة .

ج . دعم صلاحية المدرسة فى إدارة الموارد المالية للمدرسة وتعبئة مواردها بفاعلية .

د . استخدام التكنولوجيا فى الإدارة وتعبئة الموارد باستخدام EMIS/SMS .

هـ . دعم القدرات المؤسسية للمدرسة، وبناء الهياكل والتشريعات المساندة .

٣- بناء قدرات القادة والمديرين:

أ - دعم جميع العاملين الإداريين والفنيين على المستوى المركزى وعلى مستوى المحافظة وعلى مستوى المديرية، وخاصة الأشخاص الذين لديهم دور مباشر لدعم المدرسة وخطط التنمية الخاصة بها .

ب - دعم التنمية المهنية المستدامة لجميع المعلمين والعاملين على مستوى المدرسة - وتبنى نظم وأساليب التجمعات المدرسية إذا لزم الأمر فى حالة المدارس الصغيرة الحجم - للارتقاء بمطالب التنمية المهنية بجودة عالية وتكلفة أقل .

٤- تشجيع المشاركة المجتمعية:

أ - لتحقيق حوكمة رشيدة وزيادة مشاركة أولياء الأمور، والمجتمع المدنى .

ب - دعم القدرات المؤسسية لمجالس الأمناء لتفعيل دورها فى دعم المشاركة المجتمعية .

٥- تحسين المباني المدرسية:

أ . دعم الصيانة المدرسية بكل أنواعها .

ب . تزويد الفصول بمتطلبات التعلم النشط .

ج . تزويد حجرات الأنشطة بالأدوات والتجهيزات الضرورية .

د . إعداد الملاعب .

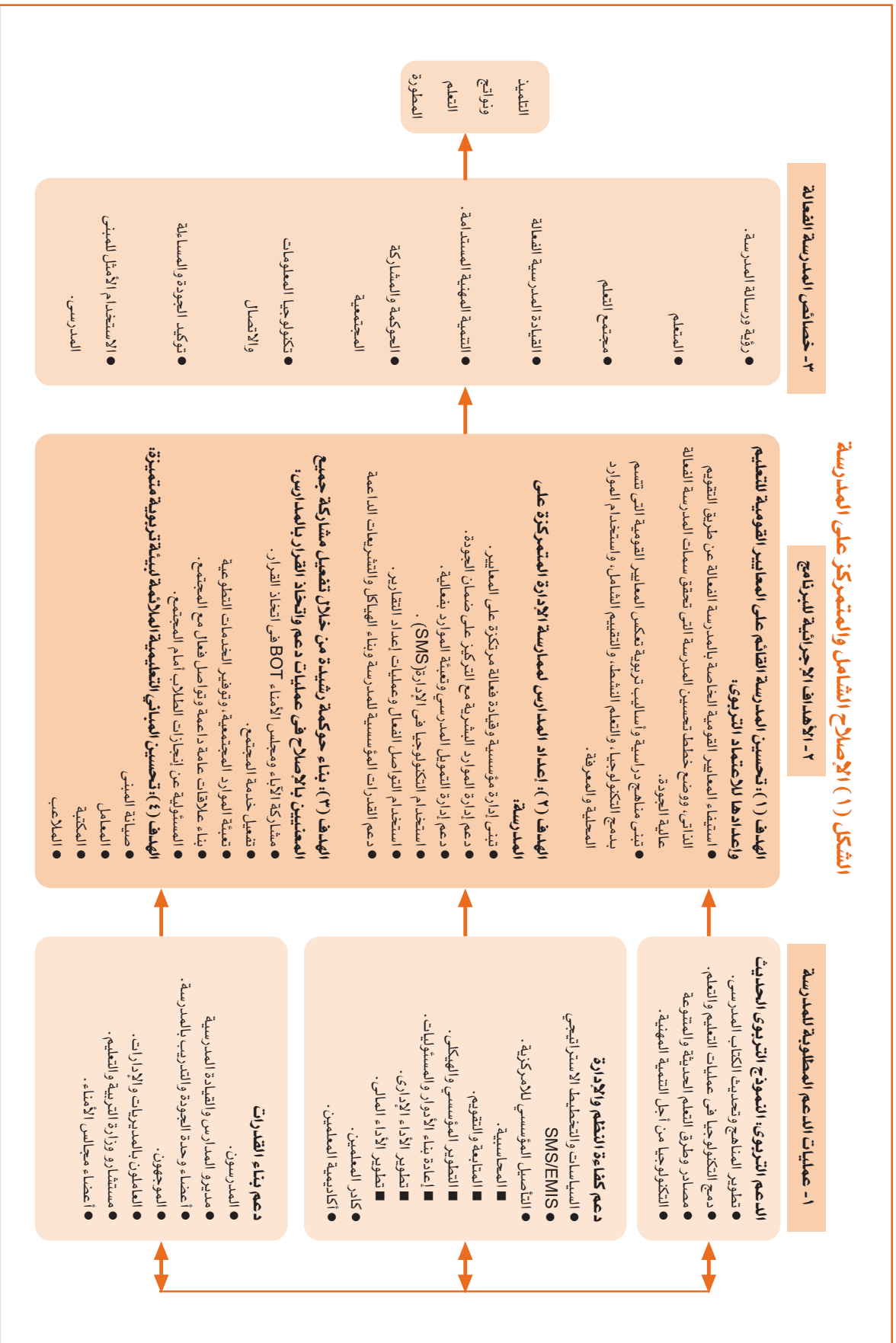
هـ . تزويد المدارس بالمعامل (معامل العلوم - معامل الكمبيوتر) .

و . دعم المكتبة المدرسية، ومكتبات الحجرات الدراسية .

ز . توفير طرق ملائمة للاتصال بالإنترنت والإنترنت .

ح . دعم نظام إدارة المدرسة (SMS) .

الشكل (١) الإصلاح الشامل والمتمركز على المدرسة



٥- عرض البرنامج:

الهدف العام Overall Goal:

إحداث نقلة نوعية في تطوير المؤسسة التعليمية، من خلال دعم المدارس ومجتمعاتها المحلية لممارسة الإدارة المتمركزة على المدرسة، لتمكين كل مدرسة من تحسين أدائها والارتقاء بجودة المخرجات التعليمية لدى تلاميذها، وتحقيق الاعتماد التربوي وضمان الجودة وفقاً للمعايير القومية للتعليم.

إستراتيجية البرنامج Program Strategy:

- ١- بناء بيداوجيا لأساليب تعليم وتعلم حديثة داخل حجرة الدراسة: تعلم نشط وتقييم شامل، ودمج التكنولوجيا في العملية التعليمية.
- ٢- تحقيق خصائص المدرسة الفعالة من خلال خطة تطوير المدرسة.
- ٣- تأسيس نظم داعمة للتأصيل المؤسسي للمركزية: نظام المتابعة والتقييم، ونظم إدارة المعلومات التربوية EMIS، والسياسات والتخطيط، ونظام صيانة المباني المدرسية، وكادر المعلمين، والأكاديمية المهنية للمعلمين، والإدارة المرتكزة على المدرسة.
- ٤- بناء نظام التنمية المهنية المستدامة والمركز على نموذج التدريب التتابعي Cascade model لتوفير التنمية المهنية للمعلمين على مستوى المدرسة، بالإضافة إلى بناء قدرات القيادات على جميع المستويات (مستوى الإدارة والمديرية والمستوى المركزي).
- ٥- دعم المشاركة المجتمعية ووضع نظام تشغيل للإدارة المدرسية اعتماداً على الحوكمة الرشيدة واستخدام جميع الموارد المتاحة وزيادة الوعي والمشاركة المجتمعية.
- ٦- تنفيذ مكونات البرنامج تدريجياً في جميع المدارس من خلال الخطة الخمسية والمجدولة كالتالي ١٥٪ من المدارس في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، و ٢٠٪ في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، و ٢٠٪ في عام ٢٠١١/٢٠١٠، و ٢٥٪ في عام ٢٠١٢/٢٠١١.

الأهداف الإجرائية والمستهدفات^(١):

الهدف الإجرائي Objective:

- ١-٢ إعداد المدارس لضمان الجودة والاستعداد من أجل الاعتماد التربوي ارتكازاً على المعايير القومية للتعليم من خلال إشراك المدارس في عمليات التحسين المستمرة والشاملة للتعليم والتعلم.

المستهدف Target:

- ١-٢-١ تدريب ١٠٪ من جميع العاملين في كل مدرسة للوفاء بنموذج المعايير القومية للمدرسة الفعالة من خلال إشراك المدرسة في عملية التحسين المستمرة والتي تشمل على التقييم الذاتي ووضع خطة لتحسين المدرسة تعكس الجودة العالية لكل من: رؤية ورسالة المدرسة، المناخ الاجتماعي للمدرسة، التنمية المهنية المستدامة، مجتمع التعليم والتعلم، وضمان الجودة والمحاسبية. وتطبيق ذلك على المدارس كالتالي ١٥٪ من المدارس في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، و ٢٠٪ في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، و ٢٠٪ في عام ٢٠١١/٢٠١٠، و ٢٥٪ في عام ٢٠١٢/٢٠١١.

(١) التقييم المتبع هو (رقم الفصل، رقم الهدف، رقم المستهدف)

المستهدف Target:

٢-١-٢ تدريب ١٠٪ من جميع العاملين بكل مدرسة لتحسين قدرة المدرسة على تنفيذ المكون التدريسي على أساس المعايير القومية للتعليم عن طريق: (أ) توظيف التكنولوجيا في عملية التعليم والتعلم، (ب) التعلم النشط، (ج) التقويم الشامل، (د) تعبئة الموارد المحلية. وتطبيق ذلك على المدارس كالتالي ١٥٪ من المدارس في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٢٠٪ في عام ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢٥٪ في عام ٢٠١٢/٢٠١١.

المستهدف Target:

٢-١-٢ تقويم وتحديد المدارس التي تعد بمثابة نماذج للإصلاح الناجح والمهياة للاعتماد التربوي، وتقديم الرعاية لها حتى يتم الاعتماد.

الهدف الإجرائي Objective:

٢-٢ إعداد المدارس لممارسة الإدارة القائمة على المدرسة.

المستهدف Target:

٢-١-٢ استكمال تنفيذ نظام الإدارة القائمة على المدرسة والتركيز على التالي: (أ) إصلاح الهياكل التنظيمية والإدارية، (ب) إصلاح الهياكل المالية، (ج) بناء القدرات، (د) تشجيع نظم الإدارة المدرسية SMS، (هـ) تنفيذ نظام المتابعة والتقويم الجديد. ويتم ذلك كالتالي: ١٥٪ من المدارس في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و ٢٠٪ في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ و ٢٠٪ في عام ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢٥٪ في عام ٢٠١٢/٢٠١١.

الهدف الإجرائي Objective:

٢-٢ ضمان الحوكمة الرشيدة من خلال المشاركة المجتمعية ومشاركة جميع المعنيين بالعملية التعليمية في عملية دعم واتخاذ القرار داخل المدارس خلال سنوات الخطة.

المستهدف Target:

٢-٣-١ تقديم تدريب لمدة ٢ أيام لما لا يقل عن عضوين من أعضاء مجلس الأمناء BoTs في كل مدرسة طبقا لقائمة المدارس التي تُدرج سنويا في الخطة كالتالي: ١٥٪ من المدارس في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٢٠٪ في عام ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢٥٪ في عام ٢٠١٢/٢٠١١.

الهدف الإجرائي Objective:

٢-٤ التأكد من أن المباني المدرسية، والأماكن المتاحة، والتجهيزات، والموارد التي تؤدي إلى تدريس أصيل تركز على المعايير القومية للتعليم.

المستهدف Target:

٢-٤-١ تحسين المباني المدرسية والمعامل والمكتبات وغرف النشاط كما يلي ١٥٪ من المدارس في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و ٢٠٪ في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ و ٢٠٪ في عام ٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٥٪ في عام ٢٠١٢/٢٠١١.

أهداف وأنشطة برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/١١	١١/١٠	١٠/٠٩	٠٩/٠٨	٠٨/٠٧			
قطاع الجودة (الموارد البشرية، التنمية المهنية، المتابعة والتقييم)						<p>١-١-٢ (أ) تدريب ما بين ٢٠-١٥٠ من الخبراء على المستوى المركزي وفقا لطبيعة كل برنامج تدريبي والمجموعة المستهدفة لمدة ثلاث أيام بنهاية عام ٢٠٠٨.</p> <p>١-١-٢ (ب) تدريب ٨١٠ من المديرين على المستوى المركزي بمعدل ٣٠ شخصا من كل محافظة لمدة ١٠ أيام باستخدام الخبراء المدربين المذكورين سابقا بحلول عام ٢٠٠٨.</p> <p>١-١-٢ (ج) تدريب ١٠٪ من جميع العاملين بكل مدرسة على كل من المجالات المشار إليها إما على مستوى المدرسة أو في مجموعات من المدارس طبقا لظروف كل مدرسة.</p> <p>١-١-٢ (د) تدريب القيادة المدرسية في جميع المدارس (٣ أشخاص من كل مدرسة أو ١٢٠٠٠ شخص) لمدة عشر أيام على التقييم الذاتي للمدرسة ووضع خطة لتحسين المدرسة بنهاية عام ٢٠١٢.</p>	<p>١-٢-٢ ١٠٪ تدريب جميع العاملين في كل مدرسة للوفاء بنموذج المعايير القومية للمدرسة الفعالة من خلال إشراك المدرسة في عملية التحسين المستمرة والتي تشمل على التقييم الذاتي ووضع خطة لتحسين المدرسة تعكس الجودة العالية لكل من: رؤية ورسالة المدرسة، المناخ الاجتماعي للمدرسة، التنمية المهنية المستدامة، مجتمع التعليم والتعلم، وضمان الجودة والمحاسبية وتطبيق ذلك على المدارس كالتالي ١٥٪ من المدارس في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٪ و ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٢٠٪ في عام ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢٥٪ في عام ٢٠١١/٢٠١٢</p>	<p>١-٢ إعداد المدارس لضمان الجودة والاستعداد من أجل الاعتماد التربوي ارتكازا على المعايير القومية للتعليم من خلال إشراك المدارس في عمليات التحسين المستمرة والشاملة للتعليم والتعلم.</p>
						<p>١-٢-٢ (١) تدريب ١٥٠ مدبرا خبيرا في كل من المجالات التالية: المنهج المتمركز على المعايير (٣ أيام) واستخدام التعلم النقال على (٣ أيام) وتوظيف التكنولوجيا في عملية التعليم والتعلم (٣ أيام) وتطبيق التقييم الشامل (٢ أيام) وتوظيف المصادر المختلفة في تدريس وتدريب المعلمين على الممارسة التأملية (٣ أيام) على المستوى المركزي بنهاية عام ٢٠٠٨.</p>	<p>١-٢-٢ ١٠٪ من جميع العاملين بكل مدرسة لتحسين قدرة المدرسة على تنفيذ الكون التدريسي على أساس المعايير القومية للتعليم عن طريق (١) توظيف التكنولوجيا في عملية التعليم والتعلم.</p>	

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني				الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٢٠١١	١١/٢٠١٠	١٠/٢٠٠٩	١٠/٢٠٠٨			
					٢-١-٢ (ب) تدريب ٢٧٠٠ من كبرى المدرسين (SToT) في كل من المجالات السابق ذكرها وذلك على المستوى المركزي طبقا لحجم كل محافظة وذلك بحلول عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.	(ب) التعلم النشط (ج) التقييم الشامل (د) تنمية الموارد المحلية. وتطبيق ذلك على المدارس كالتالي و١٥ من المدارس في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و ٢٠٪ في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ و ٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠١٢/٢٠١١.	
					٢-١-٢ (ج) تدريب ١٠٪ من إجمالي العاملين بكل مدرسة على كل من المجالات السابق ذكرها إما على مستوى المدرسة أو في مجموعات من المدارس طبقا لظروف كل مدرسة، ويصبح هذا التدريب مكونا أساسيا من تقييم المعلم والذي سيصبح أحد المتطلبات الأساسية للحصول على الترقية بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١.		
					٢-١-٢ (د) تصميم وتنفيذ برامج التنمية المهنية للموجهين لحوالي ٣٠ مشرفا على الأقل في كل محافظة (٨١٠ من المدرسين الخبراء MTOT) لتدريب الموجهين في كل مدرسة مشاركة.		
					٢-١-٢ (هـ) تدريب جميع الموجهين على مهارات الإشراف ودعم الإصلاح المتمركز على المدرسة والعمارة التأملية.		
					٢-١-٢ (و) دعم كل مدرسة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه سنويا لدعم أنشطة الإصلاح المدرسي.		
					٢-١-٢ (ز) دعم كل مدرسة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه لكل فصل سنويا.		
					٢-١-٢ (ح) زيارة المدرسة مرتين سنويا بواسطة الخبراء التربويين لدعم عمليات الإصلاح (جيبز لعملية التحسين واختير التطوير للتدريس).		
					٢-١-٢ (١) متابعة وتقييم النماذج الناجحة للإصلاح المدرسي بكل محافظة من خلال إدارات الجودة.	٢-١-٢ تقييم وتحديد الممارس التي تعد بمثابة نماذج للإصلاح الناجح والمهية للاعتماد التربوي وتقديم الرعاية لها حتى يتم الاعتماد	
					٢-١-٢ (ب) تحديد الممارس المهية للاعتماد.		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١١/١٠	١١/١	١١/٩	١١/٨			
قطاع الجودة						<p>١-٢-٣ (أ) تكوين لجنة من وزارة التربية والتعليم لمراجعة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الهيكل الإداري والنظام المعالي على مستوى المدرسة خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ● القرارات الوزارية التي تصدرها الجوانب الإدارية والمالية على مستوى المدرسة، بالإضافة إلى الجوانب الأخرى ذات الصلة بتمويل المدرسة. <p>١-٢-٣ (ب) تحديد الأدوار والمسؤوليات الجديدة للقيادة المدرسية في إطار فلسفة الاعتماد وتحديد العلاقة مع المستويات الإدارية الأخرى.</p> <p>١-٢-٣ (ج) إعادة هيكلة وحدة التدريب والتطوير بالمدرسة "وتحويلها إلى" وحدة الجودة والتدريب".</p> <p>١-٢-٣ (د) تصميم وتنفيذ برامج التنمية المهنية في مجال القيادة لتدريب العاملين على مستوى المحافظة (إجمالي ٥٥٠ فترا حسب المحافظة).</p> <p>١-٢-٣ (هـ) تدريب اثنين من العاملين بكل مدرسة محلياً على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في الإدارة وخاصة نظم الإدارة المدرسية (SMS) انظر فصل (ICT).</p> <p>١-٢-٣ (و) إعداد ٨١٠ مدرسين MTOT لتدريب الموجهين على القيادة التعليمية والتوجيهية والممارسة التأملية (حسب حجم كل محافظة).</p> <p>١-٢-٣ (ز) تجربة الميزات المتكيفة على المدرسة في ثلاث إدارات في ٣ محافظات في السنة الثالثة للخطة.</p> <p>١-٢-٣ (ح) وضع نظام إدارة المعلومات في المدارس SMS وتوظيف ذلك في عملية صنع القرار الخاص بالمدرسة (انظر فصل ICT).</p>		
						<p>١-٢-٣ استكمال تنفيذ نظام الإدارة القائمة على المدرسة والتركيز على التالي: (أ) إصلاح الهياكل التنظيمية والإدارية (ب) إصلاح الهياكل المالية، (ج) بناء القدرات (د) تشجيع نظم الإدارة المدرسية SMS (هـ) تنفيذ نظام المتابعة والتقييم الجديد، ويتم ذلك كالتالي ١٥٪ من المدارس في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، و ٢٠٪ في عام ٢٠١٠/٢٠١١، و ٢٥٪ في عام ٢٠١٢/٢٠١١.</p>		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢			
<ul style="list-style-type: none"> ● المدرسة. ● الإدارة التعليمية. 						٢-٣-٢ (أ) تدريب المدرسين الخبراء (MTOE) لمدة ثلاثة أيام على أوجه تفعيل المشاركة المجتمعية بنهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.	٢-٣-٢ تقديم تدريب لمدة ٣ أيام لما لا يقل عن عضوين من أعضاء مجلس الأمناء Bots في كل مدرسة طبقاً لقائمة المدارس التي تُدرج سنويًا في الخطة كالتالي ١٥٪ من المدارس في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، ٢٠٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٢٠٪ في عام ٢٠١١/٢٠١٢ و ٢٠٪ في عام ٢٠١٢/٢٠١١.	٢-٣ ضمان الحركة الرشيدة من خلال المشاركة المجتمعية ومشاركة جميع المهنيين بالمعملية التعليمية في عملية دعم واتخاذ القرار داخل المدارس خلال سنوات الخطة.
						٢-٣-٢ (ب) تدريب ٨١٠ من كبرى المدرسين (STOT) لمدة أربعة أيام على أوجه تفعيل المشاركة المجتمعية بنهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.		
						٢-٣-٢ (ج) تدريب جميع أعضاء مجلس الأمناء من كل مدرسة لمدة ٣ أيام طبقاً لقائمة المدارس المدرجة سنويًا في الخطة.		
<ul style="list-style-type: none"> ● الإدارات التعليمية. ● المدارس ● الهيئة العامة للأبنية التعليمية. 						٢-٤-٢ (أ) تزويد ٥٠٪ من المكتبات بتجهيزات وأدوات متقدمة خلال سنوات الخطة	٢-٤-٢ تحسين المباني المدرسية والمعامل والمكتبات وعرف النشاط كما يلي ١٥٪ من المدارس في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، ٢٠٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٢٠٪ في عام ٢٠١١/٢٠١٢ و ٢٠٪ في عام ٢٠١٢/٢٠١١.	٢-٤ التأكيد من أن المباني المدرسية، والأماكن المتاحة، والتجهيزات، والموارد التي تؤدي إلى تدريس أصيل تركز على المعايير القومية للتعليم.
						٢-٤-٢ (ب) تزويد ٥٠٪ من المدارس الابتدائية بمعامل محاكاة للواقع خلال سنوات الخطة.		
						٢-٤-٢ (ج) تزويد ٥٠٪ من المدارس الإعدادية والثانوية بمعامل العلوم المطورة خلال سنوات الخطة.		
						٢-٤-٢ (د) تزويد ٥٠٪ من غرف النشاط والملاعب بالمعدات والأدوات المتقدمة خلال سنوات الخطة.		
						٢-٤-٢ (هـ) تزويد المدارس بإمكانية الاتصال بالإنترنت (المزيد من التفاصيل انظر الفصل (ICT).		
						٢-٤-٢ (و) تزويد كل المدارس بشبكة داخلية (انظر الفصل (ICT).		

الإطار المنطقي لبرنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة

الاقتراضات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> • دعم وتشجيع الوزارات ذات الصلة بالتغييرات الهيكلية والتنظيمية المطلوبة. 	<ul style="list-style-type: none"> • قائمة بالممارس المؤهلة • تقرير هيئمة الاعتماد وضمان الجودة. 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة عدد المدارس التي تم تحسينها وتأهيلها للاعتماد. 	<p>الهدف الإجمالي الأول:</p> <p>إعداد المدارس لضمان الجودة والاستعداد من أجل الاعتماد التربوي ارتكازا على المعايير القومية للتعليم من خلال إشراك المدارس في عمليات التحسين المستمرة والشاملة للتعليم والتعليم.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • توفير التمويل اللازم. • الموارد التدريبية • خبرة التدريب 	<ul style="list-style-type: none"> • تقارير التقييم الذاتي لكل مدرسة. • تقارير التقييم الخارجية (الخبراء). • تقارير تقييم التدريب. 	<ul style="list-style-type: none"> • عدد العاملين المؤهلين • عدد وجودة البرامج التدريبية 	<p>المستهدف (١)</p> <p>تدريب ١٠٪ من جميع العاملين في كل مدرسة للوفاء بنموذج المعايير القومية للمدرسة الفعالة من خلال إشراك المدرسة في عملية التحسين المستمرة والتي تشمل على التتويج الذاتي ووضع خطة التحسين المدرسية تعكس الجودة العالية لكل من رؤية ورسالة المدرسة، وضمان الجودة والمهاسبية، وتطبيق ذلك على المستدامة، ومجتمع التعليم والتعليم، وضمان الجودة والمهاسبية. وتطبيق ذلك على المدارس ١٥٪ من المدارس في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٢٠٪ في عام ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢٠٪ في عام ٢٠١١/٢٠١٢.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إتاحة البيانات والمعلومات التي تتعلق بهذه النماذج. 	<ul style="list-style-type: none"> • تقارير ونتائج هذه النماذج. 	<ul style="list-style-type: none"> • عدد ومكان المدارس ذات نماذج الإصلاح الناجحة. 	<p>المستهدف (٢)</p> <p>تدريب ١٠٪ من جميع العاملين بكل مدرسة لتحسين قدرة المدرسة على تنفيذ المهوّن التدريسي على أساس المعايير القومية للتعليم من طريق (أ) توظيف التكنولوجيا في عملية التعليم والتعليم، (ب) التعلم النشط، (ج) التقييم الشامل، (د) تعبئة الموارد المحلية. وتطبيق ذلك على المدارس ١٥٪ من المدارس في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٢٠٪ في عام ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢٠٪ في عام ٢٠١١/٢٠١٢.</p> <p>المستهدف ٣:</p> <p>تتويج وتحديد المدارس التي تعد بمثابة نماذج الإصلاح الناجح والمهتمة للاعتماد التربوي وتقديم الرعاية لها حتى يتم الاعتماد</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> ● إصدار القرارات واللوائح الداعمة للإدارة المعتمدة على المدرسة . ● إصدار القرارات الوزارية الداعمة والتي تعمل على تيسير الإصلاح المدرسي . 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير المتابعة . ● قوائم بالمدارس التي تم تأهيلها . ● تقارير المتابعة ● التقييم الذاتي لكل مدرسة فيما يتعلق بنظم الإدارة المدرسية (SMS) 	<ul style="list-style-type: none"> ● الزيادة التدريجية في عدد المدارس التي تستخدم أسلوب الإدارة المعتمدة على المدرسة . ● رفع كفاءات الإدارة المدرسية في النواحي الإدارية والعالية ونظم المتابعة والتقييم واستخدام نظم الإدارة المدرسية (SMS) . 	<p>الهدف الإجرائي الثاني: إعداد المدارس لممارسة الإدارة القائمة على المدرسة .</p> <p>المستهدف (١) استكمال تنفيذ نظام الإدارة القائمة على المدرسة والتركيز على التالي: (أ) إصلاح الهياكل التنظيمية والإدارية، (ب) إصلاح الهياكل المالية، (ج) بناء القدرات، (د) تشجيع نظم الإدارة المدرسية SMS ، (هـ) تنفيذ نظام المتابعة والتقييم الجديد . ويتم ذلك كالتالي: ١٥٪ من المدارس في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، و ٣٠٪ في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، و ٣٥٪ في عام ٢٠١١/٢٠١٠ .</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● إتاحة التمويل ● المواد التدريبية ● القرارات الوزارية 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير المتابعة ● محاضرات اجتماعات مجالس الأئمة ● قاعدات بيانات للمدرسين ● سجلات مجالس الأئمة 	<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة مساهمة ومشاركة أعضاء مجالس الأئمة في إدارة المدرسة ● عدد أعضاء مجالس الأئمة الذين تم تدريبهم . ● الزيادة التدريجية في عدد أعضاء مجالس الأئمة الذين تم تدريبهم . 	<p>الهدف الإجرائي الثالث: ضمان الحوكمة الرشيدة من خلال المشاركة المجتمعية ومشاركة جميع المعنيين بالمهمة التعليمية في عملية دعم واتخاذ القرار داخل المدارس خلال سنوات الخطة .</p> <p>المستهدف (١) تقديم تدريب لمدة ٣ أيام لعمال يقل عن عشرين من أعضاء مجلس الأئمة Bots في كل مدرسة طبقا لقائمة المدارس التي تُدرج سنويا في الخطة كالتالي ١٥٪ من المدارس في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، و ٢٠٪ في عام ٢٠١٠/٢٠١١ .</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● تيسير الموارد العالية اللازمة 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير المتابعة . ● قوائم المدارس التي تم تحسينها . ● تقارير التقييم الذاتي لكل مدرسة . 	<ul style="list-style-type: none"> ● الزيادة التدريجية في عدد المدارس التي تم تزويدها بالبنية التحتية والمعدات والأنشطة . ● الصيانة السنوية للمباني المدرسية . ● توفير ٥٠٪ من المعامل، والمكتبات، وعرف النشاط بال تجهيزات المتقدمة خلال سنوات الخطة . 	<p>الهدف الإجرائي الرابع: التأكد من أن المباني المدرسية، والأماكن المتاحة، والتجهيزات، والموارد التي تؤدي إلى تدريس أفضل تركز على المعايير القومية للتعليم .</p> <p>المستهدف (١) تحسين المباني المدرسية والمعامل والمكتبات وعرف النشاط كما يلي ١٥٪ من المدارس في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، و ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، و ٢٠٪ في عام ٢٠١٠/٢٠١١ .</p>

الفصل الثالث

برنامج تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية

الهدف العام Overall Goal:

تحديث نظم إدارة الموارد البشرية والتنمية المهنية، وبناء نظم موضوعية وفعالة للحوافز، والترقيات، وتنمية الكوادر المؤهلة القادرة على تحقيق رسالة وزارة التربية والتعليم فى تعظيم العائد من رأس المال البشرى على المستوى القومى.

١- المقدمة:

يعتبر التخطيط بصفة عامة والتخطيط الاستراتيجى بصفة خاصة أحد أهم وظائف الإدارة الحديثة، فضلا عن كونه ركيزة أساسية للوظائف الإدارية الأخرى. ولذلك تستهدف الخطة الاستراتيجية توضيح أولويات المجتمع والتعبير عنها كما تمتلك الأدوات والنماذج المنطقية التى تضمن شمولها وتناسقها وقابليتها للتطبيق وفعاليتها فى تحقيق الأهداف المرجوة. ويتوقف ذلك على جودة المهارات الإدارية المتوافرة لدى الوزارة. ولعل ذلك هو ما جعل من مبادرة إنشاء وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى بالوزارة خطوة هامة وضرورية على طريق بناء قدرات مؤسسية إدارية فى مجال التعليم.

ويعتمد نجاح وزارة التربية والتعليم فى إعداد الخطة الاستراتيجية وتنفيذها بدرجة كبيرة على أمرين أساسيين: الأمر الأول: هو مدى الاستفادة من جميع الموارد البشرية والمادية المتاحة فى النظام التعليمى أو خارجه وتوفير القيادات التربوية والإدارية القادرة على إحداث التغيير اللازم لتحويل الوضع الراهن إلى ما هو مستهدف لأداء المؤسسة التعليمية ومخرجاتها. أما الأمر الثانى: فهو مدى توفر النظم الإدارية المتطورة التى تمثل الإطار الذى يتم من خلاله تحقيق الأهداف الاستراتيجية على مختلف المستويات القومية والإقليمية والمحلية.

ويهدف هذا البرنامج إلى الإسهام مع البرامج الأخرى فى وضع خطة لبناء قدرة مؤسسية متميزة فى مجال الموارد البشرية تلعب دورا رئيسيا فى تحديد الإحتياجات البشرية الحقيقية للمؤسسة التعليمية وتلبيتها، بالإضافة إلى تطوير مشروع لتوفير وتنمية قدرات القيادات التربوية والإدارية اللازمة لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية فى مجالات الإتاحة والجودة والنظم.

تحليل الوضع الراهن

وبرغم الجهود المستمرة والمبادرات المتعددة التى تبنتها وزارة التربية والتعليم لإصلاح التعليم والنهوض بمستوى الأداء والجودة فى المؤسسات التعليمية، وسعيها الحثيث لتطوير نظم العمل من جانب، والتنمية البشرية للمعلمين والإداريين من جانب آخر، إلا أن توفير العنصر البشرى الجيد سواء على مستوى العمليات أو على مستوى القيادات التربوية والإدارية لا يزال يمثل أحد أهم التحديات التى تواجه الوزارة. ومن ثم فإن بناء القدرات الإدارية فى مجال إدارة الموارد البشرية يعتبر محورا رئيسيا لتحقيق رؤية الوزارة فى إصلاح التعليم كما يعتبر مكونا مؤثرا على قدرتها لتنفيذ خطتها الاستراتيجية على المحاور الثلاثة التالية:

الإتاحة:

تحتاج الوزارة إلى نظام متطور للموارد البشرية يساهم فى وضع سياسات وخطط وبرامج لتوفير المعلمين لتلبية احتياجات الفصول الجديدة التى يتم فتحها سواء للأطفال العاديين أو لذوى الإحتياجات الخاصة أو للفئات التى لا تصل إليها الخدمات التعليمية.

وإذا كانت الوزارة حاليا تعاني من عجز كبير فى المعلمين بصفة عامة، يتم تغطيته جزئيا عن طريق التعاقد مع خريجي الجامعات دون إعداد جيد لهم وبمتربات متدنية، فإن ذلك هو نتيجة طبيعية لعدم وجود تخطيط وإدارة جيدة للموارد البشرية، ويمثل قيادا على قدرة الوزارة على إتاحة فرص تعليم جيد لكل طفل، حتى ولو توفرت الأبنية التعليمية اللازمة لاستيعابهم.

الجودة:

تعتمد كفاية وفاعلية العملية التعليمية بصفة أساسية على كفاءة المعلم والبيئة المدرسية التى يعمل بها. وكفاءة المعلم تعتمد على كفاءة نظم توصيف وتقييم الوظائف وعمليات الاختيار والتنمية المهنية والمتابعة والتقييم، وكلها من مكونات نظام الموارد البشرية. وهنا تأتي أهمية الكادر الخاص للمعلمين الذى يضمن جودة العملية التعليمية حيث يتم بموجبه ترقية المعلمين على مستويات الكادر بناء على استيفاء معايير محددة والحصول على تراخيص لممارسة مهنة التدريس. وسيساعد على تطبيق الكادر الخاص للمعلمين إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين وبناء كوادر القيادات التربوية والتي ستقوم بمنح تراخيص المعلمين واعتماد برامج وهيئات التنمية المهنية. وفى مجال بناء الكوادر البشرية لا يمكن إغفال دور البيئة المدرسية الداعمة للجودة التي تركز بدورها على نظم تتحدد فيها المسؤوليات والواجبات التنفيذية والإشرافية.

وإذا كانت الوزارة تتبنى خططا طموحة لتحسين المدارس لتقديم التعليم الجيد، فإن نجاح هذه الخطط يعتمد بشكل أساسى على مدى توفر القيادات التربوية والإدارية القادرة على إحداث التغيير المطلوب عن طريق قيادة فريق العمل بالمدرسة لوضع وتنفيذ برامج جديدة ومتطورة لتحسين المدارس، وهذا يحقق ضمان جودة العناصر البشرية المشاركة في العملية التعليمية، خاصة القيادات التربوية والمعلمين ومن سيقوموا بتدريبهم وتقييم آدائهم.

النظم:

إن بناء القدرات الإدارية فى المجالات المختلفة سواء على المستوى المركزى فى ديوان عام الوزارة أو اللامركزى فى المحافظات على مستوى المديرىات والإدارات التعليمية والمدارس لا يمكن أن يتحقق دون توفير وتحفيز وتنمية العنصر البشرى الذى يمثل القاسم المشترك فى أى نظام، سواء على مستوى التنفيذ أو على مستوى القيادة والإشراف.

ويعتمد بناء الخطة الاستراتيجية بشكل رئيسى على تحليل الوضع الراهن لمكون الموارد البشرية حتى يمكن تحديد أهداف الخطة ورسم مسارها اللازم لبناء وتوظيف رأس المال البشرى فى خدمة المؤسسة التعليمية، كما يساعد أيضا على فهم أهمية برنامج الموارد البشرية والتنمية المهنية كمتطلب أساسى لنجاح تنفيذ الخطة الاستراتيجية على المحاور المختلفة. وفيما يلى استعراضا لبعض معطيات الوضع الراهن على المستويات المختلفة:

على المستوى المركزى والعام

- عدم وجود استراتيجية شاملة لتوظيف رأس المال البشرى فى خدمة إدارة العملية التعليمية بما يحقق أهداف التحسين المستمر للأداء التربوى وإصلاح التعليم حيث تركز المبادرات الحالية على عناصر معينة كالمعلم مثلا، وهو عنصر هام ولكنه لا يشمل كل الموارد البشرية الموجودة بالوزارة.
- عجز ونقص تمويل التعليم، وضعف كفاءة إدارة الموارد المتاحة وما ترتب عليه من تدنى المتربات والأجور والحوافز التى يحصل عليها المعلمون والإداريون على حد سواء.
- عدم فعالية استخدام الموارد البشرية المتاحة سواء على مستوى الوزارة أو المديرية أو الإدارة أو المدرسة، ولعل من مظاهر ذلك اختلاف وسوء توزيع المعلمين بين الريف والحضر، تكدرس الإداريين فى بعض المدارس، بينما يوجد عجز كبير فى المعلمين فى نفس المدارس أو مدارس أخرى... إلخ.

- لم يحقق مشروع الحكومة الإلكترونية الكثير من أهدافه، فما زالت نظم المعلومات الإدارية في الوزارة لا تغطي جميع الوظائف الإدارية بما فيها وظيفة إدارة الموارد البشرية ولا تتوفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات على مختلف المستويات، وخاصة على المستوى القومى.
- عدم وجود قدر كاف من ثقافة مهنية إيجابية تعتمد على الالتزام بالنظام الرسمي والإنجاز والمعاملة العادلة لجميع العاملين، وتوفير قدر كبير من الشفافية وكفاءة الاتصال في جميع الاتجاهات.

على مستوى المديريات التعليمية

- الغموض والارتباك في فهم وتطبيق اللامركزية، وما أسفر عنه من عدم توفر هياكل تنظيمية معتمدة تحدد السلطات والاختصاصات والمسئوليات لكل وظيفة على كل مستوى من المستويات التنظيمية في الوزارة والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس.
- عدم تعديل القوانين واللوائح والتنسيق بين وزارة التربية والتعليم والوزارات الأخرى والمحليات لإعداد البيئة القانونية والنظامية والمناخ الملائم لتفعيل اللامركزية.
- ضعف تفعيل اللامركزية على مستوى الإدارات التعليمية والاحتفاظ بالسلطة وصنع القرارات على مستوى المديريات.
- قصور اللوائح التي تنظم العلاقة بين المديرية والإدارات التعليمية من ناحية، وبين الإدارات والمدارس من ناحية أخرى.

على مستوى الإدارات التعليمية

- الإحتفاظ بالسلطة وتنفيذ القرارات على مستوى الإدارات التعليمية وضعف الدعم المقدم للمدارس لتطبيق اللامركزية.
- عدم كفاية الموارد البشرية والمالية والفنية المتاحة في الإدارات التعليمية والتي تعينها على دعم العملية التعليمية على مستوى المدارس.
- عدم كفاية وفعالية الأنظمة المتاحة في الإدارات والتي تمكنها من إدارة وتنمية واستثمار المتاح لديها من الموارد البشرية والمادية.

على مستوى المدارس

- عدم وجود نظام لحوكمة التعليم قادر على جذب القيادات المجتمعية والتربوية للمشاركة في تسيير المؤسسات التعليمية بما يخدم الأهداف القومية ويسهم في تعظيم رأس المال البشرى، وذلك بالرغم من النجاح الذي حققه نظام التعليم بمشاركة المجتمع المحلي ومجالس الأمناء - على نطاق ضيق - في استقطاب وتأهيل القيادات في بعض المشروعات التجريبية الممولة من جهات مانحة.
- عدم كفاءة نظم الإدارة المدرسية متمثلة في هيكل تنظيمي ملائم لحجم المدرسة ووظائفها، ونظام عمل يحدد الأدوار والمسئوليات عبر المستويات الإدارية على مستوى المدرسة. كما أن التضارب والتردد في تحديد معدلات ومستويات واختصاصات ووظائف الإدارة المدرسية بالمراحل التعليمية المختلفة أثر بشكل سلبي على كفاءة الإدارة المدرسية.
- تسرب المعلمين الأكفاء من المدارس نتيجة انتقالهم العشوائى إلى الوظائف الإدارية دون وجود سياسة مدروسة وواقعية لذلك. ونظام يضمن جودة وبقاء المعلمين في مهنة التدريس، مما أدى إلى تضخم كبير في أعداد الإداريين بالمدارس، رغم وجود عجز في المعلمين.
- نقص القيادات التربوية والإدارية المؤهلة على مستوى المدرسة نتيجة لعدم وجود نظام جيد لإدارة الموارد البشرية مما أدى إلى عجز شديد في القيادات المؤهلة والقادرة على إدارة العملية التعليمية بالكفاءة المنشودة.

٢- القضايا والتحديات؛

يتناول هذا البرنامج مجموعة من القضايا الرئيسية التي تتصل بصورة مباشرة بوضع هياكل ونظم الإدارة التربوية والإدارة العامة بوزارة التربية والتعليم على المستوى المركزى ومستوى المديريات والإدارات التعليمية والمدارس. ومن أهم تلك القضايا التي تم

● عدم كفاءة وظيفة إدارة الموارد البشرية بوزارة التربية والتعليم والمديريات والإدارات والمدارس التابعة لها تقتصر إدارة الموارد البشرية فى وضعها الحالى على الاختيار والتعيين والتنمية المهنية فقط، ولا تقوم بتحفيز العاملين وتحقيق التزامهم بالنظم وإخلاصهم فى تحقيق أهداف الوزارة ومن ثم فقد أولى البرنامج الحالى أهمية قصوى لتطوير هذا النظام من خلال الخطة الاستراتيجية .

● عدم توفر عدد كاف من القيادات التربوية والإدارية لها رؤية وقدرة على قيادة برامج إصلاح التعليم تؤدى القيادة دورا جوهريا فى عملية خلق الرؤى ووضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف والمسارات ثم توظيف وتوجيه الموارد البشرية والمادية لتحقيق تلك الأهداف التربوية . ويستلزم تحقيق الأهداف الاستراتيجية اللازمة لضمان جودة عملية التعليم والتعلم وجود قيادة تحويلية قادرة على إحداث التغيير وتستطيع إحداث التطوير المطلوب حيث يحتاج ذلك إلى وجود قادة leaders أكثر من حاجته لإداريين administrators أو فنيين، وتسعى المنظمات الناجحة إلى توفير القيادات بواسطة الاختيار الدقيق والرعاية وتشجيع الكوادر القادرة على القيام بأدوار قيادية فى المدارس والإدارات التعليمية .

● عدم وجود العدد الكاف من الكوادر التدريسية المؤهلة والقادرة على القيام بمهمة التدريب فى ضوء احتياجات الخطة الاستراتيجية لا يمكن أن يغفل نظام الموارد البشرية هدفه لدعم وضمان التنمية المهنية المستدامة لجميع العاملين مما يمكنهم من الوصول إلى، والحفاظ على، أعلى مستويات الجودة فى أدائهم. ومن هنا تأتي أهمية تطوير برنامج شامل للتنمية المهنية المستدامة للعاملين فى جميع قطاعات التعليم يلبى احتياجات التنمية المهنية اللازمة لتنفيذ برامج الخطة الاستراتيجية . ولا يمكن إغفال أهمية إعداد كوادر التدريب العليا Master Trainers على المستوى المركزى الذين يضطلعون بمسؤولية إعداد مدربي المدربين على مستوى المديرية والإدارة التعليمية والذين بدورهم يقومون بإعداد وتنفيذ برامج التدريب وأنشطة التنمية المهنية اللازمة لبناء كوادر تدريبية داخل المدرسة وعلى مستوى الإدارات. كذلك لا يمكن إغفال أهمية الموارد المتاحة لدى الوزارة والحاجة إلى تميمتها لضمان إمكانية تنفيذ وجودة هذه البرامج، ويجدر التنويه هنا إلى أهمية زيادة استغلال الوسائل والمرافق التكنولوجية وشبكة المعلومات لتوسيع نطاق الاستفادة من برامج التنمية المهنية وتعددها .

● ضرورة توفير الأدوات والنظم الداعمة لتطبيق كادر المعلمين

يشكل المعلمون عنصرا أساسيا داعما من أجل تحسين نوعية التعليم كما أنهم يشكلون الأساس فى عملية إصلاح التعليم ، ويتطلب رفع مستوى أدائهم وزيادة فاعليتهم إعداد معايير لممارساتهم فى مجال التدريس، وإدارة الفصل، والتخطيط والتقييم، وغير ذلك. وقد تم إعداد الكادر الوظيفى للمعلمين بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية ووزارة المالية ونقابة المعلمين وذلك على أن يتم التدرج الوظيفى فى ستة مستويات مهنية تمثل مسارا وظيفيا مغلقا تبدأ من معلم مساعد، معلم، معلم أول، معلم أول (أ)، معلم خبير، كبير معلمين. وقد وافق مجلس الشعب مؤخرا فى ٢٠ / ٦ / ٢٠٠٧ على تعديل بعض أحكام قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والتي تقر تنفيذ الكادر حيث يلزم لاستفادة المعلم من مزايا الجديدة الحصول على رخصة لمزاولة مهنة التعليم. ويربط الكادر بين المهارات والأداء وعملية الترقية. وتشمل متطلبات تعيين المعلم حصوله على شهادة صلاحية لمزاولة مهنة التدريس من خلال اجتياز المعلم الجديد لإختبارات مهنية معينة، بالإضافة إلى مستوى أدائه كما هو مثبت فى سجل الإنجاز المهني. وتعتبر مشاركة المعلم فى برامج التنمية المهنية سواء على مستوى المدرسة ضمن برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة أو الدورات التى تعقد على مستوى الإدارة أو المديرية أو الوزارة لازمة للترقية الوظيفية. ويتطلب تطبيق الكادر توفر أدوات قياس وبرامج لمتابعة وتقييم الأداء فى كل مستوى من المستويات الست فى سلم ترقى المعلم.

● الحاجة الماسة إلى إنشاء كيان متخصص لدعم التنمية المهنية للمعلمين والقيادات التربوية

نصت التعديلات التى أقرها مجلس الشعب فى ٢٠ / ٦ / ٢٠٠٧ على قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ فى المادة ٧٥ على إنشاء أكاديمية تسمى "الأكاديمية المهنية للمعلمين" تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتتبع وزير التربية والتعليم ويصدر بتحديد اختصاصاتها

قرار من رئيس الجمهورية ويكون مقرها القاهرة ويكون لها فروع فى أنحاء الجمهورية. ويتلخص دور هذه الأكاديمية فى تصميم وتطبيق نظام لمنح تراخيص مزاولة المهنة للمعلمين والمدرسين والمقيمين ونظام لاعتماد برامج وهيئات التدريب والتنمية المهنية، ويأتى هذا الدور على المستوى الاستراتيجى . وبهذا ستكون الأكاديمية من أهم أدوات نظام الموارد البشرية المقترح والتي تمكنه من تحقيق جودة المعلمين والمدرسين وكوادر التقييم والقيادات والإداريين.

٣- البرامج والمبادرات الحالية:

تطلق عملية التخطيط الاستراتيجى من الوضع الحالى وتعتمد على البرامج والمبادرات القائمة وتستهدف البناء على الإنجازات التى تحققت والإستفادة من تلك البرامج والمبادرات فى تكريس الجهود نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية التى يتم وضعها أثناء عملية التخطيط فى سبيل تحقيق الرؤية المستقبلية، ولذلك فإنه بدراسة وتحليل الوضع الراهن يمكن تلخيص بعض البرامج والمبادرات القائمة، وذلك على النحو التالى :

- مشروع الهيكل التنظيمى والوصف الوظيفى بالقرار الوزارى رقم ٢٦٢ بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٤ بشأن تحديد معدلات ومستويات واختصاصات ووظائف الإدارات المدرسية بالمرحلة التعليمية المختلفة .
- إقرار الكادر الوظيفى للمعلمين وبناء الأكاديمية المهنية للمعلمين صدور القانون الخاص بذلك .
- تفعيل عمليات النظم فى المدارس عن طريق تحقيق اللامركزية فى الإدارة التربوية بالمدرسة وتفعيل عمليات المشاركة المجتمعية من خلال نظام مجلس الأمناء والآباء والمعلمين وقد صدر به عدة قرارات كان آخرها القرار الوزارى ٣٣٤ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤ .
- برامج تنمية وتأهيل القيادات وهى مبادرات متعددة فى جميع مشروعات تطوير التعليم، بالإضافة إلى القرار الوزارى ٢٥٣ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات المعدلة له والخاصة بمعايير وضوابط اختيار مدير المدرسة الثانوية عن طريق التعاقد .

٤- الإطار العام للسياسات ومنهجية البرنامج:

يسعى برنامج تنمية الموارد البشرية والتنمية المهنية إلى تحقيق أهدافه من خلال:

إنشاء نظام لامركزي متطور وحديث للموارد البشرية

يبدأ تنفيذ هذا النظام عن طريق وضع خطة لتكوين وإدارة رأس المال البشرى فى النظام التعليمى، وإعادة توصيف وتقييم جميع الوظائف، وإعادة مراجعة جميع نظم وعمليات وإجراءات الاختيار والتعيين والترقية ونظم الاختيار والإعداد لشغل الوظائف الإدارية، وإعادة توزيع المعلمين فى ضوء العجز والزيادة فى التخصصات المختلفة ومراعاة العوامل البيئية والديموجرافية بين المحافظات المختلفة وداخل كل محافظة بحيث يتم الاستفادة من الموارد المتميزة بأفضل طريقة ممكنة . وإنشاء إدارات للموارد البشرية على المستوى المركزى والمديريات والإدارات التعليمية، وإمدادها بالكوادر البشرية والإمكانات التى تعينها على تنفيذ هذا النظام، مع مراعاة توفير المعلومات التى يحتاجها المديرون ومتخذو القرارات على كافة المستويات بما فى ذلك المدرسة . ويمثل نظام الحكومة الإلكترونية الركيزة الأساسية فى تطوير هذا النظام الذى يتم إعداده بالتعاون والتسيق مع وزارة الدولة للتنمية الإدارية ووزارة الاتصالات .

اكتشاف وجذب وتدريب القيادات الإدارية الواعدة

يستند هذا المشروع جزئياً على نظام الموارد البشرية لصلته الوثيقة به وتداخله معه، وينقسم إلى محورين أساسيين:

المحور الأول (طويل المدى): الاكتشاف المبكر للقيادات الواعدة وإعدادها لقيادة العملية التعليمية من خلال التدريب الإداري والتأهيل الفني على مدى زمني طويل لتلبية الاحتياجات من الكوادر البشرية على كل مستوى من المستويات للاضطلاع بمسئولية التعليم وينفذ هذا المحور ضمن وظيفة إدارة الموارد البشرية.

المحور الثاني (فوري): تقييم شامل للقيادات الحالية في الإدارات والمدارس يترتب عليه ما يلي:

- زيادة الاستفادة من الكوادر الحالية وإعطاء الفرصة لكوادر جديدة تتمتع بالصفات القيادية والإدارية المطلوبة.
- تدريب جميع القيادات التربوية لرفع قدراتها في مجالات القيادة التعليمية والإدارية وذلك عن طريق تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي شامل للقيادات التربوية والإدارية، يتضمن ما يلي:
- أ. برنامج عام لتنمية القيادات وتزويدها بالمهارات القيادية الأساسية - مستوى المهارات القيادية العامة ويستهدف القيادات الإدارية ويتم تنفيذه خلال الثلاث سنوات الأولى من الخطة، ويستهدف هذا المكون تدريب ٣٥٤٣ من القيادات كما يلي:

■ ٣٠ قيادياً على المستوى المركزي بالوزارة

■ ١٥ قيادة بكل مديرية تعليمية (٢٧×١٥ = ٤٠٥ قيادياً)

■ ١٢ قيادة بكل إدارة تعليمية (٢٥٩×١٢ = ٣١٠٨ قيادياً)

- ب. برنامج تخصصي لمديري المدارس ويستهدف حوالي ٤٠٠٠٠ مدير في جميع المراحل الدراسية ويعتمد تنفيذه على استخدام النموذج التابعي ويندرج هذا التدريب ضمن البرامج التدريبية المستهدفة لبرنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة.
- ج. إطلاع القيادات التربوية على أحدث الاتجاهات في الدول المتقدمة عن طريق برنامج بعثات خارجية تستهدف تدريب ٢٥٠ قيادة تربوية من مختلف المستويات خلال سنوات الخطة، وذلك لتعزيز التواصل والتفاعل بين القيادات التربوية وزيادة فرص تبادل الخبرات (بواقع ٥٠ من مختلف مستويات القيادات التربوية كل عام).

- توفير واستخدام أدوات مبتكرة لتطوير المهارات القيادية من خلال وضع وتنفيذ نظام لمراقبة وتقييم التطور في المهارات القيادية وفى الأداء الفعلي للقيادات على مدى فترة زمنية ممتدة، وذلك من خلال تصميم وتطبيق مقياس أداء مقننة للمجموعات التالية:
- أداة تقييم الأداء القيادي لمديري المدارس.
- أداة تقييم الأداء القيادي لمديري الإدارات التعليمية ومعاونيهم.
- أداة تقييم الأداء القيادي لمديري المديرية ومعاونيهم.

كما سيتم استخدام أسلوب التقييم الذاتي من خلال سجل الإنجاز المهني والذي يسجل فيه القائد ممارساته وفقاً لمؤشرات الأداء المطلوبة.

تطوير نظام لإعداد كوادر التدريب المؤهلة لتنفيذ برامج الخطة الاستراتيجية

يتمثل مدخل البرنامج لتحقيق هذا الهدف والذي يتم بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، وكليات التربية للعمل على تأهيل المعلمين قبل وأثناء الخدمة وإمدادهم بالمهارات والتدريبات اللازمة لتمكينهم من تنفيذ برامج التدريب المستهدفة بالخطة الاستراتيجية على المستوى المركزي والمحلى، وذلك من خلال العمل على تحديد جهات الاختصاص المسؤولة، ووضع خطة سنوية لإدارة المكون التدريبي المستهدف وفقاً لاحتياجات برامج الخطة، وتطوير برنامج شامل لتنفيذ برامج التنمية المهنية المستهدفة فى الخطة الاستراتيجية وسيتم تنفيذ هذه التدريبات باستخدام أحد النماذج التدريبية الثلاثة التالية:

- أ. النموذج التابعى Cascade Model حيث يعد من أفضل الاستراتيجيات التدريبية حيث توفر الوقت وترشد الإنفاق، كما أنها تكون أكثر ملاءمة للبرامج التي تستهدف أعداداً كبيرة من المتدربين، وسوف يتم تطبيق هذا النموذج كما يلي:

● تكوين ٢٣ فرقة من المدربين الخبراء Master ToTs على المستوى المركزي من الفئات التالية:

- **المعلمون** فى البرامج التالية: المناهج، التعلم النشط، التقييم الشامل، التكنولوجيا، استخدام الموارد المحلية، الممارسة التأملية والتقييم الذاتى.
- **القيادات التربوية** فى البرامج التالية: إدارة الموارد البشرية، الإدارة المالية، الحوكمة، القيادة التحولية، القيادة التعليمية، إعداد المدرسة للاعتماد، المشاركة المجتمعية، استخدام التكنولوجيا فى الإدارة، الممارسة التأملية والتقييم الذاتى.
- **أعضاء وحدة التدريب وضمان الجودة** فى البرامج التالية: تحديد احتياجات التنمية المهنية، تصميم وتنفيذ برامج التنمية المهنية، استخدام التكنولوجيا فى التنمية المهنية، التدريب على التأمل فى الممارسات الذاتية للمعلم.
- **الموجهون** فى البرامج التالية: مهارات التوجيه، مهارات الإصلاح المتمركز على المدرسة، الممارسة التأملية والتقييم الذاتى.
- **أعضاء مجالس الأمناء** فى برنامج المشاركة المجتمعية.

وذلك فى فرق تدريبية يتراوح عدد الفريق الواحد بين ٣٠ - ١٥٠ كادرا يتم تحديد عدده وفقا لنوع البرنامج التدريبي المستهدف والفئة المستهدفة، على أن تقوم تلك الفرق بمسئولية تدريب كوادر كـ"كبيرى المدربين" فى مستوى تدريبي تالى على المستوى المحلى. يتم على هذا المستوى عمل جلسات توعية للمدربين الخبراء بالخطة الاستراتيجية؛ حيث إنها فرق لديها الخبرة التامة فى هذا المجال.

● تكوين ٢٣ فريق من كـ"كبيرى المدربين Senior ToTs على مستوى المديرىات وذلك فى الفئات والبرامج التدريبية المتخصصة السابق ذكرها، يتراوح عدد الفريق الواحد بين ٣٠ - ١٥٠ كادرا/ مديرة، ويتم تحديد عدده وفقا لنوع البرنامج التدريبي المستهدف والفئة المستهدفة، على أن تقوم تلك الفرق بمسئولية تدريب المدربين بالمدارس.

● تشكيل فرق مدربين على مستوى المدرسة فى حدود ١٠٪ من قوة العمل بالمدرسة، ويقوم أعضاء هذه الفرق بتدريب زملائهم على البرامج التدريبية المستهدفة والمذكورة أعلى.

● دعم ممارسات التطوير داخل المدارس عن طريق متابعة التدريب من قبل متخصصين فى المجالات المختلفة تبعا لطبيعة البرامج التدريبية المستهدفة.

● تنفيذ ٧٠ برنامج تدريبي لخدمة البرامج المختلفة للخطة الاستراتيجية باستخدام هذا النموذج التتابعى وذلك للبرامج التى تستهدف تدريب جميع العاملين بالحقل التعليمى مثل المعلمين والقيادات التربوية والموجهين، مسئولى وحدات التدريب وضمان الجودة... الخ وتشتمل هذه البرامج على العديد من التدريبات مثل: التدريب على التعلم النشط، التقييم الشامل، التدريب على دمج التكنولوجيا فى عمليتى التعليم والتعلم، التدريب على المناهج المبنية على المعايير (هذه التدريبات موضحة تفصيلا فى الفصل الخاص بالإصلاح المتمركز على المدرسة).

ب. **نموذج للبرامج التدريبية ذات الطبيعة الخاصة** والتى تستهدف مجموعة محدودة العدد من المتدربين ولا تتبع النموذج التتابعى مثل: الدورات التدريبية النوعية ذات المستوى الرفيع والتى تستهدف شاغلى وظائف القيادة العليا أو ورش العمل على المستوى القومى ومستوى المديرىات وخاصة فى بعض القضايا النوعية مثل التعليم المجتمعى أو تعليم ذوى الاحتياجات الخاصة، أو الطارئة مثل التدريب التحولى وإعادة تأهيل بعض الكوادر وكذلك التعامل مع القيادات العليا.

ج. **استخدام استراتيجيات التدريب عن بعد** وذلك من خلال شبكات الفيديو كونفرانس، تبعا لطبيعة البرامج التدريبية المستهدفة. ولضمان جودة البرامج التدريبية سيتم تصميم وتنفيذ إطار لتقييمها ومتابعة تنفيذها من خلال وضع معايير للأداء يتم بناء عليها قياس فعالية التدريب حيث ترتكز هذه المعايير على بعض مفاهيم التقييم مثل: الملاحظة، التغذية الراجعة، التقييم الذاتى... الخ، ووضع إطار لقياس العائد من تنفيذ برامج التدريب المختلفة على مدى سنوات تنفيذ الخطة.

تطبيق الكادر الجديد للمعلمين وتنفيذ البرامج التدريبية المطلوبة وفقا للمستويات الخمسة لترقى المعلمين

لتحقيق هذا الهدف تبنت وزارة التربية والتعليم اتجاها متميزا يتمثل في تحويل مهنة التعليم من مهنة روتينية يعتقد البعض أنه يمكن للكثيرين القيام بها دون التسلح بالمعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة إلى مهنة متخصصة يلزمها اكتساب أحدث المعارف والمهارات والاتجاهات في مجال التعليم بالإضافة إلى الحصول على الشهادات والتراخيص اللازمة لذلك فضلا عن أداء متميز للمعلم تجاه التلاميذ والزملاء والإدارة المدرسية والمدرسة ككل والمجتمع وكذلك تجاه مهنته وتجاه الجمعيات والهيئات التي ترعى مهنة التعليم. ويتميز هذا الاتجاه بزيادة دخل المعلم وربطه بمستويات ترقى تشجع بقاء المعلم في مهنة التعليم وعدم تسربه منها وتؤكد مسؤوليته ومحاسبيته تجاه أصحاب المصلحة في العملية التعليمية. وبذلك تكتسب مهنة التعليم مكانتها المهنية والفنية والمجتمعية اللازمة لها لكي ترفع من جودة المنتج التعليمي.

إنشاء أكاديمية مهنية للمعلمين والقيادات التربوية

لتحقيق هذا الهدف تهتم الوزارة ضمن برنامجها لتنمية وإدارة الموارد البشرية بتكوين فريق عمل يكون مسئولاً عن وضع الهيكل التنظيمي والوظيفي للأكاديمية على أن يتحدد إطار عمل الأكاديمية المهنية للمعلمين والقيادات التربوية في ضوء المحورين التاليين:

- **المحور الأول:** منح شهادات صلاحية مزاولة المهنة وشهادات الترقى للأفراد.
- **المحور الثاني:** منح شهادات الاعتماد لبرامج التدريب والتنمية المهنية والجهات التي تمنحها. وبذلك تستفيد الوزارة من مرافق ووحدات ومراكز التدريب المتاحة حاليا سواء من داخل الوزارة أو من خارجها مثل الجامعات والشركات الأهلية المتخصصة والقطاع الخاص.

وبهذا يصبح دور هذه الأكاديمية دورا قياديا وتنسيقيا لتناغم وزيادة فاعلية وجودة عمليات التنمية المهنية وتكون بذلك هي عقل نظام الموارد البشرية الذي يضمن له تحقيق جودة مكوناته، ويساعد ذلك على أن تؤدي مراكز ووحدات ومرافق التدريب المتاحة حاليا دورا فاعلا وفق معايير الجودة المعلنة من الأكاديمية.

٥- عرض البرنامج:

الهدف العام Overall Goal:

تحديث نظم إدارة الموارد البشرية والتنمية المهنية، وبناء نظم موضوعية وفعالة للحوافز، والترقيات، وتنمية الكوادر المؤهلة القادرة على تحقيق رسالة وزارة التربية والتعليم، في تعظيم العائد من رأس المال البشرى على المستوى القومى.

استراتيجية البرنامج Program Strategy:

- تمثل الموارد البشرية أهم العناصر التي تعتمد عليها وزارة التربية والتعليم في تنفيذ رسالتها، ويعتمد نجاح الوزارة في توفير الموارد البشرية والاستفادة منها بكفاءة وفاعلية على تبنى الاستراتيجيات التالية:
- دمج عملية تخطيط الموارد البشرية في دورة تخطيط العملية التعليمية بالوزارة .
 - مراجعة هيكل الوظائف والوصف الوظيفي لتحديد احتياجات الوزارة والمدارس من الموارد البشرية.
 - بناء نظم لامركزية لجذب الكوادر والقيادات المتميزة والاحتفاظ بهم.
 - توفير برامج التنمية المهنية اللازمة لبناء المهارات ودعم القدرات للقيادات التربوية والمعلمين والإداريين على كل المستويات.

- استخدام نموذج تدريب تتابعى Cascade Model لتنفيذ برامج التنمية المهنية توفيراً للوقت وترشيحاً للإنفاق .
- استكمال نظام معلومات الموارد البشرية ضمن نظام الحكومة الإلكترونية .
- تحسين نظم الأجور والمرتبات وربطها بمستويات الأداء والترقي لتشجيع المعلمين على الاستمرار فى مهنة التدريس من خلال الكادر الخاص بالمعلمين الذى تم إقراره مؤخراً .
- إنشاء هيئة مهنية رسمية لمنح التراخيص للمعلمين والقيادات التعليمية وكذلك منح شهادات الاعتماد لبرامج التدريب والتنمية المهنية والجهات التى تمنحها .
- إعادة تأهيل الأعداد الزائدة فى الهيئات الإدارية من غير القائمين بالتدريس وتدريبهم وإعدادهم للعمل بالتدريس مرة أخرى لسد العجز فى المعلمين فى بعض التخصصات المختلفة .
- التنسيق بين تطوير الموارد البشرية وبرامج تدريب وإعداد المعلمين قبل الخدمة فى المستوى الجامعى، لضمان تأهيل المعلمين بالمهارات والمعلومات اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، ويتم ذلك بالتعاون بين كليات التربية وإدارة الموارد البشرية بالوزارة .

الأهداف الإجرائية والمستهدفات^(١):

الهدف الإجرائي Objective:

١-٣ إنشاء نظام لامركزي متطور وحديث للموارد البشرية .

المستهدف Target:

١-١-٣ بناء خطة لتكوين وإدارة رأس المال البشرى فى المنظومة التعليمية .

٢-١-٣ إنشاء إدارات للموارد البشرية ضمن الهيكل التنظيمى للوزارة والمديريات والإدارات التعليمية وتزويدها بالكوادر البشرية المؤهلة .

الهدف الإجرائي Objective:

٢-٣ اكتشاف وتدريب القيادات الإدارية الواعدة .

المستهدف Target:

١-٢-٣ بناء قدرة مؤسسية لاكتشاف ذوى المهارات القيادية وتنمية قدراتهم وتحفيزهم للالتحاق بالوظائف الإدارية القيادية .

٢-٢-٣ توفير فرص التنمية المهنية وتعزيز التفاعل بين القيادات التربوية عن طريق المنتديات والمجلات وزيادة فرص تبادل الخبرات .

٣-٢-٣ وضع نظام للمتابعة والتقييم المستمر والشامل للأداء الوظيفى للقيادات .

الهدف الإجرائي Objective:

٣-٣ تطوير نظام لإعداد كوادر التدريب المؤهلة لتنفيذ برامج الخطة الاستراتيجية .

المستهدف Target:

١-٣-٣ وضع خطة لإدارة المكون التدريبي المستهدف وفقاً لاحتياجات برامج الخطة .

٢-٣-٣ تنفيذ برنامج التنمية المهنية باستخدام نموذج التدريب التتابعى Cascade Model .

(١) الترقى المتبع هو (رقم الفصل، رقم الهدف، رقم المستهدف)

٣-٣-٣ دعم وتنفيذ عدد من البرامج التدريبية الموجودة بالخطة باستخدام بعض الاستراتيجيات الأخرى طبقاً لطبيعة البرامج المستهدفة.

٤-٣-٣ تقييم ومتابعة تنفيذ البرامج التدريبية وقياس العائد منها.

الهدف الإجرائي Objective:

٤-٣ تطبيق الكادر الجديد للمعلمين وتنفيذ البرامج التدريبية المطلوبة وفقاً للمستويات الخمس لترقى المعلمين.

المستهدف Target:

١-٤-٣ تطوير وإعداد الأدوات اللازمة لتطبيق الكادر مثل أدوات التقويم والترقية.

٢-٤-٣ تنفيذ المرحلة الأولى من كادر المعلمين الجديد ٢٠٠٧/٧/١ تسكين المعلمين في هذا الكادر مع بداية ٢٠٠٨/٧/١.

٣-٤-٣ تحويل ٢٥٪ من غير القائمين بالتدريس وتأهيلهم لإعادتهم لمهنة التدريس خلال خمس سنوات الخطة (٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢/٢٠١١).

٤-٤-٣ زيادة ساعات التدريس لتصل إلى اكتمال النصاب للهيئات التدريسية المختلفة.

الهدف الإجرائي Objective:

٥-٣ إنشاء أكاديمية مهنية للمعلمين والقيادات التربوية.

المستهدف Target:

١-٥-٣ تشكيل فريق عمل مسئول عن وضع الهيكل التنظيمي والوظيفي للأكاديمية بنهاية يونيو ٢٠٠٨.

٢-٥-٣ تصميم وتطبيق نظام لمنح تراخيص مزاولة المهنة للمعلمين والمقيمين والمدربين خلال العام الأول للخطة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

٣-٥-٣ تصميم وتطبيق نظام لاعتماد برامج وهيئات التنمية المهنية للمعلمين والقيادات خلال العام الثاني للخطة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

أهداف وأنشطة برنامج الموارد البشرية والتنمية المهنية

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧			
<ul style="list-style-type: none"> ● وزارة التربية والتعليم. ● وزارة التنمية الإدارية . ● الجهات الأخرى ذات الصلة <p>مثل برنامج المتابعة والتقييم.</p>						<p>١٠١.٨ (أ) تشكيل لجنة على مختلف المستويات (الوزارة والمديرية والإدارة والمدرسة) لتقوم بالمهام التالية:</p> <p>أ- مراجعة الوظائف والمهام التربوية والإدارية، وإجراءات التنفيذ.</p> <p>ب- تطوير بطاقات الوصف الوظيفي للوظائف المختلفة.</p> <p>ت- تصميم وتطبيق نظام لاختيار وتعيين الموظفين.</p> <p>ث- تصميم وتطبيق نظام لتقويم أداء العاملين يقوم على المعايير القومية للتعليم.</p>	<p>١٠١.٨ وضع خطة لتكوين وإدارة رأس المال البشري في المنظمة التعليمية.</p>	<p>١٠.٨ إنشاء نظام لامركزي متطور وحديث للموارد البشرية.</p>
						<p>٢٠١.٣ (أ) إنشاء إدارات للموارد البشرية بالوزارة والمديريات والإدارات التعليمية.</p> <p>٢٠١.٣ (ب) تزويد الإدارات الجديدة بالكوادر المؤهلة في مجال الموارد البشرية.</p> <p>٢٠١.٣ (ج) تنفيذ برنامج تدريبي مكثف لموظفي إدارت الموارد البشرية.</p>	<p>٢٠١.٨ إنشاء إدارات للموارد البشرية ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة والمديريات التعليمية وتزويدها بالكوادر البشرية المؤهلة</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ● وزارة التربية والتعليم ● وزارة التنمية الإدارية ● الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة 						<p>١٠٢.٣ (أ) تصميم وتطبيق أداة لتقويم القدرات القيادية لدى المعنيين الجدد (ضمن نظام إدارة الموارد البشرية) بهدف الاعتراف المبكر لهم ووضع نظام لتسجيلهم وتمييزهم وتطبيقها لشغل وظائف قيادية في المستقبل .</p> <p>١٠٢.٣ (ب) تصميم واعتماد مسار وظيفي متميز للقيادات التربوية يجذب العاملين المتميزين لهذه الوظائف .</p> <p>١٠٢.٣ (ج) إنشاء وحدة إدارية بكل محافظة تشرف على تقييم واختيار وتعيين وتمييز القيادات التربوية والإدارية.</p>	<p>١٠٢.٣ بناء القدرة المؤسسية لاكتشاف ذوي المهارات القيادية وتمييز قدراتهم وتحفيزهم للاتحاق بالوظائف الإدارية القيادية</p>	<p>٢٠٣ اكتشاف وتدريب القيادات الإدارية الواحدة</p>

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني				الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨			
الجهات ذات الصلة حسب نوع البند المستهدف							
					٢.٢.٣ (أ) إجراء مسح شامل لجميع القيادات الإدارية الحالية للتقويم قدراتهم وأدائهم القيادي وتحديد مخزون المهارات المتاحة التي يمكن الاستفادة منها .	٢.٢.٣ توفير فرص التنمية المهنية وتعزيز التفاعل بين القيادات التربوية عن طريق المنتديات والمجالات وزيادة فرص تبادل الخبرات .	
					٢.٢.٣ (ب) إعداد وتنفيذ قوائم وخرائط القيادات، وقوائم التتابع التي تستخدم في تخطيط واستقطاب ورفع كفاءة القيادات التربوية .		
					٢.٢.٣ (ج) تصميم وتنفيذ برامج تدريب القيادات الإدارية .		
					٢.٢.٣ (د) تعزيز التواصل والتفاعل بين القيادات التربوية وزيادة فرص تبادل الخبرات والأنشطة المشتركة مثل إنشاء موقع إلكتروني على الإنترنت، وإصدار مجلات ونشرات .		
					٢.٢.٣ (هـ) تزويد القيادات التربوية بفرص الاطلاع على أحدث الاتجاهات في القيادة التربوية بالدول المتقدمة عن طريق برنامج بعثات خارجية (بواقع ٥٠ فرد من مختلف مستويات القيادات التربوية كل عام) .		
					٢.٢.٣ (أ) تصميم وتطبيق نظام المتابعة والتقويم المستمر للأداء الوظيفي للقيادات .	٢.٢.٣ وضع نظام للمتابعة والتقويم المستمر والشامل للأداء الوظيفي للقيادات	
					٢.٢.٣ (ب) تصميم وتطبيق نظام التقويم الذاتي للقيادات		
					٢.٢.٣ (ج) تصميم وتطبيق نظام التقويم الشامل لأداء القيادات		
					١.٢.٣ (أ) تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لتنفيذ برامج الخطة الاستراتيجية، واحتياجات برامج إعادة التأهيل لغير العاملين بالتدريس لإعادتهم إلى مهنة التدريس .	١.٢.٣ وضع خطة لإدارة العمور التدريسي المستهدف وفقا لاحتياجات برامج الخطة .	٣.٣ تطوير نظام لإعداد كوادر التدرب المؤهلة بناء على حاجة برامج الخطة الاستراتيجية
				١.٢.٣ (ب) تطوير برامج إعداد المعلمين أثناء الخدمة بالتعاون مع كليات التربية لضمان تزويد خريجي كليات التربية بالمهارات والمعارف المطلوبة لعملية إصلاح التعليم .			

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧			
						<p>١.٣.٣ (ج) تحديد جهات الاختصاص المسؤولة عن تنفيذ برامج التدريب المستهدفة بالخطوة على المستوى المركزي والمعلى.</p> <p>١.٣.٣ (ز) اختيار الكوادر المناسبة حسب طبيعة كل برنامج.</p> <p>١.٣.٣ (هـ) وضع الأطر الزمنية للتنفيذ.</p>		
						<p>٢.٣.٣ (١) تكوين فرق مديرين من الخبراء - Master Tot's على المستوى المركزي، يتراوح عدد الفريق الواحد ما بين ٣- ١٥٠ كاروا يتم تحديد عدده وفقاً لنوع البرنامج التدريبي المستهدف والفترة المستهدفة، تقوم تلك الفرق بمسؤولية تدريب كوادر "المدرسين" في المستوى التدريبي التالي.</p> <p>٢.٣.٣ (ب) تكوين فرق كبيرى مديرين Senior Tot's بواسطة المديرين الخبراء على مستوى المديریات، يتراوح عدد الفريق الواحد ما بين ٣- ١٥٠ كاروا لكل مديرية، ويتم تحديد عدده وفقاً لنوع البرنامج التدريبي المستهدف والفترة المستهدفة، تقوم تلك الفرق بمسؤولية تدريب المستوى التالي بالممارس.</p> <p>٢.٣.٣ (ج) تشكيل فرق مديرين على مستوى المدرسة، في حدود ١٠٪ من قوة العمل بالمدرسة في مجالات التدريب المستهدفة، تكون هذه الفرق مسؤولة عن نقل الخبرات التدريبية لزملائهم بالممارس.</p> <p>٢.٣.٣ (د) تنفيذ ٧٠ برنامج تدريبي لخدمة برامج الخطوة المختلفة باستخدام النموذج التالي.</p> <p>٢.٣.٣ (١) تنفيذ برامج تدريبية ذات طبيعة خاصة ومحدودة العدد.</p> <p>٢.٣.٣ (ب) تدريب من خلال شبكات الفيديو كونفرانس.</p> <p>٢.٣.٣ (ج) دعم ممارسات التطوير داخل المدارس عن طريق متخصصين في المجالات المختلفة.</p>	<p>٢.٣.٣ تنفيذ برنامج عدد من البرامج التدريبية الموجودة بالخطوة باستخدام بعض الاستراتيجيات الأخرى طبقاً لطبيعة البرامج المستهدفة.</p>	

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧			
<ul style="list-style-type: none"> ● وزارتي التربية والتعليم والتنمية الإدارية. ● الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة. ● تقابة المعلمين. 						<p>٤.٤.٣ (أ) حصر وإعداد قوائم لمن يقوم بالتدريس بمعدل أقل من النصاب وتحديد تخصصاتهم.</p> <p>٤.٤.٣ (ب) اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لتأكيد أن جميع المعلمين يدرسون وفق النصاب المقرر.</p>	<p>٤.٤.٣ زيادة ساعات التدريس لتصل إلى اكتمال النصاب الهيكلي التدريسي المحتاجة.</p>	٥.٣ إنشاء أكاديمية مهنية للمعلمين والقيادات التربوية.
						<p>١.٥.٣ تشكيل فريق عمل مسئول عن وضع الهيكل التطبيقي والوطني للأكاديمية بنهاية يونيو ٢٠٠٨. يقوم بالأنشطة التالية:</p> <p>١. إصدار التراخيص والموافقات الخاصة بإنشاء الأكاديمية.</p> <p>٢. تحديد المهام والوظائف التي ستقوم بها الأكاديمية ووضع توصيف وظيفي للمهنيين بها.</p> <p>٣. وضع وتنفيذ نظم العمل والمعلومات الخاصة بالأكاديمية.</p> <p>٤. توفير وتدريب الكوادر التي تتطلبها العملية في الأكاديمية.</p>	<p>١.٥.٣ تكوين فريق عمل لوضع الهيكل التطبيقي والوطني للأكاديمية.</p>	
						<p>٢.٥.٣ وضع نظام لإصدار تراخيص موازنة المهنة للمعلمين والمدرسين والمقيمين في ضوء معايير محددة.</p>	<p>٢.٥.٣ تصميم وتطبيق نظام لمنح تراخيص موازنة المهنة للمعلمين والمقيمين والمدرسين خلال العام الأول من الخطة.</p>	
						<p>٣.٥.٣ وضع وتطبيق معايير لاعتماد برامج التنمية المهنية والجهات المنفذة لها.</p>	<p>٣.٥.٣ تصميم وتطبيق نظام لاعتماد برامج وهيئات التنمية المهنية للمعلمين والقيادات خلال العام الثاني من الخطة.</p>	

الخطة الاستراتيجية للتعليم - مكون الموارد البشرية والقيادات التربوية (مصفوفة الإطار المنطقي للبرنامج)

الاقتراضات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> • رغبة الوزارة في دمج الوظائف المختلفة المتعلقة بالموارد البشرية في وحدة تنظيمية واحدة سواء على المستوى المركزي أو المحلي. • اعتماد الكادر الخاص. • توفير الاعتمادات المالية والظروف اللازمة لتنفيذ وتطبيق النظام. • موافقة وزارة التسمية الإدارية على مبادرات الوزارة المتضمنة في هذه الخطة. 	<ul style="list-style-type: none"> • مراجعة عناصر النظام. • إجراء مسح بين العاملين في أدات الموارد البشرية. • مراجعة محاضر اجتماعات اللجنة. • دراسة محتوى أوراق السياسات المستخدمة في اللجنة. • استبيان آراء العاملين. • قياس الرضا الوظيفي لدى العاملين. • تطوير كفاءة وفعالية العاملين كما تظهرها تقارير تقييم الأداء. • فحص الهيكل التنظيمي لمسيريات التعليم في المحافظات. • تحليل مؤهلات العاملين في الإدارات. • مراجعة برامج التنمية المهنية التي عقدت على مستوى المحافظات. 	<ul style="list-style-type: none"> • الانتهاء من تصميم وتطبيق عناصر نظام الموارد البشرية في جميع المجالات المستهدفة وتحقيق المؤشرات في كل مجال. • إصدار قرار تشكيل لجنة للموارد البشرية. • عدد أوراق السياسات المستخدمة بواسطة اللجنة. • عدد الوظائف التي تم توصيفها. • استخدام نظم حديثة للاختيار والتعيين والترقي. • عدد الإدارات التي تم إنشاؤها. • عدد الكوادر المؤهلة التي تم تعيينهم. • عدد الساعات التدريبية. 	<p>المستهدف (١): وضع خطة لتكوين وادارة رأس المال البشري في المنظومة التعليمية</p> <p>المستهدف (٢): إنشاء إدارات للموارد البشرية ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة والمديرية والإدارات التعليمية وتزويدها بالكوادر البشرية المؤهلة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • توفر الدعم العالي اللازم لتنفيذ هذا البرنامج. 	<ul style="list-style-type: none"> • مراجعة تقارير تقييم القيادات. • مراجعة عدد القيادات الجديدة التي تم استقطابها. • مراجعة المسوح التي يتم إجراؤها ضمن نشاطا التقييم المستمر. • استبيان آراء العاملين بالمنظومة التعليمية في التعمس الذي طرأ على القيادات التربوية. 	<ul style="list-style-type: none"> • عدد القيادات التي تم اكتشافها من خلال البرنامج. 	<p>المستهدف (٢): اكتشاف وتدريب القيادات الإدارية الواعدة</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
	<ul style="list-style-type: none"> التأكد من وجود وحدات تنمية القيادات ومن تعيين الكوادر الخاصة بها. الإطلاع على سجلات القيادات. 	<ul style="list-style-type: none"> إنشاء وحدة تنمية القيادات وتزويدها بالموظفين. إنشاء نظام التقييم وتسجيل ومتابعة المهنيين إداريا وقياديا. 	<p>المستهدف (١) :</p> <p>بناء قدرة مؤسسية لاكتشاف وجذب ذوي المهارات القيادية وتنمية قدراتهم وتحفيزهم للاتحاق بالوظائف الإدارية القيادية.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> مراجعة قوائم وخراطم القيادات الحالية والجديدة. مراجعة عدد القيادات الذين تم اختيارهم. استطلاع رأي العاملين بالمدرسة حول تحسين كفاءة القيادات. زيارة عينة من المواقع الالكترونية. متابعة أنشطة الجمعيات والمنتديات التي يتم تأسيسها. فحص وتقييم المجالات والنشرات الدورية. مراجعة الاتفاقيات والبروتوكولات. عقد لقاءات مع القيادات بعد عودتها من البعثات. 	<ul style="list-style-type: none"> عدد القيادات الذين تم تقييمهم. عدد المترشحين/ البرامج التي تم تنفيذها. الإعلان عن إنشاء موقع القيادات على شبكة المعلومات. عدد المنتديات التي تم تأسيسها. عدد المجالات والنشرات الدورية التي تم إصدارها. توقيع اتفاقيات/ بروتوكولات مع دول أو منظمات دولية. بدء تنفيذ برنامج الإبعثات القيادات. 	<p>المستهدف (٢) :</p> <p>توفير فرص التنمية المهنية وتعزيز التفاعل بين القيادات التربوية عن طريق المنتديات والمجلات وزيادة فرص تبادل الخبرات.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> الإطلاع على المسوح الفعلية. تحليل نتائج التقييم الشامل. الإطلاع على عينة من اليوميات الشخصية للقيادات. 	<ul style="list-style-type: none"> توفير بطاقات التقييم والمسح. تتابع الملاحظة والمتابعة. إعداد تقارير بنتائج التقييم الشامل. عدد القيادات المدرسية التي تستخدم اليومية الشخصية. 	<p>المستهدف (٣) :</p> <p>وضع نظام المتابعة والتقييم المستمر والشامل للأداء الوظيفي للقيادات.</p>
تنفيذ برامج التدريب الواردة في مكونات الخطة الاستراتيجية.	<ul style="list-style-type: none"> تقرير المتابعة لمراحل تنفيذ الخطة. مراجعة التقارير الخاصة بتنفيذ الخطة السنوية. 	<ul style="list-style-type: none"> النسبة بين عدد برامج التدريب المنفذة الى عدد البرامج المستهدفة في الخطة. النقاير الخاصة بالخطة السنوية. 	<p>المستهدف (١) :</p> <p>وضع خطة سنوية لإدارة العكون التدريسي المستهدف وفقا لاحتياجات برامج الخطة.</p> <p>المستهدف (٢) :</p> <p>الهدف الإجرائي (٣) :</p> <p>تطوير نظام إعداد كوادر التدريب المؤهلة لتنفيذ برامج الخطة الاستراتيجية.</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرامج
<ul style="list-style-type: none"> ● استطلاع رأي المتدربين لقياس مدى التحسن في الإعداد المهني والرعاية المقدمة لهم . 	<ul style="list-style-type: none"> ● استطلاع رأي المتدربين لقياس مدى التحسن في الإعداد المهني والرعاية المقدمة لهم . 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد البرامج التدريبية المنفذة لخدمة برامج الخطة باستخدام النموذج التابعى Cascade Model ● عدد من تم تدريبهم على المستوى المركزي، والمحلى ومستوى المدرسة. 	<p>المستهدف (٢) : تنفيذ برامج التنمية المهنية باستخدام نموذج التدريب التابعى Cascade Model.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● استطلاع رأي المتدربين لقياس مدى التحسن في الإعداد المهني والرعاية المقدمة لهم . 	<ul style="list-style-type: none"> ● إجراء اخترا لقياس مدى التحسن في المستوى الأكاديمي المهني للمعلمين المدربين . 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد البرامج التدريبية المنفذة ذات الطبيعة الخاصة . ● عدد من تم تدريبهم باستخدام الاستراتيجيات التدريبية المختلفة . 	<p>المستهدف (٣) : دعم وتنفيذ عدد من البرامج التدريبية الموجودة بالخطة باستخدام بعض الاستراتيجيات الأخرى طبقا لطبيعة البرامج المستهدفة .</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● إجراء اخترا لقياس مدى التحسن في المستوى الأكاديمي المهني للمعلمين المدربين . 	<ul style="list-style-type: none"> ● الإطلاع على تقارير متابعة البرامج التدريبية. ● إجراء بحث لقياس العائد من تنفيذ برامج التدريب المختلفة . 	<ul style="list-style-type: none"> ● نسبة المعلمين الذين تم تدريبهم سنويا إلى اجمالي المعلمين . 	<p>المستهدف (٤) : إجراء تدريب أثناء الخدمة لمدة اسبوعين لجميع المعلمين في كافة المراحل الدراسية بنهاية سنوات الخطة بواقع ٢٠٪ من المعلمين سنويا .</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● الإطلاع على تقارير متابعة البرامج التدريبية. ● إجراء بحث لقياس العائد من تنفيذ برامج التدريب المختلفة . 	<ul style="list-style-type: none"> ● إجراء مسح للمعلمين الذين استنادوا من تطبيق الكادر الخاص . 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد البرامج التدريبية المنفذة وعدد المتدربين في كل برنامج . ● تحليل محتوى تقارير متابعة وتنفيذ البرامج التدريبية بالخطة . 	<p>المستهدف (٥) : تقييم ومتابعة تنفيذ البرامج التدريبية وقياس العائد منها .</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● اعتماد الكادر الخاص . ● توفير الموارد المالية اللازمة للتنفيذ . 	<ul style="list-style-type: none"> ● إجراء مسح للمعلمين الذين استنادوا من تطبيق الكادر الخاص . 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المعلمين الذين استنادوا من تطبيق الكادر الخاص . 	<p>الهدف الإجرائي (٤) : تطبيق الكادر الجديد للمعلمين وتنفيذ البرامج التدريبية المطلوبة وفقا للمستويات الخمس لترقي المعلمين .</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين . 	<ul style="list-style-type: none"> ● الإطلاع على الأدوات وتقييم مدى كفايتها . ● تقارير متابعة التدريبات المنفذة لإعداد الكوادر المسئولة عن التقييم والترقي داخل الكادر . 	<ul style="list-style-type: none"> ● إعداد مصفوفة المعارف والمهارات المطلوبة لكل مستوى . ● تصميم الأدوات اللازمة لتطبيق الكادر مثل أدوات التقييم والترقي . ● عدد الكوادر المدربة والمؤهلة للقيام بعملية التقييم والترقي . 	<p>المستهدف (١) : تطوير الأدوات اللازمة لتطبيق الكادر مثل أدوات التقييم والترقية .</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> ● موافقة الجهات المختصة. ● توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروع الأكاديمية. ● توفر الخبرة الدولية في مجال إنشاء المعاهد التربوية المهنية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● إجراء مسح واستبيان للمعلمين وقياس مدى رضائهم عن أوضاعهم الجديدة. ● فحص اختلالات تسكين المعلمين على الوظائف الجديدة. ● متوسط معدل نسبة الزيادة في رواتب المعلمين. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المعلمين الذين تم تسكينهم على الوظائف المقترحة في الكادر الخاص. 	<p>المستهدف (٢): تنفيذ المرحلة الأولى من كادر المعلمين الجديد ٢٠٠٧/٧/١ تسكين المعلمين في هذا الكادر مع بداية ٢٠٠٨/٧/١.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● مراجعة الكوادر التي تم إعادتها إلى مهنة التدريس وفقا لتخصصاتهم. ● جداول توزيع الحصص. ● تقارير الموجهين. 	<ul style="list-style-type: none"> ● زيارة الأكاديمية وإجراء مقابلات مع العاملين. ● فحص الهيكل التنظيمي. ● مراجعة عدد الكوادر التي تعمل في الأكاديمية ومؤهلاتهم. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المعلمين المحولين من أعمال إدارية إلى أعمال التدريس مرة أخرى. ● معدل الساعات التدريسية بالنسبة لعدد هيئة التدريس تساوي النصاب المقرر. 	<p>المستهدف (٣): تحويل ٢٥٪ من غير القائمين بالتدريس وتأهيلهم لإعادتهم لمهنة التدريس.</p> <p>المستهدف (٤): زيادة ساعات التدريس لتصل إلى أكتمال النصاب للهيئات التدريسية المختلفة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● افتتاح الأكاديمية وبدء تطبيق نظام اعتماد البرامج. 	<ul style="list-style-type: none"> ● صدور قرار إنشاء الأكاديمية. ● وضع الوصف الوظيفي للأكاديمية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المعلمين والمدرسين والمقيمين الذين تم منحهم تراخيص. 	<p>المستهدف (٥): إنشاء أكاديمية مهنية للمعلمين والقيادات التربوية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● قواعده وشروط التراخيص. ● قوائم من تم منحهم التراخيص. 	<ul style="list-style-type: none"> ● قائمة بجهات وميقات التدريب والتنمية المهنية المعتمدة والتي تقدم برامج معتمدة بناء على معايير محددة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● قوائم بجهات وميقات التدريب والتنمية المهنية المعتمدة والتي تقدم برامج معتمدة بناء على معايير محددة. 	<p>المستهدف (٦): تصميم وتطبيق نظام تراخيص مزاولة المهنة للمعلمين والمقيمين والمدرسين.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● قوائم الجهات والبرامج التي تم اعتمادها. ● نتائج تقارير تقييم عمليات الاعتماد. 	<ul style="list-style-type: none"> ● قائمة بجهات وميقات التنمية المهنية المعتمدة والتي تقدم برامج معتمدة بناء على معايير محددة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● قائمة بجهات وميقات التنمية المهنية المعتمدة والتي تقدم برامج معتمدة بناء على معايير محددة. 	<p>المستهدف (٧): تصميم وتطبيق نظام اعتماد برامج وميقات التنمية المهنية للمعلمين والقيادات</p>

الفصل الرابع

برنامج التأصيل المؤسسي للامركزية

الهدف العام Overall Goal:

دعم القدرة المؤسسية للمنظومة التعليمية بما يحقق فعالية وكفاءة النظم وتحقيق التأصيل المؤسسي للامركزية في كافة مستويات المنظومة التعليمية من خلال التطوير الهيكلي والتنظيمي، وتطوير الأداء المالي والإداري.

١ - المقدمة :

يقصد باللامركزية عملية نقل الصلاحيات Devolution of Authorities من مستويات اتخاذ القرارات المركزية إلى مستويات تقديم الخدمة، وذلك من خلال منح المزيد من صلاحيات اتخاذ القرار على مستوى المدرسة والإدارة التعليمية. في حين تظل المهام التنفيذية من متابعة وتخطيط وتطوير المنهج لكل من المديرية والوزارة. والامركزية التعليم ليست هدفا في حد ذاته: بل هي وسيلة للارتقاء بجودة العملية التعليمية. ويتسق هذا مع رؤية الدولة في قطاع الخدمات والذي يتطلب أن ينحصر دور السلطات المركزية في صناعة السياسة العامة، وتحديد المعايير، وقياس الأداء، ومراقبة وتنظيم الخدمة، وضمان العدالة والجودة في كل المستويات. هذا وتستلزم ضخامة منظومة التعليم في مصر التحرك تجاه اللامركزية؛ وذلك لتحقيق العدالة والتغيرات النوعية في العملية التعليمية. وتمكن لامركزية المجتمع المحلي من تحقيق إنجاز كبير في تحسين جودة التعليم؛ وذلك من خلال تفويض السلطة للمحافظات والمجتمعات المحلية والمدارس. (تقرير التنمية البشرية لمصر الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٠٠٤ ص ٦٩).

٢ - القضايا والتحديات :

تواجه إدارة التعليم في مصر بالعديد من التحديات ذات الطبيعة المؤسسية. على سبيل المثال تضخم النظام الإداري حيث يمثل الموظفون الإداريون ٤٧,٨٪ من قوة العمل في ميدان التعليم والتي تستنفذ ٥٤٪ من إجمالي الأجور؛ مما يؤدي إلى عجز في الموارد المتاحة لتحسين جودة التعليم.

هذا بالإضافة إلى مركزية الإدارة المالية والتي تحد من قدرة المحافظات والإدارات والمدارس علي تحسين إدارة العملية التعليمية. كما تفتقد القيادة على مستوى المدرسة إلى صلاحيات إدارية، ومالية، وتربوية.

● وهناك تحديات أخرى تتضمن:

- (أ) التفتت والازدواجية للعديد من الكيانات على مستوى الديوان العام، ويظهر ذلك في مهام التخطيط، والمتابعة والتقييم، والتكنولوجيا، والبحوث، ونظم المعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التكلفة وعدم الكفاءة وضياع الموارد.
- (ب) التضارب في تفسيرات القرارات الوزارية وغياب المحاسبية؛ مما يؤدي إلى زيادة عدد الشكاوى المقدمة من مستويات مختلفة، ويزيد العبء على كاهل القيادة بمهام غير ضرورية ويوجد مساحة من عدم الانضباط الإداري والمالي
- (ج) الهياكل الموازية للكيانات المنشأة بقرارات وزارية وقرارات مديري المديرية، الأمر الذي يضاعف من تضخم الجهاز الإداري ويزيد من صعوبة التطوير ويزيد من تفتت وازدواجية العمل؛ وبالتالي يزيد من عدم الكفاءة.

٣- البرامج والمبادرات الحالية :

لقد وفرت وزارة التربية والتعليم خطوط السياسات الإرشادية لتسهيل عملية التأصيل المؤسسى للامركزية إدارة نظام التعليم.

على مستوى المدرسة :

- القرار الوزارى رقم ٣٣٤ لعام ٢٠٠٦ بشأن مجالس الأمناء فى المدارس، الآباء والمعلمين، والذى يحدد أدوار ومسئوليات المجالس ومديرى المدارس وسلطاتهم المالية والإدارية وطرق تفعيل المشاركة المجتمعية على مستوى المدرسة، وكذلك إنشاء لجان تنسيق على مستوى المديرية والإدارات.
- إنشاء عدد من الكيانات الجديدة بقرارات وزارية لدعم المشاركة المجتمعية مثل وحدة دعم الجمعيات الأهلية على مستوى المديرية والإدارات وإدارات التطوير على مستوى المديرية.

على مستوى المحافظات:

- إعداد المخططات الاستراتيجية لتطوير التعليم على مستوى المحافظات.
- إنشاء مجلس للتعليم على مستوى المحافظات برئاسة المحافظ وعضوية ممثلين عن المجتمع المدنى والقطاع الخاص والجامعات والمتخصصين والمجالس المحلية لمتابعة إدارة العملية التعليمية والتخطيط لها لامركزيا .

على المستوى القومى :

- القانون رقم ٢٠٠٦/٨٢ بشأن إنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد التربوى وبما يسمح بإنشاء فروع لها فى المحافظات لمتابعة عملية الاعتماد التربوى.
- منتدى المحافظين لتطوير التعليم بعضوية المحافظين ووزراء التعليم والمالية والتنمية الإدارية والتنمية المحلية. وأخيرا، العمل على إنشاء وبناء قدرات سكرتارية فنية للمنتدى بديوان عام الوزارة وكذلك تكليف إدارات التطوير بالمحافظات بالعمل كنقاط اتصال للمنتدى.

٤- الإطار العام للسياسات ومنهجية البرنامج :

رؤية وزارة التربية والتعليم فى توجيهها نحو اللامركزية سيركز على الأبعاد الآتية:

(١) زيادة صلاحيات المدرسة ماليا وإداريا وتربويا فى صناعة القرار وتوسيع المشاركة المجتمعية:

حيث يحقق هذا التوجه تمكينا جوهريا لإدارة المدرسة فى مجالات عديدة منها:

- إعداد خطط التطوير الخاصة بها .
- تنفيذ المتابعة وعمليات التقييم الذاتى كأدوات لعمليات تطوير أخرى.
- إعداد ميزانية المدرسة .
- إدارة الموارد والمواد التعليمية.
- إدارة الموارد البشرية متضمنة الثواب والعقاب.
- تحديد متطلبات التنمية المهنية
- تقييم أداء العاملين.
- تنسيق عمليات التوجيه الفنى مع الإدارات.
- تحديد أساليب ومداخل التدريس.

- إدارة الموارد المالية للمدرسة.
- تنظيم وإدارة الأنشطة الرياضية والاجتماعية والتعليمية والثقافية.
- كما سيتم تفويض المدارس فى زيادة نسبة الشراكة مع المجتمع المدنى ودعم جهود مجالس الأمناء والآباء نحو تطوير التعليم والإفادة من الموارد المتاحة على المستوى المحلى.

٢) نقل الصلاحيات الإدارية إلى مستوى الإدارة .

- سيحقق هذا من خلال زيادة أدوار ومسئوليات الإدارات وتطويرها وتوجيه الدعم للمدارس فى ضوء خطة تنمية المدارس، والتي تضم:
- التوجيه الفنى.
 - المتابعة والتقييم.
 - الإدارة المالية لمخصصات المدارس.
 - دعم الشراكات مع المجتمع المدنى.
 - تقييم احتياجات المدارس فيما يخص الكتب، متابعة وإدارة عمليات توزيع الكتب والمواد التعليمية الأخرى.
 - تنسيق عملية تحديث التكنولوجيا فى المدارس وصيانتها فى ضوء خطط المدرسة وتقارير الأداء.
 - تنسيق مختلف الأنشطة التى بها مجموعات المدارس المشاركة.
 - متابعة تنفيذ الأعمال المدنية.
 - تنسيق أعمال صيانة المباني التعليمية.
 - تنسيق وتنفيذ الأعمال الإدارية والمالية المتعلقة بتجهيز المدرسة.

٣) تطوير دور المحافظات (المديريات)

سيتركز دور المديرية على المهام التنظيمية والتحليلية والرقابية على مستوى المحافظة، والتي منها تحليل الوضع الكلى لأداء الإدارات فى ضوء المعايير التى تحددها وزارة التربية والتعليم، وتقديم الدعم الفنى للإدارات، وإعداد الخطط التربوية على مستوى المحافظة، وتنسيق عمليات لامركزية المناهج، وإدارة عمليات طباعة وتوزيع الكتب المدرسية، وصيانة المباني التعليمية بالتنسيق مع الإدارات. وتصبح المحافظات مسئولة عن إعداد تقرير سنوى عن حالة التعليم بها والذي يرصد ويحلل المتغيرات ونواتج التعلم فى ضوء تقارير الإدارات. على أن تكون أى أعمال ميدانية أخرى على مستوى الإدارة.

٤) تطوير دور الوزارة كمراقب وواضع للسياسات والمعايير.

سيتركز دور الوزارة على عملية وضع وإعداد السياسات والتشريعات والمعايير فى ضوء ما يرد إليها من تقارير المديرية، والتي ستضم المتابعة والتقييم لتنفيذ السياسات، وتطوير المناهج، ووضع نظام لتنمية الموارد البشرية وإدارته بأسلوب يضمن اللامركزية والشفافية، وتوفير حافز مهني ومعنوي كاف للمعلم للارتقاء بمستوى خدمة التعليم. ومن هنا فإنه من الأهمية بمكان إعادة النظر فى الهيكل الحالي لديوان عام الوزارة للقيام بسبع مهام محددة هي:

١- السياسات والتخطيط الاستراتيجي

٢- الدعم الفنى

٣- المتابعة والتقييم (إدارة الجودة)

٤- المناهج وتكنولوجيا التعليم

٥- المعلومات والتطوير التكنولوجي

٦- تنمية الموارد البشرية

٧- الشؤون المالية والإدارية

وسوف يتطلب ذلك الاستفادة من الكوادر الموجودة حاليا في الهيكل الجديد، والتقليص التدريجي لحجم الجهاز الإداري بالديوان العام والمديريات، وإعادة تأهيل الكوادر طبقا للمهام والمسؤوليات الجديدة التي سوف تناط بكل منهم، وسيكون لزاما تطوير وتنفيذ استراتيجية للتسويق الاجتماعي Social Marketing تضمن تعبئة الدعم السياسي والاجتماعي لجهود وسياسات الوزارة في عملية التطوير وإعادة الهيكلة، وتقلل من احتمالات وجهود مقاومة التغيير، وتوضح أهمية الإصلاح والتطور وعلاقته بمستقبل الأجيال الحالية والقادمة.

وسوف تتبع الوزارة أسلوبا مرحليا وتدرجيا في تنفيذ التحول إلى اللامركزية يتوافق مع السياق العام لتسيير شؤون الدولة والمجتمع، ويتجنب الطفرات والصدمات التي تخلق مساحات لاحتمالات غير محسوبة وغير مأمونة العواقب مع المستويات التربوية والشعبية والسياسية. ومن ثم فإن ترجمة الخطة الاستراتيجية إلى خطة تنفيذية سيرتكز على منهجية التدرج والمرحلية والحوار مع كافة المعنيين لخلق إجماع وطني مرتكز على ضرورة التغيير. ويتم ذلك عن طريق، تشكيل لجنة تعمل تحت إشراف وزارة التربية والتعليم مكونة من (وزارة التربية والتعليم - وزارة المالية - وزارة التنمية الإدارية - الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة)، أو عن طريق اختيار أحد الجهات المتخصصة تعمل تحت إشراف الوزارات المعنية لتنفيذ ما يلي:

- ١- إعداد خطة تنفيذية للبرنامج في ضوء الخطة الاستراتيجية والسياسات المقترحة
 - ٢- تحديد الفترة الزمنية اللازمة للانتقال لعملية التنفيذ لكل مستهدف
 - ٣- استصدار القرارات واللوائح اللازمة لبناء الإطار المؤسسي الجديد الذي يحقق الأهداف
 - ٤- التأكد من أن هذا الإصلاح يتم على جميع المستويات (المدرسة - الإدارة - المديرية - الديوان العام).
- يتم ترجمة هذه الأبعاد السياسية الأربعة إلى ثلاثة مكونات استراتيجية للإصلاح وهي:

- التطوير التنظيمي والهيكلية.
- اللامركزية الإدارية.
- تطوير الأداء المالي.

٥- عرض البرنامج:

الهدف العام Overall Goal:

دعم القدرة المؤسسية للمنظومة التعليمية بما يحقق فعالية وكفاءة النظم وتحقيق التأصيل المؤسسي للامركزية في كافة مستويات المنظومة التعليمية من خلال التطوير الهيكلي والتنظيمي، وتطوير الأداء المالي والإداري.

استراتيجية البرنامج Program Strategy :

لتحقيق الهدف العام سوف تركز وزارة التربية والتعليم على ثلاثة إصلاحات استراتيجية في المكونات الثلاثة الآتية:

المكون الأول : التطوير التنظيمي والهيكلية

ويركز على تقليل وتوجيه العناصر التنظيمية ذات الصلة وزيادة الاستفادة من الكوادر الحالية وإعطاء الفرصة لكوادر جديدة، وكذلك بناء قدرات الوزارة في مجالات التنمية وتحسين السياسات بما يخدم أغراض التطوير والارتقاء بالجودة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق اللامركزية من خلال التطوير التنظيمي والهيكلية في كافة مستويات المنظومة التعليمية، وهذا يتطلب الآتي:

- ١- دعم القدرة المؤسسية للوزارة في مجال صنع السياسات والتخطيط الاستراتيجي.
- ٢- إعادة هيكلة المراكز والأجهزة المساندة.

- ٣- إعادة هيكلة ودمج الكيانات العاملة فى مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات .
- ٤- دعم القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم فى مجال متابعة وتقويم الأداء وفقا لمعايير ومؤشرات الجودة.
- ٥- دعم القدرة المؤسسية للكيانات العاملة فى قطاع التعليم ودمجهم فى قطاع واحد له أدوار ومسئوليات تدعم الإصلاح فى اتجاه الجودة واللامركزية .
- ٦- دعم مراكز التدريب بالمحافظات لإدارتها فى إطار خطة وسياسات الوزارة والمحافظات .
- ٧- دعم عملية تطوير المناهج وإنتاج المواد التعليمية .
- ٨- دعم القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم فى مجالات العلاقات العامة .
- ٩- دعم الإدارة المتمركزة على المدرسة وفقا لبرامج الإصلاح المتمركز على المدرسة .

المكون الثانى : اللامركزية الإدارية

والتي تركز على نقل سلطة صنع القرار من المستوى المركزى والمحافظات إلى مستوى الإدارات التعليمية والمدارس . وتهدف استراتيجية التطوير لتحقيق اللامركزية الإدارية من خلال تطوير الأداء الإدارى على جميع مستويات منظومة الإدارة التعليمية وهذا يتطلب:

- ١- تطوير منظومة توجيه النظام الإدارى على المستويات التنفيذية .
- ٢- دعم السلطة الإدارية للمدرسة .
- ٣- زيادة الفعالية للمستويات التنفيذية لتطبيق القوانين والقرارات المرتبطة بمبدأ اللامركزية وذلك لدعم المؤسسات التعليمية .

المكون الثالث : تطوير الإدارة المالية

والذى يركز على تفعيل مبدأ اللامركزية من خلال قيام المدرسة كأصغر وحدة مالية بوضع خطة تنفيذية خاصة بها فى إطار ما تم تحديده من أهداف الخطة الاستراتيجية القومية . وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير الأداء المالى فى كافة مستويات المنظومة التعليمية: وهذا يتطلب:

- ١- دعم القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم فى مجالات الشؤون المالية والإدارية .
- ٢- وضع المعايير والنظم التى يمكن من خلالها ربط الموازنة بالأداء من خلال خطة تحسين المدرسة .
- ٣- وضع نظام مؤسسى للامركزية المالية على مستوى المدرسة وربط الاعتماد التربوى للمدرسة بالأداء المالى .

الأهداف والمستهدفات^(١):

الهدف الإجرائى Objective:

- ١-٤ : دعم القدرة المؤسسية للوزارة فى مجالات التخطيط الاستراتيجى وصنع السياسات .

المستهدف Target:

- ١-١-٤ : دمج الكيانات ذات الصلة بموضوعات التخطيط الاستراتيجى وصنع السياسات والتعاون والتمويل الدولى فى قطاع واحد ذى مسئوليات وهيكلا واضح وعناصر تنظيمية داعمة على مستوى المديرىات .

الهدف الإجرائى Objective:

- ٢-٤ : إعادة هيكلة المراكز والهيئات المساندة .

(١) الترقيم المتبع هو (رقم الفصل، رقم الهدف، رقم المستهدف)

المستهدف Target:

٤-٢-١ : إعادة هيكلة الأجهزة المساندة وتحديد الأدوار المتوقعة من تلك الأجهزة خلال الفترات القادمة (المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي - المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية - مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية - الهيئة العامة للأبنية التعليمية - مركز تعليم الكبار (بسرر الليان) يقوم المركز القومي للامتحانات بوضع معايير التقويم وأدوات القياس للطالب، والمدرسة الفعالة)

الهدف الإجرائي Objective:

٤-٣ : إعادة هيكلة ودمج الكيانات العاملة في مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات.

المستهدف Target:

٤-٣-١ : دمج ما يتعلق بالبنية التحتية للكيانات العاملة في مجال تكنولوجيا التعليم بالوزارة (مركز التطوير التكنولوجي وفروعه في المديرية والإدارات - الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي - مراكز سوزان مبارك) في كيان واحد مسئول عن إدارة العمل والتطوير والصيانة والدعم الفني.

٤-٣-٢ : دمج الكيانات العاملة في مجال نظم المعلومات في (الإدارة العامة للمعلومات والإحصاء والحاسب الآلي - مركز التطوير التكنولوجي) في كيان واحد يحقق وحدة نظم المعلومات وكفاءتها على مستوى كل من الوزارة والمديرية.

٤-٣-٣ : دمج الكيانات العاملة في مجال توظيف التكنولوجيا وتطبيقاتها في العملية التعليمية في (إدارة تكنولوجيا التعليم بمركز التطوير التكنولوجي - الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي - الإدارة العامة للوسائل التعليمية - مراكز سوزان مبارك) مع باقى عناصر إنتاج المنهج بما يحقق تكامل الوظيفة التعليمية والتكنولوجيا كوسيلة للتطوير. راجع المستهدف رقم (٤-١-٧)

٤-٣-٤ : نقل تبعية مراكز التطوير التكنولوجي بالمحافظات (تتبع حاليا مركز التطوير التكنولوجي بالديوان العام) إلى المحافظات.

الهدف الإجرائي Objective:

٤-٤ : دعم القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم في مجال متابعة وتقويم الأداء وفقا لمعايير ومؤشرات الجودة.

المستهدف Target:

٤-٤-١ : دمج الكيانات ذات الصلة بموضوعات المتابعة والتقويم للأداء المؤسسي على كافة المستويات (الوزارة - المديرية - الإدارة) [إنشاء قطاع للجودة على مستوى الوزارة، وإدارة عامة للجودة على مستوى المديرية (يقومان بإعداد أدوات قياس أداء العاملين المالي والإداري ضمن مهامهما)، وقسم للجودة على مستوى الإدارة، ووحدة الجودة والتدريب على مستوى المدرسة (تقوم بإدارة عملية المتابعة والتقويم وعملية التدريب داخل المدرسة) في ضوء برنامجى المتابعة والتقويم والموارد البشرية]. راجع المستهدف رقم (٤-١-٩)

الهدف الإجرائي Objective:

٤-٥ : دعم القدرة المؤسسية للكيانات العاملة في قطاع التعليم ودمجهم في قطاع واحد له أدوار ومسئوليات تدعم الإصلاح في اتجاه الجودة واللامركزية.

المستهدف Target:

٤-٥-١ : دمج الكيانات ذات الصلة بمجالات التعليم (عام - خاص - تجريبية - تعليم مجتمعي - جمعيات أهلية - تعليم فني - التعليم والتدريب المهني) والخدمات التعليمية والأنشطة الطلابية (التربية الاجتماعية - الصحافة - المسرح - المكتبات - التربية الرياضية والعسكرية والكشافية - الامتحانات - المتحف التعليمي ومكتبة الوثائق - التربية النفسية) في قطاع واحد ذى مسئوليات وهيكل واضح وعناصر تنظيمية داعمة على مستوى الديوان العام، وإعادة هيكلة هذه الكيانات على مستوى المديرية والإدارات التعليمية في ضوء اللامركزية.

الهدف الإجرائى Objective:

٦-٤ : دعم مراكز التدريب بالمحافظات لإدارتها فى إطار خطة وسياسات الوزارة والمحافظات (وفقا للفصل رقم "٨" الخاص بتمية الموارد البشرية).

المستهدف Target:

١-٦-٤ : نقل تبعية مراكز التدريب التابعة للإدارة المركزية للتدريب إلى إدارة الموارد البشرية على مستوى المديرية (مقترح إنشائها وتتبع قطاع الموارد البشرية على مستوى الوزارة المقترح إنشاؤه أيضا).

الهدف الإجرائى Objective:

٧-٤ : دعم عملية تطوير المناهج وإنتاج المواد التعليمية

المستهدف Target:

١-٧-٤ : إعادة هيكلة ودمج (مركز تطوير المناهج - الإدارات العاملة فى تكنولوجيا التعليم بمركز التطوير التكنولوجى - مستشارى المواد - إدارة الكمبيوتر التعليمى - الوسائل التعليمية - مراكز سوزان مبارك) بما يحقق تكامل المحتوى والتكنولوجيا (راجع المستهدف رقم ٣-٤-٣)

٢-٧-٤ : إعادة هيكلة العلاقة بين مركز تطوير المناهج وإعداد المواد التعليمية والمركز القومى للامتحانات والتقييم التربوى بما يحقق التكامل بين التقييم، والمحتوى، والتكنولوجيا .

٣-٧-٤ : وضع الأسلوب الأمثل لنشر المادة العلمية التربوية (المحتوى) بطرق مختلفة.

الهدف الإجرائى Objective:

٨-٤ : دعم القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم فى مجالات العلاقات العامة والإعلام.

المستهدف Target:

١-٨-٤ : زيادة قدرة وفاعلية العلاقات العامة مع التركيز على الإعلام كوسيلة لإيجاد رأى عام داعم ومؤيد للسياسة التعليمية.

الهدف الإجرائى Objective:

٩-٤ : دعم الإدارة المتمركزة على المدرسة وفقا لبرنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة .

المستهدف Target:

١-٩-٤ : تطوير الهيكل التنظيمى للمدرسة بما يحقق اللامركزية، (راجع الهدف رقم ٤-١٥) ودعم القدرة المؤسسية لوحدات المتابعة والتقييم بالمدرسة، (تقوم بعمل المتابعة والتقييم وإدارة عملية التدريب داخل المدرسة) (راجع المستهدف رقم ٤-٤-١) ونظم تطوير المعامل والمكتبات، وقنوات الاتصال بين المدارس والمجتمع).

المكون الثانى: اللامركزية الإدارية

الهدف الإجرائى Objective:

١٠-٤ : تطوير منظومة التوجيه الإدارى على المستويات التنفيذية.

المستهدف Target:

١-١٠-٤ : إعادة النظر فى القرارات واللوائح والقواعد والتعليمات المنظمة للعمليات الإدارية بما يحقق اللامركزية علي مستوى المدرسة.

الهدف الإجرائى Objective:

١١-٤ : دعم السلطات الإدارية للمدارس.

المستهدف Target:

١-١١-٤ : دعم صلاحية المدارس فى تحديد الاحتياجات التدريسية.

٢-١١-٤ : دعم صلاحية الإدارة المدرسية بحيث تتمكن المدارس من إعداد الأوامر الفرعية المنظمة للعمل بها.

الهدف الإجرائى Objective:

١٢-٤ : زيادة الفاعلية للمستويات التنفيذية فى القدرة على تطبيق القوانين والقرارات على كافة المستويات.

المستهدف Target:

١-١٢-٤ : تفعيل القوانين والقرارات المرتبطة بمبدأ اللامركزية لدعم المؤسسة التعليمية.

٢-١٢-٤ : التغلب على تنوع تفاسير القرارات الوزارية بحيث لا تحتل أكثر من تفسير.

المكون الثالث: تطوير الإدارة المالية

الهدف الإجرائى Objective:

١٣-٤ : دعم القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم فى الشؤون المالية والإدارية.

المستهدف Target:

١-١٣-٤ : دعم القدرة المؤسسية لديوان الوزارة فى وضع السياسات وتحديد الأولويات وإعداد الميزانيات، خاصة ميزانيات

الاستثمار لقطاع التعليم بالكامل (راجع الهدف رقم ١-٤)

٢-١٣-٤ : دعم القدرة المؤسسية لأداء الأدوار والمسئوليات المالية على مستوى المديرية، الإدارة، المدرسة.

الهدف الإجرائى Objective:

١٤-٤ : بناء المعايير والنظم التى يمكن من خلالها ربط الموازنة بالأداء من خلال خطة تحسين المدرسة.

المستهدف Target:

١-١٤-٤ : تفعيل دور المدارس والإدارات والمديريات التعليمية فى إعداد وتنفيذ خطة التحسين فى ضوء السياسة والأهداف

الخاصة لكل من المستويات السابقة وفقا للسياسة والخطة العامة للوزارة.

الهدف الإجرائى Objective:

١٥-٤ : وضع نظام مؤسسى للامركزية المالية على مستوى المدرسة وربط الاعتماد التربوى للمدرسة بالأداء المالى.

المستهدف Target:

١-١٥-٤ : إعداد موازنة لإدارة عمليات دعم الجودة وخطة تحسين المدرسة.

٢-١٥-٤ : تضمين الأداء المالى على مستوى المدرسة فى المعايير القومية ووضع موازنة لخطة تحسين المدرسة.

أهداف وأنشطة برنامج التأهيل المؤسسي للمركزية المكون الأول: التطوير التنظيمي والهيكل

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف		
	11/21	11/0	9/1	8/2	8/3					
<ul style="list-style-type: none"> ● الإدارة العامة للتعليم والترتيب ● الإدارات المعنية 						<p>1-4-1 (أ) تشكيل لجنة للقيام بالمهام التالية:</p> <p>1- مراجعة الهيكل التنظيمي الحالي وتحديد الكيانات ذات الصلة على مستوى ديوان الوزارة / المديرية / الإدارات / المدارس).</p> <p>2- مراجعة المهام الوظيفية وطاقات الوصف الوظيفي.</p> <p>3- مراجعة القرارات واللوائح ذات الصلة.</p> <p>4- إعداد اقتراح لدمج وتوحيد المهام ذات الصلة.</p> <p>5- بلورة المقترح كجزء أساسي من عملية إعادة هيكلة الديوان العام (المديرية) / الإدارات / المدارس).</p> <p>6- إعداد المهام الوظيفية وطاقات الوصف الوظيفي بالمشاركة مع المعنيين من الوزارة.</p> <p>7- تقدير التكلفة المطلوبة من حيث الدرجات الممولة والجوانب الأخرى.</p> <p>8- عرض المقترح على مستوى مناهج القرار بالوزارة.</p> <p>9- تقديم المقترح لجهات الاختصاص خارج الوزارة للاعتماد.</p>	<p>1-4-1 (ب) تطبيق الخطة التنفيذية</p> <p>1-4-2 (أ) تشكيل لجنة للقيام بالمهام التالية:</p> <p>1- مراجعة القرارات المنشئة للكيانات ذات الصلة.</p> <p>2- مراجعة المهام الوظيفية والهيكل الداخلي وعلاقتها الحالية بعمليات صنع السياسات والتخطيط.</p> <p>3- إعداد مقترح لتطوير الهيكل والمهام وتحديد وتقوية علاقة عمليات البحوث التربوية بصنع السياسات والتخطيط بمشراكة المعنيين.</p>	<p>1-4-1 دعم القدرة المؤسسية للوزارة في مجال السياسات والتخطيط الاستراتيجي</p> <p>1-4-2 : دمج الكيانات ذات الصلة بموضوعات التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات والتعاون والتمويل الدولي في قطاع ذي مسؤوليات وهيكل واضح وعناصر تنظيمية داعمة على مستوى المديرية (الإدارة المركزية للتخطيط التربوي)</p> <p>1-4-3 : الإدارة العامة للتخطيط والمعتمدة.</p> <p>1-4-4 : إدارة الموازنة - إدارة التخطيط بقطاعي التعليم العام والتميز - وحدة التخطيط والسياسات في الهيئة العامة للأبنية) (راجع المستهدف رقم 1.3.1)</p>	<p>1-4-2 : دعم القدرة المؤسسية للوزارة في مجال السياسات والتخطيط الاستراتيجي</p>	<p>1-4-2 : إعادة هيكلة المراكز والأجهزة المساعدة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● الإدارة العامة للتعليم والترتيب ● الأجهزة ذات الصلة كل في مجال اختصاصه 						<p>1-4-2 (ب) تطبيق الخطة التنفيذية</p> <p>1-4-3 (أ) تشكيل لجنة للقيام بالمهام التالية:</p> <p>1- مراجعة القرارات المنشئة للكيانات ذات الصلة.</p> <p>2- مراجعة المهام الوظيفية والهيكل الداخلي وعلاقتها الحالية بعمليات صنع السياسات والتخطيط.</p> <p>3- إعداد مقترح لتطوير الهيكل والمهام وتحديد وتقوية علاقة عمليات البحوث التربوية بصنع السياسات والتخطيط بمشراكة المعنيين.</p>	<p>1-4-2 دعم القدرة المؤسسية للوزارة في مجال السياسات والتخطيط الاستراتيجي</p>	<p>1-4-2 : دعم القدرة المؤسسية للوزارة في مجال السياسات والتخطيط الاستراتيجي</p>	<p>1-4-2 : إعادة هيكلة المراكز والأجهزة المساعدة</p>	

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني				الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١٠/١	٩/١	٨/٠			
					<p>٤- تقديم مسودة المقترح للمعنيين لإبداء الرأي والمشاركة في تعديله.</p> <p>٥- تقديم المقترح لمستوى صنع القرار بالوزارة لإبداء الرأي.</p> <p>٦- بلورة المقترح كجزء من عملية إعادة هيكلة ديوان عام الوزارة وتطوير دورها في منظومة التربية والتعليم.</p> <p>٧- تقديم المقترح لجهات الاختصاص الإدارية للاعتقاد.</p>	<p>المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية - مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية - الهيئة العامة للأبنية التعليمية - مركز تعليم الكبار بمرس اللبان)</p>	
					<p>٤-٣-٢-١ تشكيل لجنة متخصصة للقيام بالمهام التالية:</p> <p>١- مراجعة القرارات المنشئة للكيانات المختلفة ومساكها التنظيمية ومهامها الوظيفية وعلاقتها الحالية بعضها ببعض وكذلك بالجهات المسؤولة عن تطوير المناهج ووسائل التعلم.</p> <p>٢- إعداد مقترح لتطوير الهيكل والمهام الوظيفية</p> <p>٣- تنسيق العلاقة بين الكيانات العاملة في مجال تطوير المناهج والمواد التعليمية والكيان المنوط بعمليات التكنولوجيا وتطبيقاتها في العملية التعليمية بمشاركة المعنيين.</p> <p>٤- تقديم مسودة المقترح للمعنيين لإبداء الرأي والمشاركة في التنقيح.</p> <p>٥- تقديم المقترح لمستوى صناعة القرار بالوزارة لإبداء الرأي.</p> <p>٦- بلورة المقترح كجزء من عملية إعادة هيكلة الديوان العام.</p> <p>٧- تقديم المقترح لجهات الاختصاص الإداري للاعتقاد وبدء التنفيذ.</p>	<p>٤-٣-٢-١ دمج ما يتعلق بالبنية التحتية للكيانات العاملة في مجال تكنولوجيا التعليم بالوزارة (مركز التطوير والتكنولوجيا والإدارة - الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي - مراكز سوزان مبارك) في كيان واحد مسئول عن إدارة العمل والتطوير والصيانة والدعم الفني</p> <p>٤-٣-٢ دمج الكيانات العاملة في مجال نظم المعلومات (الإدارة العامة للمعلومات والأحصاء والحاسب - مركز التطوير التكنولوجي) في كيان واحد يحقق وحدة نظم المعلومات وكما أنها على مستوى كل من الوزارة والمديرية</p> <p>٤-٣-٢ دمج الكيانات العاملة في مجال توظيف التكنولوجيا وتطبيقاتها في العملية التعليمية (إدارة تكنولوجيا التعليم بمركز التطوير التكنولوجي - الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي -</p>	<p>٤-٣ إعادة هيكلة ودمج الكيانات العاملة في مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات (راجع الفصل الخاص بتكنولوجيا التعليم وإدارة الموارد)</p>

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الانشطة	المستهدفات	الأهداف
	١٨/١١	١١/١٠	٦/١٠	٩/١٠	٨/١٠			
						٢-٣-٤، ١-٣-٤ (ب) تطبيق الخطة التنفيذية		
						٢-٤-١ (أ) تشكيل لجنة متخصصة للقيام بالمهام التالية: ١- مراجعة القرارات المنتمية للكيانات ذات الصلة (قرارات رئيس جهاز ، قرارات وزارية) ٢- مراجعة الاختصاصات والمهام الوظيفية والهيكل الداخلى وعلاقتها الحالية بعمليات المتابعة والتفويض. ٣- إعداد مقترح لتطوير الهيكل والمهام وتحديد ودعم عمليات المتابعة والتفويض لتحقيق الجودة الشاملة فى المؤسسات التعليمية. ٤- تقديم مسودة المقترح للمعنيين لإبداء الراى والمشاركة وتعديله. ٥- بلورة المقترح كجزء من عملية إعادة هيكلة ديوان عام الوزارة وتطوير دورها فى منظومة التربية والتعليم. ٦- تقديم المقترح لمستوى صنع القرار بالوزارة لإبداء الراى. ٧- تقديم المقترح لجهات الاختصاص الإدارية للاعتماد (الجهاز المركزى للتخطيط والإدارة).	٢-٤-١ دعم الكيانات ذات الصلة بموضوعات المتابعة والتفويض للأداء المؤسسى على كافة المستويات (الوزارة - المديرية - الإدارة) [إنشاء قطاع للجودة على مستوى الوزارة، وإدارة عامة للجودة على مستوى المديرية، وقسم للجودة على مستوى الإدارة، ووحدة الجودة والتدريب على مستوى المدرسة (تقوم بعملية المتابعة والتفويض وإدارة عملية التدريب داخل المدرسة) فى ضوء برنامجى المتابعة والتفويض والموارد البشرية] (راجع المستهدف رقم ١-٩-٦)	٢-٤-١ دعم القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم فى مجال متابعة وتقييم الأداء وفقا للمعايير ومؤشرات الجودة

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١١/١٠	٢٠/١٠	٢٠/٩	٢٠/٨			
<ul style="list-style-type: none"> ● الإدارة العامة للتعليم والترتيب ● قطاعات التعليم العام والتعليم الفني والخدمات ● الكيانات المعنية كل في مجال اختصاصه 						<p>٤-٧-١ تشكيل لجنة للقيام بالمهام التالية:</p> <p>١- مراجعة القرارات المنشئة لهذه الكيانات</p> <p>٢- مراجعة المهام الوظيفية وبطاقات الوصف الوظيفي في ضوء الاختصاصات والمسئوليات الجديدة</p> <p>٣- إعداد مقترح من عملية إعادة الهيكلة والاختصاصات والمهام الوظيفية وتطوير دورها في منظومة التربية والتعليم، وآخر عن الأسلوب الأمثل لنشر المادة العلمية التربوية</p> <p>٤- تنسيق العلاقة بين الكيانات العاملة في مجال تطوير المناهج والمواد التعليمية والكيان المتوط بعمليات التكنولوجيا وتطبيقاتها في العملية التعليمية بمشاركة المعنيين.</p> <p>٥- تقديم مسودة المقترحات للمعنيين لإبداء الرأي</p> <p>٦- تقديم المقترحات لمستوى صنع القرار بالوزارة لإبداء الرأي</p> <p>٧- بلورة مقترح إعادة الهيكلة كجزء من عملية إعادة هيكلة ديوان عام الوزارة وتطوير دورها في منظومة التربية والتعليم</p> <p>٨- تقديم المقترحات لجهات الاختصاص الإدارية للاعتقاد</p>	<p>٤-٧-١ إعادة هيكلة ودمج (مركز تطوير المناهج - الإدارات العاملة في تكنولوجيا التعليم بمركز التطوير التكنولوجي - مستشارو المواد - إدارة الكمبيوتر التعليمي - الوسائل التعليمية - مراكز سوزان مبارك) فيما يحقق تكامل المحتوى والتكنولوجيا (راجع المستهدف رقم ١-١-٣-٣)</p> <p>٤-٧-٢ إعادة هيكلة العلاقة بين مركز تطوير المناهج و المواد التعليمية والمركز القومي للاختصاصات والتدريب التربوي بما يحقق التكامل بين التكوين، والمحتوى، والتكنولوجيا</p> <p>٤-٧-٣ وضع الأسلوب الأمثل لنشر المادة العلمية التربوية (المحتوى) بطرق مختلفة.</p>	<p>٤-٨ دعم القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم في مجالات العلاقات العامة والإعلام</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● الإدارة العامة للتعليم والترتيب ● الإدارة العامة للعلاقات العامة 						<p>٤-٧-١ تشكيل لجنة للقيام بالمهام التالية:</p> <p>١- مراجعة القرارات المنشئة لهذا الكيان والكيانات ذات الصلة.</p> <p>٢- مراجعة الاختصاصات والمسئوليات بهدف تعظيم دور الإعلام في تكوين رأي عام داعم ومؤيد للسياسة التعليمية.</p> <p>٣- مراجعة المهام الوظيفية وبطاقات الوصف الوظيفي في ضوء الاختصاصات والمسئوليات الجديدة.</p> <p>٤- إعداد مقترح إعادة الهيكلة والاختصاصات والمهام الوظيفية وتطوير دورها في منظومة التربية والتعليم.</p> <p>٥- تقديم مسودة المقترح للمعنيين بالأمر لإبداء الرأي.</p> <p>٦- تقديم المقترح لمستوى صنع القرار بالوزارة لإبداء الرأي.</p>	<p>٤-٨ زيادة قدرة وقاعة العلاقات العامة مع التركيز على الإعلام كوسيلة تكوين رأي عام داعم ومؤيد للسياسة التعليمية</p>	<p>٤-٨ دعم القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم في مجالات العلاقات العامة والإعلام</p>

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨١	١٠/١١	١٠/٠٦	٠٩/٠٩	٠٨/٠٨			
						٧- بلورة المقترح كجزء من عملية إعادة هيكلة ديوان عام الوزارة وتطوير دورها في منظومة التربية والتعليم. ٨- تقديم المقترح لجهات الاختصاص الإدارية للاعتماد ٨-٤-١ (ب) تطبيق الخطة التنفيذية		
						٤-١-٩ (١) تشكيل لجنة للقيام بالمهام التالية: ١- إعادة النظر في القرار الوزاري رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بالإدارة المدرسية ٢- إعادة هيكلة المدرسة مع توضيح اختصاصات واضحة وصريحة لكل مستوى إداري ٣- إعادة صياغة القرار المنظم للهيكل التنظيمي واعتمادها من السلطة المختصة	٤-١-٩ تطوير الهيكل التنظيمي للمدرسة بما يحقق اللامركزية. (راجع الهدف رقم ١٢-١٥). ودعم القدرة المؤسسية لوحدات الجودة والتدريب بالمدرسة (تقوم بعمل المتابعة والتقييم وإدارة عملية التدريب داخل المدرسة) راجع المستهدف رقم (١١-٣-٤-١)، ونظم تطوير المعامل والمكتبات وقنوات الاتصال بين المدارس والمجتمع.	٤-٩ دعم الإدارة المتمركزة على المدرسة (المدرسة كوحدة تنظيمية)
						٤-١-٩ (١) تشكيل لجنة للقيام بالمهام التالية: ١- إعداد برامج تدريبية متخصصة في الشؤون الإدارية وشؤون العاملين والتاسيق لتسمية مهاراتهم في تطبيق وتنفيذ القرارات والنوع ٢- بناء قدرات العاملين في الشؤون الإدارية وشؤون العاملين والتاسيق ٣- إعداد دليل عمل إجرائي للقرارات الإدارية والنوع المنظمة للعمل داخل المدارس ٤-١-١٠ (ب) تطبيق الخطة التنفيذية	٤-١-١٠ إعادة النظر في القرارات والنوع والقواعد والتعليمات المنظمة للعمليات الإدارية بما يحقق اللامركزية على مستوى المدرسة	٤-١ تطوير منظومة التوجه الإداري على المستويات التنفيذية

المكون الثاني: اللامركزية الإدارية

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٨٠/٧٠	٩٠/٨٠	١٠٠/٧٠	١١٠/٦٠	١٢٠/٥٠			
مدير المدرسة ومجلس الأمناء وحدة الجودة والتدريب بالمدرسة موجهة المعادة مدير المدرسة (إدارة المدرسة)						<p>٤-١-١١ تشكيل لجنة القيام بالمهام التالية:</p> <p>١- تفعيل قرار مجلس الأمناء الخاص بأحقية المدرسة في التعاقد لسد العجز</p> <p>٢- تدريبات تحويلية للوظائف التي بها زيادات</p> <p>٣- تفعيل القرار الخاص بتحديد أحقية الوكلاء والنظار للقرار (٢٥١) لسنة ٢٠٠٥ بشأن نصاب الحصص الأسبوعية</p> <p>٤-١-١١ (أ) تطبيق الخطة التنفيذية</p> <p>٤-١-١٢ (ب) تشكيل لجنة القيام بالمهام التالية:</p> <p>١- إعداد لائحة داخلية للمدرسة</p> <p>٢- تحديد المهام التي يمكن التفويض فيها</p> <p>٣- تفعيل دور الحكومة الإلكترونية بالممارس بإعداد قاعدة بيانات للمدرسة</p> <p>٤-١-٢ (ب) تطبيق الخطة التنفيذية</p>	<p>٤-١-١١ دعم صلاحية المدارس في تحديد الاحتياجات التدريسية.</p> <p>٤-١-١٢ دعم صلاحية الإدارة</p> <p>٤-١-١٣ دعم صلاحية الإدارة</p> <p>٤-١-١٤ دعم صلاحية الإدارة</p>	<p>٤-١-١٤ زيادة الفاعلية للمستويات التنفيذية في القدرة على تطبيق القوانين والقرارات على كافة المستويات.</p>
فرقة قيادة التطوير بالمدرسة ممثل الحكومة الإلكترونية						<p>٤-١-٢ (أ) تشكيل لجنة القيام بالمهام التالية:</p> <p>١- تفعيل وإعادة صياغة القرارات الوزارية المتعلقة بوظائف الإدارة المدرسية (٢٥١) لسنة ٢٠٠٥ لسنة ٢٠٠٥ (سنة) ٢١٢٣ ، ٢٠٠٥ لسنة) ١٩٨٧</p> <p>٢- إعادة النظر في المادة ٨ من القانون ٤٧ لسنة ٧٨ والمادة ٩٣ من اللائحة التنفيذية من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والتي تنص على أن المديرية وحدة مستقلة بذاتها تضع هيكلها التنظيمي واختصاصاتها ومطابق الوصف الوظيفي بعد اعتمادها من المحافظ والجهاز المركزي للتخطيط والإدارة، بحيث تنقل الاختصاص لمستوى الإدارة والمدرسة في إطار معايير إدارية تضعها الوزارة بالتنسيق مع الوزارات والأجهزة المعنية.</p> <p>٤-١-٢ (ب) تطبيق الخطة التنفيذية</p>	<p>٤-١-٢ (أ) تشكيل لجنة القيام بالمهام التالية:</p> <p>١- تعديل الجهة المسؤولة عن تفسير القرارات الوزارية</p> <p>٢- وضع اختصاصات واضحة ومحددة لهذه الجهة</p> <p>٣- وضع بطاقات الوصف الوظيفي للعاملين بهذه الجهة بحيث تشتمل على مهام تفسير القرارات</p> <p>٤- تدريب الكوادر العاملة بهذه الجهة على تفسير القرارات وإصدار مذكرات تنفيذية لكل قرار</p>	<p>٤-١-٢ (أ) تفعيل القوانين والقرارات المترتبة بعبء الألامركزية لدعم المؤسسة التعليمية.</p>
الإدارة التعليمية المديرية التعليمية						<p>٤-١-٢ (أ) تشكيل لجنة القيام بالمهام التالية:</p> <p>١- تعديل الجهة المسؤولة عن تفسير القرارات الوزارية</p> <p>٢- وضع اختصاصات واضحة ومحددة لهذه الجهة</p> <p>٣- وضع بطاقات الوصف الوظيفي للعاملين بهذه الجهة بحيث تشتمل على مهام تفسير القرارات</p> <p>٤- تدريب الكوادر العاملة بهذه الجهة على تفسير القرارات وإصدار مذكرات تنفيذية لكل قرار</p>	<p>٤-١-٢ (أ) تفعيل القوانين والقرارات المترتبة بعبء الألامركزية لدعم المؤسسة التعليمية.</p>	<p>٤-١-٢ (أ) زيادة الفاعلية للمستويات التنفيذية في القدرة على تطبيق القوانين والقرارات على كافة المستويات.</p>

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني				الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١٠/١١	٢٠/١٠	٢٠/٩			
الوزارة المديرية					٥- وضع آلية للوصول إلى التفسير النهائي للقرار وهي (إصدار مسودة مذكرة تنفيذية للقرار يتم العمل بها لمدة ثلاثة أشهر - استقبال التغذية الراجعة من المديرية حول القرار الوزاري - تعديل المذكرة التنفيذية وإصدارها بشكها النهائي) ٢-١-٢-٤ (ب) تطبيق الخطة التنفيذية	٤-١-١-١ دعم صلاحية المدارس في تحديد الاحتياجات التدريسية.	٤-١-١ دعم السلطات الإدارية للمدارس

المكون الثالث: تطوير الأداء المالي

					٤-١-٢-١ تشكيل لجنة للقيام بالمهام التالية: ١- إعداد كادر قادر على وضع السياسات وتحديد الأولويات وإعداد العيزانيات ٢- وضع آلية لتحديد أولويات الخطة والحصول على موافقة الوزير على هذه الأولويات ٣- إنشاء وحدة للمراجعة والتدقيق الإداري Audit Management Unit ١-٢-٤ (ب) تطبيق الخطة التنفيذية	٤-١-٣-١ دعم القدرة المؤسسية لليونان الوزارة في وضع السياسات وتحديد الأولويات وإعداد العيزانيات، خاصة ميزانيات الاستثمار لقطاع التعليم بالكامل (راجع الهدف رقم ٤-١)	٤-١-٣-٤ دعم القدرة المؤسسية لأداء الأدوار والمسؤوليات المالية على مستوى المديرية، والإدارة، والمدرسة	٤-١-٣-٤ دعم القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم في مجالات العثور المالية والإدارية
					٤-١-٢-٤ (ب) تطبيق الخطة التنفيذية: ١- وضع اختصاصات واضحة ومحددة تعبر عن سياسة الوزارة نحو اللامركزية المالية والإدارية على مستوى (المدرسة - الإدارة - المديرية) ٢- إعداد بطاقات الوصف الوظيفي وفقا للاختصاصات المحددة وتقديم المقترح ٣- بلورة المقترح في إطار عملية إعادة هيكلة ديوان عام الوزارة وتطوير دوره في منظومة التربية والتعليم	٤-١-٤-١ دعم دور المدارس والإدارات والمديرية التعليمية في إعداد وتنفيذ خطة التحسين في ضوء السياسة والأهداف الخاصة لكل من المستويات السابقة بما يتواءم مع السياسة والخطة العامة للوزارة	٤-١-٤-٤ بناء المعايير والنظم التي يمكن من خلالها ربط الموازنة بالأداء	
الوزارة المديرية الإدارات					٤-١-٤-٤ (أ) تشكيل لجنة للقيام بالمهام التالية: ١- إعداد أداة ونماذج لكل من الخطة ومشروع الموازنة والقوانين والقرارات المنظمة لإعداد كل منهما ٢- التعريف بتلك القوانين ودراساتها وإعادة تجميعها والاتفاق على أنها تتناسب مع كل ظروف التشغيل الحالية. ٣- إعادة صياغة المتعارض والمتداخل والموقوف وغير المستخدم منها لجعله أكثر فاعلية.			

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٨٠/٧٠	٩٠/٨٠	١٠٠/٧٠	١١٠/٦٠	١٢٠/٥٠			
						<p>٤- تأهيلها بإضفاء الشرعية عليها من خلال الجهات التشريعية ذات الصلة.</p> <p>٥- استخدام هذه الأداة في التدريبات التي سوف يتم الإشارة إليها كإداة علمية.</p>		
						<p>٤-١-٤-٤ (ب) تطبيق الخطة التنفيذية</p>		
						<p>٤-١-٥-٤ (أ) تشكيل لجنة للقيام بالمهام التالية:</p> <p>١- مراجعة القرارات واللوائح ذات الصلة التي تعدد أوجه الصرف على مستوى المدرسة</p> <p>٢- إعداد لائحة جديدة تمكن المدرسة من إعداد موازنة وميزانية وحساب ختامى مقترن بخطة تحسين المدرسة</p> <p>٣- تعديل القرارات مع الجهات المعنية (وزارة المالية - الجهاز المركزي للمحاسبات) بما يمكن المدارس من الصرف في ضوء الخطة والموازنة</p> <p>٤- تعديل القرارات واللوائح المنظمة للعمل في الإدارة والمديرية التعليمية والوزارة بما يتناسب مع خطة تحسين المدرسة</p> <p>٥- تعديل الواجبات والمسؤوليات الخاصة بالإدارات ذات الصلة (التخطيط والموازنة) على مستوى الإدارة والمديرية والوزارة</p> <p>٦- إعادة تفعيل الكوادر الخاصة بالتخطيط والموازنة على مستوى المدرسة والإدارة والمديرية والوزارة</p> <p>٧- إعداد الدلائل المرجعية المعتمدة الخاصة بتفعيل هذه المهام على مستوى المدرسة والإدارة والمديرية والوزارة</p>		
						<p>٤-١-٥-٤ (ب) تطبيق الخطة التنفيذية</p>		
						<p>٤-١-٥-٤ (أ) تشكيل لجنة للقيام بالمهام التالية:</p> <p>١- التعاون مع اللجنة المنوطة بالمعايير القومية للتعليم</p> <p>٢- إعداد مقترح لنص الفقرات ذات الصلة لإضافتها للمعايير القومية للتعليم</p> <p>٣- متابعة النقاش مع اللجنة لعين الاتفاق على النص النهائي</p> <p>٤-١-٥-٤ (ب) تطبيق الخطة التنفيذية</p>	<p>٤-١-٥-٤ (أ) تضمين الأداء العالى على مستوى المدرسة بالمعايير القومية ووضع موازنة لخطة تحسين المدرسة.</p>	

الإطار المنطقي لبرنامج التأسيس للمركزية المكون الأول : التطوير التنظيمي والهيكلي

الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢)

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> - موافقة السلطة المختصة على مشروع الهيكل المقترح 	<ul style="list-style-type: none"> - وجود قطاع جديد للتخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات ضمن الهيكل التنظيمي الجديد 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع هيكل تنظيمي مقترح وعرضه على السلطة المختصة 	<ul style="list-style-type: none"> الهدف الإجرائي: (١) دعم القدرة المؤسسية للوزارة في مجال السياسات والتخطيط الاستراتيجي
<ul style="list-style-type: none"> - دمج وإعادة هيكلة بعض الكيانات الموجودة والموازنة لأخرى بهيكل الوزارة والمعتمدة فقط على قرارات وزارية في إنشائها - الاتفاق وعدم وجود ازدواجية في المهام والاختصاصات لهذه الكيانات 	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد مشروع بالمقترح وعرضه على السلطة المختصة 	<ul style="list-style-type: none"> - إصدار قرارات جديدة لتشكيل الهيكل المقترح - إنشاء القطاع الجديد 	<ul style="list-style-type: none"> الهدف الإجرائي: (٢) إعادة هيكلة المراكز والهيئات المساندة المستهدف: (١) ● إعادة هيكلة الأجهزة المساندة وتحديد الأدوار المتوقعة من تلك الأجهزة خلال الفترة القادمة (المركز القومي للاختصاصات والتقييم التربوي - المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية - مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية - الهيئة العامة للأبنية التعليمية - مركز تعليم الكبار ببيرس اللبان).
<ul style="list-style-type: none"> - دمج وإعادة هيكلة بعض الكيانات غير الرسمية الموجودة موازية هيكل الوزارة بقرارات وزارية - الاتفاق وعدم وجود ازدواجية في المهام والاختصاصات لهذه الكيانات 	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد مشروع بالمقترح وعرضه على السلطة المختصة - صدور القرارات الخاصة بالمشروع من جهة الاختصاص الخارجية 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع هيكل تنظيمي مقترح وعرضه على السلطة المختصة 	<ul style="list-style-type: none"> الهدف الإجرائي: (٣) ١-٣ إعادة هيكلة الكيانات العاملة في مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات (راجع الفصل الخاص بالإصلاح الشامل للمناهج وتكنولوجيا التعليم)

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> - دمج وإعادة هيكلة بعض الكيانات غير الرسمية الموجودة موازية هيكل الوزارة - قرارات وزارية - الاتفاق وعدم وجود ازواجية في المهام والاختصاصات لهذه الكيانات. 	<ul style="list-style-type: none"> - اعتماد السلطة المختصة للمشروع - صدور القرارات الخاصة بالمشروع من جهة الاختصاص الخارجية 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع هيكل تنظيمي مقترح وعرضه على السلطة المختصة - إصدار قرارات جديدة لتشكيل الهيكل المقترح 	<p>المستهدف: (١)</p> <ul style="list-style-type: none"> ● دمج ما يتعلق بالبنية التحتية للكيانات العاملة في مجال تكنولوجيا التعليم بالوزارة (مركز التطوير التكنولوجي وفروعه في المديرية والإدارات - الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي - مراكز سوزان مبارك) في كيان واحد مسئول عن إدارة العمل والتطوير والصيانة والدعم الفني ● دمج الكيانات العاملة في مجال نظم المعلومات (الإدارة العامة للمعلومات والإحصاء والحاسب الآلي - مركز التطوير التكنولوجي) في كيان واحد يحقق وحدة نظم المعلومات وكفاءتها على مستوى كل من الوزارة والمديرية ● دمج الكيانات العاملة في مجال توظيف التكنولوجيا وتبنياتها في العملية التعليمية (إدارة تكنولوجيا التعليم بمركز التطوير التكنولوجي - الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي - الإدارة العامة للوسائل التعليمية - مراكز سوزان مبارك) مع باقي عناصر إنتاج المنهج بما يحقق تكامل الوظيفة التعليمية والتكنولوجيا كوسيلة للتطوير (راجع المستهدف رقم ٦-١-٧-١) ● نقل تبعية مراكز التطوير التكنولوجي بالمحافظات (تتبع حالياً مركز التطوير التكنولوجي بالديوان العام) إلى المديرية التعليمية. راجع المستهدف رقم (٦-١-١١)
<ul style="list-style-type: none"> - موافقة السلطة المختصة على المشروع. - دمج وإعادة هيكلة بعض الكيانات غير الرسمية الموجودة موازية لهيكل الوزارة - قرارات وزارية - الاتفاق وعدم وجود ازواجية في المهام والاختصاصات لهذه الكيانات. 	<ul style="list-style-type: none"> - اعتماد السلطة المختصة للمشروع - صدور القرارات الخاصة بالمشروع من جهة الاختصاص الخارجية 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع هيكل تنظيمي مقترح وعرضه على السلطة المختصة - إصدار قرارات جديدة - وجود الكيانات الجديدة في الهيكل التنظيمي 	<p>المستهدف: (١)</p> <ul style="list-style-type: none"> ● دعم القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم في مجال متابعة وتقييم الأداء وفقاً لمعايير ومؤشرات الجودة ● دمج الكيانات ذات الصلة بموضوعات المتابعة والتقييم للأداء المؤسسي على كافة المستويات (الوزارة - المديرية - الإدارة) في إطار برنامجي المتابعة والتقييم، الموارد البشرية كما يلي: - بناء قطاع الجودة على المستوى المركزي - بناء الإدارة العامة للجودة على مستوى المديرية - بناء قسم الجودة على مستوى الإدارة - بناء وحدة الجودة والتدريب على مستوى المدرسة <p>الهدف الإجرائي: (٥)</p> <ul style="list-style-type: none"> دعم القدرة المؤسسية للكيانات العاملة في قطاع التعليم ودعمهم في قطاع واحد له أدوار ومستويات تدعم الإصلاح في اتجاه الجودة واللامركزية

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> - دمج وإعادة هيكلة بعض الكليات غير الرسمية الموجودة موازية لهيكل الوزارة بقرارات وزارية - الاتفاق وعدم وجود ازدواجية في المهام والاختصاصات لهذه الكليات. 	<ul style="list-style-type: none"> - اعتماد السلطة المختصة للمشروع - صدور القرارات الخاصة بالمشروع من جهة الاختصاص الخارجية 	<ul style="list-style-type: none"> - إصدار قرارات جديدة لإنشاء القطاع الجديد 	<p>(١) المستهدف:</p> <p>دمج الكليات ذات الصلة بمجالات التعليم (عام - خاص - تجريبية - مجتمعي - جمعيات أهلية - فني - التعليم والتدريب المهني) والخدمات التعليمية والأنشطة الطلابية (التربية الاجتماعية - الصحافة - المسرح - المكتبات - التربية الرياضية والعسكرية والكشافية - الأمتحانات - المتحف التعليمي ومكتبة الوثائق - التربية النفسية) في قطاع واحد ذي مسئوليات وهيكل واضح وعناصر تنظيمية داعمة على مستوى الديوان العام، وإعادة هيكلة هذه الكليات على مستوى المديرات والإدارات التعليمية في ضوء اللامركزية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - موافقة السلطة المختصة على المشروع 	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد مشروع بالمشروع وعرضه على السلطة المختصة 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع هيكل تنظيمي مقترح وعرضه على السلطة المختصة 	<p>الهدف الإجرائي: (١)</p> <p>دعم مراكز التدريب بالمحافظات لإدارتها في إطار خطة وسياسات الوزارة والمحافظات (وفقا للفصل رقم "٨" الخاص بالموارد البشرية والتنمية المهنية).</p>
<ul style="list-style-type: none"> - موافقة السلطة المختصة على المشروع 	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد مشروع بالمشروع وعرضه على السلطة المختصة 	<ul style="list-style-type: none"> - إصدار قرارات جديدة لإعادة هيكلة المراكز - مسئوليات واضحة ومحددة 	<p>الهدف الإجرائي: (٧)</p> <p>دعم عملية تطوير المناهج وإنتاج المواد التعليمية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - موافقة السلطة المختصة على المشروع 	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد مشروع بالمشروع وعرضه على السلطة المختصة 	<ul style="list-style-type: none"> - إصدار قرارات جديدة لإعادة هيكلة المراكز - مسئوليات واضحة ومحددة 	<p>المستهدف: (١)</p> <ul style="list-style-type: none"> ● إعادة هيكلة وتطوير المناهج - الإدارات العامة في تكنولوجيا التعليم بمرکز التطوير للتكنولوجيا - ● إعادة هيكلة ودمج مركز تطوير المناهج - الإدارات العامة في تكنولوجيا التعليم بمرکز التطوير للتكنولوجيا - ● مستشارو المواد - إدارة الكمبيوتر التعليمي - الوسائل التعليمية - مراكز سوزان مبارك بما يحقق تكامل المحتوى والتكنولوجيا <p>بما يحقق التكامل بين التقويم، والمحتوى، والتكنولوجيا</p> <ul style="list-style-type: none"> ● وضع الأسلوب الأمثل للنشر العلمية التربوية (المحتوى) بطرق مختلفة.
<ul style="list-style-type: none"> - موافقة السلطة المختصة على المشروع 	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد مشروع بالمشروع وعرضه على السلطة المختصة 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع هيكل تنظيمي مقترح وعرضه على السلطة المختصة - زيادة عدد الأشخاص الذين يساندون السياسات التعليمية الجديدة - عدد الأفراد المدربين القادرين على دعم الإدارة المدرسية 	<p>الهدف الإجرائي: (٨)</p> <p>دعم القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم في مجالات العلاقات العامة والإعلام</p> <p>المستهدف: (١)</p> <p>زيادة قدرة وقابلية العلاقات العامة مع التركيز على الإعلام كوسيلة لتكون رأى عام داعم ومؤيد للسياسة التعليمية</p>

الاقتراضات الأساسية	وسائل المتابعة	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
موافقة السلطة المختصة على المشروع	إعداد مشروع بالمتروح وعرضه على السلطة المختصة	وضع هيكل تنظيمي مقترح وعرضه على السلطة المختصة	الهدف الإجرائي: (٩) دعم الإدارة المتمركزة على المدرسة (المدرسة كوحدة تنظيمية).
موافقة السلطة المختصة على المشروع	إعداد مشروع بالمتروح وعرضه على السلطة المختصة	القرارات الوزارية الجديدة التي تطور الهيكل التنظيمي للمدرسة - أعضاء مجلس الأمناء المشركون في إدارة المدرسة	المستهدف: (١) ● تطوير الهيكل التنظيمي للمدرسة بما يحقق اللامركزية، راجع الهدف رقم ١١-٦-١٥، ودعم القدرة المؤسسية لولايات المتابعة والتقييم بالمدرسة (تقوم بعمل المتابعة والتقييم وإدارة عملية التدريب داخل المدرسة) [راجع المستهدف رقم (١١-٤-٦-١) ونظم تطوير المعامل والمكاتب وقنوات الاتصال بين المدارس والمجتمع

المكون الثاني: اللامركزية الإدارية

الاقتراضات الأساسية	وسائل المتابعة	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
توفير الموارد المالية اللازمة	تتفيذ برامج التدريب وإخطار الجهات المعنية بالنتائج	الأفراد المدربون تدريباً جيداً	الهدف الإجرائي: (١٠) تطوير منظومة التوجيه الإداري على المستويات التنفيذية
توفير البيانات اللازمة	طبع وإصدار الدليل	قرارات وزارية إدارية جديدة وقواعد تنظم العمل داخل المدرسة - عدد الأفراد المدربين تدريباً جيداً على مستوى المدرسة	المستهدف: (١) إعادة النظر في القرارات والوائح والقواعد والتعليمات المنظمة للممارسات الإدارية بما يحقق اللامركزية على مستوى المدرسة
توافر الموارد المالية - وجود كوادرات كفاية هي التخصصات المطلوبة	الإعلان عن الوظائف التي بها عجز وأجراء التعاقد	الأداء المرتفع لإدارة المدرسة	الهدف الإجرائي: (١) دعم السلطات الإدارية للمدارس.
موافقة ورغبة العامل في التحويل لوظيفة أخرى	تفعيل القرار الخاص بنصائب الحصص الأسبوعية للوكلاء والنظار - إعداد الكوادرات اللازمة لسد العجز	عدد الأفراد المدربين تدريباً جيداً	المستهدف: (١) دعم صلاحية المدارس في تحديد الاحتياجات التدريبية.
موافقة الجهات المعنية - الاتفاق مع اللوائح والقوانين - تسهيل الحصول على البيانات اللازمة لإنشاء قاعدة البيانات.	اعتماد اللائحة الداخلية للمدرسة - تحديد المهام وتفعيلها - وجود قاعدة بيانات شاملة	قواعد جديدة تنظم عمل المدرسة	المستهدف: (٢) دعم صلاحية الإدارة المدرسية بحيث تتمكن المدارس من إعداد الأوامر الفرعية المنظمة للعمل بها.

الاقتراضات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> - منح سلطات أكبر وتدريب القائمين على التنفيذ - التأكد من وصول القرارات لبعض المدارس - موافقة الجهات المعنية الخارجية - توفير الموارد المالية والكوادر اللازمة 	<ul style="list-style-type: none"> - تنفيذ القرارات وتفعيلها - إصدار نشرات وكتابات توعية - إصدار الهيكل واعتماده من السلطة المختصة - وضع آلية لتفسير القرارات الوزارية - الموافقة على وصودر بحاقيات الوصف الوظيفي 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد الأفراء المدربين تدريباً جيداً - عدد الأفراء المدربين تدريباً جيداً - وجود جهة على مستوى عالٍ قادرة على تفسير القرارات الوزارية - تفسيراً صحيحاً 	<ul style="list-style-type: none"> الهدف الإجرائي: (١٢) زيادة الفاعلية للمستويات التنفيذية في القدرة على تطبيق القوانين والقرارات على كافة المستويات المستهدف: (١) تفعيل القوانين والقرارات المرتبطة بعبء الألامركزية لدعم المؤسسة التعليمية المستهدف: (٢) التغلب على تنوع تفسير القرارات الوزارية بحيث لا تحتل أكثر من تفسير

المكون الثالث: تطوير الأداء المالي

الاقتراضات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> - موافقة السلطة المختصة على المشروع - موافقة السلطة المختصة على المشروع 	<ul style="list-style-type: none"> - اعتماد السلطة المختصة للمشروع - وصودر القرارات الخاصة به - اعتماد السلطة المختصة للمشروع - وصودر القرارات الخاصة به 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع هيكل تنظيمي مقترح وعرضه على السلطة المختصة - وضع هيكل تنظيمي مقترح وعرضه على السلطة المختصة - وضع هيكل تنظيمي مقترح وعرضه على السلطة المختصة 	<ul style="list-style-type: none"> الهدف الإجرائي: (١٣) دعم القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم في مجالات الشؤون المالية والإدارية المستهدف: (١) دعم القدرة المؤسسية لديوان الوزارة في وضع السياسات وتحديد الأولويات واعتماد الميزانيات، خاصة ميزانيات الاستثمار لتطاع التعليم بالكامل (راجع الهدف رقم ١-٦) المستهدف: (٢) دعم القدرة المؤسسية لأداء الأدوار والمسئوليات المالية على مستوى المديرية والإدارة والمدرسة
<ul style="list-style-type: none"> - موافقة السلطة المختصة على المشروع 	<ul style="list-style-type: none"> - بلورة المقترح كجزء من عملية إعادة هيكلة ديوان عام الوزارة وتطوير دورها في منظومة التربية والتعليم - تقديم المقترح لجهات الاختصاص الإدارية للاعتد 	<ul style="list-style-type: none"> - معيار محددة جيداً 	<ul style="list-style-type: none"> الهدف الإجرائي: (١٤) بناء المعايير والنظم التي يمكن من خلالها ربط الموازنة بالأداء.

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> - توفير التمويل اللازم - ضرورة الاتفاق مع الوزارات الأخرى 	<ul style="list-style-type: none"> - قياس كفاءة الجهات التي ستستخدم كموزع لإعداد خطة ومشروع الموازنة ومدى تفهمهم للتواعد التي أدرجت بالدليل 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد الأقران المدربين تدريباً جيداً - وجود خطة تطوير 	<p>المستهدف:</p> <p>تعمل دور المدارس والإدارات والمدىريات التعليمية في إعداد وتنفيذ خطة التحسين في ضوء السياسة والأهداف الخاصة لكل من المستويات السابقة بما يتواءم مع السياسة والخطة العامة للوزارة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تعديل القوانين والقرارات القطبية التي تعمل على الحد من تطبيق هذه اللائحة - التغلب على الفكر القديم 	<ul style="list-style-type: none"> - الأداء التجريبي على النماذج التي ستطبق 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد الأقران المدربين تدريباً جيداً - معايير الأداء العالي 	<p>الهدف الإجرائي: (١٥)</p> <p>وضع نظام مؤسسي للمركزية العالية على مستوى المدرسة وربط الاعتماد التربوي للمدرسة بالأداء العالي</p>
<ul style="list-style-type: none"> - وجود كوادر ذات كفاءة 	<ul style="list-style-type: none"> - وجود خطة وموازنة لكل مستوى (وأهمها المدرسة) 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد الأقران المدربين تدريباً جيداً - وجود خطة تطوير للمدرسة 	<p>المستهدف: (١)</p> <p>تطوير نظم الإدارة المدرسية لتصبح إدارة متمركزة على المدرسة من خلال وضع موازنة لإدارة عمليات دعم الجودة وخطة تحسين المدرسة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - الموافقة على المعايير 	<ul style="list-style-type: none"> - تضمين معايير الأداء العالي للمدرسة في المعايير القومية للتعليم 	<ul style="list-style-type: none"> - وجود معايير تقييم الأداء العالي للمدرسة 	<p>المستهدف: (٢)</p> <p>تضمين الأداء العالي على مستوى المدرسة بالمعايير القومية ووضع موازنة لخطة تحسين المدرسة.</p>

الفصل الخامس

برنامج التطوير التكنولوجي ونظم المعلومات

الهدف العام Overall Goal:

استكمال البنية التحتية والدعم الفنى اللازم لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها الاستخدام الأمثل لتطوير العملية التعليمية والتدريب عن بعد ودعم النظم الإدارية فى جميع المجالات وعلى كافة المستويات.

١ - المقدمة:

تهدف وزارة التربية والتعليم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال استخداما فعالا، أولا لتحقيق بيئة تعليمية غير تقليدية داخل حجرة الدراسة قادرة على دعم تحول الوزارة من النموذج التربوى التقليدى إلى النموذج التربوى الحديث، فانيا، لدعم كفاءة تسيير النظم الإدارية فى جميع المجالات وكل المستويات، ثالثا، لتكون أداة داعمة فى تحليل البيانات وتحويلها إلى معلومات تستخدم فى صناعة القرارات وحل المشكلات، ورابعا لتكون وسيلة للاتصال وتسيير التفاعل والتعاون بين العاملين والأقسام والإدارات، وأخيرا لتفعيل نظم التدريب عن بعد والتعليم الإلكتروني.

ويتطلب تحقيق ذلك الهدف تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال واكتساب مهارات جديدة لتشغيل وإدارة المعدات التكنولوجية المتطورة وتطبيقات البرمجيات، كما يتطلب أيضا القدرة على استخدام التكنولوجيا فى البحث عن المعلومات وتنظيمها وتحليلها: للوصول إلى حلول إبداعية للمشكلات المتعلقة بالوضع الحالى، وكذلك دعم القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى التعليم والتعلم والأنشطة المدرسية فضلا عن استخدامها فى القيام بمهام الإدارة على مستوى المدرسة. حيث إن الاستخدام الناجح للتكنولوجيا داخل المدارس له أثر كبير وهام على تحسين الأداء الإدارى والمالى المرتبط بالسياسات والتخطيط وأخذ القرار.

تحليل الوضع الراهن:

تستخدم مصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال كجزء مما تقدمه من خدمة تعليمية. وقد تم تطوير البنية التحتية للكمبيوتر والمعدات، والمعامل ونظم المعلومات ووضعها قيد التشغيل فى العديد من المدارس والأقسام الإدارية داخل الوزارة والمحافظات. يتضمن هذا، على سبيل المثال، أجهزة الكمبيوتر بوصول رياض الأطفال، والمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية ومدارس التعليم الخاص؛ ومعامل الكمبيوتر فى حوالى ٦١١، ٤ مدرسة معظمهم من المدارس الثانوية. وحاليا يتم تزويد العديد من المدارس بـ (أ) معامل الوسائط المتعددة (١,٨٠٠) بمرحلة رياض الأطفال، ١١,٩٢٥، بالمرحلة الابتدائية، ٦,١٩٥، بالمرحلة الإعدادية، ١,٢٠٥، بمدارس المرحلة الثانوية). (ب) إتاحة الانترنت فائق السرعة فى ١٥٢ مدرسة فقط بالإضافة إلى ٢٠٠٠ مدرسة أخرى قيد التنفيذ؛ فى حين يمكن إتاحتها لعدد ٢٢٠٠٠ مدرسة من خلال الاتصال عن طريق التليفون.

كما تم استخدام التكنولوجيا فى مجال التدريب أثناء الخدمة للعاملين بالنظام التعليمى، فعلى سبيل المثال: توجد شبكة قومية تضم ما يقرب من ٦٣ نظام للفيديو كونفرنس تستخدم فى أغراض التدريب عن بعد، والاتصال عن طريق القمر الصناعى (Work-Net V-SAT) والتى تتكون من سبعة محطات ثابتة وستة محطات متحركة وسبعة مواقع يتم إدارتها باستخدام نظام دامو DAMA. كما توجد شبكة معلومات أخرى تربط الـ ٢٧ محافظة بديوان عام الوزارة.

وقد تم إنشاء إدارة نظم المعلومات التربوية ونظم الإدارة المدرسية في كل من الوزارة والمدارس. كما تم استخدام إدارة نظم المعلومات التربوية لتوفير البيانات الفورية اللازمة للتخطيط وصناعة القرار، ودعم عمليات التخطيط، وإدارة المشروعات، ومراقبة الجودة في العملية التعليمية، وتوفير الإحصاءات الحالية والتاريخية فيما يخص الاتجاهات والأفكار الأساسية في التعليم. وعلى مستوى المدرسة؛ تهدف نظم الإدارة المدرسية SMS إلى توفير الوقت والجهد لتحقيق تركيز أفضل على العملية التعليمية، ومساعدة العملية الإدارية على العمل بدقة وتكامل من خلال إدارة قاعدة البيانات الإدارية والتعليمية على مستوى المدرسة بسرعة ودقة ومهنية. وبالرغم من أهمية نظم الإدارة المدرسية، فهي لا توجد إلا في ٣٨ مدرسة ذكية وبعض المدارس الخاصة.

٢- القضايا والتحديات:

- توجد حاجة لنظام شامل لتوفير واستخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية. حيث يشير الوضع الحالي إلى أن هناك العديد من أجهزة الكمبيوتر التي لا تستخدم بفاعلية في المدارس.
- بالرغم من جهود الوزارة فيما يخص تزويد المدارس بأجهزة الكمبيوتر والمعامل، فإن توزيع هذه الأجهزة والمعامل غير متساو. حيث تعاني مرحلة الطفولة المبكرة والمرحلة الابتدائية من عجز شديد جدا في عدد أجهزة الكمبيوتر؛ لدرجة أن متوسط عدد الأجهزة في المرحلتين يبلغ جهاز كمبيوتر واحد لكل مدرسة، وثلاثة أجهزة لكل مدرسة على التوالي.
- يوجد بالإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي بديوان عام الوزارة نظام لإدارة نظم المعلومات التربوية. وتوجد جهود تهدف إلى تعظيم الفائدة من هذا النظام. ومع هذا، مازالت هناك حاجة للعمالة المؤهلة لاستخدام النظام بكفاءة.
- الغالبية العظمى من المدارس ليس لديها نظام إدارة مدرسية.
- ضرورة تمكين أكبر عدد من المعلمين من مهارات الكمبيوتر الأساسية اللازمة لتطبيق الاستراتيجيات التربوية الجديدة: كالتعلم النشط، التعلم التعاوني، وحل المشكلات والتقييم الشامل.
- فيما يخص الإدارة، توجد كيانات مختلفة ذات أدوار ومسؤوليات متضاربة تعد مسئولة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل ديوان الوزارة. وقد أصبح دمج هذه الكيانات ضرورة لتوضيح الأدوار والوظائف فيما يتعلق بعمليات إدارة نظم المعلومات مثل الإدارة العامة لنظم المعلومات، مركز التطوير التكنولوجي، كما يوجد هيئة الأبنية التعليمية أيضا حيث تعمل كل جهة من هذه الجهات بشكل مستقل عن الجهة الأخرى.
- يوجد إدارات متعددة تمتلك بنية تحتية للتكنولوجيا مثل مركز التطوير التكنولوجي والإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي وهي مرتبطة بعملها بمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية إلا أنها غير متكاملة
- وفيما يخص البرمجيات، فإنه على الرغم من أن الإدارة العامة للمعلومات والكمبيوتر لديها نظام متكامل للمعلومات يعمل باستخدام برامج متخصصة، أوراكل، إلا أن هذا النظام لازال في حاجة إلى تعديلات.

٣- البرامج والمبادرات الحالية:

يعد البرنامج الأساسي الحالي في مجال تطوير والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم "المبادرة المصرية لتطوير التعليم". والذي نتج عن المنتدى الاقتصادي الدولي في شرم الشيخ، مايو ٢٠٠٦. وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين الطلاب والمعلمين والمديرين من بناء قدراتهم المهنية بطريقة شاملة وذلك لفهم ثقافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في المدارس الإعدادية، هذا بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا معلومات واتصالات متقدمة في المدارس. وقد تم -حتى الآن- تدريب ١٥,٩٩٥ متدرب في برنامج إنتل و١٦,١٩٦ في برنامج ميكروسوفت، ٤٥٠٨ ضمن خطة التدريب لمركز التطوير التكنولوجي كما تم تزويد المدارس بـ ٧,٦٠٠ جهاز كمبيوتر.

ويهدف "مشروع التكنولوجيا القومى" إلى تزويد المدارس بالتكنولوجيا فائقة السرعة حيث يعد هذا المشروع بمثابة خطة طموحة قامت بوضعها وزارتى الاتصالات والمعلومات والتربية والتعليم فى التوجه نحو التكنولوجيا فائقة السرعة. سيتحقق هذا من خلال الربط التدريجى ٧,٧٠٠ مدرسة إعدادية من خلال التكنولوجيا فائقة السرعة. على أن يتم تزويد المدارس الإعدادية بـ ١٣ جهاز كمبيوتر بالكماليات، ماسح ضوئى، كاميرا ويب، اتصال فائق السرعة بالانترنت باستخدام ADSL، وتستهدف المرحلة الأولى ٢٠٠٠ مدرسة إعدادية .

يمثل مشروع "البوابة الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم": قفزة تكنولوجية يمكن أن تمهد الطريق لتيسير العمل اليومى بين قطاعات الوزارة وتخفيف الأعباء عن المواطنين من خلال مدخل الخدمة الإلكترونية؛ وأيضاً فتح الأفق للتعلم الإلكتروني من خلال مدخل التعلم الإلكتروني. بالإضافة إلى اطلاع المسؤولين بالتعليم والمعنيين بآخر الأحداث والأخبار والمؤتمرات من خلال مدخل المعرفة. ويعد هذا المدخل بداية أفضل لتطوير إدارة نظم المعلومات التربوية للنظام التعليمى وما سيعالجه البرنامج الحالى بالتفصيل.

٥- الإطار العام للسياسات ومنهجية البرنامج:

أولاً: يوضح الشكل رقم (١) الإطار العام المستخدم فى هذا البرنامج، مع الأخذ فى الاعتبار الجزء الخاص بدمج التكنولوجيا فى المناهج وطرق التدريس. وهذا الجزء قد تم تغطيته بالتفصيل فى الفصل الخاص بتطوير المناهج وتكنولوجيا التعليم. حيث إن كلا من التكنولوجيا والمنهج يكمل بعضهما البعض. فمن ناحية، يركز برنامج تطوير المناهج وتكنولوجيا التعليم على دمج أفضل لتكنولوجيا المعلومات فى المنهج، ووضع منهج يركز على المعايير القومية للتعليم ويتضمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى عمليات التعليم والتعلم، وإنشاء روابط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتقييم؛ ويعتبر هذا الجانب جزءاً أساسياً من استخدام التكنولوجيا فى تطوير العملية التعليمية وتحقيق نقلة نوعية فيها لخلق بيئة تعلم لطالب نشط ومشارك إيجابياً. ومن ناحية أخرى، يركز برنامج التكنولوجيا الحالى بشكل أساسى على توفير بنية تحتية مناسبة لتنفيذ متطلبات التطوير التربوى سواء فى مجالات عمليات التعليم والتعلم أو فى مجال تفعيل الإدارة وتسيير النظم.

ثانياً: وترتكز منهجية البرنامج الحالى على إنشاء نظام تصنيف للمدارس باستخدام نموذج النجوم Star Model (انظر الملحق ٦)؛ وذلك لتحديد البنية التحتية المناسبة واللازمة لكل مدرسة. ولنظام تصنيف المدرسة ستة مستويات تبدأ بصفر وتنتهى بخمسة نجوم وفقاً للمكونات التالية: **كمبيوتر/طلاب، وسائل الاتصال، عدد الكوادر بالمدرسة، ونظام الإدارة المدرسية (SMS)**. وقد أوضح تطبيق هذا النموذج على المدارس المصرية سهوله استخدام وتصنيف عدد ٨,١٣١ مدرسة إعدادية وثانوية ضمن المستويات الستة لنموذج النجوم.

ثالثاً: استخدام التكنولوجيا فى الأنشطة التربوية وطرائق التدريس المرتكزة على المتعلم، وفى تطبيق المعايير القومية لمحتوى المناهج والمواد التعليمية التكنولوجية (البرمجيات، ووسائل التعليم والاتصال، والمعدات) فى كل مرحلة تعليمية. وكذلك تعمل الوزارة على توفير المعلمين المهرة القادرين على التعامل بكفاءة ومرونة مع المستوى التكنولوجى المناسب بكل مدرسة وفقاً للمرحلة التعليمية (ووصفها من نموذج النجوم 0 - 5 star) بحيث يستطيع المعلم أن يستخدم بفعالية وكفاءة التكنولوجيا فى المستوى المتاح أفضل استخدام ممكن فى التعليم والتقييم، ووفقاً لمعايير التكنولوجيا. كما تدعم الوزارة مهارات استخدام التكنولوجيا فى مجال التفاعل والتواصل مع الشركاء والمجتمع المحلى، وسوف تواصل أيضاً الدعم المالى المستمر لاستخدام التكنولوجيا وفق المعايير والسياسات المؤيدة للنموذج التعليمى الجديد .

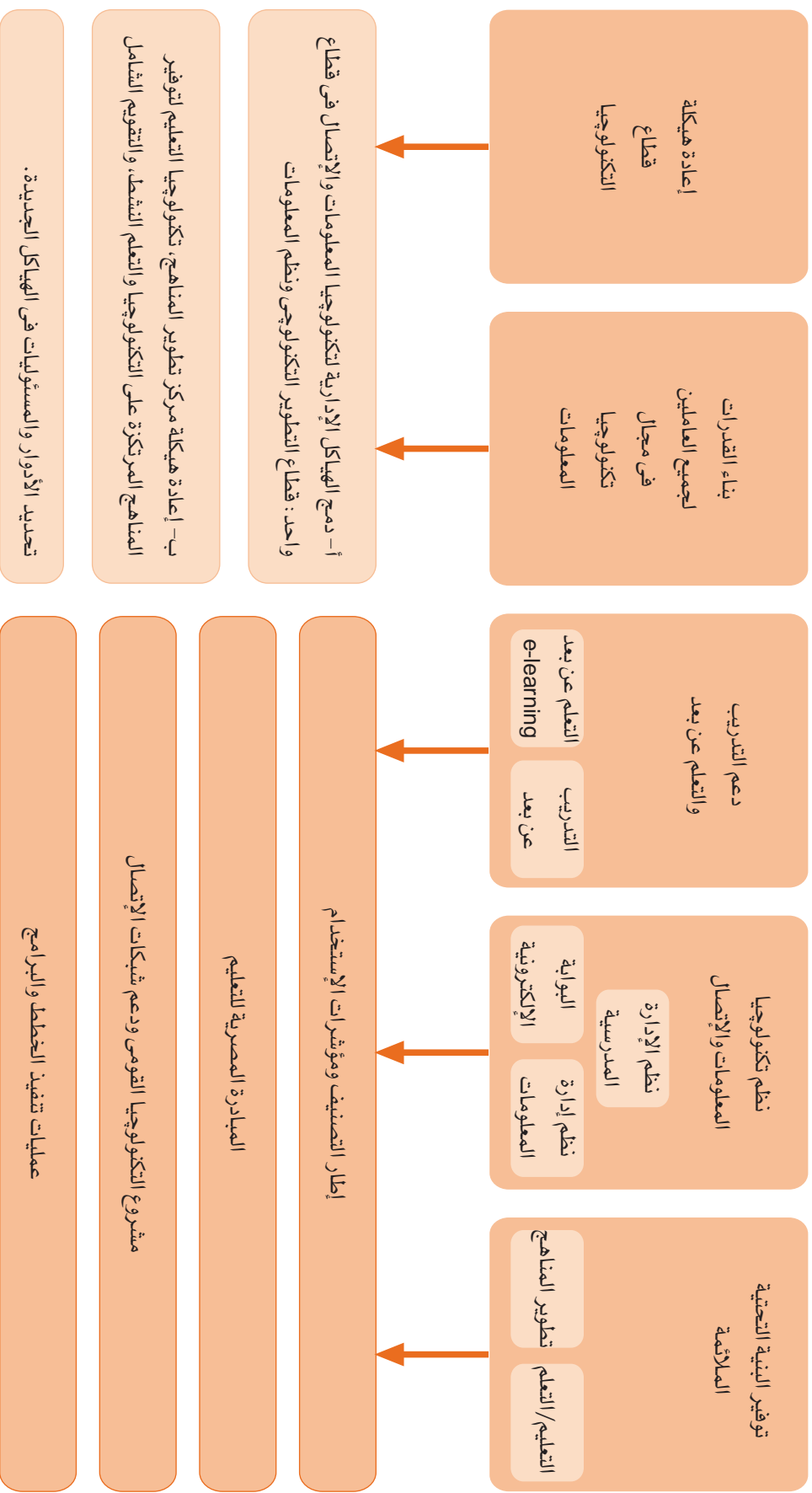
رابعاً: تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات فى الجهاز الإدارى والعملية الإدارية من خلال نظم إدارة المعلومات التربوية EMIS ونظم الإدارة المدرسية SMS. وسيتم تفعيل نظام إدارة نظم المعلومات التربوية لتوفير إحصائيات تربوية شاملة ومؤشرات وتوقعات للأداء بما

يخدم صناعة القرار ومراقبة الجودة على المستوى المركزى. وسيتم ذلك على مستوى كل من ديوان عام الوزارة والمديريات التعليمية وذلك لتوفير صورة واضحة عن النظام كماً وكيفاً لدعم التعليم على المدى الطويل وعلى أساس يومى أيضاً. كما سيتم تفعيل نظم الإدارة المدرسية فى المدارس وذلك لتوفير معلومات تفصيلية عن الطلاب والمعلمين والمديرين فى المدارس، وتيسير العمل الإدارى وتوفير مراقبة الجودة داخل المدرسة والإدارة. وسيتم تفعيل هذا النظام على مستوى كل من المدرسة والإدارة.

خامساً: دعم استخدام تكنولوجيا المعلومات فى التدريب والتعلم عن بعد لضمان تحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلمين خاصة فى مجال دمج التكنولوجيا فى عمليات التعليم والتعلم. وتهدف وزارة التربية والتعليم إلى تدريب الأفراد للحصول على الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر (ICDL)، وتدريب الموجهين على استخدام الكمبيوتر، وإجراء برامج تدريبية متقدمة للمتخصصين فى تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى مجالات الصيانة وأعمال الشبكات والبرمجة.

سادساً: وكجزء من توجه وزارة التربية والتعليم نحو اللامركزية، فإن العنصر النهائى لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هو إعادة هيكلة الإدارات العاملة فى مجال التكنولوجيا داخل الوزارة. حيث ستُعاد هيكلة كل الإدارات العاملة فى مجال التكنولوجيا. ومن المتوقع أن يتم دمجها جميعاً فى قطاع واحد ذى أدوار ومسئوليات محددة. على أن تحدد عملية إعادة الهيكلة هذا الكيان الذى سيتولى مسئولية دمج التكنولوجيا فى المنهج. كذلك تتجه الوزارة إلى توحيد نظم المعلومات وتكاملها لضمان فعالية جميع البيانات وتحليلها وبناء المعلومات... ودعم اتخاذ القرار.

الشكل (١) رؤية الوزارة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال



٥- عرض برنامج:

الهدف العام Overall Goal :

استكمال البنية التحتية والدعم الفنى اللازم لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها الاستخدام الأمثل لتطوير العملية التعليمية والتدريب عن بعد، ودعم النظم الإدارية فى جميع المجالات وعلى كافة المستويات.

استراتيجية البرنامج: Program Strategy

يهدف البرنامج إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لإنشاء نظام تعليم شامل يركز على المتعلم ويكون قادرا على توفير البنية التحتية اللازمة للاستخدام الفعال للتكنولوجيا وذلك لأداء المهام الإدارية والتربوية. وتستند استراتيجية البرنامج على وضع إطار عمل متكامل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستويات المدرسة والإدارات التعليمية والمديريات والوزارة؛ وذلك لدعم الإدارة والسياسات والتخطيط والتدريب المهني والأشكال الأخرى للعملية التعليمية. وترتكز هذه الاستراتيجية على أربعة أبعاد أساسية هي:

- توفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لعملية تعليمية كما هو محدد فى برنامج تطوير المناهج وتكنولوجيا التعليم.
- استكمال إنشاء نظم المعلومات التربوية EMIS ونظم الإدارة المدرسية SMS.
- استكمال البنية التحتية للتدريب والتعلم عن بعد .
- بناء قدرات العاملين فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (المعلمين، وفرق الدعم الفنى).
- إعادة هيكلة قطاع التطوير التكنولوجى ونظم المعلومات.

الأهداف والمستهدفات^(١):

الهدف الإجرائى Objective:

٥-١: تحديث وتقوية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى جميع المدارس لتمكينها من التطبيق الفعال للمنهج الجديد، التعلم الابتكارى وطرق التدريس، الإدارة المتمركزة على المدرسة وتقييم الطالب. (انظر الفصل الخاص بالمنهج)

المستهدف Target:

- ٥-١-١: وضع إطار عمل لتفعيل واستخدام التكنولوجيا فى المدارس بنهاية ٢٠٠٧.
- ٥-١-٢: تزويد المدارس بالحد الأدنى من احتياجات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لدعم الممارسات التربوية داخل المدرسة.
- ٥-١-٣: تزويد الفصول فى مدارس مرحلة رياض الأطفال ومدارس التعليم المرتكز على المجتمع بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٧ - ٢٠١٢.
- ٥-١-٤: تزويد ٥٠% من المدارس الابتدائية بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٧ - ٢٠١٢.
- ٥-١-٥: استكمال المدارس الإعدادية (التي لم يتم تغطيتها من خلال مبادرة التعليم المصرية EEI) بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٧ - ٢٠١٢.
- ٥-١-٦: تزويد المدارس الثانوية بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٧ - ٢٠١٢.

(١) الترقيم المتبع هو (رقم الفصل / رقم الهدف / رقم المستهدف)

الهدف الإجرائى Objective:

٢-٥: تفعيل دور إدارة نظم المعلومات فى إدارة العملية التعليمية .

المستهدف Target:

١-٢-٥: تحسين نظام المعلومات؛ إدارة نظم المعلومات التربوية EMIS ونظم الإدارة المدرسية SMS خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٧ - ٢٠١٢ -

٢-٢-٥: توفير الدعم اللازم وفريق العمل المؤهل للبوابة الإلكترونية .

الهدف الإجرائى Objective:

٣-٥: دعم الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا فى مجال التعلم والتدريب عن بعد .

المستهدف Target:

١-٣-٥: استكمال البنية التحتية (التكنولوجيا المطلوبة) لمركز التطوير التكنولوجى خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٧ - ٢٠١٢ -
٢-٣-٥: إجراء برامج للتعلم عن بعد فى مناطق مختلفة .

الهدف الإجرائى Objective:

٤-٥: بناء القدرة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

المستهدف Target:

١-٤-٥: بناء القدرة للمعلمين على استخدام ودمج التكنولوجيا فى التعليم خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٧/٢٠١٢ .
٢-٤-٥: بناء القدرة لإدارة نظم المعلومات .
٣-٤-٥: بناء القدرة لفريق العمل بمركز التطوير التكنولوجى .
٤-٤-٥: بناء القدرة فى مجالات مختلفة للتعلم والتدريب عن بعد .

الهدف الإجرائى Objective:

٥-٥: دمج إدارات التكنولوجيا المختلفة فى قطاع واحد؛ لتحقيق الوحدة والكفاءة (انظر الفصل الخاص باللامركزية)

المستهدف Target:

١-٥-٥: تحديد الجهة المختصة بإدارة نظم المعلومات التربوية .
٢-٥-٥: تحديد الجهة المختصة بدمج التكنولوجيا فى المناهج .
٣-٥-٥: توحيد الجهة المسؤولة عن البنية التحتية لتطوير التكنولوجيا لتشمل:
أ- توفير أجهزة الكمبيوتر والمعدات .
ب. الصيانة .
ج. الشبكات .
د. معدات التعلم والتدريب عن بعد .

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١٢/١١	١١/١٠	١٠/٠٩	٠٩/٠٨	٠٨/٠٧			
<ul style="list-style-type: none"> وزارة التربية والتعليم. الهيكـل الجـديـد لمركز التطوير التكنولوجي. 						١-١-٥ تنفيذ نظام تصنيف المدارس المستهدفت طبقا لإمكاناتها التكنولوجية (نظام النجوم).	١-١-٥ وضع إطار عمل لتفعيل واستخدام التكنولوجيا في المدارس بنهاية عام ٢٠٠٧.	١-٥ تحديث وتقوية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المدارس لتتمكنها من التطبيق النفعي للمنتج الجديد وتوظيفها في طرق التعليم والتعلم وإدارة المدرسة وتكوين الطالب. (انظر الفصل الخاص بإصلاح المناهج).
						٢-١-٥ (أ) تزويد ٢٧٤٢٤ مبنى مدرسي بعدد ٦ أجهزة كمبيوتر (لكل مبنى). أجهزة المدرسين، والمكتبية وجرة مدير المدرسة.	٢-١-٥ تزويد المدارس بالحد الأدنى من احتياجات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لدعم الممارسات التربوية داخل المدرسة.	
						٢-١-٥ (ب) تزويد المدارس المستهدفة (١٤١٠٤) مدرسة في الحطة بشبكة اتصال داخل المدرسة.		
						٢-١-٥ (ج) تزويد المدارس المستهدفة (١٤١٠٤) مدرسة في الحطة بالإنترنت فائق السرعة.		
						٣-١-٥ (أ) تزويد ٤٩٩٥٦ من فصول مرحلة رياض الأطفال بجهاز كمبيوتر وجهاز عرض data show.	٣-١-٥ تزويد الفصول في مدارس مرحلة رياض الأطفال وقسموـل التعليم المجتمعي بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الحطة الخمسية (٢٠٠٧ - ٢٠١٢).	
						٣-١-٥ (ب) تزويد ١٢٣٢٣ فصل بممارس التعليم المجتمعي بجهاز كمبيوتر وجهاز عرض data show.	٤-١-٥ تزويد ٥٠٪ من المدارس الابتدائية بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. خلال الحطة الخمسية (٢٠٠٧ - ٢٠١٢).	
						٤-١-٥ (أ) تزويد (٢/٥) من المدارس الابتدائية بمعمل يحتوي على عدد ٨ أجهزة كمبيوتر وجهاز عرض ومشاشة وشبكة داخلية.		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠١١/١٢	٢٠١٢/٠١	٢٠١٢/٠٢	٢٠١٢/٠٣	٢٠١٢/٠٤			
						٤-١-٥ (ب) تزويد (٢٥٪) من المدارس الابتدائية بما يساوي ٣٤٢٧ مدرسة بوحدة كمبيوتر متقلة (بواقع وحدة لكل طابق) تضم كمبيوتر محمول واحد وجهاز عرض متقلة (ج) ٤-١-٥ تزويد ١٠٪ من المدارس الابتدائية بالبرمجيات اللازمة للمعامل المرئية.		
						٥-١-٥ (١) تزويد ٥٤٢٣ مدرسة إعدادية بمعمل كمبيوتر، وشبكة داخلية للكمبيوتر، وجهاز عرض data show . ٥-١-٥ (ب) تزويد نفس المدارس الإعدادية التي تم ذكرها بالنشاط ٥-١-٥ (١) بوحدة كمبيوتر متقلة (وحدة لكل طابق) تحوى كمبيوتر محمول بالإضافة إلى جهاز عرض data show .	٥-١-٥ استكمال تجهيز المدارس الإعدادية (التي لم يتم تغطيتها من خلال مبادرة التعليم المصرية (EEI) بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الخطة الخمسية (٢٠١٢ - ٢٠٠٧).	
						٥-١-٥ (ج) تحديث معامل العلوم المتطورة في ٥٠٪ من المدارس الإعدادية.	٥-١-٥ تزويد المدارس الثانوية بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الخطة الخمسية (٢٠١٢ - ٢٠٠٧).	
						٥-١-٥ (١) تزويد ٩٢٥ مدرسة ثانوية بوحدة كمبيوتر تعمل كمعمل متحرك، متضمنة ١٠ أجهزة كمبيوتر محمول تضم النسبة إلى جهاز لكل ٢٠ طالب (مستوى التصنيف: ٣ نجوم). ٥-١-٥ (ب) تحديث معامل العلوم المتطورة في ٥٠٪ من مدارس الثانوي العام.		
						٥-١-٥ (ج) تزويد ٥٠٪ من مدارس التعليم الثانوي الفني (المدارس الصناعية والزراعية) بمعمل كمبيوتر (١٠ أجهزة، وجهاز عرض، وشبكة داخلية للكمبيوتر). ٥-١-٥ (د) تزويد جميع مدارس التعليم الثانوي التجاري بعدد ٢ معمل كمبيوتر (١٠ أجهزة، وجهاز عرض، وشبكة داخلية للكمبيوتر).		
						٥-٢-٥ (١) تشكيل لجنة لوضع خطة لتطوير وتقييم أنظمة المعلومات بحلول عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨).	٥-٢-٥ تعزيز نظام المعلومات لإدارة نظم المعلومات التربوية EMIS ونظم الإدارة المدرسية SMS خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٧ - ٢٠١٢).	٢٠٥ تفعيل دور إدارة نظم المعلومات في العملية التعليمية.

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الانشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨			
<ul style="list-style-type: none"> وزارة التربية والتعليم. الهيكل الجديد لمركز التطوير التكنولوجي. 						<p>١-٢-٥ (أ) تشكيل لجنة لوضع خطة لتطوير وتنفيذ أنظمة المعلومات بحلول عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧)</p> <p>١-٢-٥ (ب) إجراء دراسة للتقويم الاحتياجات من أجل تصميم نظام تحليل المؤشرات التربوية على المستوى القومي بما يتفق مع المؤشرات العالمية بحلول عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧)</p> <p>١-٢-٥ (ج) وضع خطة للاستخدام الفعال للبنية التحتية المتاحة ببيوتان الوزارة والمديريات التعليمية بحلول عام ٢٠٠٧.</p> <p>١-٢-٥ (د) تزويد المديرات والإدارات التعليمية بعدد ٢٠ جهاز كمبيوتر يعمل كخادم في نظام الإدارة المدرسية SMS (المرحلة الأولى) بحلول عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).</p> <p>١-٢-٥ (هـ) تزويد جميع المباني المدرسية (٢٣٧٤ مبنى) بعدد ٢ جهاز كمبيوتر يعملان كخادم في نظام الإدارة المدرسية SMS (المرحلة الثانية) بداية من عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).</p> <p>١-٢-٥ (و) تجربة النسخة الأولية لنظام المعلومات بالإدارات والمدارس المختارة بحلول عام ٢٠٠٨.</p>		
						١-٢-٥ (أ) تأهيل وتدريب ٢٠ من العاملين على أعمال التحديث والصيانة المستمرة الخاصة بالبوابة الإلكترونية.	٢-٥ توفير الدعم اللازم وفريق العمل المؤهل لتشغيل البوابة الإلكترونية.	
						١-٢-٥ (ب) دعم البنية التحتية للتعلم والتدريب عن بعد خلال سنوات الخطة (٢٠٠٧-٢٠١٢).	١-٣-٥ (ب) دعم مشروعات التعليم الإلكتروني خلال سنوات الخطة (٢٠٠٧-٢٠١٢).	٣-٥ دعم الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في مجال التعليم والتدريب عن بعد.
						١-٢-٥ (ج) توفير الصيانة الفنية لأجهزة الكمبيوتر والمعدات خلال سنوات الخطة (٢٠٠٧/٢٠١٢).	١-٣-٥ (ج) توفير الصيانة الفنية لأجهزة الكمبيوتر والمعدات خلال سنوات الخطة (٢٠٠٧/٢٠١٢).	

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٨٠/٨٠	٩٠/٩٠	١٠٠/١٠٠	١١٠/١١٠	١٢٠/١٢٠			
						٣-٥ (١) تحديد البرامج التعليمية/التدريبية التي يمكن تنفيذها من خلال أسلوب التعلم من بعد؛ بالإضافة إلى وضع خطة سنوية لتنفيذ هذه البرامج بمشاركة جميع الجهات المعنية بحلول عام ٢٠٠٧.	٣-٥ تنفيذ برامج التعلم من بعد في المجالات المختلفة.	٤-٥ بناء القدرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
● قطاع الموارد البشرية.						٥-٤ (١) استكمال تدريب ٥٠٠,٠٠٠ معلم على برامج "التعليم من أجل المستقبل".	٥-٤ بناء قدرة المعلمين على استخدام ودمج التكنولوجيا في التعليم خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٧-٢٠١٢).	٤-٥ بناء القدرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
● قطاع الجوزة.						٥-٤ (ب) استكمال تأهيل ٨٥٠,٠٠٠ معلم للحصول على شهادة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر ICDL.	٥-٤ بناء القدرة لإدارة نظم المعلومات في التعليم خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٧-٢٠١٢).	٤-٥ بناء القدرة لإدارة نظم المعلومات.
						٥-٤ (١) تدريب عدد ٢ من العاملين بكل مدرسة على إدارة نظم المعلومات خلال سنوات الخطة.	٥-٤ بناء القدرة لإدارة نظم المعلومات.	
						٥-٤ (ب) تدريب عدد ٢ من العاملين بكل إدارة على إدارة نظم المعلومات خلال سنوات الخطة.	٥-٤ بناء القدرة لتفريق العمل بمركز التطوير التكنولوجي بعد إعادة هيكلته.	
						٥-٤ (ج) بناء القدرة لأعضاء وحدة تحليل النظام المقترحة فيما يخص تحليل وتصميم نظم المعلومات بحلول عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨).		
						٥-٤ (١) تدريب ١٠٠٠ من الفنيين على برامج صيانة الكمبيوتر خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٧-٢٠١٢).		
						٥-٤ (ب) تدريب ١٠٠٠ على تطبيقات العواسب والشبكات المتقدمة خلال سنوات الخطة (٢٠٠٧-٢٠١٢).		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠١١	٢٠١٠	١٠/٠٩	٠٩/٠٨	٠٨/٠٧			
						٤-٤-٥ تصميم وتنفيذ برنامجين تدريبيين، يستغرق كل منهما ١٠ أيام، على تصميم وإنتاج المواد التعليمية والتدريبية إلكترونياً من خلال الاستعانة بأحد الدوليين بحلول عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).	٤.٤.٥ بناء قدرات العاملين في مجال التدريب والتعليم عن بعد.	٥-٥-٥ دمج إدارات التكنولوجيا المختلفة في قطاع واحد لتحقيق الوحدة والكفاءة (انظر الفصل الخاص بالاتصال المؤسسي للمركزية).
						٥-٥-٥ (أ) تشكيل لجنة لمرجعة الهياكل الحالية لإدارات التكنولوجيا لتجيب الأزواجية في المهام والمسؤوليات بهدف توحيد هذا القطاع.	٥-٥-٥ تحديد الجهة المختصة بإدارة نظم المعلومات التربوية	
						٥-٥-٥ (ب) تحديد هيكل تنظيمي واضح.	٥-٥-٥ تحديد التكنولوجيا في المناهج	
						٥-٥-٥ (ج) تحديد مجالات العمل ومسؤوليات العمل الإداري والنفسي.	٥-٥-٥ توحيد الجهة المسؤولة عن البنية التحتية لتطوير التكنولوجيا	
						٥-٥-٥ (د) إنشاء وحدة خاصة بتحليل وتصميم نظم المعلومات.	٥-٥-٥ توفير أجهزة الكمبيوتر والمعدات لتشمل:	
						٥-٥-٥ (هـ) إنشاء وحدة للصيانة على المستوى المركزي بينما تتم متابعة الصيانة لامركزياً.	(أ) توفير أجهزة الكمبيوتر والمعدات. (ب) الصيانة. (ج) الشبكات. (د) معدات التعليم والتدريب عن بعد.	

الإطار المنطقي لبرنامج تطوير التكنولوجيا ونظم المعلومات

الاقتضات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> توافر الاعتمادات المالية. التوجه الإيجابي نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. 	<ul style="list-style-type: none"> الإجراءات ذات الصلة بمدى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ضوء مجموعة معايير الأداء. دراسة مقارنة للنتائج اختبارات التلاميذ. 	<ul style="list-style-type: none"> تحسين الاستخدام التربوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجميع المدارس. تحسين إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمدارس. تحسين نتائج تعلم التلميذ نتيجة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. 	<p>الهدف الإجرائي الأول: تصديت وتنوية البنية التحتية للتكنولوجيا بجميع المدارس لتمكينها من التطبيق الفعال للمنهج الجديد، وتوظيفها في طرق التعليم والتعلم، والإدارة المتمركزة على المدرسة وتكوين الطالب.</p>
<ul style="list-style-type: none"> التوثيق المرتكز على نظام النجوم. التوثيق المرتكز على تصنيف المدارس في ضوء نظام النجوم. 	<ul style="list-style-type: none"> التوثيق المرتكز على نظام النجوم. التوثيق المرتكز على تصنيف المدارس في ضوء نظام النجوم. 	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ تصنيف المدارس وفقا لنظام النجوم. 	<p>المستهدف ١: وضع إطار لتفعيل واستخدام التكنولوجيا في المدارس بنهاية عام ٢٠٠٧.</p>
<ul style="list-style-type: none"> التوثيق المرتكز على ما تم توقيفه من الأجهزة التكنولوجية. 	<ul style="list-style-type: none"> عدد المدارس المزودة بأجهزة الحاسب الآلي من أجل الاستخدام التعليمية. 	<ul style="list-style-type: none"> عدد قصور رياض الأطفال وقصور التعليم المجتمعي المزودة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. 	<p>المستهدف ٢: تزويد المدارس بالحد الأدنى من احتياجات البنية التحتية للتكنولوجيا اللازمة لدعم الممارسات التربوية داخل المدرسة.</p>
		<ul style="list-style-type: none"> عدد قصور رياض الأطفال وقصور التعليم المجتمعي المزودة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. 	<p>المستهدف ٣: تزويد القصور في مرحلة رياض الأطفال ومدارس التعليم المجتمعي بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٧-٢٠١٢).</p>
		<ul style="list-style-type: none"> عدد المدارس الابتدائية المزودة بمعامل الحاسب الآلي. عدد المدارس الابتدائية المزودة بوحدة متقلة. 	<p>المستهدف ٤: تزويد ٥٠٪ من المدارس الابتدائية بالبنية التحتية للتكنولوجيا خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٧-٢٠١٢).</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> ● فريق عمل تم تدريبه. ● برمجيات ملائمة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● التحقق من مردود إدارة نظم المعلومات في العملية التعليمية ● الوثائق الخاصة بتحديث استخدام النظام ● التحقق من مردود إدارة نظم المعلومات في العملية التعليمية 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المدارس الإعدادية المزودة بمعامل للحاسب الآلي. ● عدد المدارس الإعدادية المزودة بوحات متتلة. 	<p>المستهدف ٥: استكمال تجهيز المدارس الإعدادية (التي لم يتم تنفيذها من خلال مبادرة التعليم المعاصرة فقط) بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٧ - ٢٠١٢).</p> <p>المستهدف ٦: تزويد المدارس الثانوية بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٧ - ٢٠١٢).</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توافق الاعتمادات المالية. ● كوادر بشرية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● دراسة تقييميه بشأن سريان مفعول البوابة الإلكترونية 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد هيئة العاملين المؤهلين. 	<p>المستهدف ١: تعزيز نظم المعلومات لإدارة نظم المعلومات التربوية EMS ونظم الإدارة المدرسية SMS خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٧ - ٢٠١٢).</p> <p>المستهدف ٢: توفير الدعم اللازم وفريق العمل المؤهل لتشغيل البوابة الإلكترونية</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ● مستوى دقة البيانات والمعلومات ذات الصلة باللائمة والمعلمين وهيئة العاملين. 	<p>المستهدف ١: تعزيز نظم المعلومات لإدارة نظم المعلومات التربوية EMS ونظم الإدارة المدرسية SMS خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٧ - ٢٠١٢).</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ● مستوى دقة البيانات والمعلومات ذات الصلة باللائمة والمعلمين وهيئة العاملين. 	<p>المستهدف ١: تعزيز نظم المعلومات لإدارة نظم المعلومات التربوية EMS ونظم الإدارة المدرسية SMS خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٧ - ٢٠١٢).</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> ● كوادر بشرية 	<ul style="list-style-type: none"> ● دراسة مسحية عن تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية المهنية 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد البرامج التدريبية المستخدمة لتكنولوجيا النظم عن بعد. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الهدف الإجرائي الثالث: دعم الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في مجال التعليم والتدريب عن بعد.
<ul style="list-style-type: none"> ● كوادر بشرية 	<ul style="list-style-type: none"> ● التوثيق الخاص بالعاملين الذين تم تدريبهم 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد ما تم تركيبه من الأجهزة التكنولوجية على المستويين المركزي واللامركزي 	<ul style="list-style-type: none"> ● الهدف الإجرائي الرابع: بناء القدرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
<ul style="list-style-type: none"> ● كوادر بشرية ● توفير المعدات الملائمة 	<ul style="list-style-type: none"> ● الوثائق الخاصة ببرامج التنمية المهنية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 	<ul style="list-style-type: none"> ● تحسن مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المهنية ● عدد برامج التنمية المهنية المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 	<ul style="list-style-type: none"> ● الهدف الإجرائي الرابع: بناء القدرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
<ul style="list-style-type: none"> ● برامج تدريبية 	<ul style="list-style-type: none"> ● الوثائق الخاصة ببرامج التنمية المهنية 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد العاملين الذين تم تدريبهم 	<ul style="list-style-type: none"> ● المستهدف ١: بناء قدرة المعلمين على استخدام ودمج التكنولوجيا في التعليم خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٧-٢٠١٢).
<ul style="list-style-type: none"> ● برامج تدريبية 	<ul style="list-style-type: none"> ● الوثائق الخاصة بالعاملين الذين يتم تدريبهم 	<ul style="list-style-type: none"> ● المستهدف ٢: بناء القدرة لإدارة نظم المعلومات. 	<ul style="list-style-type: none"> ● المستهدف ٣: بناء القدرة لفريق العمل بمركز التطوير التكنولوجي بعد إعادة هيكلته.
			<ul style="list-style-type: none"> ● المستهدف ٤: بناء قدرات العاملين في مجال التدريب والتعليم عن بعد.

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرناج
● اعتماد الهيكل التنظيمي المقترح.	● الوثائق الخاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. ● الوثائق الخاصة بالهيكل التنظيمي الجديد متضمنا الوظائف والمسئوليات.	● قطاع التكنولوجيا بالوزارة. ● الهيكل التنظيمي الجديد.	الهدف الإجمالي الخامس: دمج إدارات التكنولوجيا المختلفة في قطاع واحد لتحقيق الوحدة والفعالية. الهدف ١: تحديد الجهة المختصة بإدارة نظم المعلومات التربوية. الهدف ٢: تحديد الجهة المختصة بدمج التكنولوجيا في المناهج. الهدف ٣: توحيد الجهة المسؤولة عن البنية التحتية لتطوير التكنولوجيا تشمل: (أ) توفير أجهزة الكمبيوتر والمعدات. (ب) الصيانة. (ج) الشبكات. (د) معدات التعليم والتدريب عن بعد.

الفصل السادس

برنامج تحديث نظم المتابعة والتقييم

الهدف العام Overall Goal:

وضع منظومة متكاملة وفاعلة للمتابعة والتقييم والمحاسبية في كل جوانب العملية التعليمية وعلى مختلف المستويات: أداء المتعلمين، كفاءة المعلمين، فعالية المدرسة، أداء الأفراد والوحدات في المجالات المالية والإدارية.

١- المقدمة:

تعتبر عمليات المتابعة والتقييم ركنا أساسيا من أركان إدارة وتطوير العملية التعليمية، فهي الضمان الرئيسي للتطوير والتحسين المستمرين لهذه المنظومة، وتكفل التحقق من معدلات إنجاز وحدات تلك المنظومة ومستويات أداء الأفراد. وتعتمد نظم المتابعة والتقييم الحديثة في مجال التعليم على جوانب هامة، كما هو موضح فيما يلي:

- ١- اعتماد التقييم الذاتي المتسم بالشفافية بغية تقييم أداء المتعلمين، وأداء كل من الأفراد والوحدات الإدارية بما يضمن درجة عالية من الإنجازات وجودة الأداء والمسئولية والمساءلة داخل المنظومة، وهو الأمر الذي سيبسر بالتأكيد تأهيل المدرسة وفقا للمعايير القومية لاجتياز مراجعات جهات التقييم كهيئة ضمان الجودة والاعتماد، والوفاء بمتطلبات الاعتماد، من ناحية أخرى.
 - ٢- التركيز على شمولية التقييم بحيث يتناول التقييم كل جوانب أداء المتعلم التي تعبر عن النمو المتكامل للشخصية، وكذلك كل عناصر المدرسة وتفاعل هذه العناصر مع بعضها، كما يشمل مستويات إدارة المنظومة التعليمية على المستوى المحلي ومستوى المحافظة والمستوى المركزي من حيث كفاءة النظم وكفاءة الأفراد بها.
 - ٣- تسعى عملية التقييم إلى دعم كفاءة الأداء للأفراد والمؤسسات بهدف تطوير وإصلاح العملية التعليمية، ومن ثم لا يقتصر دور المتابعة والتقييم فقط على جمع البيانات والمعلومات ووضع تحليلات وفق معايير محددة، بل اقتراح ما يلزم من إجراءات الإصلاح والبرامج العلاجية لما قد يظهر من مشكلات، وهو ما يعرف بالتقييم من أجل الدعم أو التمكين Empowering وذلك بالكشف عن أوجه القصور وعلاجها، ودعم نماذج التميز.
 - ٤- مراعاة الموضوعية والالتزام بالقواعد الواضحة والدقيقة الخاصة بتقييم الأداء من خلال وضع المعايير والمؤشرات الملائمة لعملية التقييم، وكذلك بناء الأدوات الملائمة لجمع البيانات والقياس وتحليل المعلومات مع تقنينها باستمرار عن طريق الخبراء وفرق العمل المتخصصة.
 - ٥- إجراء التقييم المستمر في الظروف الطبيعية للمتعلمين، وللمدرسة وبيئتها التعليمية، في أي وقت، وذلك باتباع قواعد عمل واضحة وموضوعية، ومعلنة للجميع.
- وتوافقا مع مسعى الدولة ووزارة التربية والتعليم الهادف لإحداث نقلة نوعية في جودة التعليم، كان من الضروري إعادة النظر في عملية المتابعة والتقييم التقليدية المتبعة حاليا، ليس فقط من حيث الإجراءات والعمليات بل أيضا من حيث البنى والهيكل والوظائف والأدوار، مع ترسيخ المفاهيم الحديثة لإدارة وضمان الجودة الشاملة ضمن إطار عمل تطوير منظومة التعليم.

٢- القضايا والتحديات:

تكتنف عملية المتابعة والتقييم الحالية بعض جوانب الضعف والقصور، والتي هي بمثابة تحديات أمام محاولات تحسين نظام التعليم، من أهمها ما يلي:

١- تعدد وتكرار أعمال كيانات عديدة على المستوى المركزي للوزارة في آليات ونظم المتابعة والتقييم في ظل غياب التنسيق بين الوحدات الإدارية على جميع المستويات، مما يؤدي إلى تكرار وتداخل وتضارب جهودها في مختلف مستويات المنظومة التعليمية، ومن بين الأمثلة الصارخة على ذلك ما يلمسه المراقب من تضارب في اختصاصات المركز القومي للاختصاصات والتقييم التربوي مع عمل عدد من أجهزة ووحدات المتابعة الأخرى، كما توجد حالة من الضعف في أدوار ومهام المركز والمنصوص عليها في القرار الصادر بإنشائه.

٢- تدنى مستوى كفاءة ومهنية الأفراد القائمين على أعمال المتابعة والتقييم.

٣- غياب منظومة متكاملة تركز على المعايير لتقييم نواتج التعلم.

٤- ضعف أساليب وأدوات تقييم المتعلمين وبيئة العمل المؤسسي وأداء الإدارة والعاملين على مستوى المدارس.

٥- عدم فاعلية أدوات وآليات تقييم استخدام الموارد المالية والبشرية، وغياب أى مؤشرات معتمدة لها.

٣- البرامج والمبادرات الحالية:

تبدل وزارة التربية والتعليم العديد من الجهود في سبيل تحقيق نقلة نوعية في عمليات تقييم ومتابعة جميع جوانب المنظومة التعليمية، وتتضمن المبادرات والجهود ذات الصلة ما يلي:

● صدر القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بشأن إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وصدرت لائحته التنفيذية في ديسمبر ٢٠٠٦م، وتشير مواد هذا القانون صراحة إلى ضرورة التقييم الذاتي في المؤسسات التعليمية، وهو الأمر الذي يتطلب تطوير عمليات المتابعة والتقييم الحالية بمختلف مستوياتها مع ضرورة منح الأولوية لتطوير آليات أعمال المتابعة والتقييم على مستوى المدرسة.

● قامت الوزارة بتطبيق أساليب التعلم النشط والتقييم الشامل في السنوات الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية مع التوجه نحو تعميم هذين الأسلوبين في الصف الرابع بحلول عام ٢٠٠٨ ومن المتوقع أن يشملا كافة مراحل التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١١م.

● إقرار التعديلات على قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بخصوص تطبيق كادر وظيفي للمعلمين، متمركز على الحوافز، مع ربط الترقى الوظيفي وما يتحصل عليه المعلم من رواتب وبدلات بمؤشرات تحسن أدائه المهني، وهو ما يُظهر الحاجة إلى إصلاح منظومة المتابعة والتقييم الحالية، ولاسيما عند مستوى المدرسة وفي حجرة الدراسة، ويرتبط بتطبيق ذلك الكادر إنشاء أكاديمية مهنية للمعلمين تعمل على إصدار المعايير والمؤشرات التي تضمن تقييم أدائهم في مستويات عملهم الوظيفي المختلفة.

● تبدل الوزارة جهودا هائلة بغية تطوير عملية التخطيط الاستراتيجي لتطوير التعليم ما قبل الجامعي في مصر، سواء أكانت تلك الجهود على المستوى القومي أو من خلال الجهود التي تبذلها الوزارة والمحافظات من أجل إعداد خطط استراتيجية لتطوير التعليم في كل محافظة.

٤- الإطار العام للسياسات ومنهجية البرنامج:

تسعى الوزارة من خلال عملية تطوير نظام التقييم والمتابعة بالتعليم إلى تحقيق الجودة الشاملة، وتطبيق لا مركزية الإدارة التربوية، من خلال اعتمادها على استراتيجية تقوم على ثلاثة محاور كما يظهر في الشكل رقم ١ التوضيحي، وذلك كما يلي:

- ١- تقييم التلميذ الذى يمثل محور العملية التعليمية، من خلال تقييم نواتج التعلم ومؤشرات الإنجاز ويشمل نظام تقييم التلاميذ فى مصر على أربعة أبعاد:
 - اتباع نظام التقييم الشامل والمستمر الذى يركز على أداء التلميذ ونشاطه وذلك وفق الخطة المشار إليها فى كل من برنامج التعليم الأساسى والتعليم الثانوى.
 - تطبيق الاختبارات القومية المقننة التى يصممها المركز القومى للاختبارات على ١٠٪ من طلاب الصفوف (٣-٦-٩-١٠) لضمان وصول أداء المتعلمين إلى مستوى الجودة، وفقاً للمؤشرات والمعايير القومية التى يضعها المركز القومى للاختبارات والتقييم التربوى وتعتمدها الوزارة.
 - اختبارات وامتحانات نهاية المرحلة للتعليم الابتدائى، والتعليم الإعدادى والثانوى العام والثانوى الفنى.
 - تشترك مصر فى الاختبارات العالمية مثل:
 - TIMSS (Trends in International Mathematics and Science Study) للمرحلتين الابتدائية والإعدادية.
 - PISA (Program for International Student Assessment) للمرحلة الثانوية.
- ٢- تقييم فعالية المدرسة School Effectiveness طبقاً للمعايير القومية للتعليم لضمان انجازات المدرسة الفعالة، واستمرار الجهود التنموية المبذولة بها، وذلك فى إطار برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة.
- ٣- تقييم الأداء المالى والإدارى للعاملين والقائمين على العملية التعليمية بهدف الوصول للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (مالية وبشرية).

فلسفة التقييم:

وتتمثل فلسفة نظام التقييم الجديد فى تحويل عملية المتابعة والتقييم من مجرد عملية تفتيش تستهدف كشف العيوب من أجل العقاب إلى عملية داعمة تستهدف كشف مواطن القصور بغية علاجها وتقديم الدعم والمساندة، وكذلك كشف نماذج التميز والعمل على تفعيلها ونشرها، وهو ما يعرف بالتقييم من أجل التمكين Evaluation for Empowerment .

ويعتمد نجاح استراتيجية وتطبيق فلسفة نظام التقييم الجديد على عدة عوامل رئيسية مثل التطبيق الناجح لبرنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة، وإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وإنشاء الأكاديمية المهنية للمعلم PAT وتوفير الموارد المالية اللازمة، وكذلك على وجود نظم معلومات فعالة EMIS/SMS على مستوى المدرسة وعلى المستوى القومى.

وتتم عمليات التقييم فى (١ و ٢) أعلاه على مستوى المدرسة حيث تدار هذه العملية من خلال وحدة الجودة والتدريب بالمدرسة SQU (School Quality and Training Unit)، اعتماداً على نظم المعلومات على مستوى المدرسة. SIMS (School Information Management System).

وترفع المدرسة تقريراً عن حالتها مرتين فى السنة إلى الإدارة التعليمية لمساعدة الإدارة فى إجراء عمليات التقييم والمتابعة عبر نظم EMIS وتقوم الإدارة بالتحقق من صحة البيانات الدالة على فعالية العملية التعليمية بالتحليل الإحصائى للبيانات والمعلومات، أو التحقق من خلال الزيارات الميدانية إذا لزم الأمر.

وترفع الإدارة التعليمية من خلال قسم الجودة بعد مراجعة حالة المدارس تقريراً عن الحالة التعليمية لمدارس الإدارة التعليمية إلى إدارة الجودة بالمديرية التعليمية التابعة لها، التى بدورها تقوم بمراجعة كافة التقارير الواردة إليها من خلال التحليلات الإحصائية للتحقق من صحة البيانات الواردة إليها.

وتعد المديرية التعليمية تقريراً شاملاً عن الحالة التعليمية لمدارس المديرية وترفعه إلى قطاع الجودة بالوزارة.

وتقوم الوزارة بدورها بمراجعة جميع التقارير الواردة إليها من المديرية المختلفة للتحقق من الحالة التعليمية بمدارس الجمهورية اعتماداً على التحليلات الإحصائية والمؤشرات التعليمية، وقد ترى الوزارة زيارة أي من المواقع التعليمية للتحقق عملياً من مدى صحة ما جاء بالتقارير وذلك في حالات الضرورة التي تراها الوزارة.

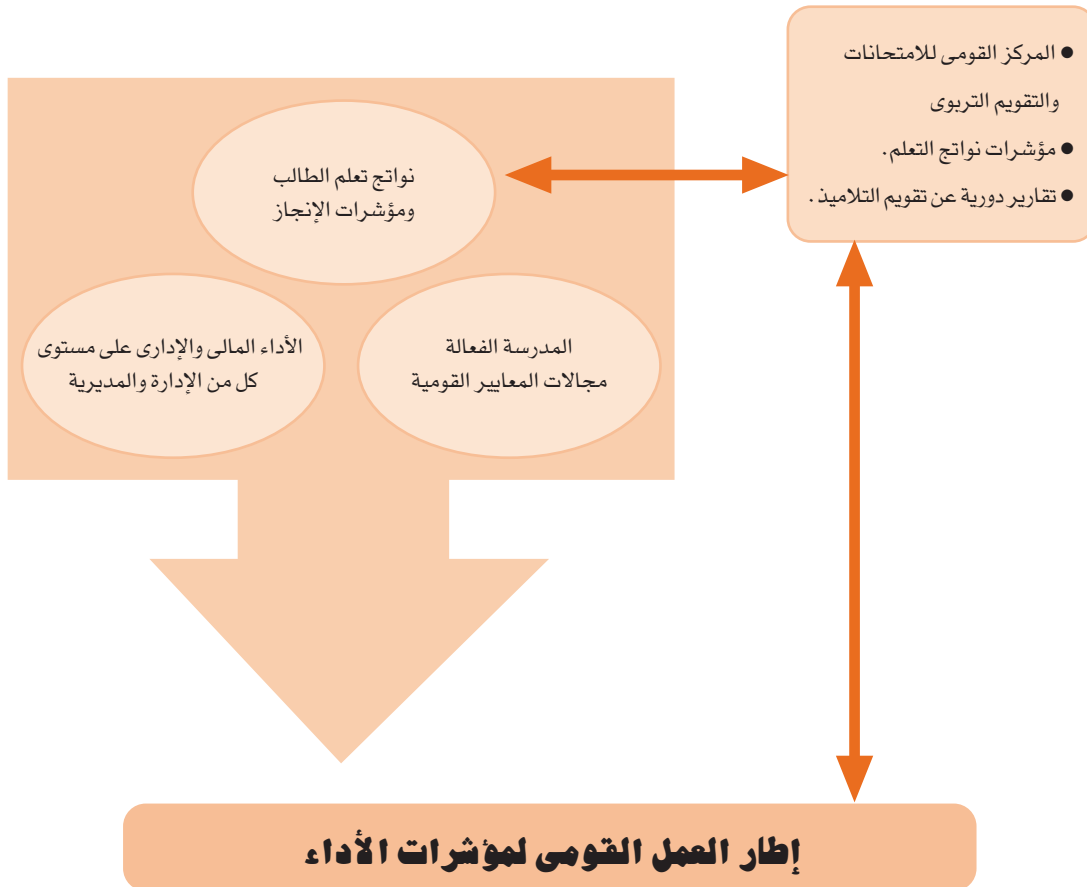
معنى ذلك أن عملية المتابعة والتقييم تتم من خلال المستويات الأربعة الآتية:

- ١- وحدة الجودة والتدريب بالمدرسة.
- ٢- قسم الجودة بالإدارة التعليمية.
- ٣- إدارة الجودة بالمديرية.
- ٤- قطاع الجودة بالوزارة.

ويقوم مجلس الأمناء في كل مستوى بالمشاركة الكاملة والفاعلة في إعداد التقرير ومناقشة نسخته الأخيرة والموافقة عليه على كل مستوى وقبل رفعه إلى المستوى الأعلى: حتى تتحقق المحاسبية المجتمعية.

الشكل (١) إطار عمل المتابعة والتقييم

نموذج التقييم والمتابعة على مستوى كل من المدرسة والإدارة والمديرية والوزارة



إن إنشاء نظام جديد للمتابعة والتقييم في التعليم ما قبل الجامعي يجب أن يستهدف ثلاث مجموعات:

- ١- الطالب كمتلقي للخدمات التعليمية .
- ٢- المدرسة الفعالة لضمان توفر عناصرها وفقا للمعايير القومية للتعليم.
- ٣- كفاءة أداء الأفراد والنظم فى المجالات الإدارية والمالية .

دعم القدرة المؤسسية لنظم التقييم والمتابعة:

يمكن تلخيص توجهات السياسات فى النقاط الخمس التالية:

أ- تقييم نواتج التعلم:

يجب أن تسعى عملية المتابعة والتقييم إلى قياس نواتج تعلم التلاميذ، وهذا التقييم لنواتج التعلم لا يتم بمعزل عن تقييم كامل للبيئة المحيطة بالتلميذ داخل المدرسة وعناصرها من نظم وإدارة وتجهيزات وعمليات وأنشطة .

ب- متابعة وتقييم كافة جوانب الأداء المدرسى فى ضوء مؤشرات المدرسة الفعالة، وذلك فى ضوء برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة:

لن يتأتى لنا تأكيد جودة نواتج التعلم دون تأكيد جودة كل جوانب العملية التعليمية التى تتم داخل المدرسة والتى تمثل العملية المساندة لبيئة التعلم، والتى تبدأ من وجود رؤية ورسالة واضحة وصادقة للمدرسة، وتهيئة مناخ اجتماعى مدرسى جيد، وتنمية مهنية مستدامة للعاملين، وتوفير المناخ الداعم للجودة والمساءلة، وتوسيع دائرة المشاركة المجتمعية الفاعلة وخدمة المجتمع، والإدارة المدرسية الفعالة، والإدارة المالية، بالإضافة إلى الآليات الملائمة لصيانة المبنى المدرسى، والمعامل والتجهيزات وتوفير أعمال الصيانة اللازمة، إن تأكيد جودة نواتج التعلم يعززها متابعة وتقييم أداء العاملين بالتدريس والقيادات عن طريق التقييم الجيد والكوادر المبدعة، ويجب تدعيم تلك الكوادر من خلال الإعداد الجيد والتدريب لاكتساب المهارات الضرورية لأداء أدوارها بفعالية .

ج- تقييم الأداء المالى والإدارى للعاملين والقائمين على العملية التعليمية بهدف الوصول للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (مالية وبشرية):

تعد عملية التقييم والمتابعة وسيلة علمية وعملية مهمة، تهدف إلى تنظيم الموارد والإمكانات المادية والبشرية المتاحة لتحقيق الغايات التى تترجمها الأهداف من خلال استغلال تلك الموارد، هذا الاستغلال الجيد يحقق أعلى مستوى من الجودة والاستخدام الأمثل للموارد والوقت، وتسعى وزارة التربية والتعليم جاهدة لإنشاء منظومة للمتابعة والتقييم حسنة التنظيم، تهدف إلى توجيه التعليم بكافة مؤسساته وموارده بشكل سليم نحو أهدافه المحددة من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، كما يتحقق ذلك أيضا من خلال تكوين آلية فعالة لربط الأداء المالى ومخصصات الموارد والإدارة بخطة تطوير المدرسة SIP، وسوف تتولى وحدات الجودة والتدريب بالمدارس القيام بهذه العملية، كما تتولى أقسام وإدارات الجودة بالإدارات والمديريات التعليمية وكذلك قطاع الجودة بالوزارة تقييم كفاءة أداء الأفراد والنظم فى المجالين الإدارى والمالى، كل فى المستوى والنطاق الإدارى المحدد له .

د- دعم القدرة المؤسسية لنظام المتابعة والتقييم:

إن استراتيجية وزارة التربية والتعليم تتمثل فى إعادة النظر فى الهياكل المؤسسية القائمة وأدوارها وفقا لأنشطة المتابعة والتقييم الجديدة على كافة المستويات، كما سيتم إنشاء وحدات للجودة فى كل من الإدارة والمديرية من ناحية، وقطاع للجودة بالوزارة من ناحية أخرى، وكما تبين أعلاه سيتم تطوير وحدات التدريب والتقييم الموجودة بالفعل فى المدرسة كي تصبح وحدات للجودة والتدريب .

فالتنمية المهنية المستدامة للعاملين القائمين على أعمال المتابعة والتقييم على كافة المستويات شرطاً أساسياً لضمان فعالية هذا النظام الجديد المقترح، فالإصلاح الهيكلي والتركيز على جودة أداء المدرسة لن يكون لأي منهما أي تأثير ملموس طالما بقيت قدرات العاملين في هذا المجال على وضعها التقليدي غير الفعال، كما تدرك الوزارة أن نظام المتابعة والتقييم هو عملية ديناميكية دائمة التغيير، ويجب على العاملين في هذا المجال أن يكونوا متطورين وأن يواكبوا التطور العالمي في هذا المجال.

هياكل التقييم:

ولما كانت المدرسة هي الوحدة الأساسية في عملية التطوير، فإن عملية المتابعة والتقييم تبدأ منها لتصل إلى الإدارة ثم المديرية ثم تنتهي بالوزارة، وتتم هذه السلسلة من خلال نظم المعلومات (SMS/EMIS) في إطار المعايير القومية للتعليم، وذلك كما يلي:

١- وحدة الجودة والتدريب (على مستوى المدرسة): تتولى القيام بكل ما يخص عملية المتابعة والتقييم على مستوى المدرسة، من:

- تقييم أداء الطالب.
- تقييم الأداء المالي والإداري للمدرسة.
- تقييم أداء القيادات التربوية.
- تقييم المناخ المدرسي.
- تقييم مدى فاعلية المشاركة المجتمعية.
- تقييم كفاءة المعامل والتجهيزات.
- تقييم عملية التنمية المهنية للعاملين على مستوى المدرسة.

كما تتولى هذه الوحدة تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين، وبناءً على ذلك تقوم بإدارة عملية التدريب، وتقوم بإعداد تقرير عن حالة التعليم بالمدرسة، وترفعه لقسم الجودة بالإدارة التعليمية.

٢- قسم الجودة (على مستوى الإدارة التعليمية): ويسند له المهام التالية:

- إعداد تقرير عن حالة التعليم بالإدارة التعليمية.
- تقديم الدعم الفني ومتابعة وحدات ضمان الجودة بالمدارس.
- وضع خطط واستراتيجيات منظومة المتابعة والتقييم على مستوى الإدارة.

٣- الإدارة العامة للجودة (على مستوى المديرية): ويسند لها المهام التالية:

- إعداد تقرير عن حالة التعليم بالمديرية.
- تقديم الدعم الفني ومتابعة وحدات ضمان الجودة بالإدارات التعليمية.
- وضع خطط واستراتيجيات منظومة المتابعة والتقييم على مستوى المديرية.

٤- وبالإضافة لذلك، لابد من إعادة هيكلة جهاز التفيتيش والأجهزة المناظرة له على مستوى الوزارة في بناء واحد يسمى "قطاع الجودة"

داخل الوزارة، ويتولى هذا القطاع المهام التالية:

- إعداد التقرير العام عن حالة التعليم في مصر.
- متابعة المشروعات الخارجية التي تتم بالتعاون مع الجهات المانحة.
- وضع خطط واستراتيجيات منظومة التقييم والمتابعة.
- تقديم الدعم الفني والمتابعة لوحدات ضمان الجودة على مستوى المديريات.

كما يلزم التنويه بأن تقييم الأداء المالي والإداري سوف تضطلع به إدارات التوجيه المالي والإداري بالوزارة والمديريات بالتعاون والتسيق التام مع إدارات وقطاع الجودة بمديرية التربية والتعليم والوزارة.

وتعتبر الوزارة أن القيام بعملية المتابعة والتقييم مسئولية مشتركة بين العديد من الجهات والمستويات داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، فالمستوى الأدنى يقوم بتوفير البيانات والمعلومات والتحليلات الخاصة بهذا المستوى ويرفعها للمستوى الأعلى الذي يقوم باستخراج الملامح العامة والتوجهات التي تحكم إدارة الجودة وتوكيدها، ليستكشف مواطن القصور بما ييسر له تقديم حلول لهذه المشكلات، وتوفير مساندة ودعم فنى تساعد فى التغلب على ما يظهر من قصور وخلق. ويقوم مجلس الأمناء فى كل مستوى بالمشاركة الكاملة والفاعلة فى إعداد التقرير ومناقشة نسخته الأخيرة والموافقة عليه على كل مستوى وقبل رفعه إلى المستوى الأعلى؛ حتى تتحقق المحاسبية المجتمعية، وبالتالي فهى مسئولية يشترك فيها المجتمع بدور فاعل سواء من خلال مجالس الأمناء أو منظمات المجتمع المدنى التى تدعم تطوير التعليم.

هـ- دعم القدرة المؤسسية للمركز القومى للامتحانات والتقييم التربوى NCEEE:

يعتبر المركز القومى للامتحانات والتقييم التربوى بمثابة بيت الخبرة Think Tank الذى يتعهد بالجوانب البحثية والتنمية المعنوية بمتابعة وتقييم نواتج تعلم التلميذ، ومن ثم فإن مسألة تطويره وتحديث مهامه من شأنها أن توفر له دوراً قيادياً فى عملية تطوير نظام المتابعة والتقييم الجديد، وسيتم تحقيق ذلك من خلال الدعم المؤسسي وإعادة الهيكلة.

ويعمل المركز القومى للامتحانات والتقييم التربوى NCEEE على:

- ١- إصدار المعايير القومية للتعليم وتحديثها بما تتطلبه من مؤشرات وأدوات قياس.
- ٢- وضع الاختبارات القومية المقننة اللازمة وفقاً للجدول الزمنية المحددة.
- ٣- بناء بنوك الأسئلة ووضع المواصفات التى تساعد على إجراء امتحانات نهاية المرحلة ESE لكل مرحلة تعليمية.
- ٤- اتخاذ الإجراءات اللازمة لاشتراك مصر فى الاختبارات العالمية لتقييم التلاميذ.

والعناصر الخمسة مترجمة إلى خمسة أهداف رئيسية والمستهدفات ذات الصلة موضحة فى أهداف البرنامج التالية:

٥- عرض البرنامج:

الهدف العام Overall Goal:

وضع منظومة متكاملة وفاعلة للمتابعة والتقييم والمحاسبية فى كل جوانب العملية التعليمية على مختلف المستويات: أداء المتعلمين، كفاءة المعلمين، فعالية المدرسة، أداء الأفراد والوحدات فى المجالات المالية والإدارية.

استراتيجيات البرنامج Program Strategy :

للبرنامج خمس استراتيجيات أساسية، هى:

- ١- الاهتمام بتقييم التلاميذ فى كل مراحل التعليم وكذلك نواتج التعلم المرغوبة، قياساً بالمعايير ومؤشرات الإنجاز فى كل مرحلة تعليمية.
- ٢- التركيز على ضمان جودة مقومات المدرسة الفعالة وفقاً للمعايير القومية للتعليم، والتأكد من إعداد المدرسة للاعتماد التربوى.
- ٣- ضمان كفاءة أداء العاملين والنظم فى المجالين المالى والإدارى.
- ٤- دعم القدرة المؤسسية وإعادة هيكلة المركز القومى للامتحانات والتقييم التربوى لضمان جودة الأداء.
- ٥- دعم القدرة المؤسسية وإعادة هيكلة نظام المتابعة والتقييم فى المستويات الأربعة (المدرسة - الإدارة - المديرية - الوزارة)

الأهداف الإجرائية والمستهدفات^(١):

الهدف الإجرائي Objective:

٦-١ متابعة وتقييم نمو/أداء المتعلم فى ضوء مؤشرات الإنجاز لقياس مهارات التفكير الناقد والتحليلي والمهارات الحياتية والبحثية المرتبطة بمحتوى المواد الدراسية.

المستهدف Target:

٦-١-١ تقييم أداءات نمو الطفل فى رياض الأطفال وفق مؤشرات التقييم بمرحلة ما قبل التعليم الابتدائى بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩).

٦-١-٢ تقييم أداء التلاميذ فى مختلف المراحل (ابتدائى، إعدادى، ثانوى) وفق مؤشرات تقييم الأداء الخاصة بكل مرحلة بنهاية

عام (٢٠٠٩/٢٠١٠).

٦-١-٣ : تقييم أداء ذوى الاحتياجات الخاصة والموهوبين وفق مؤشرات تقييم الأداء بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠١٠).

الهدف الإجرائي Objective:

٦-٢ متابعة وتقييم الأداء المدرسى فى ضوء مؤشرات المدرسة الفعالة المشتقة من وثيقة المعايير القومية للتعليم، وكذلك توجهات الخطة التنفيذية لإصلاح التعليم، من حيث الزمن والمؤشرات المستخدمة (وفق برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة)

المستهدف Target:

٦-٢-١ تقييم توافر الرؤية والرسالة الواضحة والصادقة للمدرسة بنهاية عام (٢٠٠٨-٢٠٠٩)

٦-٢-٢ تقييم عملية التنمية المهنية المستدامة على مستوى المدرسة بنهاية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (وفقاً لفصل تنمية الموارد البشرية).

٦-٢-٣ تقييم مجتمع التعليم والتعلم بالمدرسة (Learning Community) بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠١٠).

٦-٢-٤ تقييم المشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع بنهاية (٢٠٠٩-٢٠١٠).

٦-٢-٥ تقييم الأداء المالي والإدارى للمدرسة الفعالة بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠١١).

٦-٢-٦ متابعة وتقييم حالة المبنى التعليمي والمعامل والتجهيزات وأعمال الصيانة بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠١١).

الهدف الإجرائي Objective:

٦-٣ متابعة وتقييم النظم الإدارية والمالية على كل المستويات لدعم الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية فى ضوء مؤشرات الخطة التنفيذية لإصلاح التعليم والمعايير القومية للتعليم.

المستهدف Target:

٦-٣-١ تقييم أداء العاملين فى الوظائف القيادية والإدارية وفق مؤشرات واضحة محددة مرتبطة بخطة إنجاز الخطة الإستراتيجية الخمسية على كل المستويات بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠١٠)

٦-٣-٢ متابعة إعداد تقارير الأداء المالى بنهاية عام (٢٠٠٨-٢٠٠٩)

الهدف الإجرائي Objective:

٦-٤ إعادة هيكلة نظام المتابعة والتقييم.

(١) الترقيم المتبع هو (رقم الفصل، رقم الهدف، رقم المستهدف)

المستهدف Target:

- ١-٤-٦ إعادة هيكلة وحدات التدريب والتقييم بالمدارس لتصبح وحدات للجودة والتدريب بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).
- ٢-٤-٦ إعادة هيكلة نظم المتابعة والتقييم على مستوى الإدارة والمديرية والمستوى المركزى وإنشاء إدارة الجودة بنهاية عام (٢٠٠٧-٢٠٠٨).
- ٣-٤-٦ بناء خطط التنمية المهنية المستدامة للقائمين على المتابعة والتقييم لزيادة فعاليتهم بنهاية عام (٢٠٠٩-٢٠٠٨)
- ٤-٤-٦ تحديث الأطر القانونية واللوائح التنظيمية التي تحدد أدوار ومسئوليات القائمين بأعمال المتابعة والتقييم بنهاية عام (٢٠٠٩-٢٠١٠)

الهدف الإجرائى Objective:

- ٥-٦ دعم القدرة المؤسسية للمركز القومى للامتحانات والتقييم التربوى فى ضوء متطلبات الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم.

المستهدف Target:

- ١-٥-٦ إعادة هيكلة المركز القومى للامتحانات والتقييم التربوى بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).
- ٢-٥-٦ بناء مكون خبراء التقييم فى القياس النفسى والمحتوى الدراسى (٣٠ خبير محلى) بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠١٠).
- ٣-٥-٦ إعداد الاختبارات القومية المعيارية National Standardized Achievement Tests للمواد الدراسية واختبارات القدرات Aptitude Tests والتي تركز على مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠١١).
- ٤-٥-٦ تحديث المعايير القومية للتعليم، وفقاً للمتغيرات المحلية والعالمية، وبناء مؤشرات تقييم أداء المتعلم فى كل مستوى، وذلك بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).

مصنوفة برنامج المتابعة والتقييم

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١٠/٠٠	١١/٠٠	١٠/٠١	٠٩/٠٠	٠٩/٠١			
<ul style="list-style-type: none"> ● المدرسة. ● وحدة الجودة والتدريب 						<p>١-١-٦ تنفيذ برامج تدريبية على استخدام أدوات القياس (المعدة من خلال المركز القومي للاحتياجات) لمعلمات رياض الأطفال وكذلك العاملين بوحدة الجودة والتدريب بالمدراس بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).</p> <p>١-١-٦ (ب) تطبيق خطة التقييم والمتابعة باستخدام أدوات القياس</p>	<p>١-١-٦ تقويم آداءات نمو الطفل في رياض الأطفال وفق مؤشرات التقييم بمرحلة ما قبل التعليم الابتدائي بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).</p> <p>(وفق برنامج ماقبل التعليم الابتدائي)</p>	<p>١-٦ متابعة وتقويم نمو/ أداء المتعلم في ضوء مؤشرات الإنجاز لقياس مهارات التفكير الناقد والتحليلي والمهارات العيانية والبحثية المرتبطة بمتوى المواد الدراسية</p>
						<p>٢-١-٦ (١) تنفيذ برامج تدريبية على استخدام أدوات القياس (المعدة من خلال المركز القومي للاحتياجات) للمعلمين وكذلك العاملين بوحدة الجودة والتدريب بالمدراس بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠٠٩).</p> <p>٢-١-٦ (ب) تطبيق خطة التقييم والمتابعة باستخدام أدوات القياس</p>	<p>٢-١-٦ تقويم أداء التلاميذ في مختلف المراحل التعليمية (البتدائي - إعدادي - ثانوي) وفق مؤشرات تقويم الأداء الخاصة بكل مرحلة بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠٠٩)</p>	
						<p>٣-١-٦ (١) تنفيذ برامج تدريبية على استخدام أدوات القياس (المعدة من خلال المركز القومي للاحتياجات) للمعلمين وكذلك العاملين بوحدة الجودة والتدريب بالمدراس بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).</p> <p>٣-١-٦ (ب) تطبيق خطة التقييم والمتابعة باستخدام أدوات القياس</p>	<p>٣-١-٦ تقويم أداء ذوي الاحتياجات الخاصة والموهوبين وفق مؤشرات تقويم الأداء بنهاية عام (٢٠١١/٢٠٠٩)</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ● المدرسة. ● وحدة الجودة والتدريب. ● الإدارة التعليمية (قسم الجودة). ● المركز القومي للاحتياجات والتقييم التربوي. 						<p>١-٢-٦ (١) متابعة وجود وثيقة واضحة وصادقة لكل مدرسة تعبر عن رؤيتها ورسالتها، وتنظيم برامج تدريبية لدعم المدارس المتفجرة في وضع رؤية رسالة واضحة وتحويلها إلى برامج تنفيذية بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).</p> <p>٢-٢-٦ (١) متابعة وقياس مدى التزام العاملين بأخلاقيات المهنة بنهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.</p> <p>٢-٢-٦ (ب) متابعة تنفيذ آليات تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين بشكل دوري بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).</p>	<p>١-٢-٦ تقويم توافق الرؤية والرسالة الواضحة والصادقة للمدرسة بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).</p> <p>٢-٢-٦ تقويم عملية التنمية المهنية المستدامة على مستوى المدرسة بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).</p> <p>(وفقاً لفصل تنمية الموارد البشرية)</p>	<p>٢-٦ متابعة وتقويم الأداء المدرسي في ضوء مؤشرات المدرسة الفعالة المشتقة من وثيقة المعايير القومية للتعليم، وكذلك توجهات الخطة التنفيذية لإصلاح التعليم، من حيث الزمن والمؤشرات المستخدمة. (وفق برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة)</p>

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني				الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠١١	١٠/١١	١٠/٠٩	١٠/٠٨			
					٢-٢-٦ (ج) متابعة وتقييم البرامج التدريبية المقدمة للعاملين لتعميهم مهنيًا وكذلك البرامج الخاصة للقيادات التربوية بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩).		
					٢-٢-٦ (أ) متابعة وقياس مدى تركز الأنشطة التعليمية حول التميز بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩). ٢-٢-٦ (ب) تقييم الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠١١). (وفقًا لفصل التكنولوجيا)	٢-٢-٦ تقييم مجتمع التعلم والتعلم Learning Community عام (٢٠٠٩/٢٠١٠)	
					٢-٢-٦ (ج) متابعة وتقييم مدى كفاءة وفعالية منظومة التتويم الشامل بداية من عام (٢٠٠٩/٢٠١٠) (وفقًا لفصل المناهج)		
					٢-٢-٦ (د) متابعة وتقييم طبيعة العلاقات بين العاملين داخل المدرسة على مختلف المستويات وأثرها على العملية التعليمية.		
					٢-٢-٦ (أ) متابعة وتقييم أداء المشاركة المجتمعية بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠١٠).	٢-٢-٦ تقييم المشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠١٠)	
					٢-٢-٦ (ب) متابعة وتقييم ودعم الخدمات المقدمة لأولياء الأمور بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩).		
					٢-٢-٦ (ج) متابعة وتقييم الخدمات العامة المقدمة للمجتمع المحلي بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠١٠).		
					٢-٢-٦ (أ) متابعة وتقييم الأداء المالي والإداري للمدرسة وفق مؤشرات المدرسة الفعالة بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠١١).	٢-٢-٦ تقييم الأداء المالي والإداري للمدرسة الفعالة بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠١١).	
					٢-٢-٦ (ب) قياس مدى فعالية القيادات الإدارية وتحديد احتياجاتهم التدريبية بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩).		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧			
<ul style="list-style-type: none"> ● وحدة الجودة والتدريب ● المركز القومي للاحتفالات والتتويج التربوي. ● الوحدة المالية بالإدارة والمديرية. ● التوجيه العالي والإدراي. ● قسم الجودة بالإدارة. ● الإدارة العامة للجودة بالمديرية. ● قطاع الجودة بالوزارة. 						<p>١-٣-١ بناء مؤشرات تقويم أداء العاملين في الوظائف القيادية والإدارية بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).</p> <p>١-٣-١ (ب) وضع أدوات التتويج بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).</p> <p>١-٣-١ (ج) تدريب العاملين على استخدام هذه الأدوات بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).</p> <p>١-٣-١ (د) المتابعة وفق مؤشرات التتويج اللذان المستمر للأداء المهني بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠٠٩).</p> <p>٢-٣-١ (١) وضع نظام معلومات مالية واضح بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).</p> <p>٢-٣-١ (ب) وضع نظام موحد لتقارير الأداء المالي بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).</p> <p>٢-٣-١ (ج) وضع إطار عمل ودليل إرشادي للتقييم والمراجعة المالية بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).</p> <p>٢-٣-١ (د) إعداد كوادر المراجعة المالية الداخلية وتدريبهم على الطرق المحاسبية المستخدمة بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).</p>	<p>١-٣-١ تقويم أداء العاملين في الوظائف القيادية والإدارية وفق مؤشرات واضحة ومعدة مرتبطة بخطة إنجاز الخطة الاستراتيجية الخمسية على كل المستويات بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠٠٩).</p>	<p>٣-١ متابعة وتقييم النظم الإدارية والمالية على كل المستويات لدعم الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية في ضوء مؤشرات الخطة التنفيذية لإصلاح التعليم والمعايير القومية للتعليم</p>
						<p>١-٢-١ (١) المتابعة وفق مؤشرات جودة المبنى التعليمي بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).</p> <p>٢-٣-١ (ب) المتابعة وفق مؤشرات جودة التجهيزات والمعامل بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠٠٩).</p> <p>٢-٣-١ (ج) متابعة جهود أعمال الصيانة وفقاً للخطة بنهاية عام (٢٠١١/٢٠١٠).</p>	<p>١-٢-١ متابعة وتقييم حالة المبنى التعليمي والمعامل والتجهيزات وأعمال الصيانة بنهاية عام (٢٠١١/٢٠١٠).</p>	<p>٣-١ إعادة هيكلة نظام المتابعة والتتويج</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● الوزارة. ● المديريات. 					<p>١-٤-١ (١) تشكيل مجموعة عمل لوضع تصور لإعادة هيكلة الوحدة، وبيان مهامها، وأدوار العاملين فيها، ودورها في متابعة خطط التحسين المدرسية، وتتويج العاملين، ومتابعة معدلات الإنجاز والتطوير بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).</p>	<p>١-٤-١ إعادة هيكلة وحدات التدريب والتتويج بالمدارس التسيخ وحدات الجودة والتدريب بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).</p>		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني				الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١٢/١١	١١/١٠	١٠/٩	٩/٨			
					١-٤-٦ (ج) إعداد مسودة قرار التطوير بنهاية عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨).		
					١-٤-٦ (ج) مراجعة بطاقات الوصف الوظيفي بنهاية عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨).		
					١-٤-٦ (د) عمل نماذج إرشادية لأفضل الممارسات في إدارة وحدات الجودة بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩).		
					١-٤-٦ (هـ) إعداد تصور لعملية تجهيز وحدات الجودة والتدريب بالممارس ماديا وبشريا بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩).		
					١-٤-٦ (و) وضع نظام لميكنة العمل بالوحدة بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩).		
					١-٤-٦ (١) إنشاء وحدات الجودة على مستوى الإدارة والمديرية مع وضع تصورات الدمج ما يلام من وحدات حالية بالنظام داخل المنظومة الجديدة بنهاية عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨).	١-٤-٦ إعادة هيكلة نظم المتابعة والتقييم على مستويات (الإدارة - المديرية - المستوى المركزي) وبناء إدارة الجودة بنهاية عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨).	
					١-٤-٦ (ب) إعادة هيكلة جهاز التفتيش والأجهزة المناظرة في بناء واحد يسمى بتقاطع الجودة بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩).		
					١-٤-٦ (ج) مراجعة كافة القرارات واللوائح ذات الصلة بنهاية عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨).		
					١-٤-٦ (د) مراجعة المهام الوظيفية وبطاقات الوصف الوظيفي بنهاية عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨).		
					١-٤-٦ (هـ) إعداد مقترحات للقرارات الجديدة التي تشمل عملية إعادة الهيكلة بنهاية عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨).		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١٢/١١	١١/١٠	١٠/٠٩	٠٩/٠٨	٠٨/٠٧			
						١-٤-٦ (ب) إعداد مسودة قرار التطوير بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).		
						١-٤-٦ (ج) مراجعة بطاقات الوصف الوظيفي بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).		
						١-٤-٦ (د) عمل نماذج إرشادية لأفضل الممارسات في إدارة وحدات الجودة بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).		
						١-٤-٦ (هـ) إعداد تصور لعملية تجهيز وحدات الجودة والتدريب بالممارس ماديًا وبشريا بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).		
						١-٤-٦ (و) وضع نظام لميكنة العمل بالوحدة بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).		
						٢-٤-٦ (١) إنشاء وحدات الجودة على مستوى الإدارة والمديرية، مع وضع تصورات لدمج ما يلزم من وحدات حالية بالنظام داخل المنظومة الجديد بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).	٢-٤-٦ إعادة هيكلة نظم المتابعة والتقييم على مستويات (الإدارة - المديرية - المستوى المركزي) وبنائه إدارة الجودة بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).	
						٢-٤-٦ (ب) إعادة هيكلة جهاز التفتيش والأجهزة المناظرة في بناء واحد يسمى بتقاطع الجودة بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).		
						٢-٤-٦ (ج) مراجعة كافة القرارات واللوائح ذات الصلة بنهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.		
						٢-٤-٦ (د) مراجعة المهام الوظيفية وبطاقات الوصف الوظيفي بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).		
						٢-٤-٦ (هـ) إعداد مقترحات للقرارات الجديدة التي تشمل عملية إعادة الهيكلة بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني				الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١٢/١١	١١/١٠	١٠/٠٩	٠٩/٠٨			
					٣-٤-٦ (١) تحديد الاحتياجات التدريبية للقائمين بأعمال المتابعة والتطوير بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).	٣-٤-٦ بناء خطط التنمية المهنية المستدامة للقائمين على المتابعة والتطوير لزيادة فاعليتهم بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).	٥-٦ دعم القدرة المؤسسية للمركز القومي للاحتياجات والتطوير التربوي في ضوء متطلبات الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم.
					٣-٤-٦ (ب) إعداد وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة للقائمين بعملية المتابعة والتطوير (مع التركيز على جمع وتحليل البيانات - EMIS - SMS) بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).		
					٣-٤-٦ (ج) تصميم وإعداد أدوات المتابعة والقياس في ضوء المعايير القومية للتعليم وتحديثها بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).		
					٣-٤-٦ (١) مراجعة القرارات الوزارية والقوانين ذات الصلة بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).	٤-٤-٦ تحديث الأطر القانونية والنواحي التنظيمية التي تحدد أدوار ومسؤوليات القائمين بأعمال المتابعة والتطوير بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠٠٩).	
					٤-٤-٦ (ب) اعتماد وتطبيق المعايير الخاصة بإداء العاملين بالمتابعة والتطوير بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠٠٩).		
					٤-٤-٦ (ج) اقتراح التعديلات في القرارات والقوانين بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠٠٩).		
					١-٥-٦ (١) تحديد أهداف ورسالة المركز في ضوء الخطة الاستراتيجية بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).	١-٥-٦ إعادة هيكلة المركز القومي للاحتياجات والتطوير التربوي بنهاية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.	
					١-٥-٦ (ب) دراسة الاحتياجات المؤسسية للمركز، وتحديد الاحتياجات التنموية المهنية للعاملين بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).		
					١-٥-٦ (ج) إعداد مفتح الهيكل الجديد في ضوء احتياجات الخطة بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧).		
					١-٥-٦ (د) تطوير كاديف إعادة الهيكلة والهيكل المؤسسي المقترح بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).		
					١-٥-٦ (هـ) تقديم المقترح لجهات الاختصاص للاعتماد بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).		

- الوزارة.
- وحدة متابعة النظم.
- المركز القومي للاحتياجات والتطوير التربوي.

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠١١/١٢	٢٠١٠/١١	٢٠٠٩/١٠	٢٠٠٨/٠٩	٢٠٠٧/٠٨			
						٣-٥-٦ (١) اختبار المرشحين لهذا الكادر من الخبراء بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).	٣-٥-٦ بناء مكون خبراء للتقويم في القياس النفسي والمحتوى الدراسي	
						٣-٥-٦ (ب) إعداد خطة التنمية المهنية اللازمة لتدريبهم بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).	٣٠ خبير محلي بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠١٠).	
						٣-٥-٦ (ج) تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي متخصص لهؤلاء المرشحين بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠٠٩).		
						٣-٥-٦ (١) إعداد مواصفات الامتحانات وبنوك الأسئلة بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠٠٩).	٣-٥-٦ إعداد الاختبارات القومية المعيارية National Standardized Achievement Tests	
						٣-٥-٦ (ب) إدارة أعمال الامتحانات، وتطبيق الاختبارات بنهاية عام (٢٠١١/٢٠١٠).	الدراسية والاختبارات القدرات	
						٣-٥-٦ (ج) إعداد التقارير الخاصة بحالة التعليم في مصر بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠٠٩).	Aptitude Tests التي تركز على مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات بنهاية عام (٢٠١١/٢٠١٠).	
						٣-٥-٦ (د) إعداد اختبارات قياس المهارات الحياتية الأساسية، ومهارات التواصل، ومهارات التفكير بنهاية عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).	مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات بنهاية عام (٢٠١١/٢٠١٠).	
						٣-٥-٦ (هـ) إعداد اختبارات قياس المستوى المعرفي للطلاب في كافة المراحل بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠٠٩).		
						٣-٥-٦ (و) إعداد اختبارات الترقى للمعلمين في كافة التخصصات وعلى جميع المستويات ضمن الكادر الخاص بالجديد بنهاية عام (٢٠١٠/٢٠٠٩).		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني				الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٢٠١١	١١/٢٠١٠	١٠/٢٠١٠	١٠/٢٠٠٩			
					١-٥-٦ (أ) تحديد مجالات العمل والمهام وتشكيل فرق عمل من الخبراء في كافة التخصصات لإنتاج النسخة المعدلة من المعايير القومية للتعليم بنهاية عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨).	١-٥-٦ تحديث المعايير القومية للتعليم، وفقاً للمتغيرات المحلية والعالمية، وبناء مؤشرات تقويم أداء المتعلم في كل مستوى، وذلك بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩).	
					١-٥-٦ (ب) تحديد المفاهيم الأساسية وإقرار إطار العمل بنهاية عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨).		
					١-٥-٦ (ج) بناء وتحديد المعايير والمؤشرات بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩).		
					١-٥-٦ (د) وضع وتصميم أدوات القياس للمؤشرات الخاصة بكل مرحلة تعليمية بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩).		
					١-٥-٦ (هـ) استكمال المعايير القومية للتعليم في مجال العنقزة المبكرة بنهاية عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩).		

الإطار المنطقي لبرنامج المتابعة والتقييم

الاقتراضات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> توافر الدعم المعالى اللازم تحقيق برنامج اللامركزية 	<ul style="list-style-type: none"> تقارير تطبيق الاختبارات 	<ul style="list-style-type: none"> وجود مؤشرات إنجاز تزايد أعداد الطلاب الذين تم تقييم أدائهم. 	<p>الهدف الإجرائى (١)</p> <p>متابعة وتقييم نمو أداء المتعلم فى ضوء مؤشرات الإنجاز لقياس مهارات التفكير الناقد والتحليلي والمهارات الحياتية والبحثية المرتبطة بمحتوى المواد الدراسية.</p> <p>المستهدف ١:</p> <p>تقييم أداءات نمو الحفل فى رياض الأطفال وفق مؤشرات التقييم بمرحلة ما قبل التعليم الابتدائى بنهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.</p>
<ul style="list-style-type: none"> رأى عام داعم. توافر الدعم المعالى اللازم 	<ul style="list-style-type: none"> تقارير الأداء. المواد التدريبية نتائج تقييم البرنامج التدريسي 	<ul style="list-style-type: none"> وجود مؤشرات أداء للمختلف المراحل التعليمية. وجود معلمين مدربين على استخدام أدوات القياس. وجود خطة وبرنامج زمني لتقييم أداء التلاميذ فى مختلف المراحل التعليمية 	<p>المستهدف ٢:</p> <p>تقييم أداء التلاميذ فى مختلف المراحل التعليمية (ابتدائى - إعدادى - ثانوى) وفق مؤشرات تقييم الأداء الخاصة بكل مرحلة بنهاية عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.</p>
<ul style="list-style-type: none"> رأى عام داعم. توافر الدعم المعالى اللازم. الخبرة الوطنية فى مجال القياس والتقييم. 	<ul style="list-style-type: none"> تقارير الأداء. المواد التدريبية نتائج تقييم البرنامج التدريسي 	<ul style="list-style-type: none"> وجود مؤشرات أداء للنوى الاحتياجيات الخاصة والموهوبين. وجود معلمين مدربين على استخدام أدوات القياس. وجود خطة وبرنامج زمني لتقييم أداء نوى الاحتياجيات الخاصة والموهوبين. 	<p>المستهدف ٣:</p> <p>تقييم أداء نوى الاحتياجيات الخاصة والموهوبين وفق مؤشرات تقييم الأداء بنهاية عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.</p>
<ul style="list-style-type: none"> توافر الدعم المعالى اللازم تحقيق اللامركزية 	<ul style="list-style-type: none"> البرازات التقييمية 	<ul style="list-style-type: none"> وجود معايير ومؤشرات للمدرسة الفعالة. تزايد عدد المدارس التى يتم متابعتها سنويا. 	<p>الهدف الإجرائى (٢):</p> <p>متابعة وتقييم الأداء المدرسى فى ضوء معايير ومؤشرات المدرسة الفعالة المشتقة من وثيقة المعايير القومية للتعليم، وكذلك توجهات الخطة التنفيذية لإصلاح التعليم، من حيث الزمن والمؤشرات المستخدمة.</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرامج
<ul style="list-style-type: none"> ● رأى عام داعم. ● التوسع في تطبيق اللامركزية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● التقارير الفنية. ● إدراك العاملين للمؤدية والعمل على تطبيقها. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود وثيقة واضحة لرؤية المدرسة ورسالتها. ● وجود برامج تدريبية لدعم الممارس في وضع رؤية ورسالة واضحة وتطبيقها. 	<p>المستهدف ١: تتوim توافر الرؤية والرسالة الواضحة والمصادقة للمدرسة بنهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توافر الدعم المالي اللازم 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود مؤشرات التقويم الذاتي. ● تقارير تقويم البرامج. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود معايير لتقويم عملية التنمية المهنية. ● وجود آلية لتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين بشكل دوري. 	<p>المستهدف ٢: تتوim عملية التنمية المهنية المستدامة على مستوى المدرسة بنهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توافر الدعم المالي اللازم. ● التوسع في تطبيق اللامركزية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود المؤشرات وذرائع العاملين لها. ● البرامج التدريبية. ● تقارير الأداء. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود مؤشرات لمجتمع التعليم والتعلم. ● زيادة عدد التلاميذ المشاركين في الأنشطة داخل قاعة الدرس. 	<p>المستهدف ٣: تتوim مجتمع التعليم والتعلم Learning Community بنهاية عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● رأى عام داعم. ● توافر الدعم المالي اللازم ● رأى عام داعم. 	<ul style="list-style-type: none"> ● نتائج تقويم البرامج التدريسية. ● تقارير الأداء. ● تقارير الأداء. ● تقارير البرامج التدريبية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود مؤشرات للمشاركة المجتمعية الفعالة. ● زيادة حجم المشاركة المجتمعية على كافة المستويات. ● وجود مؤشرات للأداء المالي والإداري. ● وجود فريق من العاملين المرشدين على تقويم الأداء المالي والإداري. 	<p>المستهدف ٤: تتوim المشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع بنهاية عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.</p> <p>المستهدف ٥: تتوim الأداء المالي والإداري للمدرسة الفعالة بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● التوسع في تطبيق اللامركزية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● التقارير الفنية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود مؤشرات لجودة المبني التعليمي. ● وجود خطة زمنية لمتابعة جهود أعمال الصيانة. 	<p>المستهدف ٦: متابعة وتقويم حالة المبني التعليمي والمعامل والتجهيزات وأعمال الصيانة بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توافر الدعم المالي اللازم ● زيادة فعالية اللامركزية 	<ul style="list-style-type: none"> ● الزيارات ● عمليات القياس والتقويم 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود مؤشرات لمتابعة وتقويم النظم الإدارية والمالية. ● زيادة عدد المؤسسات التي يتم تقويمها سنويا. 	<p>الهدف الإجرائي (٣): متابعة وتقويم النظم الإدارية والمالية على كل المستويات لدعم الاستخدام الأمثل للموارد العالية والبشرية في ضوء مؤشرات الخطة التنفيذية لإصلاح التعليم والمعايير القومية للتعليم</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> توافر الدعم المالي اللازم 	<ul style="list-style-type: none"> الانتهاء من بناء المؤشرات. الانتهاء من إنتاج أدوات التقييم واتاحتها. البرامج التدريبية. تقارير الأداء. 	<ul style="list-style-type: none"> وجود مؤشرات لتتبع أداء العاملين في الوظائف القيادية والإدارية. وجود فريق من العاملين المدربين على استخدام أدوات القياس. 	<p>المستهدف ١: تتبع أداء العاملين في الوظائف القيادية والإدارية وفق مؤشرات واضحة ومحددة مرتبطة بخطة إنجاز الخطة الاستراتيجية على كل المستويات بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.</p>
<ul style="list-style-type: none"> التوسع في تطبيق اللامركزية. 	<ul style="list-style-type: none"> وجود نظام المعلومات واتاحتها. تنفيذ تقارير الأداء المالي. وجود الدليل الإرشادي للتقييم والمراجعة المالية. البرامج التدريبية. تقارير تقييم البرامج التدريبية. 	<ul style="list-style-type: none"> وضع نظام معلومات مالية واضح. وضع نظام موحد لتقارير الأداء المالي. وضع إطار عمل ودليل إرشادي للمراجعة المالية. وجود كوادر للمراجعة المالية الداخلية المدربين على الطرق المحاسبية المستحدثة. 	<p>المستهدف ٢: متابعة إعداد تقارير الأداء المالي بنهاية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.</p>
<ul style="list-style-type: none"> توافر الدعم المالي اللازم 	<ul style="list-style-type: none"> تقارير التطبيق 	<ul style="list-style-type: none"> تطبيق عملية الهيكلة وفقا للجدول الزمني. 	<p>الهدف الإجرائي (٤): إعادة هيكلة نظام المتابعة والتقييم</p>
<ul style="list-style-type: none"> التوسع في تطبيق اللامركزية. 	<ul style="list-style-type: none"> صدور قرار التطوير واعتماده. وجود نماذج إرشادية للممارسات الجيدة. الانتهاء من إعداد الهيكل الجديد لوحدات التدريب والتقييم بالممارس. الانتهاء من ميكنة نظام العمل بالوحدة. تقارير الأداء. إعداد بطاقات الوصف الوظيفي. تحديد مهام واختصاصات الوحدة. 	<ul style="list-style-type: none"> وضع تصور لإعادة هيكلة الوحدة، وبيان مهامها، وأدوار العاملين فيها، ودرجتها في متابعة خطط التحسين المدرسية، وتقييم العاملين، ومتابعة معدلات الإنجاز والتطوير. إعداد نماذج إرشادية لأفضل الممارسات في إدارة وحدات الجودة. تجهيز وحدات الجودة والتدريب بالمدراس ماديا وبشريًا. 	<p>المستهدف ١: إعادة هيكلة وحدات الجودة والتدريب بالمدارس لتصبح وحدات للجودة والتدريب بنهاية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> ● التوسع في تطبيق اللامركزية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● إصدار القرارات واللوائح المطلوبة. ● تحديد مهام واختصاصات الوحدة. ● الانتهاء من إعداد بطاقات الوصف الوظيفي. ● الانتهاء من إعداد الهيكل الجديد. 	<ul style="list-style-type: none"> ● إنشاء وحدات الجودة على مستوى الإدارة والمديرية ووضع تصور للمرح ما يلزم من وحدات حالية بالنظام داخل المنظومة الجديدة. ● إعادة هيكلة جهاز التفتيش والأجهزة المناظرة في بناء واحد يسمى بقطاع الجودة ● إصدار القرارات اللازمة. 	<p>المستهدف ٢: إعادة هيكلة نظم المتابعة والتقييم على مستويات (الإدارة - المديرية - المستوى المركزي) وبناء إدارة الجودة بنهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توفير الدعم المالي اللازم. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الانتهاء من إعداد أدوات القياس. ● المراجح التدريبية. ● تقارير الأداء. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تحديد الاحتياجات التدريبية للقائمين بأعمال المتابعة والتقييم. ● إعداد وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة للقائمين بعملية المتابعة والتقييم. ● تصميم وإعداد نماذج وأدوات المتابعة والقياس في ضوء المعايير القومية للتعليم وتجربتها. ● تدريب القائمين بالمتابعة والتقييم على استخدام أدوات المتابعة وتحليل البيانات. 	<p>المستهدف ٣: بناء خطط التنمية المهنية المستدامة للقائمين على المتابعة والتقييم لزيادة فاعليتهم بنهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● التوسع في نشر اللامركزية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الانتهاء من مراجعة القرارات الوزارية واللوائح. ● وجود المؤشرات وأدوات القياس. 	<ul style="list-style-type: none"> ● اعتماد وتطبيق المعايير الخاصة بآداء العاملين بالتقييم. ● اقتراح التعديلات في القرارات واللوائح. 	<p>المستهدف ٤: تحديث الأطر القانونية واللوائح التنظيمية التي تحدد أدوار ومسؤوليات القائمين بأعمال المتابعة والتقييم بنهاية عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توفير الدعم المالي اللازم. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عمليات التقييم. 	<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة قدرة المركز على تحقيق الأهداف. 	<p>الهدف الإجرائي (٥): دعم القدرة المؤسسية للمركز القومي للاختصاصات والتقييم التربوي في ضوء متطلبات الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● تطبيق برنامج اللامركزية في التعليم. 	<ul style="list-style-type: none"> ● مسودة القرار ● مقترحات المهام الوظيفية وطاقات الوصف الوظيفي ● بيان تقدير التكاليف ● القرارات الوزارية ● قرارات جهات الاختصاص 	<ul style="list-style-type: none"> ● تحديد أهداف ورسالة المركز في ضوء الخطة الاستراتيجية. ● إعداد مفتح الهيكل الجديد والانتهاه من مسودة القرار. ● إصدار القرارات اللازمة من جهات الاختصاص 	<p>المستهدف ١: إعادة هيكلة المركز القومي للاختصاصات والتقييم التربوي بنهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.</p>

الاقتراضات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> ● توافر الدعم المالى اللازم. 	<ul style="list-style-type: none"> ● صدور قرار بأسماء المرشحين لكادر الخبراء ● وضع وتطبيق خطة التنمية المهنية للمرشحين ● تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية ● المواد التدريبية ● نتائج تقويم البرامج التدريبية 	<ul style="list-style-type: none"> ● اختيار المرشحين لكادر الخبراء في مجال القياس النفسى والمحتوى الدراسي ● إعداد خطة التنمية المهنية وتصميم برنامج تدريبي متخصص لهؤلاء المرشحين في المجالات الآتية: إعداد وتطوير وإنتاج وإدارة وتصحيح الامتحانات، وإعداد تقارير نتائج الامتحانات، وآليات وطرق إعداد وتحديد معايير ومعادلة الامتحانات ● تنفيذ البرامج التدريبية 	<p>المستهدف ٢: بناء مكون خبراء التقويم في القياس النفسى والمحتوى الدراسي (عدد ٣٠ خبير محلي) بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توافر الدعم المالى اللازم. ● توافر الدعم التكنولوجي. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الانتهاء من إعداد النسخة النهائية المعتمدة لمواصفات الامتحانات وبنوك الأسئلة ● تقرير نهائى بنتائج تجريب عناصر الامتحانات ● تقرير معتمد (من إدارة المركز) بنتائج وطباعة الامتحانات 	<ul style="list-style-type: none"> ● إعداد مواصفات الامتحانات Test Specifications وبنوك الأسئلة Test Item Banks ● إعداد التقارير الخاصة بحالة التعليم في مصر. ● إعداد اختبارات قياس المهارات الأساسية للحياة، ومهارات التواصل، ومهارات التفكير. ● إعداد اختبارات قياس المستوى المعرفى للطلاب. ● إعداد اختبارات الترقى للمعلمين في التخصصات المختلفة وعلى كل المستويات ضمن الكادر الوطنى الجديد. 	<p>المستهدف ٣: إعداد الاختبارات المعيارية المعيارية National Standardized Achievement Tests للمواد الدراسية واختبارات القدرات Aptitude Tests التى تركز على مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توافر الدعم المالى اللازم. 	<ul style="list-style-type: none"> ● صدور القرارات الوزارية اللازمة. ● الانتهاء من تحديث المعايير. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تحديد مجالات العمل والمهام وتشكيل فرق عمل من الخبراء في كافة التخصصات لإنتاج النسخة المعدلة من المعايير القومية للتعليم. ● بناء وتحديث المعايير والمؤشرات. ● وضع وتصميم أدوات القياس المؤشرات الخاصة بكل مرحلة تعليمية. ● استكمال المعايير القومية للتعليم في مجال العنقولة المبكرة. 	<p>المستهدف ٤: تحديث المعايير القومية للتعليم، وفقاً للمتغيرات المحلية والعالمية، وبناء مؤشرات تقويم أداء المتعلم في كل مستوى، وذلك بنهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.</p>

الفصل السابع

برنامج تطوير بناء المدارس وصيانتها

الهدف العام Overall Goal:

توفير الأعداد اللازمة من الفصول الدراسية، وتحقيق لامركزية نظم وإجراءات بناء وصيانة المدارس، لضمان عدالة الإتاحة والجودة، وتوافق المبنى المدرسى مع التطور التربوى، وملاءمته للبيئات المختلفة حتى تكون المدرسة مركزاً متميزاً للتعليم ونشر الثقافة فى مجتمعاتها المحلية.

١ - المقدمة:

لقد كانت إنجازات مصر على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية إنجازات تاريخية في مجال إنشاء المدارس. حيث قامت الحكومة بين الأعوام ١٩٩٢ و٢٠٠٦ ببناء ما يقرب من (١٤,٠٠٠) مدرسة من خلال الهيئة العامة للأبنية التعليمية. ويقدر عدد المدارس التي بنيت خلال تلك الفترة بأكثر مما تم بناؤه فى السنوات المائة والعشر السابقة. وقد ساعد ذلك على تحقيق زيادة كبيرة في معدلات القيد بالتعليم الأساسى واقتربت بذلك مصر من معدلات القيد العالمية المطلوبة، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.

وتعتبر هيئة الأبنية التعليمية هى الجهة الوحيدة المسؤولة عن بناء المدارس، فهى التى تقوم بتحديد الاحتياجات، من خلال نظم المعلومات المتقدمة والخاصة بها، وكذلك من خلال استنادها على نماذج توقعات الزيادة السكانية لأعمار الأطفال والشباب فى سن التعليم قبل الجامعى. ومن خلال ذلك كله يتم الاستثمار فى بناء المدارس فى إطار الخطة الخمسية القومية، وكذلك المخصصات المالية المحددة لها كل عام، وفى إطار ذلك تقوم الهيئة بإبرام عقود مناقصات فى بناء المدارس مع الشركات الخاصة. يعمل المقاولون على أساس الدفعات المالية التى يقدمها لهم بنك الاستثمار القومى NIB الذى يدير اعتمادات رأس المال والدفعات تبعاً للفواتير على أساس التقدم الذى يتحقق فى بناء المدارس واستكمالها. وبعد أن يتم بناء المدارس، تصبح الهيئة العامة للأبنية التعليمية مسؤولة عن التعاقد والموافقة على كل المعدات والأثاث المدرسى، وبعد مضي عام واحد، تقوم الهيئة بتسليم المدرسة لوزارة التربية والتعليم التى تتولى حينئذ المسؤولة المباشرة عن المدرسة.

معنى ذلك أن الهيئة العامة للأبنية التعليمية هى التى تقوم بالإشراف على عملية الإنشاء، بينما يتولى بنك الاستثمار القومى مسؤولة توزيع الاعتمادات المالية على أساس ما يتم إحرازه من تقدم فى عملية التنفيذ، إلا أنه لم يتم تعيين أية مؤسسة لتكون مسؤولة عن تقييم المشروعات المدرسية.

ومن حيث المبدأ، تحدد قاعدة البيانات الخاصة بالهيئة العامة للأبنية التعليمية وهى قاعدة بيانات متقدمة تكنولوجياً كما ذكرنا فى الأماكن التى تحتاج إلى إنشاء مدارس بها. إلا أن الهيئة العامة للأبنية التعليمية ليست مسؤولة عن توفير مواقع لبناء المدارس الجديدة، ولكن تقع تلك المسؤولية على المحافظات التى تسهم بوجه عام فى توفير الأراضي للمدارس الجديدة، وقد تسهم المجتمعات المحلية أيضاً بتوفير الأراضي. ويتدخل فى عملية صيانة المدارس، لتحديد أولوياتها وحجم المستهدف أطراف عديدة من المؤسسات تضم وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، بنك الاستثمار القومى، وزارة التربية والتعليم، الهيئة العامة للأبنية التعليمية، المحافظات والمدارس ذاتها.

٢- القضايا والتحديات:

رغم ما حققته الهيئة من إنجازات خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وما زالت، إلا أن هناك بعض الأسئلة المطروحة عما إذا كان بناء المدارس في مصر على القدر المطلوب من الفعالية والكفاءة. وقد تناولت بعض التقارير الصادرة عن جهات دولية مختلفة، بعض القضايا المهمة التي يجب معالجتها لدعم كفاءة وفعالية نظم بناء وصيانة المدارس في مصر. وقد قدمت الهيئة في المقابل مجموعة من الدراسات والردود التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تناول موضوع المباني المدرسية في مصر. وناقش في هذا الفصل بعض القضايا البارزة التي بينت أهميتها اللقاءات التشاورية التي عقدت مع القيادات خلال فترة الإعداد للخطة الاستراتيجية.

أ- فيما يختص بالتكاليف:

في الوقت الذي أشارت فيه التقارير الدولية^(١) إلى ضرورة مراجعة وإعادة النظر في تكلفة بناء المدارس، أوصت تقارير هيئة الأبنية بضرورة أخذ عدد من العوامل المؤثرة على تكلفة البناء في الحسبان عند إجراء الدراسات التقييمية للتكلفة ومنها على سبيل المثال طبيعة المكان والتربة، والفراغات المتاحة في المبنى^(٢).

ب- فيما يتعلق بمواقع المدارس:

هناك عوامل مهمة ينبغي التأكيد على وجودها وممارستها وهي:

- التأكيد على أن تكون مواقع المدارس مطابقة للاحتياجات، ورغبات المهتمين بالعملية التعليمية، بما فيهم أولياء الأمور، والتلاميذ وأعضاء المجتمع المدني والعاملون بالمدرسة.
- ضرورة التأكد من دقة التوقعات السكانية الخاصة بنمو السكان في سن المدرسة.
- ضرورة استطلاع آراء أولياء الأمور، وتأكيد دور المجتمعات المحلية في عمليات اختيار الموقع، والتعبير عما يفضلونه بالنسبة لأنواع المدارس التي يريدونها^(٣).

إن تجاهل العوامل السابقة قد يؤدي إلى بناء مدارس جديدة في مواقع غير ملائمة ومن ثم فإن التأصيل المؤسسي للامركزية بقطاع التعليم أصبح يمثل ضرورة ملحة لتحسين نظم بناء المدارس وإدارة الصيانة.

ج- فيما يتعلق بالبناء المدرسي:

فقد أبرزت أدبيات المدارس الفعالة بوضوح، في البلدان المتقدمة والنامية، أهمية البيئة المادية التي يتعلم التلاميذ من خلالها. حيث يجب أن يحظى كل من التلميذ والمعلم ببيئة مدرسية آمنة وصحية، وأن يتاح لهم أيضا مساحات فارغة مصممة لدعم الأسلوب التربوي المفضل. كما تزداد أهمية الاعتراف بتوافق المدارس الفعالة بقدر الإمكان مع المناهج وطرق التدريس نفسها - فضلا عن موقع المبنى - بالإضافة إلى ما يراه العاملون المتخصصون بالمدرسة مناسبا مع أعداد الطلاب، ورغبات أولياء الأمور، والمعنيين في المجتمع المحيط بالمدرسة. وبإيجاز، فإن المدارس ليست مجرد مبان، بل مراكز للتعليم. ولذلك فهناك ضرورة دائمة لتحسين، وتحديد مواقع، وبناء، وصيانة هذه المدارس، في ضوء الاتجاهات والمعايير العالمية المعاصرة، آخذين في الاعتبار الإمكانية الاقتصادية المتاحة في مصر.

(١) لاسيما فيما يتعلق بعدم فعالية البناء وتكاليفه الباهظة، راجع:

- Dieter Moll, "Study on the National System for School Construction and Maintenance", KFW- German Development Bank, September/October 2006

- The World Bank, Capital investment in the education sector, "Egypt Public Expenditure Review (PER), October 2005

يوضح كل من التقريرين تفصيلا الحاجة إلى المزيد من المدارس مع محاولة البرهنة على أن تكاليف بناء المدارس يجب خفضها بحوالي عشرين إلى ثلاثين بالمائة. كما يبرزان مجموعة كبيرة من القضايا المؤسسية التي تخفف من فعالية استثمار رأس المال في قطاع التعليم.

(٢) لاسيما أن الهيئة العامة للأبنية التعليمية تعترض على الأساس الذي بنيت عليه مقارنات التكاليف تلك هي أنها: أغلب المقارنات تقوم بمقارنة تكاليف بناء الفصول الدراسية في حالة واحدة، فهي لم تراعى عند المقارنة تكلفة كل متر مربع والأنواع المختلفة من جودة التشطيب، نوع الأساسات، الموقع، سنة التنفيذ.

(٣) راجع. على سبيل المثال The Population Council (2007), "Assessing Equality of Access to Education in Egypt". Report to USAID

٣- الإطار العام للسياسات ومنهجية البرنامج:

وفرت الدراسات والتقارير، والمشاورات المتواصلة، والخبرات الناجحة لهيئة الأبنية، وكذلك الخبرات الناجحة لمشروعات الهيئات الأخرى فى بناء المدارس، مجموعة من السياسات طويلة المدى ومنهجية واضحة لتطوير بناء وصيانة المباني المدرسية بما يحقق أهداف الخطة القومية الاستراتيجية ٢٠٠٧/٠٨-٢٠١١/١٢ فى الجودة، وعدالة الإتاحة، والتأصيل المؤسسي للامركزية، نجملها فيما يلى:

- ١- دراسة تحديد "أكواد بناء" جديدة تتيح الفرصة لتوفير التكلفة، وعمل تصميمات مدرسية مبتكرة تحكمها الظروف الإقليمية، وتوفير مواد بناء محلية^(١).
- ٢- تحسين عمليات اختيار موقع المدرسة ومعرفة نوع الأراضى المتاحة من خلال:
 - أ- الاعتماد على توقعات إحصائية سكانية أفضل، تعتمد على الإحصاء القومى الأخير فى مصر ٢٠٠٦، وتتفق عليها وزارة التربية والتعليم ومجلس إدارة الهيئة.
 - ب- اتباع منهجية التشاور مع جميع المعنيين على المستوى المحلى بصورة متكاملة على مواقع المدارس الحالية (بما فى ذلك التنسيق مع التعليم الأزهرى وجميع الشركاء الآخرين).
 - ج- التأكيد على التشاور مع أولياء الأمور ومجالس الأمناء وأفراد المجتمع لتضمين رغباتهم فيما يتعلق بتصميم موقع المدرسة^(٢) والاختيارات الفعلية لمرافقها.
 - د- تسهيل الإجراءات والقواعد المنظمة للحصول على الأراضى^(٣)، وإلغاء شرط حصول المحافظات على أراض للبناء خلال فترة زمنية محددة لتفادى ضياع التمويل المخصص للبناء فى هذه المحافظة^(٤).
- ٣- التفكير مليا فى تأثير تبعات الإصلاحات التربوية والمنهجية المستهدفة فى الخطة الإستراتيجية على تصميم المدارس والفصول والفرغات التعليمية.
- ٤- تحديد واستهداف المناطق ذات الأولوية للتوسع فى الإتاحة وخفض كثافة الفصول بما لا يزيد عن ٤٠ تلميذ/فصل مع تحقيق التوازن بين التوسع فى الإتاحة وعدالة التوزيع وتحسين الجودة^(٥).
- ٥- دراسات تحليلية يحدد على أساسها حجم ومساحات الفصول، وعلاقتها بالكثافة مع الوضع فى الاعتبار ضرورة دعم أية سياسة شاملة لخفض حجم الفصول لتصل إلى ٤٠ طالب/فصل على المستوى القومى باعتبارها أعلى وأفضل استخدام للاستثمار فى التعليم^(٦) فى المرحلة الراهنة، على أن ينخفض ذلك المعدل فى ضوء الموارد المتاحة فى مصر.
- ٦- التوسع فى نشر مدارس اليوم الكامل، والاستفادة بتشغيلها كمراكز ثقافية واجتماعية لتنمية المجتمع.
- ٧- إيجاد حلول مرنة ومبتكرة لبناء المدارس وتوسعتها فى المناطق الحضرية الأكثر كثافة (قد يشمل ذلك زيادة عدد المدارس من خلال بناء مدارس صغيرة أو تحسين جودة وطرق استئجار المدارس)^(٧). وستكون مثل هذه الاستراتيجيات مهمة للتوسع فى مدارس رياض الأطفال، كذلك فصول التعليم المجتمعى للأطفال المحرومين من التعليم خارج المدارس.

(١) تم وضع كود للمباني المدرسية فى مصر تحت الضغط بعد زلزال ١٩٩٢. فبينما توجد ثلاث مناطق عرضة للزلازل، يتم بناء جميع المدارس بنفس كود الزلازل، والمطلوب مراجعة هذا الأمر من خلال دراسة علمية.

(٢) يرجى ملاحظة أن مسؤولية مثل هذه العملية ليست كفاءة اجتماعية فحسب، بل كفاءة اقتصادية أيضا.

(٣) على سبيل المثال، ترغم اللوائح والقوانين الحالية الهيئة العامة للأبنية التعليمية على البناء على المواقع التى يتم منحها فقط، كما أنها تمنع استبدال أو بيع هذه الأرض لشراء أخرى؛ قد تكون أكبر أو فى مكان أفضل.

(٤) على سبيل المثال، قد تخشى المحافظات من فقدان التمويل فى حالة عدم بنائها للمدرسة فى نفس العام الذى تم فيه منحها التمويل المخصص لذلك.

(٥) التسليم بأن بعض المناطق احتياجات أكبر من مناطق أخرى، كالمبني على سبيل المثال، وبالتالي فيجب أن يتم استهدافها للتوسع فى عمليات البناء.

(٦) لقد أوضح بعض المحللين أن سياسات تخفيض مساحة الفصول يمكن أن تؤدي إلى مردودات كبيرة. إلا أنه يجب دراسة بدائل تخفيض مساحة الفصل بمقارنتها بتحليل الفوائد الناتجة عن التكلفة فى مقابل جميع الاستخدامات الممكنة للتمويل، والمردود التربوى لذلك.

(٧) يجب أن يتم مسح الوضع الحالى، فيما يتعلق بظروف البناء، للبنية التحتية والتسهيلات التعليمية المتاحة بالمدارس المستأجرة وذلك من أجل التوصل لحلول شاملة وعملية للمشكلة.

- ٨- تقع مسئولية أعمال الصيانة الصغرى حسب أولوياتها على عاتق المدرسة.
- ٩- اعتبار أن تنفيذ الإصلاحات الخاصة بإدارة الموارد البشرية من العوامل المؤثرة المهمة في مجال تصميم بناء المدارس، والتوسع في حجم الفصل والقرارات المتعلقة باختيار المواقع وعمليات البناء^(١).
- ١٠- لامركزية عملية بناء وصيانة المدارس، من خلال تشجيع تجارب شركات القطاعين العام والخاص، وتشجيع مشاركة المحافظات والإدارات المحلية واستثماراتها في هذا القطاع، وتشجيع تجارب وابتكارات الجمعيات الأهلية ومشروعات الجهات المانحة.
- ١١- ضرورة لامركزية قرارات التصميم جنباً إلى جنب مع لامركزية عمليات بناء وصيانة المدارس^(٢).
- ١٢- ضرورة إيجاد آليات ضمن إطار مؤسسى لضمان تبادل الخبرات في جميع المحافظات والمجتمعات المحلية: للاستفادة من الخبرات الناجحة، وتجنب الخبرات الفاشلة في بناء المدارس.

٤- عرض البرنامج:

الهدف العام Overall Goal:

توفير الأعداد اللازمة من الفصول الدراسية، وتحقيق لامركزية نظم وإجراءات بناء وصيانة المدارس، لضمان عدالة الإتاحة والجودة، وتوافق المبنى المدرسى مع التطور التربوى، وملاءمته للبيئات المختلفة حتى تكون المدرسة مركزاً متميزاً للتعليم ونشر الثقافة في مجتمعاتها المحلية.

استراتيجية البرنامج Program Strategy

- يعد التوجه نحو نظام اللامركزية في التعليم أحد الأساليب المهمة لعملية الإصلاح التي تم اتباعها في هذه الخطة الاستراتيجية. وفي هذا الإطار، فإنه من الأهمية بمكان تحليل ومعالجة جميع العوامل التي تؤثر على كفاءة وفعالية المبنى المدرسى (الموقع، التصميم، البناء، والأنشطة) ودراسة نظام بديل للبناء والصيانة متضمناً تحديد الأدوار والمسؤوليات الجديدة على المستوى المركزى وعلى مستويات المحافظات والإدارات التعليمية في إطار ذلك يقوم البرنامج على الاستراتيجيات الآتية:
- تحسين القدرة التخطيطية لوزارة التربية والتعليم من خلال تحقيق تكامل فعال بين أنظمة المعلومات والتخطيط داخل وزارة التربية والتعليم، بما في ذلك الهيئة العامة للأبنية، ونظم المعلومات والتطوير التكنولوجى فى الوزارة .
 - فصل مسئولية عمليات التنبؤ بالأعداد المتوقعة للتلاميذ (فيجب أن يكون ذلك مسئولية وزارة التربية والتعليم بالاستعانة بالمركز الديموجرافى بالقاهرة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أو بعض الهيئات المعتمدة الأخرى) عن عمليات التعاقد على بناء المدارس.
 - فصل وظيفة وضع المواصفات والمعايير وإرساء المناقصات عن عمليات فحص مطابقة المباني المدرسية للمواصفات المتفق عليها ودفء المستحقات المالية للمقاولين.
 - تشجيع المجتمع على المشاركة في تحديد الاحتياجات من المباني المدرسية واختيار المواقع. وسيكون من المفيد في هذا الصدد تحقيق ما يلى:
- أ- دعم جهود اللامركزية، على جميع المستويات الإدارية.

(١) على سبيل المثال، تتطلب عودة المعلمين غير القائمين بالتدريس إلى العمل داخل الفصول مرة أخرى توفير أماكن للعمل من خلالها. حيث يوجد استراتيجية لاستخدام عدد ٢ مدرس فى الفصل فى بعض الحالات التى تستوجب تغييرا فى حجم وتصميم الفصل

(٢) على سبيل المثال، استكمال تصميم المدرسة و/أو السماح لمدارس رياض الأطفال الموجودة فى القرى ببقائها غير متصلة بالمدارس الابتدائية.

- ب- إتاحة الفرصة أمام جميع المعنيين للمشاركة بفعالية فى عملية التخطيط (مجالس الأمناء، الوحدات المحلية، سكان المنطقة، وزارة التربية والتعليم فى المستويات المختلفة، الجمعيات الأهلية، والهيئة العامة للأبنية التعليمية).
- ج- تكامل إجراءات التخطيط لبناء المدارس مع عمليات التخطيط المحلى والأكثر أهمية،
- التأكيد على برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة، ودعم خطط تطوير كل مدرسة^(١). حيث تساعد خطط تطوير المدارس على الوعى بأهمية المشاركة فى عمليات الصيانة ودعم الجهود اللامركزية التى تسهم فى نجاح عمل هيئة الأبنية.
 - وفى النهاية فهناك ضرورة إلى تطوير نموذج واضح لضمان التطبيق الصحيح للامركزية. ويعد هذا هام جدا فى مجالات كثيرة، مثل الإدارة المتمركزة على المدرسة وإصلاح المناهج. كما أنه يعتبر ضروريا أيضا بالنسبة لعمليات تحديد موقع المدرسة، والتصميم، وأنشطة البناء التى يجب أن تشترك فيها كل المحافظات، والمجتمعات المحلية، والعاملين بالمدرسة، والآباء الذين ستكون مسؤولياتهم الجديدة غير مألوفة بالنسبة لهم وخاصة فيما يتعلق بالإدارة المالية، والقضايا المتعلقة بتصميم المدرسة. كما أنه يجب على الحكومة المركزية، والمحافظات أيضا أن يدركوا طبيعة وحقيقة أدوارهم ومسؤولياتهم الجديدة، وخاصة فيما يتعلق بالشفافية ونشر المعلومات التى توضح التناقضات التى تواجهها المجتمعات المحلية، توفير نظم أكثر فعالية فى صنع القرار الصحيح. وفى إطار اللامركزية أيضا، يرى كثير من الخبراء ضرورة أن تظل بعض المساعدات الفنية مركزية.

الأهداف الإجرائية والمستهدفات^(٢):

الهدف الإجرائي Objective:

١-٧ تصميم المدارس وفقا لمعايير محددة واضحة.

المستهدف Target:

١-٧-١ وضع معايير فنية للتصميم المدرسى المناسب، ومواد البناء والفراغات فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

الهدف الإجرائي Objective:

٢-٧ تحسين إجراءات تخطيط المباني المدرسية.

المستهدف Target:

١-٢-٧ إجراء دراسة بغرض تأسيس نظم وآليات لتطوير إجراءات تخطيط المباني المدرسية تستند إلى دعم مشاركة وزارة التربية والتعليم وتشجع الصيغ التشاورية فى التخطيط على المستوى اللامركزي وذلك خلال عام ٢٠٠٧/٠٨.

الهدف الإجرائي Objective:

٣-٧ تاصيل اللامركزية من خلال آلية لاختيار المواقع، وتشبيد المدارس وصيانتها.

المستهدف Target:

١-٣-٧ وضع خطة لمراجعة مواقع البناء فى عام ٢٠٠٧/٠٨.

٢-٣-٧ لامركزية إجراءات البناء فى عام ٢٠٠٨/٠٩.

٣-٣-٧ وضع خطة فعالة لصيانة المدرسة وفق أسس اللامركزية والمشاركة المجتمعية فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ثم تنفيذها خلال سنوات الخطة.

(١) تم اختيار قرية الكحك بالفيوم كقرية نموذجية، هذا بفضل احتوائها على خطة تطوير المدرسة.

(٢) التقييم المتبع هو (رقم الفصل، رقم الهدف، رقم المستهدف)

الهدف الإجرائى Objective:

٤-٧ وضع خطة لإدارة بناء المدرسة على مستوى لامركزى.

المستهدف Target:

١-٤-٧ تحديد الأدوار والمسئوليات على المستويات اللامركزية ٢٠٠٧/٠٨

الهدف الإجرائى Objective:

٥-٧ تأسيس نظام لإشراك القطاعين العام والخاص فى عملية بناء المدارس.

المستهدف Target:

١-٥-٧ تشجيع أدوار القطاعين العام والخاص فى عملية البناء خلال سنوات الخطة ٢٠٠٧/٠٨ - ٢٠١١/١٢.

الهدف الإجرائى Objective:

٦-٧ التوسع فى بناء المبانى المدرسية المطلوبة مع ضمان إتاحة عادلة لمبان مدرسية صديقة ومناسبة لجميع الطلاب والمعلمين.

المستهدف Target:

انظر فصول الخطة (٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢).

أهداف وأنشطة برنامج بناء المدارس

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٢٠١١	١٠/٢٠١١	٩/٢٠١١	٨/٢٠١١	٧/٢٠١١			
<ul style="list-style-type: none"> وزارة التربية والتعليم 						<p>١-٧-١) تشكل لجنة لمرابعة الوضع الحالي للحاجات التربوية في ضوء الخطة الاستراتيجية والمعايير التوجيهية (متمثلين عن وزارة التربية والتعليم والهيئة العامة للأبنية التعليمية والمعلمين والخبراء المحليين) المتابعة:</p> <ul style="list-style-type: none"> أفضل الممارسات في الدول الأخرى تصميمات المدارس من حيث المتطلبات الاجتماعية/الاقتصادية ومتطلبات النوع (تصميمات منتظمة، وأخرى تتم على مراحل، وممارس الفصل الواحد، وممارس جاهزة...الخ) معايير الحجرات (مراعاة التكلفة ومتطلبات التعلم التفاعلي) مراقب للأنشطة الخارجية (لعب- ملاعب- مساحات خضراء- أشجار) معايير مواد صيانة محلية 	<p>١-٧-١) وضع معايير فنية للتصميم المدرسي المناسب، ومواد البناء والفرغات في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.</p>	<p>١-٧-١) تصميم المدارس وفقا لمعايير محددة واضحة</p>
<ul style="list-style-type: none"> وزارة التربية والتعليم - وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي الهيئة العامة للأبنية التعليمية وزارة التربية والتعليم 						<p>١-٧-٢) تشكيل لجنة تسيير لضمان:</p> <ul style="list-style-type: none"> وحدة نظام المعلومات وجود تصور موحد للمستقبل إشراك المجتمعات في التخطيط بما في ذلك تحديد مواقع المدرسة وتصميمها جودة الأثاث والتجهيزات الصيانة على المستوى اللامركزي <p>١-٧-٢) تحسين القدرة التخطيطية للوزارة (تأسيس فريق مهام لبناء المدارس وصيانتها، نقل إدارة التخطيط التابعة للهيئة العامة للأبنية التعليمية إلى وزارة التربية والتعليم على المدى البعيد)</p> <p>١-٧-٢) توحيد مصادر التبرؤ ببيانات أعداد التلاميذ كأساس للوفاء بمتطلبات البناء والتعاقد</p>	<p>١-٧-٢) إجراء دراسة بغرض تأسيس نظم وآليات التطوير إجراءات تخطيط المباني المدرسية تستند إلى دعم مشاركة وزارة التربية والتعليم وتشجيع الصيغ الشاورية في التخطيط على المستوى اللامركزي وذلك خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.</p>	<p>٢-٧) تحسين إجراءات تخطيط المباني المدرسية</p>

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠٠٨/٢٠١١	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣			
<ul style="list-style-type: none"> ● المديرات ● الأدوات ● وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي ● الإدارة ● فروع الهيئة العامة للأبنية التعليمية 						١-٢-٧ (د) مراجعة نظام التكلفة لعمل مقاييس جديدة لقياس ومتابعة خفض التكاليف من خلال الهيئة العامة للأبنية التعليمية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ووحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي		
						١-٢-٧ (هـ) السماح بالتنافس في تكاليف الوحدة والمفاوضات بين الممولين والمحافظات		
<ul style="list-style-type: none"> ● وزارة التربية والتعليم ● GTEPID ● الهيئة العامة للأبنية التعليمية 						١-٢-٧ (١) تنظيم حملات تبرع عامة	١-٢-٧ وضع خطة لمراجعة مواقع البناء في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢-٣-٧ إتصال اللامركزية من خلال آلية لاختيار المواقع، وتشبيد المدارس وصيانتها.
						١-٢-٧ (ب) مراجعة معايير الهيئة العامة للأبنية التعليمية في اختيار المواقع مع مدخلات رئيسية من وزارة التربية والتعليم والمساحات المحلية والهيئة العامة للأبنية التعليمية		
					١-٢-٧ (ج) دعم التصميمات الفردية للمدارس والتي تُقدم من خلال لجنة التسيير وتقوم على معايير الهيئة العامة للأبنية التعليمية			
					٢-٣-٧ (١) تعزيز قدرة المحافظات للدخول في المناقصات والتعاقد للأبنية المدرسية		٢-٣-٧ لامركزية إجراءات البناء في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨	
					٢-٣-٧ (ب) إنشاء آلية داخل وزارة التربية والتعليم لمراجعة تكاليف البناء			
					٢-٣-٧ (ج) لامركزية التفتيش الإبتدائي على العمل الجارى من خلال الهيئة العامة للأبنية التعليمية بالتعاون مع GTEPID			
					٢-٣-٧ (١) دعم لامركزية الصيانة والمشاركة المجتمعية ومجالس الأمناء	٢-٣-٧ وضع خطة فعالة للصيانة المدرسية وفق أسس اللامركزية والمشاركة المجتمعية في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ثم تنفيذها خلال سنوات الخطة		
					٢-٣-٧ (ب) إعادة هيكلة الطريقة التي تعتمد بها ميزانية الصيانة (الإبقاء على الرسوم المدرسية للصيانة على مستوى المدرسة)			

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١١/١٠	٢٠/١٠	٢٠/٩	٢٠/٨			
● المدرسة						٣-٣-٧ (ج) خفض تكاليف البناء وتوفير رأي مبدئي من صندوق التبرعات المخصص لصيانة المدرسة على أن تدار التبرعات بواسطة مجالس الأمناء		
● الإدارة التعليمية						٣-٣-٧ (د) تقدم المدارس الخطة السنوية للصيانة للإدارة التعليمية للمراجعة		
● وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي						٣-٣-٧ (هـ) النظر في رصد ميزانية كافية كحافز للتعبئة المجتمعية		
● فروع الهيئة العامة للأبنية التعليمية						٣-٣-٧ (و) تحديد فروع الهيئة العامة للأبنية التعليمية بالتعاون مع GTEPID لاستكمال جهود المجتمعات الأضعف و/أو مجالس الأمناء		
● وزارة التربية والتعليم						١-٤-٧ (١) إعادة تأهيل المدارس قبل تسليمها لمجالس الأمناء	١-٤-٧ تحديد الأدوات والمسئوليات على المستويات اللامركزية	٤-٧ وضع خطة لإدارة بناء المدرسة على مستوى لامركزي
● المحافظة						١-٤-٧ (ب) دعم الهيئة العامة للأبنية التعليمية بصفة مؤقتة للاستفادة من الميزانيات المركزية لإعادة التأهيل والصيانة الطارئة	٠٨/٢٠٠٧	
● المدرسة						١-٤-٧ (ج) زيادة مسؤولية المحافظات ومجالس الحكم المحلي والوحدات ومجالس الأمناء ولاسيما عن الميزانية وإدارتها والاستثمار وصنع القرار والتعاقد على البناء		
● الهيئة العامة للأبنية التعليمية						١-٤-٧ (د) تطبيق الإصلاحات/التوصيات تدريجياً حسب استعداد المحافظة لتولى مسؤوليات إضافية		
						١-٤-٧ (هـ) تقديم ترخيص المجتمع/مجالس الأمناء (توافق مع المعايير) لبناء المدارس وإعادة التأهيل وأعمال الصيانة (مؤشر رئيسي لامركزية)		
						١-٤-٧ (و) وضع آليات السوق وتشجيع التنافس (خدمات الهيئة العامة للأبنية التعليمية عند الطلب) وتطبيق قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣/١٩٧٩		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠٠٧/٠٨	٢٠٠٧/٠٩	٢٠٠٨/٠١	٢٠٠٨/١٠	٢٠٠٨/١١			
						٧-٤-١ (ز) الاستفادة من خبرات الهيئة العامة للأبنية التعليمية والسماح بدور إرشادي وتوجيهي وكذلك المشاركة في إعادة التأهيل والبناء عند الطلب		
						٧-٤-١ (ح) تعيين فريق مهام لاجتماعات لجنة التسيير لمتابعة جهود الالامركزية		
						٧-٥-١ (أ) تحليل عوائق توفير المدارس الخاصة		
● وزارة التربية والتعليم ● وزارة العاليه						٧-٥-١ (ب) وضع معايير دعم للتعليم الخاص		
						٧-٥-١ (ج) تحليل أسلوب شراكة القطاعين العام والخاص فيما يلي: ● التكليف مقارنة بالعمول بها ● التأثير على الالامركزية والمشاركة المجتمعية/ مجالس الأبناء ● دور وزارة التربية والتعليم والهيئة العامة للأبنية التعليمية راجع فصول الخطة (٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢)		
						أنظر فصول الخطة (٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢).		
						٧-٥-١ (د) تشجيع أوار القطاعين العام والخاص في عملية البناء خلال سنوات الخطة ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢		
						٧-٥-١ تأسيس نظام لإشراك القطاعين العام والخاص في عملية بناء المدارس		
						٧-٦ التوسع في بناء المعاني المدرسية المطوية مع ضمان إتاحة عادة لمبان مدرسية صديقة ومناسبة لجميع الطلاب والمعلمين		

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> التسيق بين الجهات المعنية توازر التمويل 	<ul style="list-style-type: none"> معايير بناء المدارس بناء التصميم الجديد 	<ul style="list-style-type: none"> عدد المدارس التي تم بناؤها وفقا للتصميم الجديد 	<p>الهدف الإجرائي (١) تصميم المدارس وفقا لمعايير محددة واضحة</p> <p>المستهدف (١) وضع معايير تقنية للتصميم المدرسي المناسب، ومواد البناء والخرائط في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> توثيق جديد لتخطيط المدارس تتارير عن موقع المدرسة 	<ul style="list-style-type: none"> تضمن إجراءات تخطيط المباني المدرسية 	<p>الهدف الإجرائي (٢): تحسين إجراءات تخطيط المباني المدرسية</p> <p>المستهدف (١) إجراء دراسة بغرض تأسيس نظم وآليات لتطوير إجراءات تخطيط المباني المدرسية تستند إلى دعم مشاركة وزارة التربية والتعليم وتشجيع الصيغ التطويرية في التخطيط على المستوى اللامركزي وذلك خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> تتارير عن بناء المدرسة على المستوى اللامركزي 	<ul style="list-style-type: none"> نسبة اللامركزية في بناء المدارس 	<p>المستهدف (٢) تنفيذ التخطيط اللامركزي في أعمال الهيئة خلال ٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠١١/٢٠١٢.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> تتارير حول مراجعة مواقع البناء استبيان 	<ul style="list-style-type: none"> الحظنة المعدة جيدا نسبة تأثير اللامركزية في إجراءات بناء المدارس 	<p>الهدف الإجرائي (٣): تأصيل اللامركزية من خلال آلية لاختيار المواقع، وتشييد المدارس وصيانتها.</p> <p>المستهدف (١) وضع خطة لمراجعة مواقع البناء في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.</p> <p>المستهدف (٢) لامركزية إجراءات البناء في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> توافر التمويل توافر الأماكن 	<ul style="list-style-type: none"> قاعدة البيانات 	<ul style="list-style-type: none"> عدد المدارس التي تم بناؤها خفض كثافة الفصول 	<p>الهدف الإجمالي (٦)؛ التوسع في بناء المباني المدرسية المطلوبة مع ضمان إتاحة عداة لمبان مدرسية صديقة ومناسبة لجميع الطلاب والمعلمين.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> قاعدة البيانات 	<ul style="list-style-type: none"> عدد المدارس التي أنشأها القطاع الخاص 	<p>المستهدف (١) تشجيع أدوار القطاعين العام والخاص في عملية البناء خلال سنوات الخطة ١٢/٢٠١١-٠٨/٢٠٠٧</p>
	<ul style="list-style-type: none"> الوثائق المتوفرة حول النظام الجديد 	<ul style="list-style-type: none"> النظام الجديد الموضوع لبناء المدارس 	<p>الهدف الإجرائي (٥)؛ تأسيس نظام لإشراك القطاعين العام والخاص في عملية بناء المدارس</p>
	<ul style="list-style-type: none"> التقارير 	<ul style="list-style-type: none"> الأدوار والمسؤوليات المحددة لبناء المدارس على المستوى اللامركزي 	<p>المستهدف (١) تحديد الأدوار والمسؤوليات على المستويات اللامركزية ٠٨/٢٠٠٧</p>
	<ul style="list-style-type: none"> تقارير المتابعة والتقييم 	<ul style="list-style-type: none"> الخطة المعدة جيدا 	<p>الهدف الإجرائي (٤)؛ وضع خطة لإدارة بناء المدرسة على مستوى لامركزي</p>
	<ul style="list-style-type: none"> تقارير المتابعة والتقييم 	<ul style="list-style-type: none"> عدد المدارس التي تطبق خطة صيانة المدرسة الفعالة 	<p>المستهدف (٣) وضع خطة فعالة لصيانة المدرسة وفق أسس اللامركزية والمشاركة المجتمعية في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ثم تنفيذها خلال سنوات الخطة</p>

جدول (١) ملخص المباني المطلوبة لكل مرحلة تعليمية حكومي فقط

خلال سنوات الخطة ٠٨/٠٧ - ١٢/١١

عدد الفصول المطلوب بناؤها

سنة	رياض الأطفال	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي العام	الثانوي الفني	إجمالي الفصول المطلوب بناؤها
٠٦/٠٥	٥٥٠	٤,٦٥٣	١,٨٠٩	١,٠٨٨	٠	٨,١٠٠
٠٧/٠٦	١,٥٢١	٤,٩١٩	٦,٦٩٩	١١٠	١٣١	١٣,٣٨٠
٠٨/٠٧	٣,١٧١	٤,١٩٣	٥,٥٥٧	١١٢	١٨٩	١٣,٢٢٢
٠٩/٠٨	٣,٤٤٢	٣,٩٢٦	٣,٨٢٧	١١٢	١٨٩	١١,٤٩٦
١٠/٠٩	٤,٠٤٢	٤,٧٠١	١,٤٦٢	٣,٤٠٩	١٨٩	١٣,٨٠٣
١١/١٠	٥,٧٨٢	٤,٥٨٤	١,٤٤٨	٧,١٠٩	١,١٩٢	٢٠,١١٥
١٢/١١	٥,٦٩١	١,٣١٨	١,٢١٥	٣,٥٣٩	١,٥٤٧	١٣,٣١٠
إجمالي الخطة	٢٢,١٢٨	١٨,٧٢٢	١٣,٥٠٩	١٤,٢٨١	٣,٣٠٦	٧١,٩٤٦
المتوسط السنوي	٤,٤٠٠	٣,٧٠٠	٢,٧٠٠	٢,٩٠٠	٧٠٠	١٤,٤٠٠

الفصل الثامن

برنامج تطوير مرحلة رياض الأطفال

الهدف العام Overall Goal:

تطوير مرحلة رياض الأطفال لضمان تعليم عالي الجودة للأطفال في الشريحة العمرية ٤-٥ سنوات، لتنمية طاقات الأطفال الإبداعية والمعرفية والجسمية، والوصول بمعدل قيد إجمالي ٦٠٪ بنهاية الخطة الاستراتيجية (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢)

١ - المقدمة:

إن السنوات الأولى من حياة الطفل هي الفترة الذهبية لبناء وتنمية قدرات الأطفال الإبداعية واستثمارها وذلك من خلال إتاحة فرصة تربوية جيدة لهم للتعليم حيث تتفتح فيها نوافذ للتعلم والاكتشاف، واكتساب الذكاءات المتعددة^(١)، وتنمية النواحي الوجدانية لديهم.

وتأكيداً على أهمية هذه المرحلة فقد أثبتت نتائج العديد من الدراسات إلى أن الأطفال الذين التحقوا بمرحلة رياض الأطفال كانوا أكثر نجاحاً من أقرانهم ممن لم يلتحقوا بهذه المرحلة.

ومن هذا المنطلق تبنت مصر استراتيجية لتنمية مرحلة رياض الأطفال، بحيث يكون الاهتمام منصبا على توفير الرعاية الصحية والنفسية والتربوية للطفل باعتبارها من الحقوق الأساسية الإنسانية لكل طفل، ولتحقيق أهداف التربية المبكرة السليمة، فإن الأمر يتطلب مشاركة أوسع من قطاعات الدولة والمجتمع بمختلف فئاته وقطاعاته.

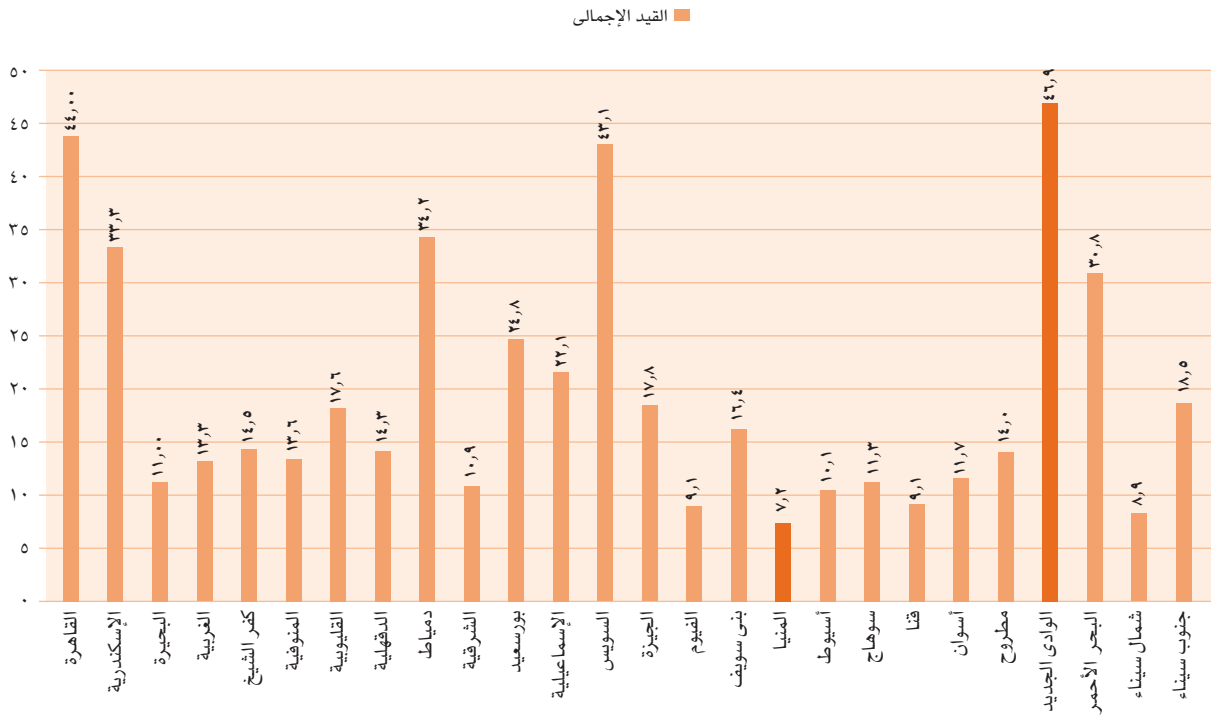
تحليل الوضع الراهن:

قد أشارت الإحصاءات إلى أن عدد الأطفال المقيدون في فصول رياض الأطفال في الشريحة العمرية (٤-٥ سنوات) وصل إلى ٣٢٣٠٩٤٨ طفل تقريبا عام ٢٠٠٥، بمعدل قيد إجمالي ١٨,١٪ فقط (٢, ١١٪ في المدارس الحكومية، ٢, ٥٪ في قطاع التعليم الخاص، ٧, ١٪ بفصول التعليم الأزهرى) وهو معدل منخفض عند مقارنته بالدول التي تماثل مصر في مستواها الاقتصادي، وهنا تكمن أهمية التأكيد على زيادة الاستثمار في هذه المرحلة.

وتختلف معدلات القيد بين محافظات الجمهورية من محافظة لأخرى؛ حيث يصل أكبر معدل قيد إلى ٩, ٤٦٪ بمحافظة الوادى الجديد، وأقل معدل ٢, ٧٪ بمحافظة المنيا، وذلك بالنسبة للشريحة العمرية (٤-٥) سنوات من الأطفال الموجودين بها. كما هو مبين بالشكل التالي:

(١) نظرية الذكاءات المتعددة لصاحبها هاورد جاردنر التي تقول بأن أي فرد لا يمتلك نوعاً واحداً فقط من الذكاء (ذلك الذكاء الذي يقاس بواسطة اختبارات الذكاء التقليدية (IQ Tests))، بل وصفت أنواعاً متعددة من الذكاءات كل منها له جزء مخصص في المخ. ومن أمثلة الذكاءات المتعددة: الذكاء اللغوي، والذكاء الحسابي، والذكاء المكاني.

الشكل (١) معدلات القيد بمرحلة رياض الأطفال فى كل محافظات الجمهورية (٢٠٠٦/٢٠٠٥)



المصدر: وزارة التربية والتعليم - وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى

وقد بلغ عدد الفصول فى مرحلة رياض الأطفال ١٩٢٣٢ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ كان توزيعها كالتالى: ١١٨٢٦ فصل فى المدارس العامة ٦١١٩ فصل فى التعليم الخاص و١٢٨٧ فصل فى التعليم الأزهرى، بمتوسط كثافة ٣٠,٨ طفل/فصل،

كما بلغ عدد المدارس التى تحتوى فصول رياض الأطفال ٦٥٨١ مدرسة (٤٨٧٦ مدرسة حكومية، ٣٢٢ مدرسة أهلية، ١٣٨٣ مدرسة خاصة)، ويبلغ عدد المعلمين فى رياض الأطفال ١٦١٩٤ معلما الغالبية العظمى منهم معلمات (١٣٧١٢ معلمة دائمة بالإضافة إلى ٢٤٨٢ معلمة متعاقدة)، وبلغ عدد الموجهين ٨٢١ موجهة تم تدريب عدد ١٣٢ موجهة.

وتقوم العديد من الأجهزة الحكومية والهيئات الخاصة بتقديم خدمات للأطفال فى سن ٤-٥ سنوات، وتشمل هذه الهيئات: المجلس القومى للطفولة والأمومة الذى يحدد سياسات وشروط رعاية الطفل، ووزارة الصحة التى توفر الرعاية الصحية للأسر والأطفال، ووزارة التضامن الاجتماعى التى تشرف على حضانات الأطفال دون الرابعة، ودور الرعاية ومراكز الأيتام ونوادرى الطفل، ووزارتى الثقافة والإعلام اللتين تبذلان جهودا فى مجال التنمية الثقافية وزيادة الوعى عن أهمية تنمية الطفل من خلال التعليم فى مرحلة رياض الأطفال، والجمعيات الأهلية فى القطاع الخاص، ووزارة التربية والتعليم التى تحمل على عاتقها الجهد الأكبر من حيث توفير الأبنية والمناهج وتدريب المعلمين وتوفير هيئة التدريس ومراكز التنمية المهنية وكذلك الإشراف على قطاع رياض الأطفال (٤-٥ سنوات).

٢- القضايا والتحديات:

يوجد العديد من التحديات التى تواجه تطوير التعليم فى مرحلة رياض الأطفال فى مصر تتعلق بالإتاحة والجودة وإدارة النظام.

الإتاحة:

- تشير الإحصاءات إلى تدنى معدل الالتحاق وانخفاض أعداد الفصول وهيئة التدريس ولاسيما الهيئة المتخصصة المؤهلة للتدريس فى هذه المرحلة. وتوضح إحصاءات أخرى التفاوت الكبير فى الالتحاق بين مختلف المحافظات.
- ضرورة توعية أولياء الأمور بأهمية مرحلة رياض الأطفال، وتفعيل دور المشاركة المجتمعية لرفع معدلات الالتحاق فى مرحلة رياض الأطفال.
- دعم برنامج التغذية ولاسيما فى المناطق النائية والفقيرة حيث تعتبر التغذية من عوامل الجذب لكل من الأطفال والآباء، وتوفير برامج الرعاية الصحية للأطفال إلى جانب توفير الثقافة الصحية للآباء.
- أهمية تبنى مشروعات الأسر الفقيرة للارتفاع بمستواها حيث يلعب المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسر دورا هاما نحو إيجابية الأسر فى إرسال أطفالهم إلى فصول رياض الأطفال، فغالبا ما يكون الفقر حائلا بين الأطفال والتعليم فى هذه المرحلة.

الجودة:

- إعداد المعلمات المتخصصة لهذه المرحلة، وإعداد برامج تدريب دورية لرفع كفاءة المعلمات من أبرز هذه التحديات.
- زيادة عدد الموجهين والموجهات الفتيات وتحديد نصاب الموجه أو الموجهة من المعلمين والمعلمات والفصول التى سيقومون بالإشراف عليها، وتوفير تدريب مستمر للموجهين والموجهات والمديرين العاملين فى هذه المرحلة.
- تحديث المنهج الحالى فى مرحلة رياض الأطفال وفق المعايير التعليمية، وتوفير مصادر التعلم والتكنولوجيا والمواد التعليمية.

النظم:

- ضرورة وجود إطار عمل مؤسسى واضح لهذه المرحلة، وتحديث الهيكل الإدارى لمرحلة رياض الأطفال لدعم استقلالية إدارات رياض الأطفال على مستوى المحافظة وفصل ميزانيتها عن ميزانية مرحلة التعليم الابتدائى.
- تحسين نظم الإشراف والمتابعة والتقييم وبناء قدرات العاملين بها بإنشاء قاعدة بيانات لإدارة هذه المرحلة.

وسوف يتم التعامل مع هذه التحديات فى الخطة الاستراتيجية الحالية.

٣- البرامج والمبادرات الحالية:

إقامة مراكز تدريب للمعلمات والموجهات:

قامت وزارة التربية والتعليم بإنشاء مركزين لتدريب معلمى وموجهى رياض الأطفال أحدهما بمدينة نصر بالقاهرة، والآخر ببورسعيد يسع كل منهما ١٥٠ متدربا فى العام.

مركز رياض الأطفال فى مدينة مبارك للتعليم بالاشتراك مع برنامج الخليج العربى الذى تدعمه وكالات التنمية

التابعة للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو:

يوجد مركز لرياض الأطفال فى مدينة مبارك للتعليم حيث يعمل على توفير التدريب للمعلمين والأفراد فى مرحلة رياض الأطفال، وتوفير نموذج تربوى لتطوير القطاع وصياغة إطار عمل لمناهج تركز على الطفل. كما يقوم المركز بتوفير وحدة تدريب لعدد ١٠٥ متدربات.

مشروع تحسين التعليم برياض الأطفال بالتعاون مع البنك الدولى وهيئة سيدا وبرنامج الغذاء العالمى:

تهدف هذه المبادرة إلى المساهمة فى زيادة معدل القيد الإجمالى للأطفال فى الشريحة العمرية ٤-٥ سنوات بحلول عام ٢٠١٢ عن طريق توفير ١٩٨٨ فصل، والتأكيد على بناء فصول فى المناطق النائية، وتحسين جودة التعليم فى هذه المرحلة، وتحسين القدرات التعليمية. هذا وستعمل هذه المبادرة على توفير ١٥٢ مركزا فى ١٨ محافظة فى المناطق ذات الحاجة الماسة، وتطوير المناهج

وفقا للاتجاهات الحديثة، وتدريب المعلمين في ثمانى عشرة محافظة مستهدفة، ووضع نظام لتطبيق المعايير القومية للتعليم فى هذا المستوى واعتماد نظام مؤسسى وإدارى وفنى بما يضمن الفعالية والجودة.

٤- الإطار العام للسياسات ومنهجية البرنامج:

تقوم سياسة وزارة التربية والتعليم فى تطوير مرحلة رياض الأطفال على ضرورة توفير تعليم منظم ورعاية شاملة فى هذه المرحلة، يستند على بيئة تربوية غنية بالنشاط وباعثة على السعادة والبهجة فى نفوس الأطفال لتحقيق تنمية متكاملة لطاقتهم الإبداعية والمعرفية والجسمية.

وبالنظر إلى معدل الالتحاق المتدنى فى هذه المرحلة فى الوقت الحاضر، فإن وزارة التربية والتعليم سوف تركز على التوسع فى هذه المرحلة ليصل معدل الالتحاق إلى ٦٠٪ كهدف قومى فى الشريحة العمرية (٤- ٥ سنوات). ولتحقيق هذا الهدف تحتاج الوزارة إلى الشراكة مع المجتمع المدنى ورجال الأعمال. ومن ثم تشتمل الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف ما يلى:

- ١- توفير الفصول فى المناطق النائية والفقيرة ذات معدلات الالتحاق المنخفضة، من خلال بناء أو استئجار فصول خاصة بمرحلة رياض الأطفال.
- ٢- تشجيع المجتمع المدنى والهيئات ورجال الأعمال على دعم وزيادة جهودهم لتوفير الفصول سواء بالمنح أو التأجير، ليس هذا فقط، بل وتزويد هذه الفصول بالمعدات اللازمة.
- ٣- الاستعانة بخريجات التعليم المتوسط للعمل كميسرات فى المناطق النائية من أبناء هذه المناطق والتي تفتقر إلى الخريجين المتخصصين بعد تدريبهن.
- ٤- رفع الوعى العام بأهمية هذه المرحلة فى حياة الطفل بين الآباء والأمهات خاصة فى المناطق الفقيرة.
- ٥- الإعداد المميز لكادر متخصص من المعلمين والمعلمات والموجهين والموجهات الذين يتم تعيينهم فى هذه المرحلة، وذلك من خلال التدريب المستمر.
- ٦- وضع وتطبيق معايير قومية للتعليم فى هذه المرحلة، وتصميم أنشطة تربوية فى ضوء تلك المعايير، مع الأخذ فى الحسبان الدور التربوى للتكنولوجيا فى التدريس لمرحلة رياض الأطفال، لتكون المناهج قائمة على النشاط ومبهجة وممتعة للأطفال.
- ٧- وضع إطار عمل مؤسسى منتظم لهذه المرحلة لتحقيق الجودة والفعالية.
- ٨- توفير التمويل اللازم لتطوير التعليم فى هذه المرحلة من خلال ميزانية مستقلة.

٥- عرض البرنامج : تطوير التعليم بمرحلة رياض الأطفال

• الهدف العام للبرنامج Overall goal :

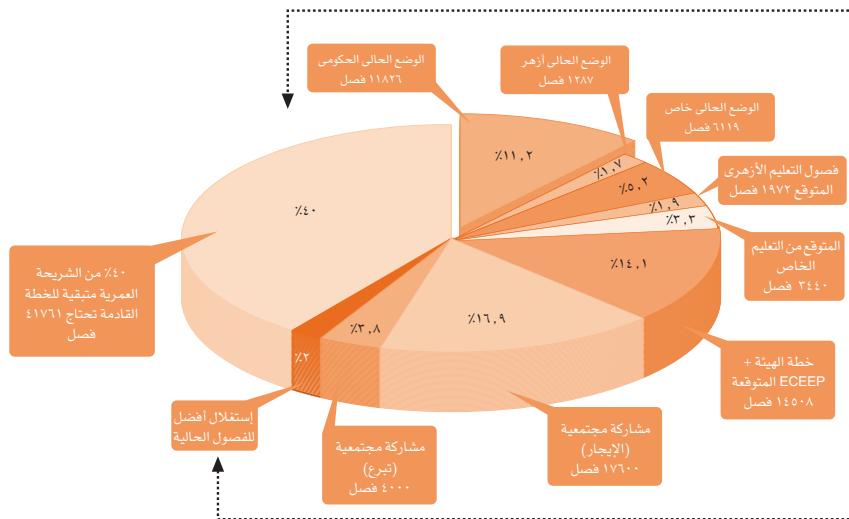
تطوير مرحلة رياض الأطفال لضمان تعليم عالى الجودة للأطفال فى الشريحة العمرية ٤-٥ سنوات، لتنمية طاقات الأطفال الإبداعية والمعرفية والجسمية، والوصول بمعدل قيد إجمالى ٦٠٪ بنهاية الخطة الاستراتيجية (٢٠٠٨/٢٠٠٧-٢٠١٢/٢٠١١)

استراتيجية البرنامج Program Strategy :

- ١- تفعيل دور الهيئة العامة للأبنية التعليمية بالتعاون مع برنامج تحسين التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة (ECEEP) لبناء ١٠٠٩٣ فصل، بالإضافة إلى ٤٤١٥ فصل من المتوقع أن تلتزم الحكومة ببنائها من خلال هيئة الأبنية التعليمية ليصل إجمالى عدد الفصول إلى ١٤٥٠٨ فصل. ويساهم هذا العدد من الفصول فى زيادة معدل إجمالى القيد بنسبة ١٤,١٪ بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١.

- سيقدم صندوق دعم التعليم التابع لمجلس الوزراء منحة سنوية تقدر بحوالى ١٥ مليون جنيه سنويا خلال السنوات الخمسة للخطة لاستئجار ١٧٦٠٠ فصل (وفقا لأسعار ٢٠٠٦/٢٠٠٥) ويساهم ذلك فى زيادة معدل إجمالى القيد بنسبة ١٦,٩٪.
- إعادة استخدام ٢٠٢٣ فصل بمرحلة رياض الأطفال، والتي تستخدم فى الوقت الحالى لأغراض أخرى (غير الغرض الذى أنشئت من أجله)، ويساهم ذلك فى زيادة معدل إجمالى الالتحاق بنسبة ٢٪ بحلول عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.
- من المتوقع أن تساهم المدارس الخاصة والأزهرية بعدد ٥٤١٢ فصل، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة معدل الالتحاق بنسبة ٥,٢٪ بنهاية الخطة.
- تشجيع المشاركة المجتمعية، الجمعيات الأهلية، القطاع الخاص والجهات المانحة لبناء عدد ٤٠٠٠ فصل تساهم فى زيادة معدل إجمالى الالتحاق بنسبة ٣,٨٪ بنهاية الخطة.
- سيتم بناء ٥٦٩١ فصل عام ٢٠١٢/٢٠١١ لخدمة الخطة القادمة، تحسب تكلفتها ضمن الخطة الخمسية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢ (وهذا العدد من الفصول يرفع معدل القيد الإجمالى من ٦٠٪ إلى ٦٥٪).
- هذا وتستند الإحصاءات السابقة على متوسط كثافة فصول تصل إلى ٣٤,١ طفل/فصل، ومتوسط معلمة/فصل ١,٥ معلمة/فصل.
- ٢- دعم الأسر الفقيرة من خلال خفض الرسوم المدرسية لتشجيعهم على إحقاق أطفالهم بالمدارس وكذلك مشاركة وزارة التضامن الاجتماعى فى تقديم منحة شهرية مشروطة باستمرار إرسال أطفالهم إلى فصول رياض الأطفال.
- ٣- تحسين جودة العملية التعليمية فى مرحلة رياض الأطفال وتقديم نموذج تربوى جديد مبهج وباعث على السعادة فى نفوس الأطفال من تطوير بيئاتهم التعليمية على أنشطة وميول الأطفال لتزويدهم بخبرات تربوية تعمل على دعم حقوق الأطفال حتى يستمتعوا بطفولتهم المبكرة من خلال الفنون والموسيقى واللعب، إلى جانب تطوير القدرات الإبداعية والذهنية والذكاءات المتعددة لديهم.
- ٤- تحسين جودة العملية التعليمية من خلال وضع معايير ونظم متابعة وتقويم ترتكز على المعايير القومية للتعليم بما يضمن تحقيق الجودة وتقديم نموذج تربوى جديد.
- ٥- تنمية مهنية مستدامة للمعلمين والمعلمات والقيادات التربوية لتطوير الأداء وسد العجز فى أعداد المعلمات سنويا.
- ٦- إبرام اتفاقية تعاون وشراكة مع الوزارات المعنية (التضامن الاجتماعى، المالية، التنمية الإدارية، الإعلام) لتطوير القدرة المؤسسية فى مرحلة رياض الأطفال.

الشكل (٢) أعداد الفصول المطلوبة للوصول إلى معدل قيد إجمالى ٦٠٪ بمرحلة رياض الأطفال بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١



عناصر الخطة للوصول لمعدل قيد إجمالى ٦٠٪ من الأطفال فى الشريحة العمرية ٥-٦ سنوات بمتوسط كثافة ٣٤ طفل/فصل بنهاية ٢٠١٢/٢٠١١ ويتبين منها أن هناك ٤٠٪ متبقية للخطة الإستراتيجية القادمة لعام ٢٠١٦/٢٠١٥

الأهداف والمستهدفات: (٢)

الهدف Objective :

١-٨ زيادة معدل القيد الإجمالي ليغطي ٦٠٪ من جميع الأطفال فى الشريحة العمرية ٤-٥ سنوات بنهاية الخطة.

المستهدف Target :

١-١-٨ رفع معدل القيد الإجمالي إلى ٦٠٪ من جميع الأطفال فى الشريحة العمرية (٤-٥ سنوات) بنهاية عام ٢٠١٢/٢٠١١

٢-١-٨ زيادة مشاركة المجتمع المدني - أولياء الأمور والمجتمعات والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص - لرفع معدل القيد الإجمالي ليصل إلى ٦٠٪ بنهاية عام ٢٠١٢/٢٠١١ .

٣-١-٨ خفض الرسوم المقررة بمرحلة رياض الأطفال لزيادة نسبة الاستيعاب وإعفاء غير القادرين من دفع هذه الرسوم بنهاية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ .

٤-١-٨ تنفيذ برامج خاصة للتغذية والصحة المدرسية لجميع الأطفال المقيدين بدءاً من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ .

الهدف Objective :

٢-٨ رفع كفاءة وتحسين جودة العملية التربوية برياض الأطفال وفق المعايير القومية للتعليم.

المستهدف Target:

١-٢-٨ استكمال وضع المعايير القومية لمرحلة رياض الأطفال بنهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .

٢-٢-٨ التعاقد مع ٥٨٩٨٨ معلمة متخصصة ومؤهلة وفقاً للمعايير القومية للتعليم بنهاية عام ٢٠١٢/٢٠١١ .

٣-٢-٨ إجراء تدريب أثناء الخدمة سنوياً لجميع المعلمات بمرحلة رياض الأطفال خلال سنوات الخطة ٢٠٠٧/٢٠١٢

٤-٢-٨ توفير المستلزمات التكنولوجية الأساسية لكل فصول رياض الأطفال خلال سنوات الخطة حتى عام ٢٠١١/٢٠١٢

الهدف Objective:

٣-٨ تطوير نظام إدارة مرحلة رياض الأطفال لتحقيق استقلالية الإدارة عن التعليم الابتدائى، مع استمرار التنسيق، حسب الضرورة، من أجل التخطيط والأهداف التربوية.

المستهدف Target:

١-٣-٨ تعزيز القدرة المؤسسية لمرحلة رياض الأطفال بما يحقق المرونة والاستقلالية في إطار الإصلاح المتمركز على المدرسة واللامركزية بنهاية الخطة .

٢-٣-٨ وضع نظام فعال للمتابعة والتقييم بمرحلة رياض الأطفال وتفعيله بحلول ٢٠٠٩/٢٠١٠

أهداف وأنشطة برنامج الطفولة المبكرة (٢٠١٢/٢٠٠٧)

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني				
	١١/١٢	١١/١٠	١٠/٠٩	٠٩/٠٨	٠٨/٠٧
<ul style="list-style-type: none"> الهيئة العامة للأبنية التعليمية المجتمع المدني رجال الأعمال القطاع الخاص المديريات التعليمية 					
<p>٨-١-١) توفير (٢٨١٢٠ فصل) المصف الأول والثاني لمرحلة رياض الأطفال على مدار سنوات الخطة (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢).</p> <ul style="list-style-type: none"> تفعيل دور الهيئة العامة للأبنية التعليمية بالتعاون مع برنامج تحسين التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ECEP) ببناء ١٠٠٩٣ فصل، بالإضافة إلى ٤١٥ فصل من المتوقع أن تلتزم الحكومة ببنائها من خلال هيئة الأبنية التعليمية ليصل إجمالي عدد الفصول إلى ١٤٥٠٨ فصل. ويساهم هذا العدد من الفصول في زيادة معدل إجمالي القيد بنسبة ٤,١٪ بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١. من المتوقع أن يساهم صندوق دعم التعليم بجلس الوزراء بتحويل قدره ١٥ مليون جنيه سنوياً لإيجار عدد من الفصول، يمكن تدويرها في ضوء الأسعار الجارية الآن بعدد ١٧٦٠٠ فصل، وهذا العدد من الفصول يساهم في زيادة معدل القيد الإجمالي بنسبة ١٦,٩٪. المطلوب أن يساهم المجتمع المدني والجمعيات الأهلية بتوفير قدر إضافي من الفصول يبلغ عدده (٤٠٠٠) فصل وهذا العدد من الفصول يساهم في زيادة معدل القيد الإجمالي بنسبة ٢,٨٪ بنهاية الخطة. الإستغلال الأفضل لفصول رياض الأطفال المستخدمة في أغراض خلاف العملية التربوية وذلك بإعادة تشغيل ٥٠٪ منها بعدد يبلغ (٢٠٢٣ فصل) وهذا العدد من الفصول يساهم في زيادة معدل القيد الإجمالي بنسبة ٢٪ بنهاية ٢٠١٠/٢٠٠٩. من المتوقع أن يساهم قطاعا التعليم الخاص والتعليم الأزهرى في بناء ٥٤٢٢ فصل مما يساهم في زيادة معدل القيد الإجمالي بنسبة ٥,٢٪ ليصل معدل القيد الإجمالي إلى ٦٠٪ بنهاية الخطة. سيتم بناء ٥٦٩١ فصل عام ٢٠١٢/٢٠١١ لخدمة الخطة القادمة، تحسب تكلفتها ضمن الخطة الخمسية ٢٠٠٧/٢٠١١ - ٢٠١٢/٢٠١١ (وهذا العدد من الفصول يرفع معدل القيد الإجمالي من ٦٠٪ إلى ٦٥٪). <p>تم حساب الفصول المطلوبة للوصول لمعدل قيد إجمالي ٦٠٪ على أساس متوسط كثافة ٢٤ طفل/فصل.</p>	<p>٨-١-١ رفع معدل القيد الإجمالي إلى ٦٠٪ من جميع الأطفال في الشريحة العمرية (٤-٥ سنوات) بنهاية عام ٢٠١٢/٢٠١١</p>	<p>٨-١-١ زيادة معدل القيد الإجمالي ليغطي ٦٠٪ من جميع الأطفال في الشريحة العمرية ٤-٥ سنوات.</p>			

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/١١	١١/١٠	١٠/٠٢	٠٩/٠٢	٠٨/٠٢			
						١-١-٨ إجراء عمليات الصيانة المطلوبة لفصول رياض الأطفال. ١-١-٨ (ج) تحديد المناطق الأكثر احتياجاً لفصول رياض الأطفال وخاصة في المناطق ذات الكثافة العالية والنائية والفقيرة وذلك في ضوء الخريطة المدرسية. ١-١-٨ (د) تجهيز الفصول الجديدة من حيث الأثاث المدرسي أو التجهيزات التعليمية. ١-١-٨ (هـ) اقتراح بإصدار طابع تعليمي خاص لرياض الأطفال لتوفير المزيد من الاعتمادات. ١-١-٨ (و) حصر المدارس التي بها فصول رياض أطفال غير مفعلة بنهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨		
						٢-١-٨ (أ) تجهيز الفصول التي يتم التبرع بها والتي يمكن الاستفادة منها كجزء من الفصول المجهزة والتي من المتوقع أن تبنيتها الدولة والمجتمع. ٢-١-٨ (ب) تشجيع نظام تأجير الحجرات للعمل كفصول لمرحلة رياض الأطفال. ٢-١-٨ (ج) تنظيم حملات توعية قومية لتوفير الدعم اللازم لبناء وتجهيز الفصول من المجتمع المدني ورجال الأعمال. ٢-١-٨ (د) عقد ورش عمل للتوعية المجتمعية وأولياء الأمور وأعضاء مجالس الأمانا. ٢-١-٨ (هـ) تشكيل لجان من المجتمع المدني لدعم فصول رياض الأطفال الجديدة. ٢-١-٨ (و) إعداد وتطبيق بروتوكول تعاون مع وزارة الإعلام لتفعيل دورها في رفع الوعي لدى أولياء الأمور.	٢-١-٨ تفعيل مساهمة المجتمع المدني لرفع معدل التبرع الإجمالي ليصل إلى ٢٠٪ بنهاية عام ٢٠١٢/٢٠١١	

- الإدارة العامة لرياض الأطفال
- بديوان الوزارة.
- المديریات التعليمية.

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٨/٢٠٠٧	٩/٢٠٠٧	١٠/٢٠٠٧	١١/٢٠٠٧	١٢/٢٠٠٧			
<ul style="list-style-type: none"> ● الوزارة 						<p>٣-١-٨ (أ) استصدار قرار وزيرى لخفض الرسوم الدراسية بمرحلة رياض الأطفال لتكون ٢٥ جنيهاً للطفل (مثل مرحلة التعليم الابتدائى).</p> <p>٣-١-٨ (ب) إيجاد التمويل البديل لتغطية خفض المصروفات الدراسية من خلال المجتمع المدنى، المطاع التعليمى، ميزانية الدولة.</p> <p>٤-١-٨ (أ) إعداد برامج خاصة للتنفيذ والصحة المدرسية.</p> <p>٤-١-٨ (ب) تنفيذ برنامج الرعاية الصحية بمساهمة الحكومة.</p> <p>٤-١-٨ (ج) تعزيز مشاركة المجتمع المدنى لرعاية وتنفيذ الأطفال.</p> <p>٤-١-٨ (د) زيادة وعى أولياء الأمور بالمعادن الصحية السليمة والتنفيذ.</p> <p>٤-١-٨ (هـ) القيام بحملات توعية لرجال الأعمال لدعم تنفيذ الأطفال بنهاية عام ٢٠٠٧ خاصة فى المناطق المحرومة.</p> <p>٤-١-٨ (و) إعداد برنامج متابعة لتنفيذ أثر برامج الرعاية الصحية على النمو المعرفى والنفسى للأطفال خلال فترة الخطه.</p>	<p>٣-١-٨ خفض الرسوم المقررة بمرحلة رياض الأطفال لزيادة نسبة الاستيعاب وإعفاء غير القادرين من دفع هذه الرسوم بنهاية ٢٠٠٨/٢٠٠٧.</p> <p>٤-١-٨ تنفيذ برامج خاصة للتنفيذ والصحة المدرسية لجميع الأطفال المقيدين فى رياض الأطفال بدءاً من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ● الإدارة العامة للتنفيذ. ● المجتمع المدنى. ● الإدارة العامة لرياض الأطفال. ● الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج وإعداد المواد التعليمية. 						<p>١-٢-٨ (أ) الانتهاء من وثيقة المعايير القومية لمرحلة رياض الأطفال وتحديثها وتجريبها ميدانياً بنهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩</p> <p>١-٢-٨ (ب) القيام بحملات توعية مجتمعية لنشر مفهوم المعايير القومية بنهاية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.</p> <p>١-٢-٨ (ج) طباعة المعايير القومية لمرحلة رياض الأطفال، وتعميمها على جميع المدارس.</p>	<p>١-٢-٨ استكمال وضع المعايير القومية لمرحلة رياض الأطفال بنهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.</p>	<p>٢-٨ رفع كفاءة وتحسين جودة العملية التربوية برياض الأطفال وفق المعايير القومية للتعليم.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● الإدارة العامة لرياض الأطفال 								

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/١٨	١١/١٠	١٠/٢٠	١٠/٩	١٠/٨			
<ul style="list-style-type: none"> وزارة التربية والتعليم. وزارة الدولة للتنمية الإدارية. وزارة المالية. 						١-٢-٨ (د) تشكيل لجان (كلما دعت الحاجة لذلك) لمراجعة الأنشطة التربوية لرحلة رياض الأطفال التي وضعها اليونسكو والمجلس القومي للطفولة والأمومة في ضوء المعايير القومية.		
						١-٢-٨ (هـ) تصميم وطباعة وتجريب دليل المعلم ونماذج الأنشطة لرحلة رياض الأطفال بحلول عام ٢٠٠٨		
						٢-٢-٨ (أ) تعاقد ٦٧٨١ معلمة بنهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨		
						٢-٢-٨ (ب) تعاقد ٩٣٤٩ معلمة بنهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩		
						٢-٢-٨ (ج) تعاقد ٩٤٢٤ معلمة بنهاية عام ٢٠٠٩/٢٠١٠		
						٢-٢-٨ (د) تعاقد ١١٢٠٨ معلمة بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١		
						٢-٢-٨ (هـ) تعاقد ٢٢٢٢٦ معلمة بنهاية ٢٠١٢/٢٠١١		
						٢-٢-٨ (و) عمل نظام للائتماب العزى والكى لسد العجز فى معلمات رياض الأطفال.		
						٢-٢-٨ (أ) إعداد برامج تدريبية لتدريب جميع المعلمات والموجهات.		
						٢-٢-٨ (ب) توفير تدريب أثناء الخدمة لجميع المعلمات بدءاً من ٩/٠٨/٠٨.		
<ul style="list-style-type: none"> الإدارة المركزية للتدريب المديريات التعليمية. 						٢-٢-٨ (ج) توفير تدريب قبل الخدمة لمدة أسبوعين للمعلمات الجدد، ثم لمدة أسبوع واحد فى منتصف العام الأول.		
						٢-٢-٨ (د) إعداد كوادر تدريبية TOTs بمعدل ١٪ من عدد المعلمات فى كل محافظة بإجمالى ١٤٠ مدرب من جميع المحافظات.		
						٢-٢-٨ إجراء تدريب لجميع المعلمات بمرحلة رياض الأطفال خلال سنوات الخطة ٢٠٠٧-٢٠١٢.		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١١/١٠	١٠/٢	١٠/٤	١٠/٨			
						٣-٢-٨ (هـ) تنفيذ تدريب سنوي لـ ٥٠٪ من الموجهات لمدة أسبوع على أساليب المتابعة والتقييم (ثم يتم تدريبهن من خلال وحدة الجودة والتدريب بالمدراس لمدة أسبوع سنويًا). ٤-٢-٨ (أ) توفير تجهيزات تكنولوجية للفصول بمعدل ٢٠٪ من احتياجات كل محافظة سنويًا (جهاز كمبيوتر+ جهاز عرض). ٤-٢-٨ (ب) تصميم قاعدة بيانات لمرحلة رياض الأطفال. ٤-٢-٨ (ج) تزويد فصول رياض الأطفال بحقيبة يوتاج لكل فصل.	توفير المستلزمات التكنولوجية الأساسية لكل فصول رياض الأطفال خلال سنوات الخطة حتى عام ٢٠١١/٢٠١٢	
● مركز التطوير التكنولوجي بالوزارة. ● الإدارة العامة للمعلومات بالوزارة.						١-٣-٨ إعادة هيكلة نظم رياض الأطفال لتحقيق الاستقلالية عن مرحلة التعليم الابتدائي. ١-٣-٨ (ب) اتخاذ إجراءات فصل الإدارة المالية لرياض الأطفال عن مرحلة التعليم الابتدائي. ١-٣-٨ (ج) وضع ضوابط لنظام حوافز المعلمين يركز على مستوى الأداء. ١-٣-٨ (د) توفير برامج تدريبية للقيادات لتحسين وتطوير المهارات الإشرافية والتقنية للمعلمين. ١-٣-٨ (هـ) وضع قواعد لإعادة توزيع الموارد البشرية. ٢-٣-٨ (أ) تصميم نظام متابعة وتقييم. ٢-٣-٨ (ب) تطبيق نظم المتابعة والتقييم.	١-٣-٨ تحسين القدرة المؤسسية بما يحقق المرونة والاستقلالية لمرحلة رياض الأطفال في إطار الإصلاح المتمركز على المدرسة واللامركزية بنهاية الخطة.	٣-٨ تطوير نظام إدارة مرحلة رياض الأطفال لتحقيق استقلالية الإدارة عن التعليم الابتدائي.
● وزارة التربية والتعليم. ● وزارة التنمية الإدارية.						٢-٣-٨ وضع نظام المتابعة والتقييم بمرحلة رياض الأطفال وتفعيله بحلول ٢٠١٠/٢٠٠٩ (راجع فصل المتابعة والتقييم)		

الإطار المنطقي لمرحلة رياض الأطفال

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> توفير التمويل اللازم لتحقيق هذا الهدف. التمويل اللازم لبناء الفصول. توفير الأرض لبناء الفصول المطلوبة. 	<ul style="list-style-type: none"> المتابعة والتقييم المستمر بشكل ربع سنوي خلال الخطة ٢٠١٢/٢٠٠٧. بيانات عن المدارس، الإدارات والمدربيات. المتابعة والتقييم المستمر بشكل ربع سنوي خلال الخطة ٢٠١٢/٢٠٠٧. بيانات عن المدارس، الإدارات والمدربيات. قاعدة بيانات لبناء الفصول بمرحلة رياض الأطفال. تقارير إحصائية من قاعدة البيانات التي تم إعدادها من أجل هذا الهدف. 	<ul style="list-style-type: none"> ازدياد معدل القيد الإجمالي من ٦١٪ إلى ٨٠.١٪. عدد الفصول الحديثة التي تم إنشاؤها. عدد الممتثلين المشاركين. ازدياد عدد الفصول بحلول ٢٠١٢/٢٠١١. زيادة معدل القيد الإجمالي سنويا. 	<p>الهدف الإجرائي (١)</p> <p>زيادة معدل القيد الإجمالي ليطغى ٦٠٪ من جميع الأطفال في الشريحة العمرية ٤ - ٥ سنوات بنهاية الخطة.</p> <p>المستهدف (١)</p> <p>زيادة معدل القيد الإجمالي إلى ٦٠٪ من جميع الأطفال في الشريحة العمرية (٤-٥ سنوات) بحلول ٢٠١٢/٢٠١١</p>
<ul style="list-style-type: none"> توفير التمويل المطلوب. توفير الأرض. مشاركة المجتمع ورجال الأعمال والقطاع الخاص في توفير الفصول. 	<ul style="list-style-type: none"> تقرير المتابعة الواردة من قواعد البيانات بالإدارات والمدربيات عن عدد الأطفال المتقنين. 	<ul style="list-style-type: none"> عدد فصول مرحلة رياض الأطفال التي تم إنشاؤها من خلال مشاركة المجتمع المدني. زيادة معدل القيد الإجمالي بنسبة ٢٠.٨٪ من خلال مشاركة المجتمع المدني بنهاية الخطة. 	<p>المستهدف (٢)</p> <p>١-٢ زيادة مشاركة المجتمع المدني - كل من الأسر والمجتمعات، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص - لرفع معدل القيد الإجمالي ليصل إلى ٦٠٪ بحلول ٢٠١٢/٢٠١١</p>
<ul style="list-style-type: none"> مشاركة جادة للمجتمع المدني في توفير الفصول المطلوبة. توفير المصادر البديلة للتمويل. 	<ul style="list-style-type: none"> دراسة مسحية. تقارير عن أعداد الأطفال المقنين بمرحلة رياض الأطفال في المناطق الفقيرة في الشريحة العمرية (٤-٥ سنوات). 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة نسبة قيد الأطفال من الأسر الفقيرة بمرحلة رياض الأطفال. 	<p>المستهدف (٣)</p> <p>خفض الرسوم المقررة بمرحلة رياض الأطفال لزيادة نسبة الاستيعاب وإعطاء غير القادرين بحلول ٢٠٠٨/٢٠٠٧</p>

الاقتراضات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
	<ul style="list-style-type: none"> ● متابعة معدل القيد بنظام 	<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة معدل القيد بمرحلة رياض الأطفال. ● زيادة مشاركة المجتمع المدني في دعم الرعاية الصحية والتغذية. 	<p>المستهدف (٤) تتفيذ برامج خاصة للتغذية والرعاية الصحية لجميع الأطفال بدءاً من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> ● وثيقة المعايير ● قواعد التدبير وأدوات التقييم ● تقارير متابعة أداء المعلمات. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المدارس التي لديها خطط تركز على معايير الجودة. 	<p>الهدف الإجرائي (٣) تحسين جودة العملية التعليمية بمرحلة رياض الأطفال وفقاً للمعايير القومية للتعليم</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توفير التمويل المطلوب. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وثائق المعايير القومية. ● خطط تركز على معايير الجودة 	<ul style="list-style-type: none"> ● الانتهاء من إعداد وثيقة معايير مرحلة رياض الأطفال بحلول ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ● أنشطة تدريبية تركز على المعايير القومية لمرحلة رياض الأطفال بحلول ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ● كتب أداة شاملة للمعلمات بحول ٢٠٠٧/٢٠٠٨ 	<p>المستهدف (١) استكمال وضع المعايير القومية لمرحلة رياض الأطفال بنهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توفير ميزانية لمرتبات المعلمات المتعاقد معهن. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تنازير المتابعة عن عدد المعلمات المعينيات ● قاعدة بيانات بالإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي والكمبيوتر. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المعلمات المعينيات الجدد. 	<p>المستهدف (٢) تعاقد ٥٨٩٨٨ معلمة مؤهلة وفقاً للمعايير القومية للتعليم بنهاية عام ٢٠١١/٢٠١٢.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● برامج تدريبية ملائمة. ● التمويل المطلوب للتدريب. 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات عن عدد المتدربات سنوياً. ● تقارير الإدارات التدريب بالمديریات عن عدد المتدربات. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المعلمات اللاتي تم تدريبهن. ● عدد برامج التدريب. 	<p>المستهدف (٣) إجراء تدريب سنوي أثناء الخدمة لجميع المعلمات بمرحلة رياض الأطفال خلال سنوات الخططة.</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرامج
<ul style="list-style-type: none"> ● توفير التمويل اللازم لسد احتياجات الفصول من التكنولوجيا . 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير متابعة من مركز التطوير التكنولوجي على مستوى كل من الوزارة والمديريات . 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد الفصول المزودة بأجهزة كمبيوتر . 	<p>المستهدف (٤) توفير المتطلبات التكنولوجية الضرورية خلال سنوات الخطة حتى ٢٠١٢/٢٠١١ .</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● اتخاذ قرارات وزارية لتحقيق المرونة والاستقلالية في ميزانية رياض الأطفال، هذا في سياق اللامركزية . ● تحسين نظام للمعلومات والمتابعة والتقييم لدعم اتخاذ القرار واستمرارية تطوير مرحلة رياض الأطفال . 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير المتابعة 	<ul style="list-style-type: none"> ● القرارات الوزارية لتحقيق المرونة . 	<p>الهدف الإجرائي (٣) تطوير نظام الإدارة بمرحلة رياض الأطفال لتحقيق الاستقلالية عن الإدارة بالمرحلة الابتدائية، مع الاستمرار في التنسيق فيما بينهما فيما يتعلق بالتخطيط والأهداف التربوية؛ متى تطلب ذلك .</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توفير الميزانية المطلوبة 	<ul style="list-style-type: none"> ● وثائق وتقارير من الإدارة المركزية للشؤون المالية . 	<ul style="list-style-type: none"> ● تخصيص ميزانية لمرحلة رياض الأطفال . 	<p>المستهدف (١) تحسين القدرة المؤسسية بما يحقق المرونة والاستقلالية لمرحلة رياض الأطفال في إطار الإصلاح المتمركز على المدرسة واللامركزية بنهاية الخطة .</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توفير الموجهين العديدين على طرق المتابعة والتقييم . 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير . ● إحصاءات عن عدد الموجهين العديدين . 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد الموجهين العديدين على طرق المتابعة والتقييم . 	<p>المستهدف (٢) وضع نظام فعال للمتابعة والتقييم بمرحلة رياض الأطفال للمعمل به وتفعيله بحلول ٢٠١٠/٢٠٠٩ .</p>

الفصل التاسع برنامج إصلاح التعليم الأساسي

الهدف العام Overall Goal:

تعميم التعليم الأساسي للجميع، والتأكيد على عدالة إتاحة فرص تعليمية عالية الجودة، وتمكين أطفال مصر من المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم، وتنمية قدراتهم المعرفية والإبداعية، وإكسابهم قيم الحوار والمواطنة والديمقراطية والتسامح.

١- المقدمة:

يعد تطوير جودة التعليم الأساسي عملية جوهرية في تحقيق التنمية الثقافية والاجتماعية والبشرية في مصر. ويمكن التعليم الأساسي الأطفال في المرحلة العمرية (٦-١٤ سنة) من اكتساب الحد الأدنى من متطلبات المواطنة والمشاركة السياسية والاجتماعية، واكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، هذا بالإضافة إلى تنمية القدرة على التعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والوعي بالحقوق والواجبات ومهارات التعاون في مجتمع ديمقراطي قائم على المعرفة والمواطنة.

هذا وقد أثبتت نتائج الأبحاث أن أعلى العائدات الاجتماعية والخاصة بالاستثمار تتحقق في مرحلة التعليم الأساسي حيث إنه يوفر أعظم عائد اجتماعي في جميع بلدان العالم. كما أوضحت النتائج أيضاً أن التركيز على التعليم الأساسي وتحسين كفاءته الداخلية يؤديان إلى ارتفاع معدلات الاستيعاب وخفض معدلات التسرب حيث يشكل التسرب والإعادة عائقاً كبيراً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وثمة علاقة ارتباط عالية بين تحسين الكفاءة الداخلية وتحسين الكفاءة الخارجية، وكلاهما يؤثران تأثيراً قوياً على ظاهرة التسرب. وتحسين الكفاءة الخارجية من شأنه أن يحسن المردود الاقتصادي للتعليم، حيث تؤكد الأدبيات أن التعليم الذي يتسم بجودة عالية يحقق معدلات عالية لفرص نجاح التلاميذ في سوق العمل، وتعاضم العائد الاقتصادي للتعليم يؤثر بالطبع على ارتفاع قيمته في نظر الآباء والأبناء ومن ثم يحد من ظاهرة التسرب^(١).

إن نجاح التعليم الأساسي في الوفاء بمعايير الكفاءة الداخلية والخارجية يؤثر إيجاباً على نجاح التعليم بشكل عام، وهذا النجاح يدعم التنمية الاقتصادية في البلاد. ويبيّن (Hanushek, 2004) أن جودة التعليم - فضلاً عن عدد سنوات التمدرس- لها أكبر الأثر على التنمية الاقتصادية^(٢). لذا، فقد أصبح جلياً أن إصلاح التعليم الأساسي هو نقطة البدء لأي إصلاح في مجال التعليم ويقع على عاتقه إكساب المهارات والمعارف الأساسية وقيم المواطنة لجميع أفراد المجتمع.

تحليل وضع التعليم الأساسي في مصر:

تمتد مرحلة التعليم الأساسي إلى تسع سنوات دراسية للأطفال (٦-١٤ سنة)، وتتكون من حلقتين، الأولى هي حلقة التعليم الابتدائي التي تمتد إلى ست سنوات دراسية ويلتحق بها الأطفال من ٦ إلى ١١ سنة.

(١) يلاحظ وجود بعض الشواهد بعدم قدرة الطلاب والأسر على التنبؤ بمعدلات العائد من التعليم (البنك الدولي، تقرير التنمية الدولية ٢٠٠٧). وقد يؤدي عدم تقدير قيمة التعليم بشكل جيد إلى اتخاذ قرارات تساعد على التسرب. ومن الأهمية بمكان، وكجزء من عملية التسويق الاجتماعي للتعليم، أن تقوم وزارة التربية والتعليم بتوضيح قيمة التعليم مع تحسين جودة ومعدلات العائد منه.

(2) <http://www.info.org/external/pubs/ft/fand/2005/06/hanushek.htm>

والحلقة الثانية هى التعليم الإعدادى وتمتد إلى ثلاث سنوات دراسية وتشمل الأطفال من ١٢ إلى ١٤ سنة. ومن الناحية المكانية، من المألوف وجود المدارس الابتدائية والإعدادية فى مبان مستقلة عن بعضهما، رغم وجود بعض المباني المدرسية التى تضم الحلقتين معاً فى مبنى واحد.

الإتاحة

كان الاهتمام الرئيسى لوزارة التربية والتعليم فى العقدين الأخيرين هو التركيز على التوسع فى إتاحة التعليم الأساسى للوصول إلى المعدل العالمى فى هذه المرحلة. وقد نتج عن هذا التوجه برنامج ضخم لإنشاء المدارس مما زاد من معدل زيادة أعداد المدارس بنسبة ٢١,٤% فى المرحلة الابتدائية و٨٦,١١% فى المرحلة الإعدادية فى الفترة بين ٢٠٠١-٢٠٠٦، وارتفع عدد الفصول الجديدة بنسبة ١٦,٤%، وعدد التلاميذ بنسبة ٢٣% فى نفس الفترة فى المرحلة الابتدائية.

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد المدارس الابتدائية قد وصل إلى ١٦,٤١٢ مدرسة فى العام الدراسى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تحتوى على ٢٠٥,٢٨٩ فصلا تضم ٢٨٩,٧٨٤ تلميذا، وكان عدد المدارس الإعدادية ٨٩٥٨ مدرسة تضم ٧٣٣٦٢ فصلا و ١٢٧,٨١١,٢٨٩ تلميذا^(٣). وفى الوقت نفسه كان معدل إجمالى القيد فى التعليم الابتدائى ٨٨,٣% فى المدارس العامة، و٧,٧% فى المدارس الخاصة و ١,١١% فى قطاع التعليم الأزهري بإجمالى ١,١٠٧,١%، أما إجمالى الاستيعاب فى حلقة التعليم الابتدائى فقد بلغ نسبة ٩١,٣%، وعند إضافة الاستيعاب فى التعليم الأزهري (١٣,٣%) فتصل النسبة المئوية للاستيعاب الكلى فى التعليم الابتدائى إلى ١٠٤,٦% فى نفس العام.

وبالمثل، بلغ معدل القيد الإجمالى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ فى حلقة التعليم الإعدادى (عام ومهنى) ٩٢,٤% ويمثل المقيدون فى التعليم الإعدادى المهنى نسبة ٤,١% من إجمالى المقيدون بالتعليم الإعدادى، أما إجمالى القيد فى المدارس الخاصة فقد بلغ ٤,٥% وفى التعليم الأزهري بلغ ٧,١%، لذا، فإن إجمالى القيد حلقة التعليم الإعدادى فقد بلغ ١٠٠,٤%. أما القيد الإجمالى فى التعليم الإعدادى فقد بلغ ٨٨%، وعند إضافة نسبة الاستيعاب فى التعليم الأزهري وهى ٩%، كان إجمالى الاستيعاب فى هذه المرحلة ٩٧% فى نفس العام.

كما تشير الإحصاءات، أيضاً، إلى أن تقريب الفجوة النوعية بين الذكور والاناث بات وشيكاً، حيث وصلت هذه الفجوة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٧,٠% فى المدارس الابتدائية، و٥,٠% فى المدارس الإعدادية، وهذا يضع مصر ضمن الدول التى نجحت فى تحقيق المساواة فى النوع فى التعليم الأساسى.

الجودة

توجد حاجة ماسة إلى مراجعة شاملة للمناهج الدراسية حتى تساير معايير التعليم الدولية، كما توجد أيضا حاجة إلى التركيز على تطبيق المعايير وتطوير الأنشطة والتعاون والعمل الجماعى، والتأكيد على البعد الاجتماعى والتنوع الثقافى بين التلاميذ فى مختلف المناطق حيث لم تؤخذ كل هذه الأمور بعين الاعتبار فى المناهج الحالية.

وفى الوقت الذى تشير فيه الأرقام إلى وجود عجز طفيف فى أعداد المعلمين، يبين التصنيف حسب المادة والمجال والمنطقة صورة مختلفة. قُدر إجمالى العجز فى أعداد المعلمين- دون إعادة توزيع من المناطق التى بها فائض- بحوالى ٧٠,٨٩٩ معلم فى المرحلة الابتدائية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ معظمهم من معلمى اللغة العربية والانجليزية والرياضيات، وقد تم التغلب على هذه المشكلة عن طريق التعاقد المؤقت مع المعلمين ونتج عن ذلك وجود ١٥% من المعلمين غير حاصلين على مؤهلات تربوية.

(٣) لا يوجد صف ثان إعدادى نظراً لعودة الصف السادس الابتدائى

أما في العام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ كان معدل أعداد المعلمين إلى التلاميذ ٢٦:١^(٤)، وقد ارتفع متوسط كثافة الفصول في المرحلة الابتدائية من ٤١,٥ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٤٣,٨ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، بينما انخفض متوسط كثافة الفصول في المرحلة الإعدادية إلى ٢٨,٩ حيث كان ٤٤,٢ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١. هذا وقد تم مناقشة ذلك في الفصل الخاص بـ "إدارة الموارد البشرية" حيث يجب البحث عن المزيد من التحليلات والسياسات لدراسة الفجوة الكبيرة بسبب سوء التوزيع الجغرافي للمعلمين الذي أدى إلى وجود زيادات في مناطق معينة ونقص في مناطق أخرى. وكذلك يجب دراسة المعدلات المثلى لمعدل المعلمين إلى التلاميذ في ظل وجود عامل مهم جدا وهو عامل ارتفاع كثافة الفصول. ويحتاج الأمر إلى إجراء دراسات من نوعية بحوث الفعل وبحوث السياسات.

وفي سبيل تحسين أداء المعلم، أخذت وزارة التربية والتعليم على عاتقها توفير برامج تدريب متنوعة وشاملة أثناء الخدمة على جميع المستويات - محليا ومركزيا. بل على المستوى الدولي في صورة بعثات دراسية في الدول المتقدمة من عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦/٢٠٠٥. ومع هذا لم يتم دراسة مردود هذه البرامج على جودة التعليم بسبب غياب منهجية التقويم الذاتي لكل مدرسة والافتقار إلى آلية لقياس مردودها.

أما عن الكفاءة الداخلية فقد تباينت مؤشرات التحصيل في التعليم الأساسي، حيث ارتفع متوسط معدل الانتقال في حلقة التعليم الابتدائي من ٨٧,٦% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٩٢,٤% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، بينما انخفض هذا المعدل بدرجة طفيفة في حلقة التعليم الإعدادي من ٨٦,٥% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٨٢,٢% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. وكانت معدلات التسرب في حلقة التعليم الابتدائي ٢٢,٢% وبلغت ٢,٩% في حلقة التعليم الإعدادي عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥. وقد أوضحت إحصاءات وزارة التربية والتعليم أن معدل الرسوب في التعليم الابتدائي كانت ٨,٦% وبلغت ١٨,٢% في التعليم الإعدادي عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، بينما أشارت نتائج بعض الدراسات أن معدل الرسوب في الأردن كان ٥,٥%، وفي الفلبين ٢,٣% (البنك الدولي- تقرير تقييم الأداء رقم ٢، يوليه ٢٠٠٥).

ويعتبر عدد الكتب المدرسية المقررة في التعليم الأساسي مقياسا آخر للجودة حيث تشير الإحصاءات إلى ارتفاع هذا العدد دون مبرر في حلقتي التعليم الأساسي على مدار ٥ سنوات، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٥: حيث زادت في حلقة التعليم الابتدائي من ٩٦ عنوانا عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢٩ عنوان عام ٢٠٠٥ بمعدل ١٣٨%، أما في حلقة التعليم الإعدادي فقد زادت من ١٤١ عنوان عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣٧ عنوان عام ٢٠٠٥ بمعدل ٦٨%. (البنك الدولي- تقرير تقويم الأداء رقم ٥، أغسطس ٢٠٠٥، ص ٤). وفي مجال تقويم الأداء يتم تقويم أداء التلاميذ في التعليم الابتدائي من خلال امتحانات موحدة لكل صف على مستوى المدرسة في نهاية كل فصل دراسي، ويتم تقويم أداء التلاميذ على مستوى الإدارة التعليمية للصف الثالث، وعلى مستوى المديرية للصف السادس من خلال امتحان يعقد في نهاية كل فصل دراسي وكذلك يتم نفس الشيء بالنسبة للتعليم الإعدادي. وتعتبر هذه الامتحانات تقليدية تقيس قدرة التلاميذ على الحفظ والاسترجاع دون التعرض إلى قياس المهارات الأخرى مثل مهارات التفكير العليا والتفكير الناقد وحل المشكلات.

ونتيجة لنظم التقويم التقليدية، تقف الدروس الخصوصية حائلا دون التحاق تلاميذ الأسر الفقيرة بمرحلة التعليم الإعدادي على وجه الخصوص: حيث يقدر ما تتفقه الأسر على الدروس الخصوصية بحوالي ٢% من إجمالي الناتج المحلي (البنك الدولي، مذكرة قطاع التعليم ٢٠٠٧)، إلى جانب أن مثل هذه الدروس تشجع على تقاعس المعلمين عن أداء واجبهم داخل الفصول: حيث يكون تركيزهم على كيفية تدبير الدروس الخصوصية، مما أدى إلى التدنى في مهارات القراءة والكتابة والحساب لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي. وقد أفادت دراسة أجراها جهاز التفتيش في وزارة التربية والتعليم عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، بأن ٣٠% من تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي ليس لديهم القدرة على القراءة والكتابة بشكل جيد وفقاً للمعايير القومية للتعليم.

وفي عام ٢٠٠٢/٢٠٠٢، اشتركت مصر في المسابقة العالمية "التوجهات في دراسة العلوم والرياضيات"، المعروفة باسم TIMSS كميّار لقياس مدى إنجاز تلاميذ الصف الثامن (الثاني الإعدادي) بمصر مقارنة بالدول الأخرى، حيث كان مستوى التلاميذ في مصر متديناً بالمقارنة بالمستوى الدولي حيث احتلت مصر رقم ٣٦ في الرياضيات ورقم ٣٥ في العلوم من بين عدد ٤٥ دولة في هذه المسابقة،

(٤) لقد أوجد نقل الصف السادس إلى المرحلة الدنيا من التعليم الأساسي بعض المقارنات في الإحصاءات الرسمية مما يتطلب المزيد من الدقة في كيفية تحليلها. فعلى سبيل المثال، كان معدل معلم/تلميذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ رسمياً ١٦:١ وفي المرحلة الابتدائية، ١٤:١.

وهذا التدنى لم يكن أقل من المتوقع. ومع هذا، فإن تحليل النتائج يوضح أن هناك تفاوتاً بين أعداد التلاميذ الحاصلين على درجات مرتفعة وأولئك الحاصلين على درجات منخفضة، حيث حققت بعض مجموعات من المدارس التجريبية ومدارس اللغات أداءً متميزاً فى هذا الاختبار أعلى من المتوسط العالمى. كما كان الحال نفسه مع بعض المدارس الحكومية المتفوقة، أيضاً، بينما نجد أعداداً من التلاميذ الذين ينتمون إلى مدارس فى المناطق والأحياء الفقيرة كانت درجاتهم فى ذات الاختبار أقل بكثير من المعدلات العالمية. وهذه التحليلات لنتائج مصر فى اختبار TIMSS من التحليلات المهمة التى تبين لنا أهمية دراسة مسألة عدالة الجودة فى مصر. هذا وتركز وزارة التربية والتعليم فى مصر على أهمية مشاركتها المستمرة فى عملية التقويم هذه، وأيضاً إلى حاجتها للتوسع فى المشاركة لتضم الصف الرابع فى اختبارات TIMSS، بل والمشاركة أيضاً فى الاختبار العالمى PISA (٢٠٠٩) ويعمل هذا الاختبار على قياس المهارات المعرفية لذوى أعمار الخمسة عشر عاماً. وهذه الاختبارات توضح التعلم التراكمى بما يقترب من النقطة التى لا ينبغى أن يقل عنها التلاميذ، وهى نقطة مفترق طرق، حيث تبين صلاحية التلاميذ لأن يلتحقوا إما بسوق العمل أو بمستويات تعليمية أعلى.

النظم

يعد نظام التعليم المصرى ضخماً بالنسبة لعدد السكان فى مصر ويتضح هذا من خلال المقاييس الدولية، كما أنه الأضخم فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويتضمن هيكل وزارة التربية والتعليم، بخلاف ديوان عام الوزارة، ٢٦ مديرية تعليمية (بالمحافظات) بالإضافة إلى مدينة الأقصر، ذات الطبيعة الإدارية الخاصة. وتضمنت المديريات ٢٥٢ إدارة تعليمية بها ٣٩٩٢٦ مدرسة طبقاً لإحصاء ٢٠٠٥/٢٠٠٦^(٥) وتحمل وزارة التربية والتعليم المسئولية عن كل شئون التعليم قبل الجامعى فى مصر. وتقوم الوزارة بوضع الخطط والسياسات وبرامج التعليم قبل الجامعى على المستوى المركزى فى ضوء أولويات السياسة العامة للدولة. علماً بأن المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى، الذى تأسس بموجب قرار جمهورى ويرأسه وزير التربية والتعليم، يشترك مع الوزارة فى هذه المهمة حيث تضم عضوية هذا المجلس ممثلين عن القطاعات الأخرى بما فى ذلك التعليم الأزهرى، والثقافة والتخطيط والمالية والإنتاج والخدمات، كما يضم المجلس شخصيات من المهتمين بشئون التعليم. ولضمان مواكبة سياسات وخطط وزارة التربية والتعليم للسياسة العامة للدولة، تقوم لجنة التعليم بمجلسى الشعب والشورى بمتابعة دور وزارة التربية والتعليم فى تنفيذ هذه الخطط والبرامج.

هذا وتتجه وزارة التربية والتعليم نحو تطبيق مزيد من اللامركزية فى إدارة العملية التعليمية بهدف تحسين الخدمة والعدالة والمساواة، وزيادة المشاركة المجتمعية وتفعيل القوانين التى تدعم اللامركزية فى التعليم. كما قامت الوزارة بتأسيس مجالس الأمناء (يتكون أعضاؤها من الآباء والعاملين بالمدرسة وأعضاء المجتمع المحيط) على مستوى كل من المدرسة والإدارة وذلك لتحمل مسئولية الإشراف على المدرسة والمشاركة الحقيقية فى دعم ومتابعة أدائها.

كما يوجد عديد من المبادرات التى تدعم اللامركزية والمشاركة المجتمعية منها مشروع المدارس الجديدة، وبرنامج تطوير التعليم، ومشروع المدرسة الفعالة، وتجربة الإسكندرية، ويعمل هذا على دعم اللامركزية فى الإدارة المدرسية وتقديم رؤية جديدة بالاعتبار فيما يتعلق بالمزايا والعيوب المحتملة للتوسع فى تطبيق الإدارة المتمركزة على المدرسة والإصلاحات اللامركزية الأخرى فى جميع المدارس. وتعتبر مثل هذه المدارس تجربة واحدة فيما يتعلق بتطوير المدارس على الرغم من نقص البيانات التى تدعم المزيد من المحاسبية كالتقارير المدرسية والبيانات المتعلقة بالتمويل.

هذا ويتم توجيه ما يقرب من ٧٠٪ من إجمالى الإنفاق على التعليم إلى التعليم قبل الجامعى (البنك الدولى، تقرير تقويم الأداء رقم ٢، يوليو ٢٠٠٥، ص ٧) حيث تم إنفاق ٧٩٪ منها على الأجور والمرتبات عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (إحصاءات وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى بالوزارة). وبشكل عام، فقد كانت هناك زيادة فى أعداد العاملين بالتعليم قبل الجامعى والتى تجاوزت الزيادة فى عدد الملتحقين. وتعتبر رواتب المعلمين متدنية مقارنة بالمعايير الدولية كما أن النصاب (ساعات التدريس) ليس كبيراً، وفقاً لذات المعايير

(٥) العدد الحالى للإدارات التعليمية ٢٥٩ ألف إدارة طبقاً للقرار الوزارى ١٣٧ لسنة ٢٠٠٧

أيضاً. وتؤدي الزيادة وإعادة توزيع نصاب الحصص للمعلمين إلى انخفاض الطلب لتعيين معلمين جدد، ومن ثم توفير الأموال (البنك الدولي، تقرير تقييم الأداء رقم ٢، يوليو ٢٠٠٥، ص ١١). ويعتبر الإنفاق على التعليم قبل الجامعي منخفضاً نسبياً عند مقارنته بدول أخرى. حيث يصل في الأردن، على سبيل المثال، إلى ٨٠٪، وفي إندونيسيا ٧٦٪ من إجمالي موازنة التعليم.

يوجد سوء استخدام واضح للموارد المتاحة، مثل نسبة غير القائمين بالتدريس إلى المعلمين والتي تبلغ ١ : ٢٦، ١ بينما تصل هذه النسبة في الدول المشابهة إلى ١ : ٦، ٢ (البنك الدولي، تقرير تقييم الأداء رقم ٢، يوليو ٢٠٠٥، ص ١١). ويوجد بين العاملين بالتدريس، العديد من الوكلاء والنظار والمشرفين ممن يعملون إما جزءاً من الوقت أو كل الوقت في الوظائف الإدارية، كما يوجد العديد ممن لا يؤدون نصابهم بالكامل، بسبب وجودهم في مدارس ليست قادرة على توفير الأعداد الكافية من الفصول وفقاً لتخصصاتهم. وهذه القضايا يجب مواجهتها بشكل عاجل.

هذا بالإضافة إلى أنه توجد مدارس ذات كثافات منخفضة جداً في المناطق الجغرافية قليلة الكثافة كما في المحافظات الصحراوية قليلة السكان، كذلك توجد حجرات دراسية وحجرات أنشطة وأجهزة غير مستغلة، مثل هذه الأمور تعبر عن أموال مهدرة وبعضها أموال تُدفع مقابل خدمات تم دفعها من قبل، بالإضافة إلى هدر الموارد بسبب الرسوب والتسرب مما يكلف الدولة مليارات من الجنيهات سنوياً. كما أن الدروس الخصوصية تؤدي إلى خلق بيئة تعليمية غير مشجعة للمعلمين أو التلاميذ وذلك خلال ساعات الدراسة الرسمية بالمدرسة كما تضر بالتلاميذ الفقراء.

٢- القضايا /التحديات:

من العرض السابق لتحليل وضع التعليم الأساسي في مصر نستطيع أن نلخص أهم القضايا والتحديات الرئيسية كما يلي:

- ١- نقص المباني التعليمية اللازمة: حيث تشير خطة الهيئة العامة للأبنية التعليمية، إلى ضرورة إنشاء ٢٩٨٢٤ فصلاً للتعليم الابتدائي، و ٤٣٩٥ فصلاً للتعليم الإعدادي في المدارس الحكومية، في حين أن المطلوب وفق متطلبات هذا البرنامج هو توفير ١٨٧٠٠ فصل ابتدائي، ١٣٥٠٠ فصل إعدادي بحلول عام ٢٠١١/١٢.
- ٢- وجود التعليم الإعدادي المهني الذي يضم المتعثرين دراسياً من تلاميذ حلقتي التعليم الابتدائي والإعدادي، بمعدل ٤,١٪ من إجمالي التلاميذ في التعليم الإعدادي الحكومي وهو أمر يعبر عن أوضاع غير تربوية وغير إنسانية.
- ٣- ضعف مساهمة القطاع الخاص في التعليم.
- ٤- تزايد معدلات الرسوب في التعليم الأساسي.
- ٥- تدنى مهارات القراءة والكتابة بين تلاميذ التعليم الأساسي.
- ٦- تضخم عدد العاملين في الجهاز الإداري، على حساب العاملين بالتدريس الأمر الذي يزيد من تكاليف توفير فرص التعليم قبل الجامعي.
- ٧- وجود عجز واضح في معلمى حلقة التعليم الابتدائي وزيادة مؤقتة في التعليم الإعدادي بسبب السنة الفراغ الناتجة عن عودة الصف السادس هذا بالإضافة إلى سوء توزيع المعلمين بين المحافظات، بل وفي المحافظة الواحدة.
- ٨- وجود حوالي ٤١٪ من معلمى التعليم الأساسي الحكومي فقط الذين ليسوا من خريجي الجامعات حسب إحصاءات وزارة التربية والتعليم.
- ٩- الافتقار إلى التنسيق بين تدريب المعلمين والاحتياجات الفعلية لهم، بسبب غياب آليات التقييم الذاتي لكل مدرسة.
- ١٠- الحاجة إلى مراجعة شاملة للمناهج، وتبنى نماذج تربوية حديثة.
- ١١- الزيادة غير المبررة في عدد الكتب المدرسية في مرحلة التعليم الأساسي خلال الخمس سنوات الماضية.
- ١٢- استخدام طرق التدريس والتقييم التقليدية التي تركز على الحفظ والتلقين.
- ١٣- تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية.
- ١٤- تهميش الوسائط التكنولوجية الحديثة داخل المدرسة وعدم استخدامها الأمثل رغم انتشارها في المدارس الإعدادية.
- ١٥- الحاجة إلى دعم مجالس الأمناء لتعزيز القدرة المؤسسية لها.

٣- البرامج والمبادرات الحالية :

- مشروع تحسين التعليم في الصفوف (١-٣) الابتدائية والذي تقوم بدعومه وزارة التربية والتعليم حالياً ويتم تطبيقه على الصف الرابع الابتدائي في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وفق خطة تشمل جميع الصفوف في النظام التعليمي تدريجياً ويتكون المشروع من الأبعاد الآتية :
 - إعادة بناء المناهج وفق نموذج تربوي حديث.
 - تطبيق التقييم التربوي الشامل.
 - تطبيق إستراتيجية التعلم النشط.
 - دمج تكنولوجيا التعليم.
- مشروع تطوير التعليم ERP, الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ويتم تنفيذه في سبع محافظات بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
- مشروع STEPS II والذي تنفذه وزارة التربية والتعليم والوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA.
- مشروع المدرسة الذكية SMART School, بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم والبرنامج الإنمائي الأمم المتحدة.
- مشروع المدارس الجديدة NSP, الذي تدعمه وزارة التربية والتعليم والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID, في ثلاث محافظات.
- مشروع التعلم الإلكتروني E-Learning والذي بدأ العمل فيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، ويهدف إلى إنشاء مواقع تعليمية ذات جودة عالية على شبكة الإنترنت تتضمن صوراً وأفلام فيديو، غرف دردشة تعليمية، وبعض القنوات التلفزيونية.
- المبادرة المصرية لتطوير التعليم من خلال المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، بالتعاون بين الحكومة المصرية ممثلة في وزارتي التربية والتعليم، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمنتدى الاقتصادي العالمي.

٤. الإطار العام لسياسات ومنهجية البرنامج:

ترى وزارة التربية والتعليم - في ظل القضايا الرئيسية والتحديات والبرامج والمبادرات الحالية - أن الهدف العام للبرنامج في مجال الإتاحة هو العمل على تعميم التعليم الأساسي. ويتطلب ذلك زيادة أعداد التلاميذ المقيدين في المدارس الحكومية بالنسبة للتعليم الابتدائي من (٢٠٢, ٠٩٨) تلميذاً إلى (٨٠١, ٥٩٤) تلميذاً، والتعليم الإعدادي من (٢٧٦, ٦٨١) تلميذاً إلى (٤٠٢٨, ٨٩٦) تلميذاً. ونظراً لتحسين حالة الكفاءة الداخلية في التعليم الأساسي فإنه من المتوقع أن يقل القيد الإجمالي ويرتفع القيد الصافي، حيث يصل معدل القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي إلى (٦٠, ٦٪) بينما يرتفع معدل القيد الصافي إلى (٩٥, ٣٪)، ومن المتوقع أيضاً أن يحدث نفس الشيء بالنسبة للتعليم الإعدادي حيث يصل معدل القيد الإجمالي إلى (١٠٧, ٧٪) بينما يرتفع معدل القيد الصافي إلى (٩٢, ٤٪). (أنظر الفصل الأول من الباب الثاني من الخطة الاستراتيجية للتعليم)

ومن المعروف أن أحد دلالات الكفاءة الداخلية هو التقارب بين معدل القيد الإجمالي والقيد الصافي .. وهو متوقع بنجاح هذه الخطة كما تم توضيحه سابقاً .

كما أن الهدف الرئيسي للبرنامج في مجال الجودة هو ضمان اكتساب جميع خريجي هذه المرحلة المهارات الأساسية الخاصة بالقراءة والكتابة والحساب ومهارات التفكير الناقد، والمعرفة العلمية والعملية لحل المشكلات، ومهارات التحليل البناء مع التمتع بروح المواطنة والعمل الجماعي، وضمان حصول جميع الخريجين على فرصة عادلة عالية الجودة لتنمية قدراتهم المعرفية والإبداعية والوجدانية. كما أن هناك تركيزاً على إشراك التلاميذ في مهارات التعلم للتعامل مع القضايا الحياتية اليومية، واستخدام أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا في العملية التعليمية، وتوظيف هذه التكنولوجيا في حياتهم اليومية والاجتماعية في البيئة التي يعيشون

فيها بهدف تعزيز استخدامها وتطويرها. ويجب تحقيق كل هذا من خلال أنشطة داعمة ترتبط بالمناهج التي تبني إمكانات التلاميذ، وتعزز قدراتهم الخلاقة وثقتهم بأنفسهم. وتؤدي هذه الأهداف العامة إلى بعض السياسات التي يجب التركيز عليها ونعرضها كما يلي:

أولاً: التطوير الشامل للمنهج في حلقة التعليم الأساسي لإتاحة توظيف التقويم الشامل المستمر والتعلم النشط وتطبيق التكنولوجيا كجزء لا يتجزأ من العملية التعليمية.

ثانياً: تطبيق مشروع التعلم النشط الذي يُمكن التلاميذ من اكتساب المهارات الضرورية لممارسة التعلم بشكل مستمر ونشط، ويوفر لهم الكفاءة اللازمة لدعمهم ومواجهة الحياة كمواطنين صالحين قادرين على التأثير في المجتمع والمشاركة الفعالة في تنميته.

ثالثاً: تطبيق نظام التقويم الشامل في جميع صفوف التعليم الأساسي بهدف تقويم أداء التلاميذ باستمرار وبشكل شامل، لتمكين التلاميذ من اكتشاف نقاط الضعف لديهم وطرق التعامل معها، كما يوفر لهم برامج علاجية مستمرة عند الضرورة.

رابعاً: يرتبط الهدف الرابع بالهدف الثالث، وهذا يعني: تطبيق نظام تقويم على المستوى القومي، والذي من شأنه أن يتيح الحكم على جودة أداء نظام التعليم ويعزز اتخاذ القرارات ذات الصلة بتقدم التلاميذ ونقاط القوة والضعف، سواء بصورة عامة أو فردية، ويعزز الحكم على مدى ملائمة المناهج الدراسية وفعالية طرق التدريس، ومن ثم يجعل نظام التقويم القومي الوسيلة الأساسية لتحديد احتياجات وأهداف الإصلاح المستقبلي.

ويفصل الحديث عن سياسة التقويم في مصر في الفصل السادس التقويم والمتابعة، وتلخيصاً نجد أن التقويم القومي يتكون من أربعة مكونات:

(أ) التقويم المستمر والشامل

(ج) التقويم النهائي (الابتدائية، والإعدادية، والثانوية)

(ب) تقويم الاختبارات المقننة

(د) التقويم الدولي.

خامساً: التنمية المهنية المستدامة للمعلمين لتنفيذ استراتيجيات التعلم النشط والتقويم الشامل بطريقة تجعل المعلمين ممارسين للمهنة ولديهم القدرة على التأمل والتفكير، فتمودج المعلم الذي نسعى إلى تحقيقه هو المعلم "الممارس المفكر".

سادساً: دعم وتعزيز المشاركة المجتمعية في التعليم من خلال توسيع نطاق الشراكات مع جميع الأطراف المعنية والوزارات والأحزاب السياسية والجهات المانحة وأعضاء المجتمع المحلي والأسر، والمساعدة على تكوين رأي عام داعم للإصلاح والاستعداد للمشاركة في تحمل مسؤولية الدعم المالي.

٥- عرض البرنامج:

الهدف العام Overall Goal :

تعميم التعليم الأساسي للجميع، والتأكيد على عدالة إتاحة فرص تعليمية عالية الجودة، وتمكين أطفال مصر من المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم، وتنمية قدراتهم المعرفية والإبداعية، وإكسابهم قيم الحوار والمواطنة والديمقراطية والتسامح.

إستراتيجية البرنامج :

- (١) توفير الأبنية المدرسية التي تناسب البيئة والظروف المحلية لتحقيق الاستيعاب الكامل وعدالة الجودة وانخفاض الكثافة
- (٢) توفير بيئة تعليمية جديدة غير تقليدية، تركز على التعلم النشط والتقويم الشامل المستمر، والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا التعليمية.
- (٣) توفير مناهج تتسم بالمرونة، تناسب التلاميذ وبيئتهم وفق المعايير القومية للتعليم.

- (٤) قياس مستوى تحصيل التلاميذ على المستوى القومى باستخدام الاختبارات التحصيلية المقننة، فى الصفوف ٤ و ٦ و ٨ وذلك وفق مؤشرات ومقاييس الأداء القومية.
- (٥) تشجيع المشاركة فى أنظمة الاختبار الدولية مثل TIMSS و PISA .
- (٦) توفير برامج علاجية مستمرة للأطفال الذين أخفقوا فى تحقيق مستويات الأداء المطلوبة بهدف خفض معدلات الرسوب والقضاء على الفشل، وضمان التفوق والامتياز للجميع حتى يمكن: (أ) إلغاء امتحان الصف السادس من التعليم العام. (ب) تصفية وجود التعليم الإعدادى المهنى. (ج) تجريب توزيع خريجي التعليم الإعدادى على الثانوى العام أو الفنى بدون الاعتماد على مجموع الطالب.
- (٧) توفير التنمية المستمرة لمعلمين يتسمون بالقدرة على التأمل والتفكير لضمان استمرارية ممارستهم للمهنة، وبناء المعلم الممارس المفكر.
- (٨) تطبيق الكادر الخاص للمعلمين لإرساء نظم موضوعية للترقيات والحوافز، تدعم مهنة المعلم، وتشجع على نجاح التنمية المهنية المستدامة.
- (٩) تطبيق برامج تحويلية مستمرة للمعلمين للعمل كمعلمين دائمين بالمدارس، ويساعد ذلك على تخفيض التضخم الإدارى الموجود فى وزارة التربية والتعليم، وسد الفجوة فى أعداد المعلمين ودعم الفصول مرتفعة الكثافة بحيث يديرها اثنان من المعلمين حتى يمكن تطبيق استراتيجيات التعليم والتعلم النشط فى المناطق المزدهمة بالسكان.
- (١٠) تقييم رأى العام باستمرار نحو تطوير التعليم الأساسى للاستفادة به فى تصحيح ووضع استراتيجية عامة داعمة لنظام التعليم.
- (١١) ضمان فعالية المشاركة المجتمعية المحلية وتقديم الدعم لتعزيز كفاءات أعضاء مجلس الأمناء.
- (١٢) توفير قيادة فعالة وإدارة متميزة، تتلقى الدعم من نظام يتسم بالكفاءة.
- (١٣) توفير التمويل اللازم عن طريق المشاركة المجتمعية والجمعيات الأهلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص فى بناء وإدارة المدارس، وترشيد الإنفاق، وإعادة توزيع الموارد.
- (١٤) النظر فى تضخم عدد الكتب فى التعليم الأساسى، واتباع المعايير العالمية من خلال دراسات مقارنة لتحديد عدد الكتب الدراسية المطلوب لكل صف دراسى بدون تضخم.
- (١٥) تحسين جودة الحياة المدرسية حتى يستمتع الطلاب بالرعاية الصحية، والتغذية السليمة، والأنشطة الاجتماعية التى تكسبهم نمواً وجدانياً وذهنياً وحساً فنياً، وتتيح لهم ممارسة الديمقراطية والمشاركة فى بناء حياتهم اليومية.

الأهداف والمستهدفات:

الهدف الإجرائى Objective :

- ١-٩ تحقيق القيد الكامل لجميع الأطفال فى الشريحة العمرية (٦-١٤) سنة فى التعليم الأساسى، وضمان حصولهم على فرص تعليمية تتسم بالجودة العالية.

المستهدف Target :

- ١-١-٩ زيادة أعداد المقيدى بالتعليم الابتدائى الحكومى من (٨,٠٩٨,٢٠٢) إلى (٨,١٤٠,٥٩٤) ليصل معدل القيد الإجمالى بالتعليم الابتدائى فى مصر إلى (٦,١٠٠٪) ومعدل القيد الصافى إلى (٣,٩٥٪) بحلول ٢٠١٢/٢٠١١.
- ٢-١-٩ زيادة أعداد المقيدى بالتعليم الإعدادى الحكومى من (٢,٦٨١,٢٧٦) إلى (٤,٠٢٨,٨٩٦) ليصل معدل القيد الإجمالى بالتعليم الابتدائى فى مصر إلى (٧,١٠٧٪) ومعدل القيد الصافى إلى (٤,٩٢٪) بحلول ٢٠١٢/٢٠١١ من خلال تقليل معدلات التسرب والرسوب

- ٣-١-٩ خفض كثافة الفصول تدريجياً لتصل إلى متوسط ٣٧ تلميذاً في الفصل بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١ على ألا تزيد كثافة أى فصل عن ٤٠ تلميذاً.
- ٤-١-٩ ضمان عمل جميع الفصول ذات الفترة الواحدة بنظام اليوم الكامل
- ٥-١-٩ زيادة أعداد المدارس التي تعمل بنظام اليوم الكامل والتي تقدم خدمات للمجتمع المحلي بحد أدنى ٢٥٪ في مدارس التعليم الأساسي بنهاية عام ٢٠١٢/٢٠١١

الهدف الإجرائى Objective :

- ٢-٩ تحسين جودة الحياة المدرسية لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي.

المستهدف Target :

- ١-٢-٩ توفير نظام غذائى ورعاية صحية لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي وذلك للتأكد من انتظامهم الفعال على مدار العام الدراسى.
- ٢-٢-٩ تحسين المهارات الاجتماعية والممارسات الحياتية.

الهدف الإجرائى Objective :

- ٣-٩ تطوير مناهج التعليم الابتدائى والمواد التعليمية وفق المعايير القومية للتعليم على أن تتسم المناهج بالمرونة وتدعم التعلم النشط، والتقويم الشامل، وتتضمن استخدام تكنولوجيا التعليم.

المستهدف Target :

- ١-٣-٩ الانتهاء من وضع مناهج ومواد تعليمية للتعليم الابتدائى بحلول ٢٠١٠/٢٠٠٩ والتعليم الإعدادى ٢٠١٠ / ٢٠١١.
- ٢-٣-٩ تدريب ١٠٠٪ من المعلمين أثناء الخدمة على المناهج الجديدة طوال فترة الخطة.
- ٣-٣-٩ خفض عدد الكتب المدرسية بنسبة ٢٠٪ فى مرحلة التعليم الأساسي بحلول ٢٠١٢/٢٠١١.

الهدف الإجرائى Objective :

- ٤-٩ استكمال التحديث المستمر لطرق التدريس وتقويم نواتج التعلم.

المستهدف Target :

- ١-٤-٩ استكمال نظام التقويم الشامل المستمر لكافة تلاميذ المدارس الابتدائية بنهاية ٢٠١٠/٢٠٠٩، ولجميع تلاميذ المدارس الإعدادية بنهاية ٢٠١١/٢٠١٠، على النحو التالى : الصف الرابع فى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، والصفين الخامس والسابع فى ٢٠٠٨/٢٠٠٩، والصفين السادس والثامن فى ٢٠١٠/٢٠٠٩، والصف التاسع فى ٢٠١١/٢٠١٠.
- ٢-٤-٩ تطبيق اختبارات التحصيل القومية المقننة على ١٠٪ من تلاميذ التعليم الأساسي، للوقوف على مدى جودة عملية التعليم والتعلم بدءاً من ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وإضافة الصفين ٦ و ٨ بحلول ٢٠١١/٢٠١٠.
- ٣-٤-٩ تطبيق أسلوب التعلم النشط فى جميع المدارس الابتدائية بنهاية ٢٠١٠/٢٠٠٩، وجميع المدارس الإعدادية بنهاية ٢٠١١/٢٠١٠ وذلك على النحو التالى: الصف الرابع فى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والصفين الخامس والسابع فى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ والصفين السادس والثامن فى ٢٠١٠/٢٠٠٩ والصف التاسع فى ٢٠١١/٢٠١٠.
- ٤-٤-٩ ضمان تحقيق كل تلميذ للحد الأدنى لمستوى الإنجاز المطلوب، من خلال توفير برامج علاجية للتلاميذ ذوى مستويات التحصيل المنخفض، وذلك على مستوى كل مدرسة تعليم أساسى بدءاً من ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
- ٥-٤-٩ تحسين نواتج التعلم عن طريق الاستخدام الأفضل لتكنولوجيا التعليم الحديثة وتوفير البنية التحتية الملائمة خلال فترة الخطة.
- ٦-٤-٩ خفض معدل القيد بالتعليم المهنى إلى ٥٠٪ من إجمالى القيد فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١، وإنهاؤه تماماً بحلول عام ٢٠١٤/٢٠١٥.

الهدف الإجرائى Objective :

٥-٩ حل مشكلة العجز فى أعداد المعلمين وسوء توزيعهم نهائياً فى التخصصات المختلفة حسب ظروف كل محافظة.

المستهدف Target :

- ١-٥-٩ إعادة تأهيل الإداريين المؤهلين تربوياً للعمل كمعلمين.
- ٢-٥-٩ إعادة توزيع المعلمين من المدارس المكدسة إلى المدارس التى بها عجز، بحلول ٢٠١٢/٢٠١١
- ٣-٥-٩ تدريب معلمي المدارس الإعدادية المهنية للعمل بالمدارس الإعدادية العامة.
- ٤-٥-٩ التأكد من عمل نسبة ١٠٠٪ من المعلمين فى كل مديرية بنصاب كامل (عدد الحصص/أسبوعياً حسب القرار الوزارى (٢٠٠٦/٢٥٠)
- ٥-٥-٩ تحسين ظروف التعلم داخل الفصول المكدسة (فى حالات ارتفاع معدل طالب/ معلم) بنهاية سنوات الخطة.

الهدف الإجرائى Objective :

٦-٩ رفع الوعى المجتمعى بإصلاح التعليم الأساسى وتعبئة المجتمع بأسره لقضية التعليم كقضية مجتمعية رئيسة.

المستهدف Target :

- ١-٦-٩ بناء رأى عام يدعم عملية إصلاح التعليم الأساسى بنهاية عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨.
- ٢-٦-٩ توفير الدعم لمجالس الأمناء فى المدارس لتمكينها من لعب دور أفضل فى عملية الإصلاح والاستراتيجيات التعليمية الجديدة فى الفصول.
- ٣-٦-٩ تفعيل دور الإخصائيين الاجتماعيين فى مدارس التعليم الأساسى للقيام بأدوار جديدة فى دعم تنفيذ الممارسات الجديدة بحلول ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
- ٤-٦-٩ تطوير الشراكات بين وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية الأخرى (كالوزارات الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التطوير: على سبيل المثال) وذلك لدعم التعليم بشكل عام والتعليم الأساسى على وجه الخصوص فى ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

أهداف وأنشطة برنامج التعليم الأساسي

مسئولية التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٢٠١١	١٠/٢٠١١	٩/٢٠١١	٨/٢٠١١	٧/٢٠١١			
<ul style="list-style-type: none"> الهيئة العامة للأبنية التعليمية بالتنسيق مع المديريات. 						<p>٩-١-١ إجراء مسح سنوي للتأكد من أن مستهدفات القيد للخطة الاستراتيجية تعكس الحاجات الفعلية على مستوى المنطقة وتلائم الظروف الخاصة بكل إدارة ومجتمع محلي. ستجري عمليات توفير المبنى المدرسي بالتنسيق بين وزارة التربية والتعليم (مهمة التخطيط)، والسلطة المحلية بالمحافظة (المحافظ) والهيئة العامة للأبنية التعليمية (بالنسبة للمدارس الحكومية فقط).</p>	<p>٩-١-١ زيادة أعداد المقيدين بالتعليم الابتدائي الحكومي من (٨٠٠٩٨٠٢٠٢) إلى (٨٠١٤٠٠٥٩٤) ليصل معدل القيد الإجمالي بالتعليم الابتدائي في مصر إلى (١/١٠٠٠٠١) ومعدل القيد الصافي إلى (٢/٩٥٠٣) بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١</p>	<p>٩-١-٩ تحقيق القيد الكامل لجميع الأطفال ليقترب من المعدلات العالمية في الشريحة العمرية (٦-١٤ سنة) في التعليم الأساسي لتوفير فرص تعليمية ذات جودة عالية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> الهيئة العامة للأبنية التعليمية بالتنسيق مع المديريات. 						<p>٩-١-١ (ب) إنشاء عدد ١٨٧٠٠ فصل ابتدائي حتى عام ٢٠١٢/٢٠١١ بالمدارس الحكومية فقط، (مع مراعاة الكود الهندسي الخاص بدمج ذوي الاحتياجات الخاصة، انظر الفصل الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة) على النحو التالي:</p> <p>- إنشاء ١٤٦٥٠ فصلا لمواجهة الزيادة السكانية، خفض كثافات الفصول وخدمة المناطق المحرومة، مع التوسع في المدارس التجريبية بالمحافظات المختلفة.</p> <p>- إنشاء ٣٥٥٠ فصلا من خلال عملية الإحلال والتجديد.</p> <p>- إنشاء ٥٠٠ فصل بديل للفصول المؤجرة.</p>	<p>٩-١-٩ زيادة أعداد المقيدين بالتعليم الإعدادي الحكومي من (٢٠٦٨١٠٢٧٦) إلى (٢٠٧٨٠٩٦٦) ليصل معدل القيد الإجمالي بالتعليم الإبتدائي في مصر إلى (٧/١٠٠٧٠٧) ومعدل القيد الصافي إلى (٤/٩٢٠٤) بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١ من خلال تقليل معدلات التسرب والرسوب.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> الهيئة العامة للأبنية التعليمية بالتنسيق مع المديريات. 						<p>٩-١-٩ (ج) إنشاء حوالي ١٢٥٠٠ فصل إعدادي بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١ بالمدارس الحكومية فقط، (مع مراعاة الكود الهندسي الخاص بدمج ذوي الاحتياجات الخاصة، انظر الفصل الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة) على النحو التالي:</p> <p>- إنشاء ١٢٠٠٠ فصلا لمواجهة الزيادة السكانية وخفض كثافات الفصول، وخدمة المناطق المحرومة.</p> <p>- إنشاء ٢٥٠ فصلا كبديل للفصول المؤجرة.</p> <p>- إنشاء ١٢٥٠ فصلا لإحلال الفصول القديمة.</p>	<p>٩-١-٩ زيادة أعداد المقيدين بالتعليم الإعدادي الحكومي من (٢٠١٢٠١١) إلى (٢٠١٢٠١١) ليصل معدل القيد الإجمالي بالتعليم الإبتدائي في مصر إلى (٤/١٠٠٠٠٠) ومعدل القيد الصافي إلى (٤/٩٢٠٤) بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١ من خلال تقليل معدلات التسرب والرسوب.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> المديرية 						<p>٩-١-٩ (د) تشكيل فريق عمل داخل كل مديرية لتعبئة الدعم المجتمعي (رجال الأعمال وأولياء الأمور والمؤسسات والجمعيات الأهلية) للإسهام في البناء والتجهيز طبقا للخطة.</p>		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١١/١٠	٢٠/١٠	٢٠/٤	٢٠/٨			
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة المديرية 						<p>١-١-٩ تشجيع القطاع الخاص على التوسع في إنشاء المدارس المتفجرة عن طريق تهيئة المناخ للثراكة بين القطاعين العام والخاص (القواعد - اللوائح - المعايير) بنهاية ٢٠٠٧/٢٠٠٨.</p>	<p>٤-١-٩ ضمان عمل جميع الفصول ذات الفترة الواحدة بنظام اليوم الكامل.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> المديريات 						<p>٤-١-٩ إجراء دراسة مسحية لتحديد جميع الفصول التي تستخدم لفترة واحدة لكن لأقل من الساعات المعتمدة للمنهج لمعرفة أسباب عدم الاستعادة الكاملة منها بنهاية ٢٠٠٧/٢٠٠٨</p>	<p>٤-١-٩ زيادة أعداد المدارس التي تعمل بنظام اليوم الكامل والتي تقدم خدمات للمجتمع المحلي بعد أدنى ٢٥٪ في مدارس التعليم الأساسي بنهاية عام ٢٠١١/٢٠١٢</p>	
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة المديرية 						<p>٥-١-٩ عقد ورش عمل للقيادات المدرسية لرفعهم على تقديم خدمات للمجتمع المحلي</p>	<p>٥-١-٩ تعمل بنظام اليوم الكامل والتي تقدم خدمات للمجتمع المحلي بعد أدنى ٢٥٪ في مدارس التعليم الأساسي بنهاية عام ٢٠١١/٢٠١٢</p>	
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة المديرية 						<p>١-٢-٩ توفير نظام غذائي للتلاميذ التعليم الأساسي طبقا لميزانية الوزارة المتاحة.</p>	<p>١-٢-٩ توفير نظام غذائي ورعاية صحية للتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي وذلك للتأكد من انتظامهم التفاعل على مدار العام الدراسي.</p>	<p>٢-٩ تحسين جودة الحياة المدرسية للتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي</p>
<ul style="list-style-type: none"> المديريات التعليمية. 						<p>١-٢-٩ تنفيذ حملات لزيادة الوعي بين التلاميذ بخصوص التغذية الجيدة والوقاية من الأمراض</p>	<p>٢-٢-٩ تحسين المهارات الاجتماعية والممارسات الصحية</p>	
						<p>٢-٢-٩ تشجيع التلاميذ على المشاركة في الأنشطة الرياضية والفنية</p>		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١١/١٠	١٠/٢٠	١٠/٩	١٠/٨			
<ul style="list-style-type: none"> الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج وإعداد المواد التعليمية. 						<p>١-٣-٩ (أ) وضع مناهج جديدة للتعليم الابتدائي والإعدادي كما يلي:</p> <p>الصفوف (١-٣) في ٢٠٠٦/٢٠٠٧، الصف (٤) في ٢٠٠٧/٢٠٠٨، الصفوف (٥ و٧) في ٢٠٠٨/٢٠٠٩، الصفوف (٦ و٨) في ٢٠٠٩/٢٠١٠ والصف (٩) في ٢٠١٠/٢٠١١ (انظر الفصل الخاص بتطوير المنهج).</p>	<p>١-٣-٩ الانتهاء من وضع مناهج ومواد تعليمية للتعليم الابتدائي بحلول ٢٠١٠/٢٠٠٩ والتعليم الإعدادي ٢٠١٠/٢٠١١</p>	<p>٣-٩ تطوير مناهج التعليم الابتدائي والمواد التعليمية وفق المعايير القومية للتعليم على أن تتسم المناهج بالمرئية وتدعم التعلم النشط، والتقييم الشامل، وتضمن استخدام تكنولوجيا التعليم.</p>
<ul style="list-style-type: none"> قطاع الموارد البشرية 						<p>١-٣-٩ (أ) مراجعة وتحديث برامج التدريب بنهاية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (انظر الفصل الخاص بتنمية الموارد البشرية).</p>	<p>٢-٣-٩ تدريب ١٠٠٪ من المعلمين أثناء الخدمة على المناهج الجديدة طوال فترة الخططة.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> قطاع الموارد البشرية 						<p>٢-٣-٩ (ب) وضع خطة للتدريب المختلفة أثناء الخدمة بحلول ٢٠٠٧/٠٨ (انظر الفصل الخاص بتنمية الموارد البشرية).</p>		
<ul style="list-style-type: none"> قطاع الموارد البشرية 						<p>٢-٣-٩ (ج) تدريب ١٠٠٪ من المعلمين على المناهج الجديدة أثناء الخدمة بحلول ٢٠١١/٢٠١٢ (انظر الفصل الخاص بتنمية الموارد البشرية).</p>		
<ul style="list-style-type: none"> الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج وإعداد المواد التعليمية. 						<p>٢-٣-٩ (أ) خفض عدد الكتب المدرسية بواقع ٤٠٪ في الصفوف (١-٣) بحلول ٢٠٠٦/٢٠٠٧</p> <p>(انظر الفصل الخاص بتطوير المناهج).</p> <p>٢-٣-٩ (ب) خفض عدد الكتب المدرسية بواقع ٢٥٪ في الصفوف ٤-٦ خلال ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ٢٠٠٩/١٠/٢٠٠٩، ١٠/٢٠٠٩ على التوالي (انظر الفصل الخاص بتطوير المناهج).</p> <p>٢-٣-٩ (ج) خفض عدد الكتب المدرسية بواقع ٢٠٪ في الصفوف ٧-٩ خلال ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ٢٠٠٩/١٠/٢٠٠٩، ١٠/٢٠٠٩ على التوالي (انظر الفصل الخاص بتطوير المناهج).</p>	<p>٢-٣-٩ خفض عدد الكتب المدرسية بنسبة ٢٠٪ في مرحلة التعليم الأساسي بحلول ٢٠١١/٢٠١٢</p>	
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة المديريات 						<p>٣-٣-٩ (د) إيجاد آلية جديدة لنشر إنتاج وتوزيع المواد التعليمية بنهاية ٢٠٠٩/١٠ لضمان مشاركة القطاع الخاص واللامركزية توزيع المواد التعليمية على مستوى المحافظات. (انظر الفصل الخاص بتطوير المناهج).</p>		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني				الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١			
<ul style="list-style-type: none"> قطاع الجودة الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج واعداد المواد التعليمية. الوزارة 					<p>٩-٤-١) اصدار دليل للتقويم الشامل (يشمل الجوانب المتعلقة بالتعلم النشط) في جميع مدارس التعليم الأساسي لكل صف على حدة كما يلي:</p> <p>الصف الرابع في ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، الصفوف ٧ و ٨ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، الصفوف ١ و ٨ في ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، والصف ٩ عام ٢٠١٠/٢٠١١ (انظر الفصل الخاص بتطوير المناهج).</p>	<p>٩-٤-١) استكمال نظام التقويم الشامل المستمر لكافة تلاميذ المدارس الابتدائية بنهاية ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، ولجميع تلاميذ المدارس الإعدادية بنهاية ٢٠١٠/٢٠١١ ، على النحو التالي:</p> <p>الصف الرابع في ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، الصفوف ٥ و ٧ في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، الصفوف ٨ في ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، الصفوف ٩ عام ٢٠١٠/٢٠١١ ، والصف ٩ عام ٢٠١١/٢٠١٠</p>	<p>٩-٤-١) استكمال التقويم وتقييم نتائج التعلم بطرق التدريس وتقييم نتائج التعلم.</p>
<ul style="list-style-type: none"> قطاع الجودة 					<p>٩-٤-٢) تدريب جميع معلمى التعليم الأساسي على التقويم الشامل من خلال نموذج التدريب التابع وتوفر الموارد العالية اللازمة من ميزانية التعليم في المحافظات كما يلي:</p> <p>تدريب معلمى التعليم الابتدائى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، ومعلمى الإعدادى فى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (انظر فصل تنمية الموارد البشرية، وفصل الإصلاح المتمركز على المدرسة).</p>	<p>٩-٤-٢) تطوير منظومة التقويم التقليدية الحالية بالصف السادس بالتقويم الشامل بحلول ٢٠١١/٢٠١٠</p>	
<ul style="list-style-type: none"> التعليم الأساسي 					<p>٩-٤-٣) تطوير إعفاء امتحانات الصف الثالث الإعدادى فى ٣ محافظات بحلول ١٢/٢٠١١ بإحراق الطلاب بالتعليم الثانوى العلم/الفضى حسب قدراتهم.</p>		
<ul style="list-style-type: none"> التعليم الإعدادى 					<p>٩-٤-٤) تدريب الكوادر اللازمة لتطبيق الاختبارات القومية الممتدة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ (ب) تطبيق الاختبارات القومية الممتدة سنويا كما يلي:</p> <p>الصف ٤ فى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، الصفوف ٦ ، ٨ ، فى أعوام ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٢٠١٢/٢٠١١</p>	<p>٩-٤-٤) تطبيق اختبارات التحصيل القومية الممتدة على ١٠٪ من تلاميذ التعليم الأساسي، للوقوف على مدى جودة عملية التعليم والتعلم بدءاً من ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وإضافة الصفين ٦ و ٨ بحلول ٢٠١١/٢٠١٠</p>	
<ul style="list-style-type: none"> قطاع الموارد البشرية 					<p>٩-٤-٥) تدريب جميع معلمى التعليم الأساسي على أسلوب التعلم النشط من خلال نموذج التدريب التابع وتوفر الموارد المالية اللازمة من ميزانية التعليم في المحافظات كما يلي:</p> <p>تدريب معلمى التعليم الابتدائى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، ومعلمى الإعدادى فى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (انظر الفصل الخاص بتنمية الموارد البشرية).</p>	<p>٩-٤-٥) تطبيق أسلوب التعلم النشط فى جميع المدارس الابتدائية بنهاية ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، والإعدادية بنهاية ٢٠١٠/٢٠١١ وذلك على النحو التالي:</p>	
<ul style="list-style-type: none"> قطاع الموارد البشرية 							

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١١/١٠	٢٠/١٠	٢٠/٩	٢٠/٨			
<ul style="list-style-type: none"> الهيئة العامة للأبنية التعليمية. 						<p>٩-٤-٣ (ب) تهيئة الأجهزة والأثاثات كالاتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الصف ٤ في ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - الصفوف ٥ و ٧ في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ - الصفوف ٦ و ٨ في ٢٠٠٩/٢٠١٠ <p>٩-٤-٢ (نظر الفصل الخاص بالإصلاح المتتركز على المدرسة).</p>	<p>الصف ٤ في ٢٠٠٧/٢٠٠٨، الصفوف ٥ و ٧ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، الصفوف ٦ و ٨ في ٢٠٠٩/٢٠١٠، الصف ٩ عام ٢٠١٠/٢٠١١</p>	
<ul style="list-style-type: none"> الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج وأعداد المواد التعليمية. 						<p>٩-٤-٣ (ج) تزويد جميع فصول التعليم الأساسي بالمواد التعليمية اللازمة لتطبيق أسلوب التعلم النشط بحلول ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (نظر الفصل الخاص بالإصلاح المتتركز على المدرسة).</p>		
<ul style="list-style-type: none"> الهيئة العامة للأبنية التعليمية 						<p>٩-٤-٣ (د) استكمال تزويد جميع مدارس التعليم الأساسي بمعامل العلوم (نظر الفصل الخاص بالإصلاح المتتركز على المدرسة).</p>		
<ul style="list-style-type: none"> الهيئة العامة للأبنية التعليمية 						<p>٩-٤-٣ (هـ) تزويد جميع مدارس التعليم الأساسي بجدران الأنشطة اللازمة (نظر الفصل الخاص بالإصلاح المتتركز على المدرسة).</p>		
<ul style="list-style-type: none"> الهيئة العامة للأبنية التعليمية الإدارة العامة للمكتبات بديوان الوزارة 						<p>٩-٤-٣ (و) استمرار تزويد جميع مدارس التعليم الأساسي بالمكتبات اللازمة (نظر الفصل الخاص بالإصلاح المتتركز على المدرسة).</p>		
<ul style="list-style-type: none"> الإدارة المركزية للتعليم الأساسي 						<p>٩-٤-٣ (ز) عمل وتنفيذ برامج علاجية ليطبق التعلم طوال سنوات الضخمة (انظر الفصل الخاص بالإصلاح المتتركز على المدرسة).</p>		
<ul style="list-style-type: none"> المدرسة 						<p>٩-٤-٣ (ح) تنفيذ برامج إشرافية للتلاميذ الموهوبين خلال فترة الضخمة.</p>		
<ul style="list-style-type: none"> مديرية التربية والتعليم 						<p>٩-٤-٤ (١) توفير مبلغ مالي لكل مدرسة تعليم أساسي: تنفيذ البرامج العلاجية لجميع التلاميذ ذوي مستويات التحصيل المنخفض.</p>	<p>٩-٤-٤ ضمان تحقيق كل تلميذ للحد الأدنى لمستوى الإنجاز المطلوب، من خلال توفير برامج علاجية</p>	

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١٠/١	٢٠/١	٢٠/٩	٢٠/٨			
<ul style="list-style-type: none"> المدرس 						<p>٩-٤-٤ (ب) تحديد التلاميذ ذوي مستوى التحصيل المنخفض على مستوى كل مدرسة، وذلك في اللغة العربية، واللغة الإنجليزية والحساب) بالنسبة لطلبة التعليم الابتدائي، وفي اللغة العربية، واللغة الإنجليزية والحساب، والعلوم) بالنسبة لطلبة التعليم الإعدادي، وتجميعهم في مجموعات.</p>	<p>للتلاميذ ذوي مستويات التحصيل المنخفض، وذلك على مستوى كل مدرسة تعليم أساسي بدءاً من ٢٠٠٨/٢٠٠٧.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> المدرس 						<p>٩-٤-٤ (ج) تنفيذ البرامج العلاجية للمجموعات المشكلة، على حسب المواد داخل المدرسة وفق ما يترأى إدارتها ووفق ظروفها.</p>		
<ul style="list-style-type: none"> قطاع التكنولوجيا 						<p>٩-٤-٥ (أ) استمرار تزويد جميع مدارس التعليم الأساسي بأجهزة التكنولوجيا اللازمة (انظر الفصل الخاص بتطوير التكنولوجيا).</p>	<p>٩-٤-٥ تحسين نواتج التعلم عن طريق الاستخدام الأفضل للتكنولوجيا التعليمية الحديثة وتوفير البنية التحتية الملائمة خلال فترة الخطة.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> قطاع الموارد البشرية 						<p>٩-٤-٥ (ب) تدريب ٥٠٪ من معلمى التعليم الأساسي على استخدام تكنولوجيا التعليم من خلال (التدريب عن بعد، والتدريب المباشر "وجهاً لوجه"، ونموذج التدريب التبادلي) بحلول ٢٠١٢/٢٠١١ (انظر الفصل الخاص بتطوير التكنولوجيا وبرامج تنمية الموارد البشرية).</p>		
<ul style="list-style-type: none"> قطاع التعليم العام 						<p>٩-٤-٦ (أ) إعداد خطة لتحويل المدارس الإعدادية المهنية لتكون جزءاً من مدارس التعليم الأساسي العام بحلول ٢٠٠٧/٢٠٠٨</p>	<p>٩-٤-٦ خفض معدل القيد بالتعليم المهني إلى ٥٠٪ من إجمالي القيد في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١، وانهاؤه تماماً بحلول عام ٢٠١٥/٢٠١٤</p>	
<ul style="list-style-type: none"> الإدارة المركزية للتعليم الأساسي 						<p>٩-٥-١ (أ) اتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة (الحوافز، كادر المعلمين، قواعد العمل) لتحويل ٥٠٪ من الإداريين المؤهلين تدريباً للعمل كمعلمين دائمين مع مراعاة ظروف كل مديرية وإدارة (انظر الفصل الخاص بتنمية الموارد البشرية).</p>	<p>٩-٥-١ إعادة تأهيل الإداريين المؤهلين تدريباً للعمل كمعلمين.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة المديريات 						<p>٩-٥-١ حل مشكلة العجز في أعداد المعلمين وسوء توزيعهم نهائياً في التخصصات المختلفة حسب ظروف كل محافظة.</p>		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١١/١٠	١٠/٢	١٠/٩	١٠/٨			
<ul style="list-style-type: none"> ● قطاع الموارد البشرية ● المديرية 						<p>١-٥-٩ (ب) تدريب جميع المعلمين الذين تم تحويلهم من الوظائف الإدارية للعمل كمعلمين بالمدراس بحلول ٢٠١٢/٢٠١١ (انظر الفصل الخاص بتنمية الموارد البشرية).</p>		
<ul style="list-style-type: none"> ● المديرية ● الإدارات ● المديرية ● الإدارات 						<p>٢-٥-٩ (أ) إجراء دراسة مسحية لتحديد موقف جميع المدارس من المعلمين من حيث العجز والزيادة بدءاً من ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (النشاط ٢-١-١).</p> <p>٢-٥-٩ (ب) اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة التوزيع المناسب للمعلمين (النشاط ٢-١-١).</p>	<p>٢-٥-٩ تدريب المعلمين المحولين من المدارس الإعدادية المهنية عن طريق دعمهم في الدورات التدريبية التي تنظم للمناهج الجديدة. (انظر الفصل الخاص بتنمية الموارد البشرية).</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ● المديرية 						<p>٤-٥-٩ (أ) إجراء دراسة مسحية لتحديد الحالات التي تستحق الاهتمام وأسبابها بحلول ٢٠٠٨/٠٩ (النشاط ٢-١-١)</p> <p>٤-٥-٩ (ب) تقوية ومراجعة القواعد والوائح التي تدعم عملية المتابعة والتتبع داخل المديرية والإدارة والمدرسة لضمان أن لكل معلم جدولة كاملة (انظر الفصل الخاص بالمتابعة والتتبع)</p>	<p>٤-٥-٩ التأكد من عمل نسبة ١٠٠٪ من المعلمين في كل مديرية بتصاب كامل (عدد الحصص/أسبوعها حسب القرار الوزاري ٢٥٠/٢٠٠٦)</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ● المديرية 						<p>٤-٥-٩ إجراء مسح خاص لتحديد الفصول المكسدة (حالات أكثر من ٥٠ تلميذ في الفصل) بحلول ٢٠٠٨/٠٩ (النشاط ٢-١-١)</p>	<p>٤-٥-٩ تحسين ظروف التعلم داخل الفصول المكسدة (في حالات ارتفاع معدل طالب/ معلم) بنهاية سنوات الحملة</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ● الوزارة 						<p>٤-٥-٩ (ب) تفعيل إجراءات إدارية لتعيين مدرس ثان لكل فصل مرتفع الكثافة. (انظر الفصل الخاص بتنمية الموارد البشرية)</p>		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠١١/٢٠٠٨	٢٠١٠/١١	٢٠٠٩/١٠	٢٠٠٨/٠٩	٢٠٠٧/٠٨			
المديرية						١-٦-٩ تشكيل فريق بكل مديرية يتكون من خمسة كوادر لتنمية وعى المجتمع والأسر لتحسين معدلات الاستمرار في التعليم الأساسي بنهاية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (انظر الفصل الخاص بتنمية الموارد البشرية).	١-٦-٩ بناء رأى عام يدعم عملية إصلاح التعليم الأساسي بنهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦-٩ رفع الوعى المجتمعي بإصلاح التعليم الأساسي وتنمية المجتمع بأسره لتضحية التعليم كقيمة مجتمعية رئيسة.
قطاع الموارد البشرية						١-٦-٩ تدريب خمسة كوادر بكل مديرية مركزياً لمدة أسبوعين بنهاية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ على كيفية إحداث تغيير في اتجاهات المجتمع نحو التعليم الأساسي وزيادة الدافق للاستمرار في التعليم (انظر الفصل الخاص بتنمية الموارد البشرية).	٢-٦-٩ توفير الدعم لمجالس الأمناء في المدارس لتمكينها من لعب دور أفضل في عملية الإصلاح والاستراتيجيات التعليمية الجديدة في الفصول.	
المديرية						٢-٦-٩ (أ) إجراء مسح سنوي لقياس الاتجاهات العامة نحو التعليم.		
قطاع الموارد البشرية						٢-٦-٩ (ب) تدريب ٢ من ممثلي أعضاء مجلس الأمناء بكل إدارة مركزياً سنوياً على دعم إصلاح التعليم الأساسي والاستراتيجيات الجديدة (انظر الفصل الخاص بتنمية الموارد البشرية).		
قطاع الموارد البشرية						٢-٦-٩ (ج) تنظيم ورش عمل لأعضاء مجالس الأمناء والمعلمين وأولياء الأمور لرفع الوعى بأهمية التعليم (انظر الفصل الخاص بتنمية الموارد البشرية).		
قطاع الموارد البشرية						٣-٦-٩ (أ) تدريب الأخصائيين الاجتماعيين داخل كل مدرسة على دعم تطبيق الممارسات الجديدة بحلول ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (انظر الفصل الخاص بتنمية الموارد البشرية).	٣-٦-٩ تفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين في مدارس التعليم الأساسي للقيام بأدوار جديدة في دعم تنفيذ الممارسات الجديدة بحلول ٢٠٠٨/٢٠٠٧	
قطاع الموارد البشرية						٤-٦-٩ (أ) وضع خطة عمل قومية من خلال التعاون بين وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية الأخرى في ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤-٦-٩ تطوير الشراكات بين وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية الأخرى (كالوزارات الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التطوير: على سبيل المثال) وذلك لدعم التعليم بشكل عام والتعليم الأساسي على وجه الخصوص في ٢٠٠٨/٢٠٠٧	
الوزارة						٤-٦-٩ (ب) إجراء حملة إعلامية لدعم التعليم الأساسي وتشجيع الأهل على استعمال الدراسة.		
الوزارة						٤-٦-٩ (ج) عقد مؤتمرات ومنتديات على المستوى القومي لدعم التعليم الأساسي.		
الوزارة						٤-٦-٩ (د) تشجيع قيادات المجتمع كي تلعب دوراً حيوياً في رفع وعى الجمهور.		

الإطار المنطقي لبرنامج التعليم الأساسي

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> ● دعم مستمر وقوى من الحكومة، والمجتمع، والقطاعات ذات الصلة بالتعليم ● توافر الموارد المطلوبة ● يعد توافر الكوادر المؤهلة في جميع المناطق سبباً رئيسياً لنجاح البرنامج ● المتابعة المستمرة الفعالة 	<ul style="list-style-type: none"> ● دراسة تقييمية 	<ul style="list-style-type: none"> ● ازدياد الالتحاق بمدارس التعليم الأساسي ● تحسين جودة البنية التحتية في مدارس التعليم الأساسي ● تحسين فرص البقاء في مدارس التعليم الأساسي. 	<p>الهدف الإجرائي (١):</p> <p>تحقيق القيد الكامل لجميع الأطفال ليعترب من المعدلات العالمية في الشريحة العمرية (٤-٦) سنة في التعليم الأساسي لتوفير فرص تعليمية ذات جودة عالية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● الفصول ● المناهج الجاذبة 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات وزارة التربية والتعليم 	<ul style="list-style-type: none"> ● ارتفاع معدلات القيد. 	<p>المستهدف (١)</p> <p>زيادة أعداد المتقنين بالتعليم الابتدائي الحكومي من (٨٠,٠٩٨,٢٠٣) إلى (٨,١٤٠,٠٥٩٤) ليصل معدل القيد الإجمالي بالتعليم الابتدائي في مصر إلى (٦١,٠٠٠,٠٦١) ومعدل القيد الصافي إلى (٣١,٩٥٠,٣٠٣) بحلول ٢٠١٢/٢٠١١.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● الفصول ● المناهج الجاذبة 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات وزارة التربية والتعليم 	<ul style="list-style-type: none"> ● ارتفاع معدلات القيد. 	<p>المستهدف (٢)</p> <p>زيادة أعداد المتقنين بالإعدادي الحكومي من (٢,٦٨١,٢٧٦) إلى (٤,٠٢٨,٨٩٦) ليصل معدل القيد الإجمالي بالتعليم الابتدائي في مصر إلى (٧١,٠٧٠,٧) ومعدل القيد الصافي إلى (٤٠,٩٢٠,٤) بحلول ٢٠١٢/٢٠١١ من خلال تقليل معدلات التسرب والرسوب</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توفير التمويل ● توفير الأرض 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات وزارة التربية والتعليم 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد الفصول التي تم إنشاؤها لخفض معدلات التلاميذ في كل فصل. 	<p>المستهدف (٣)</p> <p>خفض كثافة الفصول تدريجياً لتصل إلى متوسط ٢٧ تلميذاً في الفصل بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١ على ألا تزيد كثافة أي فصل عن ٤٠ تلميذاً.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● القرارات الوزارية 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات وزارة التربية والتعليم 	<ul style="list-style-type: none"> ● ازدياد عدد الفصول العاملة بنظام اليوم الكامل. 	<p>المستهدف (٤)</p> <p>ضمان عمل جميع فصول الفترة الواحدة بنظام اليوم الكامل.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● إدارة مدرسية ماهرة 	<ul style="list-style-type: none"> ● دراسة مسحية 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقديم ٢٥٪ من المدارس العاملة بنظام اليوم الكامل لخدمات المجتمع المحلي. 	<p>المستهدف (٥)</p> <p>زيادة أعداد المدارس التي تعمل بنظام اليوم الكامل والتي تقدم خدمات للمجتمع المحلي بعد أدنى ٢٥٪ في مدارس التعليم الأساسي بنهاية عام ٢٠١٢/٢٠١١</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرامج
<ul style="list-style-type: none"> ● التمويل اللازم 	<ul style="list-style-type: none"> ● وثائق 	<ul style="list-style-type: none"> ● تحسين الحياة السياسية والاجتماعية للطلاب 	<p>الهدف الإجرائي (٣): تحسين جودة الحياة المدرسية للتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توفير التمويل 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقرير عن حضور الطلاب 	<ul style="list-style-type: none"> ● ازدياد عدد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية ● خفض معدلات التسرب 	<p>المستهدف (١): توفير نظام غذائي ورعاية صحية للتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي وذلك للتأكد من انتظامهم التفاعل على مدار العام الدراسي .</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توفير التمويل 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير عن أعداد الطلاب 	<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة أعداد التلاميذ المشاركين في الأنشطة الرياضية والفنية 	<p>المستهدف (٢): تحسين المهارات الاجتماعية والممارسات الحياتية</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● وجود منهج مرن 	<ul style="list-style-type: none"> ● تحصيل الطلاب 	<ul style="list-style-type: none"> ● تطبيق مناهج تركز على المعايير القومية 	<p>الهدف الإجرائي (٣): تطوير مناهج التعليم الابتدائي والمواد التعليمية وفق المعايير القومية للتعليم على أن تتسم المناهج بالمرونة وتدعم التعلم النشط والتثري الشامل، وتتضمن استخدام تكنولوجيا التعليم</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● إخصائيو تصميم مواد تعليمية 	<ul style="list-style-type: none"> ● وثائق عن المناهج والمواد التعليمية والمحتوى الجديد 	<ul style="list-style-type: none"> ● تطبيق المناهج والمواد التعليمية والمحتوى الجديد للتعليم الابتدائي بحلول ٢٠١٠/٢٠٠٩ ● تطبيق المناهج والمواد التعليمية والمحتوى الجديد للتعليم الإعدادي بحلول ٢٠١١/٢٠١٠ 	<p>المستهدف (١): الانتهاء من وضع مناهج ومواد تعليمية للتعليم الابتدائي بحلول ٢٠١٠/٢٠٠٩ والتعليم الإعدادي ٢٠١١/٢٠١٠</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● برامج تدريبية مناسبة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وثائق التدريب ● قاعدة بيانات التدريب 	<ul style="list-style-type: none"> ● تدريب ١٠٠٪ من المعلمين على المنهج الجديد 	<p>المستهدف (٢): تدريب ١٠٠٪ من المعلمين أثناء الخدمة على المناهج الجديدة طوال فترة الخطة.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> ● استبيان 	<ul style="list-style-type: none"> ● خفض نسبة ٢٠-٢٥٪ من طباعة وتوزيع الكتب المدرسية. 	<p>المستهدف (٣): خفض عدد الكتب المدرسية بنسبة ٢٠٪ بمرحلة التعليم الأساسي بحلول ٢٠١١/٢٠١٢</p>

الاقتراضات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> معلمون على درجة عالية من التدريب 	<ul style="list-style-type: none"> درجات الطلاب تقارير الموجهين 	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ التحديث لطرق التدريس وتقييم نواتج التعلم. 	<p>الهدف الإجرائي (٤)</p> <p>استكمال التحديث المستمر لطرق التدريس وتقييم نواتج التعلم.</p>
<ul style="list-style-type: none"> الموافقة على تطبيق اختبارات التحصيل القومية المقتننة (NSAT) 	<ul style="list-style-type: none"> قاعدة بيانات 	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ التحديث لطرق التدريس ونظام التقييم لجميع تلاميذ المرحلة الابتدائية بحلول ٢٠١٠/٢٠٠٩ تنفيذ التحديث لطرق التدريس ونظام التقييم لجميع تلاميذ المرحلة الإعدادية بحلول ٢٠١١/٢٠١٠ 	<p>المستهدف (١)</p> <p>استكمال نظام التقييم الشامل المستمر لكافة تلاميذ المدارس الابتدائية بنهاية ٢٠١٠/٢٠٠٩، ولجميع تلاميذ المدارس الإعدادية بنهاية ٢٠١١/٢٠١٠، على النحو التالي:</p> <p>الصف ٤ في ٢٠٠٨/٢٠٠٧، الصفان ٥ و٧ في ٢٠٠٩/٢٠٠٨، الصفان ٦ و٨ في ٢٠١٠/٢٠٠٩ والصف ٩ في ٢٠١١/٢٠١٠</p>
<ul style="list-style-type: none"> معلمون مؤهلون المناهج الجديد 	<ul style="list-style-type: none"> تتأزر دورية تقارير الموجهين 	<ul style="list-style-type: none"> تطبيق أساليب التعلم النشط في ١٠٠٪ من مدارس التعليم الابتدائي. 	<p>المستهدف (٢)</p> <p>تطبيق اختبارات التحصيل القومية المقتننة على ١٠٪ من تلاميذ التعليم الأساسي، اللوقوف على مدى جودة عملية التعليم والتعلم بدءاً من ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وإضافة الصفين ٦ و٨ بحلول ٢٠١١/٢٠١٠</p>
<ul style="list-style-type: none"> توفير برامج علاجية ذات جودة عالية. توفير الكوادر اللازمة لتنفيذ هذه البرامج. 	<ul style="list-style-type: none"> نتائج الاختبارات. تتأزر الأداء. 	<ul style="list-style-type: none"> انخفاض معدلات الرسوب. ارتفاع معدلات الانتقال. 	<p>المستهدف (٣)</p> <p>تطبيق أساليب التعلم النشط في ١٠٠٪ من مدارس التعليم الابتدائي.</p> <p>٢٠١١/٢٠١٠، الصف ٩ عام ٢٠١١/٢٠١٠، الصفان ٤ في ٢٠٠٧/٢٠٠٦، الصفان ٥ و٧ في ٢٠٠٨/٢٠٠٧، الصفان ٦ و٨ في ٢٠٠٩/٢٠٠٨، الصفان ٩ في ٢٠١٠/٢٠٠٩</p>
<ul style="list-style-type: none"> معلمون مؤهلون توافر التمويل 	<ul style="list-style-type: none"> إنجاز الطلاب دراسة مسحية 	<ul style="list-style-type: none"> استخدام تكنولوجيا تعليم حديثة في التوصل عدد أجهزة التكنولوجيا المتاحة 	<p>المستهدف (٤)</p> <p>ضمان تحقيق كل تلميذ للحد الأدنى لمستوى الإنجاز المطلوب من خلال توفير برامج علاجية للتلاميذ ذوي مستويات التحصيل المنخفض، وذلك على مستوى كل مدرسة تعليم أساسي بدءاً من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.</p>
			<p>المستهدف (٥)</p> <p>تحسين نواتج التعلم عن طريق الاستخدام الأفضل لتكنولوجيا التعليم الحديثة وتوفير البنية التحتية اللازمة خلال فترة الخطة.</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> ● ازدياد وعى الأسرة بأهمية التعليم الأساسي 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات 	<ul style="list-style-type: none"> ● خفض ٥٠٪ من مدارس التعليم المهني بحلول ٢٠١٢/٢٠١١ 	<p>المستهدف (١) خفض معدل الالتحاق بالتعليم المهني إلى ٥٠٪ من إجمالي الالتحاق ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١ وانهاؤه تماما بحلول عام ٢٠١٥/٢٠١٤</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توفير التمويل 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المعلمين بالتعاقد 	<p>الهدف الإجرائي (٥) حل مشكلة العجز في المعلمين وسوء توزيعهم نهائيا في التخصصات المختلفة حسب ظروف كل مديرية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● حوافز 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد العائدين للعمل بالتدريس 	<p>(١) المستهدف إعادة توزيع الإرتبين المؤهلين تربويا للعمل كمعلمين.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● التنسيق بين الإدارات المختلفة 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المعلمين المعاد توزيعهم. ● خفض عدد المدارس التي بها عجز في المعلمين. 	<p>(٢) المستهدف إعادة توزيع المعلمين من المدارس المكسدة إلى المدارس التي بها عجز، بحلول ٢٠١٢/٢٠١١</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● إنهاء العمل بمدارس التعليم المهني 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات ● وثائق للبرامج التدريبية 	<ul style="list-style-type: none"> ● تدريب ٥٠٪ من معلمي مدارس التعليم المهني للعمل بمدارس إعدادي التعليم العام 	<p>(٣) المستهدف تدريب معلمي المدارس الإعدادية المهنية للعمل بالمدارس الإعدادية العامة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● العجز في المعلمين ● التوزيع الصحيح للمعلمين 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات 	<ul style="list-style-type: none"> ● عمل ١٠٠٪ من المعلمين بنصاب كامل 	<p>(٤) المستهدف التأكد من عمل نسبة ١٠٠٪ من المعلمين في كل مديريةية بنصاب كامل (عدد الحصص/أسبوعيا حسب القرار الوزاري ٢٥٠٦/٢٥٠٠)</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توفير المعلمين المؤهلين 	<ul style="list-style-type: none"> ● درجات التلاميذ 	<ul style="list-style-type: none"> ● تحسين تحصيل التلاميذ 	<p>(٥) المستهدف تحسين ظروف التعلم داخل الفصول المكسدة أثناء الخفلة</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> ● توافر التمويل 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات 	<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة عدد التلاميذ المتحقيين 	<p>الهدف الإجرائي (١) رفع الوعى المجتمعي بإصلاح التعليم الأساسي وتعبئة المجتمع بأسره لقضية التعليم كقضية مجتمعية رئيسة .</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● قادة مؤهلون ● مشاركة المنظمات غير الحكومية 	<ul style="list-style-type: none"> ● وثائق عن الورش 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد ورش العمل وحملات التوعية 	<p>المستهدف (١) بناء رأى عام يدعم عملية إصلاح التعليم الأساسي بنهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● رغبة أعضاء مجالس الأمناء 	<ul style="list-style-type: none"> ● وثائق 	<ul style="list-style-type: none"> ● تحسين مشاركة مجالس الأمناء فى إدارة المدرسة 	<p>المستهدف (٢) توفير الدعم لمجالس الأمناء فى المدارس لتمكينها من لعب دور أفضل فى عملية الإصلاح والاستراتيجيات التعليمية الجديدة فى النصول.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● برامج تدريبية فعالة 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد الإخصائيين الاجتماعيين المؤهلين لدعم وتشجيع المعلمين لتنفيذ الممارسات الجديدة 	<p>المستهدف (٣) تفعيل دور الإخصائيين الاجتماعيين فى مدارس التعليم الأساسي للقيام بأدوار جديدة فى دعم تنفيذ الممارسات الجديدة بحلول ٢٠٠٧/٢٠٠٨</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● التنسيق بين وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية الأخرى 	<ul style="list-style-type: none"> ● وثائق 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد الاتفاقيات 	<p>المستهدف (٤) تطوير الشراكات بين وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية الأخرى (كالوزارات الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التطوير؛ على سبيل المثال) وذلك لدعم التعليم بشكل عام والتعليم الأساسي على وجه الخصوص فى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وضمان شرعية وتنظيمية ورسمية هذه الشراكات عند الضرورة (من خلال مذكرات تفاهم واتفاقيات أخرى؛ على سبيل المثال).</p>

الفصل العاشر

تطوير مرحلة التعليم الثانوى فى مصر

الهدف العام Overall Goal:

تحديث منظومة التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى لتمكين الشباب فى هذه المرحلة من المهارات والمعارف والقدرات العلمية والعملية التى تمكنهم من التعلم مدى الحياة، والمواطنة المستنيرة والدخول إلى سوق العمل الحديث، بالإضافة إلى تحقيق توازن وتكامل بين أنواع التعليم الثانوى (عام وفنى) وزيادة معدلات القيد الإجمالى التى تبلغ ٧٢,١% بنسبة ١٠% لتصل إلى ٨٢,١% بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١.

١- المقدمة

تهدف وزارة التربية والتعليم إلى تطوير وتحديث مرحلة التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى لتوفير فرص تعليم عالية الجودة لجميع خريجي التعليم الأساسى. ولتحقيق هذا الهدف، تم تحليل الوضع الراهن لمرحلة التعليم الثانوى (عام وفنى) من الناحية الكمية والكيفية (ملحق رقم ١) استنادا إلى الوثائق الرسمية، التى صدرت عن مصادر حكومية، خاصة وزارة التربية والتعليم، أو أوراق السياسات الاستراتيجية لتطوير التعليم التى صدرت عن لجنة التعليم بأمانة السياسات بالحزب الوطنى، أو الدراسات والبحوث التى صدرت عن المؤسسات البحثية المتخصصة فى مصر، أو تلك التى صدرت عن المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة UN، والبنك الدولى WB وغيرهما من المنظمات المعنية بالتعليم. كما استند تحليل الوضع الراهن أيضا على ورش العمل التشاورية مع ممثلى القطاعات بالتعليم، سواء على المستوى المركزى أو المستويات المحلية، بالإضافة إلى ممثلين عن مجالس الأمناء BOTs والمجتمع المدنى NGOs وبعض رجال الأعمال.

ونظرا لأهمية هذه المرحلة وحساسية وضعها فى السلم التعليمى فى مصر وارتباطها بشريحة عمرية عريضة من الشباب (١٥-١٧ سنة) لها خصائصها النفسية والاجتماعية سريعة التغير، لذلك فإن البرنامج لم يتطرق فقط إلى تحليل الوضع الراهن فى مصر، بل حاول أيضا الاستفادة من تحليل ما يدور فى العالم من جهود لتطوير هذه المرحلة من التعليم، فى ظل السياقات العالمية المترابطة، آخذين فى الاعتبار أن العالم أصبح قرية صغيرة بحكم تقدم تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال. وأثناء التعرض لهذه المرحلة تتم الإشارة إلى بعض ملامحها من خلال تناول دقيق وموجز لخصائصها الفريدة فى مصر والتى تتمثل فيما يلى:

تتميز بنية التعليم الثانوى فى مصر بانتظامها عددا من أنواع التعليم الثانوى ومساراته المختلفة والتى تمثل إلى حد كبير مسارات مستقلة أو شبه مستقلة عن بعضها. ويوضح الجدول التالى النسب المئوية لتوزيع الطلاب بهذه المكونات الجزئية المكونة للتعليم الثانوى فى مصر فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

جدول (١) توزيع الطلاب على أنواع التعليم الثانوى (٢٠٠٦/٢٠٠٥)

نوع التعليم	ثانوي عام حكومي	ثانوي عام خاص	ثانوي فني	ثانوي أزهري	الإجمالي
عدد الطلاب	١١٤٥١٧٤	٩٤٠١٥	١٩٦١١٦٢	٢٧٩٩٦٣	٣٤٨٠٣١٤
النسب المئوية	٣٢,٩%	٢,٧%	٥٦,٣%	٨%	١٠٠%

المصدر: وزارة التربية والتعليم - وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي

تتضمن هذه المنظومة التعليم الثانوى العام الذى يهدف إلى إعداد الطلاب للحياة جنبا إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالى أو المشاركة فى الحياة العامة، والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية.

وهناك أيضا التعليم الفنى باعتباره أحد مسارات التعليم الثانوى، ويشمل التعليم الصناعى والزراعى والتجارى والفضائى. ويهدف هذا النوع من التعليم لتزويد الطلاب بالمهارات الفنية اللازمة للمساهمة فى تحقيق التنمية الشاملة، حيث يقوم على تحقيق التوازن بين المهارات الفنية والمهارات الأكاديمية للطلاب الملتحقين بهذه المدارس.

وهناك أيضا مدارس ملحقة بالتعليم الفنى تسمى مدارس التعليم الثانوى المهنى، وهى مدارس تهدف إلى تخريج العمالة الماهرة وتقبل الطلبة الحاصلين على شهادة الإعدادية المهنية، الذين يمثلون حوالى ٤,٧% من إجمالى التلاميذ المقيدون بالتعليم الفنى. ويستكمل هؤلاء الطلاب دراستهم الثانوية المهنية الزراعية أو الصناعية، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات. وعدد المدارس الثانوية الصناعية المهنية ٢٥٦ مدرسة مهنية بإجمالى ٢١١٢ فصل تستوعب ٧٢١٧١ طالب. وعدد المدارس الثانوية الزراعية ٥٦ مدرسة مهنية وبها عدد ٤٠٤ فصل وتستوعب هذه المدارس ١٤١٩٠ طالب. وهذه المدارس ملحقة بالمدارس الثانوية الفنية، وهنا يظهر تحدٍ خطير حيث أصبحت المدرسة الفنية مدرستين تعملان تحت إدارة واحدة بنفس هيئة التدريس ونفس المعامل والمرافق، وبالتالي أصبحت هناك مشكلة فى التدريبات العملية: حيث إن معامل ومرافق المدرسة لا تكفى للطلاب الأساسيين، هذا علاوة على أن العبء أصبح مضاعفا على إدارة المدرسة وهيئة تدريسيها. وبناء على ذلك لا تتوفر للطلاب الفرصة الحقيقية للتدريبات العملية. وإلى جانب التعليم الثانوى العام والفنى المدنى يوجد التعليم الثانوى الأزهري، وهو تعليم دينى ويستوعب حوالى ٦,٣% من إجمالى طلاب التعليم الثانوى.

وهناك اهتمام قوى من صناع السياسات يتواكب مع تطلعات الإعلام بالاهتمام بالتعليم الثانوى العام دون التعليم الفنى، وذلك بالنظر إلى التعليم الثانوى العام على أنه تعليم الصفوة التى ستلتحق بالتعليم العالى. لذلك نجد أن سياسات الالتحاق بالتعليم الثانوى الحالية تحدد إلى حد كبير من سيلتحق بالجامعة من الحاصلين على الشهادة الإعدادية، حيث إن الحاصلين على درجات أقل فى الشهادة الإعدادية يلتحقون بالتعليم الفنى، لقلة فرصهم فى دخول الجامعة، أما الملتحقون بالتعليم الثانوى العام فإن الطريق مفتوح أمام معظمهم للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا.

٢- القضايا والتحديات:

تعانى مرحلة التعليم الثانوى من بعض جوانب الضعف والقصور. كما أنها تواجه تحديات تمس المحاور الرئيسية الثلاثة (الإتاحة والجودة والنظم). ومن أهم القضايا (أو التحديات) التى تواجه التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى ما يلى:

الإتاحة:

- استمرار وجود نسبة كبيرة من أبناء الفئة العمرية المعنية خارج التعليم الثانوي، حيث يبلغ عدد المقيدین بمرحلة التعليم الثانوى بكل أنواعه (العام والفنى والأزهري) ٣,٤٨٠,٣١٤ طالب فى العام الدراسى ٢٠٠٥-٢٠٠٦، بنسبة تصل إلى ٧٨,٤٪ من إجمالى الشريحة العمرية ١٤-١٦ سنة. ومعنى ذلك أن ٢١,٦٪ من أبناء هذه الشريحة ما يزالون خارج مؤسسات التعليم الثانوى بمختلف أنواعها.
 - وجود ثنائية في بنية التعليم الثانوي: عام- فني، حيث يبلغ معدل القيد الإجمالى للثانوى العام (٢٧,٩٪)، بينما يبلغ معدل القيد الإجمالى للثانوى الفنى (٤٤,٢٪)، فى حين يبلغ معدل القيد الإجمالى للثانوى بشقيه العام والفنى معا (٧٢,١٪) بجانب معدل قيد (٦,٣٪) بالتعليم الأزهري.
 - وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة المقيدین من الفتيات في التعليم الفنى بلغت (٤٦,٩٪) من إجمالى طلاب التعليم الفنى، وهى تعتبر نسبة عالية. كما تشير إلى أن نسبة (٦٦,٢٪) من الفتيات يلتحقن بالتعليم التجاري، ويليه التعليم الصناعي بنسبة (٣٧,٧٪) من البنات، ثم التعليم الزراعي بنسبة (٢٢,٩٪). وذلك مقارنة بالتعليم الثانوى العام الذى تبلغ به نسبة الفتيات (٥١,٩٪)، وبذلك تصل نسبة الفتيات فى التعليم الثانوى عموما بشقيه العام والفنى إلى (٤٨,٨٪) من إجمالى الطلاب.
 - التفاوت بين محافظات الريف والحضر في مختلف جوانب العملية التعليمية، مما يهدد مصر فى المدى المتوسط والبعيد فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادى والقدرة التنافسية، لأن الطلاب فى المناطق الريفية يواجهون صعوبات عدة تتمثل فى:
 - ١- قلة أعداد المدارس فى هذه المناطق، نتيجة سوء التوزيع الجغرافى للمدارس؛ حيث تنال المناطق الريفية حوالى ٣٣,٨٪ من جملة مدارس الثانوى العام، فى حين أن هذه المناطق يسكنها حوالى ٥٥٪ من سكان مصر.
- والجدولان التاليان يوضحان توزيع المدارس والفصول والطلاب فى الريف والحضر بالتعليم الثانوى العام والثانوى الفنى على التوالى:

جدول (٢) توزيع مدارس وفصول وطلاب الثانوي العام (حضر-ريف) ٢٠٠٥/٢٠٠٦

الإجمالي			ريف			حضر		
طلاب	فصول	مدارس	طلاب	فصول	مدارس	طلاب	فصول	مدارس
١,٢٣٩,١٨٩	٣٢,١٥٢	٢٢٣٩	٣٥٢١٦٢	٩١٩٦	٧٥٧	٨٨٧٠٢٧	٢٢٩٥٦	١٤٨٢
			٢٨,٤٪	٢٨,٦٪	٣٣,٨٪	٧١,٦٪	٧١,٤٪	٦٦,٢٪

المصدر: وزارة التربية والتعليم - وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى

وذلك مقارنة بطلاب التعليم الفني، ويظهر ذلك من الجدول التالي:

جدول (٣) توزيع مدارس وفصول وطلاب الثانوي العام (حضر-ريف) ٢٠٠٦/٢٠٠٥

الإجمالي			ريف			حضر		
طلاب	فصول	مدارس	طلاب	فصول	مدارس	طلاب	فصول	مدارس
١٩٦١١٦٢	٥١٥٨٧	١٨١٠	٤٢٤٥١٩	١٠٧٦٨	٤٧٢	١٥٣٦٦٤٢	٤٠٨١٩	١٣٣٨
			%٢١,٦	%٢٠,٩	%٢٦,١	%٧٨,٤	%٧٩,١	%٧٣,٩

المصدر: وزارة التربية والتعليم - وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي

٢- وكما أن هناك تفاوتاً بين الريف والحضر، فإن هناك تفاوتاً آخر فيما بين المحافظات من حيث نصيبها من التعليم الثانوي، ولو نظرنا -على سبيل المثال- إلى التعليم الثانوي العام فسوف نلاحظ أن هناك تفاوتاً حاداً في توزيع مدارس الثانوي العام بين محافظات مصر، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول (٤) التفاوت بين المحافظات في توزيع مدارس الثانوي العام

نصيب المدرسة من المستهدفين (٢٠٠٦/٢٠٠٥)	عدد المدارس	عدد أبناء الفئة العمرية للمرحلة	المحافظات
٩٧٤	٤٤١	٤٢٩٦٠٠	القاهرة
١٣١٧,٥	٤٨	٦٣٢٤٠	دمياط
١٢٣١	١٥٦	٢٠٧٦٠٠	الإسكندرية
١٥٢٦	٢٢	٣٣٥٨٠	بورسعيد
٢٩٤٦	١٠٦	٣١٢٣٧٤	البحيرة
٣٣٧٧	٤٨	١٦٢١١٧	الفيوم
٣٣٤١	٧٣	٢٤٣٩٠٠	المنيا
٣١٩٢	٧١	٢٢٦٦٢٢	سوهاج

المصدر: وزارة التربية والتعليم - وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي

ومن هذا الجدول نلاحظ أن المحافظات الأربعة الأولى ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى المرتفع تتميز باعتدال الطلب الاجتماعى على مدارس التعليم الثانوى فيها، قياسا إلى ما نلاحظه في أوضاع المحافظات الأربعة الأخرى ذات المستويات الاقتصادية والاجتماعية المتواضعة، التى تسود فيها أوضاع تعليمية متردية على مستوى التعليم الثانوى العام بالمقارنة مع نظيراتها من المحافظات الأفضل حالا. ويشير الجدول إلى أعداد الأبناء من الفئة العمرية ١٤-١٦ عاما الذين يمثلون ثقل الطلب الاجتماعى على كل مدرسة من مدارس التعليم الثانوى العام في كل محافظة، وهذا العدد هو ناتج قسمة إجمالي الأبناء في الفئة العمرية المعنية على عدد المدارس الثانوية العامة بكل محافظة، فعلى سبيل المثال تمتلك القاهرة مدرسة ثانوية عامة لكل ٩٧٤ من أبناء الشريحة العمرية المعنية، بينما تمتلك الفيوم مدرسة ثانوية عامة لكل ٣٣٧٧ من المستهدفين، فهل تتساوى فرصة الإتاحة هنا وهناك ؟

وكذلك الأمر بالنسبة للتعليم الفنى، والجدول التالى يوضح ذلك:

جدول (٥) التفاوت بين المحافظات فى توزيع مدارس الثانوى الفنى

المحافظات	عدد أبناء الفئة العمرية للمرحلة	عدد المدارس	نصيب المدرسة من المستهدفين (٢٠٠٥/٢٠٠٦)
شمال سيناء	٢٥٢١٧	٢٣	١٠٩٦,٤
أسوان	٧٠٢٠٢	٥١	١٣٧٦,٥
البحر الأحمر	١٥٧٩٣	٢٧	٥٨٤,٩
مرسى مطروح	١٩٣٣٦	١٤	١٣٨١,١
الأقصر وقتنا	٢١٠٤٣٠	١٠٥	٤١٢٩,٥
الفيوم	١٦٢١١٧	٣٧	٤٣٨١,٥
المنيا	٢٤٣٩٠٠	٤٧	٥١٨٩,٤
جنوب سيناء	٤٧٧٨	٧	٦٨٢,٦

المصدر: وزارة التربية والتعليم - وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى

- التكلفة المرتفعة لإنشاء المدارس الفنية، حيث أكدت الدراسات والتقارير أن تكلفة إنشاء مدرسة فنية واحدة تقترب من تكلفة إنشاء مصنع، وبما يعادل أيضا إنشاء ١١ مدرسة ثانوية عامة، وذلك نظرا لما تتطلبه من تجهيزات وورش ومعامل وغير ذلك. ناهيك عن عدم قدرة المدرسة على المنافسة بعد ذلك للتغيرات المتسارعة الحادثة فى سوق العمل فى المهن المماثلة التى تُعلّمها المدرسة، مما يجعل ما تعلمه التلميذ فى المدرسة قديما بمقارنته بالمهن المناظرة خارج المدرسة.

الجودة:

- ضعف كفاءة المعلم مما يتطلب زيادة الاهتمام بالتنمية المهنية للمعلم قبل وأثناء الخدمة .
- عدم وجود نظام حوافز مشجعة للمدرسين مما يتسبب في ضعف أدائهم، وغياب المساءلة لديهم وانتشار أوسع لظاهرة الدروس الخصوصية.
- تكدر المدارس الفنية في الريف والمحافظات الفقيرة على عكس مدارس التعليم الثانوي العام.
- تكدر الفصول وارتفاع الكثافات الطلابية. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٦) شرائح كثافات الفصول في الثانوي العام والفنى (٢٠٠٥/٢٠٠٦)

الثانوي الفنى		الثانوي العام		الفئات لكثافة الفصول
نسبة الفصول	عدد الفصول	نسبة الفصول	عدد الفصول	
٦٥,٤٦%	٣١٦٦٩	٥١,٠٨%	١٤٧٠٢	أقل من ٤١
٣١,٠٢%	١٥٠٠٨	٣٨,٧٠%	١١١٤١	من ٤١ إلى ٥٠
٣,٤١%	١٦٥٢	٨,١٨%	٢٣٥٤	من ٥١ إلى ٦٠
٠,١١%	٥٢	٢,٠٤%	٥٨٨	أعلى من ٦٠

المصدر: وزارة التربية والتعليم - وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي

وبينما يبلغ متوسط الكثافة بالثانوي العام على المستوى القومي ٢٨,٦ نجد بعض المحافظات تزيد فيها كثافة الفصول عن المتوسط على المستوى القومي، وتنخفض في باقي المحافظات عن هذا المتوسط. وانخفاض الكثافة في هذه المحافظات ليس عملاً مقصوداً، وإنما يأتي نتيجة لأن العرض في هذه المحافظات يفوق الطلب الاجتماعي على التعليم فيها .

وبالنسبة للكثافات في التعليم الفني، فتصل الكثافة في التعليم الفني ككل إلى (٢٨,٠٢) تلميذ/فصل، وبالتعليم الصناعي (٣٦,٢) تلميذ/فصل، وبالتعليم الزراعي (٢٨,٩) تلميذ/فصل، وبالتعليم التجاري (٤٠,٤) تلميذ/فصل، وبالتالي فإن هذه الكثافة مرتفعة جداً مقارنة بالنسب العالمية التي تؤكد على ضرورة عدم زيادة أعداد الطلاب بالتعليم الفني عن ٢٠ طالباً في الفصل الواحد، لأن هذه الزيادة يتبعها التوزيع غير المتوازن للموارد، وبالتالي عدم توفر الفرص للطلاب للاستفادة من آليات التدريب المتاحة، لأن معظم مدارس التعليم الفني لا تزال تفتقر نسبياً إلى الإمكانيات والمعدات اللازمة لهذا النوع من التعليم.

● يبلغ معدل التسرب بالثانوي العام (٤,٣)، وبالثانوي الفنى (٣,١) وبالثانوي عموماً بشقيه العام والفنى (٣,٦)، وكذلك يبلغ معدل الرسوب بالتعليم الثانوي العام (٦,١)، وبالثانوي الفنى (٥,١)، وبالثانوي عموماً (٥,٦)، وهذه النسب عالية وتشير إلى انخفاض عوامل الكفاءة الداخلية.

● هناك نسبة كبيرة من طلاب التعليم الثانوي يلتحقون بالتعليم الفني، وهذه النسبة عالية مقارنة بدول لها نفس ظروف مصر، بالإضافة إلى أن جودة خريجي مدارس التعليم الفني ضعيفة وغير مرتبطة باحتياجات السوق. كما أنه يُنظر إلى طلاب هذه المدارس على أنهم طلاب من الدرجة الثانية لهم فرص ضئيلة من الاهتمام. وفي بعض الأحيان لا تكون لديهم فرصة للالتحاق

بالجامعة. وتؤكد الأرقام أن نسبة طلاب التعليم الفني بأنواعه المختلفة تبلغ (٢٨, ٦١٪) مقابل (٣٨, ٧٢٪) للثانوى العام من إجمالى المقيدين بالتعليم الثانوى عموما، وداخل التعليم الفني نجد أن نسبة الطلاب المقيدين بالتعليم الصناعي تبلغ (٦, ٥٠٪) من إجمالى المقيدين بالتعليم الفني، مقابل ٤, ١١٪ بالتعليم الزراعي، و٣٨٪ بالتعليم التجاري.

● تساهم المدارس الخاصة فى التعليم الفني بنسبة ضعيفة حيث يبلغ عدد الطلاب بها حوالي (٦, ٦٪) من إجمالى عدد الطلاب المقيدين بالتعليم الفني، وكذلك الحال بالنسبة للثانوى العام حيث تستوعب المدارس الخاصة (٦, ٧٪) من إجمالى طلاب الثانوى العام.

● بالنسبة لمساهمات القطاع الخاص فى توفير فرص للتدريب المهني، فتمثل هذه المساهمات نسبة ضئيلة بالمقارنة بحجم واحتياجات هذا القطاع المهم. وبالرغم من ذلك، فهناك العديد من التجارب الناجحة لبعض مساهمات القطاع الخاص والمجتمع المدني، مثل شركة سيكم، ومؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية. ولكن ما زال العدد الأكبر من المؤسسات الخاصة يحجم عن المشاركة والاستثمار فى نشاطات التعليم والتدريب المهني، وبناء قدرات العاملين أو الخريجين الجدد. ويعتبر إجماع القطاع الخاص عن المساهمة فى تدريب طلاب التعليم الفني من العوامل التى تحد من جودة هذا النوع من التعليم.

● وجود نظام الفترات وقصر اليوم الدراسي فى مدارس التعليم الثانوى، حيث يبلغ عدد مدارس اليوم الكامل ١٣٧٣ مدرسة، بجانب المدارس التى تعمل وفق نظام الفترات والتى تقدم يوما دراسيا قصيرا من أربع إلى خمس ساعات. وقد بلغت نسبة مدارس الفترة الصباحية حوالى ١, ٢٠٪، ومدارس الفترة المسائية ٥, ٣٪، ومدارس الفترتين ١, ٥٪ وذلك فى الثانوى العام. أما فى الثانوى الفني فيبلغ عدد مدارس اليوم الكامل ٤٦٥ مدرسة من إجمالى ١٨١٠ مدرسة، بنسبة ٢٥, ٧٪، وتبلغ نسبة مدارس الفترة الصباحية ٩, ٢٠٪، ومدارس الفترة المسائية ٢٠٪ ومدارس الفترتين ٤, ٣٣٪.

● تراجع مستوى التعليم الثانوى عموما، وتدنى قدرته على مواجهة المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية مما يؤدى إلى شيوع البطالة بين خريجيه. ويرجع ذلك إلى الثلاثية التقليدية الخطيرة التى تهيم على التعليم المصرى والمتمثلة فى:

■ سيادة نمط التدريس القائم على الحفظ والتلقين.

■ سيادة نمط التقويم التقليدى الذى يقيس القدرة على الحفظ والاستظهار، والذى يعتبر المدخل الوحيد للالتحاق بالجامعة، بل بالتخصص الذى يرسم مسار حياة الطلاب.

● سيادة الكتاب السطحى الذى يقدم المعلومة للطلاب لحفظها وتكرارها، واعتباره المصدر الرئيسى والوحيد للمعلومة، مما أدى إلى التفاقم المستمر لظاهرة الدروس الخصوصية وبالتالي غياب مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وضياح معنى مجانية التعليم من الناحية العملية .

● عدم ملاءمة نظام التعليم الفني لمتطلبات المجتمع وسوق العمل الداخلى أو الخارجى، وغياب صيغة تنظيمية تضع هذا التعليم فى السياق العام لدوائر الأعمال فى مصر.

● تدنى نظرة المجتمع للتعليم الفني مقارنة بالتعليم الثانوى العام، مما جعل هناك ثقافة شبه مستقرة بأن التعليم الثانوى العام للصفوة والتعليم الفني للفقراء الذين يمثلون الشريحة الكبرى فى المجتمع. وقد سادت هذه الثقافة واستسلم الفقراء فى مصر لذلك، وكان التعليم الفني هذا - بمستواه المتدنى- هو القدر المحتوم للطبقات الدنيا فى المجتمع. ولا يشجع الطلاب على الالتحاق بالتعليم الفني إلا هؤلاء الذين لا يضار أبناؤهم من هذا النوع من التعليم.

النظم:

● افتقاد بعض الإدارات المدرسية لروح القيادة والحزم والمثابرة وتحدى الصعاب، وحاجة مثل هذه القيادات إلى تأهيل فنى وتدريب على المستوى للقيام بدور القيادة المتميزة فى التعليم الثانوى بشقيه.

- انخفاض نسبة الطلاب إلى المعلمين، مما يمثل تحدياً تنظيمياً، حيث تقدر تلك النسبة بالثانوى العام ١٢,٣ وبالعلم الفنى ١٣,٣ وهى نسبة منخفضة إلى حد ما، مما يرفع تكلفة التعليم حيث تعتبر هذه النسب غير اقتصادية نتيجة لاستنزاف الموارد المالية فى دفع أجور معلمين يزيدون عن الحاجة. وتختلف هذه النسبة من محافظة لأخرى (ويظهر ذلك تفصيلاً فى ملحق تحليل الوضع الراهن). ويرجع ذلك إلى أن توزيع المدرسين غير مقنن وغير معتمد على الاحتياجات الفعلية، بالإضافة إلى التضخم فى الكوادر الإدارية التى لا تقوم بالتدريس.
- توزيع مسئولية تنفيذ بناء المنهج - الذى يفترض أن يكون فى صورة نموذج متكامل- فى بُنى تنظيمية منفصلة بين مركز التطوير التكنولوجي ومركز تطوير المناهج والمركز القومى للامتحانات والتقييم التربوى، مما يعطل تحولاً تكنولوجيا المعلومات والاتصال ICT والتقييم إلى عناصر متكاملة أصيلة فى بنية الأطر العامة لوثائق المنهج فى المدرسة الثانوية (عام وفنى)، وبالتالي يغيب معيار التكامل عن المناهج.
- ضالة الأموال المخصصة للإنفاق الجارى على العملية التعليمية فى هذه المرحلة والتضحية بها لصالح الأجور التى تلتهم ما يقرب من ٨٠٪ من مخصصات التعليم. وتشير التقارير الرسمية إلى أن تكلفة مرحلة التعليم الثانوى العام تصل إلى ١٠,٤٪ من الإنفاق الإجمالى على التعليم قبل الجامعى، بينما يخصص للتعليم الفنى حوالى ١٤,٦٪ على النحو التالى (٧,٩٪ للتعليم الصناعى، ٤,٩٪ للتعليم التجارى، ١,٨٪ للتعليم الزراعى). كما يصل متوسط الإنفاق على الطالب بالثانوى العام إلى ١٧٠٠ جنيه، وبالثانوى الفنى الصناعى ١٦٧٠ جنيه، والتجارى ١٤٠٠ جنيه، والزراعى ١٥١٠ جنيه.
- تعدد أفراد القيادة فى المدرسة الثانوية - من مدير ونائب مدير ووكيل وناظر- مما يؤدى إلى عدم وضوح المسئولية والأدوار لديهم، وكثرة عدد الوكلاء دون تحديد مهام وظيفية، وعدم تفعيل القرارات الوزارية الخاصة بمعدلات الأداء لهيمنة الوضع الراهن والتراكم التاريخى للبيروقراطية فى التعليم المصرى.
- سيادة ثقافة المركزية وغياب المشاركة المجتمعية فى المنظومة التعليمية، وتزايد السياقات البيروقراطية، مما يؤدى إلى غياب التشاركية على مستوى التخطيط ورسم السياسات، وصياغة الاستراتيجيات القومية والمحلية.
- غيبة قواعد البيانات الدقيقة على كافة المستويات، رغم وجود مبادرات فردية تتم الآن سواء على مستوى بعض المدارس أو المستوى المركزى.
- انفصال التعليم الفنى عن حقول ومراكز الإنتاج فى الصناعة والزراعة والتجارة وإدارة الأعمال، وغياب التنسيق فيما بينها، مما يجعل التعليم الفنى منعزلاً عن التخطيط وتصميم المناهج وتحديد المهارات اللازمة لسوق العمل، وبالتالي تصبح مدارس التعليم الفنى وقياداتها فى عزلة عن متطلبات سوق العمل.
- عدم كفاءة نظام قبول الطلاب بالتعليم الفنى، فلا يراعى ميول أو مهارات أو قدرات الطلاب، وإنما يتم توزيعهم اعتماداً على مجموع درجاتهم فى الشهادة الإعدادية، وهى درجات لا تقيس إلا جانب الحفظ والتذكر فقط فى العملية التعليمية.

٣- البرامج والمبادرات الحالية:

(١) مشروع تحسين التعليم الثانوى:

يتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع البنك الدولى، وهو يحمل فى طياته ملامح تطوير جديدة. وقد تضمن هذا المشروع خطة لتحقيق توازن فى قبول التلاميذ، ليصل فى التعليم الثانوى العام إلى ٥٠٪ مقابل ٥٠٪ للتعليم الفنى بدلاً من النسبة الحالية ٣٧٪ للثانوى العام مقابل ٦٣٪ للفنى. ولتحقيق ذلك استهدف المشروع تحويل ٣١٥ مدرسة تجارية فنية إلى ثانوى عام، حيث تبين أن نوعية التعليم المقدمة فى التعليم الفنى التجارى غير مناسبة لسوق العمل بالإضافة إلى عدم مناسبة مخرجاته لمتطلبات المستقبل.

وقد تم تحويل ١٩٦ مدرسة فقط من إجمالى مدارس المشروع. إلا أن هذه العملية توقفت تحت الضغط الشعبى فى المناطق الفقيرة التى ترى فى التعليم التجارى - رغم عدم ملاءمته - أقل تكلفة إذا ما قورن بمتطلبات الدروس الخصوصية فى التعليم الثانوى العام. وقد ساهم هذا المشروع فى انخفاض نسبة المقيدى بالتعليم التجارى من ٣١,٥ ٪ إلى ٢٢,٨ ٪.

وقد قدم المشروع دعماً لتطوير نظام التعليم الثانوى، وتحسين كفاءة خريجيه، وتهيئتهم للاستمرار فى التعلم مدى الحياة، وأيضاً تزويدهم بالمهارات الأساسية، التى تمكنهم من التدريب للحصول على فرصة عمل تتفق مع متطلبات واحتياجات سوق العمل، وذلك من خلال دعم المدارس بأجهزة الكمبيوتر وتدريب المعلمين وتزويدهم بطرق التدريس الحديثة، وربطهم بوسائل التعلم الإلكتروني، وكذلك تدريب القيادات الإدارية على اتخاذ القرار وحل المشكلات. وفى ظل مشروع تحسين التعليم الثانوى تم عقد ٢٥ لقاء تحضيرياً تمهيداً لعقد مؤتمر قومي لتطوير مناهج التعليم الثانوى، تلبية لمتطلبات القرن الحادى والعشرين واحتياجات مجتمع المعرفة. وقد تكونت لجنة عليا لتطوير مناهج التعليم الثانوى، كما تكونت لجنة وزارية عليا تضم وزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى لدراسة العلاقة بين التعليم الثانوى والتعليم الجامعى، ودراسة إمكان وجود بدائل جديدة لطرق التحاق الطلاب بالتعليم العالى.

(٢) المدارس الثانوية العامة التجريبية:

وهناك نموذج جيد تقدمه الحكومة للتعليم الثانوى يتمثل فى المدارس التجريبية المجهزة بشكل أفضل من المدارس الحكومية الأخرى، ويبلغ عدد هذه المدارس ١٠٨ مدرسة تجريبية بالمرحلة الثانوية، يتوفر بها العديد من أجهزة الحاسب وتقدم حصصاً دراسية أطول من المدارس الأخرى. وهناك نظام حوافز متميزة للمعلمين من ذوى الكفاءة العالية. وسوف يخدم التوسع فى هذه المدارس الطبقة المتوسطة من المجتمع وفى نفس الوقت لن يؤثر على العدالة فى تقديم الفرص التعليمية نظراً لقلّة أعداد هذه المدارس.

(٣) مشروع مدارس مبارك - كول:

يقوم هذا المشروع بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفنى، ويعد نموذجاً فى مجال تطوير التعليم الفنى، حيث يهدف إلى تحقيق الربط بين المدرسة والمؤسسة الإنتاجية، واستثمار تجهيزات تلك المؤسسات لتدريب الطلاب ورفع قدراتهم الفنية. كما يهدف أيضاً إلى توفير العمالة الفنية الماهرة المدربة على أسس علمية وعملية باستخدام أحدث أساليب التعليم والتكنولوجيا المتقدمة بما يتفق مع احتياجات المصانع والمجالات الاقتصادية الأخرى وسوق العمل، ويقوم المشروع على التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاعين العام والخاص فى العملية التعليمية والتدريبية، من خلال تأكيد مبدأ المشاركة المجتمعية.

ويقوم المشروع على أساس تطبيق نظام التعليم المزدوج، من خلال الدراسة النظرية لمدة يومين فى إحدى المدارس الثانوية الصناعية وتدريب عملى لمدة أربعة أيام فى المصانع والشركات.

وبلغ عدد المدارس المشاركة فى البرنامج ٤٢ مدرسة، ووصل عدد الخريجين من البرنامج حتى الآن حوالى ١٦٠٠٠ طالب.

(٤) المدارس الثانوية الفنية المتميزة:

من الممارسات الناجحة فى التعليم الفنى استحداث نماذج متطورة من المدارس الفنية المتخصصة ومنها:

- المدرسة الفنية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات بالإسماعيلية، وتضم تخصصات تكنولوجيا نظم الحاسبات، وتكنولوجيا نظم المعلومات، وتكنولوجيا البرمجيات.
- المدرسة الفنية لتكنولوجيا الصيانة بمدينة نصر، والتى ترتبط بفنون الصيانة المتقدمة.
- المدرسة المتقدمة للشئون الفندقية والخدمات السياحية (لغات)، لإعداد الفنى الأول الفندقى، والفنى الأول فى الخدمات السياحية القادر على التحدث باللغة الإنجليزية، وبها أحدث معامل اللغات والترجمة ومعامل الأوساط المتعددة ومعامل الحاسب الآلى.

● المدرسة الثانوية الفنية المتقدمة "سلطان العويس" بمدينة العاشر من رمضان وبها (٦) تخصصات حديثة، منها: صيانة الأجهزة الطبية، والمصاعد، والإلكترونيات.

● المدرسة الفنية الزراعية المتقدمة لاستصلاح الأراضى والميكنة الزراعية بالإسماعيلية.

وبالرغم من أن هذه البرامج تعمل بشكل جيد وتسير تجاه تحقيق الأهداف المرجوة منها، إلا أنها تغطى عددا محدودا من المدارس، وبالتالي فإن عدد الطلاب المستفيدين من تلك البرامج قليل مقارنة بعدد الطلاب فى التعليم الثانوى الفنى ككل. ويتعين على وزارة التربية والتعليم أن تقوم بجهود كبيرة لتطوير التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى.

٤- الإطار العام للسياسات و منهجية البرنامج

تساعد الدراسات التى تمت فى تحليل الموقف الحالى للتعليم الثانوى فى مصر، وكذلك الدراسات العالمية المقارنة التى صدرت عن الأمم المتحدة والبنك الدولى وغيرهما فى رصد عدة اتجاهات مهمة لبناء إطار عام لسياسات تطوير التعليم الثانوى بنوعيه العام والفنى. ومن هذه الاتجاهات ما يلى:

أ. إتاحة تعليم ثانوى عالى الجودة لجميع خريجي التعليم الأساسى، مع الاهتمام بالمناطق الأكثر فقرا؛

أكدت الدراسات أن التعليم الثانوى له تأثير كبير على تنمية قدرة المجتمع على استيعاب التكنولوجيا من خلال تسليح الشباب بمعارف ومهارات التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة. بل إن التعليم الثانوى بتركيزه الخاص على مهارات التفكير المنهجى واكتشاف وحل المشكلات، ومهارات التفكير الناقد، إلى جانب ما يقدمه من محتوى مهنى مناسب، يزود الشباب بقدرات علمية وعملية راقية ومتطورة تتجاوز حدود الاقتصاد الوطنى إلى مستويات الاقتصاد العالمى، مما يوفر مناخا جاذبا للاستثمارات العالمية المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة.

ويلعب التعليم الثانوى أيضا دورا مهما فى توسيع قاعدة الاستفادة للشرائح الفقيرة فى المجتمع وبالتالي تأتى أهمية الانتقال من سياسات التعليم الثانوى المرتبطة بالصفوة، إلى سياسات تعمل على التوسع فى التعليم الثانوى وجعله تعليما جماهيريا، واتخاذ وسيلة لدعم العدالة الاجتماعية بين الشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية فى الريف والحضر.

ب. تمكين الشباب من اكتساب معارف ومهارات وقيم وثقافة جديدة تمكنهم من التعامل مع اقتصاد المعرفة فى كل جوانب الحياة محليا وعالميا.

يشهد العالم الآن تقدما كبيرا فى العلوم وتكنولوجيا الاتصال وثورة المعرفة والتكنولوجيا فائقة السرعة، وظهور ما يسمى بمجتمع المعرفة أو ما بعد الصناعة. وقد أحدثت هذه المتغيرات تحولات تربوية كبيرة فى نظم التعليم الثانوى، وفى مخرجات هذا التعليم، وفى إعداد شباب قادر على التعامل بعقل جديد فى عالم جديد. وقد يتطلب ذلك التركيز على علوم المستقبل الجديدة فى بناء المناهج الدراسية لهذه المرحلة، كذلك الاهتمام بإكساب التلاميذ مهارات البحث العلمى والتعلم الذاتى والتعامل مع التكنولوجيا المتقدمة.

ج. تحديث مناهج التعليم الثانوى لإعداد الشباب لمجتمع المعرفة، وتجاوز الثنائيات التقليدية فى جسم التعليم المصرى:

إن المهارات والمعارف الجديدة المطلوبة فى سوق العمل واقتصاديات مجتمع المعرفة تتطلب ضرورة إزالة الثنائيات التقليدية التى سادت التعليم الثانوى فى مصر وكثير من البلدان النامية، ونعنى بذلك الثنائية بين التعليم الثانوى العام والتعليم الفنى، وبين تعليم المواد العلمية وتعليم المواد الأدبية والاجتماعية، وبين المفاهيم النظرية المجردة والأساليب الإجرائية والتطبيقية، وبين المعرفة والسياقات الاجتماعية والسياسية التى يتم إنتاج المعرفة من خلالها وبواسطتها فى أى مجتمع. ولقد أصبح تجاوز هذه الثنائيات

أمرا مهما، إلا أنه من الواضح أن الثنائية بين التعليم العام والتعليم الفنى هى المعضلة الرئيسة فى كل هذه الثنائيات. ولذلك فإن تجاوزها سوف يساعد بشكل فعال فى التعامل مع كل هذه الثنائيات التى أشرنا إليها فى مصر.

وقد بينت الدراسات أن الكثير من دول العالم الآن أخذت تبتعد عن الخيارات المنهجية التقليدية التى تفصل بين التعليم الثانوى العام والتعليم الفنى، وأصبحت تتجه إلى تبنى منهج دراسى شامل لكافة طلاب المرحلة الثانوية. ولكن يتضح من تلك الدراسات أيضا أن هناك خلافات فكرية حول كيفية الوصول إلى صيغة واحدة لتجاوز الفصل بين التعليم العام والفنى. وعلى سبيل المثال فإن المدرسة الشاملة التقليدية التى ظهرت فى أوروبا فى النصف الثانى من القرن العشرين قد تعرضت لانتقادات ليست قليلة لصعوبة العملية الإدارية لمدارس متضخمة كبيرة الحجم من جهة، واتجاه الطلاب إلى اختيار مواد بعينها لأسباب اجتماعية من جهة أخرى. كما تعرضت المدرسة الشاملة على النمط الأمريكى لانتقادات هى الأخرى، لاحتياجها إلى موارد مالية كبيرة لا تستطيع الدول النامية تحمّلها. بينما نجد أن دول شرق آسيا قد رأت أن التعليم الفنى الذى يتم فى مؤسسات أو معاهد خاصة به يعد ركيزة أساسية للتنمية، مع تأجيل وضعه فى السلم التعليمى، أى إلى ما بعد الدراسة الثانوية أو ما يمكن تسميته بكليات المجتمع.

د. تغيير نماذج التعليم والتعلم داخل حجرات الدراسة: فى طرق التدريس والتقويم واستخدام التكنولوجيا:

إن إعادة بناء وتصميم وترتيب المناهج الدراسية للتركيز على تنمية قدرات ما بعد المعرفة Meta-cognitive ورأس المال الثقافى ورأس المال الاجتماعى وتشجيع الإبداع والبحث العلمى وإعادة الاهتمام بالأنشطة والفنون والمجالات العلمية والعملية المرتبطة باقتصاد المعرفة، إنما تتطلب بالضرورة تغيير أنماط التعليم والتعلم السائدة الآن فى مدارسنا للاتجاه إلى نماذج بيداغوجية جديدة تركز على المتعلم والتعامل مع ميوله وقدراته. وهذا النموذج الجديد يعتمد على خمسة مبادئ أساسية، هى:

١- الاكتشاف المستمر لميول وقدرات التلاميذ.

٢- تنمية التفكير الناقد، وقدرات التلاميذ على الاكتشاف والإبداع.

٣- تنمية المناخ الديمقراطى وقيم الحوار.

٤- ربط التعليم بمهارات الحياة اليومية.

٥- ربط التعليم والتعلم بالسياقات الاجتماعية للمجتمع.

ويمثل هذا النموذج تغييرا جذريا فى العملية التعليمية، ويحتاج تحقيقه إلى تنفيذ المكونات الأربعة الآتية:

١- التعلم النشط.

٢- التقويم المستمر والشامل.

٣- الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فى التعليم والتقويم.

٤- منهج مرن ملائم للتلميذ والبيئة.

هـ- دعم التنمية المهنية المستمرة لمعلمى التعليم الثانوى:

يتوقف تحقيق النقلة النوعية فى نموذج البيداغوجيا على مدى قدرة معلمى التعليم الثانوى على تطبيق هذا النموذج، ومن ثم توفير فرص النجاح لمشروع تطوير التعليم فى الخطة الاستراتيجية للسنوات الخمسة القادمة ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢. لذلك فإن خطة التدريب الشاملة والمستمرة لدعم كفاءة المعلمين تهدف إلى تمكينهم من معرفة قوية متخصصة فى مادة التخصص، ومعرفة مهنية فى عمليات التعلم النشط والتقويم الشامل، إلى جانب ثقافة عامة فيما يسمى بالفنون الحرة.

إن المعلم والمتعلم كلاهما يحتاج إلى التدريب على استخدام التكنولوجيا وإنتاج المواد التعليمية المساندة على مستوى المدرسة. كما أن هناك حاجة إلى دمج أنشطة التكنولوجيا فى المناهج الدراسية وفى طرق التقويم ونتائجه، وفى إدارة المدرسة، وبناء نظم المعلومات، لتصبح التكنولوجيا ركيزة داعمة فى سياق نموذج تربوى جديد متكامل.

إن نمط النموذج الفكرى السائد الآن للمعلم فى معظم بلدان العالم هو النموذج المسمى "المدرس الممارس المفكر" Reflective Practitioner Teacher، هذا النموذج يمثل الفكرة الأساسية فى عملية بناء برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة. وكذلك يمثل هذا النموذج الأساس فى إعداد المعلم وفى تحديد نوع ونماذج التدريب. وهناك مداخل متعددة لتفعيل هذا النموذج.

و. تطوير نظم وأدوات تقويم الطلاب فى التعليم الثانوى:

إن تطوير نظم وأدوات تقويم الطلاب فى المرحلة الثانوية مسألة مهمة جدا؛ فالتقويم الشامل المستمر للطلاب فى المرحلة الثانوية من شأنه أن يحدث نقلة نوعية نتجاوز بها نظم التقويم التقليدية التى تركز الحفظ والتلقين، وامتحانات المرة الواحدة الأبدية التى تقهر إمكانات التلميذ وتقتل فيه روح الإبداع والنقد، والتى ساهمت فى تهيئة المناخ للدروس الخصوصية - الأمر الذى اختزل كل العملية التعليمية فى مجرد عمليات حفظ معلومات سطحية أحادية البعد وتفرغها فى هذه الامتحانات العقيمة.

والتقويم الأصيل الشامل يجب أن يسهم فيما يلى:

- ١- التقويم المستمر للطلاب لتقديم نماذج علاجية.
- ٢- تحقيق عمليات التكامل بين أنواع التعليم الثانوى للانتقال من نوع إلى آخر.
- ٣- ربط التعليم الثانوى بكل أنواعه بالجامعة من خلال بدائل جديدة تزيل عنق الزجاجة التقليدى بين التعليم الجامعى وقبل الجامعى.
- ٤- تطبيق طرائق متعددة فى الاختبارات، تشمل ما يلى:
 - أ- التقويم الشامل المستمر الذى يركز على الأداء اليومى للطلاب فى حجرات الدراسة والأنشطة الصفية واللاصفية.
 - ب- التقويم باستخدام الاختبارات القومية المقننة.
 - ج- امتحانات نهاية المرحلة الثانوية.
 - د- الاشتراك فى الاختبارات العالمية مثل اختبار "دراسة الاتجاهات الدولية فى الرياضيات والعلوم" TIMSS واختبار برنامج التقويم الدولى للطلاب PISA.

ورغم أن كثيرا من دول العالم النامى قد نجحت فى حل مشكلات مناهج التعليم الثانوى وتجاوز الثنائية، فإننا فى مصر مازلنا نعانى من ارتكاز المناهج على المواد الدراسية وتقديمها معلومات مجردة غير مرتبطة بسياقات الحياة المعاصرة، واعتماد طرق التدريس على الحفظ والتلقين، واعتماد أساليب التقويم على امتحانات جامدة لا تقيس إلا ما حفظه الطالب من معلومات، تهدف فقط إلى إصدار شهادات تحدد إمكان الدخول إلى الجامعة والتخصص بل والمسار المهنى للطالب طوال حياته. لقد أصبحت هذه المناهج المجردة وطرق التقويم الجامدة آلية تبعث الرهبة وتشعر الطلاب بالاغتراب عن مجتمعهم وعزلهم عما يدور فى مجتمعاتهم وعالمهم من أحداث ومشكلات. وقد ساعدت تلك الآليات على تفاقم مشكلة الدروس الخصوصية التى أصبحت ضرورية أمام أولياء الأمور فى دعم أبنائهم للحصول على درجات كبيرة فى سياق الامتحانات ذات البعد الواحد؛ للفوز بمقاعد فيما أطلق عليه كليات القمة بالجامعات. وهكذا أصبح أولياء الأمور فريسة لوعى زائف عن تعليم أبنائهم، مما يلعب دورا كبيرا فى جعل جهود التطوير مهمة صعبة أمام أى مصلح أو مخطط تربوى مستتير، الأمر الذى يحتاج إلى إعادة بناء ثقافة المجتمع فى اتجاه تنمية الوعى بمخاطر الواقع الراهن للتعليم الثانوى فى مصر، وضرورة تبصير المجتمع بما يدور فى العالم من اتجاهات فى تطوير التعليم الثانوى.

٥- عرض البرنامج:

الهدف العام Overall Goal:

تحديث منظومة التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى لتمكين الشباب فى هذه المرحلة من المهارات والمعارف والقدرات العلمية والعملية التى تمكنهم من التعلم مدى الحياة، والمواطنة المستنيرة والدخول إلى سوق العمل الحديث، بالإضافة إلى تحقيق توازن وتكامل بين أنواع التعليم الثانوى (عام، وفنى) وزيادة معدلات القيد الإجمالى التى تبلغ ٧٢,١٪ بنسبة ١٠٪ لتصل ٨٢,١٪ بحلول عام ١٢/٢٠١١.

استراتيجية البرنامج Program Strategy :

- ١- التوسع فى التعليم الثانوى، وتحقيق عدالة الجودة التعليمية لجميع خريجي التعليم الإعدادى.
- ٢- أن يتلاشى التعليم المهنى فى المرحلة الإعدادية تدريجياً بحيث لا يتواجد هذا النوع من التعليم فى المستقبل إلا فى المرحلة الثانوية، ليس كهدف فى ذاته بل وسيلة علاجية لهؤلاء الذين فشلوا فى أى نوع من أنواع التعليم. ويكون الهدف الأساسى هو إعادة تأهيل هؤلاء الشباب لعودتهم بنجاح إلى أى نوع من أنواع التعليم الثانوى، أو الخروج بنجاح إلى سوق العمل، مع تجنب جعل التعليم الفنى تعليماً منتهياً ومرتبناً بالوظائف المدنية فى سوق العمل.
- ٣- بناء روابط مؤسسية قوية بين التعليم الثانوى العام والفنى تسمح بالدخول والخروج من نمط تعليمى إلى آخر، وإعطاء أولوية للمهارات والمعارف التى تتخطى الشائبة التقليدية بين العام والفنى، وبين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، وبين المفاهيم المجردة والأساليب التقليدية.
- ٤- إعادة العلاقة بين التعليم الثانوى بنوعيه (العام والفنى) والتعليم العالى، وإيجاد آليات جديدة لالتحاق الطلاب بالجامعات والمعاهد العليا. وقد تتطلب الآليات الجديدة تغيير نمط الامتحانات فى المرحلة الثانوية، وعمل اختبارات قدرات موضوعية قبل الدخول إلى الجامعة، واعتبار المرحلة الثانوية مرحلة منتهية، مع مد صلاحية الشهادة الثانوية طالما أن الطالب المتقدم إلى الجامعة قادر على اجتياز الاختبارات التى تتطلبها الجامعة.
- ٥- بناء جذع مشترك من المواد الدراسية لجميع التخصصات فى المرحلة الثانوية يدرسه جميع الطلاب يصل إلى ٥٠٪، مع الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا واللغات الأجنبية واللغة العربية والتربية الوطنية والفنون والأنشطة الاجتماعية، حتى تساعد على تحقيق التكامل بين كل أنواع التعليم الثانوى مهما اختلفت تخصصاته.
- ٦- بناء المناهج وتصميمها ليس فقط على أساس التصنيف التقليدى للمعرفة، وإنما يتم أيضاً على أساس دراسة قضايا البيئة وقضايا المجتمع أو قضايا الإنتاج والصناعة والأعمال، مما يتيح الفرصة أمام الطلاب للتعامل مع الدخول إلى حلبة المنافسة العالمية القائمة على المعارف المترابطة والمهارات ومصادر المعرفة المتعددة، والخبرات العلمية والتكنولوجية المعقدة.
- ٧- تنوع وتعددية التخصصات المستندة على الجذع المشترك وإمكان وجود من ٣ إلى ٥ تخصصات فى المدرسة الواحدة حسب إمكانات المدرسة، وفيها:
 - الدراسات الإنسانية.
 - العلوم الطبيعية.
 - الاقتصاد والإدارة.

- اللغات والاتصال والفنون والتصميم.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التعليم التكنولوجى.
- إنتاج السلع والخدمات.

فالهدف العام للتعليم الثانوى مهما تعددت التخصصات أو اختلفت التوجهات الأكاديمية هو:

- إعداد الشباب من أجل المواطنة فى مجتمع عالمى التوجه.
- إعداد الشباب للعمل فى مجتمع المعرفة.
- إعداد الشباب للتعلم فى المستقبل والتعلم مدى الحياة.
- اللغات والاتصال والفنون والتصميم.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التعليم التكنولوجى.
- إنتاج السلع والخدمات.

فالهدف العام للتعليم الثانوى مهما تعددت التخصصات أو اختلفت التوجهات الأكاديمية هو:

- إعداد الشباب من أجل المواطنة فى مجتمع عالمى التوجه.
- إعداد الشباب للعمل فى مجتمع المعرفة.
- إعداد الشباب للتعلم فى المستقبل والتعلم مدى الحياة.

٨- التوسع فى مكون الاختيار الحر للطلاب مما يتيح الفرصة للاختيار من بين حزم مواد اختيارية ومواد إضافية فى كل تخصص للطلاب الراغبين فى المستوى الرفيع.

٩- تمكين معلمى التعليم الثانوى من مادة التخصص سواء فى التعليم العام أو الفنى إلى جانب الارتقاء بقدراتهم المهنية فى إدارة العملية التعليمية داخل الفصل، وإعدادهم لتفهم طبيعة التلاميذ فى هذه المرحلة العمرية.

١٠- إعادة النظر بشكل جذرى فى نظم التقويم والامتحانات، واعتماد نظم التقويم الشامل والمستمر كآلية أساسية فى التعليم الثانوى كما فى كل مراحل التعليم.

١١- الاعتماد على الاختبارات الموضوعية المقننة فى المعارف المتصلة بالمحتوى، وكذلك فى القدرات والمعارف العامة.

١٢- الاهتمام بإعادة صياغة ومراجعة امتحانات نهاية المرحلة، وإعادة تنظيمها: للاستفادة من مجمل أنواع الاختبارات فى نظام التقويم الشامل؛ وحتى لا تكون مرجعا وحيدا لتقويم الطالب.

١٣- تشجيع الالتحاق بالاختبارات الدولية العديدة لمعرفة مستوى إنجاز طلاب مصر فى السياق العالمى المعاصر، ووفقا للمعايير العالمية مثل (PISA & TIMSS).

١٤- الاعتراف بجهود التلميذ فى الأنشطة سواء الصفية أو اللاصفية، أو الأنشطة المجتمعية العامة واعتبارها أنشطة داخلية فى عملية التقويم الشامل.

١٥- التوسع فى التعليم الفنى من خلال نماذج متعددة منها:

- أن تبقى بعض مدارس التعليم الفنى كما هى فى مؤسسات منفصلة متخصصة بينها جذع مشترك من المنهج Common Curriculum وإتاحة الفرصة للانتقال منها إلى التعليم العام والعكس، وذلك بعد دمج التخصصات المبعثرة فى التعليم الفنى والتي تصل إلى ١١٤ تخصصا، وتخفيضها إلى أقل عدد ممكن، والأخذ بالاختيار الاستراتيجى الذى يطلق عليه "نموذج التكوين العام" الذى يؤكد على تزويد الطلاب بالمهارات والمعارف الأساسية، وتممية القدرة على التعلم المستمر، بشرط إلزام مؤسسات الإنتاج بتقديم التدريب اللازم قبل الخدمة للعاملين فيها .
 - تبنى وزارة التربية والتعليم تدريجيا مدارس مستحدثة بحيث تضم المدرسة الواحدة تخصصين أو أكثر تسمى المدرسة الثانوية النوعية الموحدة، أو المدرسة الثانوية الشاملة التجريبية، والتي قد تضم التعليم الثانوى العام وتخصصا أو أكثر من التعليم الفنى فى التكنولوجيا أو الإلكترونيات أو إدارة الأعمال، أو الفنادق، أو غير ذلك من التخصصات التى يتطلبها سوق العمل الجديد . وقد تساعد تلك السياسة على ترشيد الأموال حيث تمكن من بناء مدرسة واحدة فى القرى أو المدن الصغيرة شاملة لعدد من التخصصات العامة والفنية، وتمنح شهادة واحدة شاملة .
 - التوسع فى مشروع التعليم والتدريب المزدوج (مبارك-كول) .
 - إنشاء مدارس فنية شاملة، بواقع مدرسة فى كل محافظة على الأقل لمدارس التعليم الفنى نظام الخمس سنوات؛ للتركيز على التربية التكنولوجية، والتخصصات الاستراتيجية فى سوق العمل المصرى .
 - إعطاء أولوية لدعم المدارس الكبيرة الجيدة لإدارتها وفق نظام المصنع بحيث تحكمها قوانين المكسب والخسارة باعتبارها وحدات إنتاجية تعليمية ذات طابع خاص .
- ١٦- التوسع فى تخصصات فنية جديدة فى مجال الإلكترونيات، والبلاستيك، وتنشيط السياحة، وغيرها من التخصصات التى يتطلبها سوق العمل والتوقف عن بناء مدارس التعليم الفنى فى التخصصات التقليدية التى لم تعد تخدم سوق العمل، بل وتطوير الموجود منها بما يلائم سوق العمل .
- ١٧- ينبغى التركيز، من الآن، على التوسع فى المدارس الفنية نظام الخمس سنوات وأن يتم التعاون مع التعليم العالى فى التوسع فى بناء كليات المجتمع التكنولوجية، وهى مرحلة دراسية لمدة عامين بعد المرحلة الثانوية لسد حاجة السوق وتوجيه خريجي التعليم الثانوى العام والفنى ٣ سنوات إليها مع التركيز على الإعداد المهنى والحرفى الملائم للمتطلبات الجديدة للسوق، خاصة فى مجال الصناعات والصحة العامة وعلوم الكمبيوتر والسياحة والفندقة وبعض مجالات الزراعة .
- ١٨- دعم القدرات المؤسسية لمدارس التعليم الثانوى بما يحقق:
- الاستقلال النسبى للمدارس فى إطار مشروع الإصلاح المتمركز على المدرسة لتصبح المدرسة أكثر استجابة لحاجة التلاميذ والمجتمع المحلى .
 - تطوير القدرات الإدارية للاستقلال المالى فى إطار مدخل الإدارة المتمركزة على المدرسة .
 - تشجيع انخراط رجال الأعمال فى إدارة المدارس وتطوير العلاقة مع سوق العمل وحقول الإنتاج .

الأهداف الإجرائية والمستهدفات^(١):

الهدف الإجرائي Objective:

١-١٠ تطوير منظومة التعليم الثانوى بنوعيه وتحويله لنظام مفتوح وفقا للمتغيرات العالمية المعاصرة.

المستهدف Target:

١-١-١٠ تحقيق التكامل بين التعليم الثانوى العام والثانوى الفنى من خلال:

- الجزع المشترك من المناهج الدراسية .
 - جعل التعليم الثانوى نظاما مفتوحا بحيث تتاح للطالب حرية الانتقال بين نوعى التعليم الثانوى العام والفنى.
- ١-١-٢-١٠ تحقيق الانسيابية فى ربط التعليم الثانوى بنوعيه بالتعليم الإعدادى من خلال تطوير نظام القبول بالمرحلة الثانوية وتجريب هذا الأسلوب خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وتعميمه عام ٢٠١١/٢٠١٢.

الهدف الإجرائي Objective:

١-٢-١٠ زيادة معدلات القيد الإجمالى بالتعليم الثانوى من ٧٢.١٪ فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بنسبة تصل إلى ١٠٪ لتصبح ٨٢.١٪ بحلول عام ٢٠١١/٢٠١٢ وتحقيق التوازن فى التعليم الثانوى بنوعيه العام والفنى.

المستهدف Target:

- ١-٢-١٠ توفير الأعداد اللازمة من المعلمين ومواد التعليم والتعلم والموارد المادية لاستيعاب الزيادة فى أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوى من خريجي المرحلة الإعدادية وضمان بقائهم فى التعليم الثانوى واجتيازهم للاختبارات والامتحانات النهائية بنجاح.
- ١-٢-٢-١٠ إعطاء الأولوية فى بناء المدارس الثانوية العامة للمناطق الفقيرة والوصول بنسبة المباني فى هذه المناطق إلى ٥٠٪ من إجمالى المدارس الثانوية.
- ١-٢-٣-١٠ تخفيض كثافات الفصول بحيث لا تزيد عن ٤٠ طالب/فصل.
- ١-٢-٤-١٠ زيادة عدد المدارس التى تعمل بنظام اليوم الكامل من ٦١.٣٪ إلى ٨٠٪ من إجمالى مدارس التعليم الثانوى بنهاية عام ٢٠١١/٢٠١٢.

الهدف الإجرائي Objective:

١-٣-١٠ تحديث مناهج التعليم الثانوى (عام وفنى) للوصول إلى منهج مرن يركز على التعلم النشط ويعتمد على دعم استخدام التكنولوجيا فى العملية التعليمية؛ وتمكين الطالب من اكتساب المهارات الحياتية، ومهارات التفكير الناقد والبحث العلمى بالإضافة إلى المهارات اللازمة للوظائف المطلوبة فى سوق العمل. (وفقا للفصل الخاص بإصلاح المناهج).

المستهدف Target:

- ١-٣-١٠ الانتهاء من إعداد المنهج الجديد وبناء قاعدة ثقافية علمية مشتركة لجميع الطلاب فى التعليم الثانوى وذلك لتقليل الفجوة بين التعليم الثانوى العام والفنى؛ من خلال تحديد الجزع المشترك للمناهج بداية من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢.
- ١-٣-٢-١٠ وضع خطة بحلول عام ٢٠١٠/٢٠١١ لتطبيق نظام الساعات المعتمدة بمدارس التعليم الثانوى.

(١) الترقيم المتبع هو (رقم الفصل، رقم الهدف، رقم المستهدف)

١٠-٣-٢ الاهتمام بالأنشطة اللاصفية فى خطة الدراسة الأسبوعية بدءا من ٢٠١٠/٢٠٠٩
١٠-٣-٤ إيجاد طرق جديدة لإعداد وطباعة الكتب (إنتاج وتوزيع) من خلال ناشرين وذلك من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. (وفقا للفصل الخاص بإصلاح المناهج).

١٠-٣-٥. خفض أعداد الكتب المدرسية وفقا للمعايير الدولية.

الهدف الإجرائي Objective:

١٠. ٤ تحقيق نقلة نوعية تربوية فى مجال:

- طرق التعليم والتعلم.
- طرق التقويم.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التعليم.

المستهدف Target:

١٠-٤-١ تطوير وتحديث استراتيجيات التعليم والتعلم فى كل المواد الدراسية لتحقيق التعلم النشط ودعم الأنشطة والبحث العلمى ودمجها فى المنظومة التعليمية والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات داخل حجرة الدراسة اعتبارا من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٢/٢٠١١. (وفقا لفصول: الإصلاح المتمركز على المدرسة - إصلاح المناهج - التكنولوجيا).

١٠-٤-٢ تطبيق نظم التقويم التالية:

- منظومة التقويم الشامل.
- الاختبارات القومية المقننة.
- الاختبارات العالمية.

فى التعليم الثانوى بطريقة ملائمة ومناسبة لهذه المرحلة بحلول ٢٠١١/٢٠١٠ (وفقا للفصل الخاص بإصلاح وتطوير المناهج).

١٠-٤-٣ تزويد المدارس الثانوية بوسائل التكنولوجيا الحديثة.

الهدف الإجرائي Objective:

١٠-٥ تحسين جودة الحياة المدرسية لطلاب مرحلة التعليم الثانوى.

المستهدف Target:

١٠-٥-١ الارتقاء بالوعى السياسى والمهارات الاجتماعية لطلاب مرحلة التعليم الثانوى

١٠-٥-٢ تطوير نظم الرعاية الصحية والغذائية لطلاب التعليم الثانوى.

الهدف الإجرائي Objective:

١٠-٦ تنمية معلمى التعليم الثانوى مهنيا فى ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة والممارسات المهنية.

المستهدف Target:

١٠-٦-١ إتاحة فرصة التدريب أثناء الخدمة لكل معلم لمدة أسبوعين على الأقل، بالإضافة إلى التدريب التخصصى مثل التدريب على المناهج الجديدة والتقويم الشامل.

١٠-٦-٢ رفع كفاءة معلمى التعليم الثانوى وربط التدريب بالترقى من خلال قانون الكادر الخاص للمعلمين.

الهدف الإجرائي Objective:

٧-١٠ بناء القدرة المؤسسية لمدارس التعليم الثانوى فى ضوء:

- التوسع فى تطبيق اللامركزية.
- المشاركة المجتمعية.

المستهدف Target:

٧-١٠ تعزيز الصلاحيات والمسئوليات على مستوى المديرية والإدارة والمدرسة عن طريق التفويض فى بعض المسئوليات الخاصة بعملية التعليم والتعلم إلى هذه المستويات فى إطار اللامركزية.

٧-١٠ ٢ تعزيز الحوكمة من خلال تفعيل المشاركة المجتمعية ودعم قدرات مجالس الأمناء فى جميع المدارس الثانوية بنهاية ٢٠١٠/٢٠٠٩.

٧-١٠ ٣ رفع وعى أولياء الأمور والهيئات الحكومية والجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى بأهمية التعليم الفنى ودور خريجي مدارس التعليم الفنى فى تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلى والمستوى القومى بنهاية عام ٢٠١١/٢٠١٠.

٧-١٠ ٤ زيادة عدد مدارس اليوم الكامل التى تقدم خدمات للمجتمع المحلى بحد أدنى ٢٥٪ من مدارس التعليم الثانوى بنهاية عام ٢٠١٢/٢٠١١.

الهدف الإجرائي Objective:

٨-١٠ تطوير نظام شهادة الثانوية العامة بالتعاون مع وزارة التعليم العالى.

المستهدف Target:

٨-١٠ ١ تطوير وتحسين نظام اختبار الثانوية العامة، وطرق التقويم، ونظم القبول بالجامعات بالتعاون مع وزارة التعليم العالى.

٨-١٠ ٢ التناغم بين قسمي الثانوى العام (الأدبى والعلمى).

الهدف الإجرائي Objective:

٩-١٠ تطوير نظام الامتحانات والتقويم بالتعليم الثانوى الفنى بحيث يركز على الكفاءة الفنية مع الربط بين التعليم الثانوى الفنى والمعاهد التكنولوجية وكليات المجتمع.

المستهدف Target:

٩-١٠ ١ تحسين العلاقة بين التعليم الفنى والمعاهد التكنولوجية وكليات المجتمع من خلال تطوير نظم الامتحانات والتقويم.

الهدف الإجرائي Objective:

١٠-١٠ دمج التخصصات فى التعليم الثانوى الفنى بما يتفق مع حاجة سوق العمل فى ضوء المتغيرات الجديدة.

المستهدف Target:

١٠-١٠ ١ دمج تخصصات التعليم الفنى فى أعداد صغيرة من التخصصات أو المجموعات التخصصية المترابطة والتى تركز على المفاهيم الحديثة للتعليم الفنى بنهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

الهدف الإجرائي Objective:

١١-١٠ ربط المدارس المهنية بالمدارس الفنية وربطهما معا بسوق العمل.

المستهدف Target :

١٠-١١-١ ربط مدارس التعليم المهني بمدارس التعليم الفني من جهة، وبسوق العمل من جهة أخرى، بالتعاون مع القطاعين العام والخاص ورجال الأعمال والصناعة، من خلال:

- المناهج.
- طرق التدريس.
- التدريب المهني.
- الاختبارات والتقييم.
- فرص الالتحاق بالجامعة.
- فرص الدخول إلى سوق العمل.

الهدف الإجرائي Objective:

١٠-١٢ تقديم نماذج إبداعية لتكون فى المستقبل بمثابة أساس لنظام التعليم الثانوي الفني المزمع تطبيقه أثناء الخطة الخمسية القادمة (٢٠١٢-٢٠١٣) - (٢٠١٦-٢٠١٧).

المستهدف Target :

١٠-١٢-١ تحويل ٥ مدارس صناعية إلى مدارس متخصصة منتجة تعمل بنظام المصنع كنموذج استرشادى بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.
١٠-١٢-٢ التوسع فى نظام التعليم والتدريب المزدوج (مبارك ژ كول) من خلال تحويل ١٠٠ مدرسة فى المناطق الصناعية والسياحية بنهاية عام ٢٠١١/٢٠١٢.

١٠-١٢-٣ تحويل ٢٧ مدرسة تحت مسمى "نموذج المدرسة الموحدة" الذى يشمل، بالإضافة إلى مجموعة المقررات المحورية "الجذع المشترك"، مجموعة من المقررات الدراسية العامة والفنية التى تتناسب مع البيئة المحلية.

١٠-١٢-٤ إنشاء مدرسة زراعية متقلة لخدمة المناطق الصحراوية الجديدة (استصلاح الأراضى) كمشروع استرشادى بالاشتراك مع الجامعات بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.

١٠-١٢-٥ تحويل عدد ٦ مدارس ثانوية فنية إلى نموذج المدرسة الفنية التجريبية المتميزة نظام ٣ سنوات فى ٦ محافظات بنهاية عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.

١٠-١٢-٦ تحويل ٣١ مدرسة من المدارس الصناعية نظام الخمس سنوات إلى مدارس تكنولوجية متقدمة لتكون بمثابة مراكز تميز بواقع مركز فى كل محافظة على الأقل بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.

١٠-١٢-٧ تطوير نموذج تجمعات المدارس الفنية عن طريق تحويل ١٧٢ مدرسة فنية إلى تجمعات (عائلة المدارس الفنية) حيث تتكامل فيما بينها بعد تطويرها جميعا، وذلك بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.

مصفوفة تحسين التعليم الثانوي

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٨/٠٠	٩/٠٠	١٠/٠٠	١١/٠٠	١٢/٠٠			
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. الهيكـل الجـديد لمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية. 						<p>١-١-١٠ بناء جـنح مـشترك يـمثل ٥٠٪ مـن الوزـن النسـبى للمـناهج داخـل نظام التعليم الثانوي يشيـقه العام والـفنى.</p>	<p>١-١-١٠ تحقيق التـكامل بـين التعليم الثانوي العام والثانوي الفنى من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> الجـنح المـشترك مـن المـناهج الدراسية جـعل التعليم الثانوي نظاما مفتوحا بحيث تـتاح للطلـاب حـرية الـانتقال بـين نوعى التعليم الثانوي العام والفنى. 	<p>١-١٠ تطوير منظومة التعليم الثانوي بنوعيه وتحويله لنظام مفتوح وقتا للمستغبرات العالمية المعاصرة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. 						<p>١-١-١٠ (ب) تبنى توجه جديد واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التـكامل بـين نوعى التعليم الثانوي (عام وفنى) والوصول بهما إلى نظام مفتوح لتطبيقه بداية من عام ٢٠١١/٢٠١٠.</p>	<p>١-١-١٠ تحقيق الانسيابية فى ربط التعليم الثانوي بنوعيه بالتعليم الإعدادي من خلال تطوير نظام القبول بالمرحلة الثانوية وتجريب هذا الأسلوب خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وتعميمه عام ٢٠١١/٢٠١٠.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. الهيكـل العامـة للأبنية التعليمية. الوزارة. الوزارة. 						<p>١-٢-١٠ (أ) تشـكيل لـجنة مـتخصـصة مـن ممثـلى التعليم الإـعدادى والثانوي (عام وفنى) لإعداد مقترح لتطوير نظم وقواعد قبول الطـلاب بالتعليم الثانوي وتوزيعهم تبعـا للمهارات والقدرات الشخصية، وليس على أساس المجموع وجمده.</p> <p>١-٢-١٠ (ب) التجريب فى ٣ محافظـات خلال ٣ سنوات بـدأية مـن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ والتعليم عام ٢٠١١/٢٠١٠.</p>	<p>١-٢-١٠ توفير الأعداد اللازمة من المعلمين ومواد التعليم والمواد العـادية لاستيعاب الـزيادة فى أعداد المتخـطين بالـتعليم الثانوي من خـرى المـرحلة الإـعدادية وضمان بقائهم فى التعليم الثانوي واجتيازهم للاختبارات والامتحانات النهائية بنجاح.</p>	<p>١-٢-١٠ زيـادة مـعدلات القـيد الإجمـالى بالتعليم الثانوي مـن ٧٢.١٪ فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بنسبة تصل إلى ١٠٪ لتصبح ٧٨.٢٪ بحلول عام ٢٠١١/٢٠١٢ وتحقيق التوازن فى التعليم الثانوي بنوعيه العام والفنى.</p>

مستوى التنفيذ	الإطار الزمنى					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١١/١٠	١٠/٩	١٠/٩	١٠/٨			
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. هيئة الأبنية التعليمية 						<p>١-٣-١٠ إجراء دراسة لتحديد توزيع المدارس الجديدة المطلوبة داخل كل مديرية بحلول عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.</p>	<p>٢-٣-١٠ إصغاء الأروية فى بناء المدارس الثانوية للمناطق الفقيرة والوصول بنفسية المباني فى هذه المناطق إلى ٥٠٪ من إجمالي المدارس الثانوية.</p> <p>٣-٢-١٠ تخفيض كثافات الفصول بحيث لا تزيد عن ٤٠ طالب/فصل.</p> <p>٤-٢-١٠ زيادة عدد المدارس التى تعمل بنظام اليوم الكامل من ١٣٪ إلى ٨٠٪ من إجمالي مدارس التعليم الثانوى بنهاية عام ٢٠١٢/٢٠١١.</p>	<p>٣-١٠ تحديث مناهج التعليم الثانوى (عام وبنى) للوصول إلى منهج من يركز على التعلم النشط ويعتمد على دعم استخدام التكنولوجيا فى العملية التعليمية؛ ويمكن الطالب من اكتساب المهارات الحياتية، ومهارات التفكير الناقد والبحث العلمى؛ بالإضافة إلى المهارات اللازمة للوظائف المطلوبة فى سوق العمل.</p> <p>(وفقا للفصل الخاص بإصلاح المناهج).</p>
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج والمواد التربوية. 						<p>١-٣-١٠ إنتاج المحتوى الجديد لمواد التعليم والعلم (الكتب الدراسية - دليل المعلم - كتيبات النشاط الطلاب - المواد التعليمية الإلكترونية) على أن تعتمد هذه المواد التعليمية على التعلم النشط ومهارات التفكير الناقد وحل المشكلات (وفقا للفصل الخاص بإصلاح المناهج).</p>	<p>١-٣-١٠ (ب) تصميم المنهج الجديد وخاصة الجذع المشترك على النحو التالى:</p> <ul style="list-style-type: none"> الصف الأول الثانوى فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. الصف الثانى الثانوى فى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠. الصف الثالث الثانوى فى عام ٢٠١٠/٢٠١١. <p>ويتمل الجذع المشترك ٥٠٪ من الوزن النسبى للمناهج.</p>	<p>٣-١٠ تحديث مناهج التعليم الثانوى (عام وبنى) للوصول إلى منهج من يركز على التعلم النشط ويعتمد على دعم استخدام التكنولوجيا فى العملية التعليمية؛ ويمكن الطالب من اكتساب المهارات الحياتية، ومهارات التفكير الناقد والبحث العلمى؛ بالإضافة إلى المهارات اللازمة للوظائف المطلوبة فى سوق العمل.</p> <p>(وفقا للفصل الخاص بإصلاح المناهج).</p>
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج والمواد التربوية. 						<p>١-٣-١٠ (ج) تجريب وتطبيق المنهج الجديد فى عام ٢٠١١/٢٠١٢.</p>	<p>٣-٣-١٠ (ب) إعداد دليل تطبيق النظام المقترح</p>	<p>٣-١٠ تحديث مناهج التعليم الثانوى (عام وبنى) للوصول إلى منهج من يركز على التعلم النشط ويعتمد على دعم استخدام التكنولوجيا فى العملية التعليمية؛ ويمكن الطالب من اكتساب المهارات الحياتية، ومهارات التفكير الناقد والبحث العلمى؛ بالإضافة إلى المهارات اللازمة للوظائف المطلوبة فى سوق العمل.</p> <p>(وفقا للفصل الخاص بإصلاح المناهج).</p>
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. 						<p>١-٣-١٠ (د) تشكيل لجنة بنهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لإعداد مقترح تطبيق نظام الساعات المعتمدة فى مدارس التعليم الثانوى.</p>	<p>٣-٣-١٠ وضع خطة بحلول عام ٢٠١١/٢٠١٠ لتطبيق نظام الساعات المعتمدة بمدارس التعليم الثانوى.</p>	<p>٣-١٠ تحديث مناهج التعليم الثانوى (عام وبنى) للوصول إلى منهج من يركز على التعلم النشط ويعتمد على دعم استخدام التكنولوجيا فى العملية التعليمية؛ ويمكن الطالب من اكتساب المهارات الحياتية، ومهارات التفكير الناقد والبحث العلمى؛ بالإضافة إلى المهارات اللازمة للوظائف المطلوبة فى سوق العمل.</p> <p>(وفقا للفصل الخاص بإصلاح المناهج).</p>
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. 						<p>١-٣-١٠ (هـ) إجراء دراسة لإعادة التوزيع المناسب للمعلمين وفقا للموقع الجغرافى والمواد الدراسية بحلول عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.</p>	<p>٣-٣-١٠ إعداد دليل تطبيق النظام المقترح</p>	<p>٣-١٠ تحديث مناهج التعليم الثانوى (عام وبنى) للوصول إلى منهج من يركز على التعلم النشط ويعتمد على دعم استخدام التكنولوجيا فى العملية التعليمية؛ ويمكن الطالب من اكتساب المهارات الحياتية، ومهارات التفكير الناقد والبحث العلمى؛ بالإضافة إلى المهارات اللازمة للوظائف المطلوبة فى سوق العمل.</p> <p>(وفقا للفصل الخاص بإصلاح المناهج).</p>
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. 						<p>١-٣-١٠ (و) اتخاذ الإجراءات الضرورية لتطبيق نتائج الدراساتين السابقين بدءا من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.</p>	<p>٣-٣-١٠ إعداد دليل تطبيق النظام المقترح</p>	<p>٣-١٠ تحديث مناهج التعليم الثانوى (عام وبنى) للوصول إلى منهج من يركز على التعلم النشط ويعتمد على دعم استخدام التكنولوجيا فى العملية التعليمية؛ ويمكن الطالب من اكتساب المهارات الحياتية، ومهارات التفكير الناقد والبحث العلمى؛ بالإضافة إلى المهارات اللازمة للوظائف المطلوبة فى سوق العمل.</p> <p>(وفقا للفصل الخاص بإصلاح المناهج).</p>
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. 						<p>١-٣-١٠ (ز) وضع خطة زمنية لزيادة عدد ساعات الدراسة يوميا فى مدارس الفترة الواحدة التى لا تعمل بنظام اليوم الكامل وتعميم ذلك بنهاية عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.</p>	<p>٣-٣-١٠ وضع خطة بحلول عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لإعداد مقترح تطبيق نظام الساعات المعتمدة فى مدارس التعليم الثانوى</p>	<p>٣-١٠ تحديث مناهج التعليم الثانوى (عام وبنى) للوصول إلى منهج من يركز على التعلم النشط ويعتمد على دعم استخدام التكنولوجيا فى العملية التعليمية؛ ويمكن الطالب من اكتساب المهارات الحياتية، ومهارات التفكير الناقد والبحث العلمى؛ بالإضافة إلى المهارات اللازمة للوظائف المطلوبة فى سوق العمل.</p> <p>(وفقا للفصل الخاص بإصلاح المناهج).</p>

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨١	١٠/١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨			
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. 						٢-٣-١٠ (د) توفير مرشد أكاديمي بكل مدرسة من مدارس التعليم الثانوي لمساعدة الطلاب وتوجيههم		
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. الهيكـل الجـديـد لمركز تطوير المناهج. 						٣-٣-١٠ (أ) تزويد المدارس بال تجهيزات التي تمكن التلاميذ من ممارسة الأنشطة والهوايات والتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ضوء الاحتياج الفعلي مع نهاية عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.	٣-٣-١٠ الاهتمام بالأنشطة اللاصفية في خطة الدراسة الأسبوعية بداية من ٢٠٠٩/٢٠١٠.	
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. الهيكـل الجـديـد لمركز تطوير المناهج. 						٣-٣-١٠ (١) عمل مسابقات بين الناشرين لإعداد الكتب وفق وثيقة المنهج في (العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية) وتغييرها في ثلاث محافظات بدءاً من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.	٣-٣-١٠ إيجاد طرق جديدة لإعداد وطباعة الكتب (إنتاج وتوزيع) من خلال ناشرين بداية من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وفقاً للفصل الخاص بإصلاح المناهج.	
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. 						٣-٣-١٠ (ب) تشجيع مشاركة القطاع الخاص والتوسع في تطبيق الامركزية على مستوى المحافظات.		
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. الهيكـل الجـديـد لمركز تطوير المناهج. 						٣-٣-١٠ (١) وفقاً لبرنامج إصلاح المناهج	٣-٣-١٠ خفض أعداد الكتب المدرسية وفقاً للمعايير الدولية	
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. 						١-٤-١٠ (١) تشجيع طرق التدريس الحديثة، واستخدام الوسائل السمعية والبصرية وبماذج المحاكاة.	١-٤-١٠ تطوير وتحديث استراتيجيات التعليم والتعلم في كل المواد الدراسية لتحقيق التعلم النشط ودعم الأنشطة والبحث العلمي ودعمها في المنظومة التعليمية واستخدام الأتمل التكنولوجي والمعلومات داخل حجرة الدراسة اعتباراً من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وحتى ٢٠١١/٢٠١٢ وفقاً لقرنصل.	١-٤ تحقيق نقلة نوعية تربوية في مجال: <ul style="list-style-type: none"> طرق التعليم والتعلم. طرق التدريس. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. 						١-٤-١٠ (ج) تدريب ١٠٪ من ملمي التعليم الثانوي على التعلم النشط ودعم الأنشطة التربوية اعتباراً من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتى آخر سنوات الخطة.	١-٤-١٠ إصلاح المناهج. التكنولوجيا.	

مستوىة التنفيذ	الإطار الزمنى					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١١/١٠	١٠/٩	١٠/٩	١٠/٨			
● الوزارة.						٣-٤-١٠ (أ) بناء منظومة جديدة للتقويم تحقق نظام التقويم الشامل والمستمر وتدمج الأنشطة داخل العملية التعليمية خلال ٣ سنوات اعتباراً من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.	٣-٤-١٠ تطبيق نظم التقويم التالية: ● منظومة التقويم الشامل. ● الاختبارات القومية المفتحة. ● الاختبارات العالمية.	
● الوزارة.						٣-٤-١٠ (ب) استخدام مشروعات التلاميذ كأدوات التقويم فى التعليم الفنى مع التركيز على مشروعات التخرج اعتباراً من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.	● التعليم الثانوى بطريقة ملائمة ومناسبة لهذة المرحلة بحلول ٢٠١١/٢٠١٠.	
● الوزارة.						٣-٤-١٠ (ج) تنمية مهارات القدرة على التقويم الذاتى لدى التلاميذ والمعلمين والإداريين.	وفقا للفصل الخاص بإصلاح وتطوير المناهج.	
● الوزارة.						٣-٤-١٠ (د) وضع معايير للتقويم بالتعليم الفنى مرتبطة بالمستويات القومية للمهارة بنهاية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.		
● الوزارة.						٣-٤-١٠ (هـ) تدريب الكوادر اللازمة لتطبيق الاختبارات القومية بحلول عام ٢٠١١/٢٠١٠.		
● الوزارة.						٣-٤-١٠ (و) تطبيق الاختيار القومى فى المرحلة الثانوية على المستويات الثلاثة بشكل متتابع اعتباراً من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ - ٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠١١/٢٠١٠.		
● الوزارة.						٣-٤-١٠ (ز) تشكيل لجنة خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ لدراسة الخطوات الضرورية لتطبيق اختبار برنامج التقويم الدولى للطلاب BISA فى السنة الأولى من المرحلة الثانوية.		
● الوزارة.						٣-٤-١٠ (أ) تزويد ٥٠٪ من مدارس التعليم الثانوى الفنى بوسائل التكنولوجيا المناسبة (عدد أجهزة كمبيوتر وجهاز عرض show data وشاشة عرض) لكل مدرسة.	٣-٤-١٠ تزويد المدارس الثانوية بوسائل التكنولوجيا الحديثة.	
● الوزارة.						٣-٤-١٠ (ب) تزويد جميع مدارس التعليم التجارى بعدد ٢ معمل كمبيوتر (١٠ أجهزة لكل معمل - جهاز عرض وشاشة - وشبكة داخلية) لكل مدرسة.		
● الوزارة.						٣-٤-١٠ (ج) تحديث ٥٠٪ من معامل العلوم المطورة بمدارس التعليم الثانوى العام.		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني				الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١٠/١	٢٠١٠	٢٠١٠/٩			
● الوزارة					١-٤-٣ (د) تزويد ١٩٢٥ مدرسة ثانوية عامة بعمل كمبيوتر متقل (عشرة أجهزة كمبيوتر Laptop) بكل مدرسة.		
● الوزارة					١-٥-١ (د) تشجيع الطلاب على المشاركة في المجالس والاتحادات الطلابية على مستوى المدرسة.	١-٥-١٠ الارتقاء بالوعي السياسي والمهارات الاجتماعية لطلاب مرحلة التعليم الثانوي.	٥-١٠ تحسين جودة الحياة المدرسية لطلاب مرحلة التعليم الثانوي.
● الوزارة					١-٥-١ (ب) تشجيع الطلاب على الأنشطة الرياضية والفنية.		
● الوزارة					٢-٥-١ (أ) إعادة هيكلة نظام الرعاية الصحية بمدارس التعليم الثانوي.	٢-٥-١٠ تطوير نظم الرعاية الصحية والتغذية لطلاب التعليم الثانوي.	
● الوزارة					٢-٥-١ (ب) توفير وحدة غذائية متكاملة لطلاب مرحلة التعليم الثانوي وفق برنامج التغذية المدرسية.		
● الوزارة					١-٦-١ (أ) إنشاء ٢ مراكز لتدريب معلمى التعليم الفني على استخدام التجهيزات والمعدات الحديثة على مستوى المحافظات.	١-٦-١٠ إتاحة فرصة التدريب أثناء الخدمة لكل معلم لمدة أسبوعين على الأقل، بالإضافة إلى التدريب التخصصي مثل التدريب على المناهج الجديدة والتعويض الشامل.	٦-١٠ تنمية معلمى التعليم الثانوي مهنيًا في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة والممارسات المهنية.
● الوزارة					١-٦-١ (ب) الاستفادة من الخبرات الوطنية والولية المتقدمة في مجال التدريب.		
● الوزارة					١-٦-١ (ج) تدريب ١٠٪ من المعلمين سنويًا على استخدام المنهج المطور وتكنولوجيا التعليم والجديد في طرق التدريس.		
● الوزارة					٢-٦-١ (أ) إصدار القواعد واللوائح المطلوبة لتنفيذ كادر المعلمين.	٢-٦-١٠ رفع كفاءة معلمى التعليم الثانوي وربط التدريب بالترقي من خلال قانون الكادر الخاص للمعلمين.	
● الوزارة					٢-٦-١ (ب) تدريب ٢٠٪ من المعلمين سنويًا طوال سنوات الخطة		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمنى					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١١/١٠	١٠/٢٠	١٠/٩	١٠/٨			
● الوزارة.						١٠-٧-١ (١) وفق برنامج التأسيس المؤسسى للمركزية	١٠-٧-١ تعزيز الصلاحيات والمسئوليات على مستوى المديرية والإدارة والمدرسة عن طريق التفويض فى بعض المسئوليات الخاصة بعملية التعليم والتعلم إلى هذه المستويات فى إطار اللامركزية.	١٠-٧-١ بناء القدرة المؤسسية لمدراس التعليم الثانوى فى ضوء : ● التوسع فى تطبيق اللامركزية. ● المشاركة المجتمعية.
● الوزارة.						١٠-٧-٢ (١) وضع خطة لتشجيع المشاركة المجتمعية فى تمويل التعليم الثانوى، وتشجيع رجال الأعمال والمصانع والشركات على تبني المدارس الفنية القريبة منهم مقابل توفير احتياجاتهم من العمالة بحلول ٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٠-٧-٢ تعزيز الحوكمة من خلال تفعيل المشاركة المجتمعية ودعم قدرات مجالس الأمناء فى جميع المدارس الثانوية بنهاية ٢٠٠٩/٢٠١٠.	
● الوزارة.						١٠-٧-٣ (ب) تدريب ١٠٪ من أعضاء مجالس الأمناء بمدراس التعليم الثانوى سنويا اعتبارا من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.	١٠-٧-٣ رفع وعى أولياء الأمور والهيئات الحكومية والجمعيات الأهلية والمجتمع المدني بأهمية التعليم الفني ودور خريجي التعليم الفني فى تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلى والمستوى القومى بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.	
● الوزارة. ● المجتمع المدني.						١٠-٧-٤ (١) عقد ورش عمل لقيادات التعليم الثانوى على مستوى المدارس وتدريبهم على كيفية خدمة المجتمعات المحيطة بالمدرسة. ١٠-٧-٣ (ب) تطوير وتنفيذ خطط عمل مستوى المدارس لمد المجتمعات المحيطة بالمدرسة بالأنشطة الاجتماعية والثقافية والإنتاجية المناسبة على مدار سنوات الخطة.	١٠-٧-٤ زيادة عدد مدارس اليوم الكامل التى تقدم خدمات للمجتمع المحلى بعد أدنى ٢٥٪ من مدارس التعليم الثانوى بنهاية عام ٢٠١١/٢٠١٢.	
● الإدارات. ● المديریات.						١٠-٧-٤ (ب) تنفيذ خطط إعلامية لتوعية الرأى العام بأهمية التعليم الفني.		
● المدرسة								

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني				الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١٠/١	٢٠/٩	٢٠/٨			
<ul style="list-style-type: none"> وزارة التعليم العالي. 					<p>١-٨-١٠ (أ) تكوين لجنة تسيير من المختصين من وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي لتنسيق العمل بين الوزارتين في مجال تقويم خريجي المرحلة الثانوية وتطوير نظام القبول بالجامعات بدءاً من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.</p> <p>١-٨-١٠ (ب) تشكيل لجنة بحلول عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لتحديث نظام الاختبارات والتقويم من خلال تطبيق التقويم الشامل والاختبارات القومية الممتنة على طلاب مرحلة الثانوية العامة.</p>	<p>١-٨-١٠ تطوير وتحسين نظام اختبار الثانوية العامة، وطرق التقويم، ونظم القبول بالجامعات بالتعاون مع وزارة التعليم العالي.</p>	<p>٨-١٠ تطوير نظام شهادة الثانوية العامة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. الهيكل الجديد للمركز القومي للاختبارات والتقويم التربوي. 					<p>١-٨-١٠ (ج) بناء اختبارات القدرات وأدوات القياس الفنية اللازمة لتوفير أسس موضوعية للتقويم في النظام الجديد خلال ٣ سنوات عن طريق المركز القومي للاختبارات والتقويم التربوي بداية من ٢٠٠٨/٢٠٠٩.</p>		
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. 					<p>١-٨-١٠ (د) إصدار تشريع يقضي بمد فترة صلاحية شهادة التعليم الثانوي والسماح للشباب بالخروج لسوق العمل بعد انتهاء المرحلة الثانوية وإمكان العودة للتقدم للتعليم الجامعي مرة أخرى طالما استمتع اجتياز الاختبارات اللازمة للاتحاق بالجامعة اعتباراً من عام ٢٠١٠/٢٠١١.</p> <p>٢-٨-١٠ (هـ) وضع مقررات تهدف إلى تضييق الفجوة بين التخصصات مع ترك ١٠٪ للمواد الاختيارية بين جميع فروع التعليم الثانوي العام، إلى جانب ٥٠٪ مقررات محورية (جنح مشتركة) للمرحلة ككل.</p>	<p>٢-٨-١٠ التعاون بين قسمي الثانوي العام (الأدبي والعلمي).</p>	
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. 					<p>١-٩-١٠ تشكيل فريق عمل من المختصين بحلول عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لإجراء دراسة لتحديد الاحتياجات التي تؤثر على انتقال الخريجين من الثانوي الفني إلى المعاهد التكنولوجية وكليات المجتمع.</p>	<p>١-٩-١٠ تحسين العلاقة بين التعليم الفني والمعاهد التكنولوجية وكليات المجتمع من خلال تطوير نظم الامتحانات والتقويم.</p>	<p>٩-١٠ تطوير نظام الامتحانات والتقويم بالتعليم الثانوي الفني بحيث يركز على الكفاية الفنية مع الربط بين التعليم الثانوي الفني والمعاهد التكنولوجية وكليات المجتمع.</p>
<ul style="list-style-type: none"> الوزارة. وزارة التعليم العالي. 					<p>١-٩-١٠ (ب) تشكيل لجنة مع بدء عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لتنسيق العمل بين وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي في مجال تقويم خريجي التعليم الثانوي وتطوير نظام القبول بالمعاهد التكنولوجية وكليات المجتمع.</p>		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمنى					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١١/١٠	١١/١٠	١١/١٠	١١/٨			
<ul style="list-style-type: none"> • الوزارة. • الهيكل الجديد للمركز القومى للامتحانات والتدريب. 						<p>١-٩-١٠ (ج) بناء اختبارات القدرات وأدوات القياس الفنية اللازمة لتوفير أسس موضوعية للتدريب فى النظام الجديد، خلال ٣ سنوات عن طريق المركز القومى للامتحانات والتدريب التربوى اعتباراً من عام ٢٠٠٨/٩/٢٠٠٩.</p>		
<ul style="list-style-type: none"> • الوزارة. 						<p>١-٩-١٠ (د) إصدار تشريع يقضى بمد فترة صلاحية شهادة إتمام التعليم الثانوى الفنى والسماح للشباب بالخروج لسوق العمل بعد انتهاء المرحلة الثانوية وإمكان العودة للتقدم للتعليم الجامعى مرة أخرى طالما استطاع اجتياز الاختبارات اللازمة للاتحاق بالمعهد التكنولوجية وكليات المجتمع اعتباراً من عام ٢٠١١/٢/٢٠١٠.</p>		
<ul style="list-style-type: none"> • الوزارة. 						<p>١-١٠-١٠ (أ) تكوين فريق عمل لإجراء دراسة مع نهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لإعادة النظر فى التخصصات المشتملة والمتوقعة بالتعليم الفنى، وإنهاء ما لا يتناسب منها مع حاجة السوق ومتطلبات العصر، ودمج التخصصات القريبة فى مجموعات تخصصية قليلة العدد.</p>		
<ul style="list-style-type: none"> • الوزارة. 						<p>١-١٠-١٠ (ب) تشكيل فريق فنى وقانونى لمراجعة قانون التعليم، ١٣٩ بتهامه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨/٢٠٠٨ وتعميله بتهامه ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بما يتناسب مع هذا الاتجاه بحيث ينص على أن التعليم الفنى يهدف إلى تزويد الطالب بالمعارف والمهارات الأساسية التى تمكنه من العمل فى مجال مهنى عام وليس فى وظيفة معينة على أن يكتسب الخرج المهارات المرتبطة بوظيفة محددة من خلال التدريب المكثف فى مراكز التدريب المتخصصة، أو التدريب أثناء العمل.</p> <p>(يجب أن تبنى مناهج التعليم الثانوى الفنى وفق معايير المهارات التى وضعتها وزارة العمل).</p>		
<ul style="list-style-type: none"> • الوزارة. 						<p>١-١٠-١٠ (أ) تشكيل لجنة لإعداد مقترح بشأن كيفية دمج التعليم الفنى والتعليم المهني بتهامه عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨.</p>		
<ul style="list-style-type: none"> • الوزارة. 						<p>١-١٠-١٠ ربط مدارس التعليم المهني بمدارس التعليم الفنى من جهة، ويسوق العمل من جهة أخرى، بالتعاون مع القطاعين العام والخاص ورجال الأعمال والصناعة، من خلال:</p>		
						<p>١-١٠-١٠ دمج تخصصات التعليم الفنى فى أعداد صغيرة من التخصصات أو المجموعات التخصصية المترابطة والى تركز على المفاهيم الحديثة للتعليم الفنى بتهامه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.</p>	<p>١-١٠-١٠ دمج تخصصات فى التعليم الثانوى الفنى بما يتفق مع حاجة سوق العمل فى ضوء المتغيرات الجديدة.</p>	<p>١-١٠-١٠ ربط المدارس المهنية بالمدارس الفنية وربطها مع سوق العمل.</p>

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني				الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٨	١١/١٠	١٠/٢	١٠/٩			
● الوزارة					١٠-١-١ (ب) تشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارة التربية والتعليم ورجال الأعمال والقطاع الخاص وذوى الصلة لدراسة وإعداد تقرير بشأن كيفية ربط التعليم الفني والتعليم المهني بالصناعة بوجه عام ويسوق العمل بوجه خاص بنهاية عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨.	● المناهج. ● طرق التدريس. ● التدريب المهني. ● الاختبارات والتقييم. ● فرص الالتحاق بالجامعة. ● فرص الدخول إلى سوق العمل.	١٠-١-٢ تقديم نماذج إبداعية لتكون في المستقبل بمثابة أساس لنظام التعليم الثانوي الفني المزمع تطبيقه أثناء الخطة الخمسية القادمة (٢٠١٢-٢٠١٦) - (٢٠١٦-٢٠١٧).
● الوزارة					١٠-٢-١ (أ) تكوين فريق عمل يقوم بوضع تصور لهذا المشروع خلال سنة من بداية الخطة بنهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.	١٠-١-٢-١ تحويل ٥ مدارس صناعية إلى مدارس متخصصة منتجة تعمل بنظام المصنح كنموذج استرشادي بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.	
● الوزارة					١٠-٢-١ (ب) تصيد المدارس وإعدادها بشكل جيد لتكون وحدات إنتاجية للمساعدة في عملية التعليم والتدريب المزوج بنهاية عام ٢٠١١/٢٠١٠.	١٠-١-٢-١ التوسع في نظام التعليم والتدريب المزوج (مبارك - كول) من خلال تحويل ١٠٠ مدرسة في المناطق الصناعية والسياحية بنهاية عام ٢٠١١/٢٠١٢.	
● الوزارة					١٠-٢-١ (ج) ربط التخصصات في هذه المدارس بطبيعة النشاط في المصانع والشركات المعجلة.		
● الوزارة					١٠-٢-١ (د) تحويل ١٠٠ مدرسة من المناطق القائمة بالمناطق الصناعية والسياحية بنهاية عام ٢٠١١/٢٠١٢.	١٠-١-٢-١ تحويل ٢٧ مدرسة تحت مسمى "نموذج المدرسة الموحدة" الذي يشمل بالإضافة إلى مجموعة المقررات المحورية "الجنح المشترك" مجموعة من المقررات الدراسية العامة والفنية التي تتناسب مع البيئة المحلية.	
● الوزارة					١٠-٢-١ (هـ) عقد الاتفاقات مع الشركات والمصانع المعجلة لتدريب الطلاب بها على الواقع.		
● الوزارة					١٠-٢-١ (و) تشكيل فريق عمل لوضع تصور وإعداد مشروع لهذا المشروع بنهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ويتضمن: ● اختيار هذه المدارس بواقع مدرسة واحدة بكل محافظة. ● تحديد الاحتياجات المادية والفنية والبشرية لهذه المدارس. ● إعداد وتشكيل الهيكل التنظيمي لهذه المدارس.		
● الوزارة					١٠-٢-١ (ز) تحويل المدارس بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمنى					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٨٠/٠٧	٩٠/٠٧	٠١/٠٨	٠٢/٠٨	٠٣/٠٨			
• الوزارة						٢٠٠٧/٢٠٠٨ لدراسة هذا المشروع وإعداد مقترح بإنشاء المدرسة. ٢٠٠٧-٤ (ب) توفير الاحتياجات المادية والفنية والبشرية لهذة المدرسة بما يتناسب مع دورها فى خدمة المنطقة المحيطة بنهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.	٢٠١٠-٤ إنشاء مدرسة زراعية منتقلة لخدمة المناطق الصحراوية الجديدة (استصلاح الأراضى) كمشروع استرشادى بالاشتراك مع الجامعات بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.	
• الوزارة						٢٠٠٩-٤-٢ (ج) إعداد وتشكيل هيكل المدرسة بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١٠.		
• الوزارة						٢٠١٠-٤-٢ (د) إنشاء المدرسة بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.		
• الوزارة						٢٠٠٧-٢٠٠٨-١ (١) وضع خطة التحويل إلى مدارس تجريبية بمقابل تحريم يتحملة أولياء الأمور نظير تحسين الخدمة بهذه المدارس بنهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.	٢٠١٠-٥-١٢ تحويل ست مدارس ثانوية قبية إلى نموذج المدرسة القبية التجريبية المتميزة نظام ٣ سنوات فى ١ محافظات بنهاية عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.	
• الوزارة						٢٠٠٨-٢٠٠٩-٥ (ب) يبدأ التنفيذ عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩.		
• الوزارة						٢٠١٠-٢-١ (١) استكمال المشروع الذى يغطى ١٥ مدرسة بالتعاون مع منظمة الدول المصدرة للبتروال الأوبك بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١ ويضاف إلى ذلك ١٦ مدرسة بنهاية عام ٢٠١٥ يتحول من البنك الأفرقى للتنمية وموازنة الدولة، وذلك كما يلى: • تحديد هذه المدارس جغرافيا . • تحديد طبيعة هذه المدارس وتحديد رؤيتها ورسالتها . • تغيير أسماء المدارس المطورة إلى "مدارس تكنولوجية" بدلا من "مدارس قبية". • توفير الاحتياجات المادية والفنية والبشرية لهذة المدارس بما يتناسب مع دورها الجديد .	٢٠١٠-١٢-٦ تحويل ٣١ مدرسة من المدارس الصناعية نظام الخمس سنوات إلى مدارس تكنولوجية متقدمة لتكون بمثابة مراكز تميز بواقع مركز فى كل محافظة على الأقل بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.	

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧			
● الوزارة						<p>٢٠١٠-٢٠١١ (أ) تشكيل لجنة لاجراء دراسة شاملة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تشمل ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● التحديد الجغرافي للمدارس التي يشملها التحديث. ● حصر دقيق للمعدات والآلات الموجودة بها وبيان حالتها الفعلية، وكذلك تحديد احتياجاتها ● وضع برنامج زمني لتحديث المعدات والآلات بهذه المدارس، وكذلك تزويدها بما يتناسب مع احتياجاتها بنهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. 	<p>٢٠١٠-٢٠١١ تطوير نموذج تجمعات المدارس الفنية عن طريق تحويل ١٧٢ مدرسة فنية إلى تجمعات (عائلة المدارس الفنية) حيث تتكامل فيما بينها بعد تطويرها جميعا، وذلك بنهاية عام ٢٠١١/٢٠١٠.</p>	
● الوزارة						<p>٢٠١٠-٢٠١١ (ب) تنفيذ عملية التحديث في ١٧٢ مدرسة بنهاية عام ٢٠١١/٢٠١٠.</p>		
● الوزارة						<p>٢٠١٠-٢٠١١ (ج) تدريب وإعداد الكوادر التدريسية المؤهلة للتعامل مع المعدات الجديدة قبل وصولها للمدارس بنهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.</p>		
● الوزارة						<p>٢٠١٠-٢٠١١ (د) عقد وتوقيع اتفاقيات مع بعض المصانع والشركات لتزويد المدارس بالمعدات التي تستغنى عنها وتوفير الفرصة للتدريب عليها بنهاية عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.</p>		

الإطار المنطقي لبرنامج التعليم الثانوي:

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> ● التمويل. ● التوسع في اللامركزية. ● الرأي العام الداعم. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير الأداء الدورية. ● التقارير الإدارية السنوية. ● القرارات الوزارية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تحسين نظام التعليم الثانوي. ● الالتحاق بالتعليم الثانوي بناء على نظام القبول القائم على مهارات وقدرات الطلاب. 	<p>الهدف الإجرائي (١)</p> <p>تطوير منظومة التعليم الثانوي بتوجيه وتحويله لنظام مفتوح وفقا للمتغيرات العالمية المعاصرة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● إصدار القرارات والتشريعات اللازمة. ● الرأي العام الداعم. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وثائق مباحث الجناح المشترك. ● تقارير الأداء الدورية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقديم وتطبيق الجناح المشترك من المباحث. ● المرونة والنظام المفتوح المعتمد على قدرات وميول الطلاب. 	<p>الهدف (٢)؛ تحقيق الانسيابية في ربط التعليم الثانوي بتوجيهه بالتعليم الإعدادي من خلال تطوير نظام القبول بالمرحلة الثانوية وتجرب هذا الأسلوب خلال عام ٢٠٠٩/٢٠١١ وتعميمه عام ٢٠١٢/٢٠١١.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● التمويل اللازم. 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات الطلاب. 	<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة معدلات الالتحاق بالمرحلة الثانوية. 	<p>الهدف الإجرائي (٣)؛ زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي من ٧٨.٢٪ في ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٨٠٪ لتصبح ٨٢٪ بحلول عام ٢٠١١/٢٠١٢ وتحقيق التوازن بين التعليم الثانوي بتوجيه عام والفتى.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات الفصول. ● قاعدة بيانات المدرسين. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المدارس التي تم بناؤها. ● عدد المدرسين الذين تم تعيينهم. 	<p>المستهدف (١)؛ توفير الأعداد اللازمة من المعلمين ومواد التعليم والتعلم والموارد المادية لاستيعاب الزيادة في أعداد المتعلمين بالتعليم الثانوي من خريجي المرحلة الإعدادية وضمان بقائهم في التعليم الثانوي واجتيازهم للاختبارات والامتحانات النهائية بنجاح.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> ● الوثائق. ● قاعدة بيانات توزيع المدارس. 	<ul style="list-style-type: none"> ● إنشاء الخريطة المدرسية الجديدة ● عدد المدارس الثانوية في المناطق النائية. 	<p>المستهدف (٢)؛ إعطاء الأولوية في بناء المدارس الثانوية المناطق النائية والوصول بنسبة المبنى في هذه المناطق إلى ٥٠٪ من إجمالي المدارس الثانوية.</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات دقيقة. ● التقارير الدورية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد الفصول التي وصلت فيه كثافة الفصل إلى ٤٠ طالب/الفصل. 	<p>المستههدف (٣): تخفيض كثافات الفصول بحيث لا تزيد عن ٤٠ طالب/فصل.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات الطلاب. ● تقارير المتابعة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المدارس التي تعمل بنظام الكامل. ● تحسن أداء الطلاب. ● تحسن نتائج الاختبارات. 	<p>المستههدف (٤): زيادة عدد المدارس التي تعمل بنظام اليوم الكامل من ٦١.٣٪ إلى ٨٠٪ من إجمالي مدارس التعليم الثانوي بنهاية عام ٢٠١٢/٢٠١١.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● خبراء تصميم المناهج. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وثائق المنهج للمواد المختلفة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● استكمال إطار المنهج لجميع المواد. 	<p>الهدف الإجرائي (٣) تحديث مناهج التعليم الثانوي (عام وفضي) للوصول إلى منهج مرن يركز على التعلم النشط ويعتمد على دعم استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية، وتمكين الطالب من اكتساب المهارات الحياتية، ومهارات التفكير الناقد والبحث العلمي، بالإضافة إلى المهارات اللازمة للوظائف المطلوبة في سوق العمل.</p> <p>المستههدف (١): الانتهاء من إعداد المنهج الجديد وبناء قاعدة ثقافية علمية مشتركة لجميع الطلاب في التعليم الثانوي وذلك لتجليل الجودة بين التعليم الثانوي العام والفضي، من خلال تحديد الجناح المشترك للمناهج اعتباراً من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● قبول واعتماد الخطة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وثيقة الخطة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود خطة تطبيق نظام الساعات المعتمدة. 	<p>المستههدف (٢): وضع خطة بحلول عام ٢٠١٠/٢٠١١ لتطبيق نظام الساعات المعتمدة بعد ارس التعليم الثانوي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● التمويل اللازم. ● القرارات وزارية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير المتابعة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة الوقت المخصص للأنشطة اللاصفية خلال اليوم الدراسي. 	<p>المستههدف (٣): الاهتمام بالأنشطة اللاصفية في خطة الدراسة الأسبوعية بداية من ٢٠٠٩/٢٠١٠.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير المتابعة الدورية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود نظام جديدة لطباعة وتوزيع الكتب المدرسية. 	<p>المستههدف (٤): إيجاد طرق جديدة لإعداد وطباعة الكتب (انتاج وتوزيع) من خلال ناشرين اعتباراً من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.</p>

الاقتراضات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> ● مدرسين مدربين. ● القرارات وزارية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير المتابعة الدورية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تطبيق طرق تعليم وتعلم حديثة. 	<p>المستهدف (٥)؛ خفض أعداد الكتب المدرسية وفقا للمعايير الدولية.</p> <p>الهدف الإجرائى (٤) : تحقيق نقلة نوعية تربوية فى مجال:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● طرق التعليم والتعلم. ● طرق التقييم. ● استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التعليم. <p>المستهدف (١) : تطوير وتحديث استراتيجيات التعليم والتعلم فى كل المواد الدراسية لتحقيق التعلم النشط ودعم الأنشطة والبحث العلمى ودمجها فى المنظومة التعليمية والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات داخل حجرة الدراسة بداية من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩-٢٠١١/٢٠١٢. وفقا لفضول:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الإصلاح المتمركز على المدرسة. ● إصلاح المناهج. ● التكنولوجيا.
<ul style="list-style-type: none"> ● مدرسون مدربون. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير أداء الطلاب. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود نظم تقييم جديدة للطلاب وفقا لأدائهم طوال المرحلة. 	<p>المستهدف (٢) : تطبيق نظم التقييم التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● منظومة التقييم الشامل. ● الاختبارات القومية المنتهية. ● الاختبارات العالمية. <p>فى التعليم الثانوى بطريقة ملائمة ومناسبة لهذه المرحلة بحلول ٢٠١٠/٢٠١١.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● التمويل اللازم. 	<ul style="list-style-type: none"> ● التقارير الميدانية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المدارس الثانوية التى تم تزويدها بالمستلزمات التكنولوجية الحديثة. 	<p>المستهدف (٣) : تزويد المدارس الثانوية بالمستلزمات التكنولوجية الحديثة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● التمويل اللازم. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وثائق. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تحسين الحياة السياسية والاجتماعية للطلاب. 	<p>الهدف الإجرائى (٥) : تحسين جودة الحياة المدرسية لطلاب مرحلة التعليم الثانوى.</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرامج
<ul style="list-style-type: none"> ● إخصائون اجتماعيون مؤهلون. 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعد بيانات. 	<ul style="list-style-type: none"> ● أعداد الطلاب المشاركين في الأنشطة الاجتماعية. ● أعداد الطلاب المشاركين في اتحاد الطلاب. 	<p>المستهدف (١)؛ الارتفاع بالوعي السياسي والمهارات الاجتماعية لطلاب مرحلة التعليم الثانوي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● التمويل اللازم. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وثائق. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تحسن نظام الرعاية الصحية للطلاب. ● عدد الوجبات الغذائية في السنة. 	<p>المستهدف (٢)؛ تطوير نظم الرعاية الصحية والغذائية لطلاب التعليم الثانوي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● التمويل اللازم. ● برامج تدريبية جيدة الأعداد. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وثائق البرامج التدريبية. ● وثائق البرامج التدريبية. ● قاعدة البيانات. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المدرسين الذين تم تدريبهم. ● تحسن أداء المعلمين. 	<p>المستهدف (١)؛ إتاحة فرصة التدريب أثناء الخدمة لكل معلم لمدة أسبوعين على الأقل، بالإضافة إلى التدريب التخصصي مثل التدريب على المناهج الجديدة والتدريب الشامل.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● اعتماد الكادر الخاص للمعلمين. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير أداء المعلمين. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تطبيق الكادر الخاص للمعلمين. 	<p>المستهدف (٢)؛ رفع كفاءة معلمى التعليم الثانوي وربط التدريب بالترقى من خلال قانون الكادر الخاص للمعلمين.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● تطبيق اللامركزية. ● إصدار التشريعات والقرارات اللازمة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير المتابعة على المستوى المركزي. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تحسن القدرات المؤسسية للممارس الثانوية. 	<p>المستهدف (١)؛ تعزيز الصلاحيات والمسؤوليات على مستوى المديرية والإدارة والمدرسة عن طريق التفويض في بعض المسؤوليات الخاصة بعملية التعليم والتعلم إلى هذه المستويات في إطار اللامركزية.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> ● التقارير المدرسية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المشاركين من الجمعيات غير الحكومية ورجال الأعمال والقطاع الخاص. 	<p>المستهدف (٢)؛ تعزيز الحركة من خلال تفعيل المشاركة المجتمعية ودعم قدرات مجالس الأباء في جميع المدارس الثانوية بنهاية ٢٠٠٩/٢٠١٠</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرامج
<ul style="list-style-type: none"> ● التمويل اللازم. 	<ul style="list-style-type: none"> ● دراسة مسحية 	<ul style="list-style-type: none"> ● ارتفاع الوعى المجتمعى بأهمية التعليم الفنى. 	<p>المستهدف (٣)؛ رفع ولىء الأمور والهيئات الحكومية والجمعيات الأهلية والمجتمع العمدى بأهمية التعليم الفنى ودور خريجي التعليم الفنى فى تحقيق التنمية الاقتصادية على المستويين المحلى والوومى بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● اعتماد النظام الجديد. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الوثائق الخاصة بالنظام الجديد. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقديم النظام المطور لشهادة الثانوية العامة. 	<p>المستهدف (٤)؛ زيادة عدد مدارس اليوم الكامل التى تقدم خدمات للمجتمع المحلى بحد أدنى ٢٥٪ من مدارس التعليم الثانوى بنهاية عام ٢٠١١/٢٠١٢.</p> <p>المستهدف (٨)؛ تطوير نظام شهادة الثانوية العامة بالتعاون مع وزارة التعليم العالى.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● اعتماد النظام الجديد للامتحانات. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وثائق النظام الجديد. ● تقارير المتابعة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقديم النظام الجديد لامتحانات التعليم الثانوى الفنى. 	<p>المستهدف (٩)؛ تطوير نظام الامتحانات والتويم بالتعليم الثانوى الفنى بحيث يركز على الكفاءة الفنية مع الربط بين التعليم الثانوى الفنى والمعاهد التكنولوجية وكيانات المجتمع.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● التعاون بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالى. 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة البيانات. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد خريجي التعليم الفنى المعتمدين والمعاهد الفنية العليا وكيانات المجتمع. 	<p>المستهدف (١)؛ تحسين العلاقة بين التعليم الفنى والمعاهد التكنولوجية وكيانات المجتمع من خلال تطوير نظم الامتحانات والتويم.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● دراسة مسحية. ● إصدار التشريعات والقرارات اللازمة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات الطلاب حسب تخصصاتهم. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقليل عدد تخصصات التعليم الفنى وربطها بسوق العمل. 	<p>المستهدف (١٠)؛ دمج التخصصات التعليم الثانوى الفنى بما يتفق مع حاجة سوق العمل فى ضوء المتغيرات الجديدة.</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ● عدد التخصصات الجديدة فى التعليم الفنى. 	<p>المستهدف (١)؛ دمج تخصصات التعليم الفنى فى أعداد صغيرة من التخصصات أو المجموعات التخصصية المترابطة والتى تركز على المعاهيم العمدية للتعليم الفنى بنهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرامج
<ul style="list-style-type: none"> ● إصدار التشريعات والقرارات اللازمة. ● مدرسون على مستوى عال من المهارة. ● طلاب لديهم قدرات تمكنهم من المنافسة في سوق العمل. 	<ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات بالمدارس المهنية والفتية. ● تقارير المتابعة الدورية. ● تقارير متابعة دورية ● قاعدة بيانات بأعداد الطلاب. ● تقارير التقييم القومية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المدارس المهنية التي تم ربطها بالمدارس الـفتية. ● مناهج مطورة للتعليم المهني ● طرق تدريس حديثة. ● تدريب مهني على مستوى عال. ● نظم تقييم متطورة. ● العديد من فرص الالتحاق بالجامعة والدخول إلى سوق العمل ● الخريجي التعليم المهني. 	<p>الهدف الإجمالي (١١): ربط المدارس المهنية بالمدارس الـفتية وربطها مع بسوق العمل.</p> <p>المستهدف (١): ربط مدارس التعليم المهني بمدارس التعليم الـفتي من جهة، وبسوق العمل من جهة أخرى، بالتعاون مع القطاعين العام والخاص ورجال الأعمال والصناعة، من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● المناهج. ● طرق التدريس. ● التدريب المهني. ● الاختبارات والتقييم. ● فرص الالتحاق بالجامعة. ● فرص الدخول إلى سوق العمل.
<ul style="list-style-type: none"> ● التمويل اللازم. ● الإدارة الجيدة. ● مساهمات رجال الأعمال ● المشاركة المجتمعية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير المتابعة. ● قاعدة بيانات بالمعارس. ● دراسة لتقييم النموذج 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد من النماذج الإبداعية للتعليم الـفتي. ● عدد من المعارس التي تستخدم كنموذج للتطوير. 	<p>الهدف الإجمالي (١٢): تقديم نماذج إبداعية لتكون هي المستقبل بمثابة أساس لنظام التعليم الثانوي الـفتي المزمع تطبيقه أثناء الخطة الخمسية القادمة (٢٠١٢/٢٠١٣) - (٢٠١٦/٢٠١٧).</p> <p>المستهدف (١١): تحويل ٥ معارس صناعية إلى معارس متخصصة متجهة لعمل بنظام المصنح كنموذج استرشادي بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.</p> <p>المستهدف (١٢): التوسع في نظام التعليم والتدريب المزدوج (مبارك - كول) من خلال تحويل ١٠٠ مدرسة في المناطق الصناعية والساحية بنهاية عام ٢٠١١/٢٠١٢.</p> <p>المستهدف (١٣): تحويل ٢٧ مدرسة تحت مسمى "نموذج المدرسة الموحدة" الذي يشمل: بالإضافة إلى مجموعة المقررات المحورية "الجنح المشترك"، مجموعة من المقررات الدراسية العامة والـفتية التي تتناسب مع البيئة المحلية.</p>

الاقتراحات الاساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
			<p>المستهدف (٤): إنشاء مدرسة زراعية متقلية لخدمة المناطق الصحراوية الجديدة (استصلاح الأراضى) كمشروع استرشادى بالاشتراك مع الجامعات بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.</p> <p>المستهدف (٥): تحويل عدد ٦ مدارس ثانوية فنية إلى نموذج المدرسة الفنية التجريبية المتميزة نظام ٣ سنوات فى ٦ محافظات بنهاية عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.</p> <p>المستهدف (٦): تحويل ٣١ مدرسة من المدارس الصناعية نظام الخمس سنوات إلى مدارس تكنولوجية متقدمة لتكون بمثابة مراكز تميز بواقع مركز فى كل محافظة على الأقل بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.</p> <p>المستهدف (٧): تطوير نموذج تجمعات المدارس الفنية عن طريق تحويل ١٧٢ مدرسة فنية إلى تجمعات (عائلة المدارس الفنية) حيث تتكامل فيما بينها بعد تطويرها جميعا، وذلك بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١.</p>

الفصل الحادى عشر

برنامج التعليم المجتمعي للفتيات والأطفال غير الملتحقين بالتعليم

الهدف العام Overall Goal:

توفير تعليم مجتمعي لكل الأطفال فى سن ٦-١٤ الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسى أو الذين تسربوا منه وخاصة الفتيات والأطفال فى المناطق الحضرية والريفية الفقيرة.

١- المقدمة:

بالرغم من الجهود التى تبذلها وزارة التربية والتعليم لضمان التحاق جميع الأطفال فى سن المدرسة بالتعليم، إلا أن هناك بعض المجموعات التى ما زالت خارج النظام. ويشمل ذلك الأطفال الذين تسربوا من المدارس العامة والذين تقدر نسبتهم بـ ٢٢, ٩٠% و ٢, ٩٠% فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية على التوالى، وأولئك الذين لم يلتحقوا مطلقاً بالتعليم بسبب شدة الفقر أو نقص الخدمة التعليمية. ولتوفير التعليم لهؤلاء الأطفال قامت الدولة بتوفير أنواع مختلفة من المدارس أو المؤسسات التعليمية. حيث قامت وزارة التربية والتعليم مع العديد من الشركاء منذ عام ١٩٩٢ بإصدار العديد من المبادرات للوصول إلى الأطفال الذين يصعب الوصول إليهم. كما يعمل المجلس القومى للطفولة والأمومة (NCCM) بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى على توفير التعليم للفتيات وأطفال الشوارع. وقد أدت هذه الجهود إلى إنشاء مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع والمدارس الصديقة للفتيات والمدارس الصغيرة ومدارس لأطفال الشوارع (الأطفال ذوى الظروف الصعبة)، وهذا النوع من التعليم يشار إليه باسم "التعليم المجتمعي (CBE)".

وقد أثبت التعليم المجتمعي نجاحه وقبوله من ناحيتين: أولاً، أنه يوفر تعليماً ذا جودة عالية لأولئك الذين لا تصل إليهم الخدمة التعليمية، والمحرومين، والمتسربين، وأطفال الشوارع، متضمناً البنين والبنات، وبالتالي فهو تعليم يسد منبعاً رئيساً للأمية. ثانياً، يتميز هذا النوع من التعليم بالاستعانة بحاملات الشهادات المتوسطة من أبناء نفس القرى أو المناطق المحرومة التى يقام بها فصول مدارس المجتمع أو فصول المدارس الصديقة للفتيات للعمل كميسترات داخل هذه الفصول. علاوة على ذلك، فقد أظهرت الأبحاث أن معدل الانتقال إلى المراحل التعليمية التالية يصل إلى ٩٤% بين أطفال التعليم المجتمعي، وأن هذه المدارس تتميز بجودة وفعالية عاليتين، لدرجة أن كثيراً من أطفال مدارس التعليم المجتمعي تفوقوا على أطفال مدارس التعليم الرسمي فى نتائج امتحانات الصف الثالث الابتدائى (حقق التعليم المجتمعي فى منفلوط عام ١٩٩٥ نجاحاً بنسبة ١٠٠% فى مقابل ٧٥% فى مدارس التعليم الرسمي). هذا وقد أثبتت مدارس التعليم المجتمعي أنها أكثر ملاءمة وقبولاً لمجتمعات معينة وأطفال بعينهم (مثل المناطق الريفية النائية التى لا تحتوى على مدارس التعليم الرسمي، والأسر شديدة الفقر التى تعتمد على أطفالها فى دعمها اقتصادياً). كما أن هذا النوع من التعليم يعتبر السبيل الوحيد لعودة الأطفال الذين تسربوا من مدارس التعليم الأساسى وتخطت أعمارهم سن الالتحاق بهذه المرحلة، كما أنه يمثل فرصة التعليم الوحيدة لبعض مجموعات الأطفال والذين لا يلتحقون بنظام التعليم الرسمي نظراً لظروفهم الصعبة والخاصة.

ولقد أدت جهود وزارة التربية والتعليم فى هذا الصدد إلى زيادة أعداد الملتحقين بمدارس الفصل الواحد إلى ٦٢٧, ٦٨ طفل، و٩٣٦, ٦ فى مدارس المجتمع (بما فى ذلك المدارس الصغيرة)، و٧, ٩٧٥ فى المدارس الصديقة للفتيات، و٦٣٠ فقط فى مدارس أطفال

الشوارع، وهذا يعنى أن إجمالى أعداد الملتحقين بالتعليم المجتمعى هو ١٦٨, ٨٤ طفل عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، ويمثل هذا العدد أقل من ٢٠٪ من أعداد الأطفال التى تحتاج إلى هذا النوع من التعليم. ولذلك فهناك حاجة ماسة إلى مزيد من الجهود لدعم تعليم هذا العدد من الأطفال فى المناطق الحضرية والريفية المحرومة والمناطق النائية وكذلك الفتيات.

٢- القضايا/ التحديات:

إن أهم القضايا الرئيسية التى تتعلق بالإتاحة والجودة والنظم فى توفير التعليم المجتمعى هى:

الإتاحة:

هناك أطفال خارج نظام التعليم يقدر عددهم بحوالى ٤٠٠, ٠٠٠ طفل فى سن التعليم الأساسى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وهناك نقص فى أعداد المدارس اللازمة لتلبية احتياجات الأطفال فى المناطق الريفية والحضرية المحرومة؛ خاصة فى القرى الصغيرة، كما أن هناك حاجة إلى التوسع فى إنشاء المدارس لاستيعاب الأطفال ذوى الظروف الاجتماعية الصعبة (كأطفال الشوارع)، والاستمرار فى بذل المزيد من الجهود فيما يخص تعليم الفتيات للقضاء على الفجوة النوعية بين الذكور والإناث فى بعض المناطق فى سبع محافظات (بنى سويف - المنيا - أسيوط - الفيوم - سوهاج - الجيزة - البحيرة)، وعدم وجود نظام تعليمى يتناسب اقتصادياً واجتماعياً مع الأطفال العاملين و/أو أطفال الأسر الفقيرة، خاصة الفتيات.

الجودة:

ظروف العمل فى هذا النوع من التعليم لا تساعد على استبقاء العاملين المديرين كالمديرين والموجهين والميسرين والعمال، كما أن المواد التعليمية، والتكنولوجيا المناسبة لعمليات التدريس وإدارة هذا النوع من التعليم غير متوفرة بالقدر الكافى.

النظم:

لا يوجد وعى كاف حول أهمية هذا النوع من التعليم؛ وهناك اتجاهها سلبياً نحو التعليم المجتمعى داخل وزارة التربية والتعليم؛ وعدم كفاية الموارد الحكومية، وعدم وجود نظام دقيق لجمع البيانات والإحصائيات الخاصة بهذا النوع من التعليم كجزء من النظام العام لجمع البيانات فى وزارة التربية والتعليم، وضعف أساليب الإدارة ونظم المتابعة والتقييم.

٣- البرامج والمبادرات الحالية:

لقد أدت مبادرة سيدة مصر الأولى لتعليم الفتيات عام ١٩٩٢ إلى ظهور عديد من المبادرات التى انتهجت نفس الأسلوب المتبع فى التعليم المجتمعى والذى يعتمد على مستوى عالٍ من المشاركة المجتمعية، والاهتمام الدولى، والابتكار، ويؤثر إيجابياً على الأفراد ومجتمعاتهم. ويوجد حالياً أربعة أنواع للتعليم المجتمعى قيد التشغيل وهى: مدارس الفصل الواحد (١٤٦, ٣)، ومدارس المجتمع متضمنة المدارس الصغيرة (٢٧٤)، والمدارس الصديقة للفتيات (٧٢٨ مدرسة متوقع أن تصل إلى ١٠٠٠ مدرسة بنهاية عام ٢٠٠٧)، وأخيراً المدارس الصديقة للأطفال ذوى الظروف الصعبة (٢٢ مدرسة).

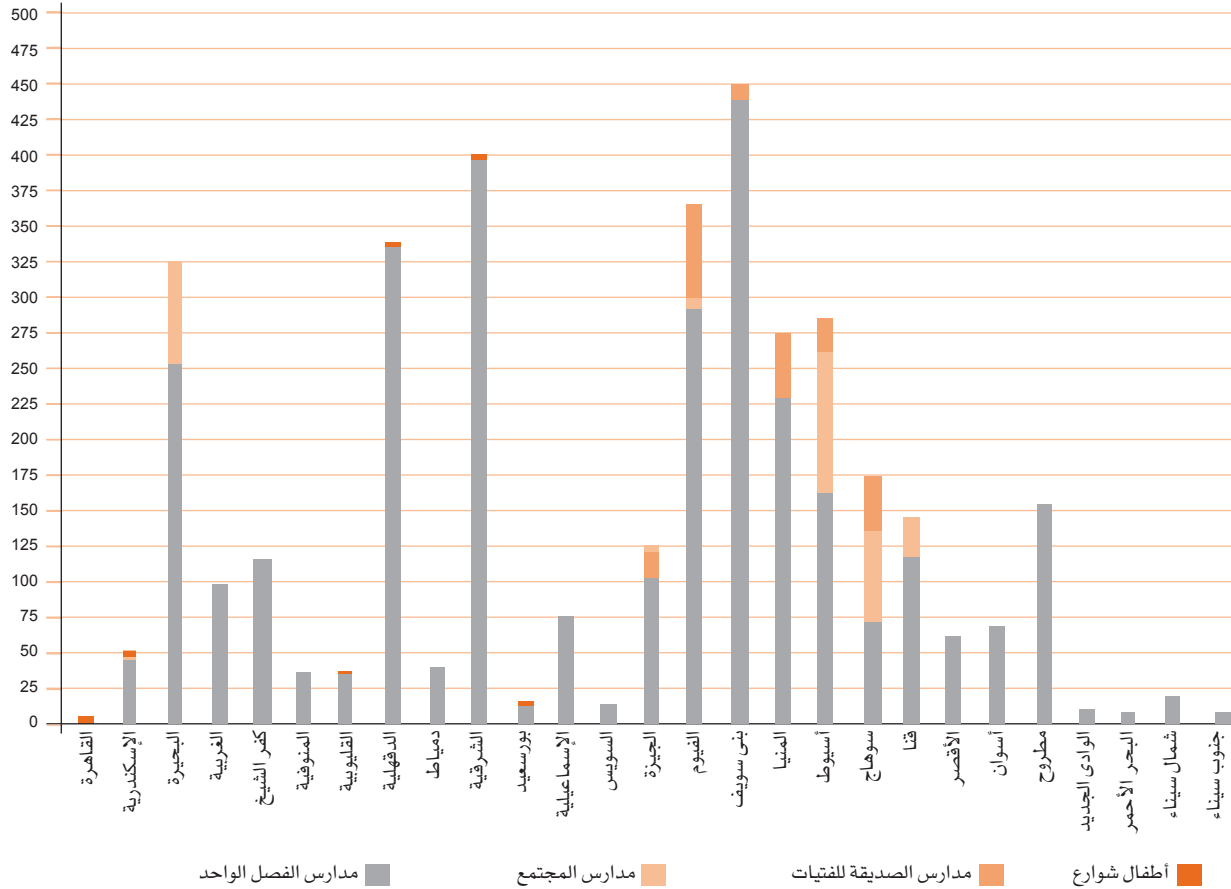
وقد وصل عدد هذه المدارس مجتمعة إلى ٣,٧٤٠ مدرسة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تتيح فرصاً تعليمية لما يقرب من ٨٤, ٠٠٠ طفل.

جدول (١) توزيع مدارس التعليم المجتمعى

طبقاً لنوع المدرسة وأعداد الملتحقين والفئة المستهدفة والإطار الزمنى للمشروع

نوع المدرسة	أعداد المدارس	أعداد الأطفال	الفئة المستهدفة	الإطار الزمنى للمشروع
مدارس الفصل الواحد	٣.١٤٦	٦٨.٦٢٧	بدأت للفتيات ثم تطورت	مستمرة منذ عام ١٩٩٢
مدارس المجتمع متضمنة المدارس الصغيرة	٢٧٤	٦.٩٣٦	لتستوعب كلا من البنين	٢٠٠٢ حتى الآن
المدارس الصديقة للفتيات	٧٢٨	١٩.٤٥٦	والبنات	٢٠٠٧-٢٠٠٣
مدارس أطفال الشوارع أو الأطفال فى ظروف صعبة	٢٢	٦٣٠	أطفال الشوارع، بنين وبنات	٢٠٠٥ حتى الآن
الإجمالى	٣.٧٤٠	٩٥.٦٤٩		

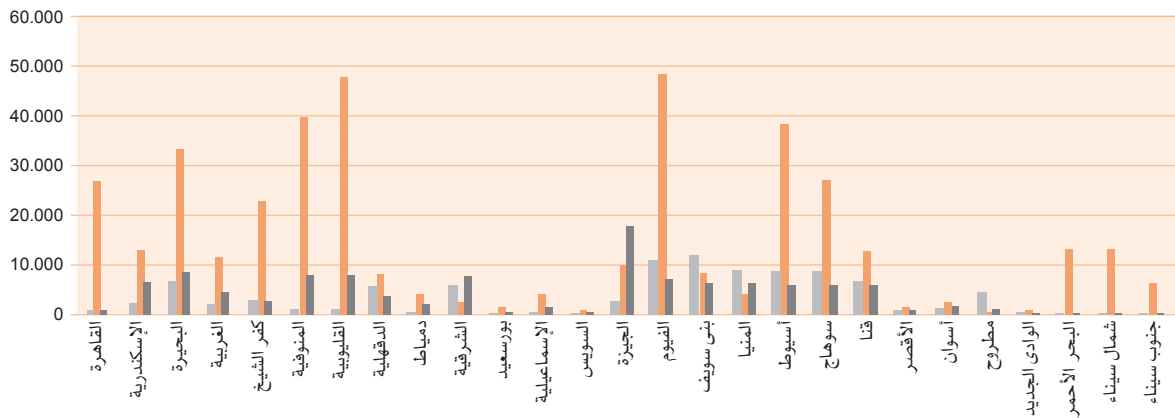
شكل (١) توزيع مدارس التعليم المجتمعى طبقاً للمحافظة ونوع المدرسة



وعلى الرغم من ذلك تفتى الجهود الحالية بنسبة ٢٠٪ فقط من الاحتياجات الحقيقية، حيث يوجد ٤٠٠,٠٠٠ طفل وطفلة لم يتم الوفاء باحتياجاتهم بعدد (١١٢,٠٠٠ متسرب و٢٨٨,٠٠٠ لم تصل إليهم الخدمة التعليمية). لذلك هناك حاجة لبذل جهود كبيرة لسد هذه الفجوة وخاصة فى تعليم الفتيات. وحيث إنه قد تم إحراز تقدم كبير فيما يخص خفض الفجوة بين البنين والبنات: كأحد أهداف مبادرة التعليم للجميع، إلا أنه مازالت هناك بعض المشكلات. وتحديداً، لم يعد ضمان إتاحة فرص تعليمية متساوية كافياً لحل قضية الفجوة النوعية، حيث يحتاج ذلك أيضاً إلى تغيير ثقافة المجتمع حول قيمة تعليم الفتيات، وبالتالي هناك حاجة لتطوير المناهج والتعامل مع الفروق النوعية فى الكتب المدرسية والممارسات التعليمية. وتعد النجاحات الماضية والحالية للتعليم المجتمعى أساساً جيداً لتطوير وتفعيل المشاركة المجتمعية خاصة فى تمويل الجهود المستقبلية لتمكين الأطفال المستهدفين من الحصول على حقهم الدستورى فى تعليم عالى الجودة.

شكل (٢) وضع التعليم المجتمعى موضحا التفاوت فى

نسب التسرب والالتحاق الحالى وإجمالى الاحتياجات لمدارس التعليم المجتمعى فى ٢٧ محافظة



٤- الإطار العام للسياسة ومنهجية البرنامج؛

منذ إعلان دكاكر بشأن "التعليم للجميع" عام ٢٠٠٠، استجابت الحكومة بوضع مبادرة تعليم الفتيات كأولوية قصوى ظهرت فى مبادرة تعليم الفتيات والتي ألزمت الحكومة بالعمل على القضاء على الفجوة النوعية بحلول عام ٢٠٠٧، وتحقيق المساواة النوعية فى التعليم بحلول عام ٢٠١٥. وسوف تستمر وزارة التربية والتعليم فى دعمها لتعليم الفتيات، كما سوف يتم توضيحه فى الإستراتيجية العامة للبرنامج من خلال توفير مرتبات للمعلمين وتدريبهم، وتوفير الموارد والمعدات؛ بما فى ذلك المناهج والكتب الدراسية والاستثمار فى بناء المدارس خاصة فى المحافظات السبعة التي تعاني من انخفاض نسب التحاق الفتيات بالتعليم. كما ستعمل وزارة التربية والتعليم على نشر مدارس المجتمع كنموذج ريادى والتوسع فى هذا الأسلوب. وسوف تركز جهود الوزارة أيضاً على توفير وتشغيل المدارس فى المناطق الحضرية والريفية المحرومة للوصول إلى الأطفال الذين تسربوا من المدارس أو غير القادرين على الالتحاق بالتعليم النظامى العام.

وللوصول إلى تلك الأهداف ستقوم وزارة التربية والتعليم بإنشاء إدارة للتعليم المجتمعى تكون مسؤولة عن تعيين الميسرين والموجهين فى مدارس التعليم المجتمعى وفق المعايير التي تلائم المناطق التي يصعب الوصول إليها.

كما ستكون مسؤولة عن تدريب الميسرين والموجهين بهذه المناطق، ووضع سلم وظيفي للعاملين بالتعليم المجتمعي مبنى على معايير محددة، مناظراً لما هو موجود بمدارس التعليم النظامي من حيث المرتبات والقدرة على تشكيل مجالس الأمناء ولجان التعليم. ستقوم وزارة التربية والتعليم بالدخول في شراكات مع منظمات وجهات أخرى لتقوية التعليم المجتمعي في مصر فعلى سبيل المثال سيقوم المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع الجهات القومية المسؤولة عن المعلومات والبيانات بجمع بيانات دقيقة عن الأطفال خارج نظام التعليم وبخاصة الفتيات في المناطق النائية والقرى الصغيرة، أما متابعة وتقييم التعليم المجتمعي وضمان جودته فستتم بالتعاون مع الجمعيات الأهلية والمجلس القومي للطفولة والأمومة وشركاء التنمية. وسيتم التنسيق بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم والمدارس من خلال نظام لامركزي يتم تنفيذه بالتعاون بين الوزارة والمجلس القومي للطفولة والأمومة .

وسيتم تشكيل لجنة مسيرة لمتابعة التحديث والتطوير في مدارس التعليم المجتمعي، حيث تعمل اللجنة على التأكد من أن البيداجوجيا ونظم الإدارة المستخدمة في مدارس التعليم المجتمعي موافقة للرؤية القومية ومتماشية مع أفضل الممارسات العالمية وذلك من خلال تقارير النظراء والتقييمات الدورية وآراء الدارسين في مدارس التعليم المجتمعي

٥- عرض البرنامج:

الهدف العام Overall Goal:

توفير تعليم مجتمعي لكل الأطفال في سن ٦-١٤ الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي أو الذين تسربوا منه، وخاصة الفتيات والأطفال في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة

استراتيجيات البرنامج Program Strategy :

تقوم استراتيجية البرنامج على إنشاء المدارس اللازمة لتوفير تعليم أساسي عالي الجودة لكل الأطفال غير الملحقين بالتعليم ودعم مبادرة تعليم الفتيات، حيث توجد حاجة لبناء ٣٣٣, ١٣ مدرسة فصل واحد موزعة على المحافظات السبع والعشرين، وذلك لاستيعاب الأطفال غير الملحقين بالتعليم والذين يقدر عددهم بـ ٤٠٠, ٠٠٠ طفل عام ٢٠٠٦. وسوف يتم بناء هذا العدد من المدارس على مراحل مختلفة (١٠٪ في السنة الأولى من الخطة، ١٠٪ في السنة الثانية، ٣٠٪ في السنة الثالثة، و٣٠٪ في السنة الرابعة، ٢٠٪ في السنة الأخيرة)، وسوف تساعد المجتمعات المحلية ورجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة في بناء تلك المدارس. وسوف تركز جهود الوزارة على استخدام المباني المؤجرة. وإعادة تأهيل المباني الحالية، والاستفادة من مساهمات المجتمع المحلي والمانحين^(١). ومن المتوقع أن تقل الحاجة إلى هذا النوع من التعليم تدريجياً عندما يتم تطبيق جميع سياسات إصلاح التعليم الأساسي.

كما ستوفر وزارة التربية والتعليم ميسرتين وعاملاً لكل مدرسة يتم إنشاؤها بالإضافة إلى ٢٨٩ مديراً يعملون في الإدارات التعليمية و ١٥٠٠ موجهاً بمعدل موجه واحد لكل عشرة مدارس. وسوف تقوم الوزارة بتوفير الكتب الدراسية لهذه المدارس، ومراجعة الكتب الحالية إذا كان هناك حاجة لذلك. بالإضافة إلى أن الوزارة سوف توفر برنامجاً غذائياً للأطفال تلك المدارس.

(١) تلقى عملية تأجير المباني الضوء على الحاجة -كما هو موضح في برنامج إنشاء المدارس - إلى تحسين إجراءات تأجير المدارس وزيادة الخبرة فيما يتعلق باستخدام هذه المباني المؤجرة.

وسوف تستمر وزارة التربية والتعليم فى دعمها القوى لمبادرة تعليم الفتيات من خلال توفير ٣,٣٣٣ ميسرة وستتحمل مسئولية إدارتهم، وتوفير الكتب الدراسية طبقاً للاستراتيجية المذكورة أعلاه.

الأهداف الإجرائية والمستهدفات^(٢):

الهدف الإجرائي Objective:

١.١١ إنشاء المدارس بالتعاون مع المجتمعات المحلية لإتاحة فرص تعليمية لكل الأطفال خارج نظام التعليم

المستهدف Target:

١.١.١١ إنشاء وتشغيل ١٣,٣٣٣ فصل/ مدرسة مجتمعية على غرار مدارس المجتمع الموجودة حالياً، موزعة على كل محافظات مصر لاستيعاب ٤٠٠,٠٠٠ طفل (طبقاً لإحصاءات ٢٠٠٦) غير ملتحقين بمدارس التعليم النظامى وذلك بحلول عام ٢٠١٢

الهدف الإجرائي Objective:

٢.١١ توفير عدد كاف من المدراء والموجهين والميسرين والعمال المدربين فى مجال التعليم المجتمعى.

المستهدف Target:

١.٢.١١ تعيين وتدريب ٢٨٩ فرداً على مستوى القيادات العليا والوسطى و ١٥٠٠ موجه و ٣٠١٥٠ ميسرة و ١٣,٣٣٣ عاملاً بحلول عام ٢٠١٢ لتشغيل المدارس التى سوف يتم بناؤها طبقاً للهدف ١.١.١١، وتعيين ٣,٣٣٣ ميسرة بحلول عام ٢٠١٢ لدعم مدارس المبادرة القومية لتعليم الفتيات.

الهدف الإجرائي Objective:

٣.١١ إنتاج وتوفير المواد التعليمية التى تناسب الأطفال الملتحقين بمدارس التعليم المجتمعى فى إطار المنهج القومى (انظر فصل إصلاح المناهج)

المستهدف Target:

١.٣.١١ تعديل وإنتاج وتوزيع الكتب (بمتوسط ١٠ كتب/تلميذ أو بتكلفة ٦٩ جنيهاً/تلميذ/عام) خلال سنوات الخطة طبقاً لاحتياجات المدارس التى سوف يتم إنشاؤها وتشغيلها خلال الخطة.

٢.٣.١١ تعديل وإنتاج وتوزيع الكتب الخاصة لدعم المبادرة القومية لتعليم الفتيات (بمتوسط ١٠ كتب/تلميذ أو بتكلفة ٦٩ جنيهاً/تلميذ/عام) خلال سنوات الخطة.

الهدف الإجرائي Objective:

٤.١١ توفير نظام للتغذية المدرسية لجميع الأطفال الملتحقين بمدارس التعليم المجتمعى خلال سنوات الخطة.

المستهدف Target:

١.٤.١١ إنتاج الوجبات الغذائية محلياً وتوزيعها على كل أطفال مدارس التعليم المجتمعى (الذين يقدر عددهم بحوالى ٤٠٠,٠٠٠ طفل) بمعدل ١٧٠ يوماً/عام خلال سنوات الخطة.

الهدف الإجرائي Objective:

٥.١١ تطوير نظام فعال لإدارة التعليم المجتمعى داخل وزارة التربية والتعليم.

المستهدف Target:

١.٥.١١ تكوين هيكل تنظيمى للتعليم المجتمعى يتضمن وظائف خاصة بالتسويق وجمع الموارد المادية على المستويين المركزى واللامركزى

٢.٥.١١ ضم مدارس المجتمع إلى منظومة وزارة التربية والتعليم لتكون على غرار مدارس الفصل الواحد

(٢) الترقيم المتبع هو (رقم الفصل، رقم الهدف، رقم المستهدف)

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني				الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠٠٨/٢٠٠٩			
<ul style="list-style-type: none"> ● الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج وأعداد المواد التعليمية ● الإدارة العامة للتعليم المجتمعي ● وزارة التربية والتعليم ● قطاع الكتب 					<p>١.٣.١١ وضع آلية داخل وزارة التربية والتعليم للتحديث المستمر للمناهج الدراسية بما في ذلك المواد التعليمية للتعليم المجتمعي</p> <p>١.٣.١١ (ب) تعديل المواد التعليمية الحالية بحيث تتضمن المزيد من الموضوعات المعاصرة وأحدث طرائق التدريس التي تتناسب مع التعليم المجتمعي</p> <p>١.٣.١١ (ج) تعديل المكون المهني في التعليم المجتمعي، والتوسع فيه وتضمين المكون التكنولوجي الملائم للتعليم المجتمعي.</p>	<p>١.٣.١١ تعديل وإنتاج وتوزيع الكتب (بمتوسط ١٠ كتب/تلميذ أو بتكلفة ٦٩ جنيهها/تلميذ/عام) خلال سنوات الخطة الخمسة طبقاً لاحتياجات المدارس التي سوف يتم إنشاؤها وتشغيلها خلال الخطة</p>	<p>٣.١١ إنتاج وتوفير المواد التعليمية التي تناسب الأطفال المتبحرين بما درس التعليم المجتمعي في إطار المنهج القومي (انظر فصل إصلاح المناهج)</p>
					<p>٢.٣.١١ (أ) طباعة الكتب المعدلة طبقاً لخطة إنشاء مدارس التعليم المجتمعي بما في ذلك المدارس التابعة لمبادرة تعليم الفتيات ومدارس أطفال القوارع</p>	<p>٢.٣.١١ تعديل وإنتاج وتوزيع الكتب الخاصة لدعم المبادرة القومية لتعليم الفتيات (بمتوسط ١٠ كتب/تلميذ أو بتكلفة ٦٩ جنيهها/تلميذ/عام) خلال سنوات الخطة.</p>	<p>٤.١١ توفير نظام للتنفيذ المدعومة لجميع الأطفال المتبحرين بمدارس التعليم المجتمعي خلال سنوات الخطة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● المشاركة المجتمعية 					<p>١.٤.١١ (أ) تحديد قائمة من الوجبات الغذائية العلاقة لأطفال التعليم المجتمعي بالتنسيق مع المحليات</p> <p>١.٤.١١ (ب) تجهيز الوجبات بصنفاً منتظمة بمساهمة من المجتمع المحلي، أو التعاقد مع منتج أغذية محليين وذلك للتأكد من وصول الغذاء للأطفال بصنفاً يومية</p> <p>١.٤.١١ (ج) توزيع الوجبات على الأطفال بصنفاً منتظمة</p>	<p>١.٤.١١ إنتاج الوجبات الغذائية محلياً وتوزيعها على كل أطفال مدارس التعليم المجتمعي (الذين يقدر عددهم بحوالي ٤٠٠.٠٠٠ طفل) بمعدل ١٧٠ يوماً/عام خلال سنوات الخطة</p>	
					<p>١.٥.١١ (أ) عمل خطة لإعادة هيكلة التعليم المجتمعي ضمن خطة وزارة التربية والتعليم الشاملة لإعادة الهيكلة على المستويين المركزي واللامركزي</p>	<p>١.٥.١١ تكوين هيكل تنظيمي للتعليم المجتمعي يتضمن وظائف خاصة بالتسويق وجمع الموارد المادية على المستويين المركزي واللامركزي</p>	<p>٥.١١ تطوير نظام فعال لإدارة التعليم المجتمعي داخل وزارة التربية والتعليم</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● وزارة التربية والتعليم ● وزارة المالية ● وزارة التنمية الإدارية 							

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٨/٠٠	٩/٠٠	١٠/٠٠	١١/٠٠	١٢/٠٠			
						١٠٥٠١١ (ب) تحديد الأدوار والمستويات التي سوف تكون موجودة في إدارة التعليم المجتمعي المفتوح إنشاؤها على المستويين المركزي واللامركزي		
						١٠٥٠١١ (ج) تنظيم ومأسسة وظائف هذه الإدارة على المستويين المركزي واللامركزي		
						١٠٥٠١١ (د) تعيين العاملين الملائمين لتلك الوظائف على المستويين المركزي واللامركزي		
						٢٠٥٠١١ (١) ضم ٢٧٧ مدرسة يتم دعمها من خلال الوكالة الكندية للتنمية (سيما) واليونيسيف لنظام وزارة التربية والتعليم بحلول ٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٥٠١١ ضم مدارس المجتمع إلى منظومة وزارة التربية والتعليم لتكون على غرار مدارس القصل الواحد	
						٢٠٥٠١١ (ب) تشكيل لجنة مسيرة لمعالجة التحديث والتطوير في مدارس التعليم المجتمعي ، والتأكد من أن أفضل الممارسات يتم تطبيقها في مدارس التعليم المجتمعي الحالية وكذلك المدارس المرشح لإنشائها		
						٢٠٥٠١١ (ج) ضم ٣١٤٦ مدرسة فضل واحد (٣١٤٧ ميسرة) و٤٣ مدرسة صديقة للفتيات (٨٦ ميسرة) لنظام وزارة التربية والتعليم خلال سنوات الخطة		

الاقتراضات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> توفير الاعتمادات المالية التنفيذ الفعال لخطة مدرسة التعليم المجتمعي التسيق بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية والمجتمعات المحلية 	<ul style="list-style-type: none"> الوثائق الرسمية التي تثبت إنشاء وتشغيل مدارس التعليم المجتمعي 	<ul style="list-style-type: none"> تزايد أعداد مدارس التعليم المجتمعي 	<p>الهدف الإجرائي الأول: إنشاء المدارس بالتعاون مع المجتمعات المحلية لإتاحة فرص تعليمية لكل الأطفال خارج نظام التعليم.</p>
<ul style="list-style-type: none"> الاختيار الدقيق لمواقع المدارس طبقاً لاحتياجات كل محافظة التسيق بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية والمجتمعات المحلية توافر الاعتمادات المالية 	<ul style="list-style-type: none"> الوثائق الرسمية التي تثبت إنشاء وتشغيل مدارس التعليم المجتمعي 	<ul style="list-style-type: none"> تزايد عدد فصول/مدارس التعليم المجتمعي المنشأة في المجتمعات الريفية أو المجتمعات المحرومة 	<p>المستهدف (١): إنشاء وتشغيل عدد ١٢.٣٣٣ فصل/ مدرسة مجتمعية على غرار مدارس المجتمع الموجودة حالياً، موزعة على كل محافظات مصر لاستيعاب ٤٠٠,٠٠٠ طفل (طبقاً لإحصاءات ٢٠٠٦) غير ملتحقين بمدارس التعليم النظامي وذلك بحلول عام ٢٠١٢</p>
<ul style="list-style-type: none"> توافر الاعتمادات المالية جودة التدريب 	<ul style="list-style-type: none"> التقييم الموثق لأداء العاملين بالتعليم المجتمعي 	<ul style="list-style-type: none"> تحسين أداء المدراء والموجهين والميسرين والعمال بمدارس التعليم المجتمعي 	<p>الهدف الإجرائي الثاني: توفير عدد كاف من المدراء والموجهين والميسرين والعمال المدربين في مجال التعليم المجتمعي</p>
<ul style="list-style-type: none"> توافر الاعتمادات المالية جودة التدريب 	<ul style="list-style-type: none"> الوثائق الرسمية الدالة على توظيف وتدريب العاملين بالتعليم المجتمعي 	<ul style="list-style-type: none"> عدد المدراء والموجهين والميسرين والعمال الذين تم توظيفهم وتدريبهم بمدارس التعليم المجتمعي 	<p>المستهدف (١): تعيين وتدريب ٢٨٩ فرداً على مستوى القيادات العليا والوسطى و ١٥٠٠ موجه و ٢٠١٥ ميسرة و ١٢.٣٣٣ عاملاً بحلول عام ٢٠١٢ لتشغيل المدارس التي سوف يتم بناؤها طبقاً للهدف ١.٠١١. وتعيين ٢.٣٣٣ ميسرة بحلول عام ٢٠١٢ لدعم مدارس المبادرة الترمية لتعليم الفتيات.</p>
<ul style="list-style-type: none"> تطوير المنهج القومي 	<ul style="list-style-type: none"> نتائج اختبارات تحصيل الطلاب المحرومين على أساس الاختبارات القياسية لوزارة التربية والتعليم 	<ul style="list-style-type: none"> تحسن نتائج التعلم لدى تلاميذ المناطق المحرومة 	<p>الهدف الإجرائي الثالث: إنتاج وتوفير المواد التعليمية التي تلبي الأطفال المتخلفين بمدارس التعليم المجتمعي في إطار المنهج القومي. (انظر فصل إصلاح المناهج).</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> توفر الخبرة والمعرفة الواسعة لتصميم المواد التعليمية الخاصة بالتعليم المجتمعي توفر الاعتمادات المالية 	<ul style="list-style-type: none"> الوثائق الرسمية الخاصة بتسليم الكتب زيارات الموجهين للمدارس والتحقق من توفر واستخدام المواد التعليمية 	<ul style="list-style-type: none"> عدد الكتب التي يتم توزيعها 	<p>المستهدف ١:</p> <p>تعديل وإنتاج وتوزيع الكتب (بمتوسط ١٠ كتب/تلميذ أو بتكلفة ٢٩ جنيهًا/تلميذ/عام) خلال سنوات العجالة الخمسة طبقًا لاحتياجات المدارس التي سوف يتم إنشاؤها وتشغيلها خلال العجالة.</p> <p>المستهدف ٢:</p> <p>تعديل وإنتاج وتوزيع الكتب الخاصة لدعم المصادر القومية لتعليم الفتيات (بمتوسط ١٠ كتب/تلميذ أو بتكلفة ٢٩ جنيهًا/تلميذ/عام) خلال سنوات العجالة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> توفر الاعتمادات المالية جودة الطعام ملائمة التغذية لأوراق المستهلكين 	<ul style="list-style-type: none"> التوثيق الرسمي الخاص بوزارة التربية والتعليم، مشتملاً على التقارير الدورية بشأن توزيع واستهلاك التغذية لأطفال التعليم المجتمعي 	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ التغذية المنتظمة والكافية كماً ونوعاً لأطفال التعليم المجتمعي 	<p>الهدف الإجرائي الرابع:</p> <p>توفير نظام للتغذية المدرسية لجميع الأطفال الملحقين بمدارس التعليم المجتمعي خلال سنوات العجالة.</p> <p>المستهدف ١:</p> <p>إنتاج الوجبات الغذائية محلياً وتوزيعها على كل أطفال مدارس التعليم المجتمعي (يقدر عددهم بحوالي ٤٠٠,٠٠٠ طفل) بمعدل ١٧٠ يوماً/عام خلال سنوات العجالة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> توفر الإعتمادات المالية فرق تقييم مؤهلة معلومات دقيقة 	<ul style="list-style-type: none"> دراسة تقييمية عن استمرارية الأمداد ومعدلات الاستهلاك والحدود ومدى قبول التغذية بين أطفال نظام التعليم المجتمعي 	<ul style="list-style-type: none"> أقبال أطفال التعليم المجتمعي على استهلاك التغذية المقدمة لهم ويبدون إعجابهم بها . 	<p>الهدف الإجرائي الخامس:</p> <p>تطوير نظام فعال لإدارة التعليم المجتمعي داخل وزارة التربية والتعليم .</p> <p>المستهدف ١:</p> <p>تكوين هيكل تنظيمي للتعليم المجتمعي يتضمن وظائف خاصة بالتسويق وجمع الموارد المالية على المستويين المركزي واللامركزي</p>
<ul style="list-style-type: none"> الموافقات الرسمية من الوزارات ذات الصلة 	<ul style="list-style-type: none"> دراسة تقييمية لكل مكونات نظام التعليم المجتمعي 	<ul style="list-style-type: none"> وجود هيكل إداري جديد داخل وزارة التربية والتعليم لنظام التعليم المجتمعي 	<p>المستهدف ٢:</p> <p>ضم مدارس المجتمع إلى منظومة وزارة التربية والتعليم لتكون على غرار مدارس الفصل الواحد</p>
<ul style="list-style-type: none"> فريق من العاملين مؤهل بدرجة كافية حوافز كافية للعاملين توفر الإعتمادات المالية 	<ul style="list-style-type: none"> الوثائق الخاصة بالهيكل الجديد لإدارة التعليم المجتمعي الوثائق الخاصة بإسهامات الجمعيات الأهلية والتطوع الخاص 	<ul style="list-style-type: none"> الهيكل التنظيمي لإدارة التعليم المجتمعي على المستوى المركزي 	<p>المستهدف ٢:</p> <p>ضم مدارس المجتمع إلى منظومة وزارة التربية والتعليم لتكون على غرار مدارس الفصل الواحد</p>
<ul style="list-style-type: none"> التسيق بين وزارة التربية والتعليم واليونيسيف 	<ul style="list-style-type: none"> تقارير المتابعة الخاصة بوزارة التربية والتعليم 	<ul style="list-style-type: none"> عدد المدارس التي تم ضمها إلى منظومة وزارة التربية والتعليم 	<p>المستهدف ٢:</p> <p>ضم مدارس المجتمع إلى منظومة وزارة التربية والتعليم لتكون على غرار مدارس الفصل الواحد</p>

الفصل الثاني عشر

برنامج تعليم ودمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

الهدف العام Overall Goal:

تزويد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بفرص تعليمية متكافئة وعلى درجة عالية من الجودة مع التأكيد على الدمج الشامل لهم في مدارس التعليم الأساسي الرسمية.

١ - المقدمة:

أصبحت التربية الخاصة مجالاً مهماً لتتمة رأس المال البشري من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أو ذوي الإعاقات، ذلك لأنها تعدهم لكي يعتمدوا على أنفسهم بدلاً من أن يصبحوا عالة على المجتمع. وفي مصر يتم دعم التربية الخاصة من خلال: مدارس متخصصة ذات نوعية خاصة، أو وحدات خاصة ملحقة بمدارس التعليم العام (فصول خاصة ملحقة بمدارس التعليم العام)، ومؤخراً ظهرت بعض حالات الدمج بمدارس التعليم العام. وقد ازداد الطلب على خدمات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على كافة المستويات في مصر كنتيجة للالتزام الحكومة بأهداف مبادرة التعليم للجميع "EFA"، مما أتاح الفرصة أمام عدد كبير من هؤلاء الأطفال للالتحاق بمدارس التعليم العام الموجودة بالفعل ومدارس التربية الخاصة التي تمتلكها الدولة والتي يبلغ عددها ٨٠٤ مدرسة والتي تقوم بتقديم خدمات للطلاب ذوي الإعاقات البصرية، أو السمعية، أو صعوبات التعلم. ومع ذلك، فإن هذه الأنماط من مدارس ووحدات التربية الخاصة تخدم عدداً محدوداً من هؤلاء الأطفال، وفي مجالات محددة من الاحتياجات، متجاهلة أنماطاً أخرى من الاحتياجات الخاصة كالاضطرابات النفس اجتماعية، أو التوحد، أو تعدد الإعاقات، أو صعوبات سمعية معينة، أو اضطرابات التواصل. ومن هنا لزم إعادة التأكيد على تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الخطه الاستراتيجية القومية للتعليم ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/١٢.

٢ - القضايا والتحديات:

تعانى القضايا الأساسية المرتبطة بعمليات الإتاحة، والجودة، وإدارة النظم فيما يتعلق بتزويد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم من الافتقار إلى البيانات الموثوق بها عن عدد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يقدر عددهم بحوالى ٢ مليون طفل عام ٢٠٠٦^(١)، ولقد أدت الطاقة الاستيعابية المحدودة لمدارس التربية الخاصة إلى حرمان أغلب ذوي الاحتياجات الخاصة أو الإعاقات في سن المدرسة من الحصول على خدمات تعليمية، حيث يتلقى ٨, ١٪ فقط من هؤلاء الأطفال خدمات تعليمية، ويزداد الموقف سوءاً بسبب عدم وجود تعليمات واضحة فيما يتعلق بتطبيق سياسة تعليمية شاملة بمدارس التعليم العام، هذا إلى جانب نقص الخدمات التعليمية لأنواع معينة من الاحتياجات الخاصة كالإعاقات المتعددة، والشلل الدماغي، والتوحد. وفي الواقع يتم استيعاب^(٢) أعداد قليلة فقط من الأطفال ذوي الإعاقات الطفيفة.

(١) لاحظ أن التقدير مستمد بشكل بسيط عن طريق تطبيق المعايير العالمية على حجم سكان مصر في سن المدرسة، وهو لا يمثل محاولة فعلية لحصر عدد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وتم الاستناد في ذلك إلى مجموعة من التقارير الصادرة من بعض المنظمات العالمية.

(٢) الإعاقات الطفيفة تشمل: جميع الإعاقات الجسدية، ضعف الإبصار، ضعف السمع الطفيف والمتوسط، الإعاقات العقلية الطفيفة، صعوبات التعلم مثل الأطفال الذين يعانون من صعوبات قرائية ويطيئى التعلم.

وهناك قضية رئيسة أخرى وهى عدم ملاءمة الأدوات والآليات والمهارات لتقديم التشخيص الصحيح للأطفال الملتهقين فعلا بمدارس التعليم العام والذين لا يستفيدون من مدارسهم، بسبب قصور التشخيص، مما يؤدى إلى قصور فى تقديم الدعم الملائم. ويصاحب هذا قصور فى أدوات ومهارات تحديد المنهج والتقييم التى لم تعد خصيصا للمتعلمين ذوى الاحتياجات الخاصة. وبناء على ذلك توجد حاجة ماسة إلى التغلب على جمود وعدم ملاءمة المناهج خاصة فى الصفوف العليا من التعليم الأساسى، لأن الأطفال ذوى الإعاقات السمعية أو البصرية يحرمون حاليا من الالتحاق بمراحل التعليم التى تلى التعليم الأساسى العام نظرا لعدم وجود مدرسة تهتم باحتياجاتهم الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تفاقم الموقف بسبب عدم ملاءمة مهارات معلمى التعليم الأساسى العام للتعامل مع الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، وكذلك عدم ملاءمة أدوات التعليم والتعلم، وعدم ملاءمة أساليب المتابعة والإشراف على برامج التربية الخاصة. ومن ثم فإن هناك تحديات إضافية لتقديم نظام متابعة وتقييم قائم على المعايير لهؤلاء الأطفال، وأدوات ووسائل معينة ملائمة، بالإضافة إلى تحسين جودة طرق التدريس، والقدرة على التعامل مع التنوع والاختلافات، وتقديم دعم أكثر تخصصا.

وازداد الموقف تعقيدا بسبب عدم ملاءمة البنية التحتية، والإمكانات، ونقص المعدات، مما أدى إلى صعوبة احتواء التربية الخاصة ضمن برامج التعليم العام، بالإضافة إلى ضرورة إنشاء بيئة شاملة داعمة من خلال توفير سياسات وتشريعات قومية، وتيسير سبل الإتاحة فى المدارس، ومن خلال تحسين الاتجاهات السلبية لبعض الموظفين، وصانعى القرار، والمعلمين وبعض أفراد المجتمع تجاه الأطفال ذوى الإعاقات، وهى اتجاهات أدت إلى عرقلة دمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة فى نظام التعليم العام. وتشير الدراسات إلى أن هذه القضايا تتفق مع نتائج الأبحاث التى حددت المعوقات الأساسية التى تحول دون تزويد الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بتعليم يتسم بالجودة فى كل السياقات التعليمية التى تتضمن: (أ) قصور الخدمات المرتبطة بالتشخيص والتدخل المبكر، (ب) الاتجاهات المجتمعية السلبية، (ج) ممارسات وسياسات الحرمان، (د) عدم ملاءمة تدريب المعلمين خاصة تدريب جميع المعلمين العاديين للتدريس للأطفال ذوى القدرات المتبانية، (هـ) عدم مرونة المناهج وإجراءات التقييم، (و) عدم كفاية إدارات الدعم المتخصص لمساعدة معلمي الفصول الخاصة والعادية، (ز) نقص الأدوات والمعدات الملائمة، (ح) الفشل فى إجراء تعديلات للبيئة المدرسية بحيث يمكن للجميع الاستفادة منها بشكل كامل. ويمكن التغلب على مثل هذه المعوقات من خلال وضع السياسة، والتخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات، وتخصيص موارد لاستيعاب الأطفال والشباب ذوى الاحتياجات الخاصة فى جميع المبادرات القومية للتنمية الخاصة بالصحة والتعليم.

٣- البرامج والمبادرات الحالية:

تقوم وزارة التربية والتعليم حاليا باتخاذ إجراءات تهدف إلى تحسين استيعاب الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة فى الخدمات التعليمية، ولهذه الإجراءات أربعة أشكال رئيسة تتمثل فى:

أ- الاستيعاب الكامل لعدد محدود من الأطفال، لا يتعدى بضع مئات، الذين يستفيدون من مشروعات تجريبية متنوعة ناجحة، ويتم استيعابهم فى مدارس التعليم العام طوال ساعات المدرسة، ولقد أوضحت الدلائل التى توصلت إليها هذه المشروعات أنه تم تعديل طرق التدريس كى تهتم وتستجيب لقدرات الأطفال المتنوعة. وقد انعكس هذا أيضا على جودة التعليم المقدم لكل الأطفال فى هذه المدارس الاسترشادية.

ب- الاستيعاب الجزئى للأطفال ذوى الإعاقات فى بعض الفصول، فعلى سبيل المثال، تم استيعاب ٤٩٥ طفلا ممن لديهم إعاقات سمعية فى القاهرة والدقهلية فى ٢٧ مدرسة من مدارس التعليم العام.

ج- الاهتمام بالفصول المندمجة: وهى عبارة عن وحدات للتربية الخاصة بمدارس التعليم العام (٤٥) فصلا نموذجيا تم استيعابهم فى ١٧ مدرسة تخدم ٢٢٩ طفلا بالقاهرة والإسكندرية والمنوفية والشرقية ودمياط وجنوب سيناء ومطروح).

د- الاهتمام بمدارس التربية الخاصة، وهذا هو النموذج السائد فى مصر لتزويد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم، وعلى الرغم من أن عدد الأطفال الملتحقين بها محدود جدا ويبلغ ٣٦,٨٠٨ طفلا يمثلون ٨,١٪ من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ممن هم فى سن المدرسة. وتشمل هذه المدارس : ٤٦٨ مدرسة للأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم (التخلف العقلى)، ٨٨ مدرسة للأطفال ذوي الإعاقة البصرية (الأكفأ وضعاف الإبصار)، ٢٣٢ مدرسة للأطفال ذوي الإعاقة السمعية (الصم وضعاف السمع)، خمس مدارس مجموع فصولها ٢٣ فصلا للأطفال الذين يعانون من حالات صحية تحتاج إلى العلاج الطبى. وعلى الجانب الآخر، قامت وزارة الصحة -عن طريق الهيئة العامة للتأمين الصحى- بتجريب نظام قومى جديد لتحديد وتشخيص، وتصنيف الأشخاص ذوي الإعاقات. وسوف يعمل المشروع القومى للتحديد والإحالة من خلال المراكز الصحية للطفولة والأمومة، ومن خلال ٦٨ وحدة إعاقة وصحة عقلية منشأة فى مختلف العيادات بكل المحافظات. وهذه الوحدات مزودة بفرق متعددة التخصصات يمكن أن تمثل مصدر قوة لنجاح خطة وزارة التربية والتعليم لتوفير تعليم يتسم بالجودة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٤- الإطار العام للسياسات ومنهجية البرنامج:

نظرا للفجوات الكبيرة فى أعداد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا تتاح لهم فرص الحصول على تعليم يتسم بالجودة: فقد تم اتخاذ قرار بتبنى خطة عمل لدمج ١٠٪ (١٥٢,٨٠٠ طفل) من العدد الكبير نسبيا للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تدريجيا فى مدارس التعليم العام حيث يستهدف العام الأول تحديد مواقع هذه المدارس، ودراسة الإمكانيات المطلوبة لتجهيز هذه المدارس فى نفس العام. وسوف تستهدف عملية الدمج بمدارس التعليم العام الأطفال ذوي الإعاقات الطفيفة كالإعاقات الجسمية وصعوبات التعلم وبطيئى التعلم والإعاقات البصرية والسمعية. وسوف يتم تدريجيا استيعاب عدد أكبر من الأطفال ذوي الإعاقات الفكرية الطفيفة والمتوسطة، والإعاقات البصرية والسمعية. وسوف يتم بالتوازي دعم هذه الخطوة من خلال التشريعات والسياسات والقواعد الجديدة التى تم تبنيها والتي يتم تعديلها أو إصدارها خلال العام الأول من تنفيذ الخطة. وسوف يتم أيضا متابعة هذه العملية وتقييمها بشكل مستمر بغرض التوجيه والتطوير.

وسوف يتلقى معلمو التربية الخاصة تدريبا لتنمية مهاراتهم وقدراتهم حتى يتمكنوا من أداء أدوارهم الجديدة فى دعم الأطفال الذين تم دمجهم. وسوف تبذل الجهود أيضا من أجل ضمان مراعاة الجوانب البدنية والمعنوية لكل الأطفال ذوي الإعاقات بالمدارس المستهدفة، كما أنه سيتم تدعيم هذه المدارس من أجل تحسين نوعية التعليم الذى تقدمه، وضمان تطوير نظام تعليمى واحد يهتم باحتياجات كل المتعلمين داخل بيئة شاملة. ولكى يتم تنفيذ هذا التوجه، سوف يكون تطوير المنهج المتعدد المستويات أحد المكونات الرئيسية لهذه الخطة من أجل ضمان المرونة، والتوافق، والملاءمة وفقا لاحتياجات المتعلمين. ويوفر هذا المنهج لكل طفل اختيارات متعددة لتحديد المستوى، ويسهل عملية الالتحاق المبكر بالتعليم لكل الأطفال، وعلى وجه الخصوص الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

وفى هذا السياق، سوف تكون خدمات مدارس التربية الخاصة قاصرة تدريجيا على احتياجات الأطفال ذوي الأنواع المتعددة والحادة والخطيرة من الإعاقات، والذين لم يتم دمجهم أثناء فترة تنفيذ هذه الخطة، وسوف يتم تدعيم هذه المدارس وتحسين خصائصها بطرق عديدة.

- ويرتكز البرنامج بشكل عام على منهجية واضحة تقوم على ما يلى:
- الإعداد لدمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم العام.
- الإعداد لتقديم خدمات التنمية المهنية المستدامة (للمعلمين وأخصائيى الاحتياجات الخاصة).
- مواعاة المنهج بحيث يسد احتياجات الأطفال الذين تشملهم فصول التعليم العام.
- التأصيل المؤسسى لمتابعة وتقويم دمج الأطفال فى فصول التعليم العام.
- تعديل المبانى المدرسية لضمان مراعاتها للحالة البدنية للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.
- تحسين جودة التعليم بكل مدارس التربية الخاصة الموجودة، وتفعيل أدوارها.
- تطوير التشريعات والسياسات القومية لتوفير بيئة داعمة.
- رفع الوعى وتكوين اتجاهات إيجابية بين المجتمعات المدنية والتربوية.

٥- عرض البرنامج:

الهدف العام Overall Goal:

تزويد الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بفرص تعليمية متكافئة وعلى درجة عالية من الجودة مع التأكيد على الدمج الشامل لهم فى مدارس التعليم الأساسى الرسمية.

استراتيجية البرنامج Program Strategy:

بما أنه يوجد حاليا حوالى ٢٪ من الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة ملتحقين بمدارس التربية الخاصة أو بمدارس التعليم العام، فإن الاستراتيجية التى تم تبنيها هى:

أ- قبول ١٠٪، أو ما جملته ١٥٢,٨٠٠ طفل من العدد المقدر للأطفال ذوى الإعاقات الطفيفة فى مدارس التعليم الأساسى العام تدريجيا خلال الخطة الخمسية، موزعين على كل المدارس فى جميع الإدارات التعليمية.

ب- تقديم خدمات تعليمية ذات جودة تتيح سهولة دمج هؤلاء الأطفال فى فصول التعليم العام، وهذه الإجراءات تتضمن: تزويد كل مدرسة من المدارس المستهدفة بحجرة للموارد وتدريب معلمى فصول التعليم العام، وتزويد الفصول بمعلم مساعد لكل ١٠٠ طفل من ذوى الاحتياجات الخاصة الملتحقين بهذه المدارس، وتنفيذ منهج متعدد المستويات فى حجرة الدراسة، وإنشاء نظام تقويم خاص لمتابعة مدى التقدم فى عملية دمج الأطفال.

وتدعو الإستراتيجية إلى تحسين جودة مدارس التربية الخاصة الموجودة بالفعل وعددها ٨٠٤ مدارس، من خلال التركيز على ٥٠٪ من هذه المدارس على الأقل فى الخطة الخمسية. وسوف يتم تقييم الاحتياجات فى عينة من هذه المدارس، وتحديد الإجراءات التى يجب اتخاذها بناء على أنماط الاحتياجات المختلفة فى كل نوع من هذه المدارس. وفى الوقت ذاته، سوف تقوم وزارة التربية والتعليم بتعزيز قدرة ٢٥٪ من هذه المدارس (٢٠٠ مدرسة) على الأقل لى تصبح مراكز مصادر للمدارس العامة المجاورة والتى تضم بين أطفالها عددا من الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، وسوف يتم ذلك أيضا عن طريق:

(أ) بناء قدرات المتخصصين فى هذه المدارس فى مجالات علاج صعوبات التخاطب، والعلاج البدنى، والإرشاد الأسرى
(ب) تقديم الأدوات والموارد اللازمة للمساعدة فى تعليم هؤلاء الأطفال.

ويتطلب دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والذين لديهم إعاقات بدنية على وجه الخصوص، تعديلا في السياسات والقوانين والتشريعات الحالية، وأيضا في إجراءات القبول التي تسمح لهم بالدمج في هذه المدارس بالإضافة إلى تعديلات في تصميمات المباني لضمان سهولة الوصول والحركة داخل المدرسة. ومن ثم، سوف تركز وزارة التربية والتعليم على مراجعة هذه التشريعات ومساعدة المدارس في إدخال التعديلات على مبانيها بما يتفق مع قانون الإتاحة الخاص بذوي الإعاقات. وقد يتطلب ذلك تحديث ومراجعة وتعديل كود المباني المدرسية بالكامل.

الأهداف الإجرائية والمستهدفات^(٣):

تمت ترجمة الاستراتيجيات السابقة إلى ثلاثة أهداف رئيسية على النحو التالي:

الهدف الإجرائي Objective:

١-١٢ دمج ١٠٪ من الأطفال ذوي الإعاقات الطفيفة بمدارس التعليم الأساسى وتحسين جودة التعليم المقدم إليهم.

المستهدف Target:

١-١-١٢ قبول ١٠٪ من الأطفال ذوي الإعاقات ممن هم فى سن المدرسة (١٥٢,٨٠٠ طفل) بشكل تدريجى فى ٥٠٤٠ مدرسة من مدارس التعليم الأساسى موزعة على ٢٥٩ إدارة بحلول عام ٢٠١٢

٢-١-١٢ إنشاء ٥٠٤٠ حجرة مصادر يعمل بكل منها إخصائى وتزويدها بوسائل تعليمية بالمدارس المستهدفة بحلول عام ٢٠١٢

٣-١-١٢ توفير فرص التنمية المهنية لعدد ٢٩,٢٨٠ معلما، و ٩٨١ أخصائيا نفسيا واجتماعيا فى مدارس التعليم الأساسى كى يتمكنوا من التعامل بشكل أفضل مع التنوع والاختلافات بين الأطفال بحلول عام ٢٠١٠

٤-١-١٢ تعيين وتدريب ١٥٢٦ معلما مساعدا تدريجيا (بواقع معلم مساعد واحد لكل ١٠٠ طفل معاق) بحلول عام ٢٠١٢

٥-١-١٢ وضع منهج متعدد المستويات وتنفيذه كلما كان ذلك ممكنا لسد احتياجات المتعلمين فى المدارس المستهدفة وعددها ٥٠٤٠ مدرسة بحلول عام ٢٠١١

٦-١-١٢ إنشاء نظام تقييم لمتابعة التقدم الذى يحققه الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة الذين تم دمجهم بمدارس التعليم الأساسى بحلول عام ٢٠١٠

الهدف الإجرائي Objective:

٢-١٢ تحسين جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة القائمة.

المستهدف Target:

١-٢-١٢ تحسين جودة ٥٠٪ من مدارس التربية الخاصة (٤٠٠ مدرسة) لضمان استيعاب جميع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بحلول عام ٢٠١١/٢٠١٢.

٢-٢-١٢ عمل برامج مناسبة للأطفال ذوي الإعاقات الحادة والمتعددة والذين لا يمكن دمجهم فى مدارس التعليم الأساسى، وتقديم هذه البرامج المطورة فى ٤٠٠ مدرسة للتربية الخاصة بحلول ٢٠١٠.

٣-٢-١٢ تحويل ٢٠٠ مدرسة للتربية الخاصة إلى مراكز مصادر ودعم بحلول عام ٢٠١٠

(٣) التقييم المتبع هو (رقم الفصل، رقم الهدف، رقم المستهدف)

الهدف الإجرائي Objective:

٢-١٢ العمل على توفير بيئة شاملة داعمة لعملية الدمج بمدارس التعليم الأساسي

المستهدف Target:

- ١-٢-١٢ مراجعة وتعديل جميع السياسات والقوانين والتشريعات والإجراءات الحالية التي تتعلق بتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، مع التركيز على المفهوم التربوي للدمج بحلول العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧
- ٢-٣-١٢ تخطيط وتنفيذ حملات عامة وأنشطة لرفع الوعي تستهدف صانعي القرار ومديري الإدارات التعليمية والمعلمين والمهتمين من المجتمع المحلي، فيما يتعلق بدمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بحلول عام ٢٠٠٩

أهداف وأنشطة برنامج تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الانشطة	المستهدفات	الأهداف
	11/11	11/10	11/9	11/8	11/7			
<ul style="list-style-type: none"> الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج واعداد المواد التعليمية الهيكل الجديد للمركز القومي للاحتياجات والتوحيب التربوي الهيكل الجديد للإدارة المركزية للتدريب أثناء الخدمة الإدارة العامة للتربية الخاصة المنظمات غير الحكومية وزارة الدولة للتنمية الإدارية وزارة العالية الهيئة العامة للأبنية التعليمية 						<p>١٠١٠١٢ (أ) تشكيل لجنة من مجموعة إخصائين (بما في ذلك ممثلو الهيئة العامة للأبنية التعليمية) بغرض التوصل إلى معايير اختيار المدارس المستهدفة لدمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بحلول العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.</p> <p>١٠١٠١٢ (ب) تشكيل لجنة من الخبراء (بما في ذلك ممثلو الهيئة العامة للأبنية التعليمية) لوضع الكود الهندسي المصري لإنشاء جميع المدارس الجديدة مع تعديل الوضع في المدارس الموجودة حالياً لتتناسب عملية الدمج عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨</p> <p>١٠١٠١٢ (ج) وضع معايير وإجراءات القبول للدمج وأساليب تحديد أنماط ودرجات الاحتياجات الخاصة أو الإعاقات بنهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨</p> <p>١٠١٠١٢ (د) تكامل وتنفيذ خطط دمج الأطفال ذوي الإعاقات ضمن الخطط القومية الحالية لمراحل تعليم رياض الأطفال والتعليم الأساسي بحلول عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩</p> <p>١٠١٠١٢ (هـ) تنفيذ عملية فحص وتحديد الأطفال بالتعاون مع الهيئة العامة للتأمين الصحي وذلك بوصول رياض الأطفال، وعند القبول بالمدرسة الإبتدائية بحلول عام ٢٠٠٨ من أجل التدخل اللازم لهؤلاء الأطفال في الوقت المناسب</p> <p>٢٠٠٧/٢٠٠٨/٢٠٠٩ (١) وضع الخطوط الرئسية لإنشاء وتحديد أوزار حجرات المصادر خلال عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨/٢٠٠٩</p> <p>٢٠١٠١٢ (ب) تدريب المعلمين أو الإخصائين المعيّنين والذين يحتاجهم حجرات المصادر بعمل فرد واحد لكل مدرسة تدريجياً بحلول عام ٢٠١٢</p>	<p>١٠١٠١٢ قبول ١٠٪ من الأطفال ذوي الإعاقات ممن هم في سن المدرسة (١٥٢.٨٧٠ طفل) بشكل تدريجي في ٥٠٤٠ مدرسة من مدارس التعليم الأساسي موزعة على ٢٥٩ إدارة بحلول عام ٢٠١٢ كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ٢٠٠٧م ١٠٨٠ طفل ٢٠٠٨م ٢٠٢٤ طفل ٢٠٠٩م ٣٠٤٨ طفل ٢٠١٠م ٤٠٨٠ طفل ٢٠١١م ٥١٢٠ طفل 	<p>١٠١٢ دمج ١٠٪ من الأطفال ذوي الإعاقات الطنيفة بممارس التعليم الأساسي وتحسين جودة التعليم المقدم اليهم.</p>
						<p>٢٠١٠١٢ إنشاء ٥٠٤٠ حجرة مصادر يعمل بكل منها أخصائى وتزويدها بوسائل تعليمية بالممارس المستهدفة بحلول عام ٢٠١٢</p>		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني				الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	١١/٢٠١١	١٠/٢٠١١	٩/٢٠١٠	٨/٢٠٠٩			
					٢.١.١٢ (ج) تجهيز حجرات المصادر بالمواد التعليمية ووسائل التدريس الملائمة للتربية الخاصة تدريجياً بحلول عام ٢٠١٢		
					٣.١.١٢ (أ) عمل نماذج وأنماط تدريبية للمعلمين عن طبيعة التعامل مع التنوع والاختلافات في الإعاقات، على أن يتم إدراج ذلك ضمن خطة التدريب العام للمعلمين بحلول ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣.١.١٢ توفير فرص التنمية المهنية للمهنية لعدد ٢٩,٧٨٠ معلماً و ٩٨١ إخصائياً نفسياً واجتماعياً في مدارس التعليم الأساسي كي يتكفوا من التعامل بشكل أفضل مع التنوع والاختلافات بين الأطفال بحلول عام ٢٠١٠	
					٣.١.١٢ (ب) ضمان إدراج ٢٩,٧٨٠ معلماً من ٥٠٤٠ مدرسة مستهدفة ضمن برنامج تدريب المعلمين، والانتهاء من تدريبهم بحلول عام ٢٠١٠	٤.١.١٢ تعيين وتدريب ١٥٢٦ معلماً مساعداً تدريجياً (بواقع معلم مساعد واحد لكل ١٠٠ طفل معاق) بحلول عام ٢٠١٢.	
					٣.١.١٢ (ج) تدريب ٩٨١ إخصائياً اجتماعياً ونفسياً بعد ارس التعليم الأساسي على التعامل بشكل أفضل مع الاختلافات بحلول عام ٢٠١٠		
					٤.١.١٢ (أ) تعيين ١٥٢٦ معلماً مساعداً للعمل مع الأطفال بمدارس التعليم الأساسي العامة بحلول عام ٢٠١١		
					٤.١.١٢ (ب) تنظيم برامج تدريبية للمعلمين المساعدين لتدريبهم من تدعيم عملية الدمج بحلول عام ٢٠١١ وذلك على النحو التالي: ١٠٠ معلم في ٢٠٠٧، ٢٠٢ معلم في ٢٠٠٨، ٣٠٤ معلماً في ٢٠٠٩، ٤٠٨ معلمين في ٢٠١٠، ٥١٢ معلماً في ٢٠١١	٥.١.١٢ وضع ونهج متعدد المستويات وتنفيذه كلما كان ذلك ممكناً لسد احتياجات المعلمين في الممارس المستهدفة وعددها ٥٠٤٠ مدرسة بحلول عام ٢٠١١	
					٥.١.١٢ (أ) تخصيص خمسة إخصائين للتربية الخاصة للعمل مع اللجان القومية المختلفة لتطوير مناهج التعليم الأساسي		

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١			
<ul style="list-style-type: none"> ● الهيكل الجديد لمركز تطوير المناهج واعداد المواد التعليمية ● المركز القومي للاحتياجات والتعليم التربوي ● الإدارة العامة للتربية الخاصة ● الإدارة المركزية للتدريب أثناء الخدمة 						<p>٦.١.١٢ (أ) تعيين خمسة أخصائيين للتربية الخاصة للعمل مع المركز القومي للاحتياجات والتعليم التربوي لمرحلة طرق الاختيار والتقييم الحالية ومدى ملائمتها للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، على أن يستكمل ذلك بحلول عام ٢٠٠٩</p> <p>٦.١.١٢ (ب) تطبيق معايير التقييم الجديدة بحلول عام ٢٠١٠ (انظر الفصل الخاص بالمتابعة والتقييم)</p>	<p>٦.١.١٢ إنشاء نظام تقييم لمتابعة التقدم الذي يحققه الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الذين تم دمجهم بمدارس التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١٠</p>	<p>٢.١.٢ تحسين جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة القائمة</p>
						<p>١.٢.١٢ (أ) إجراء تقييم مؤسسي على عينة تمثل ٥٪ من مدارس التربية الخاصة (٤٠ مدرسة) لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والاحتياجات التدريبية بحلول عام ٢٠٠٧</p> <p>١.٢.١٢ (ب) تنظيم وعقد برامج تدريب المعلمين في ٤٠٠ مدرسة على احتياجات بحلول عام ٢٠٠٨</p> <p>١.٢.١٢ (ج) تدريب ٨٠٠ من معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة (٢ من كل مدرسة) للعمل كمدربين للمدرسين TOTS للقيام بتصميم وتنفيذ خطة تطوير المدرسة بحلول عام ٢٠٠٧</p> <p>١.٢.١٢ (د) تخصيص وتجهيز قصول رياض أطفال ذات كثافة عالية في مدارس التربية الخاصة المستهدفة للأطفال ذوي الإعاقات الحادة والمتعددة بحلول عام ٢٠١٠</p> <p>٢.٢.١٢ (أ) تصميم وتنفيذ برامج تعليمية ملائمة للأطفال ذوي الإعاقات الطفيفة والحادة والمتعددة وتقديم الدعم اللازم لتنفيذ هذه البرامج بحلول عام ٢٠١٠</p> <p>٢.٢.١٢ (ب) تدريب المعلمين والمختصين في ٤٠٠ مدرسة للتربية الخاصة لتمكينهم من الوفاء بالاحتياجات المتنوعة للإعاقات الحادة والمتعددة بحلول عام ٢٠٠٩</p> <p>٢.٢.١٢ (ج) تدريب ٨٠٠ من معلمي التربية الخاصة في المدارس المستهدفة (٢ من كل مدرسة) على تطبيق المناهج المطورة في عام ٢٠٠٩</p>	<p>١.٢.١٢ تحسين جودة ٥٠٪ من مدارس التربية الخاصة (٤٠٠ مدرسة) لضمان التحاق جميع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١</p> <p>٢.٢.١٢ عمل برامج مناسبة للأطفال ذوي الإعاقات الحادة والمتعددة والتي لا يمكن دمجهم في مدارس التعليم الأساسي، وتقديم هذه البرامج المطورة في ٤٠٠ مدرسة للتربية الخاصة بحلول عام ٢٠١٠</p>	

مستوى التنفيذ	الإطار الزمني					الأنشطة	المستهدفات	الأهداف
	٢٠٠٧/٠٩	٢٠٠٧/١٠	٢٠٠٨/٠١	٢٠٠٨/٠٢	٢٠٠٨/٠٣			
<ul style="list-style-type: none"> ● قطاع التعليم العام ● الإدارة العامة للتربية الخاصة ● الإدارة العامة للجمعيات الأهلية ● الهيئة العامة للأبنية التعليمية 						٢٠٢٠١٢ (١) تدريب معلمي التربية الخاصة على تقديم الخدمات المتخصصة المطلوبة (علاج صعوبات الخطأ، العلاج الطبيعي، الإرشاد الأسري) في مدارس التعليم العام المرجحة بعملية الدمج بحلول عام ٢٠٠٩ .	٢٠٢٠١٢ تحويل ٢٠٠ مدرسة للتربية الخاصة إلى مراكز مصادر ودعم بحلول عام ٢٠١٠	٢٠١٢ العمل على توفير بيئة شاملة داعمة لعملية الدمج بعدرس التعليم الأساسي
						١٠٣٠١٢ (١) تشكيل لجنة لمراجعة وتعديل السياسات والقوانين والتشريعات والإجراءات الحالية التي تتعلق بتعليم الأطفال ذوي الحاجات الخاصة، مع دعم عملية الدمج بحلول عام ٢٠٠٧	١٠٣٠١٢ مراجعة وتعديل جميع السياسات والقوانين والتشريعات والإجراءات الحالية التي تتعلق بتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع التركيز على المفهوم التربوي للدمج بحلول عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	
						١٠٣٠١٢ (ج) إعداد وتوزيع كتيبات تحتوي على كل القوانين والقوانين التي تنظم عملية دمج وتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بحلول عام ٢٠٠٨		
						١٠٣٠١٢ (ب) إصدار القرارات والتشريعات والتطبيقات الوزارية المعدلة فور الموافقة عليها بحلول عام ٢٠٠٧		
					٢٠٣٠١٢ (١) تصميم وإعداد مواد للحملة الإعلامية وبرامج زيادة التوعية	٢٠٣٠١٢ تخطيط وتنفيذ حملات عامة وأنشطة لرفع الوعي تستهدف صانعي القرار ومديري الإدارات التعليمية والمعلمين والمهتمين من المجتمع المحلي، فيما يتعلق بدمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بحلول عام ٢٠٠٩		
					٢٠٣٠١٢ (ب) تنظيم وعقد لقاءات توعية تستهدف ساحات التعليم المحلية والمشرفين من خلال الفيديو كونفرنس ووسائل الإعلام			

الإطار المنطقي لبرنامج ذوي الاحتياجات الخاصة:

الاقتراضات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> ● ميزانية مخصصة ● تغيير الثقافة 	<ul style="list-style-type: none"> ● دراسة مسحية ● وجود معايير موثقة في جميع المؤسسات التربوية. ● توضيح البيانات الموجودة في المدارس والمؤسسات التربوية المحلية والمستويات المركزية التحاق الأطفال ذوي الإعاقات وفقاً لما تم العامه ورياض الأطفال وفقاً له. جدولته والتخطيط له. 	<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة أعداد الأطفال في نظام الدمج ● دمج ٨٠٪ من إجمالي عدد الأطفال ذوي الإعاقات (١٥٠.٠٠٠) في ٥٠٠ مدرسة بنهاية الخطة. ● عدد مراكز الموارد التي تم إنشاؤها ● عدد المعلمين الذين تم تدريبهم. 	<p>الهدف الإجرائي (١) :</p> <p>دمج ١٠٪ من الأطفال ذوي الإعاقات الطيفية بمدارس التعليم الأساسي وتحسين جودة التعليم المقدم اليهم.</p> <p>المستهدف ١:</p> <p>قبول ١٠٪ من المعلمين ذوي الإعاقات ممن في سن المدرسة (١٥٢.٨٠٠ طفل) بشكل تدريجي في ٥٠٤ مدرسة من مدارس التعليم الأساسي موزعة على ٢٥٩ إدارة بحلول عام ٢٠١٢</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● صدور القرارات الوزارية المنظمة للقبول بالمدارس قبل بداية العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (استنفوق المرحلة الإعدادية ستة شهور على الأقل قبل بداية العام الدراسي) اختيار المدارس، صدور الإجراءات التنظيمية... الخ). ● يعني هذا تأجيل كل الخطة لمدة عام إذا لم تتم الموافقة على الخطة الحالية في الوقت المحدد. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير دورية عن مراكز الموارد 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد مراكز الموارد التي تم إنشاؤها 	<p>المستهدف ٢ :</p> <p>إنشاء ٥٤٠ مصدر يعمل بكل منها أخصائي ووليدها بوسائل تعليمية بالمدارس المستهدفة بحلول عام ٢٠١٢</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توفر الميزانية ● وحدات تدريب فعالة ● تلقى المعلمين للتدريب كما تم تصميمه في وحدات التدريب. ● دمج التدريب في البرامج التدريبية العامة للمعلمين. 	<ul style="list-style-type: none"> ● مخصصات التدريب تشمل الأهداف، وطرق التدريس وإجراءات التقييم. ● مطبوعات التدريب. ● نتائج تقييم وتقييم التدريب. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المعلمين الذين تم تدريبهم. 	<p>المستهدف ٣:</p> <p>توفير فرص التنمية المهنية لـ ٢٩.٢٨٠ معلماً و ٩٨١ أخصائياً نفسياً واجتماعياً في مدارس التعليم الأساسي كي يتمكنوا من التعامل بشكل أفضل مع التنوع والاختلافات بين الأطفال بحلول عام ٢٠١٠</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرامج
<ul style="list-style-type: none"> ● تتجاوز حاجات الأطفال ذوى الإعاقات الوقت المخصص لكل طفل في حالة عدم قدرة المعلمين المساعدين على تلبية المجتمع المحلي و الموارد المدرسية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● قائمة بالمعلمين المساعدين الذين تم تعيينهم. ● مطبوعات التدريب. ● خطط التدريب التي تحدد مفهوم الأهداف، وطرق التدريس والتقييم. ● تقارير عن التدريب. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المعلمين المساعدين الذين تم توظيفهم وتدريبهم خلال أول شهرين من استلامهم للعمل. ● يعمل كل معلم مساعد مع ٥٠ على الأقل من الأطفال ذوى الإعاقات. 	<p>المستهدف ٤: تعيين وتدريب ١٥٢٦ معلم مساعد تدريجياً (معلم مساعد واحد لكل ١٠٠ طفل معاق) بحلول عام ٢٠١٢</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● تصميم برامج متعددة المستويات واعتمادها وتنفيذها 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير الاجتماعات وورش العمل ● نماذج موقفة عن التغييرات التي تمت في المناهج. ● خطط دروس توضح التغييرات التي تمت في المناهج. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود منهج متعدد المستويات يراعى المعلمين ذوى الاحتياجات الخاصة . 	<p>المستهدف ٥: وضع منهج متعدد المستويات وتثيقه كلما كان ذلك ممكناً لسد احتياجات المعلمين في المدارس المستهدفة وعددها ٥٤٠ مدرسة بحلول عام ٢٠١١</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● استمرار نظام امتحانات صلام ووقفه كعائق في طريق الدمج. ● تصميم نظام خاص بالتقييم والامتحانات وفقاً للمنهج متعدد المستويات. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير الاجتماعات وورش العمل ● تقارير مجالس الأباء عن مدى تقبل أولياء الأمور لأساليب التقويم الجديدة وفقاً للمنهج متعدد المستويات. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود نظام تقويم يراعى القدرات والتحديات الناتجة عن ظروف الإعاقة 	<p>المستهدف ٦: إنشاء نظام تقويم لمتابعة التقدم الذي يحققه الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة الذين تم دمجهم بمدارس التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١٠</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● الميزانية ● الثقافة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير التوجيه. ● نتائج الامتحانات 	<ul style="list-style-type: none"> ● ارتفاع مستوى أداء المعلمين في مدارس التربية الخاصة 	<p>الهدف الإجرائى (٢): تحسين جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة القائمة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● قيام إدارة المدرسة بوضع خطة تطوير المدرسة. ● إشراك جميع المعنيين بفعالية في تحديد التحديات ووضع خطط تطوير المدرسة. ● ابتكار برامج تدريبية عن العمل مع ذوى الإعاقات الحادة والمتعددة وتدريبها لمعلمي التربية الخاصة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● قائمة بالممارس التي تم تحسينها 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد مدارس التربية الخاصة التي طرأ عليها التحسين 	<p>المستهدف ١: تحسين جودة ٥٠٪ من مدارس التربية الخاصة (٤٠٠ مدرسة) لضمان التحاق جميع الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بحلول عام ٢٠١١/٢٠١٢.</p>

الاقتراحات الأساسية	وسائل التحقق	مؤشرات الأداء	ملخص البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> ● الميزانية. ● الهيئات العاملة بمراكز الموارد لها القدرة والمهارة على تدريب ودعم الآخرين ● توفر الميزانية المطلوبة 	<ul style="list-style-type: none"> ● أسلوب موحد للتقييم يتم تطبيقه في جميع مدارس التربية الخاصة. ● وثائق نتائج تقييم كل طفل وحفظها بملف. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد البرامج المطورة المستخدمة في مدارس التربية الخاصة 	<p>المستهدف ٢:</p> <p>عمل برامج مناسبة للأطفال ذوي الإعاقات الحادة والتمتعده والذين لا يمكن دمجمهم في مدارس التعليم الأساسي، وتقديم هذه البرامج المطورة في ٤٠٠ مدرسة للتربية الخاصة بحلول عام ٢٠١٠.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● طلب المدارس العادية النصح والدعم من مدارس التربية الخاصة ● معرفة إدارات المدارس العامة والتربية الخاصة الخدمات التي تقدمها مراكز الموارد 	<ul style="list-style-type: none"> ● طلب المدارس العادية النصح والدعم من مدارس التربية الخاصة ● معرفة إدارات المدارس العامة والتربية الخاصة الخدمات التي تقدمها مراكز الموارد 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المدارس التي تم تحويلها إلى مراكز للمصادر والدعم 	<p>المستهدف ٣:</p> <p>تحويل ٢٠٠ مدرسة للتربية الخاصة إلى مراكز مصادر ودعم بحلول عام ٢٠١٠</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● إصدار قرار وزاري للبدء 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير ورش العمل ● قائمة بالمعلمين المشاركين 	<ul style="list-style-type: none"> ● مشاركة جميع المعلمين ● زيادة أعداد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين في مدارس التعليم الأساسي 	<p>الهدف الإجرائي (٣):</p> <p>العمل على توفير بيئة شاملة داعمة لعملية الدمج بمدارس التعليم الأساسي</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● قرار وزاري 	<ul style="list-style-type: none"> ● ملف يحتوي على مجموعة التشريعات والقوانين ذات الصلة 	<ul style="list-style-type: none"> ● تعديل التشريعات والقوانين 	<p>المستهدف ١:</p> <p>مراجعة وتعديل جميع السياسات والقوانين والتشريعات والإجراءات الحالية التي تتعلق بتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع التركيز على المفهوم التربوي للدمج بحلول عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● صدور القرارات واللوائح والقوانين في الوقت المناسب 	<ul style="list-style-type: none"> ● وثيقة تبرز التغييرات المطلوبة ● كتب بالقوانين واللوائح الجديدة 	<ul style="list-style-type: none"> ● شريعات وقوانين معدلة 	<p>المستهدف ٢:</p> <p>تخطيط وتنفيذ حملات عامة وأنشطة لرفع الوعي تستهدف صانعي القرار ومديري الإدارات التعليمية والمعلمين والمهتمين من المجتمع المحلي، فيما يتعلق بدمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بحلول عام ٢٠٠٩</p>

الفصل الأول

التكاليف التقديرية لخطة تطوير التعليم ومصادر تمويلها ٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ٢٠١٢/٢٠١١

تقديم:

إن تقدير التكاليف الكلية لتنفيذ خطة تطوير التعليم على أسس واقعية وكذلك تحديد مصادر التمويل، يعتبر أحد المكونات الأساسية في خطط تحديث قطاع التعليم على مستوى دول العالم المختلفة.

وتساعد البيانات التي يمكن إعدادها في هذا المجال المخططين ومنتخذي القرارات في:

- تحديد الأولويات بالنسبة للتمويل الذي يمكن إتاحتها.
- التوزيع الزمني للموارد المالية المطلوبة لكل سنة من سنوات الخطة.
- متابعة تنفيذ الخطة، وما قد يترتب على مراجعة أو تعديل للأهداف والأولويات والموازنات.

وفى ضوء ذلك فإن إعداد تقديرات على أسس سليمة ومدروسة لكل من التكاليف والتمويل سوف يدعم قطاع التعليم كأحد القطاعات التي تشكل طلبا على الموارد العامة.

أولا: تمويل التعليم للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦^(١):

يشمل الإنفاق على التعليم كلاً من وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي، والأزهر الشريف، ويتم توزيع هذا الإنفاق على جهات إسناد عديدة تتمثل في مديريات التعليم بالمحافظات، ومؤسسات التعليم الأزهرى قبل الجامعي، والجامعات الحكومية، والمعاهد المتوسطة والعليا الحكومية، وجامعة الأزهر، والهيئات العامة التي تتبع كلاً من وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم والأزهر الشريف.

جدول (١) الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي وقبل الجامعي للسنوات ٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بالأسعار الجارية

٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥ ^(١)	٢٠٠٧/٢٠٠٦ ^(١)	
١٢٧٣٢٠	١٤٥٩٨٨	١٦١١٦١	٢٠٦٨٣٩	٢١٧٨٣٩	إجمالي الإنفاق العام (بالمليون جنيه)
-	%١٤,٧	%١٠,٤	%٢٨,٣	%٥,٣	معدل النمو السنوي
٢٠٦٤٨	٢٢٦٦٧	٢٥٨١٨	٢٤٧١٩	٢٧٤٤٣	الإنفاق على التعليم (بالمليون جنيه)
-	%٩,٨	%١٣,٩	(%٤,٣)	%١١	معدل النمو السنوي
%١٦,٢	%١٥/٥	%١٦	%١٢	%١٢,٦	الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام
			^(٢) ١٦,٣	^(٢) ٦,٩	
%٤,٩	%٤,٧	%٤,٨	%٤,٢	%٤,١	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي
			^(٢) %٤,٦	^(٢) %٤,٥	بسرير السوق%

المصدر: بيانات وزارة المالية

(١) لتفاصيل مكونات الإنفاق على التعليم. انظر الفقرة الثانية من هذا الفصل.
(٢) تم تعديلها وفقاً لمكونات الإنفاق على التعليم للسنوات السابقة.

(١) تشمل خطة تطوير التعليم قبل الجامعي جميع المراحل التعليمية الحكومية بأنواعها، ومن ثم لا تشمل التعليم العالي والجامعي والتعليم الأزهرى، والتعليم الخاص، وهذا هو مرادف مصطلح قطاع التعليم أو النظام التعليمي كلما ورد بهذا التقرير، حيث أن كليهما يقتصر فقط على مرحلة التعليم الحكومي قبل الجامعي.

وكان من المفترض أن يرتفع الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى للسنوات المالية ٢٠٠٥/٠٦، و ٢٠٠٦/٠٧، إلى ٤,٦٪، و ٤,٥٪ بدلا من ٤,٢٪، و ٤,١٪ على التوالى. ويعد هذا المستوى من الإنفاق على التعليم أعلى من متوسط مستوى إنفاق مجموعة الـ ١٩^(١)، والذى يبلغ ٤٪ من إجمالى الناتج المحلى لهذه الدول، إلا أنه أقل من متوسط مستوى إنفاق دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى فى نفس تلك السنوات المالية والذى يبلغ ٥,٧٪.

وقد زاد الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى بشكل واضح (لكافة مراحل ونوعيات التعليم المتضمنة فى الخطة الاستراتيجية) بنسبة ٣٨٪ خلال السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٧ وبمعدل نمو سنوى ٧٪.

ويعتبر الإنفاق على التعليم أحد أكبر مجالات الإنفاق الاجتماعى بمصر، حيث يمثل نحو ١٦,٢٪ من إجمالى الإنفاق العام للعام المالى ٢٠٠٣/٠٢، ١٦٪ للعام ٢٠٠٥/٠٤، ١٢,٦٪ للعام ٢٠٠٦/٠٥.

ولقد شهدت السنوات الخمسة المشار إليها زيادة طفيفة فى الإنفاق على التعليم، وعلى العكس من ذلك فقد انخفض الإنفاق على التعليم عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كنسبة من الإنفاق العام، ويعود ذلك إلى حدوث تغيير فى مكونات وتبويب الموازنة العامة للدولة كما يلى:

- تم تضمين دعم المواد البترولية بالموازنة العامة للدولة اعتبارا من العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الأمر الذى ترتب عليه زيادة الإنفاق العام وتراجع الأهمية النسبية لأوجه الإنفاق المختلفة ومن بينها الإنفاق على التعليم.

- كما تم تبويب الإنفاق على التعليم الأزهري قبل الجامعى ضمن نشاط الشباب والثقافة والشئون الدينية بما يعد انقصاصا للإنفاق على التعليم لكونه أحد عناصر هذا القطاع كما كان يجرى العمل به سابقا.

وإذا ما تم مراعاة العامل الثانى فى الاعتبار أى تضمين الإنفاق على التعليم إنفاق التعليم الأزهري قبل الجامعى، فإن نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام عامى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، ٢٠٠٦/٢٠٠٦، ٢٠٠٧/٢٠٠٦ سوف ترتفع إلى ١٦,٣٪، ١٦,٩٪ مقابل ١٢,٦٪، على التوالى. ويعبر زيادة الإنفاق الحكومى على التعليم من خلال مديريات التربية والتعليم عن التطبيق الفعال لسياسة الحكومة فى مجال دعم اللامركزية (جدول ٢)؛ حيث يوضح الجدول زيادة الأهمية النسبية لإنفاق مديريات التعليم إلى جملة إنفاق وزارة التربية والتعليم؛ حيث زاد نصيب المديريات التعليمية من ٧٠٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ما يزيد عن ٨٠٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وبمعدل زيادة ١٦٪، وتمثل الأجور نحو ٩٥٪ من جملة إنفاق المديريات. وفى المقابل فلقد انخفض الإنفاق على الجهاز الإدارى ممثلا فى ديوان وزارة التربية والتعليم خلال نفس الفترة بنسبة ٢٥٪ حيث انخفضت الأهمية النسبية من ١٦,٤٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ١٢,٤٪ عام ٢٠٠٧/٠٦. هذا ويشمل إنفاق الجهاز الإدارى ممثلا فى ديوان الوزارة بعض عناصر الإنفاق التى تعود على مديريات التعليم ومنها الكتب والتغذية والصيانة. أما نصيب الهيئات الخدمية، مثل الهيئة العامة للأبنية التعليمية والهيئة العامة لتعليم الكبار، من الإنفاق فقد انخفض بنسبة ٦٠٪ تقريبا؛ حيث بلغت الأهمية النسبية لإنفاق تلك الهيئات إلى إجمالى إنفاق وزارة التربية والتعليم ٥,٦٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، مقابل ١٣٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١.

(٢) هى مجموعة مكونة من ١٩ دولة مانحة داعمه/شركاء فى التطوير، وتقوم بتوفير دعم للميزانية العامة وذلك بناء على مذكرة تفاهم تم توقيعها فى ٢٠٠٤ ويرأسها حاليا دولة هولندا.

جدول (٢) الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي طبقاً للتقسيم الإداري للسنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٦-٢٠٠٢/٢٠٠١

السنوات المالية	الإنفاق الإجمالي بالأسعار الجارية (بالمليون جنيهه)	الجهاز الإداري المركزي %	المحليات مديريات التعليم %	الهيئات الخدمية %
٢٠٠١/٢٠٠٠ ختامى	١٢٦٧٠,٨	١٦,٤	٧٠,٦	١٣,٠٠
٢٠٠٢/٢٠٠١ ختامى	١٤٣٥٩,٠	١٤,٥	٦٩,٠٠	١٦,٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢ ختامى	١٥٦٦٢,٤	١٤,٥	٧٠,٤	١٥,١
٢٠٠٥/٢٠٠٤ ختامى	١٧٧٨٩,٣	١٤,٩	٧٥,٦	٩,٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥ متوقع	١٨٦٠٩,٩	١٤,٢	٧٧,٧	٨,١
٢٠٠٧/٢٠٠٦ تقديري	١٩٧٨٨,٠	١٢,٤	٨٢,٠٠	٥,٦

المصدر: بيانات وزارة المالية

ويوضح الجدول رقم (٣) الزيادة الملموسة فى الأجور خلال الفترة السابقة حيث بلغت أهميتها النسبية إلى إجمالى الإنفاق على التعليم قبل الجامعي عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نحو ٨٣٪ مقابل ٧١٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، وفى نفس الوقت فقد انخفضت باقى المصروفات الجارية (وعلى وجه الخصوص المصروفات المرتبطة بالتمليذ ومصروفات تشغيل المدرسة) إلى نحو ١٢٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، أما الانخفاض فى المصروفات الرأسمالية "الاستثمار" ممثلاً فى البنية الأساسية لمرحلتى التعليم الابتدائى والإعدادى فهو يشير إلى أن هذه البنية قد استكملت مما ترتب عليه أن بلغت معدلات القيد فى هاتين المرحلتين قرابة ١٠٠٪، إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الإنفاق الرأسمالى لمواجهة التفاوتات بين الأقاليم ولتحقيق اعتبارات الجودة.

جدول (٣) الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي بحسب طبيعة الإنفاق خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦-٢٠٠١/٢٠٠٠

السنوات المالية	الأجور %	نفقات جارية أخرى %	جملة الإنفاق الجارى %	الإنفاق الرأسمالى "الاستثمار" %
٢٠٠١/٢٠٠٠ ختامى	٧١,١	١٦,٤	٨٥,٧	١٤,٣
٢٠٠٢/٢٠٠١ ختامى	٦٩,٠٠	١٣,٨	٨٢,٨	١٧,٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢ ختامى	٧٠,٦	١٤,٤	٨٥,٠٠	١٥,٠٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤ ختامى	٧٦,٢	١٤,٩	٩١,١	٨,٩
٢٠٠٦/٢٠٠٥ متوقع	٧٨,٩	١٢,٨	٩١,٧	٨,٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦ تقديري	٨٣,٢	١٢,٥	٩٥,٧	٤,٣

المصدر: إحصاءات وزارة المالية

وتجدر الإشارة إلى أن النظام المالى الحالى لا يتيح بيانات مالية على مستوى المراحل التعليمية أو على مستوى المدرسة، وعلى سبيل المثال لا يوضح كل من الموازنة، ولا الحساب الختامى، حجم الإنفاق على التعليم قبل المدرسة أو مرحلة التعليم الابتدائى والإعدادى، أو الإنفاق على تدريب المدرسين... إلخ. ويرجع ذلك إلى أن الموازنة الحالية هى موازنة بنود وليست موازنة أداء، وبالتالي لا يتم ربط الإنفاق بالنتائج والأهداف، ويعتبر غياب نظام موازنات الأداء قصورا يترتب عليه عدم وجود أساس جيد لبناء خطط تعليم وسياسات حديثة، وكذلك المتابعة الفعالة لتلك الخطط، كما أن عدم وجود نظام لموازنات الأداء يجعل من الصعب أن تكون هناك لا مركزية فعالة فى السلطات والمسئوليات، هذا فضلا عن صعوبة تحفيز المشاركات المجتمعية فى النظام التعليمى.

ومن أجل التغلب على المشكلة السابقة فلقد عمدت وحدة السياسات والتخطيط الإستراتيجى بوزارة التربية والتعليم إلى إعداد تقديرات بتوزيع الإنفاق الحكومى الفعلى بحسب المراحل التعليمية المختلفة طبقا للحساب الختامى لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. باعتباره آخر عام مالى توفرت بياناته عند إعداد التقديرات السابقة، كما قامت الوحدة فى نفس الوقت بإعداد توزيع لإنفاق العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بحسب المراحل التعليمية أيضا استنادا على الموازنة العامة للوزارة، بالإضافة إلى موازنات بعض مديريات التربية والتعليم.

وكمخرج من محدودية النظام المالى الحالى وتوفير أساس جيد لتوقعات التكلفة والتمويل لبناء خطة التعليم للسنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢، قامت وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى إضافة إلى ما سبق، بتبويب عناصر الإنفاق الجارى لكل مرحلة تعليمية إلى ثلاث مجموعات: الأجور، مصروفات ترتبط بالتلميذ "مواد تعليمية/تغذية.."، مصروفات تشغيل المدرسة "الصيانة/تدريب المدرسين/.." وسوف يفيد ذلك فى توفير البيانات الأساسية لبرنامج التحليل والتوقع ANPRO-Model.

ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج تقديرات الإنفاق الجارى وفقا لختماميات العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ على مستوى كل مرحلة تعليمية، كما يوضح الجدول رقم (٥) نفس التوزيع للعام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

هذا وتحظى مرحلة التعليم الابتدائى بالنصيب الأكبر من الإنفاق الجارى، فى حين أن نصيب الطالب من الإنفاق الجارى بهذه المرحلة يبلغ نحو ٦٥٪ من نصيب الطالب بمرحلتى التعليم الإعدادى والثانوى. أما بالنسبة لحجم الإنفاق على الأجور فى مرحلة التعليم الثانوى الفنى الصناعى والزراعى والتجارى يعتبر مرتفعا نسبيا، فى حين أن نصيب الإنفاق المرتبط بكل من الطالب والمدرسة يعد منخفضا نسبيا، وذلك على الرغم من أن نوعية هذا التعليم تتطلب مدخلات ذات مواصفات فنية عالية التكلفة كالمعامل والورش ومعامل الحاسبات... إلخ.

**جدول رقم (٤) توزيع الإنفاق الجارى للتعليم قبل الجامعى
بحسب المراحل التعليمية ومجموعات الإنفاق طبقاً للحساب الختامى للعام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤**

نصيب التلميذ من المصروفات الجارية (بالجنيه)	توزيع المصروفات الجارية بحسب مجموعات الإنفاق الرئيسية			المصروفات الجارية (بالمليون جنيه)		مجموعات الإنفاق المراحل التعليمية
	مصروفات تشغيل المدرسة	مصروفات مرتبطة بالتلميذ	أجور			
٩٤٣	%١١	%١٠	%٧٩	٧٤٩٠,٧	%٤٦,٢	الابتدائى
١٣٥٧	%١٠	%١١	%٧٩	٣٧٥٠,٩	%٤٣,٢	الإعدادى
١٣٨٩	%١٠	%١١	%٧٩	١٦٦٦,٦	%١٠,٣	الثانوى العام
١٣٥٨	%١٠	%٥	%٨٥	١٤٢٢,٤	%٨,٨	الثانوى الصناعى
—	—	—	—	١٦٧٦,٤	%١٠,٣	أخرى ^(١)
١١٢٠	%٩	%١٠	%٨١	١٦٠٠٧,٠	%٩٨,٨	جملة المراحل
—	—	—	—	١٩٩,٠	%١,٢	قطاع الإدارة ^(٢)
—	—	—	—	١٦٢٠٦,٠	%١٠٠	الإجمالى

المصدر: وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى - وزارة التربية والتعليم، وبيانات وزارة المالية الختامى ٢٠٠٥/٢٠٠٤
(١) تشمل رياض الأطفال، والتعليم الثانوى الزراعى والتجارى، والتربية الخاصة.
(٢) غير متاح.

جدول (٥)

توزيع الإنفاق الجارى للتعليم قبل الجامعي بحسب المراحل التعليمية ومجموعات الإنفاق طبقاً لموازنة العام المالى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (تقديري)

نصيب التلميذ من المصروفات الجارية (بالجنيه)	توزيع المصروفات الجارية بحسب مجموعات الإنفاق الرئيسية			المصروفات الجارية (بالمليون جنيه)		مجموعات الإنفاق المراحل التعليمية
	مصروفات تشغيل المدرسة	مصروفات مرتبطة بالتلميذ	أجور			
٨٣٩	٤٣	٧	٢٥٦	١,٧%	٣٠٦	ما قبل المدرسة
٩٨٦	٨٢٦	٧٧٥	٦٣٦٨	٤٤,٦%	٧٩٦٩	الابتدائى
٨٧٥	٨	—	٥٩	٠,٤%	٦٧	الفصل الواحد
١٥٢٧	٤٠٠	٤١٩	٣٢٧٤	٢٢,٩%	٤٠٩٣	الإعدادى
١٥٩٦	١٧٧	١٨٠	١٤٧١	١٠,٢%	١٨٢٨	الثانوى العام
١٥٨٢	١٤٦	٧٨	١٣٤٠	٨,٨%	١٥٦٤	الثانوى الصناعى
١٢٩٧	٣٠	٣١	٢٥١	١,٧%	٣١٢	الثانوى الزراعى
١٢٨٤	٤٨	٧٩	٩٦٥	٤,٨%	٨٥٨	الثانوى التجارى
٢٩٧٧	١٣	٢٩	١٠٢	٠,٨%	١٤٤	التربية الخاصة
—	—	—	٧٤٠	٤,١%	٧٤٠	قطاع الإدارة
١٢٥٣	١٧٢٧	١٥٩٨	١٤٥٥٦	١٠٠%	١٧٨٨١	الإجمالى

المصدر: وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي - وزارة التربية والتعليم، وبيانات وزارة المالية الختامى

ويوضح الجدول (٦) مقارنة بين نسب توزيع القيد على مستوى كل مرحلة تعليمية، بنصيب كل مرحلة من الإنفاق الإجمالى، ومنه يتبين أن النصيب النسبى لكل من مرحلتى التعليم الإعدادى والثانوى العام من الإنفاق يزيد على نصيب التعليم الابتدائى، ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمواد بالمرحلتين السابقتين.

جدول (٦)

التوزيع النسبي للإنفاق الجارى مقارنة بالتوزيع النسبى للمقيدين على مستوى كل مرحلة تعليمية

التوزيع النسبى		المراحل التعليمية
للإنفاق الجارى	للطلاب	
١,٨%	٢,٣%	ما قبل المدرسة
٤٦,٥%	٥٥,٦%	الابتدائى
٠,٤%	٠,٥%	الفصل الواحد
٢٣,٩%	١٩,٣%	الإعدادى
١٠,٧%	٨,٤%	الثانوى العام
٩,١%	٧,٣%	الثانوى الصناعى
١,٨%	١,٨%	الثانوى الزراعى
٥,٠%	٤,٦%	الثانوى التجارى
٠,٨%	٠,٢%	التربية الخاصة
١٠٠%	١٠٠%	الإجمالى

المصدر: وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي لوزارة التربية والتعليم، وبيانات وزارة المالية، اعتماداً على الحساب الختامى للعام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤، وتوزيع الطلاب فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة فى السنوات الأخيرة للإبقاء على نصيب قطاع التعليم من موازنة الحكومة والإنفاق العام، إلا أن مردود التعليم لا يتناسب وحجم الإنفاق فيما يتعلق بالخدمات التعليمية التى يمكن توفيرها من خلال تلك الاعتمادات مقارنة بدول أخرى. ويوضح الجدول رقم (٧) أن دولا أخرى مشابهة لمصر من حيث نصيب الفرد فيها من الناتج المحلى الإجمالى، توفر خدمات تعليمية أكثر جودة لكل طالب، وذلك بالنسبة للقوة الشرائية لكل جنيه ينفق على العملية التعليمية فى مصر، وهو الأمر الذى يثير القلق ويدعو إلى استنتاج أن نصيب التعليم فى مصر من الموازنة العامة والإنفاق العام لا بد من زيادته بشكل كبير فى السنوات القادمة.

جدول (٧) متوسط الإنفاق على التلميذ باستخدام معادل القوة الشرائية للدولار

الدول	السنة	ما قبل المدرسة	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي
الأردن	٢٠٠٤	٧٩٧	٨٤٦	٨٥٩	٨٥٦
ماليزيا	٢٠٠٣	٤٣٩	١٨٣٠	٢٩٢٠	٢٩٢٠
بيرو	٢٠٠٤	٤٢٧	٤٥٤	٦٣٩	٦٣٩
الفلبين	٢٠٠٣	٦٤	٥٠٠	٥٠٤	٥١٢
شيلي	٢٠٠٤	٢٤٧٠	٢١٣٩	٢١٢٤	٢٢٨١
الهند	٢٠٠٣	٨٢	٣٦٨	٣٧٥	١١٨٢
مجموعة الـ ١٩	٢٠٠٣	٧٠٧	١٠٦٦	١١١٩	١٢٧٥
منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية	٢٠٠٣	٤٥٠٨	٥٤٥٠	٦٥٦٠	٧٥٨٢
مصر	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣٧٢	٢٨٢	٤٠٥	٣٩٤

المصدر: وزارة التربية والتعليم - وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي - منظمة اليونسكو ما يتعلق بإحصاءات الدول الأخرى.

ثانياً: تكلفة تنفيذ الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم:

تم تقدير هذه التكلفة باستخدام أدوات نموذج التحليل والتوقع Egyptian - ANPRO Model، والمعروف باسم النموذج المصري للتحليل والتوقع وهو مستمد من دليل اليونسكو للتخطيط اللامركزي للتعليم، ولقد تمت موافقة هذا النموذج ليفي بمتطلبات التخطيط لقطاع التعليم بمصر^(٣). ويعتمد نموذج مصر للتحليل والتوقع على المدخل الكمي بقطاع التعليم لتقدير تكلفة خطة التطوير وكذلك مصادر التمويل المطلوبة. ولذلك فقد اشتملت مكونات النموذج السابق على كم كبير من البيانات التفصيلية، الأساسية للتحليل والتوقع، والمطلوبة لإعداد برامج تنفيذية على المستويين القومي واللامركزي، للخطة القومية الاستراتيجية للتعليم، وكذلك لمتابعة تنفيذ الخطة. ويشمل الملحق رقم ٢ بالخطة جداول بيانات ملخصة من نموذج التحليل والتوقع. أما نموذج التحليل والتوقع المصري الكامل موجود بوحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي بوزارة التربية والتعليم.

وتعد الخطة شاملة من ناحية توفير توقعات خاصة بقيد الطلاب، والتدفق الطلابي والخريجين لكافة نوعيات التعليم (الحكومي- الأزهرى- الخاص)، ويسمح هذا النموذج بضمان متابعة تحقيق الغايات والأهداف الاجتماعية السياسية على مستوى قطاع التعليم، والتي ترسمها الحكومة خلال مدة الخطة. وعلى أية حال فإن التقييم والتوقعات بالخطة تخص التعليم الحكومي فقط، مثال: الأنشطة التربوية التي تقع تحت إشراف وزارة التربية والتعليم (على المستوى المركزي والمديرية التعليمية والإدارات التعليمية والمستوى المحلي) والتي يتم تمويلها عن طريق موارد مالية عامة - ويخرج عن ذلك التعليم الأزهرى والخاص.

(٣) تم إصدار هذا الدليل باللغة الإنجليزية عن طريق منظمة اليونسكو بباريس عام ٢٠٠٥، كما تم إصداره باللغة العربية عن طريق مشروع تطوير التعليم بالقاهرة عام ٢٠٠٧، مدعوماً من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومنظمة اليونسكو (المعهد الدولي للتخطيط التربوي). وقد تم تعديل نموذج التحليل والتوقع ليفي بمتطلبات إعداد الخطة الاستراتيجية للتعليم في مصر. تم هذا التعديل بمشاركة كل من الخبراء الدوليين التابعين للمعهد الدولي للتخطيط التربوي، والخبراء المحليين، وأعضاء وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي بوزارة التربية والتعليم. ومن ثم فالنموذج المستخدم في هذه الخطة هو نموذج مصر Egyptian - ANPRO Model

- وتشمل الخطة ثلاث مجموعات للأنشطة التعليمية والتي تشكل معاً نظام التعليم قبل الجامعي في مصر:
- المجموعة الأولى: وتشمل المتطلبات لتنفيذ الأنشطة الأساسية Normal Functioning بمراحل التعليم الثلاثة:
 - ما قبل المدرسة (الفصل الثامن).
 - التعليم الأساسي " الابتدائي - الإعدادي (الفصل التاسع).
 - التعليم الثانوي " الثانوي العام - الثانوي الفني الصناعي والزراعي والتجاري (الفصل العاشر).
- هذا وتتضمن خطة كل مرحلة من المراحل السابقة:
- الأهداف بنهاية فترة الخطة (٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ - ٢٠١١ / ٢٠١٢)
 - الأنشطة المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف
 - وكذلك الموارد البشرية والمالية المطلوبة لتنفيذ الأنشطة.
 - وأخيراً إعداد جداول زمنية بالتنفيذ .
- أما تفاصيل الأهداف والمستهدفات والأنشطة الخاصة بهذه المراحل التعليمية الثلاث فهي متضمنة بالكامل في الباب الثالث من الخطة الإستراتيجية: الفصل الثامن تعليم رياض الأطفال والفصل التاسع إصلاح التعليم الأساسي، والفصل العاشر تحديث مرحلة التعليم الثانوي.
- ولقد تم استخدام منهجية النموذج المصري للتحليل والتوقع في إعداد التقديرات الخاصة بأنشطة المراحل التعليمية الثلاثة في الفصول المذكورة أعلاه.
- المجموعة الثانية: وتشمل الأنشطة ذات الأولوية Priority Activities التي تدعم برامج الإصلاح والتطوير لكل مرحلة بعينها، ومثال ذلك، المسوح والدراسات والبرامج العلاجية وبرامج التدريب للمدرسين...إلخ
 - وتعتبر الأنشطة السابقة Priority Activities إضافة إلى الأنشطة الأساسية Normal Functioning للمراحل التعليمية المستهدفة من الأنشطة ذات الأولوية وهي في نفس الوقت أنشطة قد تم تحديدها من حيث النطاق والمسار الزمني اللازم للتنفيذ، ولذلك فإن تقديرات التكلفة لهذه الأنشطة تم إعدادها بدقة وبشكل منفصل خارج النموذج المستخدم، إلا أنه تم أخذها في الاعتبار عند إعداد تقديرات مصادر التمويل.
 - المجموعة الثالثة: وتشمل ثمانية برامج تتداخل فيما بينها كما أنها تتداخل مع المراحل التعليمية المختلفة، وقد تم تقدير هذه البرامج موزعة ما بين مصروفات جارية وأخرى رأسمالية، وتعتبر إضافة لما تتضمنه التكاليف في إطار نموذج التحليل والتوقع، وقد روعي عند إعداد برنامج التمويل مراعاة تكلفة هذه البرامج.
- ويتضمن الباب الثالث من الخطة الاستراتيجية التفاصيل الخاصة بهذه البرامج من حيث الغايات والأهداف والأنشطة بكل برنامج وذلك على النحو التالي:
- الإصلاح الشامل للمناهج ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال (الفصل الأول).
 - الإصلاح المتمركز على المدرسة وإعدادها للاعتماد التربوي (الفصل الثاني).
 - تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية (الفصل الثالث)
 - التأصيل المؤسسي للامركزية (الفصل الرابع).

- التطوير التكنولوجى ونظم المعلومات (الفصل الخامس).
- تحديث نظم المتابعة والتقييم (الفصل السادس).
- التعليم المجتمعى للفتيات والأطفال غير الملتحقين بالتعليم (الفصل الحادى عشر).
- تعليم ودمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة (الفصل الثانى عشر).

وقد تم عمل مجموعة جداول التكاليف المقدرة خلال سنوات الخطة الخمسية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ٢٠١٢/٢٠١١

الفصل الثاني

تنفيذ الخطة الاستراتيجية القومية

١- المقدمة

تمثل الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم (٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ٢٠١٢/٢٠١١) الدعامة الأساسية وحجر الزاوية في كل الجهود الرامية إلى تحقيق الجودة العالية لمستقبل التعليم في مصر. فهي تسعى إلى ضمان تحسين التعليم لجميع الأطفال والشباب في مصر، وتحسين الفرص الحياتية لهم، لتحقيق تنمية شخصية متكاملة لكل فرد؛ لضمان إعداد أجيال جديدة قادرة على النجاح في حياتها المهنية، ومواصلة التعليم مدى الحياة، قادرة على المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، قادرة على المشاركة في تنمية المواطن والمواطنة والحوار في مصر.

وقد حددت الخطة الاستراتيجية القومية اثني عشر برنامجاً على رأس الأولويات؛ وتم إعداد صياغة دقيقة لأهداف عامة لهذه الأولويات، كما تم أيضاً تحديد أهداف إجرائية فرعية لهذه الأهداف العامة، وكذلك يتم تحديد مستهدفات وأنشطة تفصيلية لما يتم تحقيقه على مسار تنفيذ الخطة. ومن أجل النجاح في تحقيق الأهداف العامة والأهداف الإجرائية والمستهدفات للتعليم القومي، يجب أن تركز الخطة على أرض صلبة على المستويات التنفيذية في المحافظات. وذلك من خلال ترجمة الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم إلى خطط لامركزية للتعليم على مستوى المحافظات؛ يتم على أساسها دعم المديرات والإدارات والمدارس لتنفيذ خطط التعليم لا مركزياً على المستويات المحلية حتى مستوى المدرسة.

وهناك عدد من العوامل الأخرى التي تدعم تنفيذ الخطة.

أولاً: دور الرأي العام الداعم والذي يتم تحقيقه من خلال نشر الوعي بأهمية الخطة، من أجل مساعدة التلاميذ والمدرسين وأولياء الأمور على إدراك أهمية التغييرات المقترحة.

ثانياً: نظم المتابعة والتقييم القائمة على المعايير والمؤشرات الواضحة التي تعتبر أمراً في غاية الأهمية لتنفيذ الخطة.

ثالثاً: أهمية التنمية المهنية المستمرة، وهي ضرورية لاستدامة الخطة.

رابعاً: مرونة الخطة والقدرة على التكيف مع المتغيرات الدائمة التي تحدث في مصر والعالم.

خامساً: الموارد المالية وتعتبر أهم مكون في الخطة حيث أنها تحول التوقعات والآمال إلى واقع ملموس.

سادساً: دعم كافة شركاء التنمية واستمرار الدعم السياسي لتنفيذ جميع أهداف الخطة وتحقيق النجاح.

٢-١ نشر الوعي بأهمية الخطة:

إن التعريف بأهمية الخطة الاستراتيجية القومية والعائد المتوقع من تنفيذها على التلاميذ والمعلمين وأولياء الأمور وجميع المعنيين بالتعليم في مصر أمر جوهري وضروري، لتكوين مناخ داعم لتنفيذ الخطة. ويستلزم ذلك بالضرورة، استخدام استراتيجيات مختلفة ومتنوعة لنشر الوعي بالخطة تتناسب مع المعنيين بالعملية التعليمية على اختلاف مستوياتهم. وبناء على ذلك، لن يكون توزيع وثائق الخطة على نطاق واسع أمراً كافياً، وإنما يجب أن يتبعه تواصل مستمر مع أولئك المعنيين بالتعليم باستخدام وسائل متنوعة مثل الاجتماعات، وحلقات النقاش، ووسائل الإعلام... إلخ، مما سيؤدي إلى فهم فلسفة التغييرات المقترحة، والحاجة الملحة لوجود خطة متكاملة لا تتغير بتغير القادة السياسيين أو القيادات التنفيذية على أي مستوى.

٢-٢ إعداد الخطط الإجرائية السنوية:

سيتم تنفيذ الخطة من خلال إعداد خطط إجرائية سنوية -من خلال قطاعات الوزارة- تتسم بالمرونة ولا مركزية التنفيذ بناءً على مصفوفات البرامج الموجودة في وثيقة الخطة الاستراتيجية الحالية، حيث سيتم وضع خطوات تنفيذية مفصلة للمستهدفات والأنشطة، مع الأخذ في الاعتبار المدخلات المتاحة سواء المادية، أو المالية، أو البشرية. وستحدد هذه الخطط الجهة المسؤولة عن تنفيذ ومتابعة البرامج ومكوناتها (قسم - إدارة عامة - إدارة مركزية - وحدة...) بما يتلاءم مع الهيكل التنظيمي المقترح للوزارة وقطاع التعليم ككل.

ويجب أن يؤدي إعداد تلك الخطط إلى تكوين فهم مشترك بين العاملين في قطاعات الوزارة المختلفة عن النتائج المتوقعة تحقيقها كل عام، وتقوية التزامهم نحو تحقيق تلك النتائج. وسيتم استخدام الخطة الإجرائية السنوية في عمليات متابعة تنفيذ الخطة. وسيتم مراجعة الخطة الإستراتيجية سنوياً، ومراجعة الخطط الإجرائية كل ثلاثة أشهر لتقييم التقدم الذي تم تحقيقه في تنفيذ الخطة ومعالجة المشكلات التي قد تعيق التنفيذ. وسيتم الاعتماد على نتائج هذه المراجعات والتغذية الراجعة من عمليات المتابعة في إعداد الخطط الإجرائية للعام التالي. كما سيتم عمل مراجعة نصفية شاملة (أي بعد مرور عامين ونصف من بدء تنفيذ الخطة) بهدف تحديد التعديلات التي تحتاجها الخطة مع الأخذ في الاعتبار ما تم تحقيقه من إنجازات على المدى القصير. وأخيراً، يجب أن تستخدم الخطط الإجرائية كأساس لإعداد الموازنة السنوية وذلك لضمان الاتساق التام بينهما، ومن ثم تيسير التنفيذ الفعال للخطة. وفي الوقت الحالي، ما زال نظام الموازنة في مصر يعتمد على الأبواب، وبالتالي فإن توزيع مخصصات موازنة التعليم لا يتم طبقاً لبرامج الإصلاح، أو الأنشطة، أو حسب المرحلة التعليمية^(١). ومع هذا تتوى الحكومة التوجه نحو نظام الميزانية القائم على الأداء، مما يسهل الربط بين إعداد الخطة السنوية والموازنة المطلوبة لتنفيذها.

٢-٣ الخروج بالخطة الاستراتيجية القومية إلى مستوى المحافظات:

لن تصبح الخطة القومية للتعليم واقعاً ملموساً، ولن يتحقق الهدف الرئيسي الخاص بتحسين جودة عملية التعليم والتعلم إلا من خلال العمل في المحافظات، على مستوى المديریات، والإدارات، والمدارس. كما أن تحقيق الهدف الرئيسي الخاص باللامركزية في قطاع التعليم لتحسين إدارة الموارد إنما يعتمد على تفويض ونقل السلطات للمحافظات والمديریات والإدارات والمدارس، وإرساء نظم المسئولية والمحاسبية على جميع المستويات الإدارية^(٢). ولذلك فإن التنفيذ الفعال للخطة سيتطلب المشاركة الكاملة من قبل المستويات الإدارية اللامركزية، حيث سيرتكز النموذج المستقبلي المقترح للإدارة على تفويض ونقل سلطة اتخاذ القرارات والمسئولة لمديریات التربية والتعليم بالمحافظات، والإدارات، وكذلك أيضاً تفويض ونقل السلطات والمسئولة إلى المدارس، من خلال المشاركة المجتمعية ومجالس الأمناء.

يجب أن تترجم الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم إلى خطط إجرائية على مستوى ديوان عام الوزارة والمحافظات: المديرية والإدارات التعليمية والمدارس في مجتمعاتها المحيطة: أي أن الخطوة الأولى نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية القومية هي تحويلها إلى خطط خاصة بالمحافظات تحدد فيها أولوياتها وأهدافها المحلية. غير أن ضعف القدرات الفنية - بالمحافظات - اللازمة لإعداد ومتابعة الخطط، وكذلك ضعف القدرات الفنية بالوزارة اللازمة لتقديم الدعم الفني والإشراف على المحافظات أثناء عملية التخطيط دون التحكم فيها سوف يقف عائقاً أمام تحويل الخطة الإستراتيجية إلى خطط بالمحافظات. ومن ثم يصبح بناء القدرات على المستويين المركزي واللامركزي أمراً حاسماً.

(١) انظر الجزء الرابع، الفصل الأول: تكلفة وتمويل الخطة الاستراتيجية.

(٢) ندرك أن اللامركزية وسيلة وليست غاية. أي أنها في حقيقة الأمر، يجب أن تعمل على تسهيل تحقيق جودة العملية التعليمية. ومع هذا، يتم اتخاذ اللامركزية كهدف، هو أمر يمكن تحقيقه في ضوء الواقع السياسي الحقيقي في مصر الآن.

لذلك سيتلقى المشاركون فى إعداد الخطة ومتابعتها على كل من المستويين تدريباً متخصصاً. حيث تؤكد الخبرات العالمية على ضرورة استمرار عمليات التدريب للعاملين فى مجال التخطيط.

سيتم وضع الخطط الإجرائية للمحافظات ضمن الإطار العام للخطة الاستراتيجية القومية للتعليم، بما يضمن التنسيق الفعال للأنشطة والموارد. وبالتالي فإن تطبيق هذه الأنشطة بشكل متكامل (برامج ومشروعات) سيكون له تأثير كبير فى تحجيم تنفيذ أنشطة منفردة لم تشتملها الخطة القومية، كما سيساعد أيضاً على تجنب سوء توزيع الموارد الذى قد يحدث نتيجة اهتمامات محلية خاصة، أو نتيجة عدم توافق معظم البرامج الممولة من الخارج مع الأولويات على المستوى القومى أو المحافظات. وبالتالي تنفاد أى إنفاق لأي من المخصصات المالية للجهات المانحة وكذلك المخصصات المالية القومية على أنشطة لا تمثل أولوية حقيقية.

٢-٤ إدارة تنفيذ الخطة:

يتطلب تنفيذ الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم وجود آلية وهيكلي تنظيمي داعم يتضمن تحديداً واضحاً للأدوار والمسئوليات وتفويضاً للسلطات ونظماً للمحاسبية على المستويين المركزي واللامركزي.

أ- هيكل تنفيذ الخطة على المستوى المركزي

يتم تشكيل لجنة تنفيذ الخطة القومية للتعليم (NEPIC) برئاسة وزير التربية والتعليم، وفرق تنفيذ البرامج (PITS) التى ستكون مسؤولة عن تنفيذ برامج الأولويات المختلفة. وسيتم مواصلة دعم القدرات الفنية لوحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي (PSPU) لتحقيق مهام السياسات والتخطيط الاستراتيجي إلى جانب مهام الدعم الفنى لمتابعة تنفيذ الخطة. وسيتم تشكيل لجنة شراكة (PC) برئاسة وزير التربية والتعليم بهدف تحقيق التنسيق بين شركاء التنمية، والحكومة، ووزارة التربية والتعليم لتنفيذ أهداف الخطة الاستراتيجية.

● لجنة تنفيذ الخطة القومية للتعليم NEPIC:

الهيكل والمهام:

تم تشكيل لجنة تنفيذ الخطة القومية للتعليم (NEPIC) بالقرار الوزاري رقم ٢٨٦ بتاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٧ برئاسة وزير التربية والتعليم. وستقوم وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي بتوفير البيانات والمعلومات عن كل الأبعاد الفنية من خلال تشكيل مجموعات عمل خاصة كما سيأتى لاحقاً. وتم تشكيل اللجنة القومية من عدد من القيادات العليا بالوزارة وتضم فى عضويتها أيضاً رؤساء فرق تنفيذ البرامج المختلفة (PITS)، بالإضافة إلى ممثل واحد أو اثنين من مديري المديريات.

ستكون لجنة تنفيذ الخطة القومية للتعليم (NEPIC) مسؤولة عن متابعة عمليات التنفيذ، والتأكد من أن الخطط الإجرائية للبرامج على المستويين القومي والمحلى داعمة للأهداف العامة والمستهدفات المتضمنة فى الخطة القومية، والعمل على ضمان استخدام المحافظات للخطة القومية للتعليم كإطار مفاهيمي للعمل عند إعداد خطط المحافظات، والأنشطة التعليمية والإدارية التى يتم تنظيمها وتنفيذها مركزياً ولامركزياً.

وسوف تتأكد اللجنة (NEPIC) من إتمام وضع نظام لدعم ومتابعة تنفيذ الخطة القومية لقطاع التعليم فى غضون ثلاثة أشهر من إعلان الخطة الاستراتيجية القومية، وضمان العمل بهذا النظام طوال فترة تنفيذ الخطة.

كما ستقوم اللجنة بتقديم المشورة للجهات التعليمية المسؤولة عن تنفيذ الخطة على المستويين المركزي واللامركزي حول أفضل السبل لتنفيذ مستهدفات وأنشطة الخطة القومية كما ستيسر اللجنة تنفيذ التغييرات الهيكلية المنصوص عليها فى الخطة القومية للتعليم، وستساعد على تعزيز الروابط البنينة والتعاون بين مختلف مكونات المنظومة التعليمية وبين مختلف الإدارات على مستوى وزارة التربية والتعليم ومستوى المحافظات.

كما ستقوم (NEPIC) بتنسيق إجراء الدراسات المسحية والبحوث المستهدفة ضمن برامج الخطة لضمان التكامل بينها، وترابط نتائجها ومقترحاتها، وذلك لضمان أن تأسس التخطيط والتنفيذ إنما يتم على أساس نتائج بحوث السياسات والعمليات.

• فرق تنفيذ البرنامج PITS :

سيتم تكوين فريق لتنفيذ كل برنامج من البرامج ذات الأولوية بالخطة، حيث سيتشكل كل فريق من ممثلين مختارين من القطاعات/الإدارات المسؤولة بشكل مباشر عن تنفيذ البرنامج، ويرأس الفريق رئيس القطاع/الإدارة الذي يقع على عاتقه مسؤولية التنفيذ.

وفيما يلي المهام الرئيسية لفرق تنفيذ البرامج:

- ضمان التنسيق الجيد بين المكونات والأنشطة المختلفة لكل برنامج
 - إعداد خطط إجرائية سنوية بدعم فني من وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي
 - متابعة تنفيذ الخطة من خلال اجتماعات دورية منتظمة
 - إعداد تقارير ربع سنوية عن تنفيذ البرنامج بدعم فني من وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي.
- ولتسهيل تنفيذ مهام التخطيط والمتابعة من قبل فرق تنفيذ البرامج سيتم تعيين أحد الممثلين المختارين لكل برنامج كمسؤول اتصال. وسيكون الدور الأساسي لمسئولي الاتصال هو التواصل مع وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي للحصول على الدعم الفني فيما يتعلق بالمهام التي يجب أن يقوم بها أي فريق من فرق تنفيذ البرامج ولاسيما: إعداد الخطط الإجرائية، واستخدام المؤشرات لمتابعة عمليات التنفيذ، وإعداد التقارير لعرضها على وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي. وسيتم اختيار مسؤولي الاتصال على أساس معايير دقيقة من بينها: أن يكون لديه السلطة اللازمة لتنفيذ الخطط الإجرائية، وأن يتمتع بمهارات فنية للتعامل مع البيانات والمعلومات ومؤشرات الأداء، ويمتلك مهارات تواصل جيدة والقدرة على تنسيق جهود تنفيذ الخطة.

• وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي (PSPU):

الهيكل والمهام:

تعمل وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي كداعم فني للجنة تنفيذ الخطة القومية للتعليم (NEPIC) وتتضمن ثلاث مجموعات عمل: مجموعة عمل التخطيط الاستراتيجي، ومجموعة عمل الدعم الفني للتنفيذ، ومجموعة عمل متابعة وتقويم التنفيذ. ستقوم لجنة تنفيذ الخطة القومية للتعليم (NEPIC) بمهامها الاستشارية والتنسيقية بمساعدة وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي تبعا للتقارير الدورية، حيث ستقوم الوحدة برفع تقاريرها إلى اللجنة، وتكون مسؤولة عن تنفيذ مهام محددة مثل المتابعة والتقويم، والدعم الفني، وتحديد الأولويات والمساهمة في صنع السياسات وتطوير الخطة الاستراتيجية القومية.

وتتمثل مجموعات العمل الفنية الثلاثة فيما يلي:

• مجموعة عمل التخطيط الاستراتيجي (SPWG)

لهذه المجموعة أربع وظائف رئيسية:

(١) تحليل الوضع الراهن.

(٢) وضع البرامج ذات الأولوية.

(٣) استخدام نموذج التحليل والتوقع.

(٤) مراجعة اللوائح والقوانين.

وفى هذا الإطار ستقوم المجموعة بالأدوار والمسؤوليات الآتية:

- تزويد لجنة تنفيذ الخطة القومية للتعليم بكل المعلومات والمقترحات التي تم تحديدها طبقاً لنتائج تحليل الوضع الراهن لضمان اتساق عمليات تنفيذ أنشطة الخطة القومية للتعليم.
- بناء سياسات، ومنهجية وأدوات متكاملة للتخطيط الإستراتيجى، يتم تطبيقها على المستوى المركزى ومستوى المحافظات فى ضوء الإطار المفاهيمى للخطة الإستراتيجية القومية للتعليم. وعلاوة على ذلك، ستقوم المجموعة بإعداد الأدوات والآليات اللازمة لإعداد الخطط التنفيذية لأنشطة البرامج المختلفة فى الخطة القومية.
- الاستفادة من السيناريوهات المختلفة التى نتجت من استخدام نموذج التحليل والتوقع المصرى (E-ANPRO) حيث يقدم هذا النموذج توقعات دقيقة (الموارد البشرية والمالية)، ويقترح بدائل مختلفة لتلبية الاحتياجات وفقاً للموارد المتاحة. لقد أتاح هذا النموذج فرصة غير مسبوقة للحصول على توقع دقيق لتكلفة برامج الإصلاح فى مراحل التعليم المختلفة، فصار من الممكن لأي مشروع الحصول على تقديرات للتكلفة المالية من البيانات التي ينتجها نموذج E-ANPRO.
- المراجعة المستمرة للقواعد واللوائح الحالية والعمل على تعديلها فى ضوء الاحتياجات، بالإضافة إلى وضع إطار تنظيمي داعم لتنفيذ مفاهيم وفلسفة الإصلاح المتضمنة فى الخطة الإستراتيجية القومية للتعليم. وسيتم التركيز على مراجعة اللوائح التي تعيق أو تيسر عملية التنسيق بين مستويات ووحدات نظام التعليم. ومن المتوقع أن يدعم هذا الإطار التنظيمي تحقيق اللامركزية فى إدارة قطاع التعليم. وفي هذا الصدد، سيكون تنفيذ الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم بمثابة أرضية اختبار جيدة نحو لامركزية إدارة القطاع الحكومى ككل.

مجموعة عمل دعم التنفيذ (ISWG):

- ستقوم المجموعة بثلاث وظائف رئيسية: **الدعم الفني للمحافظات، والدعم الفني لديوان الوزارة، والتنسيق بين مشروعات الجهات المانحة الحالية.** وستقوم المجموعة بالأدوار والمسئوليات الآتية:
- تقديم المشورة فى النواحي التنظيمية والمنهجية المتبعة فى التخطيط، والدعم الفني للقائمين على عملية تنفيذ الخطة على المستوى المركزى ومستوى المحافظات. كما تتضمن مسئولياتها تنظيم وإعداد وتنفيذ برامج بناء القدرات التى تهدف إلى: **أولاً:** مساعدة جميع المحافظات فى إعداد خطط التعليم الخاصة بها، ومبدأ التعلم من خلال الممارسة العملية، وبناء القدرات فى مجال التخطيط التربوى.
 - **ثانياً:** مساعدة إدارات وزارة التربية والتعليم والجهات التابعة لها (مثل الهيئة العامة للأبنية التعليمية، والمركز القومى للاختبارات والتقويم التربوى) على تعزيز قدراتها فى التخطيط التربوى.
 - استمرار التنسيق مع مشروعات الجهات المانحة الحالية لضمان اتساق الجهود المبذولة مع الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم.

مجموعة عمل متابعة وتقويم تنفيذ الخطة (IMEWG)

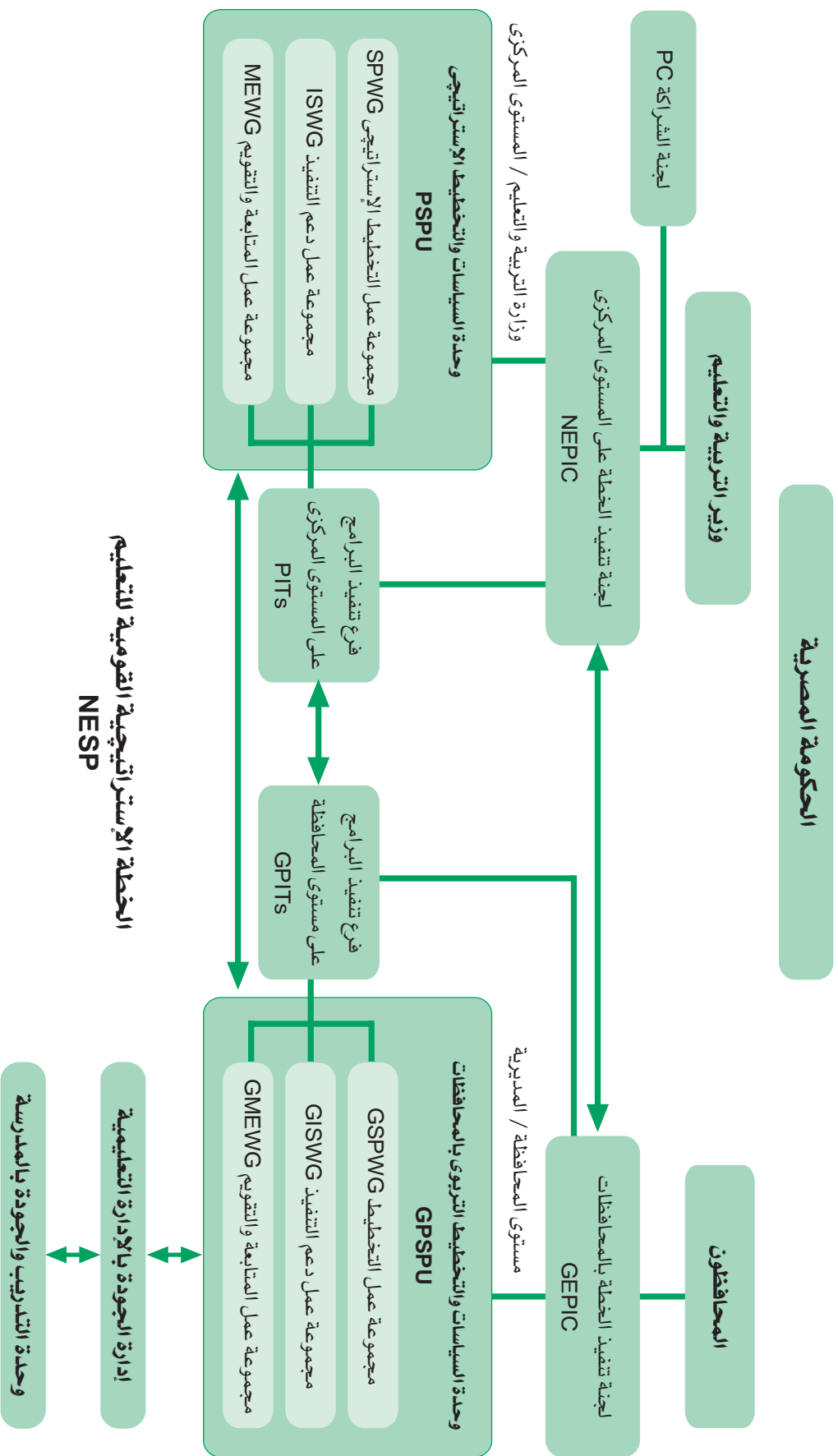
- تقوم هذه المجموعة بوظيفتين أساسيتين: عمليات التحليل، والمتابعة والتقويم، بالإضافة إلى إصدار تقارير ربع سنوية وتقارير سنوية عما يتم تحقيقه فى تنفيذ الخطة. وستقوم هذه المجموعة بالأدوار والمسئوليات الآتية:
- تقويم وتحليل أثر أنشطة الأهداف الفرعية المنفذة بالخطة. وبعبارة أخرى، فهذه اللجنة منوطة بتقويم تقدم سير عمليات تنفيذ الأنشطة، حيث ستركز مهمتها على متابعة وتقويم وتحليل الأنشطة المنفذة فى إطار الأهداف الأساسية للخطة. وستقوم المجموعة بجمع المعلومات ونتائج البحوث والدراسات المسحية التي أجريت فى إطار تنفيذ الأهداف الفرعية المختلفة للخطة، كما ستقوم بعمليات التقويم لهذه النتائج والتوصية بإجراء المزيد من التحليلات اللازمة، والتأكيد على نشر النتائج على نطاق واسع.
 - ستقوم اللجنة بإدارة عملية متابعة وتقويم ما يتم تحقيقه من أهداف ومستهدفات الخطة الاستراتيجية على المستوى القومى وعلى مستوى المحافظات، ووضع مؤشرات التقدم المناسبة لمصر. كما ستقدم المعلومات عن مستوى التقدم الذى يتحقق والمشاكل التى تواجه عملية التنفيذ، واقتراح الحلول لمعالجتها. وستقوم المجموعة بإعداد ونشر تقارير مرحليه سنوية وربع سنوية

عن مدى تقدم التنفيذ، وذلك ارتكازاً على التقارير المرفوعة من كل من فرق تنفيذ البرامج على المستوى المركزي والمحافظات، وأيضاً على غير ذلك من المصادر الأخرى للمعلومات. كما سترفع مجموعة العمل هذه تقاريرها إلى وزير التربية والتعليم - على فترات منتظمة - لتوفير المعلومات التي تفيد عملية إعداد الخطط الخمسية التنموية وخطط الاستثمارات الحكومية متوسطة الأجل. وعلاوة على ذلك، سيتم تحديد مجموعة من مؤشرات الأداء التي ستسمح بتقييم مدى التقدم والنتائج المتحققة على أساس معايير موضوعية. وسيتم التأكد من اتفاق جميع الجهات المعنية وشركاء التنمية على تلك المؤشرات لضمان جودة التنسيق والتعاون. وسيصاحب تحديد هذه المؤشرات إعداد نوع خاص من الخطوط الإرشادية وأدوات المتابعة، والتي ستتاح لجميع الجهات المعنية بتقديم تقارير المتابعة والتقييم لضمان الترابط بين هذه التقارير، وضمان دقة نظام المتابعة والتقييم. وسيعتمد العمل بهذه المؤشرات على نظم إدارة المعلومات التربوية EMIS والذي سيتم تطويره على المستويين المركزي واللامركزي لاستخدامه في أغراض التخطيط والمتابعة.

ثانياً: هياكل تنفيذ الخطة على مستوى المحافظات:

سيتم دعم كل محافظة لإنشاء هياكل تنظيمية ماثلة لتلك الموجودة على المستوى المركزي. ولذلك سيكون على كل محافظة تشكيل لجنة تنفيذ الخطة الاستراتيجية بالمحافظات (GEPIC)، وستكون تلك اللجنة مسؤولة عن متابعة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم على مستوى المحافظة (المديرية، والإدارة، والمدارس) كما ستعمل بشكل مباشر مع لجنة تنفيذ الخطة القومية للتعليم (NEPIC). وستقوم لجنة تنفيذ الخطة الاستراتيجية على مستوى المحافظة (GEPIC) بتنفيذ وظائفها ومهامها من خلال وحدة فنية شبيهة بتلك الموجودة في وزارة التربية والتعليم (وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي (PSPU) وسيطلق عليها وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي بالمحافظة (GPSPU). وسيضمن هيكل تنفيذ الخطة بالمحافظات مجموعات عمل مختلفة لتحقيق المهام المطلوبة مثل إعداد خطط إجرائية وتنفيذية مبنية على الخطة الاستراتيجية القومية، وتنفيذ خطة المحافظة، ومتابعة وتقييم تنفيذ الخطة. وستقوم وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي بالمحافظة (GPSPU) بأداء مهامها بالتعاون الوثيق مع وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي بالوزارة (PSPU)، وستصدر تقارير سنوية وربع سنوية عن مدى تقدم العمل. وبنفس الطريقة المتبعة على المستوى المركزي، سيتم تشكيل فرق تنفيذ برامج المحافظة (GPITs) والتي ستكون مسؤولة عن تنفيذ ومتابعة البرامج ذات الأولوية التي تتضمنها خطة التعليم الاستراتيجية الخاصة بالمحافظة.

الشكل (١) الهيكل التنظيمي للتخطيط وتنفيذ الخطة



يوضح الشكل (١) الهيكل التنظيمي المقترح لقطاع التخطيط والتنفيذ بوزارة التربية والتعليم. حيث يتضمن مستويين هما: مستوى الوزارة، ومستوى المديرية. ويلاحظ أن العلاقة بين هذين المستويين علاقة أفقية وليست علاقة هرمية. كما أن الشكل يوضح أيضا المستويات الإدارية الأخرى التي تعمل داخل الهيكل والتي يشار إليها بإدارة الجودة في الإدارات التعليمية، وصولا إلى مستوى المدرسة، حيث تقوم بهذه المهام وحدة التدريب والجودة بالمدرسة.

٥-٢ بناء القدرات

تعتمد وزارة التربية والتعليم إجراء برنامج مكثف لبناء القدرات في مجال التخطيط التربوي، على المستوى المركزي ومستوى المحافظة، وذلك في بداية تنفيذ الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم. ويجب أن يتم بناء القدرات الفنية والإدارية لكلا المستويين في نفس الوقت، كما يجب أن يتم الاستفادة من عملية التخطيط الاستراتيجي التي تم استكمالها بالفعل كأداة للتدريب. ولقد تم مؤخرا تحقيق تقدم ملحوظ في مجال بناء قدرات العاملين بالتخطيط التربوي، إلا أن هناك حاجة إلى وضع نظام واضح لهذا النوع من التدريب. ولتحقيق ذلك هناك مجموعة من المهام التي يجب تنفيذها:

- مواصلة بناء قدرات العاملين في وحدات التخطيط على المستوى المركزي.
- تطوير المهارات الفنية للعاملين بالتخطيط على مستوى المحافظات.
- نشر ودعم مهارات التخطيط الأساسية داخل إدارات الوزارة والمراكز التابعة لها.

٦-٢ التكلفة والتمويل:

يعد تنفيذ الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم (٢٠٠٧/٢٠٠٨) - (٢٠١١/٢٠١٢) تحديا كبيرا تلزم الحكومة المصرية بالوفاء به. وقد أظهرت المحافظات رغبتها في تولي مسؤوليات جديدة للمشاركة في تنفيذ هذه الخطة؛ الأمر الذي يستلزم تمكين المسؤولين عن الإدارة، على مستوى الإدارات التعليمية والمدارس والشركاء المعنيين بالتعليم، لتحقيق أهداف الخطة. إلا أن ذلك يجب أن يتم في ضوء فهم دقيق للمتطلبات المالية ومصادر التمويل المحتمل توافرها، لذلك تم تدعيم البرامج ذات الأولوية بجداول حسابات التكلفة المتوقعة لإعطاء صورة واقعية عن الطموحات المأمول تحقيقها في كل برنامج.

٧-٢ التعاون الدولي

تعد الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم بمثابة برنامج الحكومة الشامل لتنفيذ سياساتها في مجال قطاع التعليم قبل الجامعي (أي أنها خطة منفصلة عن التعليم العالي وإن كانت تحتاج للتنسيق معه). وبذلك يجب على جميع الشركاء في التنمية سواء أولئك الذين يقدمون الدعم المالي للتعليم (بشكل مباشر لأنشطة التعليم من خلال الأشكال المستهدفة لدعم الميزانية) أو أولئك الذين يقدمون الدعم الفني (من خلال مشاريع التطوير المختلفة)، العمل في إطار الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم، وتوجيه كل أنواع الدعم نحو تنفيذها. وسيطلب ذلك مزيدا من التنسيق بين شركاء التنمية بعضهم البعض من جهة، وبينهم وبين الحكومة من جهة أخرى. وبالتالي سيكون التشاور مع شركاء التنمية الدوليين أو الوطنيين جزءا جوهريا من عملية المتابعة حيث سيتم إجراء تلك المشاورات على مدار السنة، من خلال اجتماعات دورية مع لجنة الشراكة (PC). إضافة إلى ذلك سيتم عقد اجتماع المراجعة السنوي في نهاية السنة المالية ويُدعى لحضوره كل المعنيين بالأمر (بما فيهم الجهات المانحة والجمعيات الأهلية وممثلو المجتمع المدني وممثلو الإدارات على المستوى اللامركزي). وسيتيح هذا الاجتماع الفرصة لعمل تقييم مشترك لما تم تحقيقه من إنجازات، ونقاط الضعف في الخطة، والاتفاق على التعديلات المطلوبة لتحقيق أهداف ومستهدفات الخطة الاستراتيجية في السنوات التالية.

وستشارك وزارة التربية والتعليم وتساهم في تحديث التخطيط التربوي بالمنطقة من خلال التعاون والتبادل الإقليمي نظرا لما لديها من خبرة من خلال إعداد الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم في مصر.

أولاً المراجع العربية

١- الوثائق الأساسية للخطة

- ١- البرنامج الانتخابي للرئيس (٢٠٠٥): متاح على شبكة الإنترنت.
<http://www.mubarak2005.com/arabic/ElecProgram.asp>
- ٢- الحزب الوطني الديمقراطي (٢٠٠٢-٢٠٠٦): أوراق أمانة السياسات - لجنة التعليم والبحث العلمي متاح على الإنترنت
http://www.ndp.org.eg/ar/conferances/2nd_conf/papers/education.aspx
- ٣- بيانات الحكومة (٢٠٠٦): متاح على الإنترنت.
http://www.ndp.org.eg/downloads/government/Statment2006/Government_policy_Statement2006.pdf
- ٤- دراسات وتوصيات مجلسي الشعب والشورى.
- ٥- المجالس القومية المتخصصة: تقارير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا متوفر بمكتبة وزارة التربية والتعليم، وكذلك بمكتبة المجالس القومية المتخصصة.
- ٦- دراسات وبحوث نقابة المعلمين.
- ٧- بيانات وتقارير الهيئة العامة للاستعلامات متاح على الإنترنت.
<http://www.sis.gov.eg/En/Land&people>
- ٨- مشروع رؤية مصر ٢٠٢٠: منتدى العالم الثالث، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP.

٢- التقارير والدراسات

- ١- برنامج تطوير التعليم، وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦): مسح الأسر المعيشية الخاص بالتعليم (٢٠٠٥-٢٠٠٦)
- ٢- البنك الدولي، وحدة التخطيط والمتابعة (٢٠٠١): خمس سنوات على طريق تطوير التعليم الثانوي في مصر (١٩٩٧-٢٠٠١)، وحدة التخطيط والمتابعة، برنامج تحسين التعليم، وزارة التربية والتعليم.
- ٣- تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٤): اللامركزية من أجل الحكم الرشيد. المعهد القومي للتخطيط، القاهرة.
- ٤- تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٥): اختيار مستقبلنا، نحو عقد اجتماعي جديد. المعهد القومي للتخطيط، القاهرة.
- ٥- المؤتمر الخامس لوزراء التربية والتعليم العرب (٢٠٠٦): أوراق المؤتمر ١٠-١١ سبتمبر ٢٠٠٦ القاهرة.
- ٦- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠١أ): تطوير التعليم: التقرير القومي لجمهورية مصر العربية ١٩٩٠-٢٠٠٠.
- ٧- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠١ب): معوقات أداء الإدارة المدرسية عن تحقيق أهداف التعليم الثانوي العام.
- ٨- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠٣أ): دراسة حول التسرب من التعليم الإعدادي: العوامل وأساليب العلاج.
- ٩- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠٣ب): تقييم واقع التعليم الأساسي في ضوء توصيات المؤتمرات القومية.
- ١٠- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠٤أ): تطوير عمليات التعليم والتعلم باستخدام الشبكات الالكترونية في التعليم العام.
- ١١- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠٤ب): تقييم مراكز تدريب المعلمين في أثناء الخدمة.
- ١٢- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠٥): تهيئة طلاب التعليم الثانوي العام لعالم العمل. دراسة استكشافية في ضوء بعض الخبرات الأجنبية.

- ١٣- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ومنظمة اليونسكو الإقليمية (٢٠٠٣): الخطة القومية للتعليم للجميع ٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠١٥/٢٠١٦.
- ١٤- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠٦): استراتيجية التعليم قبل الجامعي: رؤية مقترحة.
- ١٥- منتدى العالم الثالث التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: (٢٠٠٥) مشروع "مصر ٢٠٢٠" (أوراق المشروع).
- ١٦- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦ك): تكلفة طباعة الكتب للتعليم الفني عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، قطاع الكتب بديوان عام الوزارة.
- ١٧- وزارة التربية والتعليم (١٩٩٩): القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٩، المادة (٤)، المادة (١٥)، القاهرة.
- ١٨- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٢): مبارك والتعليم النقلة النوعية في المشروع القومي للتعليم، قطاع الكتب، القاهرة.
- ١٩- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٣ أ): القرار الوزاري رقم ١٨٨ لعام ٢٠٠٣، بشأن إنشاء مركز رعاية وتنمية الطفولة بمدينة مبارك التعليمية، القاهرة.
- ٢٠- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٣ ب): المعايير القومية للتعليم في مصر، المجلد الأول.
- ٢١- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦ م): إحصائيات بمدارس وفصول وتلاميذ رياض الأطفال، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي، القاهرة.
- ٢٢- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦ م): إحصائيات عن التطوير التكنولوجي، مركز التطوير التكنولوجي بديوان عام الوزارة.
- ٢٣- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦ ن): إحصائيات كثافة الفصول في المرحلة الابتدائية لعام ٢٠٠٦، وإحصائيات مدارس وفصول ودارسات مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع والمدارس صديقة الفتيات لعام ٢٠٠٦، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي، القاهرة.
- ٢٤- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦ أ): إحصائيات التعليم ٢٠٠١-٢٠٠٦، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي، القاهرة.
- ٢٥- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦ ب): إحصائيات معدلات الانتقال ٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٥/٢٠٠٦، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي، القاهرة.
- ٢٦- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦ ج): إحصائيات معدلات التسرب ٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٥/٢٠٠٦، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي، القاهرة.
- ٢٧- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦ ح): ورشة العمل التشاورية الثانية للخطة الاستراتيجية للتعليم في مصر، وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي، القاهرة.
- ٢٨- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦ د): الإطار العام للسياسات المستقبلية لوزارة التربية والتعليم، وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي (مارس)
- ٢٩- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦ هـ): ورشة العمل التشاورية الأولى للخطة الاستراتيجية للتعليم في مصر، وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي، ورشة الإسماعيلية.
- ٣٠- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦ و): ورشة العمل التشاورية الثالثة للخطة الاستراتيجية للتعليم في مصر، وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي، ورشة الإسكندرية.
- ٣١- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦ ز): إحصائيات التعليم (٢٠٠١-٢٠٠٦)، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي، القاهرة.
- ٣٢- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦ ح): مبارك والتعليم- السياسة المستقبلية - خمسة وعشرون عاما من العطاء، قطاع الكتب، ديوان عام الوزارة.

- ٢٣- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦ط): مقترح خطة إنشاء ٢٥٠٠ مدرسة خلال ٦ سنوات، هيئة الأبنية التعليمية.
- ٢٤- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦ي): ورشة عمل مراجعة ملفات تحليل الوضع الحالي، وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي، القاهرة، ٢٠٠٦/٧/١٨.
- ٢٥- وزارة التربية والتعليم، قطاع الكتب (٢٠٠٦ك): المناهج والتوجهات العامة المرحلة الثانوية (التعليم العام)، الإدارة العامة للتعليم الثانوي بديوان عام الوزارة.
- ٢٦- وزارة التربية والتعليم، وحدة التخطيط والمتابعة (٢٠٠٠): مقترح لتطوير نظام التوجيه، القاهرة.
- ٢٧- اليونسكو (٢٠٠٢): " التعليم للجميع- دليل التخطيط لإعداد الخطة الزمنية"، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
- ٢٨- اليونسكو (٢٠٠٥): مشروع تنمية الطفولة المبكرة في مصر ECEEP لبرنامج الخليج العربي (أجفند).

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Al-Sahel, R. (2006). Children's behavioral problems (BPs) in kindergarten: Impact of time of day and activity type. *Social Behavior and Personality*, 34(4), 399-412.
- 2- Assad, R. & El Badawy, A. (2004). *Private and group tutoring in Egypt: Where is the gender inequality*. Paper presented at the ERF 11th Annual Conference, Beirut, Lebanon, December 14-16 2004.
- 3- Birdsall, M. (1999). *Putting education to work in Egypt*. Carnegie Endowment for International Peace. Available: <http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=685>.
- 4- Bray, M. (1999). *The shadow education system: Private tutoring and its implications for planners*. Paris: UNESCO.
- 5- CAPMAS (2007). Egyptian Census Data 2006. Available: http://www.msrintranet.capmas.gov.eg/pls/indcs/cens_new?lang=0&lname.
- 6- Cuadra, E., Moreno, J. et al (2005). *Expanding opportunities and building competencies for young people: A new agenda for secondary education*. Washington, DC: World Bank. Available: http://siteresources.worldbank.org/EDUCATION/Resources/278200-1099079877269/547664-1099079967208/Expanding_Opportunities_Secondary.pdf
- 7- EDC (ND). *Egyptian Environmental Education and Outreach Program (E3OP)*. Cairo: Educational Development Center. Available: <http://ies.edc.org/ourwork/project.php?id=3806&topic=1>.
- 8- El Saharty, S., Richardson, G. and Chase, S. (2005). *Egypt and the Millennium Development Goals Challenges and Opportunities*. Available: <http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=685>, accessed on 11 October, 2006.

- 9- Galal, A. (2007). *The Road Not Traveled: Education Reform in MENA: MENA Education Flagship Report* (Rev. ed). Real-Launch Workshop, Cairo, Egypt, June 2007.
- 10- Geijsel, F & Berg, F. (1999). The innovative capacity of schools in primary education: A qualitative study. *International Journal of Qualitative Studies in Education*, 12 (2), 175-191.
- 11- Handoussa, H., et al. (2004). *Egypt Human Development Report*. Cairo: UNDP. Available for download: http://hdr.undp.org/reports/detail_reports.cfm?view=926
- 12- Harris, R., Simons, M. & Clayton, B. (2005). *Shifting mindsets: The changing work roles of technical education and training practitioners*. Adelaide, Australia: NCVET. Available: <http://www.ncver.edu.au/research/proj/nr0005.pdf>.
- 13- Holsinger, D. (2006). *Study of Egyptian vocational prep schools: Final report*. Cairo: USAID/ Egypt.
- 14- <http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH/EXTWDRS/EXTWDR2007/0,,contentMDK:21055591~menuPK:1489854~pagePK:64167689~piPK:64167673~theSitePK:1489834,00.html>
- 15- International Educational Systems (ND). *Egypt Smart Schools*. Washington, DC: IES. Available: <http://ies.edc.org/ourwork/project.php?id=3600&topic=1>.
- 16- Jingbo, L. & Elicker, J. (2005). Teacher—child interaction in Chinese kindergartens: An observational analysis. *International Journal of Early Years Education*, 13(2), 129-143.
- 17- Kerfoot, K. (2005). Learning institution-less college and more kindergarten: The leader's challenge. *Urologic Nursing*, 25(5), 404-406.
- 18- Killean, E. & Hubka, D. (1999). *Working towards a coordinated national approach to services, accommodations and policies for post-secondary students with disabilities: Ensuring access to higher education and career training*. Ottawa: National Educational Association of Disabled Students, Carleton University. ERIC Document No. ED 441308.
- 19- Li, Y. (2004). A school-based project in five kindergartens: The case of teacher development and school development, *International Journal of Early Years Education*, 12(2), 143-155.
- 20- Logan, E. (2005). *District-level organizational analysis*. Cairo: Education and Enhancement Project, Project Planning and Monitoring Unit (EEP-PPMU), World Bank and European Union.
- 21- Macfie, J., Houts, R., Mcelwain, N., & Cox, M. (2005). The effect of father—toddler and mother—toddler role reversal on the development of behavioral problems in kindergarten. *Social Development*, 14(3), 514-531.

- 22- Martin, M., Mullis, I., Gonzalez, E., & Chrostowski, S. (2004). *Findings From IEA's Trends in International Mathematics and Science Study at the Fourth and Eighth Grades*. Chestnut Hill, MA: TIMSS & PRILS International Study Center, Boston College Available: <http://timss.bc.edu/timss2003i/scienceD.html>.
- 23- Mayfield, J. (1996). *Local Government in Egypt: Structure, Process and the Challenges of Reform*. Cairo: AUC Press.
- 24- Megahed, N. & Ginsberg, M. (2002). *Voices of teachers in academic and vocational schools: Perceived consequences of secondary education reform in Egypt*. Paper presented at the Annual Meeting of the Comparative and International Education Society (46th, Orlando, FL, March 6-9, 2002). ERIC Document ED 473255.
- 25- Megahed, N. (2002). Secondary education reform in Egypt: Rectifying inequalities of educational and employment opportunities. In C. Acedo (Ed.), *Case Studies in Secondary Education Reform* (44-72). Available: http://www.ieq.org/pdf/2nd_Ed_Casestudy_paper.pdf
- 26- Moll, D.; El Gohary, Hanaa and Kerim, Noha, A. (2006): Study on the National System for School Construction and Maintenance as a Contribution to the Strategic Planning Process of the Ministry of Education. On behalf of the KFW German Developing Bank.
- 27- O'Rourke, M. (2003). A comparison of the proposed curriculum framework for secondary Education (General and Technical) in the Arab Republic of Egypt with Eight other Countries. Program Planning and Monitoring Unit (World Bank)
- 28- Palafox, J., Prawda, J. & Welez, E. (1994). Primary school quality in Mexico. *Comparative Education Review*, 38(2), 167-180.
- 29- Prenton, K. (2004). *The Effective School Project*. Cairo: PPMU/World Bank Egypt.
- 30- Queensland Government (2004). *Access to Technical Education and Training*, the Department of Employment and Training (DET), 1.
- 31- Ready, D., LoGerfo, L., Bukam, D., & Lee, V. (2005): Explaining girls' advantage in kindergarten literacy learning: Do classroom behaviors make a difference? *The Elementary School Journal*, 106(1), 21-38.
- 32- Riddel, A. (2003). *EEP Impact Assessment: Rationale and Guidelines*. Cairo: Education Enhancement Program.
- 33- Saiti, A. (2004). The staffing of small rural primary schools in Greece. *Management in Education*, 19(4), 32-34.

- 34- Strategies for Children (2006). *Investing in full-day kindergarten is essential*. Available: http://www.strategiesforchildren.org/eea/6research_policy/06_InvestFDK.pdf
- 35- Summers, D., Allen, P. & Frederick, M. (2001). *Justification review: Kindergarten through twelfth grade*. Tampa, FL: Florida Legislature, Office of Program Policy Analysis and Government Accountability, Report No. 01-22, 22. Available: <http://www.oppaga.state.fl.us/reports/educ/r01-22s.html>
- 36- Tasheva, S. (2005). *Securing the quality of technical education and training*. Sofia, Bulgaria: National Institute of Education, 1-3. Available: http://socrates.hrdc.bg/Resources_docs/Quality_of_Education/Informal%20and%20Technical%20education/3_Securing_the_Quality.pdf.
- 37- UNESCO (1990). *International Congress on the Situation of Women in Technical and Technical Education*, Bonn, Federal Republic of Germany, 9-12 June, 2.
- 38- UNESCO (2000). Egypt National Report. Education for All. World Education Forum.
- 39- UNESCO EFA (2002). *Planning guide to prepare a time schedule [in Arabic]*. Riyad: Arabic Education Office for Gulf Countries, 37.
- 40- UNESCO (2003a). *The National Plan for Education for All (2002/2003- 2015/2016)*. Cairo: UNESCO.
- 41- UNESCO (2003b). *Educational Reform in Egypt: 1996-2003, Achievement and Challenges in the New Century*. Cairo: UNESCO.
- 42- UNESCO E-9 (2003c). *Early Childhood Care and Education E-9 Countries: Status and Outlook*. A paper prepared for the 5th Ministerial Conference, E-9 Countries, Cairo, Egypt, December, 19-21, 2003. Available: <http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001354/135471e.pdf>
- 43- UNESCO (2006). *Preparation of the Strategic Plan, 2007/08-2011/12: Organizational Arrangements, Work Schedule and Capacity Building Needs*. Cairo: Author.
- 44- United Nation (2000): Millennium Development Goal (September).
- 45- United Nation (2006). *Human Development Index*. Paris: UNESCO.
- 46- Van der Grift, W. & Houtveen, A. (1999) Educational leadership and pupil achievement in primary education. *School Effectiveness and School Improvement*, 10(4), 373-389.
- 47- Vermeulen, P. (2006a). Workshop on ICT in Education Strategy Integration, Ministry of Education, Egypt.
- 48- Vermeulen, P. (2006b). Presentation to the Minister of Education. Cairo: Ministry of Education.

- 49- World Bank (2002a). Education Sector Review: *Progress and Priorities for the Future*, (in two volumes, volume one main report). Cairo: World Bank.
- 50- World Bank (2002b): Arab Republic of Egypt: Strategic option for early childhood education. Cairo: Author.
- 51- World Bank (2005a). Textbook Expenditure: Managing the Cost of Printing. Egypt Public Expenditure Review, Aug. 2005.
- 52- World Bank (2005b). Making Egyptian Education Spending More Effective. Egypt Public Expenditure Review, July 2005.
- 53- World Bank MENA (2005). Flagship Report on Education: The Road Not Traveled-Education Reform in the MENA. Presentation made at Cairo Conference, December 2005. Available for download:
<http://info.worldbank.org/etools/docs/library/207315/MENA%20Education%20regional%20report%20for%20Cairo%20conference.pdf>
- 54- World Bank (2005). *Education quality baseline study*. Cairo: Education Reform Program (ERP).
- 55- World Bank (2006a). Arab Republic of Egypt: Early Childhood Education Enhancement Project. Cairo: Author.
- 56- World Bank (2006b). World Development Report 2007. Available for download, English and Arabic.
- 57- World Bank (2006c): Institutional Financial Management Capacity Assessment Report Education Sector (Arabic Translation), Arab Republic of Egypt, Dec. 2006.
- 58- World Bank (2007). Education Sector Note.